

خواجه زاده عبيد الله افنديك تأليف کرده شی اولان تصورات
 حاشیه سنك دیگر بردن طبعی جائز کوز بلدیکندن بو دفعه بالامتياز
 طبع اولندی

Süleymaniye Kütüphanesi
Kimlik
Yeni Kütüphane
Eski Kütüphane
870

~~1991~~
 1991
 74

وهو قياس بسيط كلنا مقدمته مذ كورتان وان كان كبراء قضايا
متعددة وهي لكونها بيان الاصطلاح والواقع لا تحتاج الى دليل
كما هو شأن بيان الاصطلاح والواقع اذ لا يعارضه عاقل حتى يستدل عليه
مثلا يقال هنا لانم كون المقدمة في بيان الماهية المنطق فيكون اجراء الدليل
عليه عبثا كما يكون متعه عبثا نعم قد يورد الدليل على التناسب بين المعنى
اللغوي والاصطلاحي لكنه على لياقة التسمية لا على بيانه وهكذا الكلام في
نظائره فلا تغفل واما الصغرى فلكونها منظورا فيها شرع في اثباتها بقوله
وانما رتبها عليها لانه هو تلك الصغرى بعينها وقوله لان ما يجب الى
القول الاتي دالها (هـ) الرسالة مرتبة على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة
لانها مرتبة على ما يجب ان يعلم في المنطق وما يجب ان يعلم في المنطق
اما ان يتوقف الشروع فيه اى في المنطق عليه اى على ما يجب اولا يتوقف
فيه عليه (ج) الرسالة مرتبة على ما يتوقف الشروع فيه عليه وعلى
ما لا يتوقف فيه عليه وما يتوقف الشروع فيه عليه هو المقدمة وما لا
يتوقف فيه عليه فما يكون البحث فيه عن المفردات ويكون البحث فيه
عن المركبات ج الرسالة مرتبة على مقدمة وعلى ما يكون البحث فيه عن
المفردات وعن المركبات وما يكون البحث فيه عن المفردات هو المقالة الاولى
وما يكون البحث فيه عن المركبات اما يكون البحث فيه عن المركبات
الغير المقصودة بالذات واما يكون البحث فيه عن المركبات التي هي
مقاصد بالذات ج الرسالة مرتبة على مقدمة وعلى المقالة الاولى وعلى
ما يكون البحث فيه عن المركبات الغير المقصودة بالذات وعن المركبات
التي هي مقاصد بالذات واما يكون البحث فيه عن المركبات
الغير المقصودة بالذات هو المقالة الثانية وما يكون البحث فيه عن المركبات
التي هي مقاصد بالذات اما يكون البحث من حيث فيها الصورة واما يكون
من حيث المادة ج الرسالة مرتبة على مقدمة والمقالة الاولى والمقالة الثانية
وعلى ما يكون البحث فيه من حيث الصورة ومن حيث المادة وما
يكون البحث فيه من حيث الصورة هو المقالة الثالثة وما يكون
البحث فيه من حيث المادة هو الخاتمة ج الرسالة مرتبة على مقدمة

والمقالة الاولى والمقالة الثانية والمقالة الثالثة وخاتمة وهي تلك الصغرى
وهذا القياس مركب من اقيسة خمسة كلها من غير متعارف الشكل
الاول ويجوز ان يقرر حال كونه مركبا من تسعة منه بالتفصيل وهكذا
مفصوله وهو الا حاضر اعني ما هو المسطور فقس ويجوز ان يقرر
تلك الصغرى غير هذا الاسلوب اسمية وفعلية ويجرى عليها الدليل
المذكور ايضا كذلك موصولا ومفصولا مثالا يقال (هـ) المص رتبها
عليها لانه رتبها على ما يجب ان يعلم فيه وما يجب ان يعلم فيه اما يتوقف
الشروع فيه عليه اولا (ج) المص رتبها على ما يتوقف الشروع فيه عليه
وعلى ما لا يتوقف فيه عليه آء والبواقي على حالها وهكذا تقريره
فعلية حال كونه مركبا من تسعة (هـ) رتب المص رسالة على مقدمة
وثلاث مقالات وخاتمة اذ رتبها على ما يجب ان يعلم في المنطق وما يجب
ان يعلم فيه اما يتوقف الشروع فيه عليه اولا (ج) رتبها على ما يتوقف
فيه عليه وعلى ما لا يتوقف فيه عليه وما يتوقف فيه عليه المقدمة (ج)
رتبها على مقدمة وعلى ما لا يتوقف فيه عليه وما لا يتوقف فيه عليه
اما ان يكون البحث فيه عن المفردات او عن المركبات (ج) رتبها على
مقدمة وعلى ما يكون البحث فيه عن المفردات وعلى ما يكون البحث فيه
عن المركبات وما يكون البحث فيه عن المفردات هو المقالة الاولى (ج)
رتبها على مقدمة والمقالة الاولى وعلى ما يكون البحث فيه عن المركبات
وما يكون البحث فيه عنها اما يكون البحث فيه عن المركبات الغير
المقصودة بالذات واما عن المركبات التي هي مقاصد لذات (ج) رتبها
على مقدمة والمقالة الاولى وعلى ما يكون البحث فيه عن المركبات
الغير المقصودة بالذات وعلى ما يكون البحث فيه عن المركبات
المقصودة بالذات وما يكون البحث فيه عن المركبات الغير المقصودة بالذات
هو المقالة الثانية (ج) رتبها على مقدمة والمقالة الاولى والمقالة
الثانية وعلى ما يكون البحث فيه عن المركبات المقصودة بالذات
وما يكون البحث فيه عن المركبات المقصودة بالذات اما يكون البحث
فيه من حيث الصورة وما يكون من حيث المادة (ج) رتبها على مقدمة

والمقالة الاولى والمقالة الثانية وعلى ما يكون البحث فيه من حيث الصورة وعلى ما يكون البحث فيه من حيث المادة وما يكون البحث فيه من حيث الصورة هو المقالة الثانية (ج) رتبها على مقدمة والمقالة الاولى والثانية والثالثة وعلى ما يكون البحث فيه من حيث المادة ما يكون البحث فيه من حيث المادة هو الخامسة (ج) رتبها على مقدمة وعلى المقالة الاولى والثانية والثالثة والخامسة وهو المط وكل واحد من هذه التسعة من غير متعارف فعلية الاولى والصغريات اعني النتائج المستخرجة فعلياً وهكذا مفصوله الا انه لا فرق في تقرير المفصول من الفعلية والاسمية ماعدا المدعى والصغرى الاولى بل الفرق فيها فقط وسهولة معرفة عدد اجزاء القياس المركب انما يكون بمعرفة عدد (ج) اي النتائج في الموصول وبمعرفة عدد الكبريات والملازمات والاستثنائيات في المفصول فان كان عدد (ج) او الكبري والملازمة والاستثنائية خمسة مثلاً كان القياس مركباً من خمسة وان ستة فن ستة الى غير ذلك وهو (ظ) وكذلك تقريره مركباً من خمسة او يقرر الاول من هذا المركب من الاول والبواقي من غير متعارف مركب اول الاستثنائي بتقدير الشرطيات موضع الكبريات وبفرض النتائج للردة استثنائية كما فرض فيما قررناه صغرى ويجوز ان يقرر هذا اولاً بسيطاً حتى ينتج المط (هـ) يقال (هـ) الرسالة مرتبة على ما يجب آه وما يجب آه مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة (ج) المط ثم يثبت مقدمة النظرية اي كبراه بسيط او مركب كذلك ويثبت نظرية بعده بما بعده بسيطاً او مركباً من اثنين او اكثر وهكذا الى ان ينتهي الدليل او يقرر اولاً مركباً من اثنين حتى ينتج المط (هـ) الرسالة مرتبة على ما يجب آه وما يجب آه فاما يتوقف الشروع عليه اولاً يتوقف وما يتوقف هو المقدمة وما لا يتوقف هو ثلاث مقالات وخاتمة (ج) المط ثم يثبت مقدمة نظرية اي الكبري الاخيرة ببساطة او مركب يثبت نظرية بعده لو بقيت نظرية ثم وثم ايضا او يقرر مركباً من ثلثة او من اكثر ثم يعمل كذلك والكل (ظ) على من تذكر فتذكر وقس وحاصل عباراته الى هنا والكلام عليها (ظ)

(من)

من الشروع كما كان الكلام على اكثرها معلوماً منها بكماله سوى ما كان متعلقاً بالترتيب اذ هو لا يتيسر لكل المبتدى الا بمعرفة كتابنا وحفظه فقد ثبت الحاضر الجلي اعز حاضراً المص ترتيب رسالة على تلك الامور بالدليل المذكور العقلي فلم منه اجبالاً ما يبحث في كتابه لا يقال قديماً كالكبرى باما واو الترتيبية وتبينتها بالواو كما فيما نحن فيه مع انه يلزم الترتيب في النتيجة مادام دور في كبراهها لمناقشة مقام اما اوللوا وغالباً ما لم يؤل لاننا نقول الترتيب في الكبرى في محمولها لدخول اما واو عليه فيها واما في النتيجة فلودخلنا لدخلنا على متعلق محمولها لاعلى محمولها لان محمولها يسر محمول الكبرى يكون القياس من الغير المتعارف فلا يصح الترتيب فيها على ان مثل هذا الترتيب منع الحلو لا منع الجمع فيصح اجتماعهما واستعمال اداة الاجتماع فيها الواو استعملت فتدبر فانه يحكى كثيراً (قوله) والمراد به بيان لما يكون المراد من المقدمة وتصريح ما علم بما قبل باجراء الدليل عليه لكن هذه الدلائل لا يثبت ما يكون المراد بمقدمة علم المنطق فقط بل يثبت ما يكون المراد بمقدمة جميع العلوم كما استعرف من تقرير الدليل وبمعرفة هذا يعرف ما يكون المراد بمقدمة علم المنطق لان معرفة الحكم على كلى يفيد معرفة على جزئياته ما لم تبش عنه ذلك الحكم وهو ظ لكن لما قال والمراد بها ما يتوقف الشروع اء وقد كان المقدمة في بيان ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه ادعى ان الشروع في العلم يتوقف على تصور العلم وعلى بيان الحاجة اليه وعلى موضوعه اي ادعى هذه الدعاوى الثلاث التي كل واحد منها منظور فيها اشار الى اثبات اولها بقوله (وجه توقف الشروع اما على تصور العلم) اي اما دليل توقف الشروع في العلم على تصور العلم هو مدخول (قوله فلان) مشتملاً على لازم نقيضها هو الشروع في العلم يتوقف على تصوره لانه لو لم يتوقف الشروع فيه على تصوره لم يتصور الشارع في العلم اولاً ذلك العلم واولم تصور الشارع فيه اولاً ذلك العلم لكان طالباً للمجهول مطلقاً لو لم يتوقف الشروع فيه على تصور العلم لكان الشارع فيه طالباً للمجهول مطلقاً لكن طلب المجهول المطلق مرجح

قوله ووجه توقف آه مبتداء خبره محذوف اي ثابت وموجود وقوله فلانه آه خبر مبتداء محذوف وهو قوله اما توقفه على تصور آه فلا يكون قوله هذا خبر القول ووجه حتى يكون سلامة عن المحذوفين لان وجهه ليس لان آه بل وجهه مدخول لان آه وتوقفه لان آه فن قوله الشارع في العلم آه هو وجه توقفه وقوله توقفه لان الشارع آه واحد وهو ظ فيلزم الحذفان في امثال هذه العبارة حتى تصح وقد اشرنا الى هذا في حاشية التصديقات فلا تفعل عنه وفي نظائره منه

نقيض المقدم اعني المط وهو قياس خلفي مركب من اقتنائي واستثنائي
 صفراء مطوية وباقي المقدمات مذكورة وهكذا مفصولة ويجوز ان
 يقرر اولاً من ثاني الاستثنائي وهو القياس الاخير بعينه ثم يثبت مقدمة
 الشرطية النظرية باقتنائي شرطى اعني القياس الاول بلا تفاوت فقس
 وهكذا الكلام في سائر افراد الخلفي وقوله لامتناع اه دليل الرافعة
 المذكورة مشتملا على محمولها فيكون كبرى بعد جعلها قضية اذ هو
 تأويل مصدرها والصفري مطوية ه طلب المجهول المطلق مح لان
 طلب المجهول المطلق هو توجه النفس نحو المجهول المطلق اى ميلها
 جانبها وتوجه النفس نحو المجهول المطلق تمتع اى مح ج تلك الرافعة
 (قوله وفيه نظر) منشاء هذا الاعتراض احدي الارادتين من التصور
 المذكور في المدعى اعني ارادة التصور بوجه ما و ارادته برسم ومورده
 هو الدليل المذكور اه اى تقرب على اعتبار وكبراه على اعتبار اخر يعنى
 الدليل الدال على ان الشروع في العلم يتوقف على تصور ذلك العلم
 او لا فاسد لانه اما يراد بالتصور المذكور في قوله الشروع في العلم يتوقف
 على قصوره اعني المدعى المدلل آنفاً بالتصور بوجه ما و اما يراد به التصور
 برسم ان اراد به التصور بوجه ما لا يلزم منه اى من ذلك الدليل ان لا يد
 من تصوره برسم او لا الذى هو الملق في هذا المقام وان اراد به التصور
 برسم لا يصدق قوله لو لم يكن العلم متصورا برسم يلزم طلب المجهول
 المطلق الذى هو الملازمة المذكورة الكائنة لذلك الدليل اى لو لم
 يكن العلم متصورا برسمه لا يلزم طلب المجهول المطلق مح من غير متعارف
 مركب اول الاستثنائي عني التالين المذكورين اعني قوله اما لا يلزم
 منه ان لا يد من تصوره برسم واما لا يصدق انه لو لم يكن العلم متصورا
 برسمه يلزم طلب المجهول مطلقا واذا لم يلزم منه ان لا يد من تصوره
 برسمه لا يتم التقريب ج من غير متعارف بسيطه اما لا يتم التقريب واما
 لا يصدق انه لو لم يتصور العلم برسم يلزم طلب المجهول المطلق اذ لم يتم
 التقريب يكون الدليل فاسدا واذا لم يصدق انه لو لم يتصوره يكون الدليل
 ايضا فاسدا لصدق نقيض جزئه ج من غير متعارف مركب عني

(التالين)

التالين الذى هو مطلوب المفروض وهو مركب من هذه
 الاقيسة الثلاثة والمط فيه حلية مأخوذة من قوله وفيه نظروا
 شئت اقتضرت على القياسين الاولين فقط لحصول المسق
 منها ايضا وح يكون المط مر ددا اعني نتيجة القياس الثاني منها
 وهو ط و يقرر من مركب غير متعارف اوله فقط اعني الاول او مركبا
 منهما اعني الاول والثالث ثم يثبت الملازمة النظرية بعده بدليلها (ه)
 اما اراد ذلك واما اراد به هذا ان اراد به ذلك لا يتم التقريب وان اراد به
 هذا لا يصدق قوله انه لو لم يكن آه (ه) عني التالين الذى هو المط
 او يضم اليه شرطيات ايضا (ه) واذا لم يتم التقريب فالدليل فاسد
 واذا لم يصدق انه لو لم يكن آه فالدليل فاسد ايضا (ج) عني التالين ايضا
 وهى قولنا الدليل فاسد وكيفية اثبات الملازمة النظرية بدليلها
 (ه) ان اراد به ذلك لا يتم التقريب لانه ان اراد به ذلك لا يلزم منه ان لا يد آه
 الذى هو الملق واذا لم يلزم منه ذلك لا يتم التقريب (ج) تلك الملازمة او مركبا
 للايضاح (ه) ان اراد به ذلك لا يلزم منه ان لا يد آه وان لا يد آه هو الملق (ج)
 ان اراد به ذلك لا يلزم منه الملق واذا لم يلزم منه الملق لا يتم التقريب (ج) تلك
 الملازمة لا يقال هذا الاعتراض منع ولا ترتيب في المنع فكيف صورت اقيسة
 متعددة لانا نقول الاعتراض بفساد الدليل بسبب احد المنع الواردين على
 جزئه فيكون ترديدا بين المنع والتصور انما هو في ذلك التردد لاقى المنع
 فالمنع سالم عن التصور والمقدمة المنوعة قررت في اثناء الترتيب فلا ضير
 فيه وهكذا الكلام في نظائره قوله اذ الملق آه سند المنع الاول وقوله
 وانما يلزم آه سند بطريق الحل للمنع الثاني واجراؤه عليهما معلوم وان
 شئت اجريت هذا السند على منعه على صورة القياس (ه) ان
 اراد به التصور بوجه ما لا يلزم منه ان لا يد من تصوره برسمه او لا لانه
 ان اراد به ذلك لا يلزم منه الملق من هذا المقام والمق منه هو بيان
 سبب اراد رسمه العلم في مقترح الكلام اى لزوم التصور برسمه اولاج
 تلك الملازمة او من غير متعارف الثاني بعكس الكبرى واعتبار التصوري
 سائلة وكذا في الثاني (ه) لو لم يكن متصورا برسمه لا يلزم طلب المجهول

المطلق لانه انما يلزم طلب المجهول المطلق من عدم كونه متصورا برسمه لولم يكن متصورا بوجه من الوجوه لكن يمكن تصويره بوجه منها نقيض التالي وح يكون القياس على صورة غير مشهور ثاني الاستثنائي حال كون مقدمتين مذكورتين اذ قوله وهو م يكون على صورة الراققة (وهذا (ظ) لكن مثل هذه الترتيبات يخالف لعرف القوم واصطلاحهم لانهم اتفقوا على انه لا ترتيب في النع وسنده ولذا يكفيها الجواز بناء على هذا لا يصورون فيهما والا فهو واحد من الوظائف الثلث اذ هو المنع والعارضة والتقص الاجمالي وفي كل منهما يحكم بخلاف ما قال به الخصم في الحقيقة وان كان طلب الدليل طريق الجواز غالبا فيكون منهما ادعاء خلاف ما قال الخصم اذ لا جاز ان يكون كما قاله والجار عليه مويد فعلى هذا يكون حكم كل منهما كاشن متساويا لانهم لما اضطلحوا كذلك ادعى على حبه في جميعها فلا يخالف عرفهم وانما قلت على صورة القياس بخلاف ما يكون السؤال الاستفسار يا كسؤال الطلبة عن استنبذهم فانه لا يجري فيه الترتيب ولا صورته لانه ليس اراد بخلاف ما قاله الخصم بل هو استعلام بما لا يعلمون وما فيه شبههم عنهما ولذا كان خارجا عن الوظائف الثلث قوله وهو م منع آخر لجوع المعلل وغلطه من ذلك السند لا نأ كيد للنوع المذكور لان المانع لما قرر السند الذي بطريق الحل اي بيان منشاء الغلط فكأن المعلل رجع وقال يجوز ان لا يمكن التصور بوجه من الوجوه وح يلزم طلب المجهول المطلق فيثبت الممنوع على زعمه ولدفع هذا التوهم اورد هذا المنع فيكون منعاً للمقدمة المقدرة لا المقدمة الممنوعة آنفا على ما لا يخفى وحاصل الاعتراض ان ذلك الدليل فاسد اما من جهة عدم استلزامه ما هو الحق في هذا المقام من لزوم التصور برسمه على تقدير ارادة التصور بوجه ما بالتصور المذكور في المدعى لان يثبت لزوم التصور بوجه ما الذي هو ليس بحق قبل السروع واما من جهة عدم استلزام انتفاء التصور برسمه طلب المجهول المطلق على تقدير ارادة التصور برسمه به اي بالتصور المذكور فيه لان انتفاء الاخص الذي هو التصور برسمه لا يستلزم انتفاء الاعم وهو التصور

(بوجه)

بوجه ما فعلى التقرير الاول تقريبه م وعلى الثاني ملازمة اي كبراه م وكل منهما مقدّمته اي من ذلك الدليل وفساد الجزء يوجب فساد الكل فيكون الدليل المذكور فاسدا فلا يثبت مطلوبه فقد نظر المقرض في الارادة الى المدعى وفي المنع الى الدليل فكانه قال للمستدل ان اردت من التصور المذكور في مدعائك التصور بوجه فتقريب دليلك م وان اردت منه التصور برسمه فلازمته م والخال ان ارادته ليس بحال عن احدهما فلا يخلو دليله عن احد النعين وهكذا الكلام في امثال هذا الاعتراض فعلى التقدير الاول الدليل مطابق لمدعاء ولا يطابق للمعنى المق هنا ولذا كان التقرير ممنوعا مع انه ينبغي ان يكون التقريب ساعا لان التقريب هو استلزام الدليل لمدعاء وهو موجود هنا لكن لما لم يكن الدليل موافقا لما هو المق في هذا المقام كان التقريب ممنوعا فعلم منه انه كما يكون التقريب ممنوعا اذا لم يستلزم الدليل مدعاء كذلك يكون ممنوعا اذا لم يستلزم لما هو المق في ذلك المقام وان استلزم مدعاء المذكور فان اردت تحقيق امثال هذا فارجع الى سائر الشروح (قوله فالاولى ان يقال آه) يعني الاولى في تقرير المدعى والدليل ان يصرح التصور المذكور في المدعى بتصور العلم برسمه اعني الشق الثاني ويفرغ عليه يكون الشارع في ذلك العلم على بصيرة في طلبه اياه حتى يستدل على انتفائه بانتفائه بان يقال لولم يتصور الشارع في العلم ذلك العلم برسمه لا يكون على بصيرة في طلبه لا باستلزامه طلب المجهول المطلق كما استدل به وح يكون فائدة التصور برسمه كون الشارع على بصيرة في طلبه وقد اثبت كون فائدته ذلك (بقوله فانه اذا تصور آه) مشتملا على مقدمها فيكون صغرى والكبرى مطوية (هـ) اذا تصور وان شئت قرره مع ما بعده مر كبا (هـ) اذا تصور برسمه اولا وقف على جمع مسائله اجمالا قبله بنسبه ولما وقف عليه علم ان كل مسألة آه (ج) اذا تصور برسمه اولا علم ان كل مسألة آه ولما علم يكون على بصيرة في طلبه (ج) المط المذكور وهكذا مقاله ويجوز ان يقرر هذا لاقتراضي الشرطي اقترانيا خليا لمساعدة المقام كما يساعد ما ثبناه سواء قرر

مر كبا او بسيطاً مع اثبات نظرية نذكر احدها فقس الاخر عليه (هـ)
 من تصوره برسمه اولاً وقف على ذلك الشارع في العلم ذلك العلم برسمه
 اولاً يكون على بصيرة في طلبه لانه اذا تصور العلم برسمه اولاً وقف على
 جميع مسائل ذلك العلم اجلاً قبل قرأته بسبب ذلك التصور ولما وقف
 على جميع مسأله اجلاً قبل قرأته بسببه يكون على بصيرة في طلبه
 (ج) تلك الملازمة (وقوله حتى ان كل آه) دليل الملازمة التي قبله
 اعني الكبرى واثره لان علمه ذلك علامة الوقوف على جميع مسأله اجلاً
 فيكون هذا استدلالاً بالاثار على مؤثره (هـ) اذا تصور العلم برسمه وقف على جميع
 مسأله اجلاً (ج) تلك الملازمة قوله كما ان من اراده تنظير للمدعى
 المدلل وايضاح له بالحسوس بعد ثبوته بالدليل الكلي (هـ) اذا تصور
 الشارع فيه ذلك العلم برسمه اولاً يكون على بصيرة في طلبه لانه اذا تصور
 برسمه كان كمن اراد سلوك طريق لم يشاهده ولم يره ولكن عرف اماراته
 وعلاماته ومن اراد سلوك طريق لم يشاهده ولكن عرف اماراته فهو
 على بصيرة في سلوك ذلك الطريق قبل الشروع (ج) اذا تصور
 برسمه اولاً كان كمن هو على بصيرة في سلوكه اياه قبله واذا كان كمن هو على
 بصيرة في سلوكه اياه قبله يكون على بصيرة في طلبه (ج) تلك الملازمة ومثل
 هذا التنظير تشبيه المعقول بالحسوس لفهم المعقول به وقد يكون تشبيه
 المعقول بالمعقول واياً ما كان يكون احدهما مبيناً للآخر كما هو مقتضى
 التشبيه اذا التنظير هو تشبيه شئ بشئ آخر في الحكم فقد يكون ذلك الحكم
 مشتركاً فيهما وقد يكون متغايراً او بوجه المماثلة بينهما بخلاف التمثيل
 فانه ايراد جزئي لا يوضح كلياً فلا يكون المثال مبيناً للمثل له بل اخص غالباً
 وقد يكون مساوياً بحسب التحقق كما في الكاف الاستقصائية التي لا فرد لمثل
 سوى مدخوله وان كان اخص منه ايضاً بحسب المفهوم وايضاً يطلق التشبيه
 على التنظير ولا يطلق على التمثيل فعلى هذا يكون التنظير غير التمثيل وقد يطلق
 التمثيل على التنظير كما يقال قياساً تمثيلاً مع انه تنظير فيلزم التدقيق في مواضعه
 اذ قد يورد التنظير في مقام التمثيل فيحتاج الوهم في بادى النظر ولا يدري
 كونه تنظيراً فيدخل فيه ويعرض مع انه تنظير وان كان المقام مقام التمثيل

(قنبر)

قنبر قوله (واما على بيان) آه اى اما توقف الشروع في العلم على
 بيان الحاجة اليه شروع لاثبات المدعى الثانية من الدعاوى الثلاث السابقة
 وقوله (فلانه لو لم) آه دليلها (هـ) الشروع في العلم يتوقف على بيان
 الحاجة الى ذلك العلم لانه لو لم يتوقف الشروع فيه على بيان الحاجة اليه
 لم يعلم الشارع في العلم غاية العلم والغرض من ذلك العلم قبل الشروع فيه ولو
 لم يعلم غاية والغرض منه قبله لكان طلبه عبثاً (ج) لو لم يتوقف الشروع
 فيه عليه لكان طلبه عبثاً لکنه يلزم ان لا يكون طلبه عبثاً (ج) نقض
 المقدم وهو المط قوله (واما على موضوعه) اى اما توقف الشروع
 فيه عليه الشروع لبيان الدعوى الثالثة منهما وقوله (فلان تمايزاً) ليس
 دلالة بالذات بل دليل دليلها اذ دليلها بالذات هو قوله (فلو لم يعرف
 الشارع آه) (هـ) الشروع في العلم يتوقف على معرفة موضوع ذلك العلم لانه
 لو لم يتوقف الشروع فيه على معرفة موضوعه لم يعرف الشارع في العلم ان
 موضوعه اى شئ هو ولو لم يعرف الشارع فيه ان موضوعه اى شئ هو
 لم يتميز العلم المط عنده ولم يكن له في طلبه بصيرة (ج) لو لم يتوقف الشروع
 فيه على معرفة موضوعه لم يتميز العلم المط عنده ولم يكن له بصيرة في طلبه
 لكن التالى بطردوم يتميز العلم المط عنده وكونه على بصيرة في طلبه (ج) نقض
 المقدم وهو المط وهكذا مقصوده والملازمة المذكورة منظور فيها وذلك القول
 السابق عليه دليلها كما سمعت (هـ) لو لم يعرف الشارع فيه ان موضوعه اى
 شئ هو لم يتميز العلم المط عنده لانه لو لم يعرف ان موضوعه اى شئ هو لم يتميز
 العلم المط عنده لم يكون تمايز العلوم بتمايز الموضوعات لكن تمايز العلوم انما هو
 بتمايز الموضوعات (ج) نقض المقدم وهو تلك الملازمة وقوله (فان علم الفقه)
 آه مع قوله وعلم اصول الفقه آه دليل الرافعة المذكورة (هـ) تمايز العلوم بحسب
 تمايز الموضوعات لان العلوم هو علم الفقه وعلم اصول الفقه مثلاً وتمايز
 علم الفقه عن علم اصول الفقه انما هو بحسب تمايز موضوعاتهما (ج) من غير
 متعارف غير متعارف الاول تلك الرافعة وان شئت قررت كبرى هذا القياس
 كما هو المستطور (هـ) وعلم الفقه انما امتاز عن علم اصول الفقه بحسب
 تمايز موضوعاتهما (ج) العلوم متميزة بحسب تمايز موضوعاتهما

ن ووقف على ذلك يكون
 على بصيرة في طلبه (ج)
 من تصوره برسمه اولاً
 يكون على بصيرة فيه
 وهو المط واثبات كبراه
 النظرية (هـ) من وقف
 على ذلك يكون على
 بصيرة فيه لان من وقف
 على ذلك علم كونه كل
 مسئلة آه ومن علم كونه آه
 يكون على بصيرة فيه
 (ج) تلك الكبرى ويجوز
 ان يجرى هذا على الصغرى
 ايضاً مثل ترتيب المذكور
 وهكذا تقرير مركب
 واجراء التنظير عليه بهذا
 الترتيب فقس ولا تفعل
 في امثاله
 مسأله اجلاً لانه اذا
 تصوره برسمه علم كونه
 كل مسئلة يرد عليه من
 مسائل ذلك العلم من ذلك
 العلم ولما علم ان المسئلة
 التي ترد عليه منها
 هي من ذلك العلم
 وقف على جميع
 (حاشية)

وح يكون هذه النتيجة مساوية لتلك الكبرى لا عينها ويجوز ان يكون
(قوله فلان تمايز) آه دليل ذلك المدعى بالذات لادليل دلالتها مشتملا
على محمولها فيكون صغرى والكبرى مطوية (هـ) الشروع في العلم
يتوقف على معرفة موضوعه اولا لان الشروع فيه يتوقف على تمايز
ذلك العلم عن العلوم الاخر وتمايز العلوم انما هو بحسب تمايز الموضوعات
اي تمايز موضوعاتها (ج) من غير متعارف والاول ان الشروع فيه
يتوقف على تمايز الموضوعات وهو مساو للمطالعة اذا توقف الشروع
فيه على تمايزها توقف على معرفة الموضوع لا محالة وح يكون
قوله فان علم الفقه اه دليل الكبرى المذكورة على الترتيب المذكور
بلا فرق وما يكون قوله فلوم يعرف الشارح آه اعني الملازمة المذكورة
حاصل ذلك الدليل وتأكيده حال كونه مقررا من ثانی الاستثنائي
وهو ظاير واما ما كان والكبرى منظور فيها دليلها قوله لان علم الفقه آه
(هـ) تمايز علم الفقه عن علم اصول الفقه انما هو بتمايز موضوعاتهما
لان علم الفقه يبحث عن افعال المكلفين من حيث انها آه وعلم اصول
الفقه باحث عن الادلة السمعية من حيث انها آه ولما كان علم الفقه باحثا
عن افعال المكلفين من حيث انها آه وعلم اصول الفقه باحثا عن الادلة
السمعية من حيث انها آه كان لهذا اي لعلم اصول الفقه موضوع
ولذلك اي لعلم الفقه موضوع اخر (هـ) من غير متعارف اول الاستثنائي
ان لعلم اصول الفقه موضوع ولعلم الفقه موضوع مغاير لذلك الموضوع
ولما كان لهذا موضوع ولذلك موضوع مغاير له صار علمان متميزين
منفردا كل منهما عن الاخر بسبب تمايز موضوعيهما (ج) من ذلك
ايضا عين التالي وهي تلك الكبرى اعني علم الفقه ممتاز عن علم اصول
الفقه بسبب تمايز موضوعيهما وهو مركب من غير متعارف في اول
الاستثنائي لكون الاستثنائية مقدمة على الشرطية فيهما اذ قد كان
الاستثنائية للاول منهما مذكورة اولا وشرطيتها مطوية فكان نتيجةهما
مفروضة استثنائية للتالي مع الشرطية المذكورة له وهكذا مفصوله فقد كان
موضوع علم الفقه افعال المكلفين وموضوع علم اصول الفقه الادلة

(السمعية)

السمعية فيعدان علمين متغايرين فلو بحث فيهما عن شيء واحد لكان
موضوعهما متحدين وعدا علما واحدا لاعلمين ثبت ان تعدد العلوم
انما هو بسبب البحث فيهما عن اشياء متغايرة فيكون موضوعها متغايرة
فلو بحث في جميع العلوم عن شيء واحد لعد جميعها علما واحدا ولا يتعدد
القنون ويكون ذلك الشيء الواحد موضوعه والحاصل ان امتياز علم
عن علم اخر انما هو بامتنياز موضوعيهما وبمعرفة ذلك الموضوع معرفة
العلم وامتيازها عن اخر مر بوط لمعرفة موضوعيهما فاذا عرف الموضوع
امتاز العلوم فالعلوم متعددة بحسب تعدد الموضوع فيلزم ان
يعرف موضوع العلم قبل الشروع فيه حتى يحصل الامتياز عنده
عن غيره فمعرفة موضوع كل العلوم لازم قبل الشروع فيها كما كان
معرفة غايته وتصوره برسمه لازم ما قبله حتى يكون سعيه ثمرا لا عبثا
ويتميز كل منهما عنده عن غيره وقد اثبت لزوم كل منها قبله بالدليل
الكلي لكنه ينبغي ان يوضع هنا اباحت ثلثة لذكر تلك الاشياء الثلاثة
مع ان المطا وردها في بحثين وفيهما لا يذكّر الثالث فاجاب عن هذا
الدخل المقدّر بقوله ولما كان بيان الحاجة آه ههنا دعويان احديهما
ايراد بيان الحاجة ومعرفة المنطق برسمه في بحث واحد اعني عين التالي
المذكور فدليله عين مقدمه (هـ) لما كان بيان الحاجة الى المنطق
ينساق الى معرفة برسمه اوردها في بحث واحد لكن المقدم ثابت (ج)
عين التالي الذي هو المطا وثانيتها تصوير ذلك البحث بتقسيم العلم الى
التصور والتصديق اعني تصدير البحث بمعرفة برسمه على بيان
الحاجة بعد ثبوت المدعى الاول مع انه ترجيح بلامر جمع فدلّل (قوله
لتوقف) آه فيكون هو مرجح له (هـ) المص صدر البحث بتقسيمه
اليهما لانه صدره بما يتوقف بيان الحاجة عليه وما يتوقف بيانها
عليه هو تقسيم اليهما (ج) ذلك المطا ويقرر فعلية ايضا (هـ)
صدره المص به اذ صدره بما يتوقف هو عليه وما يتوقف هو عليه
تقسيم اليهما (ج) المطا وان ثبتت قررتها (هـ) البحث بتقسيم اليهما
بصدر على بحث بيان الحاجة اليه لان تقسيم اليهما يتوقف عليه

الزوم وهذه المقدمة
الذاتي لا النفس الامر
لجواز انفكاك المقدم
عن التالي في الواقع وكون
المقدم حلة للتالي تعليل
بعيد الوقوع اي تعليل
الشارح به بعد وقوع
الايراد من المص وبسبب
هاتين التكتين لا يفيد
القطع وسنئين لهذا زيادة
ايضا ان شاء الله تعالى

منه

ويجوز ان يقرر المدعى بعكس المذكور (هـ) العلم اما تصور لاحكم معه واما تصور معه حكم لانه اما تصور سائر واما تصديق والتصور سازج تصور لاحكم معه والتصديق معه حكم (ج) المط وعلى هذا يكون المثالان ايضا دليلا للصغرى والمدعى بالتزديد وكل واحد من الكبريات على حدة وبالعكس والكل معلوم بما ذكرنا آنفا فذكر فيما يصح الترتيب من الطرفين يقرر منهما اما يجعل المدعى دليلا وبالعكس كما يكون الامر كذلك فيما وجد فيه امثال ما نحن فيه علاقة الاترية فتدبر في فاجره فيه منه

بيان الحاجة والبحث بما يتوقف عليه بيان الحاجة بصدر على بيان الحاجة (ج) من غير المعارف الغير المتعارف المط او قررته من الاقيسة الخمسة المشهورة منه (هـ) لان تقسيم اليهما موقوف عليه وبيان الحاجة موقوف والبحث بالموقوف عليه يصدر على البحث بالموقوف (ج) المط وهكذا الاربعة الباقية بهذا الترتيب فقس فقد ثبت ان سبب ايراد المصن ايها في بحث واحد لاستلزام بيان الحاجة اليه معرفته برسمه وسبب تصويره به لتوقفه عليه ولذا اشترع في تقسيم العلم فقال فالعلم آه يعنى العلم القائم (ص) بالعالم الذى هو اساس الايمان والمنطق به اما تصور سازج اى معرفة مالا حكم فيه واما تصديق اى معرفة ما فيه حكم لانه اما تصور لاحكم معه واما تصور معه حكم والتصوير الذى لاحكم معه تصور سازج والتصور الذى معه حكم تصديق (ج) المط والمثالان دليل الصور المذكورة بالتزديد (هـ) العلم اما تصور لاحكم معه واما تصور معه حكم لانه اما كنصور الانسان من غير حكم عليه بنى او اثبات واما كنصوره مع الحكم عليه بانه كاتب او ليس بكاتب او بغير ذلك ونصوره من غير حكم عليه باحدهما تصور لاحكم معه ونصوره مع الحكم عليه به تصور معه حكم (ج) تلك الصغرى ويجوز ان يكون المثالان دليلا للمدعى بالتزديد على الترتيب المذكور وبالعكس وان يكون كل واحد منهما دليلا لكل واحد من الكبرى ميين مثليقان (هـ) التصور الذى لاحكم معه تصور سازج لانه كنصور الانسان من غير حكم عليه شئ ونصوره من غير حكم عليه به تصور سازج (ج) تلك الكبرى وبالعكس ايضا (هـ) تصور الانسان من غير حكم عليه به تصور لاحكم معه والتصوير الذى لاحكم معه تصور سازج (ج) المط وهكذا تقرير الاخر واثبات مغايرة هذين القسمين بتعريفهما من الاقيسة الخمسة المشهورة معلوم لاقتضاء التقسيم المغايرة بين الاقسام فقس (قوله اما التصور فهو آه) شروع لبيان تعريف العلم والتصور بعد تقسيمه الى قسميه اذ العلم والتصور المطلق هنا مراد فان عبارتان عن حصول صورة الشئ المدرك في العقل فيلزم ان ينطبق

(هذا)

هذا التعريف جمع افراد معرفته كما هو شأن سائر ولذا اخذ جزئيا من جزئياته وحل التعريف عليه بالخصر ليعلم انطباق الجزئيات الباقية له (هـ) تصور الانسان هو حصول صورة الشئ في العقل لان تصور ارتسام صورة منه في العقل يمتاز الانسان بسبب تلك الصورة عند العقل عن غيره وارتمام صورة منه في العقل يمتاز بسببها عنده غيره هو حصول صورة الشئ في العقل (ج) المط وهذا التقرير ليس اجراء الدليل اعنى طرد التعريف على حل المعرف على افراد بل اثبات صغراه لان اجراء عليه (هـ) تصور الانسان تصور لانه حصول صورة الشئ في العقل وحصولها فيه هو التصور (ج) المط ويجوز ان يذكر الحصر المذكور موضع التعريف لاتحادهما في المال لكننا صورنا الترتيب المذكور ولم نتصد هذا لظهوره وكذا الترتيب في اثبات حل التعريف على افراد بعكس التعريف وهو عكس الترتيب المذكور اذ هو (ظ) بالقياس الى نظائره وهكذا تصور الحيوان والحجر والكتاب وغيرها من الاشياء المدركة فانه اذا تصور واحد منها يحصل صورته في العقل بحث يمتاز هو عن غيره من الاشياء ولا ينبغي فيه الاشتباه فيكون عالما بذلك الشئ لتعلق علمه به وفريادة الاسفياح لم يقع بهذا القدر بل شبه ارتسامها في العقل بثبوت صورة الشئ في المرأة لكونه ادراك المحسوسات اقوى من ادراك العقولات فيكون التشبيه لاجل تفهيم حصول العلم في ذهن العالم (هـ) النفس وهو العقل كالمرأة في الارتسام اى يشبهها فيه لان النفس مرأة تنطبع فيها مثل العقولات والمحسوسات والمرأة ثبتت فيها مثل المحسوسات فقط وما تنطبع فيه مثلها يشبه ما ثبتت فيه مثلها فقط في الارتسام (ج) المط او يقرر (هـ) لان النفس يرسم فيها صورة الاشياء والمرأة ثبتت فيها صورة الشئ وما يرسم فيها صورتهما كما ثبتت فيه صورته في الارتسام (ج) النفس كالمرأة فيه وهكذا الاربعة الباقية المشهورة في كل منهما سواء ذكر الكاف في المدعى والكبرى او التشبيه كما اشترنا اليه وهكذا الترتيب في نظائرها فيشبهها من حيث الانطباع ويغايرها من جهة المنطبع او المنطبع في المرأة المشبه به

ويجوز ان يكون الدليل المذكور للتشبيه دليلا لدعوى المغايرة ايضا بهذا الترتيب الا ان المقدم ليس مقام ادعاء المغايرة بل مقام اثبات التشبيه وان فهم منه المغايرة ضمنا فهو ليس مق هنا

منه

منه

مثل المحسوسات وفي النفس مثلها معالكن هذا التشبيه للتقريب
الى فهم المبتدى وتفهيمه به والافتشيه به خفي اذ لا ينطبع صورة
الاشياء في المرآة اصلا بل يرى فيها اشباح الاشياء المقابلة لها على
مالا يخفى (قوله) (قوله وهو حصول آه) دفع للنوهم الوارد
على قول المص هذا بان هذا التعريف ان كان تعريفا لمطلق التصور
الذي هو اعم من التصديق والتصوير السازج كما هو الظاهر يستقيم المعنى
ولكن لا يساعد العبارة اذ لم يبق ذكر مطلق التصور (ص) يرجع ضمير
المعرف اليه وان كان تعريفا للتصور فقط يكون مرجع الضمير متقدما
ذكره ويكون قاصرا عن افادة المقى لانه تعريف لمطلقه لا للتصور فقط
لصدقه على التصديق ايضا فاجاب عن هذا باختيار الشق الاول
ومنع عدم ذكر مرجع الضمير بانه راجع الى مطلق التصور ومطلقه
قد سبق ذكره في ضمن المقيد وهو التصور فقط اذ المطلق مذكور بذكر
المقيد قطعاً واذا كان المعرف مطلقاً بسبب رجوعه اليه يكون التعريف
تعريفاً لمطلقه فيكون تعريفاً للتصور فقط ايضا ولا كذلك اذا رجع
الى التصور فقط فعلى هذا يكون تصويره (هـ) قوله وهو حصول آه
اشارة الى تعريف مطلقه دون التصور فقط لانه لما ذكر التصور فقط
فيما قبل فقد ذكر التصور المطلق والتصور فقط اى فكأنه ذكرها
ولما ذكرهما فاما ان يعود ذلك الضمير الى ضمير هذا القول وهو المعرف
الى مطلق التصور ويكون حصول صورة الشيء فيه تعريفاً لمطلقه
واما ان يعود الى التصور فقط ويكون هو تعريفاً للتصور فقط (ج)
لما ذكر التصور فقط فاما ان يعود ذلك الضمير الى مطلق التصور ويكون
حصول صورة آه تعريفاً له واما ان يعود الى التصور فقط ويكون هو
تعريفاً للتصور فقط لكنه لا جائز ان يعود الى التصور فقط ولا جائز ان
يكون التعريف تعريفاً للتصور فقط (ج) من رابع الاستثنائي لما ذكر
التصور فقط تعين ان يعود الضمير الى مطلقه ويكون حصول صورة
آه تعريفاً لمطلقه ولما تعين عوده الى مطلقه وكان حصول صورة
آه تعريفاً له يكون قوله وهو حصول آه اشارة الى تعريف مطلقه

(دون)

دون التصور فقط (ج) لما ذكر التصور فقط يكون قوله وهو حصول
آه اشارة الى تعريف مطلقه دون التصور فقط لكنه ذكر التصور
فقط فيما قبل (ج) التالي الذي هو المطلق وهكذا مفصوله واما
كان فبعض مقدماته يديهي وبعضها نظري وقوله (لان المقيد آه)
دليل الملازمة المذكورة قبله اى دليل احدشقيها اذ هي شقان بسبب
تعدد تاليها والشق الآخر (ظ) فيكون هو دليله فقط (هـ) لما ذكر
التصور فقط فقد ذكر التصور المطلق لانه لما ذكر التصور فقط كان
المقيد مذكورا واذا كان المقيد مذكورا بالضرورة لاستلزام ذكر
الخاص ذكر العام (ج) لما ذكر التصور فقط فقد ذكر المطلق اى مطلقه
ومطلقه هو التصور المطلق (ج) تلك الملازمة وهكذا مفصوله
وبسيطه مع اثبات نظريته بعده ويجوز ان يقرر هذا من الاقيسة
الخمس المشهورة بحال كون كبراه المذكورة (هـ) لما ذكر التصور
فقط فقد ذكر التصور المطلق اى ذكر التصور فقط يستلزم ذكر المطلق
ويتضمنه لان التصور فقط مقيد والتصور المطلق مطلق واذا كان
المقيد مذكورا كان المطلق مذكورا به اى وذكر المقيد يوجب ذكر
المطلق (ج) تلك الملازمة وهكذا تقرير الباقية سواء
قرر من المطبوع او غيره وقد اشرنا اليها (وقوله اصدق آه)
دليل ما قبله من احدشقي الرافعة ٩ المذكورة (هـ) لا جائز ان يعود
الضمير الى التصور فقط لانه لو عاد اليه لما صدق حصوله
صورة آه على التصور الذي معه حكم لكنه يصدق على
التصور الذي معه حكم (ج) نقيض المقدم وهو تلك الرافعة
(وقوله لدخول آه) دليل الملازمة المذكورة قبله (هـ) لو كان تعريفاً له
لدخل غيره اعني التصديق فيه اى في التعريف واذا دخل فيه لم يكن
مانعاً عنه (ج) تلك الملازمة هذا هو الظ من ترتيب هذه العبارات
ولما بين رجوع الضمير وما يكون المراد من التصور الذي هو المعرف
فكأنه احداً قال لم عرف مطلقه حتى يتكلف في ارجاع الضمير بالتأويل
مع وجود المرجع الصريح اشارة الى دفعه (بقوله وانما عرف آه)

والحاصل ان العلم الذي
هو المقسم المعنى المصدري
القائم بالعالم اما يتعلق
بالمجهولات الفردية اعني
المفردات الرافعة مفردا
او اجزاءا للتعريفات
والمركبات والقضايا غير
جزئها الاخير واما يتعلق
بالقضية المجهولة اعني
الجزء الاخير سواء كانت
حلية او شرطية والعلم
المتعلق بالمفردات هو العلم
السازج والعلم المتعلق
بالقضايا هو الذي معه
حكم اعني التصديق
والعلم المتعلق بالمفردات
انما يحصل بالتعريفات
والعلم المتعلق بالقضية
انما يكون بالدلائل فليس
معنى التصور السازج الا
علم المفردات تعريفات
لا غير كما ان معنى التصور
الذي معه حكم هو علم
القضية اعني التصديق
بالدلائل فلا يقال التصور
السازج بمجرد ملاحظة
المفردات المعلوماتية مثل

بالاستدلال عليه بما بعده (هـ) المص عرف مطلقه الذي هو اعم ولم يعرف التصور فقط لانه نسبه على ان التصور يطلق على ما يرادف العلم ويعم التصديق كما يطلق على التصور السارج وهو اى وما يرادف العلم ويعم التصديق هو مطلق التصور (ج) المص نيه على ان التصور يطلق على مطلق التصور ومن نيه على ذلك عرف مطلقه دون التصور فقط (ج) المط ومن الفعلية على هذا الترتيب (هـ) عرفه ولم يعرف ذلك اذ نيه على ان التصور يطلق على ما يرادف العلم ويعم التصديق وما يرادفه ونيه هو مطلقه (ج) من غير متعارفها نيه على ان التصور يطلق على مطلقه وعرف مطلقه ولم يعرف التصور فقط من نيه على ان التصور (ج) من غير متعارف غير متعارفها ذلك المط وهكذا مقصود لهما وبسيطهما او يجوز ان يدعى ارادة التبيين ويستدل عليها بتعريفه وعدمه يكون ارادته اياه مؤثرا في تعريفه وعدمه وهما اثاره وح يكون القياس عكس المذكور بسيطا (هـ) نيه على ذلك ان عرفه ولم يعرف ذلك ونيه على ذلك من عرفه دون (هـ) المط ويرقر من الاسمية ايضا ومن الاستثنائى اذ كل الترتيبات صالحة للتصور منه وهو (ظ) وفائدة هذا القول بيان كون التصور لفظا مشتركا بين القسمين مشهورا في احدهما غير مشهور في الآخر والمق هنا بيان اطلاقه على غير المشهور لان اطلاقه على المشهور ثابت ولذا كان مشهورا ولان شبه اطلاقه على غير اطلاقه بالمشهور فالمشبه لا بد ان يكون ثابتا قبل المشبه حتى يشبهه وهذا القول وان فهم مما قبله يكون تفصيلا له وتصريحا في هذا الدفع (قوله واما الحكم فهو آه) بيان تعريف الحكم والايجاب والسلب الذين هما اجزاء تعريف الحكم بعد بيان تعريف مطلق التصور والكلام عليه وكل منها معنى مصدرى بمقتضى تعريفها لكن التصور عام يوجد بالتصديق ويدونه كما عرفت واما هذه الثلث فتتحقق في التصديق لا غير ولهذا اورد قضية في ايضا حها بالمادة لانها لا يتحقق في غيرها (هـ) اذا قلنا كل انسان كاتب او ليس بكاتب لا بد فيهما من تصور المحكوم عليه ومن تصور المحكوم به ومن تصور النسبة ومن الحكم لانه اذا قلنا

(فقد)

فقد استندنا الكتابة الى الانسان واوقعا نسبة ثبوت الكتابة اليه اورفعنا ثبوتها عنه واذا استندناها اليه واوقعا آه لا بد فيه من ان يدرك اولا الانسان اى الموضوع ثم يدرك مفهوم الكاتب اى المحمول ثم يدرك نسبتها اليه اعنى النسبة بين ثبوت يدرك وقوعها اولا وقوعها وهو الوقوع والا وقوع (ج) اذا قلنا لا بد في كل منهما من ان يدرك الانسان ومفهوم الكاتب ونسبتها اليه ووقوعها اولا وقوعها وادراك الانسان اى وان يدرك الانسان هو تصور المحكوم عليه وادراك مفهوم الكاتب هو تصور المحكوم به وادراك نسبتها اليه هو تصور النسبة الكلية وادراك وقوعها اولا وقوعها هو الحكم (ج) تلك الملازمة ويجوز ان يضم الى هذا المركب قوله وهو الايجاب وهو السلب مقدمة اخرى وح يكون مركبا من اقيسة ثلثة (هـ) لانه اذا قلنا فقد استندنا الكتابة اليه واوقعا نسبة ثبوت الكتابة اليه اورفعنا نسبة ثبوتها عنه او اسناد الكتاب اليه مع ايقاع نسبة ثبوتها اليه هو الايجاب واسنادها اليه مع رفعها عنه هو السلب (ج) اذا قلنا فقط كان في احدهما الايجاب وفي الآخر السلب ولما كان فيه الايجاب والسلب لا بد فيه من ان يدرك اولا الانسان آه والبواقي على حالها (قوله الانسان متصور آه) لازم ما قبله من احدى الكبريات كما كان (قوله والكاتب) (متصور آه) لازم ما قبله منها فكأنهما ذكرهما معهما فيهما خروا استلزام الملازم لازمه وان ثبتت ذكرهما معهما صريحا وعلى كلا التقديرين يكون كل منهما من ثمة ذلك الكبرى لامقدمة برأسهما فيكونان اجزاء للقضية مع النسبة والوقوع اولا والوقوع كما كان ادراكهما جزئين للتصديق مع ادراكهما (وقوله بمعنى ان آه) بيان لكون قوله وقوعها اولا وقوعها قضية في اصله مؤلا بالمصدر الآن دفعا لتوهم ان الحكم هو الادراك المتعلق بالمركب الاضافى مع انه ادراك متعلق بالمركب الخبرى ثبت من هذا ان الحكم هو الادراك ثبوت كون الادراك هو الحكم هذا مذهب قدمائهم فينبغى ان يضم الى هذا القول مذهب متأخريهم ويتصل به لانه مقابل لذلك لكن لما وقع الاليسياس بين ادراك النسبة الحكمية وبين

والقضايا ولا تحصلان الابهما كما ترى فيكون متعلق السارج المفردات مطلقا اى مذكورة مفردة او اجزاء للمركبات والقضايا غير جزئية الاخير لما عرفت ومتعلق العلم الذى معه حكم هو الوقوع واللا وقوع الذى هو الجزأ الاخير للقضية ولذا كان المضاف اليه العلم في الثلثة الاول باجزاء القضية مفردا صورة وحقيقة لغيرها وفي الاخير كان المضاف اليه العلم هو القضية كما ستعرف من تفسير قوله ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها باذراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة اى بالقضية مطابقا للواقع اشارة الى هذا وسيظهر لك ايضا فلا تغفل منه

لان الرافعة المذكورة مقدمتان الاول منها سيلزم الاخرى فكانت مقدمة واحدة كما كان المط كذلك وعلى ما لا يخفى منه

ويجوز ان يكون قوله لدخول اه صلة لقوله مانعا وح يكون من ثمة الملازمة المذكورة اى من ثمة دليل الرافعة لا دليلا برأسه منه

مع ان لازمة العلم ومحمولة لازم الخواص ومحمولة لانه التعريف لما اقتضى صدق القضايا اعنى المفرد والعكس لا يكون تعريف العام تعريف خاصه لعدم صدق طرده ح وان صدق عكسه ولهذا ويخفى تلك القضية المذكورة الى صدق عكسه فقط غافلا على طرده مع كاذب والحال ان صدقها لازم في التعريف كما يصدق كل فعل لفظ اوضع آه ولا يصدق كل لفظ وضع فعل وهو ط منه

الحكم وكذا بينه وبين التصديق شرخ الى بيان الفرق بينهما (بقوله وبما يحصل آه) تذكر اولا بيان الفرق بين ادراك النسبة الحكمية وبين التصديق فيعلم به بيان الفرق بين ادراكها وبين الحكم الذي هو الملق من هذا الكلام لانه توطئة لقوله الاتي وح يكون هذا القول مع (قوله لكن التصديق آه) صغريين يضم اليهما الكبرى المطوية ونتيجان المغايرة بينهما (هـ) ادراك النسبة الحكمية مغاير للتصديق اى اعم منه لان ادراكها قد يحصل بدون الحكم كما يحصل به ايضا والتصديق لا يحصل مالم يحصل الحكم اى بدون الحكم وما يحصل بدونه مغاير لما لا يحصل بدونه (ج) المط وهكذا الاربعة الباقية ويقرر هذا من الفعلة ايضا (هـ) قد كان ادراكها مغاير للتصديق اذ يحصل ادراكها بدون الحكم ولا يحصل التصديق بدونه وقد كان ما يحصل بدونه مغاير لما لا يحصل بدونه (ج) المط ويقرر (هـ) قد كان ادراكها اعم من التصديق اذ يحصل هو بدونه وبه ولا يحصل ذلك بدونه وقد كان ما يحصل بدونه وبه اعم مما لا يحصل الا به (ج) المط وقوله ربما يحصل اه سالبة جزئية اذ هو في قوة قولنا قد لا يكون اذا حصل ادراكها حصل الحكم ولهذا كان نتيجة للضرب الثاني للثالث في اثباته بالثال وبه ثبت الفرق بين ادراكها وبين الحكم لان تلك السالبة الجزئية بعينه سالبة جزئية مأخوذة من جانب الاعم حين لوحظ النسبة بينهما ويجوز ان يكون ذلك القول موجبة كلية كما اشرنا اليه بان يقال ادراكها يحصل بدونه وبه وهو كلية وكذا قوله لكن التصديق اه سالبة كلية على حاله ويكون موجبة كلية ايضا لانه في قوة قولنا والتصديق انما يحصل بالحكم وهو كلية فيؤخذ كل منها على حسب مقامه كما اخذنا وهكذا في نظائره ويجوز ان يقرر هذا على دعوى الاعمى ويثبت بسببه المغايرة (هـ) ادراكها اعم من التصديق لان ادراكها يحصل بدون الحكم وبه والتصديق لا يحصل الا بالحكم وما يحصل بدونه وبه اعم مما لا يحصل الا به (ج) المط وهكذا تقرير الاربعة الباقية بهذا الترتيب فقس (وقوله كن تشكك آه) دليل الصغرى التي قبله (هـ)

(قد)

قد يحصل ادراكها ولا يحصل الحاك لان من تشكك في نسبه او توهمها بدون الحاك يحصل فيه ادراك النسبة اى التشكك والتوهم هو ادراكها ومن تشكك فيها او توهمها بدونه لا يوجد فيه الحاك (ج) من ثالث تلك الصغرى (وقوله فان الشك) آه دليل صغرى هذا ايضا لكون كبراه بديهية (هـ) لان من تشكك فيها او توهمها بدونه ولم يحصل فيه ادراكها لكان الشك والتوهم بدون التصديق لكنهما لا يكون بدونه النصور مخ (هـ) نقيص المقدم وهو تلك الصغرى وح يكون هذا القول رافعة له ويجوز ان يكون قوله وربما يحصل بياناً لمغايرة ادراكها للحكم بالذات ويكون ذلك القول مدعى ابتداء لامقدمة وقوله لكن التصديق آه جواب استفسار مقدرياته ذاحصل بدون الحكم فكيف نسبه ادراكها الى التصديق فاجاب به وهو معلوم مما قررناه فقد ثبت ان ادراك النسبة الحكمية لازم للحاكم كما كان لازماً للتصديق فلا ينفكان عن ادراكها وقد ينفك عنهما كما في التشكك او التوهم فانه وجد فيه ادراكها ولم يوجد كما عرفت فيكون لازماً اعم لهما واما الحاكم فلازم ما والتصديق اذ لا يوجد بدونه وبالعكس فظهر المغايرة بين ادراكها وبينهما بالاعمى لانه كلما حصل التصديق والحكم حصل ادراكها وقد يحصل ادراكها ولا يحصلان والموجبة الكلية المأخوذة من طرف الاخص ظ واما السالبة الجزئية المأخوذة من جانب الاعم فلا حاجة الى اثباتها لانها لما ثبت حصول ادراكها بدون الحاكم بالثال المذكور فقد ثبت حصول ادراكها بدون التصديق وهو ظ (قوله وعند متاخري) آه شروع لبيان مذهب متأخريهم الذي اشرنا اليه يعني ان الحاكم ليس ادراكا عندهم كما كان ادراكا عند قدمائهم لان الحاكم ايقاع النسبة او انتزاعها وايقاعها وانتزاعها فعل من افعال النفس (ج) الحاكم عندهم فعل من افعالها والفعل لا يكون ادراكا (ج) مطلوبوهم وان عكست كبرى القياس الثاني سالبة كلية مثلها (هـ) والادراك ليس فعلاً من افعالها يكون الثاني من الثاني المط المذكور وهكذا مفصوله

منه

ويمكن ان يكون التعريف المذكور للحكم معه اى عكس تعريفه صغرى وما بعده من عكس تعريف الايجاب والسلب كبرى على حالهما (هـ) الحكم اسناد امر الى آخر ايجاباً او سلباً هو ايقاع النسبة والسلب انتزاعها (ج) الحاكم اسناد امر الى آخر ايقاع النسبة وانتزاعها لكن مثل هذا الترتيب لا يوضح والتعليم فهو ليس مقام الاستدلال منه ويقرر هذا من الثاني ايضا يجعل احدي الصغريين المذكورتين صغرى والاخرى كبرى (هـ) ادراكها غير التصديق لانه ادراكها يحصل بدونه الحاكم والتصديق لا يحصل بدون الحكم لان (ج) المطلق هذا على تقدير كون الصغرى كلية ولذا ضمنا اليها قولنا وبه ولو كان على حالها المذكور تكون جزئية وتنتج جزئية ايضا لا يحصل المط وهو ظ تأمل منه

وبسيط بهذا الترتيب فقس (وقوله لان الادراك آه) مع المقدمة المذكورة
بعده دليل الكبرى الثانية سواء كانت للاول او للثاني الا ان المقدمة
الاولى تكون كبرى على تقدير كونه دليلا لكبرى الاول لاشتغاله على
محولها والمقدمة الثانية منوى لاشتغاله على موضوعها واما على
تقدير كونه دليلا لكبرى الثاني فهو بالعكس اى يكون المقدمة الاول
صغرى والثانية كبرى واما ما كان فالقد منان مذکوران تنجنان
تلك الكبرى اما تصويره على الاول (هـ) الفعل لا يكون ادراكا
لان الفعل لا يكون انفعالا والادراك انفعال (ج) من غير متعارف ثانی
الثاني تلك الكبرى ويقرر هذا من ثالث الرابع ايضا بعكس الصغرى السالبة
الكلية مثلها (هـ) لان الانفعال لا يكون فعلا والادراك انفعال (ج)
تلك الكبرى واما تصويره على الثاني (هـ) الادراك لا يكون فعلا لان
الادراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا (ج) من اول الثاني تلك
الكبرى ومن ثاني الاول ايضا بعكس الكبرى وهو معلوم فلما بين
كون الحاكم مامو على المذهين شزع في بيان لازم كل منها الذى
هو آلى من هذا المقام حتى يكون توطئة لبيان المخالفة فيما بعد (فقال
فلو قلنا آه) بالفاء اشارة الى ان مدخوله تفرع ما قبله ولازم منه
فيكون الحاصل مما قبل مقدمة استثنائية مر ددة وهو مع ما بعده مقدمة
شرطية تنجنان عين تاليهما المذكور الذى هو المظمن هذا التفصيل
(هـ) اما يكون التصديق مجموع تصورات اربع بناء على رأى قدمائهم
واما يكون مجموع التصورات الثلاث والحاكم بناء على مذهب متأخريهم
لانه اما نقول ان الحاكم ادراك بناء على رأى قدمائهم واما نقول انه ليس
بادراك بناء على رأى متأخريهم لو قلنا انه ادراك يكون التصديق مجموع
تصورات اربع ولو قلنا انه ليس بادراك يكون مجموع الثلاث والحاكم
(ج) المظن ويجوز ان يقرر هذا من الشكل الاول حال كون صغراء
متصلة تاليها مر دد وكبراه متصلتان وح يكون المدعى ايضا متصلة
تاليها مر دد (هـ) اذا كان المراد من الحكم ما ذكرته على المذهين فاما
يكون التصديق مجموع الاربع واما يكون مجموع الثلاث والحكم لانه

(اذا كان)

اذا كان المراد منه ما ذكرته فاما نقول انه ادراك اى تصور واما نقول
انه ليس بادراك لو قلنا انه ادراك يكون التصديق مجموع الاربع ولو قلنا
انه ليس بادراك يكون مجموع الثلاث والحكم (ج) تلك الملازمة وعلى
التصوير منه فقوله (تصور المحكوم) آه يصلح ان يكون دليلا للملازمة
التي قبله اى لتاليها في الحقيقة (هـ) لو قلنا انه ادراك يكون التصديق
مجموع الاربع لانه لو قلنا انه ادراك يكون مجموع تصور المحكوم عليه
وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية وتصور وقوعها اولا
وقوعها وتصور المحكوم عليه آه هو تصورات اربع (ج) من الغير
المتعارف تلك الملازمة وفي مثله اى فيما يكون الدليل دليلا بصورة
للملازمة وحقيقة لتاليها يقرر من الافتراض الحولى لكونه اوضح
وان كانا متحدین في المال (هـ) التصديق مجموعها على تقدير قولنا
انه ادراك لانه مجموع تصور المحكوم عليه آه وتصور المحكوم عليه
آه واربع (ج) من ذلك ايضا تلك الملازمة او من المتعارف بتقرير
الكبرى (هـ) ومجموع تصورات هو مجموع الاربع (قوله هذا)
اى لكون التصديق مركبا من التصورات الاربع على تقدير
ومن التصورات الثلاث والحكم على تقرير آخر هو رأى الامام واما على
رأى الحكماء فالتصديق هو الحكم فقط لا مركب من المجموع
فقد كان رأيه مخالفا لرأىها فيه ولذا قال (والفرق بينهما)
اى مغايرتهما ثابتة بدلائل متعددة (وقوله احدها آه) شروع
ايبان واحد منها (هـ) التصديق على مذهب الحكماء مغاير
للتصديق على مذهب الامام لان التصديق على رأيهم بسيط والتصديق
على رأيه مركب والبسيط مغاير للمركب (ج) المظن وهكذا الاربعة
الباقية من الاول ويجوز ان يقرر في مثله من الثاني ايضا بايجاب
ما يصدق على احدهما عليه وسلبه عن الاخر فان اوردت الموجهة
اولا والسالبة ثانيا يكون من اول ضروريه وان اوردت بالعكس يكون
من ثانيها مثالا يقال (هـ) لان التصديق على رأيه بسيط والتصديق على
رأيه ليس ببسيط (ج) التصديق على رأيه غير التصديق على رأيه

او يقال (هـ) لانه على رأيها ليس بمركب وهو على رأيه مركب (ج)
 المطاويقال عكسهما ويكون ما هو على رأيه دليلا للمقدمة السالبة
 النظرية بعده (هـ) التصديق على رأيه ليس ببسيط لانه على رأيه
 مركب والمركب ليس ببسيط (ج) تلك الكبرى وكذلك سائر وهو
 (ظ) فلا تغفل في نظائره (قوله وثانيها آه) بيان لثانيها (هـ) لان
 التصديق على مذهبهم قد كان تصور الطرفين شرطافيه وخارجا
 عنه وما يكون تصورهما شرطافيه وخارجا عنه مخالف لما يكون
 تصورهما شطره وجزؤه (ج) التصديق على مذهبهم مخالف لما يكون
 تصورهما شطره وما يكون تصورهما شطره هو التصديق على مذهبه
 (ج) المط المذكور وهكذا الاربعة الباقية بل الخمسة كما عرفت
 آنفا فقس (قوله وثالثها آه) اشارة الى تقرير الثالث منها على الترتيب
 المذكور (هـ) لانه على مذهبهم نفس الحكم وما يكون نفس الحكم
 غير ما يكون الحكم جزؤه وما يكون الحكم جزؤه هو التصديق على
 مذهبه (ج) المط المذكور وهكذا الاربعة الباقية فقد ثبت ذلك المط
 اى مغايرتهما بكل واحد من هذه الدلائل ذكرنا في كل منها ترتيب
 واحد من الخمسة واحلنا باقيها اليك وان شئت قررتهما بلفظ
 الفرق كما هو المسطور لتزاد فيه المغايرة نذكر ايضا تصور واحد في كل
 منها فقس البواقي عليه (هـ) التصديق على رأيه والتصديق على
 رأيهم بينهما فرق لانه على مذهبه مركب وهو على مذهبهم بسيط
 والمركب والبسيط بينهما فرق (ج) المط وكذا لانه على قوله قد كان
 تصور الطرفين شطره وما يكون تصورهما شطره يكون فرقا بينه
 وبين ما يكون تصورهما شطره (ج) التصديق على قوله كان فرق
 بينه وبين ما يكون تصورهما شطره ما يكون تصورهما شطره هو
 التصديق على قواهم (ج) المط المذكور وكذا لانه على رأيهم نفس
 الحكم ونفس الحكم فرق بينه وبين ما يكون الحكم جزؤه وما يكون
 الحكم جزؤه هو التصديق على رأيه (ج) المط وكذا لانه على مذهبهم
 الحكم فقط والحكم فقط والتصديق على مذهبه بينهما فرق (ج)

(المط)

المط فبقى كبراه نظرية اثباتها (هـ) لان التصديق على مذهبه هو
 التصورات الاربعة او الثالث والحكم فقط والتصورات الاربعة
 او الثالث مع الحكم بينهما فرق (ج) تلك الكبرى وهكذا تقرير الاربعة
 الباقية في كل واحد من هذه الاقيسة فقس ولا تغفل حتى ينفعك في نظائره
 كما يلزم الاحتراز عن الغفلة في سائر التصورات اذ يشاهد نفعه كثيرا
 كما لا يخفى على النصف ويجوز ان يكون قوله هذا على رأى الامام
 آه دليلا آخر على هذا المط وان كان ماله مال الوجه الاول اذ مال
 بعض الدلائل المذكورة مستلزم مال الآخر (هـ) لان التصديق
 على رأيهم هو الحكم فقط والتصديق على رأيه هو التصورات الاربعة
 او التصورات الثالث والحكم والحكم مغاير للتصورات الاربعة والتصورات
 الثالث والحكم وهو (ظ) (ج) ذلك المط وهكذا ترتيب الباقية ولا يتوهم
 مغايرة الشيء لنفسه في مدعى هذه الترتيبات بناء وعلى اتحاد
 الموضوع والحمول لانهما متغايران وان كان لفظ التصديق فيهما
 ظاهر التغير قيوده وتغايرها يوجب تغاير المقيد بها كما بينا تفصيلا وهذا
 يؤيد تلك القاعدة المينة هناك على ما لا يخفى (قوله واعلم ان المشهور)
 بيان للتقسيم المشهور في العلم وسبب عدول المص عنه اى علة يعنى ان
 المص عدل عن التقسيم المشهور في تقسيم المشهور في تقسيم العلم
 لانه عدل عما يرد عليه اى على ظاهره الاعتراض فيه من وجهين وما
 يرد عليه الاعتراض فيه من وجهين هو التقسيم المشهور (ج) من الغير
 المتعارف المط ومن فعلية ايضا (هـ) عدل المص عنه حيث عدل
 عما يرد عليه الاعتراض فيه وما يرد عليه فيه التقسيم المشهور (ج) المط
 ومن الاستثنائي معلوم وكيفية ورود الاعتراض عليه من وجهين
 اى الكبرى على تقدير والاستثنائية على تقدير آخر خفى شرع في بيان
 احدهما (بقوله الاول ان آه) فيكون هو دليلا لاحدى تلك المقدمة
 وبينا لاحد وجهي ورود الاعتراض عليه (هـ) التقسيم المشهور للعلم
 فاسد لانه اما يلزم فيه ان يكون قسم الشيء قسما له واما يلزم فيه ان
 يكون قسم الشيء قسما منه وكل تقسيم يلزم فيه ككون قسم الشيء

قسيمه او كون قسم قسما منه فاسد (ج) المط ٣ (وقوله لان التصديق آه) دليل الصغرى المذكورة (هـ) اما يلزم في التقسيم المشهور كون قسم الشئ قسيمه او اما يلزم فيه كون قسيمه قسما منه لانه اما يكون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم كما ذهب اليه الامام واما يكون عبارة عن الحكم كما ذهب اليه الحكماء ان كان عبارة عن التصور مع الحكم يكون قسم الشئ في الواقع وهو التصديق الذي هو قسم التصور في نفس الامر قسيمه اي للتصور في هذا التقسيم وان كان عبارة عن الحكم يكون قسيمه وبيان في الواقع قسما منه في هذا التقسيم لكونه الحكم مبينا للتصور فيه وقد جعل قسما منه (ج) من غير متعارف مركب اولا الاستثنائي عين التالين المذكورين اعني تلك الصغرى المرددة والخالن المذكورتان بين مقدم الملازمة الاولى وبين تاليها يحتمل ان يكون دليلها اي تلك الملازمة (هـ) ان كان عبارة عن التصور مع الحكم كان التصديق تصورا مع الحكم والتصور معه قسم من التصور وقد جعل في التقسيم المشهور قسيمه اي للتصور (ج) ان كان عبارة عنه يكون التصديق قسما من التصور والخال انه قد جعل في التقسيم المشهور قسيمه واذا كان التصديق قسما من التصور وقد جعل فيه قسيمه يكون قسم الشئ قسيمه (ج) تلك الملازمة ٤ ويجوز ان يقرر بسيطا لكن المذكور اوضح والجملة الحالية الكائنة بين مقدم الملازمة الثانية وبين تاليها اعني (قوله وقد جعل آه) مع محذوفه دليل لتلك الملازمة ايضا اذا التقدير هكذا ان كان عبارة عن الحكم والحكم ليس تصورا بل مبينا له وقد جعل آه وخ يكون تصويره مثل ما قبله بسيطا مركبا ايضا (هـ) ان كان التصديق عبارة عن الحكم لا يكون الحكم اي التصديق تصورا والخال انه قد جعل في هذا التقسيم قسما من العلم الذي هو التصور ولما لم يكن الحكم تصورا وقد جعل قسما منه يلزم قسم الشئ قسما منه (ج) تلك الملازمة وتقرير مركب مثل ما قبله او يجعل قوله الذي هو نفس التصور مقدمة برأسه وح يكون مركبا من قياسين كما قبله او بهما جميعا وح يكون مركبا عن ثلاثة

(والكل)

٣ ويجوز ان يقرر هذا مركبا (هـ) لانه يلزم فيه احدا الامرين واحد الامرين اما قسيمه قسيمه (ج) واما قسيمه قسما منه (ج) اما يلزم فيه قسم الشئ قسيمه او قسيمه قسما منه وكلاهما فاسد ذلك المط منه



٤ وكيفية اثبات الملازمة الاولى بعبارة بسيطة (هـ) لانه ان كان عبارة عنه كان قسما من التصور وقد جعل آه وان كان قسما منه وقد جعل آه يلزم قسم الشئ قسيمه (ج) تلك الملازمة وان شئت ثبت صغرى هذا بالمقدمة المتروكة (هـ) ان كان عبارة عنه كان تصورا مع الحكم وان كان تصورا معه كان قسما منه وقد جعل آه (ج) تلك الصغرى

منه

والكل معلوم على من تأمل ويحتمل ان يكون ما بين الملازمتين معهما قياسا واحدا مركبا من مركبي غير متعارف اول الاستثنائي مثبتا لتلك الصغرى المرددة (هـ) لانه اما يكون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم واما يكون عبارة عن الحكم ان كان عبارة عن التصور مع الحكم يكون التصديق قسما من التصور وقد جعل آه وان كان عبارة عن الحكم لا يكون التصديق تصورا وقد جعل آه ان كان التصديق قسما من التصور وقد جعل آه يكون قسم الشئ قسيمه وان لم يكن التصديق تصورا يلزم قسم الشئ قسيمه (ج) عين التالين اعني تلك الصغرى وهكذا موصوله بذكر نتيجة الاول من هذين القياسين اي بذكر عيني تالين الملازمتين الاولين (قوله وهذا الاعتراض آه) هذا وان فهم بمقابلته توطئة لقوله واما اذا قسم آه وبيان لما يوجب ورود ذلك الاعتراض يعني ان علة ورود هـ تقسيم العلم الى مطلق التصور والتصديق وقد كان هذا هو التقسيم المشهور فبطل سواء اختير الشق الاول او الثاني واما تقسيم المص واما الله فلم يوجد فيه هذه العلة فلا ورود له اذا انتفاء العلة يوجب انتفاء المعلول ولذا قال (واما اذا قسم آه ٧) دفعا لتوهم ورود هـ على تقسيم المص ايضا بان تقسيمه لا ورود للاعتراض المذكور عليه اذ تختار الشق الاول منهما وبطل لزوم قسم الشئ قسيمه فلا يلزم فيه شئ من الفسادين اصلا وخ يكون تصويره (هـ) اذا قسم العلم الى التصور الساذج ٨ والى التصديق لا ورود لتلك الاعتراض اي يندفع ذلك لانه اذا قسم اليهما تختار ان التصديق عبارة عن التصور مع الحكم اي تختار الشق الاول منه وقلنا ان اردتم بقول المفروض التصور مع الحكم قسم من التصور ان التصور معه قسم من التصور الساذج المقابل للتصديق فظ انه ليس كذلك اي ليس التصور مع الحكم قسما من التصور الساذج وان اردتم بقوله ذلك ان التصور معه قسم من مطلق التصور فهو مسلم لكن قسم التصديق ليس مطلق التصور ولما اختار ذلك وقلنا ان اردتم آه لا يلزم ان يكون قسم الشئ قسيمه (ج) اذا قسم العلم اليهما لا يلزم قسم الشئ

٥ وتقرير اثبات الملازمة الثانية بما بينهما مركبا من ثلاثة (هـ) لانه ان كان عبارة عنه كان التصديق هو الحكم والحكم ليس بتصوير على هذا وقد جعل آه (ج) ان كان عبارة عنه لا يكون التصديق تصورا وقد جعل فيه قسما من العلم والعلم هو نفس التصور (ج) ان كان عبارة عنه لا يكون التصديق تصورا وقد جعل عبارة فيه قسما من التصور واذا لم يكن تصورا وقد جعل فيه قسما من التصور يكون قسيمه قسما منه (ج) تلك الملازمة وتقريره هكذا مركبا من اثنين بخذف القياس الاول من الثلاثة او الثاني منه بجعل قوله الذي هو نفس التصور صفة للعلم في كبرى القياس الاول وفي نتيجة والقياس قياسا برأسه وهو ففس

منه

قسما له ولا في حقه قسما منه وهو (ظ) لعدم اختيارنا الشق الثاني واذا لم يلزم ذلك لا ورود لذلك الاعتراض (ج) تلك الملازمة هذا هو اللفظ من ترتيب هذه العبارة او يقرر (هـ) هذا يرد اذا قسم آه ولا يرد اذا قسم آه واذا قسم آه اي والتقسيم هكذا تقسيم المشهور والتقسيم هكذا تقسيم المص (ج) هذا يرد على المشهور ولا يرد على تقسيم المص وان شئت قررته بسيطا اعني القياس الاول منهما فقط اكتفى باننتاج مساويه لكونه نتيجة مساوية للمط (وقوله بل التصور آه) دليل ما قبله من المدعى المفهوم من قيد الصغرى مشتملا على موضوعها بواسطة بل فيكون صغرى والكبرى مطوية مكتبة من الاوسط ومن محموله (هـ) قسم التصديق ليس مطلق التصور لان قسمه التصور الساذج والتصور الساذج ليس مطلق التصور بل هو اخص منه (ج) ذلك المدعى ويقرر من الثاني ايضا بعكس الكبرى ومن الثلثة الاول الاستثنائي وان شئت تعكس مثل هذا المدعى الى نفسه سالبة كلية وتقرر الدليل المذكور عليها فيفيد المعنى المقى ايضا اذ عكس القضية لازمها وبثبوتها ثبت هي وح يقرر من ثاني الثاني ومن ثالث الرابع صغرها سالبة كلية والكل معلوم على من تذكر فنذكر وقس ويجوز ان يقرر القياس المذكور (هـ) لانه اذا قسم اليهما تختار ان التصديق عبارة عن التصور مع الحكم ولما اخترا ذلك قلنا اما يرد بقوله المغترض التصور مع الحكم قسم من التصور ان التصور معه قسم من التصور الساذج واما يرد بقوله ذلك انه قسم من مطلق التصور (ج) اذا قسم اليهما قلنا اما يرد بقوله ذلك انه قسم من التصور الساذج واما يرد به انه قسم من مطلقه لكنه ليس كذلك اي لكن التصور معه ليس قسما من التصور الساذج وهو (ظ) فلا يرد ذلك (ج) اذا قسم اليهما قلنا يرد به انه قسم من مطلقه وان اردتم به انه قسم من مطلقه لا يكون قسم التصديق مطلقه (ج) اذا قسم اليهما لا يكون قسم مطلقه واذا لم يكن قسم مطلقه لا يلزم قسم الشيء قسما له (ج) اذا قسم اليهما لا يلزم قسمه قسما له واذا لم يلزم

(ذلك)

اذا كان ذلك علة الورود
يمكن ان يدعى هو يستدل
عليه به (هـ) هذا الاعتراض
يرد على التقسيم المشهور لانه
يرد على تقسيم العلم الى
مطلق التصور والى
التصديق والتقسيم اليهما
هو التقسيم المشهور (ج)
المط لكن ليس في
ضد اثبات هذا اذ هو
ثابت قبل بل في صدد
اثبات ما بعده والذالم
بذكره منه

ذلك لا ورود لذلك الاعتراض (ج) تلك الملازمة وح يكون قوله بل التصور آه دليلا لما قبله من الملازمة ويجوز ان يكون مدخول بل مع ما قبله من تنمة المقدمة التي قبله لادليلا برأسه وهكذا مفصوله لكن في هذا الترتيب تأمل ولولم تنصد كما اشرنا اليه (قوله واذا في ان آه) شروع لبيان الثاني من وجهي ورود الاعتراض على المشهور (هـ) التقسيم المشهور للعلم فاسد لانه اما يكون المراد بالتصور الكائن فيه المحضور الذهني مطلقا اعني حصول الصورة في العقل واما المراد به الحضور الذهني المقيد بعدم الحكم فان عني به اي ان كان المراد به الحضور الذهني مطلقا لزم انقسام الشيء وهو العلم الى نفسه وهو التصور ليزاد فهما والى غيره وهو التصديق لكون اخص منه وان عني به الحضور الذهني المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور اعني المقسم المقيد به في التصديق وهو واحد القسمين المبين للمقسم على هذا التقدير (ج) اما اللازم فيه انقسام الشيء الى نفسه والى غيره واما امتناع اعتبار التصور في التصديق وكلاهما اي وانقسامه الى نفسه والى غيره وامتناع اعتبار التصور في التصديق فاسد (ج) المط وهو مركب من مركب غير متعارف اول الاستثنائي ومن الشكل الاول وان اكتفى بالاول منهما المساواة نتيجة المطلوب يقرر هو فقط لا الثاني وهو اللفظ والملازمة من نظريتان (فقوله لان الحضور آه) دليل الاولى منهما (هـ) لانه ان عني به الحضور الذهني مطلقا كان التصور نفس العلم الذي هو المقسم ولما كان نفس لزم انقسامه الى نفسه والى غيره (ج) تلك الملازمة (وقوله لان عدم الحكم آه) دليل الثانية منهما (هـ) ان عني به المقيد بعدم الحكم يكون عدم الحكم معتبرا في التصور واذا كان معتبرا في التصور لا يكون التصور معتبرا في التصديق اي امتنع اعتباره فيه (ج) تلك الملازمة (وقوله فلو كان التصور آه) دليل الكبرى النظرية مشتملا على نقيضها اي نقيض تاليها (هـ) لو كان عدم الحكم معتبرا في التصور لا يكون التصور معتبرا في التصديق لانه لو كان عدم الحكم معتبرا في التصور وكان التصور معتبرا

٧ يعني المبطل للمشهور
هو نوت القضية معاني
كل من الامرين اعني
كون الشيء في الواقع
قسما وفي هذا التقسيم قسما
او بالعكس وفي تقسيم المص
قد صدق احدهما وكذب
الاخرى على احدا الارادتين
من القضية المسئلة اي يكون
في الواقع قسما ولا يكون
في تقسيمه قسما على احدي
الارادتين ويكون في تقسيمه
قسما ولا يكون في الواقع
قسما على الاخرى منها
وصدق احدي تينك
القضيتين لا يبطل التقسيم
لعدم كونه على خلافة
مقتضى التقسيم بل على
مقتضاه بخلاف المشهور
فانه على خلاف مقتضاه
لصدق القضيتين فيها
على ما لا يخفى منه

في التصديق كان عدم الحكم معتبرا فيه اي في التصديق وهو ظاذا اعتبر
في المعتبر في الشيء معتبرا في ذلك الشيء مع ان الحكم معتبر فيه
ايضا ولو كان عدم الحكم معتبرا في التصديق مع اعتبار الحكم
فيه يلزم اعتبار الحكم واعتبار عدم الحكم في التصديق
(ج) لو كان عدم الحكم معتبرا في التصديق وكان التصور
معتبرا في التصديق لزم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق
وانه محاي واعتبار الحكم وعدمه فيه مع اعتبار القضية فيه (ج)
لو كان عدمه معتبرا فيه وكان التصور معتبرا في التصديق لزم المح لكن
التالي بط (ج) نقيض المقدم وهو تلك الكبرى الشرطية وهو خلق
مركب من ثلثة وان جعلت قوله وانه مح رافعة لا كبرى يكون من كبا
من اقتراني واستثنائي وهكذا مفصوله وبسببه واما كان الاعتراض
المذكور ابطالا للتقسيم تصدى في بيان جوابه بقوله (وجوابه آه) اي
جواب الاعتراض من وجهين وان كان ظاهره يشعر ان يكون جوابا
عن الوجه الثاني بظهر ذلك بان دقيق بتحرير المراد من اقسامه لكون الاعتبار
والقصد والعناية والارادة وما في معناها الفاظا مترادفة فيحصل
من هذا المطلوب انقدم وهو قوله (الآتي فلا اشكال لانه) اشارة
الى المق من الجواب كما كان هو ونحوه اشارة الى المط في استعماله على حسب
مقامه لكنك تخير في اجراء هذا القول الى قوله والحاصل على ذلك
المط وفي اجراء ما بعد والحاصل عليه لان كل واحد منهما كاف في اثباته
لكونهما دليلا لانه غاية الامر ان الثاني اوضح لكونه حاصل ما قبله
فعلى الاول يكون من غير متعارف اول الاستثنائي حال كون مقدمين
مذكورين احديهما صراحة والاخرى بدلالة الفاء (ه) لا اشكال
في التقسيم المشهوره بلزوم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره ولا
باعتبار الحكم وعدمه في التصديق وبلزوم قسم الشيء قسميه او قسميه
قسما منه لان التصور لفظ مشترك يطلق على ما اعتبر فيه عدم الحكم
وعلى الحضور الذهني مطلقا كما وقع التنبه عليه بقوله وانما عرف
مطلق التصور دون التصور فقط والمعتبر في التصديق ليس هو الاول

(بل)

بل الثاني ولما اطلق التصور عليها وكان المعتبر في التصديق هو الثاني
لا اشكال فيه باحدها (ج) التالي وهو المط او من غير متعارف في اوله ومن
رابحة (ه) التصور يطلق على ما اعتبر فيه الحكم وعلى الحضور
الذهني ولما اطلق عليها فاما المعتبر في التصديق الاول او الثاني (ج)
اما المعتبر فيه الاول او الثاني لكن ليس المعتبر فيه الاول (ج) المعتبر فيه
الثاني ولما كان المعتبر فيه الثاني لا اشكال فيه باحدها (ج) عين التالي
وعلى الثاني يكون مركبا من غير متعارف في اوله (ه) لان الحضور ط الذهني
اما يعتبر بشرط شيء ويقال له الى قوله فالقابل ولما كان الحضور
الذهني اما يعتبر بشرط شيء ويقال له آه فكان المقابل للتصديق اي قسميه
التصور بشرط لا شيء والمعتبر في التصديق اي القسم التصور لا بشرط
شيء ولما كان المقابل للتصديق آه لا اشكال فيه باحدها (ج) عين التالي
ايضا وهكذا موصوله باظهار نتيجة الاول اعني عين تالي الملازمة
الاولى والشيء في بشرط شيء هو الشرط الوجودي لمشروطه
اي وجوده شرط له ولا شيء في بشرط لا شيء شرط عديم له اي
عدم ذلك الشيء شرط و لا شيء في لا بشرط شيء ليس شرطا
وجوديا ولا عديميا له بل وجوده وعدمه نسبان بالنسبة اليه وليس
بلازم له فيكون معنى الامكان الخاص وقد يعبر بلفظ بلا شرط شيء
موضع لا بشرط شيء والمأل واحد (قوله العلم اما آه) اي العلم القائم
بالعلم ايضا وهو الحضور الذهني سواء كان تصورا فقط او تصديقا
كما يشيرهما في الامثلة اما بديهي واما نظري لانه اما لا يتوقف حصوله
على نظر وكسب لعدم احتياجه اليه واما يتوقف حصوله عليه والذي
لم يتوقف عليه بديهي والذي يتوقف عليه نظري (ج) المط وهو
اقتراني مقسم نتيجة بتأليفه مختلفة وان شئت قررت موضع الكبيرين
شرطية (ه) فان توقف آه وان لم يتوقف آه وح يكون من غير
متعارف مركب الاستثنائي واما ما كان فالامثلة تصلح ان يكون دليلا
مغري المقدمة الاستثنائية او المدعى بالتزديد وهو معلوم وان تكون
كل لحد منها دليلا لكل واحد من الكبيرين والملازمين مثلا يقال

وهذا القول اعني المدعى
يشعر بعدم ورود الاعتراض
على تقسيم المص اصلا مع انه
وارد عليه ومن دفع باختيار
الشق الاول كما هو المفهوم
من الدليل فلا يوافق المدعى
ظاهرا الا انه لما كان متدفع
فكانه لا ورود له وايضا
يمكن ان دفاعه عن المشهور
بترسيمه وتطبيقه الواقع
باختيار الشق الاول منه
وابطال لزوم قسم الشيء
قسما له اذ يجوز ان يراد
من المشهور العلم ان التصور
ساذج وان تصديق فيكون
المراد من التصور المقابل
للتصديق التصور المفيد
لا المطلق بناء على لزوم
مغايرته الاقسام كما هو
المقرر وح يكون التعريف
المشهور سائلا عن الاعتراض
ومطابقا لتقسيم المص كما
يشير اليه في الجواب الآتي
وان كان اندفاعه عن
تقسيم اظهر من اندفاعه
عن المشهور كذا قيل
تأمل منه

منه

(هـ) الذي يتوقف حصوله عليه بديهي لان ما يتوقف حصوله عليه كتصور الحرارة والبرودة وتصورهما بديهي (ج) تلك المقدمة والمثال الاول من كل منهما مثال للتصور الساذج والثاني للتصديق فيكون العلم والتصور بالمعنى الاول علما حضوريا لا يحتاج الى دليل بل يتعش في الذهن حين علم سواء احتاج الى حدس او تجربه او نحوها ولم يحتاج شيئا اصلا كما اذا اصاب يدك رأس ابرة فانه لا يحتاج في معرفة الم الى دليل ولا الى من يعرفك بل تعرفه في ان دخوله بلا احتياج الى شيء وبالمعنى الثاني علما حصوليا لا يعرف متعلقه الا بنظر ودليل ومن هذا القليل العلم بالمفردات المحتاجة الى التعريف والايضاح وبالقضايا المحتاجة الى الدلائل كما ستعرفه مفصلا والى هنا توطئة لقول المص هذا وتمهيد له ولذا شرع في بيان (قوله بقوله فاذا عرفت هذا فتقول آه) وقوله هذا مقدمتان للقياس الذي سيجي ودليلها معها ذكر احديهما والكلام عليها هنا والاخرى فيما سيأتي (هـ) ليس كل واحد من افراد كل من التصور والتصديق بديهي لانه لو كان جميعهما اي كل واحد منهما بديهي لما كان شيء من الاشياء مجهولا لنا لكن بعض الاشياء مجهول لنا وهو (ج) نقيض المقدم وهو ذلك المط والمقدمتان لهذا القياس مذكورتان رافعة المذكورة بقوله وهو بوط موجبة جزئية لكونها نقيض التالي المذكور وهو سالبة كلية فتكون هي موجبة جزئية وهي بديهية لكل من سمعها لا يحتاج الى دليل ولا يرد عليها المنع كما اشرنا اليه واما الملازمة المذكورة فهي ايضا وان كانت مسألة صورة لكن اورد عليها المنع بقوله وفيه (م) نظرا في لزوم عدم كون شيء الاشياء مجهولا لنا من كون جميعها بديهي اعني الملازمة نظرا (وقوله لجواز آه) سنده (وقوله فان البديهي وان لم آه) تقدير السند وهذا التوير يقرر على سنده بعدد المعارضة التقديرية الواردة على ذلك السند فكأن معارضا قال (هـ) البديهي لا يجوز ان يكون مجهولا لنا لان البديهي لم يتوقف حصوله على فكر وكل ما لم يتوقف حصوله على فكر لا يجوز ان يكون مجهولا لنا (ج)

(طلوه)

مطلوبه ورده بان الوصلية بتسليم الصغرى ومنع الكبرى مع اجراء السند المحذوف عليه بطريق الحل على صورة غير مشهور ثاني الاستثنائي (هـ) البديهي يجوز ان يكون مجهولا لنا وان لم يتوقف حصوله على فكر لان البديهي انما لا يجوز كونه مجهولا لنا لو لم يمكن ان يتوقف حصوله على شيء آخر اي غير الفكر لكنه يمكن ان يتوقف حصوله على شيء غير الفكر (ج) نقيض المقدم اعني السند (وقوله من توجه آه) يجوز ان يكون دليلا لما كان على صورة رافعة اي ماقبله كما يجوز ان يكون من تمة لان من البيانية يكون دليلا غالبا (هـ) البديهي يمكن ان يتوقف حصوله على شيء آخر لانه يمكن ان يتوقف حصوله على توجه العقل والاحساس به والحدس او غير ذلك وتوجه العقل والاحساس به آه هوشى آخر اي شيء مغاير للفكر (ج) من الغير المتعارف تلك المقدمة (وقوله فالم يحصل ذلك الشيء الموقوف عليه) وهو توجه العقل وغيره (لم يحصل البديهي) عكس نقيض تلك الرافعة المذكورة ولازمها (وقوله فالبده لا يستلزم الحاصل) حاصل المنع المذكور لان المنع ورد على الملازمة المذكورة كما عرفت ومفهوم تلك الملازمة هو ان كون الجميع بديهي يستلزم عدم كون شيء من الاشياء مجهولا لنا اي يستلزم حصوله وهذا القول نقيضه فيكون المنع على ما لا يخفى (قوله) والصواب الى (قوله) ولا نظريا انتقال منه تقرير المص في اثبات احدي مقدمتيه الى ما هو صواب منه لعدم ورود المنع عليه يعني الصواب ان يغير التالي ملازمة الدليل المسوق لاثبات احدي مقدمين المص بوضع لما احتجنا بدل قوله لما كان شيء منه الاشياء آه بذكر دليل الرافعة المذكورة اذ الدليل المذكور رافعة دليل المص ويقرر الدليل على المدعى المذكور (هـ) ليس كل من التصورات والتصديقات بديهي لانه لو كان كلها بديهي لما احتجنا في تحصيل شيء منه الاشياء الى نظر وكسب لكننا نحتاج فيه اليه (ج) نقيض المقدم وهو الك المقدمة وقوله ضرورة احتياجنا آه دليل رافعة المذكورة بقوله وهو فاس (هـ) وهي موجبة جزئية لكونها نقيض التالي الذي هو السالبة

ويمكن ان يكون قوله
ويقال آه في الموشغين
مع قوله (وهو آه)
دليلا لما قبله من المقدمة
الاستثنائية (هـ) الحضور
الذهني اما يعتبر آه لان
الحضور الذهني يعتبر في
التصديق وفي التصور
الساخر وفي مطلق
التصور والمعتبر في
التصديق هو بشرط شيء
وفي التصور الساخر
بشرط لا شيء وفي مطلق
التصور لا بشرط شيء
(ج) تلك الكبرى تأمل
منه

يعني المقسم الذي هو العلم
والتصور اعني الحضور
والحضور هو تصور
مطلق وبلا شرط شيء
والتصور الذي هو واحد
القيمين هو تصور بشرط
لا شيء ومعتبر فيه تصور
بلا شرط شيء والتصديق
هو تصور بشرط شيء
ومعتبر فيه تصور بلا
شرط شيء ايضا لزوم
اعتبار المقسم في كل واحد
من اقسامه لكونه اعم
من كل منها فلم من هذا
التفصيل ان لامتناعات بين
قوله اما ان يعتبر بشرط
شيء وهو التصديق وبين
قوله والمعتبر في التصديق
هو التصور لا بشرط
شيء لان كونه هو ليس
كونه فيه وزيادة لفظة
(في) يوضح ذلك وان
ظن المناقاة بين كلاميه
في بادى النظر ولم يتصد
الى اعتبار المقسم في
التصور بشرط لا شيء
لعدم اقتضاية في الجواب
فتذكر في امثال هذه
العبارة وحققها
منه

الكلية اناحتاج في تحصيل شئ منها الى نظر وكسب لاناقدحتاج
في بعض التصديق الى الفكر واحتياجنا فيه الى الفكر هو الاحتياج
في شئ من الاشياء الى نظر وكسب (ج) تلك الرافعة وان شئت
قررت هذه الكبرى (هـ) منه احتياج فيه الى الفكر احتياج فيه الى نظر
وكسب او قررت (هـ) وبعض التصورات والتصديقات هو شئ منه
الاشياء وح يكون منه غير متعارف ثالث الاول كما يكون في الوجهين
الاولين من متعارفه او قررت مكان تلك الكبرى شرطية (هـ) ولما احتجنا
اي ولما ثبت احتياجنا فيها الى الفكر ثبت احتياجنا في شئ من الاشياء
الى نظر وكسب وح ينتج عين التالي ويكون من غير متعارف اول
الاستثنائي لكون الصغرى (ج) مقدمة استثنائية وهي مقدمة شرطية لها
او يقرر منه الفعلية (هـ) قد تحتاج في تحصيل الى نظر وكسب اذ يحتاج
في بعضها الى الفكر ويحتاج في تحصيلها الى نظر وكسب من احتياج في بعضها
الى الفكر (ج) من غير متعارف غير متعارف ثالث منها ايضا تلك الرافعة وان
قررت كبرى هذا ايضا مثل ما ذكرته من الوجهين يكون من متعارف ثالث منها
والكل ظ فقس ولا تغفل (قوله ولا نظرا) شروع لاثبات المقدمة الثانية من
المقدمتين للمص مثل اثبات السابقة (هـ) ليس كلها نظرا لانه لو كان جميعها
نظريا يلزم الدور او التسلسل في تحصيلها اي يكون تحصيلها بطريق
الدور او التسلسل (ط) واللازم بط اي لكن لزوم احدهما في تحصيلها
بط واللازم مثله بط اي ينتج نقيض المقدم وهو المقدمة المط
والمقدمتان المذكورتان لهذا (ع) القياس نظريتان (وقوله اما الملازمة)
شروع لاثبات المقدمة الشرطية وهي الملازمة بمدخل (قوله) فلانه
مستللا على مقدمها بقوله على ذلك التقدير لكونه اشارة اليه (هـ)
لو كان جميعها نظريا يلزم الدور او التسلسل لانه لو كان جميعها نظريا
حاولنا تحصيل شئ منها اي من التصورات والتصديقات لا محمل له
واذا حاولنا تحصيل شئ منها فلا بد ان يكون حصول ذلك الشئ بعلم آخر
(ج) لو كان جميعها نظريا يلزم ان يكون حصول الشئ منها بعلم آخر
وذلك العلم الاخر ايضا نظري على ما هو المفروض (ج) او كان
جميعها نظريا يكون حصول شئ منها بالنظر واذا كان حصوله بالنظر

(بكون)

يكون حصول ذلك النظري بعلم آخر نظري وهلم جرا (ج) لو كان
جميعها نظريا لكان حصول نظري بعلم آخر نظري وهلم جرا واذا
كان حصول النظري بعلم آخر نظري وهلم جرا فاما ان يذهب
سلسلة الاكتساب الى غير النهاية او يعود الى الاول (ج) لو كان
جميعها نظريا فاما يذهب سلسلة الى غير النهاية او يعود الى
الاول وذهابها الى غير النهاية هو التسلسل اي واذا ذهب الى غير
النهاية يلزم التسلسل وان عاد الى الاول يلزم الدور (ج) لو كان
جميعها نظريا فاما يلزم التسلسل او الدور وهو تلك الملازمة ف وهذا
الترتيب هو الاوضح وهكذا مفصوله وتقريره مر كبا من اربعة مختصرا
والكبرى الاخيرة فيه يجوز ان تقرر شرطية او حلية كما اشرنا اليه
لكونه مستفادا من العبارة لانهما مقدمتان ذكر الاولى بقوله وهو التسلسل
حلية والاخرى بقوله فيلزم الدور شرطية وكذا الكلام في امثالها
(قوله) واما بطلان اللازم شروع لاثبات الرافعة المذكورة بقوله
فلان تحصيل آه (هـ) تحصيلها بطريق الدور او التسلسل بط
لو كان تحصيلها بطريق الدور او التسلسل لامتنع التحصيل والكسب
اي امتنع تحصيل شئ من التصورات والتصديق لكن التالي بط (ج)
نقيض المقدم وهذا تلك الرافعة والرافعة المطلوبة لهذا القياس (ظ)
لا يحتاج الى الاثبات واما الملازمة المذكورة فظهور فيها ولكونها ملازمتين
في الحقيقة تصدى في اثبات احديهما بقوله اما بطريق الدور فلانه آه
(هـ) لو كان تحصيلها بطريق الدور لامتنع التحصيل والكسب
لانه لو كان تحصيلها بطريق الدور لكان الشئ حاصلا قبل حصوله
في تحصيل شئ منها وانه مح اي وحصول الشئ قبل حصوله مح
(ج) لو كان تحصيلها بطريق الدور لزم المح في التحصيل والكسب
وهي مساوية لتلك الملازمة كما اشرنا وان اردت ان ينتج الملازمة
بعينها مساويها ضمنت اليه ملازمة اخرى (هـ) واذا زعم المح في التحصيل
امتنع التحصيل والكسب وح ينتج عينها ويكون القياس مر كبا لا بسيطا
واكبرى المذكورة لهذا القياس بديهي واما التصوري المذكورة له

م وهذا الاعتراض واراد
الصورة بالصورة لان
التحقيق ان البداهة هو
العلم والعلم هو الحصول
سواء بنفسه وبذاته وهو
البدهي الجلي او بواسطة
التعريف والدليل وهو
النظري الكائن بديهي
بعد الاثبات بهما فلا يتحقق
العلم الانفسه وبواسطة
الفكر لا غير ويلزمه عدم
الاحتياج الى شئ
كما هو مقتضى العلم كما ان
مقتضى الجهل الذي هو
ضد العلم هو الاحتياج
فاما يكون الاشياء معلوما
بكماله بلا واسطة واما
بواسطة واما بمجهول
ابتداء معلوما بلا تعلق
العلم بواسطة فالواسطة
ينتهي الى البديهي الجلي
لان التعريف والدليل
لا يفيدان العلم ما لم يحصل
البداهة والظهور بالنسبة
المخاطب والسابع اذ
المقصود بالحصول والعلم
هو بالنسبة الى السامع
لكون كل الاشياء معلوما
في نفسه فلا يكون الواسطة

التصوير في مقام
التقسيم والجصر كثير
لم تذكره لظهوره بالقياس
الى نظائره كما يظهر
استخراج دعوى المغارة
الاستدلال عليه بمفهومها
من الاقيسة الخمسة
المشهورة ومن الثاني
مثلا يقال (هـ) البديهي
عن النظري لانه البديهي
هو الذي يتوقف حصوله
عليه والناظر لا يتوقف
حصوله عليه (ج)
المط قربت فيه ايضا
اقيسة كثيرة والكل معلوم
مستغنى عنه فقس
منه

لانهارا فعتان للقياس
الكائن من رابع الاستثنائي
النتج المطلوب المص
الذي سيذكر في قوله
الاتي ونصوره فيه فلا
تغفل منه

ما لانهاية له ان قصده دفعه واحدة اي ان قيد بدفعة واحدة قال
صغرى ممنوعة وان قصده في الازمنة الغير المتناهية اي فيه يقيد
في الازمنة الغير المتناهية فالكبرى مم فعلى هذا يكون المدعى ترديدا بين
المتعين والدليل ترديدا بين العنايتين كما فعله السائل والتصوير فيما بين
المتعين جاز وقد سبق مثله (هـ) اما الصغرى (م) واما الكبرى (م) اي
لا يخلو عند احداث المتعين فاحدهما لازم لانه اما تعون بقولكم حصول
العلم المط يتوقف على استحضار ما لانهاية له على تقدير الاكتساب
بطريق التسلسل ان حصول العلم المط يتوقف على استحضار الامور
الغير المتناهية دفعة واحدة واما تعون بقولكم ذلك على ذلك التقدير ان
حصوله يتوقف على استحضارها في ازمة غير متناهية ان عنيتم
بقولكم حصول العلم المط يتوقف على استحضار ما لانهاية له على ذلك
التقدير ان يتوقف على استحضارها دفعة واحدة فلانم انه لو كان آه اي
لا يصدق انه لو كان الاكتساب بطريق التسلسل يلزم توقف المط على حصول
امور غير متناهية دفعة واحدة بل يصدق نقيضه وان عنيتم بقولكم ذلك على
ذلك التقدير ان حصوله يتوقف على استحضارها في ازمة غير متناهية لانم ان
استحضار آه اي لا يصدق ان استحضار الامور الغير المتناهية في الازمنة
الغير المتناهية ممح اي لا يستحيل وان لم يكن استحضار آه ح ايضا في الحقيقة
كما ترى وكذلك تعبيرة بالحصول وغيره في الترددين (ج) منه غير متعارف
مركب اول استثنائي اما لانم ان لو كان الاكتساب بطريق التسلسل يلزم
توقف المط على حصول امور غير متناهية دفعة واحدة واما لانم ان
استحضار الامور الغير المتناهية في الازمنة الغير المتناهية ممح وانه لو كان
الاكتساب بطريق التسلسل يلزم توقف المط على حصول امور غير
متناهية دفعة واحدة هي الصغرى وان استحضار الامور الغير المتناهية
في الازمنة الغير المتناهية ممح هي الكبرى (ج) اما لانم الصغرى واما لانم
الكبرى وهو مطلوب وقوله فان الامور آه سند للمنع الاول وقوله واما
يستحيل آه للمنع الثاني واجراؤها عليها معلوم ويجوز ان يرتب السند
الاول لكونه مقدمتين ويجرى على المنع تيجنهما (هـ) الامور الغير

طوهذا القياس في الحقيقة
قياسه اذا التقدير انه
لو كان جميع التصورات
نظريا لزمه ولو كان
جميع التصديقات نظريا
لزمه ح يكون ملازمه
ايضا ملازميات وهو
(ظ) كما كان القياس المثبت
للمقدمة الاولى منهما
فيما سبق قياسين وملازمه
ملازمين لكن لظهوره
لم يفصل منه

غ ولم يتصل بانيات ملازمة
القياس الاخر للمص
وزافعة ليداهنهما في نفهما
لان استلزام كون كل
يديها علم جهلا شيئا
اصلا من الاشياء لكونه
المجهول لنا (ظ) او وجود
الاشياء لكل احد
منه

(المتاهة)

المتناهية معدات لحصول المط والمعدات له ليس من لوازمها ان يجمع
في الوجود (ج) من الاول الامور الغير المتناهية لا يلزم ان يجمع في الوجود
وهو السند الجارى على المنع ويقرر من الثاني ايضا ومن الثالثة الاول الاشتنا في
وهو (ظ) والسند الثاني سند بيان منشأ الغلط وفي مثله يجوز ان يقرر على
حاصل المنع بصورة غير مشهور ثاني الاشتنا في فيكون قوله واما يستحيل آه
على صورة الشرطية (وقوله فانها اذا كانت آه) على صورة الرافعة لانه
مساو لتقيض المقدم (وقوله جاز آه) هو المساوى لحاصل المنع لانه حاصله
هو عدم استحالة ذلك والجواز مساوى ومباين الاستحالة وهو (ظ)
وح يكون تصويره (هـ) لا يستحيل ذلك لانه انما يستحيل ذلك لو كانت
النفس حادثة لكنه يجوز ان يكون قديمة اي ليست بحادثة (ج)
جاز ان يحصل لها علوم غير متناهية في لازمة الغير المتناهية وهي
مساو لقوله لا يستحيل ذلك اعني حاصل المنع والتصوير في مثله انما هو
للايضاح والتفهيم والا فلا تصوير فيه حقيقة لما عرفت من ان المنع
يكفى فيه الجواز ويجرى عليه سنده بلا ترتيب ماعد اما يكون مقدمات
لكن التقرير على صورة القياس يتقرر في ذهن المبتدى ويظهر عنده
على ما يخفى (قوله فنقول آه) جواب باختيار الشق الثاني وابطل
سنده الذ هو عدم حدوث النفس ويمكن ان يكون القضية الاولى
صغرى وما بعده كبرى (هـ) هذا الدليل اي الدليل الدال على استحالة
تحصيل الشيء بطريق التسلسل مبنى على حدوث النفس وحدث
النفس قد برهن عليه في فن الحكمة (ج) هذا الدليل مبنى على ما برهن
عليه في فن الحكمة (قوله لا يخلو آه) اي الواقع لا يخلو عن احد هذه الاجز
الثلاثة بيان لمنفصلة الرافعتين السابقتين في القول السابق لانك
قد عرفت ان القول السابق للمص رافعتان اعني قوله وليس
من كل منهما بدنيا ولا نظريا ثابتان بدليلهما وهذا القول
وهو قوله بل البعض من كل منهما بدنى والبعض نظرى تيجنهما
فاراد الشارح تصويرهما براء منفصلة ما نعة الخلو ذات اجزاء ثلاثة
اعني (قوله لا يخلو اما آه) سواء كان منعا في جمعه ايضا ام لا ويتقرر

فان وسطين الملازمة وآرا
فئة بتعريف الدور والتسلسل
والثال المذكور للسور
يصح ان يكون دلالا له
وبالعكس (هـ) الدور
هو توقف الشيء آه لانه
كتوقف (ا) على (ب)
وبالعكس وكتوقف (ا)
على (ب وب) على (ج)
وج على (ا) وبوقف (ا)
على (ب) وبالعكس
هو توقف الشيء على
ما يتوقف عليه من جهة
واحدة بمرتبة وتوقف
(ا) على (ب) و(ب) على
(ج) و(ج) على (ا) هو
توقفه عليه بمراتب (ج)
المط وكذا توقف (ا)
على (ب) وبالعكس دور
لانه توقف الشيء على ما
يتوقف عليه من جهة
واحدة بمرتبة وتوقفه
عليه بمرتبة دور (ج)
المط وهكذا تقرير الاخر
ولا يبطل تعريف الدور
بالتلازم لضدقه عليه
ظاهرا لانه انما يكون
كل واحد من المتلازمين

الرافعتين المذكورتين بقوله ولما بطل القسمان الاولان اي ولما ثبت
بطلانهما بالدليل الكلي فيما سبق باستثناء نقيض الجزئين حصل النتيجة
المطلوبة منها وهي التي اشار اليها بقوله تقسيم الثالث وفصله بقوله وهو
ان يكون البعض من كل منهما آه وهو النتيجة المطلوبة له كما ذكرنا
فعلى هذا يكون شرطية هذا القياس واشتائية مذكورة هنا الا ان
المص ذكر الرافعتين والنتيجة فقط وترك ذكر المقدمة الشرطية وترتيبه
لظهوره ووح يكون تصويره (هـ) اما يكون جميع التصورات والتصديقات
يديها واما يكون جميعها نظريا واما يكون البعض من كل منها يديها
والبعض الآخر نظريا لكن القسمين الاولين بطاى ليس جميعها يديها
ولا جميعها نظريا كما سبق مع دليله (ج) من رابع الاستثنائي عين الجزء الآخر
وهو كون البعض من كل منها يديها والبعض الآخر نظريا الذي هو
مطلوبه والمنفصلة المذكورة له لاختصاص الى دليل لانه عدم جلو الواقع
عن احده هذه الاجزاء الثلاث (ظ) واما الرافعتان المنطورتان فيهما فقد
اثبتت فيما سبق فيصدق النتيجة بلا كلام هذا هو تصوير عبارة المص
ويقرر من اولى الاشياء ايضا حال كون الرافعتين مقدمة استثنائية
(هـ) لما يكن جميعها يديها ولا جميعها نظريا كان البعض من كل منها
يديها والبعض الآخر نظريا لكن المقدم ثابت (ج) عين التالي وهو
المط وكذا لو لم يكن البعض من كل منهما يديها والبعض الآخر نظريا
لكان جميعها يديها او نظريا لكن ليس جميعها يديها ولا نظريا (ج)
نقيض المقدم وهو المط وهذا مثل ترتيب الشارح هو الظ ولما بين كون
بعضها نظريا اراد ان يبين ان ذلك النظرى باى شئ يكن تحصيله
(فقال والنظرى آه) لبيان ذلك واستدل عليه (بقوله لان من عالم
آه لكنه) ليس دليله بالذات بل دليل دليله لان دليله بالذات هو قوله
فلو لم يكن تحصيل آه) مشتملا على نقيضها وح يقرر هذا على ذلك
المطوب بعد ثبت هذا الدليل بما قبله من ذلك القول بدلالة الفاء (هـ)
النظرى يمكن تحصيله بطريق الفكر لانه لو لم يكن تحصيل النظرى
بطريق الفكر لم يحصل العلم الثالث اعنى العلم بالعرفات والعلم بالنتائج

(من)

من العلمين السابقين وهما العلم بلزوم العرفات لمعرفاتها ولزوم
النتائج للاقيسة والعلم بوجود العرفات والحجة لكن العلمين السابقين
يحصل منهما العلم الثالث (ج) نقيض المقدم وهو المط وثبت هذا
المط وظهوره احتجنا الى معرفة المنطق لمعرفة النظرى اذ معرفة النظرى
التصورى اعنى العرفات انما هي بمعرفة القول الشارح ومعرفة النظرى
التصديقى اعنى النتائج انما هي بمعرفة الحجة فلو كان جميعها يديها لما
احتجنا الى المنطق اصلا فساد ما بعرضه نظرى يكون معرفة المنطق
لازما بالضرورة لكل من يقرأ شيئا من العلوم حتى يتعلم طريق
معرفة وعمله فالعلم بالمعرفة المنطق ومعرفة اجراء قواعده لا يحصل اذ
الكتب مرتبة من العبارات وهو (ظ) والعبارات لا يستقيم ولا تقرر الا
بمعرفة المنطق وباجزاء التعريفات على معرفاتها والاقية على نتائجها
وبمعرفة ما يتوقف عليه على ما لا يخفى والمقدمتان اى الشرطية
المذكورة والرافعة المطلوبة المفهومة نظريتان وما قبله من قوله لان
من علم آه دليل تلك الرافعة متقدما عليها كما ذكرنا (هـ) العلمان
السابقان يحصل منهما العلم الثالث لان العلمين السابقين هما علم لزوم
امر لآخر وعلم وجود الملزوم وعلم لزوم امر لآخر وعلم وجود الملزوم
يحصل منهما العلم بوجود اللزوم (ج) العلمان السابقان يحصل منهما
العلم بوجود اللزوم والعلم بوجود اللزوم هو العلم الثالث (ج) من الغير
المتعارف تلك الرافعة واما دليل الملازمة المذكورة فهو ما بعده من قوله
لان حصوله آه (هـ) لو لم يمكن تحصيل النظرى بطريق الفكر لم
يحصل العلم الثالث من العلمين السابقين لانه لو لم يمكن تحصيله بطريق
الفكر لا يكون حصول العلم الثالث بطريق الفكر والفكر ترتيب امور
معلومة آه (ج) لو لم يمكن تحصيله به لم يكن حصوله بترتيب امور
معلومة آه واذا لم يكن حصوله لم يحصل العلم الثالث منهما (ج) تلك
الملازمة ويجوز ان يقرر بسبب اعنى القياس الاول منه فقط باعتبار
نتيجة مساوية لتلك الملازمة لكونه مأل عدم حصول العلم الثالث منهما
ومأل عدم حصوله بترتيب امور معلومة كانها متحد لكون الترتيب

(ل) والاقية السطورية
في العبارة مفضولة لقرن
ناها غالباً موصولة للايضاح
والتهليل كما كان الحد الا
وسط مذكورا بحاله لاجل
ذلك في اكثر الترتيبات
مع كون المقام اضماره
لاظهاره وايضا قد
يكون الاوسط في احدهما
مفردا وفي الاخر تنفية
او جمعا فلا يضر فيه ما لم يغير
قيودهما بناء على
كونهما ذاتا مصفا لصفة
ما بلا ملا حظة افرادة
وتثنيه وجمعه على ما لا
يخفى منه

ق موقوفا عليه بالنسبة الى
افرادهما وتحقيقهما فيهما
لا بالنظر الى نفسيهما
واما اللازم المساوى
فالتوقف فيه من جانب
واحد فقط منه

عبارة عن ذينك العليين اذا المراد بالترتيب هو المعنى المصدري واما
حاصله فهو الهيئة مع المادة اعني القول الشارح بمادته وهيئته
في استحصال المجهول التصوري وهو العرفات وكذا الحجة بمادته
وصورته في استحصال المجهول التصديقي وهو النتائج ويجوز ان
يقرر دليل الملازمة هذا بسيطا بلا ضم قوله والفكر ترتيب امورا
وعدها بيان تعريف الفكر لاقتضائه المقام وح يكون تصويره (هـ)
لانه لو لم يمكن تحصيله له لا يكون حصول العلم الثالث بطريق الفكر
واذا لم يكن حصوله بطريق الفكر لم يحصل العلم الثالث منهما (ج) تلك
الملازمة وان شئت قررته دليل الرافعة المذكورة (هـ) العلم الثالث
يحصل من العليين السابقين لان العلم الثالث هو العلم بوجود اللازم والعلم
بوجود اللازم يحصل من العلم بلزوم امر لا آخر ومن العلم بوجود
اللازم (ج) العلم الثالث يحصل من العلم بلزوم امر لا آخر ومن العلم
بوجود الملزوم والعلم بلزوم امر لا آخر والعلم بوجود الملزوم هو العلمان
سابقان على ذلك العلم (ج) المط او قررت (هـ) من حصل العلمان
السابقان حصل له العلم الثالث لان من حصل له العلمان السابقان علم
لزوم امر لا آخر وعلم بوجود الملزوم ومن علمهما حصل له منهما العلم
بوجود اللازم والعلم بوجوده هو العلم الثالث (ج) المط وهكذا
موصوله وبسيطة باثبات نظرية بعده والمأل في الكل واحد والهيئة
مختلفة وبيان تعدد احتمال الترتيب في مثله انما هو للايضاح ولدفع توهم
انحصار الترتيب في هيئة واحدة حتى يرتب بعض الدلائل بهيئات
مختلفة ويمكن ان يكون قوله لانه من علم آه من العلم توطئة
للدليل ويصكون قوله لان حصول آه دليل الملازمة ايضا
ولا يكون دليل مذكور للرافعة او يكون هذا القول دليل الرافعة
وما قبله من قوله لان من علم آه دليل الملازمة على عكس المذكور وكله
معلوم بالقياس الى ما ذكرنا فقس (قوله كما اذا حاولنا آه) تمثيلان
لحصول العلم الثالث منها بترتيب امور معلومة وايضاح لامكان تحصيله
بطريق الفكر فالاول مثال لما يحصل النظرى التصورى والثاني لما يحصل

(النظرى)

النظرى التصديقي منها (هـ) اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان اى
تصوره يتأدى الذهن من الى تصور الانسان اى يحصل تصور
الانسان مترتب امور معلومة لانه اذا حاولنا تحصيل معرفة عرفنا
الحيوان والناطق وربناهما اى قدمنا الحيوان واخرنا الناطق ولما عرفنا
هما وقدمنا الحيوان واخرنا الناطق يتأدى الذهن من ذلك الترتيب الى
تصور الانسان (ج) تلك الملازمة وكذا اذا اردنا التصديق بان العلم
محدث يحصل لنا التصديق بحدوث العلم بترتيب امور معلومة لانه اذا اردنا
التصديق به وسطنا لفظ المتغيرين طرق المط وحكما اى صورتنا بان
العالم متغير وكل متغير محدث ولما وسطناه بينهما وحكما به يحصل لنا
التصديق به بسبب ذلك الترتيب (ج) تلك الملازمة فقد اثبت ونيك
الملازمتين بالدليل الكلى الذى هو ما قبلهما اعني حصول التصور
والتصديق بترتيب امور معلومة وكان ذلك الكلى حدا وسط للاثبات
كما هو شان الكليات في اثبات حكمها جزئياتها وبهذا يتضح حصولهما
بالترتيب وبمحصل العلم الثالث من العليين السابقين عليه لكون ما لهما
متحد كما عرفت فثبت احدهما وايضا حقه مستلزم لثبوت الاخر وايضا حقه
فقد ثبت حصولهما بالترتيب فثبت بالعليين السابقين ايضا لان حصول
العليين السابقين لا يكون بالترتيب ولا يوجد بدونه وهكذا لاستدلال
بالتحليلين على ما قبله من المط اعني قوله والفكر هو بترتيب آه وتقرير واثبات
حصول سائر جزئيات التصور والتصديق بالترتيب اى بواسطة لان
قوله عرفناهما وربناهما بان قدمنا آه فى الاول وقوله وسطنا وحكما
فى الثانى هو الترتيب وقد كانا حدا وسط فيكون الاثبات بواسطة الترتيب
لكن يقرر فى اثبات كل واحد من جزئيات بترتيب مواده على مقتضى
مواده وهيئة يعنى لا يكون فى كل المواد متعلق عرفنا الحيوان والناطق
ومتعلق قدمنا الحيوان واخرنا الناطق ولا متعلق وسطنا المتغير ومتعلق
حكما ان العالم متغير آه ولا يكون ايضا اقول الشارح فى كلها حدا تاما
ولا القياس من الشكل الاول كما فائس فيه بل يورد المتعلقات على حب
مقامه والترتبات على حبه على ما لا يخفى فلا تغفل فى مواده وان

ويجوز ان يقرر هذا من
مركب غير متعارف اول
الاستثناء فقط اعني القياس
الاول منها كما كان المذكور
مركبانه ومن الاول
ولكونه اظهر قررناه
مفصلا منه

لذلك الشق الثانى من الاعتراض
على تقدير كون التسلسل
ترتيب امور غير متناهية
على ما فسر به واما على
تقدير لزوم الاجتماع فى
التسلسل مع لوجود والترتب
فلا يصدق ولا يكون المعدات
مادة نقض لعدم الاجتماع
فيها اذ على هذا يكون
وجود التسلسل يتحقق
ثلاث معا اعني وجودها
وترتيبها ان توقف
بعضها على الاخر
اجتماعهما منه

شئت تجري التعريف المذكور ومعرفة على المثاليين لعلم من اثبات حيلهما
على سائر افرادهما (هـ) تقديم الحيوان على الناطق حتى يتأدى من آه
هو الفكر لانه ترتيب امور معلومة وترتيب امور معلومة الفكر (ج) المط
وهكذا المثال الاخر وكذا توسط المتغير بين طرفيه والحكم بان العالم آه
ترتيب امور معلومة آه لان توسطه آه هو الفكر والفكر ترتيب
امور معلومة آه (ج) المط واما بيان الاستدلال بهما
على ما قبله من الطرف (هـ) الفكر ترتيب امور معلومة لان
الفكر كتقديم الحيوان على الناطق آه وتقديمه عليه آه ترتيب امور
معلومة (ج) المط وهكذا لاخر وكذا ترتيب امور معلومة الفكر لانه
كتوسطنا المتغير بينهما وحكمنا بان آه وتوسطنا آه (هـ) بينهما
وحكمنا بان آه هو الفكر (ج) المط وهكذا بان المثال الاخر والكل
معلوم من نظائره من التعريفات وكما كان طريق التحصيل مختصراً
فيما يكون بالفكر والفكر لا يعلم لا بمعرفة اجزاء تعريفه وما يكون المراد
منها شرع في بيانه بقوله (فا الترتيب) آه بين اولاما هو في اللغة لمناسبة
الاصطلاح وان لم يلزم هنا وثانيا ما هو في اصطلاح النطق الذي
هو المراد ههنا اعني جعل الشئين او اكثر بحيث يطبق عليها اسم
الواحد ويكون لبعضها نسبة آه وهذا المعنى موجود في القول الشارح
وفي الحجة لان القول الشارح لا يكون اقل من جزئين وكذلك
الحجة لا يكون اقل من قضيتين وهما الاشياء المتعددة واطلاق عليها
اسم هو لواحد اعني القول الشارح والحجة ويلزم فيما ايضا ان يكون
البعض متقدما والبعض متاخراً كما ستعرف في مجملهما (قوله) والمراد
بالامور آه (بيان لما يكون المراد بالجزء الثاني من اجزاء تعريف
الترتيب بعد بيان واحد منها (هـ) المراد بالامور ما فوق الامر الواحد
لان الامور جمع مستعمل في تعريفات هذا الفن والمراد بكل جمع يستعمل
في تعريفات هذا الفن هو ما فوق الواحد (ج) المطوح يكون القاعدة
المذكورة كبرى وتقرير من متعارفها ايضا بتقرير ما (هـ) الامور يراد به
ما فوق الواحد لانها جمع مستعمل فيها وكل جمع يستعمل فيها يراد به

(ما فوق)

ما فوق الواحد (ج) المط ويحوز ان يقرر مركبا ويتبع عين المطا
هو السطور لا ما يفيد (هـ) المراد بالامور ما فوق الامر الواحد لان
الامور جمع مستعمل فيها والمراد بكل جمع مستعمل فيها هو ما فوق
الواحد (ج) المراد بالامور ما فوق الواحد والواحد هنا هو الامر
الواحد لكونه مفرد الامور (ج) المط وهكذا التقرير حال كون الاول
منهما من التعاريف والكلام في اثبات سائر جزائيات هذه القاعدة
يا راد مفرد ذلك الجمع في المدعى وفي القياس الاخر منهما وتقريره مركبا
بهذا الترتيب وهو (قوله) (وانما اعتبار آه) اشعار لكفة
اعتبار الجمع لا كواحد وهي وان كانت ظاهرة لكنه بينه (هـ) انما
اعتبرت الامور في تعريف الفكر لانه اولم تعتبر هي بل اعتبار الواحد ايضا لا يمكن
الترتيب بين الواحد لكن الترتيب لا يمكن الا بين الشئين فصاعداً (ج) المط
ويحوز تقريره من الاقتراضي (هـ) الامور اعتبرت جمعاً لا واحداً لان
الامور متعلق الترتيب والترتيب لا يمكن الا بين الشئين فصاعداً (ج)
من الغير المتعارف الامور متعلق ما لا يمكن الا بين الشئين فصاعداً
ومتعلق ما لا يمكن الا بينهما فصاعداً يعتبر جمعاً لا واحداً (ج)
المط المذكور وعلى التقديرين فالمقدمة المذكورة ظاهرة
بما قبله من كون تعريف الترتيب جعل الاشياء المتعددة اذ هو صريح
فيه ولذا ذكره بالخصر اعتماداً على ذلك (قوله وبالمعلومة آه)
شروع لبيان الجزء الثالث منه اي والمراد بالمعلومة في تعريف الفكر
هو الحاصلة آه لانك قد عرفت ان العلم حصول الصورة ولدالم يستدل عليه
(قوله وهي يتناول آه) يعني المعلومة يتناول التصورية آه لانه لنا كان
الفكر وهو المعرف يجري في التصور والتصديق واليقين والظني
والجهلي يتناول المعلومة التصورية آه كما يتناولها معرفة لكن الفكر يجري
في الجميع (ج) عين التالي وهو المط ويحوز ان يقرر من الاقتراضي ايضا
(هـ) المعلومة يتناولها جميعاً لانها جزء للفكر اي تعريفه والفكر يجري
فيها جميعاً (ج) المعلومة جزء لتعريف ما يجري فيها جميعاً وما يكون
جزء لتعريف ما يجري فيها جميعاً يتناولها جميعاً (ج) المط واما ما كان

(ش) لكون النفس من
عالم الخلق بخلاف الروح
فانه من عالم الامر وان
كان له تعلق بدن الانسان
ايضا وتوضح هذا ثابت
لا بهله بدليله لا ينبغي بيانه
هنا مئة

فالمقدمة المذكورة اعني الاستثائية على تقدير والكبرى على تقدير آخر نظرية
 دليل بعضها هو المثالان المذكوران كما ذكره (بقوله اما الفكر في التصور آه
 هـ) الفكر يحزى في التصور لان الفكر يكون في قولنا الحيوان الناطق
 بتقديم وتأخر وما يكون في قولنا هذا بهما هو التصور (ج) تلك
 المقدمة وهكذا الاخرى واما البعض الاخر الذي اشار اليه (بقوله
 واما في الظني واما في الجهلي) اي اما الفكر الكائن فيها فدليله هو
 المثال الذي بعده مثل ما قبله (هـ) الفكر يكون في الظني لانه يكون
 في قولنا هذا الخاطئ يتشتر آه وهو ظني (ج) تلك المقدمة وهكذا
 الاخر (قوله لا يقال آه) ابطال لتعريف الفكر بسبب استعمال لفظ
 المعلومة فيه فيكون متساو استعمالها فيه ومورده تعريف الفكر وهو
 (ظ) وح يكون (قوله العلم من آه) صغرى (وقوله ومن شرائط
 التعريفات آه) كبراه انتجان من غير متعارفه غير متعارف الاول مط
 المعارض (هـ) التحرز عن استعمال العلم من شرائط التعريف لانه العلم
 من الالفاظ المشتركة والتحرز عن استعمال الالفاظ المشتركة من شرائط
 التعريفات (ج) ذلك المط وقوله فانه كما آه دليل الصغرى النظرية
 (هـ) العلم من الالفاظ المشتركة لانه يطلق على حصول العقلي وعلى
 الاعتقاد الجازم آه وهو اخص منه اي وهما معنيان متبايران (ج) من الغير
 المتعارف العلم يطلق على معنيي احدهما اخص من الاخر اي معنيان
 متبايران وكلها يطلق على معنيين متبايرين فهو من الالفاظ المشتركة (ج)
 تلك الصغرى (قوله لانا نقول آه) جواب بتحريز المراد من استعمال
 الالفاظ المشتركة اي تحريز جزء التعريف الذي هو معنى الاعتراض يعنى
 الاما يجب التحرز عن استعمال هو الالفاظ المشتركة التي ليس معها قرينة
 تدل على تعيين المراد من معانيها لا مطلق الالفاظ المشتركة وفي تعريف الفكر
 استعمال لفظ المشترك الذي هو العلم مع القرينة وهي تفسير العلم في هذا الكتاب
 دائما بمعناه الاعم فلا يكرر في الحقيقة الاوسط الكائن في القياس المذكور
 للمعارض اعني لفظ الالفاظ المشتركة لان المراد من الالفاظ المشتركة في قوله
 العلم من الالفاظ المشتركة وهو الصغرى هو الالفاظ المشتركة التي قام معها

قرينة تدل على تعيين المراد منها والمراد منه في قوله ومن شرائطها
 التحرز عن استعمال المشتركة هو الالفاظ المشتركة التي
 لا قرينة معها تدل على تعيين المراد منها فيكون قيود الالفاظ
 المشتركة التي هي الاوسط متغايرا وتغاير القيود يوجب تغاير
 المقيد بها فلا يكون المقدمتان المذكورتان للمعارض قياسا وان كان على
 ضرورته فلا يثبت به مطلوبة وح يكون التعريف سالما عن النقص هذا
 ما لالجواب واما تصويره ف(هـ) الالفاظ المشتركة المستعملة في التعريفات
 التي يجوز استعمالها فيها كائن ههنا اي وجد في هذا التعريف لانها
 هي التي قام قرينة تدل على تعيين المراد من معانيها وههنا قرينة تدل
 على تعيين المراد من معانيها (ج) من الاول فيصدق عكسه ايضا
 وهوان هذا التعريف وجد فيه اللفظ المشترك الذي قام قرينة تدل عليه
 وقوله وههنا آه دليل الكبرى المفهومة (هـ) هذا التعريف وجد فيه اللفظ
 المشترك الذي قام قرينة تدل عليه لان هذا التعريف وجد فيه قرينة تدل
 على ان المراد من العلم المذكور فيه هو الحصول العقلي والعلم المذكور فيه
 لفظ مشترك وحصول العقلي احد معانيها (ج) هذا التعريف
 وجد فيه قرينة تدل على ان المراد من لفظ المشترك المذكور فيه احد معانيه
 وهي مساوية لتلك الكبرى (وقوله فاذلم يفسر آه) دليل الصغرى المذكورة
 لهذا (هـ) لما لم يفسر العلم في هذا الكتاب الا ان كان هنا قرينة وهو عدل
 التفسير لانه تدل على ان المراد من العلم المذكور فيه هو الحصول العقلي الذي
 هو معناه الاعم لكن لم يفسر فيه الان (ج) عين التالي وهو تلك
 الصغرى (قوله واما اعتبر آه) بيان لتكن اعتبار القيد الاخر لتعريف
 الفكر (هـ) انما اعتبر الجهل للظن التوضي والتصديق لانه لو لم يعتبر
 الجهل له لكان استعمال العلوم وتحصيل الحاصل لكه مخ (ج) لا تقيض
 المقدم وهو المط وقوله حيث قال آه اثر اعتبار الجهل له لان اعتباره
 يعلم بقوله هذا فيكون علة لاعتباره هو لزوم استعمال العلوم وتحصيل
 الحاصل الذي هو المخ لان اعتباره له لا غيره واما اثره فهذا القول
 دليل وجزء واحد دعوى ش

س فان قلت هذه المقدمة
 الشريطة المط المص مائة
 الخلو لكون قياصة من
 رابع الاستثنائي وتغيره
 بقوله لا يخلو وقد سمعت
 فيما كنهه على التصديق
 ان مائة الخلو هو مالا
 يجمع نقيضاهما في الواقع
 كما ان مائة الجمع هو مالا
 يجمع عيناها ولا يمكن
 جمعهما فيهما كما هو المنطوق
 اللازم في جميع افراد
 مانع الخلو والجمع
 مع ان كل واحد من
 نقيضتي الجزء الاول والثاني
 يجمع مع نقيض الجزء الثالث
 وكذا يجمع نقيض الاول
 مع نقيض الثاني وهو
 خلاف الفرد قلنا الاعتبار
 في عدم جمع نقيض الاجزاء
 في جمع عدم عيناها هو
 بالنظر الى الجزء الذي
 هو الدليل والجزء الذي
 هو المدعى سواء كان
 بين الاجزاء الاخر وبين
 نقيضهما منع اولا وفيما
 نحن فيه الجز أن من المنفصلة
 دليل وجزء واحد دعوى ش

والاولى اعني الدليل ونقيض
الجزء الاخير اعني المدعي
لا يمكن اجتماعها اصلا
ضرورة امتناع عدم
كون الاشياء بديها وعدم
كونها نظريا وعدم كون
بعضها نظريا وبعضها
بديها وهو (ظ) والحاصل
ان عدم جمع الجزئين في
مانعة الجمع وتحقيق المناقاة
بين نقضي الجزئين في
مانعة الحلوا انما هو بالنظر
الى الدليل والمدعي سواء
كان الدليل اجزاء متعددة
والمدعي جزءا واحدا
او بالعكس او كل منها
اجزاء فيكون كل المتصلة
في الحقيقة من كبة من
جزئين اعني الدليل
والمدعي وان كان لها
اجزاء كثيرة ظاهرا لانها
انما يعرف لكونها
جزء من القياس ومبادئ
لها لانها اذا كانت
مقدمة شرطية لثالث
الاستثنائي ورابعة يكون
مركباً من جزئين في جميع
جزيئات وهكذا الامر
قيماً وردت بلا جزء
القياس فتذكر فيه جدا
العموم منافعه

(العلة)

العللة الغائية والمشتل على ما يكون اشارة اليها مشتل على العلل
الاربع (ج) تلك الصغرى وكبرى القياس الاول منها نظرية وهي
في الحقيقة اربع مقدمات (وقوله فانه صورة الفكر آه) دليل الاولى
منها (ه) الترتيب اشارة الى العلة التصورية بالمطابقة لان الترتيب
اشارة الى صورة الفكر بالمطابقة وصورة الفكر هي الهيئة الاجتماعية
الحاصلة للتصورات والتصديقات اعني هيئة القول الشارح والحجة (ج)
الترتيب اشارة الى الهيئة الاجتماعية الحاصلة لهما بالمطابقة والهيئة
الاجتماعية الحاصلة لهما هي العلة التصورية له (ج) تلك المقدمة
ويجوز ان يقرر الكبرى الاخيرة (ه) وما يكون اشارة الى الهيئة
الاجتماعية الحاصلة لهما بالمطابقة فهو اشارة الى العلة التصورية بالمطابقة
وح يكون انقياس الاخيرة من التعارف (وقوله اذ لا بد آه) دليل الثانية
منها (ه) الترتيب اشارة الى العلة الفاعلية بالالزام لان الترتيب لا بد له
من مرتب وهو اي والمرتب ههنا القوة العاقلة اعني الذهن (ج)
الترتيب لا بد له ههنا من القوة العاقلة والقوة العاقلة هي العلة الفاعلية
يكون اشارة الى العلة الفاعلية بالالزام (ج) تلك المقدمة ولما لم يكن
لثالثة منها دليل كلي لظهوره اوضحه بالنظير (فقط بقوله كقطع آه)
وهو بكسر القاف وفتح الطاء جمع قطعة يعني قوله امور معلومة اشارة
الى العلة المادية لان قوله هذا كقطع الخشب في كونه اجزاء للفكر
وقطع الخشب علة مادية للسري (ج) قوله امور معلومة كالعلة المادية
للسري وما يكون كالعلة المادية له اشارة الى العلة المادية (ج) تلك
المقدمة (وقوله فان الغرض آه) دليل للرابعة منها (ه) قوله
للتأدي الى مجهول اشارة الى العلة الغائية لان التأدي الى مجهول
اشارة الى الغرض من ذلك الترتيب والغرض منه هو العلة الغائية (ج)
تلك المقدمة ولما تم الكلام على تعريف الفكر شرع في احكامه (بقوله
وذلك الترتيب وفسره بالفكر اشارة الى ان اجزاء الحكم على المعرف
وعلى تعريفه سبيان فاحدهما معنى عن الآخر ومشعره لاستلزامه
اياه يعني ان الفكر الذي هو التعريف والقياس الحاصلين

لا يقال لفظ الامور مستدرك
فضلا عن البحث عنه
يكون اعتبار جعل لانه
داخل في مفهوم الترتيب
كما عرفت فلا حاجة الى
ذكره لفهم لزوم الاشياء
المتعددة منه لانا نقول
لم يفهم من تعريفه الامور
بل هو تعدد الاشياء وهو
اعم من ان يكون امور
او غيره لعدم انحضاره
فيه فيلزم ذكرها
للتخصيص ولو كان
مفهوماً منه لم ذكره
ايضاً ليكون موصوفاً
لقوله معلومة وح يكون
اولى وهكذا في جميع
متعلقات الترتيب تأمل
منه

منه

بالترتيب الذي هو المصدر ليس صواباً دائماً لانه لو كان صواباً دائماً لما تناقض بعض العقلاء بعضاً في مقتضى افكارهم لكن قد تناقض بعضهم بعضاً آخر في مقتضاها (ج) نقيض المقدم وهو المطلب الذي سنبذكره بعد اسطر (وقوله من واحد آه) دليل الرافعة المذكورة مشتملاً على موضوعها لكن لفظ (من واحد مفيداً لمعنى البعض وخ يكون هو صغرى والكبرى مطوية (هـ) بعض العقلاء يناقض بعضهم في مقتضاها لان بعضها ينادى فكره الى التصديق بحدوث العالم مثلاً في مقتضا فكره والبعض الاخر ينادى فكره الى التصديق بقدمه في مقتضا والتصديق بحدوثه يناقض التصديق بقدمه (ج) من ثالث الاول بعض العقلاء قد ينادى فكره ما يناقض ما ينادى فكر البعض الآخر في مقتضاها وهي مساوية لتلك الرافعة ويقرر من فعلية المشهور ايضاً (هـ) قد تناقض بعض العقلاء بعضاً في مقتضاها اذ قد ينادى فكر بعضهم الى التصديق بحدوثه وفكر بعضهم الى التصديق بقدمه ويناقض والتصديق بحدوثه للتصديق بقدمه (ج) من ثالث ايضاً تلك الرافعة وهكذا الاربعة المشهورة بهذا الترتيب ويجوز ان يقرر دليلها (هـ) بعضهم يناقض بعضاً في مقتضاها لانه بعضهم ينادى فكره الى التصديق بحدوثه والبعض الاخر ينادى فكره الى التصديق بقدمه ومن ينادى فكره الى التصديق بحدوثه يناقض من ينادى فكره الى التصديق بقدمه في مقتضاها (ج) تلك الرافعة والفعلية ايضاً يقرر على هذا الاسلوب مثلاً يقال في كبرها المذكورة (هـ) ويناقض من ينادى فكره الى التصديق بحدوث لمن ينادى فكره الى التصديق بقدمه والباقي على حاله وهكذا الاربعة الباقية فيها ايضاً فيرتقى الترتيب في اثباته الى عشرين فصاعداً فقس كاهلها ولا تغفل اذ هو ظ على من تأمل حق التأمل (قوله بل الانسان آه) عطف على قوله بعض العقلاء آه فيكون دليلاً آخر على المطلب بطريق الترتيب لانه اذا وجد التناقض في فكره انسان واحد فالولى انه يوجد في فكرى انسانين وكيفية تقريره عليه (هـ) الفكر ليس بصواب دائماً لانه لو كان صواباً دائماً لما تناقض الانسان الواحد

(نفسه)

ويمكن ان يكون قوله وبالعلومة آه صغرى وقوله وهي يتناول آه كبرى حال كونه راجعة الى الحاصلة ويقرر (هـ) المراد بها هو الحاصلة آه والحاصلة آه يتناول آه (ج) المراد بها ما يتناول آه وح يكون قوله فان الفكر آه دليل الكبرى على الترتيب المذكور لدليل المطلب بالذات ويوضع الحاصلة صورها آه موضع لفظ المعلومة في تفسير المذكور والبواقي على خاله فقس منه

نفسه بحسب الوقتين لكن الانسان الواحد قد يناقض نفسه بحسب الوقتين اى وقت التكلم والتفكير لا وقت النسبة حتى لا يناقض (ج) ذلك المطلب وقوله قد يتفكر آه دليلاً للرافعة التي هي الموجبة الجزئية (هـ) الانسان الواحد قد يناقض نفسه بحسب الوقتين لان الانسان الواحد قد يتفكر ويؤدى فكره الى التصديق بقدم العالم وقد يتفكر ويؤدى فكره الى التصديق بحدوثه والتصديق بقدمه يناقض الى التصديق بحدوثه (ج) من ثالث ايضاً الانسان الواحد قد يتفكر ويؤدى فكره الى ما يناقض من يتفكر ويؤدى فكره اليه ومن تفكر وادى فكره الى ما يناقض من يتفكر فيه ويؤدى فكره اليه يناقض نفسه بحسب الوقتين (ج) من ذلك ايضاً تلك الرافعة ويجوز ان يقرر بسببها وهو الوجه لدلالته على الوقتين (هـ) لان الانسان الواحد قد يتفكر ويؤدى فكره الى التصديق بقدمه ثم يتفكر ويؤدى فكره الى التصديق بحدوثه ومن تفكر وادى فكره الى التصديق بقدمه ثم تفكر وادى فكره الى التصديق بقدمه يناقض نفسه بحسب الوقتين وهو ظ (ج) تلك الرافعة ويقرر ايضاً من الفعلية من كبا وبسببها (هـ) قد يناقض الانسان الواحد نفسه بحسب الوقتين اذ قد يتفكر الانسان الواحد ويؤدى فكره آه وقد يتفكر ويؤدى فكره آه والتصديق بقدمه يناقض التصديق بحدوثه (ج) من غير متعارفها قد يتفكر الانسان الواحد ويؤدى فكره الى ما يناقض مما يتفكر فيه ويؤدى فكره اليه ويناقض نفسه بحسب الوقتين من الفكر وادى فكره الى ما يتفكر ويؤدى فكره اليه (ج) من غير متعارفها تلك الرافعة وكذا اذ قد يتفكر ويؤدى آه ثم يتفكر ويؤدى آه ويناقض نفسه بحسب الوقتين من تفكر وادى آه ثم تفكر وادى آه (ج) تلك الرافعة ايضاً والكل من ثالث الاول فعلية واسمية كما عرفت (قوله) الفكر ان ليس بصوابين جواب دخل مقدر اذ يجوز ان يقول احد يمكن ان يكون الفكران للانسان الواحد ولانسانين جوابه فلا يمتنع التناقض بينهما فرفع بهذا القول واستدل عليه بما بعده (هـ) الفكران

ويقرر في مثله ايضاً (هـ) الفكر يجرى في التصديق اليقيني لانه كالفكر الكائن في قولنا العالم متغيراً والفكر الكائن فيه جاز في التصديق اليقيني (ج) المطلب وهكذا في الثلاثة الباقية منه

وميجوز ان يضم اليه مقدمة معلومة مطوية لا يوضح المقحوم يكون من كبا من الاول المذكور ومن الرابع (هـ) لان العلم من الالفاظ المشتركة والتحرز عن استعمالها من شرائط التعريفات (ج) التحرز عن استعمال العلم من شرائط التعريفات والتعريف المذكور وجد فيه العلم (ج) ما يكون التحرز عن استعماله من شرائطها وجد في هذا التعريف فكان باطلاً ولفظية لم تذكره تدبر منه

ليس بصوابين معا بل احدهما فقط لانه لو كانا صوابين لزم اجتماع
 التقبضين لكن اجتماعهما مح (ج) تقبض المقدم وهو المط ولا يجوز ان
 يكونا ايضا عدم صوابين الزوم ارتفاعهما ح فيناقض احدهما الآخر
 فثبت المط اعني قوله فلا يكون فكر صوابا وهو المط المدلل آنفا ذكر
 اول بقوله وذلك ليس بصواب دائما حال كونه مدعى وهنا بهذا القول
 حال كونه نتيجة ومطلوبا ومألها واحد لكونهما رفع الايجاب الكلبي
 وهذا هو الظ ويجوز ان يكون هو نتيجة القياس الذي قبله وح يكون
 مساويا لقوله الفكر ان ليس بصوابين ويمكن ان يكون قوله الفكر ان
 ليس بصوابين كبرى لا ثبات تلك الرافعة ويكون من نتيجة دليلهما
 لامدعى مستقلا (هـ) لان بعض العقلاء قد يأتى فكره آه والبعض الآخر
 يأتى فكره آه وهذا ان الفكر ان ليس بصوابين معاى يناقض الآخر (ج)
 تلك الرافعة وكذلك الانسان الواحد قد يتفكر ويؤدى آه ثم يتفكر
 ويؤدى آه والفكر ان اى والفكر ان ليس بصوابين معا بل احدهما
 صواب والاخر ليس بصواب (ج) تلك الرافعة وهكذا تقريرهما
 من الفعلية ويجوز ان يقرر مثل ذلك القياس خلفيا مر كبا من اقتراى
 واستثنائى (هـ) لانه لو كان صوابين لزم اجتماعهما واجتماعهما مح (ج)
 لو كانا صوابين لزم المح لكن التالى بط والمقدم مثله بط فيصدق تقبضه
 وهو المط (قوله دست آه) جواب شرط محذوف هو ما قبله وحاصل
 منه غير لما ثبت الامر كما ذكر مست الحاجة الى المنطق لانه اذا كان
 الامر كما ذكر مست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات
 المطلوبة من ضرورىاتهما اى من المبادئ البدئية وهى القول الشارح
 والحجة ويفيد الاحاطة بالافكار الصحيحة والفاسدة الواقعة فى تلك
 الطريق حتى يعرف من كيفية طريق اكتساب النظرى ويميز الفكر الصحيح
 عن فاسده وذلك القانون اى والقانون الذى فيصدق معرفة طريق
 آه ويفيد الاحاطة بالافكار آه هو المنطق (ج) تلك الملازمة فيكون معرفة
 المنطق لازما ناعما يحصل به الامور المجهولة الواقعة فى العبارة وغيرها
 كما يظهر من بيان وجه التسمية بقول وانما سمي له اى القانون الذى يفيد

فعلى هذا يكون قوله
 وهو اخص اشارة الى
 كبرى القياس الاول منها
 مفيدا لتغايرهما دفعا
 لتوهم اتحاد المعنيين
 المذكورين لان كون
 الشئ من الالفاظ المشتركة
 انما هو باطلا فله على المعنيين
 المتغايرين او اكبر متغايرا
 منه

معرفة والاحاطة بها ناسب ان يسمى منطقا لان ذلك القانون يحصل
 بسببه ظهور القوة التطبيقية وما يحصل بسببه ظهورها ناسب ان يسمى
 منطقا (ج) المط (قوله فالالة آه) شروع لبيان اجراء تعريفه اذ معرفة
 الكلبي يتوقف على موقعة اجراءه فلا يعلم المرف الا بعرفه اجراءه تعريفه
 يعنى الجزء الاول الذى بمنزلة الجنس له واسطة بين الفاعل المؤثر وبين
 متفعله المتأثر وتوصل تلك الالة اثر ذلك الفاعل الى متفعله وبين فردا
 محسوبانها بقوله كالمشآه للتفهم ولتطبيق التعريف (هـ) المنشار آه لانه
 واسطة بين الفاعل ومتفعله فيه والواسطة بينهما فيه آه (ج) المط وبالعكس
 ايضا (هـ) الالة هي الواسطة آه لانها كالمشآه وهو واسطة آه (ج) المط
 (وقوله فانه واسطة آه) دليل الصغرى على الاول والكبرى على
 الثانى (هـ) المنشار واسطة بينهما فيه لانه واسطة بين التجار والخشب
 فيه والواسطة بينهما هي واسطة بين الفاعل ومتفعله (ج) تلك
 المقدمة او يقرر من الغير المتعارف بتقرير الكبرى (هـ) والتجار فاعل
 والخشب متفعله فيه والباقي على حاله (قوله والقيد آه) بيان لاجراء
 تعريف الالة قبل تمام بيان اجراء تعريف المنطق للاحتياج اليه يعنى
 القيد الاول منه وهو قوله الواسطة بينهما بمنزلة الجنس لتعريفها (وقوله
 فى وصول اثره اليه الذى هو القيد الاخير فصل له) وح سبب بطله هنا
 دعوى الفعلية ويستدل عليها باخراجها الاعتبار كما هو الترتيب فى مقامه
 (هـ) القيد الاخير فصل لانه يخرج العلة المتوسطة التى شمل لها
 الجنس وعللة المتوسطة من اغياره فهو فصل (ج) المط (وقوله فانها آه)
 دليل الصغرى مشتمل على المرف وكل ما يخرج اغياره محمولها فيكون كبرى
 والصغرى مطوية (هـ) القيد الاخير يخرج العلة المتوسطة لانه يخرج
 ما يكون واسطة بين فاعلها ومتفعله لكن ليست واسطة بينهما فى وصول
 اثر العلة البعيدة الى العلول والعللة المتوسطة هي واسطة بين فاعلها
 ومتفعلهما وليست بواسطة بينهما فى وصول اثرها اليه (ج) من الثانى
 تلك الصغرى ويقرر من الاول ايضا وهو الاوجه بعكس
 الكبرى المذكورة (هـ) وما يكون واسطة بين فاعلها ومتفعلهما

ولم يكن واسطة في وصول أثره اليه هي العلة المتوسطة والباقي على حاله والكبرى في الحقيقة مقدمتان احديهما ما قبل الا والاخرى ما بعده وكل منهما نظري وقوله اذ علة اه دليل الاولى منهما (هـ) لما كان علة علة الشيء علة بالواسطة كان العلة المتوسطة واسطة بين فاعلها ومنفعليها لكن المقدم حق (ج) عين التالي الذي هو تلك المقدمة (وقوله فان آه) دليل لهذه الاستثنائية وتمثيل لها بهذا الترتيب (هـ) لما ثبت انه اذا كان اعلية لب وب علة لـج كان اعلية لـج بواسطة (ب) ثبت ان علة علة الشيء علة بالواسطة لكن المقدم ثابت والتالي مثله وهو تلك الاستثنائية وقوله لان اثر آه دليل الثانية من تينك المقامين حال كون مقدمة استثنائية مقدمة (وقوله فضلا عن ان يتوسط) اي لا يتوسط آه تالي المقدمة الشرطية المركبة من تلك الاستثنائية ومن المقدمة المطوية التي هي هذا القول (هـ) العلة المتوسطة ليست واسطة بينهما فيه لان اثر العلة البعيدة لا يصل الى المعلول واذا لم يصل اثرها اليه فاولى ان لا يتوسط في ذلك اي في وصول اثرها اليه شيء اخر وهو العلة المتوسطة (ج) عين التالي وهي تلك المقدمة وقوله وانما الواصل آه دليل الاستثنائية المذكورة لهذا مشتملا على محمولها فيكون كبرى والصغرى مطوية سالية (هـ) اثر العلة البعيدة لا يصل الى المعلول لان اثرها ليس اثر العلة المتوسطة والواصل الى المعلول هو اشر العلة المتوسطة (ج) من ثاني الثاني تلك المقدمة ومن ثالث الرابع ايضا بعكس الصغرى (هـ) لان اثر العلة المتوسطة ليس اثر العلة البعيدة والواصل الى المعلول اثر العلة المتوسطة (ج) تلك المقدمة ويجوز ان يقرر من غير متعارفي غير متعافيهما (هـ) لان العلة البعيدة ليست العلة المتوسطة والواصل اليه اثر العلة المتوسطة (ج) تلك المقدمة وكذا لان العلة المتوسطة غير العلة البعيدة والواصل اليه اثر العلة المتوسطة (ج) تلك المقدمة والمقدمة المذكورة كبرى على حالها في الكل (وقوله لان الصادر منها) دليل تلك الكبرى المذكورة (هـ) الواصل اليه اثر العلة المتوسطة لان الواصل اليه صادر من العلة

(المتوسطة)

المتوسطة والصادر من العلة المتوسطة اثر العلة المتوسطة (ج) تلك الكبرى (قوله وهي من البعيدة) اي العلة المتوسطة صادرة من البعيدة والصادر من الصادر من الشيء ليس صادر من ذلك الشيء فلا يكون ما هو اثر العلة المتوسطة اثر العلة البعيدة مادام تلك المقدمة الاجنبية كاذبة فقد ثبت خروج العلة المتوسطة من تعريف الالة بالقييد الاخير فان الاب مثلا علة متوسطة بين ابنه وبين ابيه اي جد الابن فالاب ليس واسطة بين ابيه واتبه في وصول اثر ابيه الى ابنه لان اثر ابيه وانما الاثر الواصل الى ابنه هو اثره لا اثر ابيه وان كان واسطة بين فاعله اي الجد وبين منفعله اي ابنه وهكذا سائر العلل المتوسطة التي كانت علة لوجود الشيء وبه علة فتكون هي علة لذلك الشيء بالذات وعلة علة فيه بواسطة وايضا الالة توصل اثر فاعليها الى منفعليها ذلك الفاعل فلا دخل للالة للمنفعة من جهة العلة واما العلة المتوسطة فهي واسطة بين فاعليها ومنفعليها فيكون المنفعلي فيها منفعلي العلة المتوسطة لا منفعلي فاعليها ولذا فسر الالة بكونها واسطة بين الفاعل ومنفعله بتدبير ضمير منفعله لكونه راجعا الى الفاعل لا الى الالة وقسر العلة المتوسطة بانها واسطة بين فاعليها ومنفعليها بتأنيث ضمير منفعليها راجعا الى العلة المتوسطة كضمير فاعليها لارجاعها الى الفاعل وهو ظوح بكون بينهما فرق واضح في هذا ايضا قبل الاستثناء كما فرق الشارح بينهما بالاستثناء على ما لا يخفى فالظان ان يكون الجنس هو قوله الواسطة فقط وقوله بين آه فصله والقييد الاخر تأكيده او يكون الجنس ذلك الصورة بانصورة تدبر (قوله والقانون آه) بيان الجزء آخر من اجزاء تعريف المنطق بعد بيان جزء اول منه وما يتعلق به وهو بهذا المعنى مرادف للقاعدة الكلية وقد بيناها مفصلة فارجع اليه (قوله كقول النجاشي آه) ذكر مقتضى القاعدة التي هو جار في جميع جزئياتها وتطبيق فرد من افراد القانون لتعريفه لقياس عليه سائر افرادها فيه (هـ) قولهم كل فاعل من فروع قانون لانه امره كلي يتعرف احكام جزئياته منه والامر الكلي الذي يتعرف احكامها

لا وان اردت الايضاح زدت مقدمة مطوية (هـ) لانه لو لم يعتبر الجهل له لاعتبر علمه ولو اعتبر علمه لكان استعلام المعلوم آه لكن استعلام المعلوم مح (ج) نقيض المقدم وح يكون خافيا وهكذا موصولة والمذكور على حال رافعة اي مؤلها على ما لا يخفى منه

ل مثلا اذا قال احدهم اعتبر المص هذا قلت لاستحالة آه واذا قال من اين تعرف اعتبره قلت من قوله للتأدي الى مجهول وح يتضح كون هذا علة وذلك دليلا وهكذا في امثاله منه

(ط) وتقرير عكسه (هـ) المص قال آء لانه اعتبر الجهل له ومن اعتبره قال آء (ج) المطوكذ الولم يعتبره لما قاله لكنه قاله (ح) نقض المقدم او يقال فيه (هـ) لكنه اعتبره (ج) نقض الثاني وهكذا البواقي فقس ولا تكنف بما ذكرنا فيكون اجراء لدليلين على ذلك المط صحيحا لتغاير الجهة كما حققناه لاجراء العلتين المستقلتين على ان المدعى في مثله متعدد في الحقيقة لا واحد لان العلة بالنظر الى اعتبار المص والاثر بالنظر الى كونه معلوما لنا وكون الشئ معلومته متغيران مع قطع النظر عن تغاير المنسوب اليه فلا يستدل على شئ لا بدليل واحد وان كان له دلائل فيثبت باحدهما لا غير تدبر منه

منه قانون (ج) المط فقد كان طرد التعريف كبرى فيه وان حلت التعريف على هذا الفرد يكون عكسه كبرى فيه وهو (ط) وهكذا الترتيب في سائر افراد القانون سواء كان قانون المنطق او غيره من العلوم (وقوله حتى يعرف آء) دليل الصغرى المذكورة (هـ) لان قولهم كل فاعل من فوع امر كلئ يعرف منه ان زيدا امر فوع مثلا في ضرب زيد وان زيدا امر فوع فيه هو احكام جزئياته (ج) تلك الصغرى او يقال (هـ) لانه امر كلئ يعرف منه احكام زيد في ضرب زيد وزيد فيه هو جزئياته (ج) تلك الصغرى ولما عرف بعض اجزاء تعريف المنطق شرع في بيان حل اجزائه على معرفه وهو المنطق لانه كما يلزم حل التعريف على معرفه يلزم ان يحمل كل واحد من اجزائه عليه فيكون كل واحد منها محمولا والمعرف موضوعا ويستدل عليها وبه باثبات حل القيد الاول منه عليه وهو (قوله وانما كان آء) (بقوله لانه واسطة آء) مشتملا على موضوعها فيكون صغرى والكبرى مطوية (هـ) المنطق الة لان المنطق واسطة بين القوة العاقلة اى الذهن وبين المطالب الكسبية المجهولة والقوة العاقلة هي الفاعل والمطالب الكسبية هي المنفعلة (ج) المنطق واسطة بين الفاعل والمنفعلة والواسطة بينهما آء (ج) المط وهكذا تقريره بسيطا مع اثبات نظرية بعده بآراء مقدمة مطوية ايضا للايضاح (هـ) لان المنطق واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية والواسطة بينهما آء (ج) المط وح يبق كبراء نظرية اثباتها (هـ) الواسطة بين القوة العاقلة والمطالب الكسبية آء لان القوة العاقلة فاعل والمطالب الكسبية منفعلة والواسطة بين الفاعل والمنفعلة آء (ج) من التعارف الغير المتعارف تلك الكبرى او يقرر اثباتها من التعارف ايضا (هـ) لان الواسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية واسطة بين الفاعل ومنفعلة والواسطة بينهما آء (ج) تلك الكبرى فعلى هذا يكون المذكور دليل المط ودليل نظرية مطويا وان شئت اثبت اصل المط بالطوى اى بتعريف الالة ثم تثبت نظرية بالذكور على عكس

ما صورناه (هـ) لان المنطق واسطة بين الفاعل والمنفعلة والواسطة بينهما آء (ج) المط وح يكون الصغرى نظرية اثباتها (هـ) لان المنطق واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية والواسطة بينهما واسطة بين الفاعل ومنفعلة (ج) تلك الصغرى او يقرر اثباتها من الغير المتعارف (هـ) لان المنطق واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية والقوة العاقلة فاعل والمطالب الكسبية منفعلة (ج) تلك الصغرى وهكذا الكلام في نظائره اذ قد يكون مقدمة متها لظهوره فيورد في التصوير لا يوضح المرام (قوله وانما كان قانونا آء) بيان لاثبات حل جزم آخر منها على المعرف (بقوله لان مسأله آء) (هـ) المنطق قانونى لان المنطق علم مسائل قوانين آء وكل علم مسائل كذلك فهو قانونى (ج) المط (قوله كما اذا آء) اى المقدم فقط دليل الصغرى اوردته بالزوم اشارة الى استلزام القانون اجراء حكمه على جزئياته وعدم انفكاكه عنه (هـ) المنطق مسائل قوانين كلية آء لان مسائله هي قولنا السالبة الضرورية تنعكس سالبة دائمة ونحوها وقولنا هذا ونحوه قوانين كلية منطبقة على جميع جزئياته (ج) تلك الصغرى والتالى المذكور دليل الكبرى هذا (هـ) قولنا السالبة الضرورية ونحوه آء قوانين كلية منطبقة على جميع جزئياته لان قولنا السالبة الضرورية آء ونحوه قوانين كلية منطبقة على قولنا لاشئ او غيره من الجزئيات وقولنا لاشئ آء ونحوه سائر جزئياتها (ج) تلك الكبرى (قوله وانما قال آء) يعنى قال في تعريفه نعصم مرادنا ولم يقل نعصم هو اى المنطق لانه لو لم يقل ذلك وقال هكذا نعصم نفس المنطق عن الخطاء فيه لكن المنطق لا نعصم نفسه عنه (ج) نقض المقدم وهو لاط (وقوله والالم آء) دليل الرافعة المذكورة (هـ) لو نعصم نفسه عنه لم يعرض للمنطق اى لمن يشتغل بالمنطق خطاء اصلا لكنه قد يعرض له خطاء (ج) نقض المقدم وهو تلك الرافعة (وقوله فانه رجاء آء) دليل الرافعة المذكورة قبله بقوله وليس كذلك وهي موجهة جزئية لكونه نقض

س اى اما مجهول يتعلق به
التصور فقط واما مجهول
يتعلق به التصور معه حكم
ومورد لهما فلا فساد
بوصف المجهول بصفة
التصور والتصديق
الذى هو العلم لانه مقتضى
العلم كون متعلقه المجهول
على ما لا يتخفى منه



تالي الملازمة المذكورة الذي هو سالب كلية والدليل المذكور لها
موجبة جزئية ايضا (هـ) المنطق قد يعرض له خطأ لانه قد يخطأ
لاهمال الالة ومن خطأ لاهما لها يعرض له خطأ (ج) من ثالث
الاول تلك الرافعة (قوله) هذا اي من قوله فالالة هي الى هنا
بيان مفهوم المنطق وبدأ بيان جنسية اجزائه وفصلته بقوله واما
احترازاته اي اما قيوده التي بعض منها جنس وبعضها فصل لان
الاحتراز ههنا ليس بمعنى ما يحتزر عنه والا لما كان لقوله فالالة جنس معنى
بل بمعنى القيود ولذا قصد بهذا القول ولم يورد دليله لظهوره وقوله
والقانونية آه من ذلك التفصيل يعني هي بمنزلة الفصل لانها يخرج
الات الجزئية لارباب الصنائع والالات الجزئية لاربابها اعيان المعرفة
وكل ما يخرج اعيانها فهو فصل (ج) المط وكذا قوله نعصم آه فصل لانه
يخرج العلوم القانونية التي لا نعصم مرعاتها الذهن عن الضلال في الفكر بل
نعصم عن الضلال في المقال والعلوم القانونية التي آه اعيان المنطق والمنطق هو
المعرف وما يخرج اعيان المعرفة فصل (ج) المط وهو مركب من ثلثة كما كان
ما قبله من اثنين وهكذا موصولهما وبسطهما (وقوله) كالعلوم العربية
دليل الصغرى المذكورة (هـ) قوله نعصم آه يخرج القانونية التي
لا نعصم مرعاتها الذهن عن الضلال في الفكر بل في المقال لانه يخرج
العلوم العربية والعلوم العربية هي القانونية التي لا نعصم مرعاتها
الذهن عن الخطأ في الفكر بل في المقال (ج) تلك الصغرى ويجوز
ان يكون هذا دليلا للكبرى المطوية وهو معلوم ونكتة التعبير بمنزلة
الجنس وبمنزلة الفصل الا الجنس والفصل مفصل فيما يبناء وينسجى
قريبا المؤيد له فلا تغفل (قوله وانما كان) هذا آه يعني تعريف المنطق
كان رسما لانه تعريف بكونه الة وكونه الة عارض من عوارض (ج)
هذا التعريف تعريف بعارض من عوارضه والتعريف بالعارض رسم
(ج) المط وهكذا موصوله واما تصوير بسيط باثبات النظرية بعده
(قوله لانه) هذا التعريف تعريف بكونه الة والتعريف بكونه الة رسم
(ج) المط واثبات كبراء النظرية بالمذكور (هـ) التعريف بكونه الة

(رسم)

رسم لان كونه الة عارض من عوارضه والتعريف بالعارض رسم (ج)
تلك الكبرى (وقوله فان الذات آه) دليل الكبرى المذكورة مشتلا على
نقيض محمولها وهو كبرى (وقوله والالئية آه) مشتل على موضوعها
لكون الياء مصدرية فيكون صغرى تتجان على حالهما من ثاني الثاني
ما هو المساوي لتلك الكبرى النظرية ولازمه (هـ) كونه الة عارض
من عوارضه لان الالئية له اي كونه الة ليس له في نفسه والذاتي
الشيء يكون له في نفسه (ج) كونه الة ليس ذاتا له وهو مساو لتلك
الكبرى لان عدم كونه ذاتا يستلزم كونه عرضيا وبالعكس اذ لا واسطة
بينهما (وقوله بل بالقياس آه) دليل الصغرى المذكورة قبله (هـ)
الالئية للمنطق ليس له في نفسه لان الالئية بالقياس الى غيره من العلوم
وغيره من العلوم ليس نفسه اي نفس المنطق وهو ظ (ج) من الغير
المتعارف آلتية ليس بالقياس الى نفسه وهو تلك الصغرى او يقرر
هذا من المتعارف بتقرير كبر آه (هـ) والكائن بالقياس الى غيره
من العلوم ليس له في نفسه (ج) آلتية ليس له في نفسه وهو الاظهر
ومأل التصورين واحد ويقرر من الثاني ايضا بعكس الكبرى المطوية
السالبة الكلية كفها والصغرى على حالها (هـ) لان آلتية بالقياس
الى غيره منها وما يكون له في نفسه ليس ما هو بالقياس الى غيره منها
(ج) تلك الصغرى (قوله ولان تعريف آه) دليل آخر على ذلك
انط المدلل (هـ) هذا التعريف رسم لانه تعريف بالغاية وغاية الشيء
يكون خارجا عنه (ج) من الغير المتعارف هذا التعريف تعريف بما
يكون خارجا عنه والتعريف بالخارج رسم (ج) المط وهكذا موصول له
وبسيط باثبات نظريته بعده فلا تغفل (وقوله اذغاية) آه دليل الصغرى
التي قبله (هـ) هذا التعريف تعريف بالغاية لانه تعريف بالعصمة عن
الخطأ لكونها جزء منه والعصمة عن الخطأ غايته (ج) تلك الصغرى
او يقرر من المتعارف بتقرير الكبرى (هـ) والتعريف بالعصمة عنه تعريف
بالغاية (ج) تلك الصغرى (قوله) وههنا اي وفي قوله وسموه فائدة
ط جلية فكون هي دليلا على تصريحه بالرسم ولذا قال فيما سياتي

ف وان ضمنت الى هذه
التيحة مقدمة اخرى اعني
استثناء عين مقدمها (وح
يكون القياس مستقيما
ويكون المطحلية كما كان
في المذكور شرطية مثلا
يقال (هـ) مست الحاجة
الى المنطق لانه لما ثبت الامر
كذلك مست الحاجة
الى قانون آه والقانون
هو المنطق (ج) كما كان
الامر كذلك مست الحاجة
الى المنطق لكنه ثبت
الامر كذلك (ج) عين
التالي الذي هو المط
منه

ض والكبرى الاخيرة ظاهرة
لان (لابد) يفيد لزوم
ومن العلوم ان الدلالة
على اللازم بالالتزام

منه
غ والتطيرات الثالثة يصلح
ان يستدل بها على نظيرها
(هـ) الهيئة الاجتماعية علة
صوريتها لانها كالهئية الحاصلة
لاجزاء السرير وهي علة
صوريتها (ج) المط وان شئت
قررت من كبرها لانها كالهئية
الحاصلة لاجزاء السرير
وهي علة صوريتها للسرير
(ج) الهيئة الاجتماعية
آه كالعلة الصورية
للسرير وما يكون كالعلة
الصورية له علة صورية
(ج) المط وهكذا التقرير
في الاخر ويجوز ان يستدل
بكل منها على مقدمات
الدليل المذكور لنظيرها
وهو معلوم منه

ولذا صرح آه اشارة الى ان المط هو تصريح بالرسم ودليله هو قبله
الذي يشير اليه بقوله فلذا وح يكون استدلال بالذكورات على تصريح
بالرسم لكن الدليل عليه بالذات هو قوله وليس ذلك مقدمة الشروع
واما المقدمة آه وما قبله من الفأدة دليل دليله وتوطئة له ويكفيك على
ذلك قوله تشبها على ان اه الاشعار بان دليل التصريح هو كون مقدمته
معرفة برسمه لا بحده وان تصريحه للتنبيه على الذكورات التي قبله
فعلى هذا يكون تصويره (هـ) صرح المص بقوله ورسمه دون ان يقول
وحدوه او يلفظ هو ونحوه من عرفوه وفسروه التي هي اعم من الحدود
والرسم لان حقيقة كل علم مسائله اى جميع مسائل ذلك العلم ولما كان
حقيقة كل علم مسائله لا يكون له اى لذلك العلم ماهية وحقيقة غير تلك
المسائل ولما لم يكن له ماهية وحقيقة ما عدا تلك المسائل لا يحصل معرفته
بحسب حده الا بالعلم بجميع مسائل ذلك العلم ولما لم يحصل معرفته
بحسب حده الا بالعلم بجميع مسائله ليس ذلك اى لا يمكن ان يكون معرفته
بحسب حده مقدمة الشروع في العلم بل يكون مقدمة الشروع فيه
معرفة برسمه ولما لم يكن مقدمة الشروع فيه معرفته بحسب حده بل
معرفة برسمه صرح بقوله ورسمه ولم يقل وحدوه او هو الى غير ذلك
(ج) عين التالى وهو المط وهو من كب من اقينة اربعة كلها من غير
متعارف اول الاستثنائى اذ قدم الاستثنائية في كل منها على الشرطية
لان المقدمة الاولى اعنى القضية الكلية مقدمة استثنائية للقياس الاولى
منها وضم اليها الشرطية وبعده تفرض تالى تلك الشرطية الذى هو
النتيجة للاول مقدمة استثنائية للتالى وهكذا الى ان يحصل المط كما صورنا
هذا هو اللفظ في الترتيب وقوله لان قد حصل آه دليل الاستثنائى لما ثبت انه
قد حصل اول تلك المسائل ثم وضع اسم العلم بازاؤه كان حقيقة كل علم
مسائله لكنه اثبت ان المسائل يحصل اولاً ثم وضع اسم العلم بازاؤه (ج)
عين التالى وهى تلك الاستثنائية وقوله تشبها آه قيد للتصريح ومن تمت
يشعر كون ترتيب هذه العبارة مثل ما ذكرنا لانه علة للتصريح ومتعلقة
اعنى قوله على ان مقدمة آه هو المشار اليه بقوله فلذا فالألال متجددان

(قوله)

ل و به علم ايضا كون
المنطق محتاجا اليه والزم
اذلا يتقرر في الذهن
قوة مدركة الابه كما يفهم
من تعريفه لان من راعاه
يحفظ قواعده وطرقه
يعصم ذهنه عن الخطأ
في ترتيب القول الشارح
ولا قضه التين هما الموصلتان
الى المط منه

او يقال هـ المشار واسطة
بينهما فيه لانه آلة والالة
هى الواسطة (ج) المط
والكل (ظ) من نظايره
منه

(قوله فان قلت العلم آه) اعترض على قوله فعرفة بحسب حده
لا يحصل الا بالعلم بجميع مسائله باثبات نقيضه بكونه مخالف للقضية
الكلية المتفق عليها (هـ) معرفة العلم بحده لا يحصل من العلم بمسائله
لان معرفة العلم بحده هو تصويره اى تصور ذلك العلم والعلم بالمسائل هو
التصديق بها والتصور لا يستفاد اى لا يحصل من التصديق (ج) المط والصغريان
لهذا القياس مع كبراه مذكورة الا ان في الصغرين تقديم وتأخير في
العبارة وكل منها يذهبى اذ لا شك في ان العلم بالمسائل التصديق بذلك
المسائل لان المسائل تكون قضية دائما وفي ان العلم بحده تصويره لان
القول الشارح من قبيل التصورات وفي ان التصور لا يستفاد من
التصديق لان التصور انما يستفاد من التصور والتصديق من التصديق
وكيفية تصور الاربعة الباقية (هـ) لان معرفة العلم بحده هو تصويره
والتصور لا يستفاد من التصديق (ج) معرفة العلم بحده لا يستفاد من
التصديق والتصديق هو العلم بالمسائل (ج) المط المذكور وهكذا
مفصوله بترك النتيجة الكائنة في اثباته عن اللفظ وكذا لان معرفته
بحده هو تصويره والتصور لا يحصل من العلم بالمسائل (ج) ذلك المط
وهو بسيط كبواه نظرية اثباتها (هـ) التصور لا يحصل من العلم
بالمسائل لان التصور لا يحصل من التصديق والعلم بالمسائل هو التصديق
بها (ج) من تالى التالى تلك الكبرى ويقرر من ثالث الرابع ايضا (هـ)
لان التصديق لا يحصل من التصور والعلم بالمسائل هو التصديق بها
(ج) تلك الكبرى ويجوز ان يقرر من الاول ايضا بفرضها معدولة
(قوله فنقول العلم آه جواب) بتغير البيان الذى هو ايضا معتبر عند المناظرين
فكانه سلم مقدمات المعارض واجاب ببيان المراد من المقدمة التى ورد
عليها الاعتراض اعنى قوله فعرفة بحسب حده لا يحصل آه بان المراد به
هو ان معرفته بحسب حده لا يحصل الا بتصور التصديقات بمسائله
لا بالتصديقات بها فيكون العلم بالمسائل التصديق بها ومعرفته بحده
يتوقف على تصور تلك المسائل فيستفاد التصور من التصور والتصديق
من التصديق كما قال المعارض فعلى هذا يكون قوله (العلم بالمسائل آه)

ق ويجوز ان يقرر هذا
مر كبا من ثلثة هـ لانه
يخرج العلة المتوسطة
وهى من اغيار الاله ج
القيد الاخير يخرج اغيار
الاله والاله هى المعرف
(ج) القيد الاخير يخرج
اغيار المعرف وكل ما يخرج
اغياره فهو فصل (ج)
المط وهكذا مفصوله
وبسيطة

منه

د لكن كونه من التالى
باغيار تلك الصغرى المدللة
سالية مثل لا يشمل اولم
يدخل او نحوه موضع
يخرج والا فلا تأمل

توطية للجواب وتسليم لبعض مقدمات المعارض لانه هو احدى صغيره
(وقوله حتى اذا حصل آه) لازم هذه المقدمة وتفصيلها لانه شرطية
وما قبله حلية وهي تستلزمها فلا دخل لهما في الجواب بالذات بل
الجواب هو (قوله فالتصور آه) مع ما قبله من قوله لكن تصور آه
الذي هو دليله (هـ) تصور العلم بحده اى معرفة به يتوقف على تصور
تلك التصديقات لا على تلك التصديقات ولما توقف تصوره على تصورها
ثبت ان التصور انما يستفاد من التصور لا من غيره (ج) من غير
معارف اول الاستثنائي عين التالي الذي هو المطك (قوله هذا اى)
قول المص هذا اشارة الى رد معارضة مقدرة واردة على قوله السابق
اعنى قوله فست الحاجة الى المنطق الذي هو المطلوب المدلل هناك
فيكون المعارضة واردة على محله لكونه مدعى مد لا فيلزم ان يدعى
المعارض نقيض ذلك القول ويستدل عليه فدليله هو المقدمتان المذكورتان
له وهما قوله المنطق بديهى فلا حاجة الى تعلمه الاولى منهما صغرى والثانية
كبرى تنجمان مطلوب المعارض (هـ) المنطق كله بديهى والبديهى لا حاجة الى
تعلمه وسعيده (ج) من ثاني الاول المنطق لا حاجة الى تعلمه وهو نقيض مطالص
ويقرر على حاله ان غير معارف غير معارف الثاني ايضا (هـ) لان المنطق
بديهى ولا حاجة الى تعلم البديهى (ج) من اوله ذلك المط ويقرر
من غير معارف ثاني الثاني ايضا يجعل المقدمة الاولى كبرى والثانية اما
صغرى او نتيجة والصغرى مطوية على الاعتبارين وحيدى المطلوب (هـ)
لا حاجة الى تعلم المنطق اذا لا حاجة الى تعلم البديهى والمنطق بديهى (ج)
المط ويقرر على هذا من ثالث الرابع ايضا (هـ) البديهى لا حاجة الى تعلمه
والمنطق بديهى (ج) المنطق لا حاجة الى تعلمه والمآل في الكل واحد
والهيئة مختلفة فتدبر فيه فاجر مثله في امثاله لكن كون الاولى من هاتين
المقدمتين صغرى وثانية كبرى على تقدير رجوع ضمير تعلمه الى البديهى
واما اذا رجع الى المنطق كما هو الظاهر وبطل عليه الفاء النتيجة ايضا في قوله فلا
حاجة آه يكون قوله لا حاجة مط المعارض حال كونه مذكورا وحيدى
الصغرى والمط مذكورين والكبرى مطوية كما كان المقدمتان مذكورتين

(والمط)

والمط غير مذكور على التقدير الاول وعلى التقديرين فتصور العبارة مثل
ما قررناه اذ لا دخل للذكر وعدم الذكر في التصور والقضية الثانية لدليل
المعارض بديهى بنفسه ان رجوع ضميرها الى البديهى وبديهى بالدليل الذي
ذكرناه ان رجوع الى المنطق واما ما كان فلا يحتاج الى اثبات بشئ واما
القضية الاولى فلكونها نظرية شرع في اثباتها (بقوله بيان الاول انه
آه) اى دليل القول الاول منهما هو انه آه (هـ) المنطق بديهى لانه لو
لم يكن المنطق بديهيا لكان كسبيا اى نظريا واذا كان كسبيا احتجج في
تحصيله الى قانون آخر وذلك القانون الاخر ايضا كسبي
يحتاج الى قانون آخر كسبي (ج) لو لم يكن المنطق بديهيا لا احتجج
في تحصيله الى قانون آخر وذلك القانون الاخر ايضا يحتاج الى قانون
آخر واو احتجج الى قانون آخر وذلك القانون ايضا يحتاج الى
قانون آخر فاما ان يدور الاكتساب او يتسلسل (ج) لو لم يكن المنطق
بديهيا فاما ان يدور الاكتساب او يتسلسل لكنهما محالان اى لكن
دور الاكتساب وتسلسله مح (ج) نقيض المقدم وهو المقدمة الاولى
للمعارض قبت بداهة المنطق وهو خلق مركب من ثلثة ويجوز ان
يقرر مركبا من اربعة يجعل (قوله وهما محالان) كبرى اخرى لا
رافعة بل تكون الرافعة مطوية مثلا يقال بعد تقرير القياسين الاولين
(هـ) وهما محالان اى ودور الاكتساب وتسلسله محالان (ج) لو لم
يكن المنطق بديهيا لزم المحل لكن التالي بط فيكون المقدم ايضا باطلا
فيصدق نقيضه وهو تلك المقدمة وهكذا مفصولهما وعلى التصورين
فضمير (قوله وهما) راجع الى مصدر يدور ويتسلسل كما عرفت (قوله
لا يقال لانهم آه) منع (طا) لملازمة المذكورة له من طرف المص وهي
قوله ولو احتجج الى قانون آخر وذلك القانون آه اما يدور الاكتساب
او يتسلسل التي هي احدى الكبريات (وقوله وانما يلزم آه) سنده
بطريق الحل وقوله (وهو مح) منع لما رجع اليه المعارض بسبب ذكر
السند الذي هو بيان منشاء الغلط غافلا عن بطلانه كما مر مثله (قوله
لانا نقول) المنطق آه جواب باثبات المنوع من جانب المعارض يعنى

ط ووساطة الاستاذين
الطالب وبين استاذه اى
استاذ الاستاذ الف في الحقيقة
لان المغاض الى ذهن
الطالب هو عين العلم
المأخوذ من استاذه
لا غيره بخلاف الاثر الواصل
الى العلول من التوسطة
فانه غير الاثر الواصل
اليها وان كان من افراد
الاثر الكلى الا انها
في الظ كالتوسطة فافهم
منه

ص وانما فسرناه بالسلب
لان كلمته فضلا يفيد
اولوية حكم مدخوله
والحال ان ما قبله سلب
فيكون المراد منه هناك
ذلك تدبر منه

ان المنطق بمجموع القوانين الموضوعية لا اكتساب لانه عبارة عن القول الشارح والحجة وبهما يكنس المجهولات اعني المعارف والتايج فاذا فرض عدم كونه بديهيما مع فرض عدم تمامية الاكتساب الا بالمنطق يلزم الدور والتسلسل كما قاله المعارض فثبت مطلوبه وبقي المعارضة على حاله فعلى هذا يكون القضية الكلية اعني (قوله المنطق بمجموع آه) توطئة للجواب لكونه مسئلة عند الجنيين فيذكر مع الدليل (وقوله فاذا فرضنا آه) دليل اثبات المنوع وقوله فالدور او التسلسل لازم هو المنوع مع الشرط المحذوف ويكون تصويره (ه) اذا فرضنا ان المنطق كسبي اي اولم يكن بديهيما مع ان المنطق بمجموع قوانين الاكتساب وحاولنا اكتساب قانون منها اي من تلك القوانين والحال ان المفروض هو ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق يتوقف اكتساب ذلك القانون على قانون آخر الذي هو ايضا كسبي على ذلك التقدير جرا واذا توقف اكتسابه على قانون آخر كسبي على ذلك التقدير فالدور او التسلسل لازم (ج) اذا فرضنا ان المنطق كسبي مع ان المنطق بمجموع آه فالدور او التسلسل لازم ويجوز ان يقرر هذا القياس بجعل توطئة الجواب مقدمة برأسه لا قيد الاخرى (ه) المنطق بمجموع قوانين الاكتساب ولما كان المنطق بمجموع الاكتساب فاذا فرضنا انه كسبي وحاولنا اكتساب قانون منها والتقدير ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق يتوقف اكتساب ذلك القانون آه واذا توقف اكتساب ذلك القانون آه فالدور او التسلسل لازم (ج) تلك الملازمة ايضا وهذا القياس مركب من غير متعارف اول الاستثنائي ومن الشكل الاول لان المقدمة الشرطية للاستثنائي مركب من مقدمة حلية وهو قوله المنطق بمجموع آه انذى هو الاستثنائية المتقدمة عليها ومن تال شرطية وهو قوله فاذا فرضنا آه فيكون نتيجة عين تاليها الذي هو الشرطية ثم يفرض تلك النتيجة الشرطية صغرى الاول وما بعدها من الملازمة كبرى لها تنجنان الملازمة المط كما صورناه وهكذا موصوله وهو الاوضح فتدبر فيه فان امثال هذا القياس المركب قليل فيلزم

(التفكير)

في ويقرر هذا الدليل على عكس تلك الاستثنائية من الاول ايضا (ه) العلول لا يصل اليه اثر العلة البعيدة لان العلول يصل اليه اثر العلة المتوسطة والعلة المتوسطة ليست العلة البعيدة (ج) عكس تلك المقدمة او يقال في الكبرى (ه) واثرها ليس اثر العلة البعيدة او يقال فيه ه وما يصل اليه اثرها غير ما يصل اليه اثر العلة البعيدة والسأل في الكل واحد وهكذا يقرر من الثاني ومن الثلاثة الاول للاستثنائي فقس منه

التفكر حتى يسهل فيها او جوابا بابطال السند وح يكون قوله المنطق بمجموع آه من تمة الدليل لان مفاد هذا القول خلاف مفاد السند فيكون قوله فالدور آه حاصل الجواب لانه اذا ثبت بطلان السند ثبت المنوع والتصوير على هذا ايضا مثل ما قررناه بلا فرق (قوله وتقرير الجواب آه) اي تقرير جواب المص عن المعارضة المقدره الواردة على قوله اما يمنع الصغرى المذكورة لدليل المعارض اعني قوله اولم يكن المنطق بديهيما لكان كسبيا وح يكون قوله ليس كله بديهيما ولا نظريا بل بعض اجزائه آه سنده واما بمعارضة صغراه المدللة اعني قوله المنطق بديهي باثبات نقيضه فلا يضر في كونها معارضة زيادة قوله ولا نظريا مع دليله على قوله ليس كله بديهيما كما قيل لان الزيادة لا يضر غالبا بل قد يزداد شي قطع احتمال الاعتراض بواسطة ذلك الشيء او للتوطئة او نحو هذا فعلى هذا يكون تصويره (ه) ليس كل المنطق بديهيما ولا نظريا لانه لو كان بجميع اجزائه بديهيما او نظريا لاستغنى عن تعلمه على الاول ولزم الدور او التسلسل على الثاني لكن التالين بط ضرورة بطلان الاستغناء عن تعلمه كما ترى وبطلان لزومه (ج) نقيض المقدمتين وهو المطر وهكذا تقرير كل منهما على الافراد بهذا الترتيب تفصيلا لانه قياسان وقد ذكرناه اجالا فيكون (قوله بل بعض آه) مفهوما مما قبله من هذا الدليل ولازمه (وقوله فلا يلزم آه) حاصل الجواب ومقتضاه ويمكن ان يضم الى القياس المذكور قوله بل بعض آه وقوله فلا يلزم لكونه لازمه مثلا يقال بعد تقرير المذكور (ه) واذا لم يكن جميع اجزائه بديهيما ولا نظريا يكون بعضه بديهيما وبعضه نظريا والنظري انما يستفاد آه واذا كان بعضه بديهيما وبعضه آه لا يلزم دور ولا تسلسل وهو ظ (ج) عين التالي وهو لا يلزم آه تأمل (وقوله والبعض الكسبي آه) بيان للواقع وتوطئة كما بعده على كل حال وكذا يمكن ان يدعى اولا قوله بعض اجزائه آه لكونه نقيض صغرى المعارض ايضا لان كون بعضه بديهيما وبعضه نظريا ينافي كون كله بديهيما كما يناقضه كون كله نظريا وح يقرر اولا من رابع الاستثنائي حال كون

ط وفي قوله هذا اشارة الى ان من راعى المنطق لا يعرض له خطأ في الفكر وهو ظ منه
س. ويقرر من الفعلية ايضا (ه) قد يعرض له خطأ اذ قد يخطأ بسبب اهبال الالة ويعرض خطأ لمن يخطأ لاهمالها (ج) من ذلك تلك الرافعة منه
٢ وكيفية اثبات الجنسية (ه) الالة جنس له لانها يشتمل افراده واغياره وما يشملها جنس (ج) المط وان شئت اثبت صغراه بالمذكور لا ثبات الفصلية وبالطوى (ه) لانها يشتمل الالة التي تعصم آه والالات الجزئية والالات التي لا تعصم والآلة التي تنصم آه هي افراد المعارف والالات الجزئية والالات التي لا تعصم اغيرة (ج) تلك الصغرى وبيان اثبات الفصلية بسيطا (ه)

منفصلة ذوات اجزائه ثلثة ويكون المذكور اعني قوله ليس كله
بديهيًا ولا نظريًا رافعة فيه وبعد التقرير يستدل عليها بالمذكور (هـ)
بعض اجزائه بديهي والبعض الآخر كسبي لانه اما يكون كل اجراء
المنطق بديهيًا واما يكون كلها نظريًا واما لكون بعضها بديهيًا وبعضها
نظريًا لكنه ليس كلها بديهيًا ولا كلها نظريًا (ج) عين الجزء الآخر
وهو المط على هذا التقدير وح يكون قوله والا آه في الموضعين دليل
ارافعة على الترتيب الذي ذكرنا (قوله واعلم ان آه) دفع لتلك المعارضة
القدرية الواردة على قول المص عن اصله من جانب الشارح بعد
تقرير رد المص اياها وهذا وان كان ردًا لها عن المص لكن فيه
تعريض للمص ايضا بانه لم يدر طريق دفع المعارضة المذكورة اذا قر
صلاحية ذلك الاعتراض معارضة ودفعها بعده مع ان تلك المعارضة
ليس في معرضها غير صحيح عن اصلها فاللايق لئلا هذه المعارضة ان
يتصدى في دفعها بعدم كونها معارضة ابتداء كما فعله الشارح بان
بسط الكلام بقوله ان ههنا مقامين آما في بيان الاحتياج الى المنطق
كلامان احدهما الاحتياج الى نفس المنطق وثانيهما الاحتياج
الى تعلم المنطق لا الى نفسه والدليل المذكور فيما سبق للمص وهو
قوله السابق قسمت الحاجة الى قانون يفيداه اما يقوم على ثبوت
الاحتياج الى نفس المنطق ويثبت لا الى تعلم المنطق ولا يثبت فيكون مط
المص هو الاحتياج اليه لانه هو الثابت بدليله والمعارضة المذكورة لا
يسلم اتمامها اولا ولو فرضنا اتمامها فلا تدل على القاعني الاستثناء
عن المنطق الذي هو نقيض مط المص واما تدل على الاستثناء عن تعلم وهو
ليس نقيض مطلوبه الذي هو الاحتياج اليه بل نقيض الاحتياج
الى تعلمه ان الذي هو ليس بمطلوبه له فلا تدل تلك المعارضة على نقيض
مط المص وليس نقيض مطلوبه ما يدل عليه المعارضة ولا لازمة
اذ يجوز ان لا يكون تعلمه محتاجا اليه لعله سيذكرها ويكون نفسه
محتاجا اليه وح لا يصلح ما هو المذكور في معرض المعارضة اعني
قوله المنطق بديهي فلا حاجة الى تعلمه للمعارضة فلا يكون معارضة

(هذا)

هذا ماله واما تصويره (هـ) المذكور في معرض المعارضة لا يصلح
للمعارضة لان المعارضة المذكورة لا تدل على ما يناقض الاحتياج
الى المنطق والدليل اي ودليل المص انما يقوم على ثبوت الاحتياج
الى المنطق (ج من ثاني الثاني المعارضة المذكورة لا تدل على ما يناقض
ما يقوم عليه دليل المص اي المدعى الدليل للمص ولما لم تدل المعارضة
المذكورة على ما يناقض ما يقوم عليه دليل المص لا يصلح المذكور
في معرض المعارضة للمعارضة (ج) عين التالي الذي هو مطلوب
هذا المقام وهو مركب من قياسين احدي مقدمتي الاول منهما
مذكورة والاخرى مطوية مفهومة فكانه ايضا مذكورة واما
المقدمتان لثانيهما فالمقدمة الشرطية له مذكورة بدلالة القاء في قوله
فالمذكور آه لكونه جواب شرط محذوف والمقدمة الاستثنائية ايضا
ملفوظة لانها هي نتيجة القياس الاول كما عرفت وهكذا مقصوده وقوله
والمعارضة المذكورة لا تدل الا آه) دليل الصغرى المطوية المفهومة
وضع هو مقامها مشتملا على موضوعها فيكون صغرى وما بعده
(من قوله وهو لا يناقض آه) كبرى لها تتيجان تلك الصغرى (هـ)
المعارضة المذكورة لا تدل على ما يناقض الاحتياج الى المنطق لان
المعارضة المذكورة تدل على الاستثناء عن تعلم المنطق وهو اي والاستثناء
عن تعلمه لا يناقض الاحتياج الى المنطق بل يناقض الاحتياج الى تعلمه
(ج) المعارضة المذكورة تدل على ما لا يناقض الاحتياج الى المنطق
اعني المساوي لتلك الصغرى هو وظ ويقرر من اول الثاني ايضا بعكس
الكبرى المذكورة (هـ) وما يناقض الاحتياج الى المنطق ليس الاستثناء
عن تعلمه ومن الثلثة الاول الاستثنائي والكل معلوم (قوله فلا يبعداه)
جواب دخل مقدر من طرف المعارض ناش من عدم الفرق بين
الاحتياج الى نفس المنطق وبين الاحتياج الى تعلمه وبين نقيضيهما
ايضا اعني الاستثناء عن المنطق والاستثناء عن تعلمه وناش من توهم
استلزام ثبوت احدهما ثبوت الآخر وثق احدهما نفي الآخر فدفعه
بانه يجوز ان لا يحتاج الى تعلمه لكونه ضروريا او معلوما لثاوي يكون

ف ولم يقصر رتبة الله
نعالي في توضيح هذا
التعريف ان قد بين
مفهوم كل واحد من
اجزائه وما يكون المراد
منه وكيفية حلها على
المعرف وجنسية وفصلية
ونكتة كون التعريف
رسما رعاية لامثالنا
منه

ق ويقرر هذا من الرابع
ايضا (هـ) كونه الة
عارض منها لان ما يكون
للمنطق نفسه ليس الة
والذاتي له يكون له
في نفسه ج من ثالث
المساوي لتلك الكبرى
منه

القانونية فصل له لانها
يخرج الالات الجزئية لها
وما يخرجها فصل (ج)
المط وثبات ٥٨ كبراه
النظرية بالمطوى هـ
ما يخرجها فصل لان
الالات الجزئية اغيار
المعرف وما يخرج اغياره
فصل (ج) من الغير
التعارف الغير المتعارف
تلك الكبرى ويقرر
من المتعارف ايضا هـ
لان ما يخرجها يخرج
الاغيار وما يخرج الاغيار
فصل ج المط ويثبت
صغرى هذا ايضا هـ
الالات الجزئية لها من
اغيار المعرفة لانها اغيار
المنطق والمنطق هو المعرفة
ج تلك الصغرى وهكذا
الكلام في قوله نعصم
فتدبر وفس
منه

الحاجة ماسة الى نفسه اي ويكون المنط محتاجا اليه فاثبات الاحتياج الى نفسه كافعله المص لا يوجب ثبوت الاحتياج الى فعله وابطال الاحتياج الى فعله كافعله المعارض لا يكون ابطالا للاحتياج الى نفسه وح يثبت المط اعني قوله فالمدكور آه كما صورناه (وقوله لانها آه) دليل الملازمة التي قبله مشتملا على متعلق محمولها فيكون كبرى والصغرى مطوية (هـ) لما لم تدل المعارضة المذكورة على ما يناقض ما يقوم عليه دليل المص لا يصلح ما هو المذكور في معرض المعارضة لانه لما لم تدل المعارضة المذكورة عليه لا يصلح ما هو المذكور في معرض المعارضة للمقابلة على سبيل الممانعة والمعارضة هي المقابلة على سبيل الممانعة (ج) من غير متعارف ثاني الثاني تلك الملازمة (قوله قد سمعت آه) شروع لبيان موضوع العلم الذي هو ايضا مما يتوقف عليه الشروع فيه لان تميز علم عن علم آخر انما يكون بعد معرفة موضوع ذلك العلم لكن على هذا يلزم ان يذكر موضوع علم المنط الذي نحن بصدده لاموضوع مطلق العلم مع انه بين موضوع مطلقه فاجاب عن هذا الاعتراض المقدّر (بقوله ولما كان آه) والمدعى فيه هو التالي اعني قوله وجب آه لانه هو الجواب عن المقدّر ومقدمة دليله كما كان الامر كذلك في الملازمات والمقدم هنا عبارة عن قياس مرتب نتيجة هو الدليل المختص لذلك المدعى وفي مثل هذا يقرر القياس الكائن في المقدم اولا وبعد تقريره يكون نتيجة المقصودة مقدما للشرطية المذكورة وينتج عين تاليها المذكور الذي هو المط وكون نتيجة القياس مقدما هو كون ذلك القياس مقدما بلا تفاوت لكونها لازم الان الترتيب اولا وجعل النتيجة المستخرجة منه دليلا اوضح ولهذا يعمل كذلك في نظائره فعلى هذا يكون القياس مركبا من احدى الخمسة المشهورة ومن غير متعارف اول الاستثنائي اذ نفرض النتيجة المستخرجة من احديها مقدمة استثنائية ويضم اليها المقدمة الشرطية في كل منها (هـ) وجب اولا تعريف موضوع مطلق العلم حتى يحصل به معرفة موضوع المنط لان موضوع المنط اخص

ظ فيكون هذه الفائدة كأنها دليلان ثالثا لكون هذا التعريف رسما لان تلك القاعدة بقيدان جميع مسائل كل علم حقيقة واحدة فاسواها رسما له لكونه خارجا عن الحقيقة فيظهر من ذلك ان ما يتوقف عليه الشروع هو معرفته برسمه لان معرفته يحده انما يحصل بعد معرفة جميع مسائله فلا يكون هو مقدمة الشروع وهو ظ ومع قطع النظر عن كونه مقدمة الشروع فلا يعرف العلم بحقيقته لان بيان جميع مسائل العلم متعسر لا ينقطع الاحتمال ولا يتم الاستقراء اذ يجوز ان يقول احد الانم كون هذه المسائل جميع المسائل لجواز ان يكون له مسألة اخرى ولا تعرف فلا ينقطع الاحتمال اصلا ولا يوجب العلم اليقيني والقطعي لمعرفة الذي هو العلم على ما لا يخفى منه

وموضوع مطلق العلم اعم والعلم بالخاص مسبوق بالعلم بالعام اي معرفة الاعم سابق على معرفة الاخص (ج) من غير متعارف غير متعارف المشهور العلم بمطلق الموضوع سابق على العلم بموضوع المنط ولما كان معرفة مطلق الموضوع سابقا على معرفة موضوع المنط وجب اولا تعريف موضوع مطلق العلم حتى يحصل به معرفة موضوع المنط (ج) عين التالي وهو المط وهكذا الاربعة الباقية في الاول منهما والثاني على حاله في الكل اما كيفية تقرير مركبه (فهـ) لان موضوع المنط اخص والعلم بالخاص مسبوق بالعلم بالعام (ج) من غير متعارف غير ايضا العلم بموضوع المنط مسبوق بالعلم بالعام والعام هنا مطلق الموضوع (ج) العلم بموضوع المنط مسبوق بالعلم بمطلق الموضوع لما كان مسبوق به وجب آه (ج) عين التالي وهكذا تقرير المفضول في الاول منها بترك النتيجة الكائنة بينهما اي بعدم ذكر النتيجة الاول من هذه النتائج الثلاث وهو معلوم واما تقرير بسيط مع اثبات نظرية بعده (فهـ) لان مطلق الموضوع اعم والعلم بالعام سابق على العلم بموضوع المنط (ج) العلم بمطلق الموضوع سابق على العلم بموضوع المنط ولما كان سابقا عليه وجب آه (ج) عين التالي وبقى كبراه نظرية اثباتها (هـ) العلم بالعام سابق على العلم بموضوع المنط لانه سابق على العلم بالخاص والخاص هو موضوع المنطق (ج) تلك الكبرى فلا تغفل ولما اقتضى هذا البيان له لزوم معرفة مطلق الموضوع شرع في تعريفه (بقوله فموضوع آه) ويعلم به تعريف موضوع المنط ومثله مثالين احدهما من المحسوسات والاخر من العقولات لان كلاهما من جزئياته وافراة وكلاهما يكونان دليلا عليه ومدلا به كما هو شأن سائر التمثيلات (هـ) موضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية لان موضوع العلم هو بدن الانسان للعلم الطب والكلمات العلم النحو مثلا وبدن الانسان لعل الطب يبحث فيه عن عوارضه الذاتية والكلمات لعل النحو هو ما يبحث فيه ايضا عن عوارضه الذاتية (ج) المط وكذا بدن الانسان لعل العلم الطب موضوع علم الطب لان بدن

ح ويمكن ان يقرر هكذا على حاله مع ترتيب قوله وليس ذلك مقدمة آه من رابع الاستثنائي في اثباته بجعل ذلك القول مقدمة استثنائية وقوله وانما المقدمة آه نتيجة اي تالي نتيجة لان منفصلته يكون تالي المتصلة فيكون التذييد في تاليها اي في قبض ذلك القول وفي النتيجة وح يزيد قياس واحد على المذكور وهو معلوم بعد هذا فقس

ان في ذكر في التصور ايضا مع صرح حال كونه فيداله ولا يرتب مستقلا كما هو شأن نظائر هذه العبارة فلا يتوهم ان قول صرح مدلل بما قبله المشار اليه بقوله فلذا وبقوله تنبيهها وح يكون الشيء الواحد اثر العلتين لانها متحدان في المال بجى قوله تنبيه البيان كون ذلك المشار اليه دليلا للتصريح كما عرفت ويمكن ان يقرر هذا عليه ايضا مؤكدا للاول (هـ) صرح به اذنبه على ذلك ويصرح به من به على ذلك (ج) المط وهكذا من الاسمية ومن اول الاستثنائي ومن غير مشهور ثانيه ومن عكسه ايضا كذلك وهو جعل صرح دليلا وتنبيهامدعى لكون التصريح اثر التنبيه فيرتقى الى اثني عشر فقس ولم تذكره لعدم الاعتداد به لما ذكرنا ولظهوره

منه

الانسان لعلم الطب ما يبحث فيه اى فيه في علم الطب عن العوارض الذاتية لبدنه وما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية موضوع علم الطب (ج) المط وكذا الكلمات لعلم النحو موضوعه لانه ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وما يبحث فيه عنها هو موضوع علم النحو (ج) المط فلا تغفل في امثال هذه الترتيبات عن ارجاع ضمير ما يبحث فيه الى العلم المأخوذ بعينه وضمير عوارضه الى موضوع ذلك العلم بخصوصه لا الى مطلق العلم ولا الى مطلق الموضوع حتى يصح المعنى في المقدمات كما اشترنا اليه ويجوز ان يرجع الى مطلقها بتقرير المدعى ايضا مطلقا (هـ) بدن الانسان لعلم الطب موضوع لانه يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وما يبحث فيه عن العوارض الذاتية موضوع (ج) المط وهكذا الاخرى لكن المذكور اوجه لما عرفت (وقوله فانه يبحث آه) دليل الكبرى على التصوير الاول والصغرى على الثاني اذ هما متحدان ذاتا ولكونه مشتلا على موضوعها يكون صغرى والكبرى مطوية (هـ) بدن الانسان لعلم الطب يبحث فيه عن عوارضه الذاتية لان بدنه لعلم الطب يبحث فيه عن احواله اى عن احوال بدنه واحواله هو الصحة والمرض اى صحة ذلك البدن ومرضه (ج) من الغير المتعارف بدنه لعلم الطب يبحث فيه عن الصحة والمرض والصحة والمرض عوارض الذاتية (ج) منه ايضا تلك المقدمة وكذا الكلمات لعلم النحو يبحث فيه عن عوارض الذاتية لان الكلمات لعلم النحو يبحث فيه عن احوالها واحوالها هو الاعراب والبناء والاعراب والبناء عوارض الذاتية (ج) منه تلك المقدمة وهكذا موصوله ومفصول ما قبله وبسيط ولما كان معرفة التعريف موقوفا على معرفة كل واحد من اجزائه كما كان معرفة المعرف موقوفا عليه ايضا بواسطة التعريف والحال ان معنى العوارض الذاتية التي هي من اجزاء تعريف الموضوع وانواعه ليس بمعلوم اراد ان يبين تعريفها وتقسيمها بقوله والعوارض آه بمعنى العوارض الذاتية اما التي تلحق الشيء لذاته لاجلها واما التي تلحقه بجزئه اى بواسطة اما التي تلحقه بواسطة امر خارج عنه مساو له لان العوارض الذاتية

(اما)

اما كالتعجب اللاحق لذات الانسان ولما كان الحركة بالارادة اللاحقة للانسان واما كالتعجب العارض لذاته والتعجب اللاحق لذات الانسان هو الذي يلحق الشيء لذاته والحركة بالارادة اللاحقة له هي التي تلحق الشيء بواسطة جزئه والتعجب العارض لذاته هو الذي يلحقه بواسطة امر خارج عنه (ج) المط وقوله المط وقوله بواسطة آه في الموضعين دليلا للكبريين الاخيرتين (هـ) الحركة بالارادة اللاحقة للانسان هي تلحق الشيء بواسطة جزئه لان الحركة بالارادة اللاحقة للانسان هي التي تلحقه بواسطة الحيوان والحيوان جزؤه (ج) من الغير المتعارف تلك الكبرى وكذا الضحك العارض للانسان هو الذي تلحقه بواسطة امر خارج عنه مساو له لانه هو الذي تلحقه بواسطة التعجب والتعجب امر خارج عن مفهوم الانسان ومساو له (ج) ايضا تلك الكبرى ونصويره مر كبا مع ما قبله معلوم وان شئت جعلت لفظ الانسان الذي هو مفعول تلحق مع الحيوان والتعجب حدا اوسط في اثبات الكبريين (هـ) لان الحركة بالارادة اللاحقة للانسان هي التي تلحق الانسان بواسطة الحيوان والانسان هو الشيء الملحق به والحيوان جزؤه (ج) من ذلك ايضا تلك الكبرى وكذا لان الضحك العارض للانسان هو الذي تلحقه بواسطة التعجب والانسان هو الشيء الملحق به والتعجب امر خارج عن مفهوم (ج) منه تلك الكبرى ويجوز ان يكون كل منهما حدا اوسط على حدة في اثبات الكبريين وتصويرهما حال كون الحيوان والتعجب حدا اوسط قد ذكر واما تصويرهما فيكون الانسان حدا اوسط فقط فمعلوم بالقياس الى هذا فقس فعلى هذا يجوز ان يقرر على الكبرى الاولى ايضا يجعل الانسان اوسط (هـ) لان التعجب اللاحق لذات الانسان هو الذي يلحق الانسان لذاته والانسان هو الشيء (ج) تلك الكبرى لكن مثل هذه الترتيبات للايضاح وليألف لسان الطالب بها والا فلا حاجت في امثاله الى الترتيب على ما لا يخفى ودليل اصل الدعوى كما يقرر ايضا بذكر لفظ العوارض في محمول المدعى والكبرى كما كان منوبا معتبرا فيما ذكرته ايضا (هـ) العوارض الذاتية اما

ك ويجوز ان يعتبر مجموع مقول القول الى قوله فالتصور آه مقدمة استثنائية وهذا القول معه مقدمة شرطية بهذا الترتيب بعينه وح يكون توطئة الجواب ايضا داخلا في الترتيب فلا يضر بل ينفع وهكذا في نظيره الصالحة للترتيب

منه

ط ويمكن ان يقرر حاصل المنع على صورة المدعى ويقرر سنده عليها على صورة الدليل اى على صورة غير مشهور ثاني الاستثنائي كما عرفت وح يكون قوله وهو موم على صورة الرافعة (هـ) لان لزوم الدور والتسلسل اى ليسا بلازمين لانه انما يلزم الدور والتسلسل لو لم ينته الاكتساب الى



العوارض التي تلحقه لذاته واما العوارض التي تلحقه بجزئه واما العوارض التي تلحقه بواسطة امر خارج عنه مساو له لان العوارض الذاتية اما كالنعجب اللاحق آه والنعجب اللاحق له هو العوارض الذي يلحق الشيء لذاته والحركة بالارادة اللاحقة له هي العوارض التي تلحقه بواسطة جزئه والضحك العارض الذي تلحقه بواسطة امر خارج عنه (ج) المط وباقي الكلام مثل الاول وهكذا في نظائره واما بيان اثبات الجزئي بما قبله من مثل اعني عكس الترتيب المذكور (فه) النعجب اللاحق للانسان عوارض ذاتية له لانه هي التي تلحق الشيء لما هو هو والتي تلحقه لما هو هو عوارض ذاتية له (ج) المط وهكذا في الآخرين واثبات مقدماته النظرية مثل ما قبله ولم يكتف في بيان الاعراض الذاتية بهذا القدر بل اراد التفصيل ليظهر كونها اما هي ولتبرعن اغبارها فقال (والتفصيل) هنالك اي في العوارض آه (ه) العوارض ستة لان ما تعرض الشيء اي لان العوارض اما عروض لعروض لذاته اي بسبب ذاته او لجزئه او لامر خارج عنه اي بسببها والامر الخارج اما مساو له او اعم منه او اخص منه او مابين له (ج) اما يكون عروض لذاته او لجزئه او للمساوي له او للاعم منه او للاخص منه او للمابين له وهن ستة (ج) المط (قوله) فالثلاثة آه شروع لبيان مميز ما يكون اعراضا ذاتية عن هذه الست مما لا يكون ذاتية (ه) العارض لذات العروض والعارض لجزئه والعارض للامر الخارج المساوي له تسمى اعراضا ذاتية لانها مستندة الى ذات العروض والمستند الى ذاته ناسب ان يسمى اعراضا ذاتية (ج) المط واولى الصغريات الثلاث لا يحتاج الى دليل كما ذكره بقوله اما العارض آه اي اما استناد العارض للذات الى ذات العروض فقط لكونه عارضا للذات بالذات واما الاخر بان منها فخطور فيهما اشار الى اثبات احديهما بقوله واما العارض للجزء مستندة الى الذات لان الجزء داخل في الذات والمستند الى ما في الذات اي العارض للداخل في الذات مستند الى الذات في الجملة (ج) من الغير المتعارف تلك الصغرى لان الاوسط هو لفظ الداخل قد كان محمولا في الصغرى ومتعلقا لموضوع الكبرى اعني

قانون بديهي لكنه م
اي لكنه يمكن ان ينتهي
الاكتساب الى قانون
بديهي (ج) نقيض المقدم
وهو حاصل النع قد
كان نقيضه تاليا في الملازمة
المذكورة مقدما على
مقدمها واستثنى نقيض
المقدم بقوله وهو م
وانتهج نقيض التالي كما
صورناه تأمل
منه

خ وقوله وان فرضنا آه رد
للمعارضة المقدرة كنه قبل
هذه المعارضة صحيح
لانها فرض امامها وكل
ما يفرض امامه فهو
صحيح (ج) مطلوبه فرد
بان الوصلية بانه وان
فرض امامها فهي ليس
بصحيح لعلها اخرى وانما
تكون صحيحا لودلت على

ما في الذات لان مال قول الداخل في الذات وقولها ما في الذات الموصولة واحد فكان حدا اوسط وموضوع تلك الصغرى المدللة اعني قوله العارض ترك في الصغرى وذكر في الكبرى حال كونه معنونا بلفظ المستند لكونه بمعنى العارض ولذا كان من ذلك القياس (قوله) واما العارض للامر آه (بيان لاثبات الاخرى منهما وقوله) والعارض مستند آه صغرى وقوله لان المساوي يكون آه كبرى تتيجان نتيجة تقرض هي صغرى وقوله والمستندة آه كانه كبرى تتيجان تلك الصغرى الثالثة ويكون القياس من المساواة (ه) العارض للامر الخارج المساوي له مستند الى ذات العروض لان العارض للمساوي له مستند الى ذات العروض (ج) العارض للمساوي له والمستند الى المستند الى ذات العروض والمستند الى المستند الى ذات العروض مستند الى ذات العروض لكون المقدمة الاجنبية صادقة (ج) تلك الصغرى وهكذا موصولة وهو المستندون وانما قلنا كانه كبرى لان المذكور ليس كبرى بعينه بل مقدمة اجنبية كلية شاملة لجميع ما يكون مستندا للمستند آه فيكون الكبرى جزئيا من جزئياتها وسبب ذكر الكلية لاشعار صدق المقدمة الاجنبية الذي هو مدار صدق هذه الكبرى واما كيف تصور بسيطه باثبات نظريته بعده (فه) لان العارض للامر المساوي له مستند الى ذلك الامر المساوي للمعروض والمستند الى ذلك الامر المساوي له مستند الى ذات العروض (ج) تلك الصغرى وبقي كبراه منظورا فيها اثباتها (ه) المستند الى ذلك الامر المساوي له مستند الى ذاته لان الامر المساوي له مستند الى ذات العروض والمستند الى المستند الى ذاته مستند الى ذاته (ج) من الغير المتعارف الغير المتعارف تلك الكبرى (قوله والثلاثة الاخر آه) اي العارض للمعروض بسبب الامر الخارج عن العروض واعم منه والعارض له بسبب الامر الخارج عنه اي عن العروض الاخص منه والعارض له بسبب الامر الخارج عنه المبين له تسمى اعراضا غريبة لانها اي لان كلا منها فيهما من الغرابة بالقياس الى العروض وكل ما فيه غرابة بالقياس اليه ناسب ان يسمى

ما يناقض اليه الاحتياج
اليه وابتس كذلك كما
عرفت وانما قلنا في التعبير
لانم اتمامها لان ان او
الوصلية لما كان مدخولها
جوابا عن معارضة مقدرة
دائما فيقال في التعبير ولا
لا نسلم مدخولها اولا
يكون مدخولها كذلك
او نحو هما ثم يؤخذ
نقيض ذلك باحد هما
اعني مدخولها اذا كان
مدخولها ضيقة الفرض
والتسليم ونحوهما يعني
يؤخذ نقيض مدخولها
ح اولان يؤخذ مدخولها
معها بان يقال مثلا لا
يكون الامر كذلك وان
كان الامر كذلك فهو
آه على حسب مقامه
بالتعيين يعلم مما عبرته فيما
نحن فيه فلا تغفل
منه

اعراضا غريبة (ج) المط وكل واحد من الامثلة المذكورة بين موضوع المط ومجمله دليل لمثلها اي لما بعدها مثالا يقال في تقرير الاول منها (هـ) الحركة اللاحقة للابيض عارض لامر خارج اعم من المعروض اي للمعروض اعم من الابيض بسبب عروضة لامر خارج عن الموضوع له للمعروض اعم منه وهو الجسم لان الحركة اللاحقة له عارض الابيض بواسطة الجسم والابيض هو المعروض والجسم هو الامر خارج اعم من الابيض (ج) الحركة اللاحقة له عارض للمعروض بواسطة الامر الخارج اعم منه وهو المط وفي تقرير الثاني منها (هـ) الضحك العارض للحيوان عارض له بواسطة الامر الخارج الاخص منه اي من الحيوان لان الضحك العارض عارض بواسطة الانسان والابيض عارض عن الحيوان واخص منه (ج) المط وفي تقرير الثالث منها (هـ) الحرارة العارضة للماء عارضة لها بسبب الامر الخارج المبين له لانها عارضة لها بسبب النار والامر خارج عن الماء مبين له (ج) المط او يقرر هنا (هـ) الاعراض الغريبة اما عارض لامر خارج اعم من المعروض اما عارض لامر خارج منه واما عارض لامر خارج مبين له لانها اما كالحركة اللاحقة آه عارض لامر خارج اعم من المعروض والضحك العارض آه عارض لامر خارج اخص منه والحرارة العارضة آه عارض لامر خارج مبين المط والكبريات الثلاث منظور فيها دليل كل منها هو المذكور (هـ) الحركة اللاحقة للابيض عارض لامر خارج اعم من المعروض لانها عارض له بواسطة الجسم والجسم امر خارج اعم من الابيض (ج) الحركة اللاحقة له عارض بواسطة امر خارج اعم من الابيض والابيض معروضه (ج) تلك الكبرى وهكذا مفصولة وبسط وكذا الضحك العارض له عارض بواسطة امر خارج اخص من معروضه لانه عارض له بواسطة الانسان والانسان امر خارج اخص من الحيوان والحيوان معروضه (ج) تلك الكبرى وهكذا مفصولة وبسيط وكذا الحرارة العارضة له بسبب الامر الخارج المبين للمعروض لانها عارض له بسبب النار والنار امر خارج مبين للمعروض

(دليل)

(ذ) ويجوز ان يذكر قوله فلا يبعد آه مع الدليل المذكور قيد المقدمة لا مقدمة برأسه ولعدم الاحتياج اليه لم تذكره معها وان شئت ذكرته منه

(و) ويجوز ان يقرر على حاله من اول الاستثنائي فقط (هـ) لما كان موضوع المنط اخص من مطلق الموضوع والعلم بالخاص مسبوق به وجب آه لكن المقدم ثابت والتالي مثله وهو المط لكن المركب المذكور اظهر واوضح كما عرفت فافهم ولا تغفل في نظاره منه

(ج) تلك الكبرى بقي كبراه نظرية اثباتها (هـ) النار امر خارج للمعروض لانه امر خارج مبين للنار والنار معروضه (ج) تلك الكبرى وهكذا امر كبراه موصولا ومفصولا ويجوز ان يقرر عكس المذكور ايضا (هـ) الاعراض الغريبة اما كالحركة اللاحقة آه واما كالضحك العارض آه واما كالحرارة آه لانها اما عارض لامر خارج اعم او اخص او مبين والعارض بواسطة الامر الخارج اعم كالحركة اللاحقة آه والعارض بواسطة الاخص كالضحك آه والعارض بواسطة المبين كالحرارة آه (ج) المط او يقرر على الانفراد (هـ) الحركة اللاحقة له عرض غريب لانها عارض لامر خارج اعم والعارض لامر خارج اعم عرض غريب (ج) المط وهكذا ترتيب الآخرين ويقرر عكسها ايضا (هـ) العارض لامر خارج اعم عرض غريب لانه كالحركة آه وهي عرض غريب (ج) المط وهكذا تقرير الباقيين وتقرير نظريتها والكل معلوم مما فصلناه فقد كان المثال الاول مثالا لما يكون عارضا بواسطة اعم من وجه من المعروض لان الحركة عارضة للابيض الذي هو المعروض بواسطة الجسم والجسم امر خارج عن حقيقة الابيض واعم منه من وجه والمثال الثاني لما يكون عارضا بواسطة الاخص مطلقا من المعروض لان الضحك عارض للحيوان الذي هو المعروض بواسطة الانسان والانسان خارج عن حقيقة الحيوان واخص منه اذا اخص خارج عن حقيقة اعم والمثال الثالث لما يكون عارضا بسبب المبين للمعروض لان الحرارة عارضة للماء الذي هو المعروض بسبب النار والنار خارج عن حقيقة الماء وهكذا الكلام فيما يكون عارضا بواسطة الامر خارج اعم مطلقا من المعروض وعارضا بواسطة الامر خارج الاخص من وجه فاورد مثالهما وقسهما على المذكور فتدبر (قوله والعلوم لا يبحث آه) يعني لما كان العوارض منقسمة الى الذاتية والى الغريبة واحتمل كون المبحوث عنه في العلوم كل منهما بين بهذا القول ان المبحوث عنه فيه هو الاعراض الذاتية لموضوعها دفعا لتوهم الاحتمال الاخر وهو

ط وكيفية تصويره بنسبته (هـ) لان بدنه لعلم الطب يبحث فيه عن احواله واحواله هي العوارض الذاتية (ج) منه تلك المقدمة بقي كبراه نظرية اثباتها (هـ) احواله هي اعراضه الذاتية لان احواله هي الصحة والمرض وهما عوارضه الذاتية (ج) تلك الكبرى وهكذا تقرير الاخرى فقس ويجوز ان يقررنا ببسطا فقط بلا نظرية مقدمة لامر كبراه (هـ) لان الكلمات لعلم النحو يبحث فيه عن احوالها من حيث الاعراب والبناء واحوالها من حيث الاعراب والبناء هي عوارضه الذاتية (ج) منه تلك المقدمة ويقرر من المتعارف ايضا بتقرير الكبرى (هـ) وما يبحث فيه عن احوالها من حيث آه يبحث فيه عن

دليل لقول المص عن عوارضه التي آه للإشارة اليه كما يشعر اللام
الداخله على هذا لان هذا اشارة الى هذا القول وقوله قال عن آه
متعلقه وآثره فعلى هذا يكون استدلالا بالموثر على اثره (هـ) لما لم يبحث
في العلوم الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها قال عن عوارضه
التي آه لكنه ثبت انه لا يبحث فيه الاعنها (ج) قال عن عوارضه آه
وهو المط على هذا وكذا يقرر من متعارف ثاني الاستثنائي (هـ) لولم
يقول عن عوارضه آه لما علم انه لا يبحث فيها الاعنها لكنه علم انه لا يبحث
فيه الاعنها (ج) نقيض المقدم وهو ذلك المط ومن غير مشهورة ايضا
(هـ) لولم يكن البحث فيه عن الاعراض الذاتية له فقط لما قال المص
عن عوارضه آه لكن البحث فيه عنها فقط لاصن غيرها (ج) نقيض
النالي الذي هو المط وهكذا في عكسه اي في ادعاء قوله والعلوم
لا يبحث آه اعني المؤثر والاستدلال عليه بقوله قال عن عوارضه آه وهو
المؤثر بهذا الترتيب فقس وعلى التصويرين يكون قوله اشارة واقامة
من تمه قال ويذكر معه لا مستقلا برأسهما وهو انظر وان امكن كونه
دليلا مستقلا لقول او مدعى مدلاله مثل ما ذكرنا لكونه مستغنى عنه
وقد سبق الكلام على مثل هذا فلا تغفل (قوله واذا عهد آه) اشارة
الى ان المذكور من القول الى هنا توطئة لبيان ان موضوع المنط ما هو
لكون ثبوته موقوفا عليه واذا شرع في بيانه (بقوله موضوع المنط
آه) واستدل عليه (بقوله لان المنطق آه) وهو بما تقرر فيما قبل فثبت
كونه توطئة له وبسط مقدمة عليه والمقدمتان لهذا الدليل مذكورتان
وقوله فيكون المعلومات آه نتيجة ذكر قبل ذكر الدليل مدعى وبعده
نتيجة لكن هذه النتيجة ليست بعينها ذلك المدعى بل عكسه المساوي
له في المال لان مال قولنا موضوع المنط المعلومات التصورية والتصديقة
وهو المدعى وقولنا المعلومات التصورية والتصديقة موضوع المنطق
الذي هو النتيجة متحد لافرق بينهما فيه والدليل المذكور يكون دليلا
لنتيجة بلا تقديم وتأخير لانه ح يكون المقدمة الاولى وهي قوله لان
المنطق يبحث آه مشتملة على موضوعها لكون ضمير اعراضها راجعا

عوارضه الذاتية (ج) تلك
المقدمة وكذا يقرر من
المتعارف فيما صورنا
مر كبا وبسطا قبله بذكر
قوله يبحث في الكبريات
وهكذا الكلام في
تقرير الاخرى ببسطة
فلا تغفل منه

وبين تصوير عكسها
(هـ) لما قال المص عن
عوارضه التي تلحقه آه
اشارة الى الاعراض الذاتية
واقامة للحد وهو قوله
التي تلحقه لما هو مقام
المحدود وهو العوارض
الذاتية تعلم ان العلوم
لا يبحث فيها الا عن
الاعراض الذاتية لموضوعهم
لكن المقدم ثابت والنالي

اليه والمقدمة الثانية وهي قوله وما يبحث في العلم آه كأنها مشتملة على
محولها فتبين تلك النتيجة (هـ) المعلومات التصورية والتصديقة
موضوع المنط لان المعلومات التصورية والتصديقة يبحث المنطق
عن اعراضها الذاتية في علم المنط وما يبحث في علم المنط عن اعراضها
الذاتية فهو موضوع المنط (ج) ذلك المنط ويمكن ان يقرر من كبا
(هـ) المعلومات موضوع المنط لانها يبحث في العلم عن عوارضه
الذاتية وما يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية فهو موضوع
العلم (ج) المعلومات موضوع العلم والعلم هنا المنطق (ج)
المط او يقرر (هـ) المعلومات موضوع المنط لانها موضوع العلم
وموضوع العلم هو ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية (ج) المعلومات
ما يبحث فيه عن عوارضها الذاتية وما يبحث فيه عنها موضوع المنط
(ج) المط او يقرر ببسطة (هـ) المعلومات موضوع العلم لانه يبحث في العلم
عن عوارضه الذاتية وما يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية فهو
موضوع العلم (ج) المط وعلى التصويرين يكون المقدمة الثانية على
كليتها كبرى بلا تغيير وهكذا التغير في اثبات موضوع سائر العلوم
لكن المذكور وجهه وكذا يقرر الدليل المذكور على مدعاء بهذا
الترتيب ايضا (هـ) موضوع المنط المعلومات لان موضوعه هو
موضوع العلم وموضوع العلم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية
(ج) موضوع المنط ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وما يبحث فيه
عن عوارضه الذاتية هو المعلومات (ج) المط او يقرر الاول منهما
من الغير المتعارف الغير المتعارف (هـ) لان المنط علم وموضوع العلم ما يبحث
فيه البواق على حالها وهكذا مفصولهما وبسطة باثبات النظرية
والكبرى المذكورة لكونها طرف تعريف موضوع مطلق العلم كلية شاملة
لجميع ما يبحث في العلم صالحة لكونها كبرى لكون ما يبحث فيه موضوع المنط
لكنه بالتعيين على مقتضى العلم وموضوعه كما خصصناه ولم يبق على
عمومها ولذا قلنا كأنه مشتملة اشارة الى هذا فلا تغفل واما اجراء هذا
الدليل على ذلك المدعى فبعكس المذكور اي يجعل قوله لان المنطق

مثله وهو المط على هذا
وكذا لولم يقل المص
هكذا لما علم كون ما يبحث
فيها هو الاعراض الذاتية
فقط لكونه قال المص آه
(ج) من غير مشهوره
نقيض الثاني وكذا لولم
يكن البحث فيها عنها
لما قال آه لكنه قال (ج)
من متعارفه نقيض المقدم
واما التصوير بين قال
وبين اشارة واقامة (هـ) قال
هكذا اذا اراد الاشارة س

آه كبرى لاشتماله على محموله وما يبحث آه صغرى لاشتماله على موضوعه
مثل ما قررته الا انه لا يكون صغرى على حاله بل يكون عكسه
صغرى وهو عكس تعريف الموضوع اذا المذكور طرده كما عرفت
وح يكون تصويره (هـ) موضوع المنط للمعلومات التصورية
التصديقية لان موضوعه هو ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية وما
يبحث فيه عن عوارض الذاتية هو المعلومات التصورية والتصديقية
(ج) ذلك المنط والضمائم الكائنة في مقدمات هذا القياس ايضا راجعة
الى علم المنط لا الى مطلق العلم كما كانت في مقدمات اثبات موضوع كل
واحد من العلم راجعة الى ذلك العلم على ما اشترنا اليه في تعليقات
ما سبق فنذكر واياما كان فالمقدمة الثانية سواء كانت صغرى او كبرى
لا تحتاج الى دليل لانه طرد تعريف الموضوع وعكسه عكس تعريفه
وكلاهما معلوم مما سبق واما المقدمة الاولى فلكونها نظرية اخذها
(بقوله وانما قلنا آه) واستدل عليه (بقوله لانه يبحث آه) وهو الى
قوله وبالجمله صغرى لاشتماله على موضوعها ولكونها مفصلة
ذكرها اجالا (بقوله وبالجمله) اي واجالها هو ان المنط
يبحث آه فيكون (قوله وكذلك يبحث عنها من حيث يتوقف عليها
الموصل الى التصور آه) (وقوله ومن حيث) اي ويبحث عنها من حيث
يتوقف عليها الموضوع الى التصديق آه بعضا من هذه الصغرى
وضمير عنها راجع الى المعلومات (وقوله وهذه الاحوال عارضة آه)
كبرى لاشتماله على محمولها وذكر الاوسط فيه بقوله هذه الاحوال للاختصار
فيكون الصغرى والكبرى مذكورتين تتجان من الغير المتعارف تلك
الصغرى النظرية التي ذكرها بقوله (فهو يبحث آه) بالقاء حال كونه
نتيجة لانه تلك الصغرى بعينها وهو طرد يكون تصويره (هـ)
المنط يبحث عن الاعراض الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية
لان المنط يبحث عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث
انها توصل الى مجهول تصوري او الى مجهول تصديقي ويبحث عنها
من حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور ومن حيث يتوقف عليها

(الموصل)

الموصل الى التصديق توقفا قريبا او توقفا بعيدا وهذه الاحوال اي
والايصال الى المجهولات والاحوال التي يتوقف الايصال اليها عارضة
للمعلومات التصورية والتصديقية لذواتها اي عوارض ذاتية للمعلومات
التصورية والتصديقية (ج) فهو اي المنط يبحث عن الاعراض
الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية وهو تلك الصغرى او تضع
اجال الصغرى موضع تفصيلها وتقرر الدليل (هـ) لان المنط يبحث
عن احوال المعلومات التصورية والتصديقية وهذه الاحوال اي
واحوال المعلومات عارضة لهما لذواتها (ج) تلك الصغرى وان
شئت تقرر في اجمالها مر كبا (هـ) لان المنط يبحث عن احوال المعلومات
التصورية والتصديقية واحوال المعلومات اما الايصال الى المجهولات
واما الاحوال التي يتوقف عليها الايصال (ج) المنط يبحث
عن الايصال اليها وعن الاحوال التي يتوقف عليها الايصال والايصال اليها
والاحوال التي يتوقف عليها الايصال عوارض ذاتية للمعلومات (ج) تلك
الصغرى او تقرر الكبرى الاخيرة له على الانفراد (هـ) والايصال اليها
عوارض ذاتية للمعلومات والاحوال التي يتوقف عليها الايصال عوارض
ذاتية لها (ج) تلك الصغرى والمآل متحد في الجمع وذكر انواع الترتيب
فيه انما هو للقياس عليه في نظائره والصغرى المذكورة لهذا القياس
لكونها متضمنة على خمس مقدمات اوردا مثله خمسة كل واحد منها
عقيب كل منها فيكون دليلا لها (هـ) المنط يبحث عن المعلومات
التصورية من حيث انها توصل الى مجهول تصوري لانه يبحث عن الجنس
والفصل مثلا (ط) من حيث انها كيف يتركبان ليوصل المجموع الى مجهول
تصوري والجنس والفصل معلومان تصوريان (ج) تلك المقدمة (وقوله
كالحيوان آه) دليل لصغرى هذا (هـ) المنط يبحث عن الجنس
والفصل مثلا من حيث انها كيف يتركبان ليوصل مجموعهما الى
مجهول تصوري لان المنط يبحث عن الحيوان والناطق مثلا من حيث
انهما كيف يتركبان ليوصل المجموع الى الانسان والحيوان جنس
والناطق فصل والانسان مجهول تصوري (ج) تلك الصغرى وكذا

س اليها واقامة للمقدمة
لذكر الحدود المحدود
ويقول هكذا من اراد
هما (ج) المنط وكذا من
الاسمية ومن اولي الاستثنائي
ومن غير مشهور ثانياه
وفي عكسه ايضا كذلك (هـ)
اشار المص اليها واقامه
مقامه اذ قال هكذا
او اشار اليها واقامه
مقامه من قال هكذا (ج)
المنط يجوز هذه الترتيبات
بين قال واسارة وبين قال
واقامة على الانفراد وح
يلتقي التصوير الى عشرين
والكل معلوم على من
تذكر فتذكر وقس
به

ط ويجوز ان يقرر
الاولان معا بصورة قياس
واحد (هـ) لان المنط
يبحث عن الجنس والفصل
من حيث انهما كيف آه
وعن القضايا المتعددة
من حيث انها كيف آه
والجنس والفصل معلومان
تصوريان والقضايا
المتعددة معلومان
تصديقيان (ج) تلك
المقدمتين من تلك الصغرى
وكذا يقرر الدلائل
الثلاثة الاخر مثله ايضا
(هـ) لانه يبحث عن
الكلية آه وعن القضية
آه وعن الموضوعات آه
من حيث كون كل منها
اه والكلية اه يتوقف
عليها آه والقضية آه
يتوقف عليها آه
والموضوعات آه يتوقف
آه (ج) تلك المقدمات
الثلاث من الصغرى
او يقرر الخمس المجموع
بصورة قياس واحد والكل
ط والمعلومات المذكورة

المنطقي يبحث عن المعلومات التصديقية من حيث انها توصل الى مجهول
تصديقي لانه يبحث عن القضايا المتعددة مثلا من حيث انها كيف تولف
فتصير قياسا موصلا الى مجهول تصديقي والقضايا المتعددة معلومات
تصديقيان (ج) تلك المقدمة (وقوله كقولنا آه) دليل صغرى هذا
مثل ما قبله (هـ) المنطقي يبحث عن القضايا المتعددة مثلا من حيث انها
كيف تولف فتصير قياسا موصلا الى مجهول تصديقي لان المنطقي يبحث
عن قولنا العالم متغير وكل متغير يحدث مثلا من حيث انها كيف يولف فيصير
قياسا موصلا الى قولنا العالم يحدث وقولنا العالم متغير وكل متغير يحدث
قضايا متعددة وقولنا العالم يحدث مجهول تصديقي (ج) تلك الصغرى
وكذا المنطقي يبحث عن المعلومات التصورية من حيث يتوقف عليها
الموصل الى التصور لانه يبحث عن المعلومات التصورية من حيث كونها
كلية وجزئية وذاتية آه وكونها كلية وجزئية وذاتية آه يتوقف عليها
الموصل الى التصور (ج) تلك الصغرى او يقرر مثل ما قبله (هـ) لان
المنطقي يبحث عن الكلية والجزئية والذاتية آه والكلية والجزئية والذاتية
آه معلومات تصورية يتوقف عليها الموصل الى التصور (ج) تلك
المقدمة وكذا المنطقي يبحث عن المعلومات التصديقية اي عن اجرائها
من حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق توقفا قريبا اي توقفا
بلا واسطة لانه يبحث عنها من حيث كونها قضية او عكس قضية
او تقيض قضية وكونها قضية او عكس قضية او تقيض قضية يتوقف
عليها الموصل الى التصديق توقفا بلا واسطة (ج) تلك المقدمة او يقرر
ايضا (هـ) لان المنطقي يبحث عن القضية وعن عكسها او تقيضها
والقضية وعكسها وتقيضها معلومات تصديقية يتوقف عليها
الموصل الى التصديق توقفا بالذات (ج) تلك المقدمة وكذا المنطقي يبحث
عن المعلومات من حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق توقفا
بواسطة لانه يبحث عنها من حيث كونها موضوعات ومحمولات
وكونها موضوعات ومحمولات يتوقف عليها الموصل الى التصديق
توقفا بواسطة (ج) تلك المقدمة او يقرر ايضا (هـ) لانه يبحث

(عن)

عن الموضوعات والمحمولات والموضوعات والمحمولات معلومات
يتوقف عليها الموصل الى التصديق توقفا بواسطة (ج) تلك المقدمة
وايا ما كان (فقوله فان الموصل آه) دليل كبراه حال كونه كبرى وما بعده
صغرى لها (هـ) الموضوعات والمحمولات معلومات يتوقف عليها
الموصل الى التصديق توقفا بواسطة لانها معلومات يتوقف عليها
القضايا والقضايا يتوقف عليها الموصل الى التصديق (ج) الموضوعات
والمحمولات معلومات يتوقف عليها ما يتوقف عليه الموصل الى
التصديق وما يتوقف عليه ما يتوقف عليه الموصل الى التصديق
يتوقف عليه الموصل الى التصديق توقفا بواسطة اي بواسطة توقف
القضايا عليه (ج) تلك الكبرى وهكذا مفصول ذلك القياس المساوات
وبسيطة واجزاء هذا الدليل على تلك الكبرى حال كونها مقرر (هـ)
وكونها موضوعات ومحمولات يتوقف عليه آه والكل (ط) فقس
ويجوز ان يقرر هذا الدليل على عكس تلك الكبرى ومتضايفه وح
يكون المقدمة الاولى صغرى والثانية على عكس ما ذكرنا لكونه ايضا
متضايفه ما ذكرنا ولازم فاحدهما مستلزم الاخر وكاف في التقدير كما هو
بيان المتضايفين (هـ) الموصل الى التصديق يتوقف على الموضوعات
والمحمولات بواسطة لان الموصل الى التصديق يتوقف على القضايا
والقضايا موقوفة على الموضوعات والمحمولات (ج) الموصل الى
التصديق يتوقف على الموقوف على الموضوعات والمحمولات
وما يتوقف على الموقوف على الموضوعات والمحمولات يتوقف
على الموضوعات والمحمولات بواسطة (ج) تلك الكبرى وهكذا
المفصول والبسيط وتصوير مفصول المساوات (ط) واما بيان تصوير
بسيط مع اثبات نظرية بعده (فهـ) لان الموضوعات والمحمولات معلومات
يتوقف عليها القضايا وما يتوقف عليه القضايا يتوقف عليه الموصل
الى التصديق (ج) تلك الكبرى واثبات كبراه النظرية (هـ) ما يتوقف
عليه القضايا يتوقف عليه الموصل الى التصديق لان القضايا يتوقف
عليها ما يتوقف عليه الموصل الى التصديق وما يتوقف عليه ما يتوقف

ذ وهو مركب من غير
متعارفي الشكل الاول
واول الاستثنائي وهكذا
مفصوله منه

ص ويمكن ان يقرر القياس
الثاني منهما من الفعلية
كما هو المسطود (هـ)
قد جرت عادتهم بان سموه
قولا لانه هو المركب
والركب يرادف القول
(ج) الموصل اليه يرادف
القول وقد جرت عادتهم
بتسمية ما يرادف القول
قولا (ج) المسط وكذا
يقرر البسيطان الاخران
منهما على هذا الترتيب
لكن فيه ما فيه تأمل
منه

في هذه الترتيبات مظهرا
كان او مضرا قد ذكر
مطلقا وقد قيد بالتصورية
والتصديقية لكن عدم
التقييد حسن والاقيسة
المرتبة هنا كلها من الغير
المتعارف كما هو المذكور
في العبارة ويجوز ان تقرر
من المتعارف ايضا (هـ)
المنطقي يبحث عن
المعلومات من حيث انها
توصل الى مجهول تصديقي
لانه يبحث عن القضايا
المتعددة مثلا من حيث
انها آه والبحث عن
القضايا المتعددة من حيث
انها آه هو البحث عن
المعلومات من حيث انها
آه (ج) تلك المقدمة
وهكذا التقرير في الاربعة
الاخر وفي ترتيب مجموعها
وهو ظ بالقياس الى ما
ذكرنا فلا تغفل
منه

عليه الموصول الى التصديق يتوقف عليه الموصول الى التصديق (ج)
من الغير المتعارف الغير المتعارف تلك الكبرى وكذا في اثبات عكسها
ومتضايفها (هـ) لان الموصول الى التصديق يتوقف على القضايا
وما يتوقف على القضايا يتوقف على الموضوعات (ج) ذلك العكس
واثبات كبراه ايضا (هـ) ما يتوقف على القضايا يتوقف على الموضوعات
آه لان القضايا يتوقف على الموضوعات آه وما يتوقف على ما يتوقف
على الموضوعات يتوقف على الموضوعات (ج) تلك الكبرى
وهكذا الترتيب في سائر مواد المساوات وان سوح في بعض المقام بترتيب
بسيط فقط اذا الترتيب فيها هو المركب والبسيط مع الاثبات
على ما لا يخفى (وقوله فيكون الموصول الى التصديق موقوفا على القضايا
بالذات) مال احدي الكبريات السابقة (وقوله وعلى الموضوعات
والمحولات آه) اي فيكون الموصول الى التصديق موقوفا على الموضوعات
آه وهذه النتيجة (وقوله لتركب منها) دليل ما قبله من المقدمة
سواء كانت تلك المقدمة صغرى او كبرى (هـ) الموصول الى التصديق
يتوقف على القضايا لان الموصول اليه اعني القياس مركب من القضايا
والركب منها يتوقف عليها لكونها اجزاؤه (ج) تلك الصغرى
او يقال (هـ) القضايا يتوقف عليها الموصول اليه لانها يتركب منها
الموصل اليه وما يتركب منه الموصول اليه يتوقف عليه الموصول اليه (ج)
تلك الكبرى ومال القياسين متحد فقد انضح من هذه الترتيبات مال
الدليل المذكور لتلك الصغرى فلا حاجة الى البيان برأسه كما هو الحال
في اكثر الدلائل وقد سمعته على ما لا يخفى (وقوله قد عرفت ان الغرض آه)
توطئة لقول المص هذا اعني بيان وجه التسمية يعني الغرض من المنط
استحصال المجهولات اما مجهول تصوري واما مجهول تصديقي (ج)
الغرض من المنط استحصال المجهول التصوري واستحصال المجهول
التصديقي ولما كان الغرض منه استحصالها يكون نظر المنط ومقصوده
اما في الموصول الى المجهول التصوري اعني العلوم التصوري الذي
هو القول الشارح واما في الموصول الى المجهول التصديقي وهو الحجة

(التي)

ل يجوز ان يقرر الجواب
الحجة ناسب ان يستدل
على تسميتها بالغلبة لانها
مشتق من حجج وحج بمعنى
غلب (ج) انها مشقة
بما يكون بمعنى الغلبة
والمشتق منه ناسب ان
يستدل على تسميته
بالغلبة (ج) المط منه

ص ويقرر من الاستثنائي ايضا
وهو الاوضح (هـ) لما كان
مقدما عليه طبعاً قدم
عليه وضعاً لانه لما قدم
عليه طبعاً ولم يقدم عليه
وضعاً لم يوافق الوضع
الطبع لكنه ينبغي ان
يوافق الوضع الطبع (ج)
نقيض المقدم وهو تلك
الملازمة وهكذا من اوله
وهو (ظ) منه



التي هي معلوم تصديقي (ج) عين التالي المذكور وهو قوله (فتظر
المنطقي آه) فلا يخلو مقصودهم عنهما لكنهما يجتمعان لان مقصودهم
كلاهما لا احدهما وح يكون بينهما منع الخلو فقط لا الجمع وهذه النتيجة
مع دليلها معلوم مما سبق ولذا قال وقد عرفت وانما سبق ذلك لقوله
وقد جرت آه لكونه بيان قول المص هذا (هـ) الموصول الى التصور
يسمى قولاً في عرفهم لانه مركب في الاغلب وفي الاصح والمركب يرادف
القول (ج) الموصول الى التصور يرادف القول وما يرادفه ناسب ان يسمى
قولاً في عرفهم (ج) المطص وكذا الموصول اليه ناسب ان يسمى
شارحاً لانه يشرح ويوضح ماهيات الاشياء وما يشرح ويوضحها
ناسب ان يسمى شارحاً (ج) المط ويحوز ان يقرر بجمع المدعى والدليل
(هـ) لان الموصول اليه يرادف القول ويشرح ماهياتها وما هو شأنه
كذلك ناسب ان يسمى قولاً شارحاً (ج) الموصول اليه ناسب ان يسمى
قولاً شارحاً وانما قلنا في الاغلب لان التعريف وهو القول الشارح
سواء كان تعريفاً حقيقياً او اعتبارياً فلا اقل يكون مركباً من الجزء
العام والخاص في الاغلب وان جاز كونه مفرد ايضاً بخلاف التعريف
اللفظي الذي هو تعريف لفظ بلفظ اجلي منه بالنسبة الى المخاطب
فلا يلزم كونه مركباً بل اكثره مفرد كالتفسيرات الواقعة في العبارات
ومن هذا القبيل بيان لغات الالفاظ في كتب اللغات بآي لسان كان
وبخلاف التعريف التنبهي الذي هو ايضاح ما علمه المخاطب وذهل
عنه وتنبه له على ما لا يخفى (وقوله والموصول الى التصديق اي وقد جرت
مادتهم بان سموه حجة لان الموصول الى التصديق يغلب على الخصم
من تمسك به استدلالاً على مطلوبه وما يغلب على الخصم من تمسك به
استدلالاً عليه ناسب ان يسمى حجة (ج) المط (قوله من حجج حجج) آه اي الحجة
ما خوذ من حجج بمعنى غلب ومثل هذا قد يذكر لدفع وهم عدم مطابقة الدليل
المذكور قبله لمدهاء كانه قيل هنا المناسبة بين الغلبة والحجة حتى
يكون هو دليلاً على تسميته بالحجة فاجاب (ل) بان الحجة بمعنى الغلبة
في الاصل فيصلح المذكور ان يكون دليلاً على التسمية بها (قوله

(و) وانما كان عكس قوله
التقدم الطبيعي هو ان
آه كبرى ولم يبق على حاله
لانه لو ابقى على حاله
لكان من الشكل الثاني
لكون الاوسط محمولا
فيهما مع ان شرطه
معدوم لكون المقدمتين
والمدعى ايجاباً ولذا كان
عكس المذكور وهو طرد
تعريف التقدم الطبيعي
كبرى لا المذكور اعني عكس
تعريفه وان قررته منه
مع انتفاء شرطه قلت (هـ)
لان تقدم التصور على
التصديق هو كون المقدم
بحيث انه والتقدم الطبيعي
هو كون المقدم بحيث
اه (ج) تلك الكبرى وهو
ايضاً صادق لكن الصواب
ما ذكرنا قلنا
منه

و يجب آه) اى مباحث الموصل الى التصور يجب تقديمه على مباحث
 الموصل الى التصديق في الوضع والذكر في العبارة لان الموصل الى التصور
 تصورات والموصل الى التصديق تصديقات والتصور مقدم على
 التصديق طبعيا اى وتقدم التصور على التصديق تقدم طبيعي وذاتي
 (ج) الموصل الى التصور مقدم على الموصل الى التصديق طبعيا
 ولما كان الموصل الى التصور مقدما على الموصل الى التصديق طبعيا
 فلتقدم عليه وضعا اى فيجب ان يقدم مباحث الموصل الى التصور
 على مباحث الموصل الى التصديق وضعا وفي الذكر حتى يوافق الوضع
 الطبع ولتوقف معرفة التصديق على معرفة التصور (ج) عين التالي
 وهو المط وهو مركب من قياسين اولهما القياس المسمى بحقيقة صغرا
 الاولى وثانيها من غير متعارف اول الاستثنائي اذ فرض نتيجة الاول
 منها استثنائية وضم اليها الشرطية المذكورة بدلالة الفاء وهكذا
 الاربعة المشهورة الباقية في الاول منهما وفي كل منهما انضم اليه تلك الملازمة
 فيكون مركبا من احدهما ومن ذلك الغير المتعارف وهكذا الترتيب
 في نظائر هذه العبارة والمقدم بالتقدم الطبيعي يلزم تقدمه على ذات
 المؤخر عنه ولا يمكن تأخر المقدم به عن ذات المؤخر كما هو المفهوم
 من تعريفه وهو (ظ) واما تقدمه بالتقدم الوضعي والذكرى في البحث
 وكسب العلم اياه فقد يلزم تقدمه ايضا فيكون المقدم مجهولا مع كون
 معرفة المؤخر محتاجا الى معرفة المقدم لكون المقدم داخلا في مفهوم
 المؤخر او لازمة ونحوهما وح لا يذكر مباحث المؤخر ولا يعلم ولا يبحث
 الا بعد ذكر مباحث المقدم وعلمه فيجب تقدمه عليه ونسعا وفي الذكر
 كما فيما نحن فيه فيعبر في التصوير اى في تال الملازمة بلفظ يجب او يلزم
 او ما يؤدي مؤداهما ولذا عبر الشارح بلفظ يجب وهو باق على
 معناه لامؤول وقد لا يلزم تقدم المقدم بالطبع في الذكر والعبارة بل يناسب
 تقدمه فيه لعدم كون المؤخر موقوفا على المقدم او لكون المقدم معلوما
 بديهيا وح يناسب تقدمه ولا يلزم وان كان مقدما بالطبع اذ يجوز ان
 يكون ذات الشيء مقدما على ذات الآخر طبعيا ولا يكون مقدما عليه

(في)

في الوضع بل يذكر المقدم طبعيا بعد ذكر مؤخره في الوضع غاية الامر
 انه لا يوافق الوضع الطبع ح فلا يحسن ولذا ذكر في ترتيب بعض المواضع
 لفظ يلزم وما يؤدي مؤداه وفي بعضها لفظ يناسب ونحوه على
 مقتضى المقام فلا تغفل في موارد وكن على بصيرة فعمل ان التقدم
 الطبيعي كون ذات الشيء مقدما على ذات الآخر في نفسه والتقدم
 الوضعي هو كون معرفة ذلك الشيء المقدم مقدما على معرفة المؤخر
 وبحته على بحثه وان شئت قررت (قوله ليوافق آه) دليلا مستقلا
 على تلك الملازمة لامذكورا معها (هـ) لما كان مقدما عليه طبعيا
 فلتقدم مباحثه على مباحثه وضعا لانه لما كان مقدما عليه طبعيا ينبغي
 ان يوافق الوضع الطبع ولما ينبغي موافقة الوضع الطبع يقدم على
 مباحثه وضعا (ج) تلك الملازمة والمقدمات لهذا المركب المذكورات
 اكثرها بديهية وبعضها وهو كبرى الاول منه نظري ولهذا اخذها
 (بقوله وانما قلنا التصور آه) واستدل عليها (بقوله لان التقدم آه)
 مشتملا على محمولها فيكون كبرى لكن بعد عكسها للاستدلال (وقوله
 والتصور كذلك آه) صغرى لها لاشتماله على موضوعها لان كذلك
 اشارة الى كون المقدم بحيث آه اعني الحد الاوسط فتحتاجان من الشكل
 الاول تلك الكبرى (هـ) التصور مقدم على التصديق طبعيا اى تقدم
 التصور على التصديق تقدم طبيعي لان التصور كذلك بالتسبة الى
 التصديق اى لان تقدم التصور على التصديق هو كون المقدم وهو
 التصور بحيث يحتاج اليه المؤخر وهو التصديق ولا يكون التصور
 علة تامة للتصديق وكون المقدم بحيث يحتاج اليه المؤخر ولا يكون
 علة تامة له تقدم طبيعي (ج) تلك الكبرى والمقدمة الاولى اعني
 عكس تعريف التقدم الطبيعي لا يحتاج الى دليل لانه بيان لمعناه واما
 المقدمة الثانية اعني حل تعريف التقدم الطبيعي على تقدم التصور على
 التصديق الذي هو من افرادة فظريية ولكونها مقدمتين في الحقيقة
 شرع في بيان احديهما (بقوله اما انه ليس آه) ووضعه بالظهور فيكون

(قوله والالزم آه) تنبيهها له لا دليلا او ظهوره بهذا الدليل واياما كان يكون تصويره (هـ) التصور ليس علة تامة للتصديق لانه لو كان علة تامة له لزم من حصول التصور حصول التصديق لكنه لا يلزم من حصول التصور حصول التصديق (ج) نقيض المقدم وهو تلك المقدمة (وقوله ضرورة وجواب آه) دليل الملازمة التي قبله (هـ) لو كان التصور علة تامة للتصديق لزم من حصوله حصوله لانه لو كان علة تامة له وجب وجوده عند وجوده ولما وجب وجوده عند وجوده لزم من حصوله حصوله (ج) تلك الملازمة (وقوله واما انه يحتاج آه) شروع ابيان المقدمة الثانية منهما (هـ) التصور يحتاج اليه التصديق لان التصور هو تصور المحكوم عليه وتصوير المحكوم به وتصوير الحكم مثلا وتصويرها لا بد منه اي لازم في كل تصديق (ج) التصور لا بد منه في كل تصديق وكل ما لا بد منه في كل تصديق يحتاج اليه التصديق وهو ظ (ج) تلك المقدمة او تقرر تلك المقدمة ودليلها (هـ) التصديق يحتاج الى التصور لان التصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه آه وما لا بد منه من تصور المحكوم عليه يحتاج الى التصور (ج) تلك المقدمة وح يكون بسيطا وان امكن تصويره مر كبا ايضا وعلى التقديرين (فقوله للعالم الاولى بامتناع آه) اي ضرورة امتناع آه دليل المقدمة المذكورة اما على التقدير الاول فتصويره (هـ) تصور المحكوم عليه آه لا بد منه في كل تصديق لان تصور المحكوم عليه آه يمتنع الحكم من جهل احده هـ اي يمتنع الحكم بدون معرفة مجموعها وما يمتنع الحكم من جهله يمتنع التصديق من جهله لانقضاء التصديق بدون الحكم (ج) تصور المحكوم عليه آه يمتنع التصديق من جهله وما يمتنع التصديق بدونه لا بد منه في كل تصديق (ج) تلك المقدمة ويجوز ان يقرر اقياس الاول منها بقرار الكبرى (هـ) وامتناع الحكم منه هو امتناع التصديق منه والبواقي على حالها واما على التقدير الثاني (فهـ) كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم آه لان التصديق يستلزم الحكم او هو الحكم والحكم

(بمتنع)

بمتنع من جهل احده هـ (ج) التصديق يمتنع من جهل احده هـ او يستلزم ما يمتنع من جهلها وما يمتنع من جهل احده هـ او يستلزم لا بد منه هـ (ج) تلك (ي) المقدمة (قوله وفي هذا الكلام اي) في دليل المص على وجوب تقديم التصور على التصديق اعني في قوله لا بد في كل تصديق من تصور المحكوم عليه آه فائدتان اخريان فيشمل ذلك الدليل عليهما سوى ما يكون دليلا فيكون الدليل صريحا في الدلالة على وجوب التقديم ومتضمنا على الفائدتين الاخريين كما بينهما (بقوله احديهما آه) واستدل على كل منهما بما بعده (هـ) نيه المص في كلامه هذا الى فائدتين اذ نيه المص فيه على ان المراد باستدعاء التصديق تصور المحكوم عليه كما هو المفهوم من قوله لا بد في كل تصديق من تصور المحكوم عليه هو ان التصديق يستدعي تصور المحكوم عليه بوجه ما اما بكنه حقيقة المحكوم عليه او بامر صادق عليه من اوصافه وتبه فيه ايضا على ان الحكم فيما بينهم مقول بالاشتراك اللفظي على النسبة الايجابية وعلى ايقاع تلك النسبة وانتراعها وهما فائدتان اي وان المراد باستدعاء تصور المحكوم عليه هو ان التصديق يستدعي تصويره بوجه ما الذي هو اعم من ان يكون بكنه الحقيقة او بامر صادق عليه وكون الحكم فيما بينهم مقولا بالاشتراك على النسبة وعلى ايقاعها وانتراعها فائدتان (ج) من غير منعارف الفعلية ذلك المط وكذا يقرر من الاسمية والصغرى التي هو مقدمتان نظرية (وقوله ليس معناه آه) دليل الاولى منهما (هـ) نيه على ان المراد اي المراد باستدعاء التصديق تصور المحكوم عليه هو انه يستدعي تصويره بوجه ما لانه اما المراد به انه يستدعي تصويره بوجه ما واما المراد به انه يستدعي تصويره بكنه الحقيقة لكنه ليس المراد به انه يستدعي بكنه الحقيقة (ج) من رابع الاستثنائي عين الجزء الاخر وهو تلك الصغرى (وقوله فانما الحكم آه) دليل الرافعة المذكورة النظرية (هـ) ليس المراد به انه يستدعي تصور بكنه الحقيقة لانه لو كان المراد به انه يستدعي تصويره بكنه الحقيقة

لا مثالا يقال (هـ) لان

التصديق لا بد فيه من تصورات ثلثة والتصورات الثلاثة هي تصور المحكوم عليه آه (ج) من الغير المتعارف فيه التصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه آه وما لا بد منه يحتاج اليه (ج) تلك المقدمة منه

ويجوز ان يقرر ابسيطا بناء على استلزام التصديق الحكم (هـ) تصور المحكوم عليه آه لا بد منه في كل تصديق لان تصور المحكوم عليه آه يمتنع التصديق والحكم من جهله وما يمتنع الحكم من جهله لا بد منه في كل تصديق (ج) تلك المقدمة وكذا التصديق لا بد منه في كل تصور آه لان التصديق يمتنع من جهل احدي هذه التصورات وما يمتنع من جهلها لا بد فيه منه (ج) تلك المقدمة ومفاد الكل واجد على ما لا يخفى منه

لما حكمنا على الاشياء التي لانعرف حقايقها لكننا نحكم على
الاشياء لانعرف حقايقها (ج) نقبض المقدم وهو تلك
الرافعة والرافعة المذكورة لهذا ايضا نظرية (وقوله كما نحكم آه)
دليلها مشتملا على موضوعها فيكون صغرى والكبرى مطوية (ه)
انا نحكم على اشياء لانعرف حقايقها لانا نحكم على واجب الوجود تعالى
وعلى شئ نراه من بعيد وواجب الوجود تعالى وشئ نراه من بعيد
اشياء لانعرف حقايقها (ج) من الغير المتعارف تلك الرافعة ومن فعلية
ايضا (ه) نحكم على اشياء لانعرف حقايقها اذ نحكم على واجب
الوجود تعالى وعلى شئ نراه من بعيد وهما اشياء لانعرف حقايقها
(ج) تلك الرافعة ويقرر من المتعارف ايضا (ه) لانا نحكم على واجب
الوجود تعالى وعلى شئ ونحكم عليها هو الحكم على اشياء لانعرف
حقايقها (ج) تلك الرافعة ويقرر مثل هذا من الفعلية ايضا (ه)
اذ نحكم عليهما ونحكم على اشياء لانعرف حقايقها من حكم عليهما
(ج) من غير متعارف غير متعارفها تلك الرافعة وكلها اما من اول
الاول او من ثالثة وهو اللفظ لكن على هذا يلزم ان يذكر لفظه قد في تلك
الرافعة وفي صغرها مثلا يقال قد يحكم آه وهو معلوم واذا لم نذكره
(وقوله فلو كان الحكم آه) تأكيد ما قبله لان ماله كان مالا الملازمة
الكائنة الثاني الاستثنائي المقرر آنفا ويجوز ان يكون هو تلك الملازمة
لان تأكيدها وح يكون المقدمتان الثاني الاستثنائي المرتب آنفا
مذكورتين شرطتهما هو هذا القول ورافعتهما هو قوله فانا نحكم آه
كما عرفت ويجوز ان يستدل بالمثالين على رافعة رابع الاستثنائي ويكون
هو مقدمة شرطية وقوله كما نحكم آه رافعة له (ه) ليس معناه انه
يستدعي تصوره بكنه الحقيقة لانه لو كان الحكم على الشئ اي
التصديق مستدعي تصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة لم يصح منا
امثال هذه الاحكام الكائنة في هذين المثالين اي لو كان معناه انه
يستدعي تصوره بكنه الحقيقة لما نحكم على واجب الوجود تعالى شأنه
بالقدرة والعلم وعلى الشئ الذي نراه من بعيد بانه شاغل بحيز لكننا

(نحكم)

نحكم على واجب الوجود تعالى بهما وعلى شئ نراه من بعيد (ج)
نقبض المقدم وهو تلك الرافعة (وقوله حتى اولم يتصور آه) قيد للمنفى
اعني قوله انه يستدعي آه لا للمنفى اعني قوله ليس معناه انه يستدعي آه
فيكون المعنى لو استدعي التصديق تصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة
يتمتع الحكم على الشئ حيث لم يتصور حقيقة ذلك الشئ مع انه
يحكم على الشئ سواء تصور حقيقة اولا يتصور وهذا يمكن ان
يستدل على تلك الرافعة كما اشار اليه لكون ماله كان مالا دليلها
الذي هو قوله فانا نحكم (ه) ليس معناه انه يستدعي آه لانه لو كان
معناه انه يستدعي آه يتمتع الحكم على الشئ مادام لم يتصور حقيقة
لكنه لا يتمتع الحكم عليه حين لم يتصور حقيقة (ج) نقبض المقدم وهو
تلك الرافعة وهذا الترتيب يؤيد كونه قيدا للمنفى لانه اذا جرى القيد
على مقيد المنفى بدون المنفى يستلزم المقيد به اياه ويكون قيدا للمنفى كما فيما
نحن فيه لاجراءه عليه في الملازمة بدون المنفى واذا جرى عليه مع المنفى
اي على المنفى والمنفى معا يكون قيدا للمنفى كما يظهر من موارد (قوله
والثانية آه) شروع لاثبات الثانية من المقدمتين السابقتين (بقوله فعني
بالحكم آه) ويدل على كون هذا دليلا عليها (قوله تنبيهها على معنى
الحكم) وهو ظوح يكون مشتملا على موضوعها فيكون كبرى بحاله
والصغرى مطوية معلومة (ه) المص تبس في هذا الكلام على ان
الحكم فيما بينهم مقول بالاشتراك على النسبة وعلى ايقاع تلك النسبة
وانتزاعها لان المص عنى بالحكم النسبة الايجابية حين حكم بانه لا بد
في التصديق من تصور الحكم وعني به ايقاع النسبة حين قال لا متنازع
الحكم ممن جهل آه تنبيهها على معنى الحكم ومن عني بالحكم النسبة
الايجابية حين حكم بانه لا بد في التصديق من تصور الحكم وايقاعها
حين قال لا متنازع الحكم تبس على ان الحكم فيما بينهم مقول بالاشتراك
عليهما اي تبس على معنى الحكم (ج) تلك المقدمة وهكذا تقريره حال
كون مقدماته فعلية سواء ذكر قوله تنبيهها آه مع الدليل قيدا له كما
ذكرنا اولاً لعدم الحاجة اليه (وقوله والا فان آه) دليل الصغرى

(٢) مثلا يقال في تقرير
الاسمية (ه) المص تبس
على فائدتين لانه تبس على
ان المراد آه وعلى ان الحكم
آه وهما فائدتان (ج)
المط او يقرر كبر آه (ه)
ومن تبس على ان المراد
آه وعلى ان الحكم آه تبس
على فائدتين وهكذا
يقرر من الفعلية ايضا (ه)
تبس على فائدتين حيث
تبس على ان المراد آه وعلى
ان الحكم آه وتبس على
فائدتين من تبس على ان
المراد آه وعلى ان الحكم
آه (ج) المط المذكور
ومن الاولى الاستثنائي
ايضا وهو معلوم وهذا
الترتيب الايضاح والتفهم
والافلا حاجة الى هذا
الترتيب بل تدعى هاتان
الصغريان ابتداء وستدل
عليهما بدليليهما وهكذا
في نظائره منه

٦٠ ويقرر حال كونه
مركباً من ثلثة ايضاً (ه)
لانه لو لم يعن به النسبة
حين حكم آه وايقاعها
حين قال آه فاما يكون
المراد به النسبة فهما
واما يكون المراد ايقاعها
ففيهما ان كان المراد به
النسبة فهما لم يكن لقوله
لا متنازع آه معنى وان كان
المراد به ايقاعها يلزم
استدعاء آه (ج)
لو لم يعن به النسبة حين
حكم آه وايقاعها حين
قال آه فاما لم يكن لقوله
لا متنازع آه معنى واما يلزم
استدعاء آه واستدعاء آه
بط (ج) لو لم يعن به
النسبة حين حكم آه
وايقاعها حين قال آه
فاما لم يكن لقوله لا متنازع
آه معنى واما يلزم البطلان
لكن التالين بط (ج)
نقبض المقدم وهو المط
وح يكون الرافعتان تم

مشتلا على نقيضها فيكون من ثانی الاستثنائي ان قرر بسطنا
ومن الخلق ان قرر مر كبا كما فيما نحن فيه على حاله (هـ) عني به النسبة
حين حكم بانه لا بد آه وايقاعها حين قال لامتناع آه لانه لو لم يكن به
النسبة حين حكم بانه لا بد آه ولم يكن به ايضا ايقاعها حين قال لامتناع آه
فاما يكون المراد بالحكم اي فاما يعني به النسبة في الموضعين الذين هما قوله لا بد
آه وقوله لامتناع واما يكون المراد به ايقاع النسبة وانتراعها فيهما اي
في الموضعين ان كان المراد به النسبة في الموضعين لم يكن لقوله لامتناع الحكم من
جهل آه معنى وان كان المراد به ايقاعها وانتراعها في الموضعين
يلزم استدعاء التصديق تصور الايقاع وهو الحكم على هذا (ج)
لو لم يكن به النسبة حين حكم بانه لا بد آه وايقاعها حين قال لامتناع آه
اما لم يكن معنى لقوله لامتناع الحكم آه واما يلزم استدعاء التصديق
تصور الايقاع لكن عدم كون المعنى لقوله لامتناع الحكم آه فاسد واستدعاء
التصديق تصور الايقاع ايضا بطل وكذا ما يستلزمه (ج) نقيض المقدم
٦٠ وهو تلك الصغرى والرافعة الاولى المطوية لا يحتاج الى دليل لانه
لو كان المراد بالحكم النسبة يكون معنى قوله لامتناع الحكم آه لامتناع النسبة
من جهل وهو لا معنى له واما الرافعة الثانية المذكورة بقوله وهو بطل
فلكونها نظرية استدلال عليها بقوله (لانا اذا آه) استدعاء التصديق
تصور الايقاع بطل لان التصديق يحصل حين ادركنا ان النسبة واقعة
اوليس بواقعة ولا يتوقف لذلك التصديق على تصور ذلك الادراك اي ادراك
ان النسبة آه ولما حصل التصديق حين ادركنا ان النسبة آه بدون توقف ذلك
التصديق على تصور ذلك الادراك لا يستدعي التصديق تصور الايقاع اي
تصور الادراك (ج) من غير متعارف اول استثنائي عين التالي وهو تلك الرافعة
وعلى هذا يكون القول استثنائية والشرطية مطوية وهو الظن من امثال
هذه العبارة وان جاز تصويره من متعارفه ايضا وكذا يقرر من الاقتزائي
(هـ) التصديق لا يستدعي تصور الايقاع لان التصديق يحصل اذا
ادركنا ان النسبة آه ولا يتوقف على تصور ذلك الادراك وما يحصل
اذا ادركنا ان النسبة آه ولا يتوقف على تصور ذلك الادراك لا يستدعي

(تصور)

تم مطويين ويكون
قوله لانا اذا آه دليلا
الكبرى وهو قوله وهو
بطل لانه ح كبرى لرافعة
وهكذا مفصولها ويجوز
ان يقرر اولاً من ثانی
الاستثنائي اعني القياس
الاخيرين فقط حتى ينتج
تلك المقدمة اولاً ثم
تثبت ملازمة النظرية
بالاقتزائي الشرطي اعني
القياس الاول فقط
او الاولين التصويرين
كما هو الحال في جميع الخلق
فتذكر

منه

تصور الايقاع (ج) تلك الرافعة قوله فان قلت آه يعني مختار كون
الحكم ايقاع النسبة ولا يلزم لزوم بطلان استدعاء التصديق تصور الايقاع
مطلقا على تقدير المراد من الحكم ايقاع النسبة بل استدعاء التصديق
تصور الايقاع بطل اذا كان الحكم ادراكا كاذبا ذهب اليه المقدمون مع ان
الحكم يحصل ان يكون فعلا كاذبا ذهب اليه المتأخرون وح يستدعي
التصديق تصور الحكم فلا يصح قوله على اطلاقه فعلى هذا يكون معنا
لذلك الملازمة اعني قوله ان كان به ايقاعها فيهما يلزم استدعاء التصديق
تصور الايقاع الذي هو بطل او معنا لذلك الرافعة بناء على كون الحكم
ادراكا كما هو الظن من تقريره ويجوز ان يقرر هذا على صورة القياس
المركب اقتزائي او استثنائي ومستسمعة في موارد من نظائره مثالا يقال (هـ)
هذا لا يتم مطلقا لانه اما يتم على اطلاقه لو تم حين كون الحكم ادراكا وفعلا
لكنه يتم اذا كان ادراكا ولا يتم اذا كان فعلا (ج) من غير مشهور الاستثنائي
وغير متعارفه المطوكذا هذا لا يتم على اطلاقه لان هذا يتم اذا كان ادراكا ولا يتم
اذا كان فعلا وكونه ادراكا اعتبارا وكونه فعلا (ج) من غير متعارف الاول هذا
يتم باعتبار ولا يتم باعتبار آخر وما يتم باعتبار ولا يتم باعتبار لا يتم على اطلاقه
(ج) من متعارفه المطوكذا هذا لا يتم مطلقا لانه اما يكون الحكم ادراكا
واما فعلا ان كان ادراكا يتم وان كان فعلا لا يتم (ج) من غير متعارف
مركب الاستثنائي اما يتم واما لا يتم ولما كان كذلك لا يتم مطلقا (ج)
من بسيط المطوكذا لو تم مطلقا لم اذا كان ادراكا وفعلا لكنه يتم
اذا كان ادراكا ولا يتم اذا كان فعلا (ج) من متعارف تانيه المطوكذا لما تم
باعتبار ولا يتم باعتبار لا يتم مطلقا لكنه قديم وقد لا يتم (ج)
من متعارف اوله المط وفي مثل هذه العبارة يقرر مطردا على هذه الوجوه
الخمس فلا تغفل في موارد (وقوله لان الافعال آه) سنده الجاري عليه
بعده التصديق لكونه قضائيا متعددة (هـ) اذا كان الحكم فعلا يكون
من الافعال الاختيارية للنفس والافعال الاختيارية للنفس انما تصور
عن النفس بعد شعور النفس بها وبعد قصد اليها (ج) اذا كان فعلا
تصدر عن النفس بعد شعورها به والقصدالية ولما صدر عن النفس بعد

س و يقرر من ثانی
الاستثنائي ايضا (هـ)
لانه لو استدعي التصديق
تصور الايقاع لما حصل
التصديق حين ادرك
ان النسبة آه يتوقف
على تصور ذلك الادراك
لكنه يحصل التصديق
حين ادراك ان النسبة آه
ولا يتوقف على تصور
ذلك الادراك (ج)
نقيض المقدم وهو تلك
ويقرر من غير متعارف
الاستثنائي التصديق لا يستدعي
تصوره لانه يحصل حين
ادراك ان النسبة آه بدون
توقفه على تصور ولو
استدعي تصور لا يحصل
حين ادرك ان النسبة آه
بدون توقفه عليه (ج)
تلك الرافعة او من الثاني
بتقرير الملازمة من الثانية
(هـ) وما يستدعي تصور
لا يحصل حين ادراك ان
النسبة آه بدون توقفه
عليه وهو

منه

شعورها به والقصد اليه يكون حصول الحكم موقوفا على تصور الحكم
والحال ان حصول التصديق موقوف على حصول الحكم وهـ (ج)
اذا كان الحكم فعلا يكون حصوله موقوفا على تصور الحكم وحصول التصديق
موقوف على حصول الحكم واذا كان حصول الحكم موقوفا على تصور
الحكم وحصول التصديق موقوف على حصول الحكم يكون حصول
التصديق موقوفا على تصور الحكم بواسطة المقدمة الاجنبية (ج)
اذا كان الحكم فعلا يكون حصول التصديق موقوفا على تصور
الحكم وهو السند الجارى عليه وان شئت ضمنت ملازمة اخرى الى هذه
النتيجة حتى ينتج حاصل ذلك المنع (هـ) واذا كان حصول التصديق
موقوفا على تصور الحكم يستدعي التصديق تصور الحكم وهو
ظ (ج) واذا الحكم فعلا يستدعي التصديق تصور الحكم وهي
حاصل المنع وبعد هذه التقرير لا توهم ان المنع وارد على المقدمة
المدالة لانه وارد على قوله وهو بوط وهو مدلل بما بعده كما عرفت اذ
المنع ليس على المقدمة المدللة به بل على المقدمة الغير المدللة ويمكن
ان يكون هذا معارضة تلك المقدمة لانها على ظاهرها تفيد بطلان
استدعائه تصور الايقاع مطلقا فيكون نقيضها ان استدعائه تصور
ليس باطلا مطلقا اي قد لا يكون استدعائه تصوره باطلا وهو اذا كان
الحكم فعلا يستدعي تصور الحكم ويستدل عليها بالمدكور على
ذلك الترتيب بعينه مركبا من اقيسة اربعة موصولا ومفصولا وح
يكون قوله على ان المص آء دليلا اخر يستدل به ايضا على مطلوب
المعترض (هـ) لما صرح المص فيه بان التصديق يستدعي تصور
الحكم فالتصديق يستدعيه لكن المقدم ثابت وكذا التالي وانما زدنا
قولنا بواسطة آء في اثناء الترتيب لكون ذلك المقرر في اثناءه من المساوات
لان قوله فحصول الحكم آء كبرى وقوله وحصول التصديق آء
صغرى لها وقوله فحصول التصديق آء تيجتها بعد اسقاط المقدمة
الاجنبية لانه اختصار وتوضيح هو التقرير مركبا كما عرفت سواء
فرر برأسه او في اثناء القياس كما فيما نحن فيه لكن كبرها مقدمة برأسه

في هذا القياس ولازمه ذكرها قصدا كذلك تيجتها واما صغرها
فلاست مقدمة برأسه فيه بل يذكر قيد الما قبلها من الكبرى ولهذا
ذكر بالواو الحالية اشارة الى انها ثابت قبل لا تحتاج الى اثباتها وقد
ذكرناها كذلك تدبر (قوله على ان المص آء) سند اخر على ذلك
المنع صرح فيه بان التصديق يستدعي تصور الحكم وهذا التصريح
(ظ) فيه بلا كلام فيبطل بطلان استدعائه تصور الايقاع لكن
يرد عليه انه يلزم من هذا التصريح زيادة اجزاء التصديق على الاربع
اذ يكون اجزاؤه ح تصور المحكوم عليه وبه والتسبة الحكمية
والحكم وتصور الحكم فلا يصلح هذا التصريح سندا اخر للمنع
بل يضرب للزوم ذلك المحذور فاجاب عنه (بقوله وجعله آء) لدفع
هذا التوهم كما يشعره التفريع عليه بقوله حتى لا يزيد آء (قوله
فبقول آء) جواب بتغيير الدليل الدال على مطلوبه لان مطلوبه هو
عدم ارادة ايقاع النسبة الحكمية في الموضوعين واستدل عليه اولا بلزوم
استدعاء التصديق تصور الايقاع كما قال ان كان المراد بالحكم ايقاع
النسبة في الموضوعين يلزم استدعاء التصديق تصور الايقاع وقد كان
استدعائه تصور الايقاع بط فلما اورد عليه الاعتراض المذكور غير
الدليل المذكور اى تركه واستدل عليه بلزوم زيادة اجزاء التصديق
على الاربعة من قول المص لا بد لكل تصديق آء فعلي هذا يكون
(قوله فلو كان المراد آء) شروعا للدليل المسوق له باخذ نقيض ذلك
المدعى (وقوله وهو مصرح آء) رافعة (وقوله اذ كل تصديق آء)
توطئة لهذا الدليل وقيد له ووح يكون تصويره (هـ) ليس المراد
بالحكم وفي الموضوعين ايقاع النسبة لانه لو كان المراد به فيهما ايقاع
النسبة مع دلالة قوله لا بد (آء على ان تصور الحكم) من اجزاء التصديق
راذ اجزاء التصديق على اربعة اى لم زيادة اجزائه على اربعة
من قوله لا بد لكل تصديق آء لكنه مصرح بخلافه اى لكنه لا يزداد
اجزاؤه على اربعة لتصريحه في شرح المنص يكون تصور الايقاع
شرطا لاجزاء والزم كونه اربعة (ج) نقيض المقدم وهو المدعى

ويجوز ان يقرر حال كون ذلك القيد مقدمة برأسه ويكون ذلك
القياس من كبا من غير متعارف اول الاستثنائي ومن متعارف ثانيا حال
المقدمة الشرطية للاول منها من كبا من مقدمه حلية وتال متصلة وح
يكون نتيجة عين تاليها الذي هو الشرطية وبعده تفرض تلك الشرطية
مقدمة لثانيه ويستثنى نقبض تاليها بالقول المذكور وينتج عين
مقدمها الذي هو المط مثل ما قدرته ويدل على هذا الترتيب الفاء
في قوله ولو كان آه ستعرفه من التقرير الذي ذكره (هـ) لان قوله اذكل
تصديق لا بد آه يدل على ان تصور الحكم من اجزاء التصديق واذا دل
قوله اذكل تصديق لا بد آه على ان تصور الحكم من اجزاء التصديق
فلو كان المراد بالحكم ايقاع النسبة لاجزاء التصديق على اربعة (ج)
لو كان المراد به ايقاعها لاجزاء آه على اربعة لكنه مصرح بخلافه
(ج) نقبض المقدم وهو المط (قوله قال الامام آه) منع لزوم زيادة
الاجزاء من قول المص لا بد فيه آه لكنه توطئة للتعاش من بيان فرق
ذلك القيل بين قول الامام فيه وبين قول المص ههنا فيكون معنا
بيان الفرق اعني قول القيل وما قبله من بيان قول الامام وكذا بعض
ما بعده توطئة وقوله فانه يجوز ان يكون قوله والحكم معطوفا على تصور
المحكوم عليه وغير لازم منه ان يكون الحكم تصورا سنده فيكون هذا
المنع مقويا لقوله فان قلت هذا آه ويبقى ذلك الاعتراض على حاله وقوله
لان الحكم فيما قاله آه دليل الفرق بينهما (هـ) الحكم في قوله الامام
في المخلص مغاير للحكم في قول المص ههنا وهو قوله كل تصديق لا بد
فيه من تصور المحكوم عليه آه في الحكم لان الحكم فيما قاله الامام تصور
لا محالة وفيما قاله المص ههنا يحتمل ان لا يكون تصورا وان يكون
تصورا وما يكون تصورا لا محالة مغاير لما يحتمل ان يكون تصورا وان
لا يكون تصورا (ج) المطوح يكون بعض ذلك السند مع شقة الاخر
دليلا للصغرى الثانية المذكورة من الصغريين كما يكون بعضه الاخر
مع عدليه تلك الصغرى (هـ) الحكم فيما قاله المص يحتمل ان لا يكون
تصورا وان يكون تصورا لان الحكم فيما قاله يجوز ان يكون معطوفا

(على)

على تصور المحكوم عليه وان يكون معطوفا على المحكوم عليه وغير لازم
منه ان يكون تصورا اي ولسا كان معطوفا على تصور المحكوم عليه
لا يكون الحكم تصورا واذا كان معطوفا على المحكوم عليه يكون تصورا
(ج) تلك الصغرى (قوله) وفيه نظر آه جواب بابطال سنده المذكور
بان يقال (هـ) لا يجوز ان يكون والحكم معطوفا على تصور المحكوم
حتى لا يكون الحكم تصورا لانه لو كان والحكم معطوفا على تصور المحكوم
عليه ولا يكون الحكم تصورا لوجب ان يقول لامتناع الحكم من جهل
احد هذين الامرين بلفظ المثنى فيما سبق من دليل قوله اذكل تصديق
لا بد آه لان يقول لامتناع الحكم من جهل احد هذه الامور بلفظ الجمع
لكنه لم يقل هناك لامتناع الحكم من جهل احد هذين الامرين بل قال
هذه الامور (ج) نقبض المقدم وهو نقبض السند (قوله واوضح آه)
جواب سؤال مقدر وارد على هذا الجواب الذي هو ابطا السند كانه
قبل لا يلزم عليه ان يقول هذين الامرين مثنى على تقدير عدم كون
الحكم تصورا بل قوله هذه الامور على صيغة الجمع يفيد مال ذلك بارادة
ما فوق الواحد منه لكونه جمعا منطقيا فيراد منه المثنى عن ما هو المق
فاجاب عنه بانه ان اريد بهذا الجمع ما فوق الواحد يجوز ولا محذور من هذا
الوجه لكنه يظهر الفساد من وجه اخر لانه ان اريد منه ما فوق الواحد
في قوله لامتناع الحكم من جهل آه الذي هو دليل قوله اذكل تصديق
لا بد كما عرفت ينتج من هذا الدليل استدعاء التصديق تصور المحكوم
عليه وبه فقط اعني الاثنين وهو ظ ولا ينتج تصورهما والحكم ايضا
اعني الثلث مع ان مدعى ذلك الدليل وهو قوله اذكل تصديق لا بد آه
هو استدعاء التصديق التصورين والحكم فلا يكون ذلك الدليل وارد
على دعواه وهو فاسد والسائل نظر الى جواز ارادة ما فوق الواحد
منه فقط مع ان فساده من وجه آخر غير ان يقول لامتناع الحكم من جهل احد
هذين الامرين (ظ) وهو عدم انتاج الدليل مدعاء فعلى هذا يكون
تصوره (هـ) لا يضح خل قوله هذه الامور على هذين الامرين بارادة
ما فوق الواحد منه لانه لو صح حمل قوله هذه الامور على هذا الظاهر الفساد

منه

(ر) ويجوز ان يقرر هذا خلفا بزيادة المقدمة المطوية
للايضاح (هـ) لانه لو كان
المواد به ايقاعها مع دلالة
آه لكان ايقاعها من اجزاء
التصديق ولو كان منها
اذا اجزاؤه على اربعة
لكنه مصرح في شرحه
بعدم كونه جزء منها
وعدم زيادة الاجزاء على
اربعة (ج) نقبض المقدم
وهو المطل لكن دلالة قوله
لا بد آه على كون تصور
الحكم من اجزاء التصديق
غير مسلم لان لا بد يفيد
لذوم تصور الحكم
للتصديق والزم اعم من
ان يكون اجزا او شرطيا
اذا الشرط لازم للشرط
كما يكون الجزء لازما للكل
الا ان يقال او يد تصور
الحكم مع تصور المحكوم
عليه وبه وهما جزأه
فيكون هو ايضا جزء
بقرينة ذلك لا يراد في
بيان تعداد اجزائه تأمل

فيه من وجه آخر لكن التالي بطوكذا المقدم فيثبت نقيض المقدم هو المظ
وقوله وهو ان اللازم آه دليل الملازمة المذكورة (هـ) لو صح حل قوله هذه
الامور على هذا لظهر الفساد فيه من وجه آخر لانه لو صح حل قوله هذه
الامور على هذا لظهر ان اللازم من ذلك الدليل استدعاء التصديق
تصور المحكوم عليه وبه فقط والمدعى ليس استدعاء التصديق تصور
المحكوم عليه وبه فقط (ج) من الثاني لو صح حل قوله هذه
الامور على هذا لظهر ان اللازم من ذلك الدليل ليس مدعاء اي
لا يكون الدليل واردا على الدعوى وعدم ورود الدليل
على دعواه فساد من وجه آخر (ج) من الاول تلك الملازمة (وقوله
والمدعى استدعاء) او دليل الكبرى المطوية وضعت مقامها لا كبرى
وهو ظوح يكون صغرى لاشتماله على موضوعها والكبرى مطوية
(هـ) المدعى ليس استدعاء التصديق تصور المحكوم عليه وبه فقط
لان المدعى استدعاء التصديق التصورين والحكم والتصوران والحكم
ليس التصور ان فقط (ج) من الغير المتعارف تلك الكبرى ويقرر
المذكور مر كبا من ثلثة (هـ) لانه لو صح لظهر ان اللازم من ذلك
الدليل استدعاء آه والمدعى ليس استدعاء آه (ج) لو صح لظهر ان
اللازم من ذلك الدليل ليس مدعاء واذا لم يلزم من ذلك الدليل مدعاء
لا يكون الدليل واردا على الدعوى (ج) لو صح لظهر انه لا يكون
الدليل واردا على الدعوى وعدم كون الدليل واردا عليها فساد
من وجه آخر (ج) تلك الملازمة وهكذا مفصولهما فتذكر في امثال
هذه العبارة اذ لم نجعل قوله والمدعى استدعاء آه كبرى للقياس الاول
منهما بل جعلنا كبراه مطوية وهذا المذكور دليلا عليها لانه ان كان هو
كبرى له لا يتكرر الاوسط حتى يسقط من النتيجة وايضا يكون المقدمتان
ح موجهة مع انه يقتضى انه يكون احديهما سالبة كما يدل عليه قوله
فلا يكون آه والحاصل ان التصوير في امثاله هكذا لا غير على ما لا يخفى
فتدبر في وقس عليه امثاله ويجوز ان يقرر هذا مع تلك الملازمة المدلل به
قياسا واحدا خلفيا كما يجوز عكسه اي كما يجوز تصوير الخلفي او لا بسيطا

(من)

من ثاني الاستثنائي وبعده يثبت ملازمته النظرية بالاقتراني الشرطي كما
ذكرناه (هـ) لا يصح حل قوله هذه الامور على هذا لانه لو صح حله
على هذا لظهر ان اللازم من ذلك الدليل استدعاء آه والمدعى ليس
استدعاء آه (ج) لو صح حله عليه لظهر ان اللازم من ذلك الدليل
ليس مدعاء وعدم كون اللازم من ذلك الدليل مدعاء فساد من وجه
آخر فيه (ج) لو صح حله عليه لظهر الفساد من وجه آخر لكن التالي بط
والمقدم مثله فيثبت نقيضه وهو المظ وهكذا تقريره مر كبا من اربعة
ومفصولهما كما عرفت آنفا فقس (قوله وايضا ذكرناه) دليل آخر
على ابطال سند المنع المذكور توسط بين الدليلين ذلك الجواب
عن المقدر كما عرفت وح يكون هذا ايضا جاريا على نقيض ذلك
السند ولذا اخذ ذلك بقوله ح وبين فساد باستلزام كون ذكر الحكم
مستدركا (هـ) لا يكون والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه
ويكون الحكم تصور لانه لو كان والحكم معطوفا على تصور المحكوم
عليه ولم يكن الحكم تصورا يكون ذكر الحكم مستدركا لكنه ليس
بمستدرك (ج) نقيض المقدم وهو نقيض ذلك السند (وقوله اذا
المط آه) دليل الملازمة المذكورة قبله حال كونه كبرى (وقوله
والحكم اذا لم يكن آه) صغرى لاشتماله على مقدم تلك الملازمة تنجنان
من ثاني ما يستلزم تلك الملازمة (هـ) لو كان والحكم معطوفا على تصور
المحكوم عليه ولم يكن الحكم تصورا يكون ذكر الحكم هناك مستدركا
لانه لو كان والحكم معطوفا عليه ولم يكن الحكم تصورا لم يكن للحكم
دخل في ذلك اي في بيان تقديم التصور على التصديق طبعاً والمطلوب
هناك بيان تقديم التصور على التصديق طبعاً (ج) لو كان والحكم
معطوفا عليه ولم يكن الحكم تصورا لم يكن للحكم دخل في المط ويلزم
استدراكه وان شئت ضمنت الى هذه النتيجة مقدمة اخرى حتى ينتج
عين تلك الملازمة لاملزومها (هـ) واذا لم يكن للحكم دخل في المط يكون
ذكر الحكم هناك مستدركا (ج) تلك الملازمة فلو لم يكن الحكم تصورا
كما زعمه المانع لا يذكر لفظ الحكم فيما سبق من بيان دليل تقديم التصور

(ع) او يقرر المدعى والدليل
(هـ) قول المص ههنا
وقول الامام في المنص
بينهما فرق لان قول
المص ههنا اما لا يلزم
منه ان يكون الحكم
تصورا واما يلزم منه ان
يكون تصور او قول الامام
فيه يلزم منه ان يكون
تصورا لا محالة والقول
الذي قد يلزم منه ان
لا يكون تصور او قد يلزم
منه ان يكون تصورا
والقول الذي يلزم منه
ان يكون تصور الاحالة
بينهما فرق (ج) المط
وهكذا الاربعة المشهورة
الباقية فيهما منه

(هـ) والكلام في قول المص
هذا اعني قوله المقالة الاولى
في المفردات فقيها اربعة
فصول كالكلام الذي قرناه
في صدر تعليقاتنا على حاشية
التصديقات في بيان قوله
المقالة الثانية في القضايا
واحكامها وفيها مقدمة
وتلك فصول بلا فرق
في التقرير والتصوير
والسؤال والجواب فيرتب
فيه من المساواة سواء عبرت
او بلفظ الظرف والمظروف
فتذكر ما قلنا هناك فاجره هنا
جميعا وفي امثاله ولا تغفل
منه

على التصديق طبعاً لانه بين هناك لزوم الحكم مع التصورين في اثبات
احتياج التصديق الى التصور فلا يكون تصور الادخل له في ذلك البيان
فيكون لفظ الحكم هناك مستدركا مع انه لازم فيبطل عدم كون الحكم
تصوراً وكون الحكم معطوفاً على تصور المحكوم عليه وهو سند المانع
فتعين كونه معطوفاً على المحكوم عليه فلما اندفع هذه الواردات كان
عبارة سائلة على ما لا يخفى (قوله لا شغل للمنطق آه) شروع لبيان
مباحث المقالة الاولى بعد الفراغ من بيان ماهية المنطق وبيان الحاجة
اليه وموضوعه اعني بيان المقدمة وهذا القول من الشارح بيان
للاعتراض المقدور الوارد على قول المص الفصل الاول في الالفاظ
مع جوابه كانه قيل لا معنى للتصديق الى بيان الالفاظ ضرورة
ان المنطق من حيث هو منطق لا يبحث عنها بل عن المعاني
لانك قد عرفت ان ما يبحث عنه في العلم هو موضوع ذلك العلم
وموضوع المنطق هو المعلومات التصورية والتصديقية
على رأى والمعلولات الثانية على رأى آخر فيبحث فيه احوالها
فيكون البحث فيه عن المعاني لاعن الالفاظ وهذا هو المفهوم من
الدليل المذكور على ذلك (ط) المدعى (هـ) لا شغل للمنطق بالالفاظ اى
لا يبحث له بها لان المنطق يبحث عن القول الشارح والحجة وكيفية
ترتيبهما من تقديم بعض اجزائهما على البعض وهو اى البحث عن
القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبهما بحث لا يتوقف على الالفاظ
بالذات بل بواسطة المعاني (ج) المنطق لا يتوقف بحثه على الالفاظ
ولا شغل لمن لا يتوقف بحثه على الالفاظ بالالفاظ (ج) من غير متعارف
غير متعارف ثانياً الاول تلك السالبة الكلية المط ومقدمات هذا القياس
غير كبرى الاول منه بديهية واما هي فلكونها نظرية اثباتها بقوله
(فان ما يوصل آه هـ) البحث عن القول الشارح وعن الحجة وعن
ترتيبهما بحث لا يتوقف على البحث عن الالفاظ لان القول الشارح
وكيفية ترتيبه ما يوصل الى التصور والحجة وكيفية ترتيبها ما يوصل
الى التصديق وما يوصل الى تصور ليس لفظ الجنس والفصل بل معنا

ط فظهر ان المط هو البحث
عن الالفاظ لا البحث
بالالفاظ لان كل البحث
والبيان والافادة انما
يكون بالالفاظ وقد يكون
غيرها في الدوال الاربع
وغيرها سواء كان البحث
بحسب الالفاظ او عن
المعاني تأمل جدا
منه

هما وما يوصل الى التصديق مفهومات القضايا لا الالفاظها (ج) القول
الشارح وكيفية ترتيبه ليس لفظ الجنس والفصل بل معناهما والحجة
وكيفية ترتيبها مفهومات القضايا لا الالفاظها والبحث عما لا يكون لفظ
الجنس والفصل بل معناهما وعما يكون مفهومات القضايا لا الالفاظها بحث
لا يتوقف على البحث عن الالفاظ (ج) من غير متعارف غير متعارف
الاول تلك الكبرى ويجوز ان يقرر هذا من غير متعارف غير متعارف
الثاني ايضا بقرير الكبرى (هـ) والبحث الذي يتوقف على الالفاظ
ليس بحثاً عما لا يكون مفهومات القضايا تأمل ويقرر صغرى القياس
الاول من هذا المركب وكبراه اجمالاً يجمع ما يوصل الى التصور والتصديق
وهو معلوم ويمكن ان يقرر العبارة على حالها بلا تقدير (هـ) لان
المنطق يبحث عن القول الشارح آه والبحث عن القول الشارح آه
لا يتوقف على الالفاظ (ج) المنطق لا يتوقف على الالفاظ ولا شغل لمن
لا يتوقف على الالفاظ بالالفاظ (ج) المط المذكور لكن ح يكون
نتيجة الاول منها وهي قولنا المنطق لا يتوقف على الالفاظ لا معنى له ظاهراً
لان ما يتوقف على الالفاظ ليس المنطق بل بحث المنطق وهو (ظ) وان كان
لها معنى بالنظر الى السامع العاقل بناء على تلك الارادة ونحوها
بل يكون على حالها معنى بدونها لان عدم توقف المنطق على الالفاظ
مستلزم لعدم توقف بحثه عليها ومفهوم هو منه الا ان ما ذكرناه
تقدير لفظ البحث في جانب المحمول اظهر كما يقدر في بعض المقام ما هو
مسائل الموضوع في طرف المحمول او غيره لا يوضح العبارة اول دفع التوهم
على ما لا يخفى واثبات الكبرى المذكورة على هذا الترتيب بقوله فان
ما يوصل آه مثل الترتيب المذكور بحذف لفظ البحث الكائن في محمول
تلك الكبرى المدللة به وفي كبراه الاخيرة وهو ظ بعد هذا فقس ويمكن
ان يرجع ضمير هو الى القول الشارح مع ما عطف عليه لا الى مصدر
يبحث وان كان خلاف ظاهر العبارة وح لا يبقى محذور في التقرير
ولا يحتاج الى التقدير (هـ) لانه يبحث عن القول الشارح آه والقول
آه لا يتوقف على الالفاظ (ج) المنطق يبحث عما لا يتوقف على الالفاظ

مطلب

اي لا يبحث عما يتوقف على الالفاظ ولا شغل لمن يبحث عما لا يتوقف على الالفاظ بالا لفاظ (ج) المطوح يكون تقرير الدليل المذكور على الكبرى (هـ) القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبهما لا يتوقف على الالفاظ لان القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبهما هو ما يوصل الى التصور وما يوصل الى التصديق وما يوصل الى التصور ليس لفظ الجنس والفصل بل معناه وما يوصل الى التصديق مفهومات القضايا لا الفاظها (ج) القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبهما ليس لفظ الجنس والفصل بل معناهما ومفهومات القضايا لا الفاظها ولا شك ان ما لا يكون لفظ الجنس والفصل بل معناهما وما يكون مفهومات القضايا لا الفاظها لا يتوقف على الالفاظ (ج) تلك الكبرى وبهذا علم ترتيب ما ذكرنا اجمالا كما علم ترتيب هذا تفصيلا بما ذكرناه بقياس احد هما على الاخر فقس (قوله ولكن لما توقف آه) استدراك عن قوله لا شغل آه لكونه جوابا عنه ويجوز ان يكون بيانا للواقع لاسوالاته ولا جوابا وعلى التقديرين يكون معنى هذا القول ان بحثهم لا يتوقف على الالفاظ كما قلت بل يتوقف عليها افادة تلك المعاني الى الغير واستفادتها منه غالبا وان امكنا بدون الالفاظ في بعض الاحيان فيكون الالفاظ موقوفا عليه هو الموقوف عليه الافادة والاستفادة لا بحثهم ولهذا صار النظر في الالفاظ مقصودا بالافراض كما بينته بهذه الملازمة (هـ) لما توقف افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ صار نظرهم في الالفاظ مقصودا بالافراض وبالقصود الثاني لكن المقدم ثابت والتالي مثله فعلى هذا التقرير يلزم ان يكون البحث اولا عن الالفاظ مع انه قدم بحث الدلالة على بحثها فاجاب عنه ايضا (بقوله ولما كان النظر آه) (هـ) لما كان نظر المنطق في الالفاظ من حيث انها دلائل المعاني لا من حيث انها لفظ قدم الكلام المتعلق بالدلالة على الالفاظ لتوقفه عليها لكن كان نظره فيها من حيث انها دلائل المعاني لا بالذات (ج) عين التالي الذي هو الجواب المطعشرع في تعريف الدلالة بقوله وهي كون آه ولكونها اعم من اللفظية وغيرها بين الاعية واستدل عليه بكون الدال

(لفظا)

لفظا وغيره على طبقه (هـ) اما الدلالة اللفظية واما غير اللفظية لانه اما يكون الدال لفظا او غير لفظ ان كان لفظا فهي لفظية وان لم يكن لفظا فهي غير لفظية (ج) عين التاليين المذكورين هذا هو لمط وان امكن تقريره من الافتراض بالتكلف (وقوله كدلالة الخط آه) دليل الملازمة الثانية (هـ) ان لم يكن الدال لفظا كان كدلالة الخط والعمد آه على ما وضع له ودلائلها عليه دلالة غير لفظية (ج) تلك الملازمة (قوله والدلالة اللفظية آه) بيان لاقسام القسم الاول منها (هـ) الدلالة اللفظية اما دلالة يجعل جاعل واما دلالة بواسطة اقتضاء الطبع واما دلالة بواسطة اقتضاء العقل فقط بدون الوضع والطبع والدلالة يجعل جاعل دلالة وضعية والدلالة باقتضاء الطبع دلالة طبيعية والدلالة باقتضاء العقل دلالة عقلية (ج) الدلالة اللفظية اما دلالة وضعية واما طبيعية واما عقلية وفهم من هذا التعريف كل من الوضعية والطبيعية والعقلية والامثلة الثلث دليل للكبريات (هـ) الدلالة بواسطة جعل جاعل دلالة وضعية لان الدلالة بواسطة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق ودلالته على دلالة وضعية (ج) تلك الكبرى وهكذا التقرير في اثبات الكبيرين الاخيرين بامثلتها (ص) والامثلة كما يستدل بها على تلك الكبريات الثلث اعني طرد تعاريف الوضعية والعقلية والطبيعية يستدل على عكس تلك الكبريات اعني عكس تعاريفها مثالا يقال (هـ) الدلالة الوضعية دلالة بواسطة جعل جاعل لانها كدلالة الانسان على الحيوان الناطق ودلالته عليه دلالة بواسطة جعل جاعل (ج) ذلك العكس وهكذا في الاخيرين وكذا يقرر عكس ما ذكرنا اعني ادعاء الامثلة والاستدلال (ط) عليه بكل واحد من طرد ما هو بمنزلة التعاريف الثلث ومن عكسه وهو (ظ) على من تذكر (قوله والمق آه) يعني اما المق من الدلالة اللفظية الكاشنة في ضمن التقسيم ههنا الدلالة الوضعية او العقلية او الطبيعية لكن ليس مقصودهم منها ههنا الدلالة العقلية والطبيعية (ج) من رابع الاستثنائي عين الجزء الاخر وهي القول المذكور او يستثنى عين احد الاجزاء وهو الجزء المذكور (ج)

لكن المق منها ههنا الدلالة الوضعية فيخرج من ثالثة تقيضي الجزئين
الاخيرين وهما قولنا ليس المق منها ههنا العقلية والطبيعية فيكون
القول المذكور يتجه على الاول واستثنائية على الثاني وعلى التقديرين
فكانه جواب عن استفسار مقدر بتعيين المق من هذه الثلاثة ههنا ولم
يستدل على كون المق ههنا هذه وعدم كونها مقصودا لظهوره اذا بحث
في هذا الفن يلزم ان يكون مطردا كالميا ويناسبه الدلالة الوضعية لكونها
مضبوطة وعدم الاختلاف فيه واما العقلية والطبيعية فانها مختلفتان
بحسب الاشخاص والازمنة وعرفها بكون اللفظ بحيث متى
اطلق آه وان فهم هذا في ضمن التقسيم كما ذكرنا ليكون تفصيلا
وتصريحا بما علم في ضمنه وتعريفا مستقلا يبحث عنها على ان المذكور
ليس تعريفا لها بل بيان لحالها فيكون تعريفها هذا وقيد بقوله
للعالم بوضعه ليصح الملازمة الكاشفة في تعريفها اعني قوله متى اطلق
فهم لانها صادقة كليا للعالم بوضعه لالكل احد وهو ظ ولوايق على
حالتها لا تصديق وبه علم ان ما يذكر في بعض الكتب بدون هذا
القيد انما هو لظهوره وللاكتفاء عنه والا فهو لازم فلما عرفه حصره
في ثلثة واستدل على ذلك الحصر بقوله (وذلك لانه آه) اشارة به
الى كون الدلالة الوضعية منقسمة الى هذه الاقسام الثلاثة (ه) الدلالة
اللفظية الوضعية اما مطابقة واما تضمن واما التزام لان الدلالة اللفظ
الوضعية اما دلالة اللفظ على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع لذلك
المعنى بعينه واما دلالة اللفظ على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع اعني دخل
فيه ذلك المعنى المدلول للفظ واما دلالة على معناه بواسطة ان اللفظ
موضوع لمعنى خرج عنه ذلك المعنى المدلول اي اما دلالة على المعنى
الذي هو عين الموضوع له وبتمامه واما دلالة على المعنى الذي هو داخل
في المعنى الموضوع له مع دلالة على المعنى الموضوع له واما دلالة على
المعنى الذي هو خارج عن المعنى الموضوع له مع دلالة على المعنى
الموضوع له ايضا ودلالة اللفظ على معناه بواسطة ان ذلك اللفظ
موضوع لذلك المعنى مطابقة ودلالة اللفظ على معناه بواسطة ان اللفظ

(موضوع)

(ض) لان اللفظ الموضوع
من وراء الجدار ليس
موضوعا على وجود
اللافظ ولا يدل عليه
بالطبع بل يعجز العقل
ولهذا قال من وراء
الجدار لئلا يكون دخل
للمشاهدة في ذلك
منه

موضوع للمعنى الذي دخل فيه ذلك المعنى المدلول له تضمن ودلالة
اللفظ على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع للمعنى الذي خرج عنه
ذلك المعنى المدلول له التزام (ج) المط وهذا القياس صفراء وكبراه ودعواه
مذكورة وكل واحد (س) من الامثلة دليل لكل واحد من الكبريات
اعني طرد تعريف هذه الدلالات الثلث في ضمن التقسيم (ه) دلالة
اللفظ على معناه بواسطة آه مطابقة لانه كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق ودلالته عليه مطابقة (ج) الكبرى وكذا دلالة اللفظ على
معناه بواسطة ان اللفظ موضوع لمعنى دخل فيه ذلك المعنى المدلول له
تضمن لان دلالة على معناه بواسطة كدلالة الانسان على الحيوان
ودلالته عليه تضمن (ج) تلك الكبرى (وقوله فان الانسان آه) دليل
الكبرى (ه) دلالة على الحيوان تضمن لان دلالة على الحيوان دلالة على
معناه لاجل انه موضوع للحيوان الناطق والحيوان الناطق معنى دخل فيه
الحيوان (ج) دلالة على الحيوان دلالة على معناه لاجل انه موضوع للمعنى
الذي دخل فيه الحيوان والحيوان هو مدلول ذلك (ج) دلالة على الحيوان
دلالة على معناه لاجل انه موضوع للمعنى الذي دخل فيه مدلول ذلك
اللفظ والدلالة على معناه لاجل انه موضوع للمعنى الذي دخل فيه
مدلول ذلك اللفظ تضمن (ج) تلك الكبرى وهكذا مفصولة وتقريره
مع ما قبله مركبا من اربعة والكل ظ وهكذا الكلام في وضع الحيوان
الناطق موضع الحيوان لكونه ايضا جزءا بلافق في التقرير والتصوير
وكذا دلالة على معناه بواسطة انه موضوع لمعنى خرج عنه ذلك
المعنى المدلول له التزام لان دلالة عليه كدلالة الانسان على قابل العلم
ودلالته عليه التزام (ج) تلك الكبرى (وقوله فان دلالة آه) دليل
كبراه ايضا (ه) دلالة على قابل العلم وصنعة الكتابة التزام لان دلالة
عليه دلالة بواسطة ان الانسان موضوع للحيوان الناطق والانسان
هو اللفظ الدال والحيوان الناطق هو المعنى الموضوع له الذي كان قابل
العلم وصنعة الكتابة خارجا عنه (ج) دلالة عليه دلالة بواسطة ان
اللفظ موضوع للمعنى الذي خرج عنه قابل العلم وصنعة الكتابة وقابل

(ط) يقال في الاستدلال
بالمثل له على المثال (ه)
دلالة الانسان عليه
دلالة وضعية لان دلالة
عليه دلالة بواسطة جعل
جاعل والدلالة بواسطة
جعل جاعل دلالة وضعية
(ج) المط وكذا دلالة
الانسان عليه دلالة بواسطة
جعل جاعل لان دلالة
عليه دلالة وضعية والدلالة
الوضعية دلالة بواسطة
جعل جاعل (ج) المط
وهكذا في الاخيرين
فيرتب اقيسة اربعة فقس
كلها ولا تغفل
منه

العلم وصنعة الكتابة هو المعنى المدلول له (ج) تلك الكبرى (٢) (قوله)
 اما تسميته آه بيان لوجه تناسب تسمية الدلالات الثلاث بتلك الاسامي
 بدلائلها المذكورة (فقوله فلان اللفظ آه) دليل الاولى من تلك
 الدعاوى الثلاث (هـ) الدلالة الاولى اى دلالة اللفظ على ممانه آه ناسب
 ان تسمى مطابقة لان الدلالة الاولى دلالة طابق اللفظ فيه لتام ما وضع
 له وهو ظ والدلالة المطابق لفظه لتام ما وضع له ناسب ان يسمى مطابقة
 (ج) ذلك المدعى (قوله من قولهم آه) اى المطابقة مأخوذ من قولهم
 الذى معنى توافق وهذا القول بيان لنكتة تفسيري مطابق موافق وقوله
 (فلان جزء آه) دليل الثانية منها حال كونه كبرى مع الصغرى المطوية نتيجان
 نتيجة هي قوله فهي دلالة آه ثم تضم الى هذه مقدمة مطوية نتيجان المط (هـ)
 الدلالة الثانية ناسب ان تسمى تضمنا لان الدلالة الثانية دلالة على جزء
 الموضوع له وجزء الموضوع له كائن في ضمن الموضوع له (ج) من الغير
 المتعارف الدلالة الثانية دلالة على ماقى ضمن (٣) الموضوع له والدلالة على
 ماقى ضمن الموضوع له ناسب ان تسمى تضمنا (ج) المط وقوله فلان اللفظ آه
 دليل الثالثة منها لكن ليس دليلها بالذات بل دليل دليلها اذ دليلها
 مدخول بل وهو دليله (هـ) الدلالة الثالثة ناسب ان تسمى التزاما لان الدلة
 الثالثة دلالة اللفظ على الخارج اللازم والدلالة على الخارج اللازم ينبغي ان
 تسمى التزاما (ج) المط وقوله ان اللفظ لا يدل آه دليل الصغرى المذكورة
 (هـ) الدلالة الثالثة دلالة اللفظ على الخارج اللازم لمعناه الموضوع له لانها
 اما دلالة اللفظ على الخارج اللازم له واما دلالة على كل امر خارج عنه
 لكن اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه (ج) من رابع الاستثنائى
 عين الجزء الاخر وهو تلك الصغرى (٩) ومن اوله ايضا وهو معلوم
 (قوله) وانما قيد آه يعنى قيد المص تعريف كل واحد من الدلالات
 بتوسط الوضع حيث قال في جميعها بواسطة ان اللفظ موضوع المعنى لانه
 لو لم يقيد حدودها بتوسط الوضع لانتقض حد بعض الدلالات ببعضها
 اى بدخول بعض افراد بعض الدلالات لكن انتقاص حد بعضها
 ببعضها بطل لعدم كون بعضها جامعا وبعضها مانعا (ج) نقض

(المقدم)

المقدم وهو تلك الدعوى وهذه الملازمة اختصار واجمال سيفصله
 بقوله فنقول لو لم يقده آه بعد بسط الكلام له فكأنه ذكر تلك الملازمة
 المجملة أولا وبسط الكلام بعده بقوله لجوازه وبعد تمهيد شريع
 في اثبات تلك الملازمة واخذها مفصلة واستدل على كل منها وهذه
 الملازمة يحتمل ست ملازمات اربعة منها سيدكره وينبته وهذه
 الاربعة هو المراد بهذه الملازمة المجملة واثنان وان كانتا محتملتين لم
 توجد اولم يذكرها ولذا ذكر صور اربع في التوطئة ليكون كل واحد
 منهما دليلا لكل واحدة من الملازمات الاربع التى هي تفصيلها وقد ورد
 في العبارة مقدمة نظرية ويذكر بعده توطئة دليلها ثم يؤخذ تلك المقدمة
 بعينها ويستدل عليها بالدليل المذكور لها فيظن ان المذكورة بعده
 غير الملازمة الاولى مع انها متحدتان سواء كان احدهما عين الاخرى
 صورة وحقيقة او حقيقة فقط يكون احدهما مذكورا جالا والاخرى
 مفصلة كما فيما نحن فيه ويكون ما بين الملازمتين توطئة للدليل وما بعد
 الملازمة المذكورة ثانيا دليلها فيكون هناك اثبات ملازمة فقط واحدة
 كانت او متعددة لا الملازمتين اعنى المذكورة اولاً على حدة وثانياً على
 حدة متغايرتين ويدل على ما ذكرنا قوله واذا تحقق هذا فنقول آه
 على ما لا يخفى (وقوله وذلك اى) وانتقاص حد بعضها ببعضها على
 تقدير عدم التقييده (لجواز ان يكون آه) شروع لبيان دليل تلك
 الملازمة المجملة ودليها ايضا مختصر يذكر تفصيله في اثبات تفصيل
 تلك الملازمة فكأن هذا الدليل ليس دليل تلك الملازمة بل توطئة
 لاثباتها فيما بعد مفصلاً او بسط كلام له لان الملازمات الاربع التى
 ستثبت في التفصيل هي هذه الملازمة بعينها اذ المراد من هذه هو تلك
 الاربع الا انها مجملة والاربع الالية تفصيلها لكنها تجري هذا عليها
 لكونها اساس الدليل فيصلح ان يستدل به عليها ظاهراً وان لم يكون لما جازا
 ان يكون اللفظ مشتركاً بين الكل والجزء ومشاركاً بين المتزوم واللازم
 ويتصور من كون اللفظ مشتركاً بينهما صور اربع ثبت انه لو لم يقيد
 حدودها به لانتقض حد بعض الدلالات ببعضها لكان قد يكون

فكون هذا دليل
 الحصر لا التقسيم وكذا
 الكلام في كل ما يستدل
 به على التقسيم ظاهراً
 ولهذا قد يوردون لفظ
 الحصر في مقام التقسيم
 قبل اجراء الدليل عليه
 لاشعار كون ذلك دليل
 الحصر ولدفع توهم مجي
 الدليل على التقسيم على
 ما لا يخفى منه

س ويستدل بمجموع الامثلة
 على الصغرى وعلى اصل
 المدعى بالترديد مثل ما قررناه
 ويستدل بكل واحد منها على
 عكس تلك الكبريات وهو
 عكوس تعارضها مثلاً يقال
 (هـ) المطابقة هي دلالة
 اللفظ على معناه بواسطة
 آه لانها كدلالة الانسان
 على الحيوان الناطق ودلالته
 عليه دلالة اللفظ على معناه
 بواسطة آه (ج) ذلك العكس
 وهكذا الباقيان ويجوز
 ان يدعى الامثلة ويستدل
 عليه بمثله (هـ) ودلالة

الانسان على مطابقة
 لان دلالتها عليه هي
 دلالة اللفظ على معناه آه
 ودلالته على معناه آه
 مطابقة (ج) المط وهكذا
 في الاخيرين ومقدماته
 النظرية تثبت بما بعده من
 الدلائل ان وجد مثلاً
 يقال في اثبات صغرى
 الثاني بعد تصويره مثل
 ذلك (هـ) دلالة الانسان
 على الحيوان دلالة على
 معناه بواسطة ان اللفظ
 موضوع لمعنى دخل فيه
 ذلك المعنى المدلول له لان
 دلالة عليه دلالة لاجل
 انه اى بواسطة انه موضوع
 للحيوان الناطق والحيوان

بعض اللفظ مشتركا بين الكل والجزء وبين الملزوم واللازم ويتصور منه
صور أربع (ج) عين التالي وهي تلك الملازمة والمقدمة الاستثنائية
المذكورة ثلث مقدمات دليل كل منهما بعده (وقوله كالامكان) دليل
الاولى منها (هـ) بعض اللفظ مشترك بين الكل والجزء لان بعض اللفظ
هو الامكان والامكان مشترك بين الكل والجزء (ج) تلك المقدمة وقوله
فانه موضوع للامكان آه دليل الكبرى المذكورة بواسطة كونه مثالا
لانه لما قال كالامكان فكانت قال الامكان مشترك بين الكل والجزء وهو
تلك الكبرى كما هو شأن سائر الامثلة وحيث يكون مشتملا على موضوعها
فيكون صغرى وما بعده كبرى لها (هـ) الامكان مشترك بين الكل والجزء لان
الامكان موضوع للامكان الخاص والامكان العام والامكان الخاص سلب
الضرورة عن الطرفين والامكان العام سلب الضرورة عن احد
الطرفين (ج) الامكان موضوع لسلب الضرورة عنها ولسلب
الضرورة عن احدهما وسلب الضرورة عنهما كل وسلب الضرورة
عن احدهما جزء (ج) الامكان موضوع للكل والجزء والموضوع
للكل والجزء مشترك بين الكل والجزء (ج) تلك الكبرى وان
اكتفت يكون نتيجة الثاني ملزومة متساوية لتلك الصغرى
المدللة يكون القياس مركبا من اثنين وهما الاولان منه وهكذا
مقصوده وبسببه مع اثبات نظريته بعده وتصويره مع ما قبله مركبا
من اربعة او ثلثة والكل ظ فقس (وقوله كالشمس آه) دليل المقدمة
الثانية منها (هـ) بعض اللفظ مشترك بين الملزوم واللازم لان بعضه
الشمس والشمس موضوع للجرم والضوء (ج) بعضه موضوع للجرم
والضوء والجرم ملزوم والضوء لازمه (ج) بعضه موضوع للملزوم
واللازم والموضوع لهما مشترك بينهما (ج) تلك المقدمة وهكذا
مقصوده وبسببه وترتيبه مركبا من الاثنين الاولين بسبب كون نتيجة
الثاني منهما ملزومة لتلك المقدمة اذا الوضع الاثنين يستلزم الاشتراك
بينهما بل هو الاشتراك على ما لا يخفى (وقوله الاولى آه) دليل الثالثة
منهما (هـ) يتصور من ذلك صور أربع اذ يتصور منه ان يطلق الامكان

(ويراد به)

ويراد به الخاص وان يطلق آه وهن صور أربع (ج) تلك المقدمة ويقرر
من الاسمية (قوله واذا تحقق آه) شروع لاثبات الملازمة المذكورة
بدلائلها مفصلة بعد تمهيد اساسها واخذ اثنين منها بقوله اولم
يقيد آه وتصدى في اثبات احديهما (بقوله اما الانتقاض بدلالة التضمن
فلان آه) (هـ) لولم يقيد حد الدلالة (ع) المطابقة يقيد توسط الوضع
لا يتقضى حدها بدلالة التضمن اى بدخول بعض افراد التضمن فيه لانه
لولم يقيد حدها يقيد توسط الوضع كان دلالة لفظ الامكان الذى
اطلق اى ذكر واريد به الامكان الخاص على الامكان الخاص مطابقة
وعلى الامكان العام ح تضمنا والحال انه يصدق عليها اى على دلالة
لفظ الامكان العام حين اطلق لفظه على الامكان الخاص انها دلالة
اللفظ على المعنى الموضوع له الذى هو معنى المطابقة واذا كان دلالة
لفظ الامكان حين اطلق واريد به الامكان الخاص على الامكان الخاص
مطابقة وعلى الامكان العام تضمنا ويصدق عليها انها دلالة اللفظ
على المعنى الموضوع له يدخل في حد دلالة المطابقة دلالة التضمن (ج)
لولم يقيد حدها يدخل في حد دلالة المطابقة دلالة التضمن ولما دخل
في حد دلالتها دلالة التضمن لا يكون حد دلالة المطابقة مانعا ولا حد
دلالة التضمن جامعا (ج) لولم يقيد حدها لا يكون حد دلالة
المطابقة مانعا ولا حد دلالة التضمن جامعا واذا لم يكن هو مانعا ولا هذا
جامعا انتقض حد دلالة المطابقة بدلالة التضمن (ج) تلك الملازمة
او يقرر هذا الدليل عليها (هـ) لانه لولم يقيد حد دلالة المطابقة
بتوسط الوضع لا يتقضى حدها بدلالة لفظ الامكان على الامكان
العام حين اطلق واريد به الامكان الخاص ودلالة لفظ الامكان على
الامكان العام حينئذ دلالة تضمن مع انه يصدق عليها انها دلالة
اللفظ على المعنى الموضوع له (ج) لولم يقيد حدها لا يتقضى حدها
بدلالة التضمن الذى يصدق عليها انها دلالة اللفظ على المعنى
الموضوع له وهى تلك الملازمة ويمكن ان يقرر على حالها (هـ) لانه
لولم يقيد به لا يطلق لفظ الامكان مثلا واريد به الامكان الخاص واذا

الناطق معنى دخل فيه
الحيوان والحيوان هو
مدلول اللفظ (ج) تلك
الصغرى وهكذا موصوله
وفي اثبات صغرى الثالث
(هـ) لان دلالة على قابل
العلم دلالة عليه بواسطة
انه موضوع للحيوان
الناطق الذى هو خارج
عنه قابل العلم والانسان
ذلك اللفظ والحيوان الناطق
المعنى الموضوع له وقابل
العلم المعنى المدلول عليه
(ج) من الغير المتعارف
تلك الصغرى والكل (ن) مما
قررنا هناك فلا تغفل
وقس منه



وإطلاق وإريد به الامكان الخاص كان دلالة على الامكان الخاص مطابقة
وعلى الامكان العام تضمنت انه يصدق عليها انها دلالة آه (ج) لولم
يقيد به لكان دلالة الامكان على الامكان الخاص مطابقة وعلى
الامكان العام تضمنت ويصدق عليها انها آه وإذا كان كذلك يدخل
في حد آه (ج) المساوي لتلك الملازمة وقوله كان دلالة على الامكان
الخاص مطابقة لا يدخل له في الاثبات وانما جئنا لبيان الواقع بل
الدليل هو قوله اذا اطلق وإريد به الامكان الخاص كان دلالة على
الامكان العام تضمنت ويصدق عليها انها آه وهو ظ وهكذا التصوير
في نظائره الآتية في اثبات الملازمات الثلاث الباقية فلا تغفل وان
شئت اكتفيت بالقياسين الاولين او بالقياس الاول فقط لكون
نتيجة القياس الاول والثاني منه متساوية لتلك الملازمة وهو (ظ)
(وقوله لان الامكان آه) دليل ما قبله من قوله ويصدق آه اعني الحالية
التي هي قيد الصغرى (هـ) دلالة الامكان على الامكان العام حين
إريد به الامكان الخاص دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له لان الامكان
العام بما وضع له للفظ الافكان ودلالة الامكان على ما وضع له للفظ
الامكان حين إريد به الامكان الخاص دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له
لوضعه له تارة ايضا (ج) تلك المقدمة (قوله واذا قيدناه آه) (ص)
بيان لكيفية خروج الدلالة التضمن عن حد المطابقة حين قيد حدها
بتوسط الوضع ومفهوم مخالف للملازمة المذكورة ولذا استدل عليه
لعدم كفاية اثبات تلك الملازمة في ثبوت مفهوم مخالفها كما هو شأن
سائر خلاف عكس النقيض والمستوى له اذ يكفي ثبوت اصلها فيها
لعلاقة الزوم بينهما فكان هذا القول القابل لجواب سؤال مقدر يرد
على ما ذكرنا من الدليل بانه اذا قيد حدها بتوسط الوضع يجوز ان
يدخل دلالة التضمن في حد المطابقة فافائدة التقييده فاجاب بهذا
وهكذا الكلام في جميع نظائره فعلى هذا يكون تصويره (هـ)
اذا قيدنا حد دلالة المطابقة بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة لفظ
الامكان على الامكان العام حين اطلق وإريد به الخاص التي هي

(التضمن)

ودلالة ما كان موضوعا
لمعنى دخل فيه المعنى المدلول
لمعنى ذلك المعنى المدلول
له تضمن (ج) الكبرى
وكذا دلالة اللفظ على
معناه بواسطة انه موضوع
لمعنى خرج عنه ذلك المعنى
المدلول له التزام لان اللفظ
المعهود موضوع لمعنى
خرج آه ودلالة ما هو
موضوع لمعنى خرج عنه
آه التزام (ج) الكبرى
كل ذلك من الغير المتعارف
الغير المتعارف فلا تغفل
منه

فيجوز ان يستدل به عليه
(هـ) المطابق يناسب
تفسيره بالموافق لان المطابق
ما خود من قولهم طابق
التعل بالتعل اذا توافقا
والمأخوذ من قولهم هذا
يناسب تفسيره بالموافقة
(ج) المط منه

التضمن عنه اى عن حد دلالة المطابقة لانه اذا قيدناه بتوسط الوضع
لم يكن دلالة لفظ الامكان الذي هو مادة النقيض على الامكان العام
مطابقة بل تضمنت في صورة اطلاق الامكان وإريد به الامكان الخاص
وان كان دلالة آه واذا لم يكن دلالة لفظ الامكان على الامكان الخاص
مطابقة في تلك الصورة تضمنت خرجت تلك الدلالة التضمن عن حد
المطابقة (ج) الملازمة المط (قوله لكن ليست آه دليل الصغرى
(هـ) اذا قيدناه بتوسط الوضع لم يكن دلالة لفظ الامكان العام
مطابقة في تلك الصورة بل تضمنت لانه اذا قيدناه به لم يكن دلالة لفظ
الامكان على الامكان العام في تلك الصورة بواسطة ان لفظ الامكان
موضوع للامكان العام بل يكون دلالة عليه بواسطة ان اللفظ موضوع
للامكان الخاص الذي يدخل فيه الامكان العام واذا لم يكن دلالة
على الامكان العام بواسطة ان اللفظ موضوع له بل بواسطة انه
موضوع للامكان الخاص الذي يدخل فيه الامكان العام لا يكون
دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة مطابقة بل يكون
تضمنا وهو ظ (ج) تلك (ي) الصغرى هذا على تقدير خبره لان
دلالة آه محدوما بناء على وجود الشروط الثلاثة المقضية لحذف الخبر
ولذا قدرنا خبره بقولنا مطابقة كما اشرنا اليه واما اذا كان خبره قوله
لكن ليست آه محدوما بناء على كون لكن مخففة يجوز (ل) فيه
حذفه وعدمه فيكون تصويره (هـ) اذا قيدناه به خرجت تلك الدلالة
التي هي من افراد التضمن عن حد المطابقة لانه اذا قيدناه به لم يكن
دلالة لفظ الامكان عليه في تلك الصورة بواسطة ان اللفظ موضوع له
وان كان دلالة اللفظ على ما وضع له بل بواسطة انه موضوع للامكان
الخاص آه واذا لم تكن دلالة عليه فيها بواسطة انه موضوع له
بل بواسطة انه آه خرجت تلك الدلالة عنه (ج) تلك الملازمة (قوله
لتحققها دليل) ما قبله من السالبة اعني بعض الصغرى (هـ) دلالة
لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة ليست بواسطة ان
اللفظ موضوع للامكان العام لان دلالة على الامكان العام فيها دلالة

٣ وكل واحد من الدلائل
الثلاثة المذكورة للتسمية
مفهوم من تعريفاتها
ونكتة تقدير ناسب
فيها مبين هناك
منه

٩ لولم يكن الدلالة الثالثة
دلالة اللفظ على الخارج
اللازم له لكان دلالة
على كل امر خارج عنه
لكنه لا يدل عليه (ج)
نقيض المقدم وهو تلك
الصغرى من اوله واضح
منه

ويجوز ان يذكر مجموع
قوله لجواز الى قوله
واذا تحقق آه مقدما
للملازمة ومقدمة استثنائية
(هـ) لمجاز ان يكون
اللفظ مشتركا بين الكل
والجزء كما لا مكان فانه
الى ذلك القول ثبت انه
لولم يقيد به لا تنقض
لكن المقدم ثابت والثاني
مثله او يكون ماعدا
قوله فانه موضوع آه
في الموضعين مقدما لها
ويكون هو فبهما دليلا

لمأقبلة على الترتيب الذي ذكرناه بلافوق او يقرر من المستقيم وهو الملازم لقوله ويتصور من ذلك ومن قوله واذا تحقق هذا التصوير (هـ) لمجاز كون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء وبين الملزوم واللازم يتصور من ذلك صور اربع ولما تصور منه صور اربع ثبت انه لو لم يقيد به لانتقض (ج) لمجاز كونه مشتركا بين الكل والجزء وبين الملزوم واللازم ثبت انه لو لم يقيد به لانتقض لكنه جاز كونه مشتركا بينهما بل وقع كما في المثالين المذكورين (ج) عين الثاني وهي الملازمة المذكورة وهكذا مفصوله ونصويره اولا من بسيط اول الاستثنائي وهو القياس الاخير وثانيا اثبات ملازمة ذلك القياس بالافترائي الشرطي وهو القياس الاول بلافوق كما هو الحال في سائر افراد المستقيم منه

متحققة في تلك الصورة في ضمن دلالة على الامكان الخاص وان فرضنا انتفاء وضعه بازاء الامكان العام والدلالة المحققة فيها في ضمن دلالة على الامكان الخاص ليست بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام (ج) تلك المقدمة وان الوضعية في الموضوعين المعارضة التقديرية (ص) وتقريرها وتقريرها معلوم ويجوز ان يكون قوله لكن ليست آه دليلا لصغري الملازمة المطاول للملازمة على الاعتبارين بدون قوله بل بواسطة آه ويكون قوله هذا دليلا لذلك القول اعني قوله لكن ليست آه الذي يكون هو صغري ح واجزاؤه عليه ما مثل ما ذكرنا بدون ذكر قوله بل بواسطة آه في الدليل مثالا يقال على اعتبار الاول (هـ) لانه اذا قيدناه به لا يكون دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة بواسطة ان لفظ الامكان موضوع للامكان العام واذا لم يكن دلالة عليه فيها بواسطة انه موضوع للامكان العام لا يكون دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة مطابقة (ج) تلك الصغري واما تقريره على الاعتبار الثاني (فهـ) لانه اذا قيدناه به لم يكن دلالة عليه في تلك الصورة بواسطة انه موضوع له واذا لم يكن دلالة عليه فيها بواسطة انه موضوع له خرجت تلك الدلالة عنه (ج) تلك الملازمة واثبات صغرها بما بعده (هـ) لانه اذا قيدناه به يكون دلالة عليه بواسطة انه موضوع للامكان الخاص الذي آه والدلالة عليه بواسطة انه موضوع للامكان الخاص آه ليس الدلالة عليه بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام (ج) تلك الصغري وهكذا من الثاني ومن الاول للاستثنائي واكل (ظ) فقس (قوله واما الانتقاض آه) بيان لاثبات الملازمة الثانية من الملازمات الاربع (بقوله فلانه اذا آه بمثل ما سبق في التقرير والتصوير (هـ) اولم يقيد (ص) حدد دلالة المطابقة بتوسط الوضع لانتقض حدها بدلالة الالتزام اي بدخول بعض افراده فيه لانه اولم يقيد به لكان دلالة لفظ الشمس الذي اطلق وعني به الجرم على الجرم مطابقة وعلى الضوء التزاما مع انه يصدق عليها اي على دلالة لفظ الشمس على الضوائرها دلالة اللفظ على ما وضع له لكون الشمس موضوعا للضوء تارة واذا كان دلالة على

(الجرم)

الجرم مطابقة وعلى الضوء التزاما مع انه يصدق آه دخلت دلالة التضمن في حد المطابقة (ج) لو لم يقيد به لدخلت التضمن في حدها وهي مساوية لتلك الملازمة كما عرفت وح يكون قوله فلوم يقيد حد آه نتيجة هذا القياس المثبت لتلك الملازمة لكونه مساوية لها وان شئت ضمنت الى هذا القول ملازمة اخرى لينتج عين تلك الملازمة (هـ) ولما دخلت التضمن في حدها انتقض حدها بالتضمن (ج) تلك الملازمة (قوله ولما قيد آه) مثل ما سبق بيان كيفية خروج تلك الدلالة التضمن عن حد المطابقة حين قيد حدها بتوسط الوضع بعد بيان فساد عدم التقييد به وقد عرفت تفصيله فتذكر روح يكون نصويره (هـ) لما قيد حدها به خرجت تلك الدلالة عنه اي دلالة لفظ الشمس الذي اطلق وعين به الجرم على الضوء عن حد المطابقة ودخلت في حد الالتزام التي هي من افراده لانه لما قيدناه به لم يكن تلك الدلالة مطابقة بل التزاما وان كان دلالة على ما وضع له ولما لم تكن مطابقة بل التزاما خرجت عن حد المطابقة ودخلت في الالتزام (ج) تلك الملازمة (وقوله الانها ليست آه) مع آخره دليل الصغري (هـ) لما قيد به لانتكون تلك الدلالة مطابقة بل التزاما لانه لما قيد به لانتكون تلك الدلالة بواسطة ان اللفظ موضوع له بل تكون بسبب وضع لفظ الشمس للجرم الملزوم له واذا لم تكن بواسطة ان اللفظ آه بل بسبب وضع آه لانتكون مطابقة بل التزاما (ج) تلك الصغري ومن الثاني ايضا بعكس الكبرى (هـ) ولو كانت مطابقة لا التزاما تكون تلك الدلالة بواسطة ان اللفظ آه ولا تكون بسبب وضع آه والباقي على حاله (وقوله لانا لو فرضنا آه) دليل ما قبله ايضا مثل قوله السابق لتحققها وان فرضنا آه (هـ) تلك الدلالة ليست بواسطة آه لان تلك الدلالة كانت بدلالة لفظ الشمس على الجرم ولو فرضنا ان الشمس ليست بموضوع للضوء والكان به ولو فرضنا آه ليست بواسطة آه (ج) تلك المقدمة وهكذا من الثاني والاستثنائي (قوله ولو لم يقيد آه) شروع لاثبات الملازمة الثالثة من الملازمات الاربع (بقوله فانه اذا اطلق آه) على

(ع) ولما كان هذا الملازمة مع الملازمات الاثنية تفصيل الملازمة المذكورة المجعلة التي هي دليل قوله وانما قيد آه تكون هذه الملازمات ايضا دليله لما عرفت انه لما قال تلك الملازمة فكانه قال هذه الملازمات فعلى هذا يكون اجزاؤها عليه (هـ) قيد حدودها بتوسط الوضع لانه لو لم يقيد حد الدلالة المطابقة بتوسط الوضع لانتقض بدلالة التضمن وكذا لو لم يقيد بها به لانتقض بدلالة الالتزام وكذا

الترتيب السابق (هـ) لولم يقيد حد دلالة التضمن بقيد توسط
الوضع لانتقض بدلالة المطابقة أي بدخول بعض افرادها فيه لانه
لولم يقيد به لكان دلالة الامكان الذي اطلق واريد به الامكان العام
على الامكان العام مطابقة مع انه يصدق على تلك الدلالة انها
دلالة اللفظ على ما دخل في المعنى الموضوع له الذي هو مفهوم دلالة
التضمن واذا كان دلالة الامكان الذي اطلق واريد به الامكان العام
على الامكان العام مطابقة والحال انها دلالة اللفظ على ما دخل في المعنى
الموضوع له انتقض حد دلالة التضمن بدلالة المطابقة لدخولها فيه ح
(ج) تلك الملازمة (وقوله لان الامكان آه) دليل ما قبله من الحالية
التي بعض الصغرى (هـ) دلالة الامكان العام حين اطلق واريد به
الامكان العام هي دلالة اللفظ على ما دخل في المعنى الموضوع له لان
لامكان العام داخل في الامكان الخاص وهو اي الامكان الخاص
معنى وضع لفظ الامكان بازائه لوضعه تارة ايضا (ج) الامكان العام
داخل في المعنى الذي وضع اللفظ بازائه ودلالة لفظ الامكان على
ما هو داخل في المعنى الذي وضع اللفظ بازائه هي دلالة اللفظ على
ما دخل في المعنى الموضوع له (ج) تلك المقدمة وهو مركب من الغير
المعارف والغير المعارف الغير المعارف وهكذا مقصوده وبسطة (وقوله
فاذا قيدنا آه) مثل ما سبق بيان لفائدة التقييد بعد بيان فساد عدمه
وما بعده دليله (هـ) اذا قيد حد التضمن بتوسط الوضع خرجت دلالة
الامكان الذي اطلق واريد به الامكان العام على الامكان العام
عن حد التضمن لانه اذا قيد به لم تكن دلالة الامكان الذي اطلق
واريد به الامكان العام على الامكان العام بواسطة ان اللفظ موضوع
لما دخل ذلك المعنى فيه بل بواسطة ان اللفظ موضوع لذلك المعنى واذا
لم تكن بواسطة ان اللفظ موضوع لما دخل ذلك المعنى فيه خرجت
عن حد التضمن (ج) تلك الملازمة (وقوله وكذلك لولم يقيد آه)
شروع لاثبات الملازمة الرابعة من الاربع بما بعده مثل ما مر من نظائر
(هـ) لولم يقيد حد دلالة الالتزام بتوسط الوضع لانتقض بدخول

(دلالة)

دلالة المطابقة فيه لانه لولم يقيد حدها به لكان دلالة لفظ الشمس
الذي اطلق وعنى به الضوء على الضوء مطابقة مع ان تلك الدلالة
دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له لدلالته على الجرم
ايضا كما عرفت واذا كان دلالة على الضوء مطابقة مع انها دلالة
اللفظ على الخارج عن المعنى الموضوع له انتقض حد دلالة الالتزام
بدلالة المطابقة أي تدخل هي فيه ح (ج) تلك الملازمة (وقوله فهي
داخلة لولا التقييد به هو المساوي لهذه النتيجة قدم تاليها وهو فهي
داخلة على مقدمها وهو لولا التقييد به وهو ظ (قوله فاذا قيد آه)
هو ايضا مثل ما سبق من امثاله فتذكر روح يكون تصويره للايضاح
وال تأكيد (هـ) اذا قيد حد الالتزام بذلك القيد خرجت تلك الدلالة
المطابقة عنه لانه اذا قيد به لم تكن تلك الدلالة أي دلالة لفظ الشمس
الذي اطلق واريد به الضوء على الضوء بواسطة ان اللفظ موضوع
لما خرج ذلك المعنى عنه بل بواسطة انه موضوع له واذا لم تكن دلالة
عليه بواسطة انه موضوع لما خرج ذلك المعنى عنه خرجت عن حد التزام
(ج) تلك الملازمة فقد تم بيان اثبات تلك الملازمات الاربع مع الملازمات
الاربع الواردة للجواب بقوله فلما قيد آه في الموضوع الاربعة فكما يجوز
تصوير اثبات تلك الملازمات بالترتيب المذكور ويجوز تصويره من ثاني
الاستثنائي ايضا وهو الاوضح مثلا يقال في اثبات الملازمة الاولى
(هـ) لما قيد به خرجت تلك الدلالة عنه لانه لما قيد به ولم تخرج تلك
الدلالة عنه لكانت تلك الدلالة أي دلالة لفظ الامكان على الامكان
العام في تلك الصورة بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام
لا بواسطة انه موضوع للامكان الخاص الذي آه لكن دلالة عليه
في تلك الصورة ليست بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام بل
موضوع للامكان الخاص آه (ج) نقيض المقدم وهو تلك الملازمة
وهكذا الترتيب في الملازمات الثلاثة الاخر وكذا يجوز تصويره بادعاء
تاليها وجعل مقدمها قيداله وهو الاوجه في اثبات امثال هذه الملازمات
(هـ) دلالة الامكان على الامكان العام في تلك الصورة خرجت عن حد

لولم يقيد حد الدلالة
التضمن به لانتقض
بدلالة المطابقة وكذا
لولم يقيد حد دلالة
الالتزام به لانتقض حدها
بدلالة المطابقة لكن
التاليات الاربع مطبوعة (ج)
نقيض المقدم وهو المط
وهذا اقبسة اربعة مجموعها
تفصيل القياس المذكور
قيما سبق لاثبات ذلك
المط كما عرفت واكون
كل من هذه الملازمات
الاربع نظرية ثبت
كلاهما بدلياهما على
حدة كما ترى منه

المطابقة فلا يكفي فهم دفع ذلك الفساد بل يلزم ان يتضح فائدة التقييد بالدليل ولهذا تصدى في بيان هذه كاتري في امثال هذه كاتري اذ لا يكتفون فيها ببيان الفساد على تقدير عدم التقييد بل يذكرون فائدة التقييد مع دليلها بعد بيان فساد عدم التقييد كما لا يخفى على من تتبع ولو كان ذلك البيان كافيا لما بينوا نكتة التقييد بعد بيان فساد عدمه منه

المطابقة بقيد توسط الوضع اي اذا قيد به لان دلالة عليه في تلك الصورة دلالة ليست بواسطة آه بل بواسطة آه وان كان دلالة التي ليست بواسطة آه بل بواسطة آه خرجت عن حد المطابقة اذا قيد به (ج) تلك الملازمة الاولى وكذا دلالة لفظ الشمس الذي اطلق آه على الضوء خرجت عن حد المطابقة لما قيد به لان تلك الدلالة ليست بواسطة آه بل بسبب آه وان كانت آه والدلالة التي ليست بواسطة آه بل بسبب آه خرجت عنه لما قيد به (ج) تلك الملازمة الثانية وهكذا التقرير في اثبات الملازمتين الباقيتين فلا تغفل فقد ثبت الملازمات الاربع فثبت لزوم تقييد كل من التعريفات الثلاث بقيد توسطه وهو قيد الحيثية فيكون دلالة لفظ على معنى من حيث كون ذلك المعنى موضوعا لذلك اللفظ مطابقة وان كان ذلك المعنى من حيث كونه جزءا لشيء آخر وخارجا عنه تضمنا والتزاما فالمطابقة بالنظر الى دلالة على ذلك المعنى الموضوع له وكذا دلالة لفظ على معنى من حيث كون ذلك المعنى جزءا لمدلول ذلك اللفظ تضمن وان كان ذلك المعنى بالنسبة الى شيء آخر تمام ما وضع له او خارجا عنه فالتضمن بالنظر الى كون ذلك المعنى جزءا وكذا دلالة لفظ على معنى من حيث كون ذلك المعنى خارجا عن مدلول ذلك اللفظ التزام وان كان ذلك المعنى من حيث كونه تمام ما وضع له لشيء آخر او جزءا مطابقة وتضمنا فالاعتبار في كون الدلالة التزاما فيه انه هو الى كون المعنى خارجا عن مدلول اللفظ والحاصل (س) ان قيد الحيثية وهو قيد توسط الوضع لازم معتبر في هذه التعريفات الثلاث فلو معنى واحد مثلا تمام ما وضع له لشيء وجزء ما وضع له لذلك الشيء او الشيء آخر وخارجا عما وضع له لذلك الشيء ايضا او الشيء آخر لكان الدلالة على ذلك المعنى مطابقة من حيث كونه ما وضع له وتضمنا من حيث كونه جزءا والتزاما باعتبار كونه خارجا عنه فيوجد في هذا المعنى المفروض الدلالات الثلاث وتفرق بالحيثية فيغير احدهما الاخرى بالاعتبار واذا كان بين الاقسام مغايرة ولو بالاعتبار قيد الحيثية اذ باعتباره يوجد المغايرة مثلا المادة التي انتقض بدخولها احد المطابقة

(وهي)

وهي من افراد التضمن اعني دلالة الامكان الذي اطلق واريد به الامكان الخاص على الامكان العام تضمن لا مطابقة ح لكونها دلالة من حيث كون الامكان العام جزءا لما وضع له ح اعني الامكان الخاص لان المفروض هو ارادة الامكان الخاص به وحين يدل على الامكان الخاص يكون دلالة على الامكان العام تضمنا وهو ظ فيكون دلالة على الامكان الخاص ح مطابقة فلا يكون دلالة الامكان على الامكان العام مطابقة حين اطلق واريد به الخاص فلا ينتقض بها حد المطابقة لعدم صدقه عليه بل يصدق عليها مفهوم التضمن الذي هي من افراده وهكذا الكلام في مواد التقض الباقية فتدبر مثلا المسادة التي انتقض بها حد المطابقة وهي من افراد الالتزام اعني دلالة لفظ الشمس حين اطلق وعنى به الجرم على الضوء التزاما لمطابقة لكونها دلالة من حيث كون الضوء لازما لما وضع له ح اعني الجرم لان المفروض ارادة الجرم وحين يدل الشمس على الجرم يدل على الضوء التزاما فيكون دلالة على الجرم ح مطابقة وعلى الضوء التزاما ولا يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له ح بل يصدق عليها مفهوم الالتزام الذي هي من افراده فلا ينتقض بها حدا لمطابقة ايضا وكذا الدلالة المطابقة التي انتقض حها التضمن به وهي دلالة الامكان على الامكان العام حين اطلق واريد به الامكان العام مطابقة لا التزاما لكونها دلالة من حيث كون الامكان العام ما وضع له ح لان المفروض ارادة الامكان العام بالامكان فيكون دلالة عليه مطابقة ولا يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما دخل الذي هو مفهوم التضمن بل يصدق عليها مفهوم المطابقة فلا ينتقض بها حد التضمن وكذا دلالة لفظ الشمس الذي اطلق وعنى به الضوء على الضوء مطابقة لا التزاما لكونه دالا عليه من حيث كونه ما وضع له لا من حيث كونه خارجا (ج) فتكون مطابقة لا التزاما ولا يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما خرج وهكذا يتمر بقيد الحيثية بعض الاشياء المتغايرة عن بعضها وتكون الحيثية على حسب مقامه فافهم ولا تغفل (قوله لما كانت آه) بسط الكلام لبيان شرط الالتزام يعنى

ي وقرر هذا من الثاني ايضا بعكس الكبرى وتقرر ها (هـ) ولو كان دلالة لفظ الامكان على الامكان العام مطابقة ولا يكون تضمنا يكون دلالة عليه في تلك الصورة بواسطة ان لفظ الامكان موضوع الامكان العام ولا يكون دلالة عليه بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان الخاص الذي يدخل فيه الامكان العام والباقي على حاله

منه

لما كانت الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على الخارج عن الموضوع له وظاهر
ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه فلا بد للدلالة على الخارج اى
لدلالة الالتزام من شرط وشرطه هو لزوم الذهني (ج) لما كانت
الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ آه لا بد لدلالته على الخارج من لزوم
الذهني واللزوم الذهني هو كون الامر الخارجى لازما لسمى اللفظ بحيث
يلزم من تصور المسمى تصور ذلك الامر (ج) لما كانت الدلالة الالتزامية
دلالة اللفظ آه لا بد لدلالته على الخارج من كون الامر الخارجى بحيث
يلزم من تصور المسمى تصوره وان شئت قررته من المستقيم بضم المقدمة
الاستثنائية اعني استثناء عين مقدم النتيجة الاخيرة التي هي مقدمة شرطية
على هذا فيقال (هـ) لكنه كانت الدلالة الالتزامية دلالة آه اللفظ آه
مع ظهور عدم دلالة اللفظ على كل امر خارج عنه (ج) عين التالي
وهو قوله لا بد للدلالة على الخارج من كون الخارج بحيث يلزم من تصور
المسمى تصوره وح يكون المطحلية كما يكون في الاول شرطية (قوله
لان لولم آه) دليل كون اللزوم الذهني شرطها لها مشتملا على نقيضه
اذ كون الشيء شرطيا لا يعرف الا وقت انتفائه كما ينشأ تفصيله وتقرير هذا
الدليل على مدعى المص الذي هو المقي من هذا المقام لانك عرفت ان
ما قررناه اولاً ليس مقصوداً بل توطئة لهذا لكونه موقوفاً عليه لهذا
الاثبات فحتى لم يقرر هذا لم يثبت كونه شرطاً له (هـ) كون الخارج بحاله
يلزم من تصور المسمى تصوره شرط لازم للدلالة الالتزامية لانه لولم
يتحقق هذا الشرط امتنع فهم الامر الخارجى من اللفظ اى يمتنع دلالة
اللفظ على الخارج لكون الامر الخارجى كل الامر الخارجى ح واذا امتنع
فهم الامر الخارجى من اللفظ لم يكن اللفظ دالاً عليه اى على ذلك الخارج
وهو (ج) لولم يتحقق (ع) هذا الشرط لم يكن اللفظ دالاً عليه لكن
اللفظ دال على الخارج على ما هو المفروض (ج) نقيض المقدم وهو
المط (وقوله لان دلالة آه) دليل الملازمة التي قبله (هـ) لولم يتحقق
هذا الشرط امتنع فهم الامر الخارجى من اللفظ فلم يكن دالاً عليه لان
دلالة اللفظ على المعنى بحسب الوضع اما لاجل ان ذلك اللفظ موضوع

(بازاء)

بازاء معناه واما لاجل انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه لاجل كونه
موضوعاً بازاءه فلا يخلو الدلالة بحسب الوضع عن احدهما وان اللفظ ليس
بموضوع للامر الخارجى ولما كان دلالة اللفظ على المعنى بحسب الوضع اما لاجل
انه موضوع بازاءه واما لاجل انه يلزم من فهم المعنى الموضوع له فهمه مع ان
اللفظ ليس بموضوع للامر الخارجى فلولم يكن بحيث اى ثبت انه
لولم يكن بحيث يلزم من تصور ذلك اللفظ تصور الامر الخارجى لم يكن
الامر الثانى وهو لزوم تصور الامر الخارجى من تصور المسمى متحققاً
ايضاً اى كما لم يكن الامر الاول منها وهو كونه موضوعاً بازاء الامر
الخارجى متحققاً (ج) من غير متعارف اول الاستثناى لولم يكن الامر
الخارجى بحيث يلزم من تصور المسمى تصوره لم يكن الامر الثانى
والامر الاول متحققاً في ذلك الخارج واذا لم يكن الامر الثانى ايضاً
متحققاً لم يكن لللفظ دلالة عليه اى الامر الخارجى (ج) من الشكل الاول
لولم يكن بحيث يلزم من تصوره تصوره لم يكن لللفظ دلالة عليه وهي
تلك الملازمة ويجوز ان يقرر القياس الثانى منها اعني قوله فلولم
يكن آه مع المطوية وما قبله من قوله لان دلالة اللفظ آه قيداً لمقدمته
كما هو شأن التوطئة غالباً ويؤيده ايراد ذلك القول ايضاً لكونه كأنه
مشتمل على مقدم تلك الملازمة لان قوله فلولم يكن بحيث آه بمنزلة
قوله لولم يتحقق هذا الشرط وهو شرط وكون ما قبله موقوفاً عليه
لهذا الدليل لكونه توطئة له قدمه عليها فعلى هذا يكون تصويره
(هـ) لولم يتحقق هذا الشرط امتنع آه لانه لولم يتحقق هذا الشرط
لم يكن الامر الخارجى بحيث يلزم من تصوره تصوره والحال ان دلالة
اللفظ على المعنى بحسب الوضع اما لاجل انه آه ولاجل انه آه واللفظ
ليس بموضوع للامر الخارجى ولولم يكن بحيث يلزم من تصوره
تصوره مع ذلك الحال لم يكن الامر الثانى ايضاً متحققاً (ج) لولم
يتحقق هذا الشرط لم يكن الامر الثانى مع الامر الاول متحققاً
واذا لم يكن متحققاً لم يكن لللفظ دلالة عليه (ج) تلك الملازمة
(قوله ولا يشترط آه) بيان لفساد اشتراط اللزوم الخارجى بعد بيان

اللزوم الذهني شرطاً كأنه جواب مقدر واراد على قول المص هذا بانه
لا معنى لقصر اللزوم في اشتراطه للامر الخارجى الى اللزوم الذهني
لجواز ان يكون شرطه اللزوم الخارجى فاجاب عنه ببيان فساد بقوله
لانه لو كان آه باخذ نقيضه ليحصل البطلان على تقديره (هـ) لا يشترط
اللزوم الخارجى للالتزام لانه لو كان اللزوم الخارجى شرطاً لم يتحقق
دلالة الالتزام بدونه كما هو حال الشرط واللازم بط اى لكن عدم
تحقق الالتزام بدون اللزوم الخارجى بط لتحقيقه بدون والمزوم مثله اى
فيكون المقدم ايضا بط فيثبت نقيضه وهو المط ولكن مقدمى هذا
القياس منظوران فيهما اشار الى اثبات الاولى منهما اى المقدمة الشرطية
(بقوله اما الملازمة آه) (هـ) لو كان اللزوم الخارجى شرطاً لم يتحقق
دلالة الالتزام بدونه بل يتحقق به لانه لو كان الامر الخارجى شرطاً لكان
تحقق دلالة الالتزام مشروطاً بالشرط ويمتنع تحققه بدون الشرط (ج)
(س) لو كان اللزوم الخارجى شرطاً ليمتنع تحقق الالتزام بدونه وهو مساو
لذلك الملازمة وبقوله (واما بطلان اللازم آه) الى اثبات الرافعة
المذكورة التى هى موجبة جزئية لكونها نقيض التالى المذكور وهو
سالبة كلية بقوله (فلان عدم آه) (هـ) قد يتحقق دلالة الالتزام
بدون اللزوم الخارجى اى بعض دلالة الالتزام يتحقق بدونه لان بعض
الالتزام هو دلالة العمى على الملكية اى البصر ودلالة العمى على البصر
دلالة التزامية مع المعادة بينهما فى الخارج اى مع ثبوت المعادة بين
العمى والملكية (ج) بعض دلالة الالتزام دلالة الالتزام مع المعادة بين
ملزومها ولازمها فى الخارج والدلالة الالتزام التى وقع المعادة
بينهما فى الخارج تتحقق بدونه (ج) تلك الرافعة او يقرر القياس
الاول منهما فقط لا الثانى لكون نتيجة الاول مساوية لتلك الرافعة وقوله
(لان عدم آه) دليل بعض الكبرى الاولى وهو ما قبله (هـ) دلالة
العمى على الملكية التى هى البصر دلالة التزامية لان العمى عدم البصر
عما من شأنه ان يكون بصيراً ودلالة عدم البصر عما من شأنه ان يكون
بصيراً على البصر دلالة التزامية (ج) تلك المقدمة (قوله فان قلت

(البصر)

ل يعنى انك قد عرفت ان
احد شروط مقتضية لحذف
الخبر هو الا ان اولكن
مشددتين لكون ما بعدهما
اسماً وخبراً لهما لا يصلح
ان يكون خبراً عن ذلك
المبتدأ واما لكن المخففة
فلكونها ملغى عن العمل
يجوز كون مدخولها خبر
لذلك المبتدأ لكن الاحسن
ان يكون الخبر محذوفاً على
هذا ايضا فلا فرق فيه
بكونها مشددة ومخففة
تدبر واختر ما شئت

منه



البصر آه) اعترض ٣ على تلك الكبرى المدللة انفا باثبات نقيضها
فيكون معارضة عليها وقوله البصر جزء صغيرى وقوله فلا يكون آه
نتيجة المعارض ومطلوبه ان يرجع ضمير دلالتيه الى العمى وهو اللفظ
من الفاء وح يكون الكبرى مطلوبه والصغرى مع النتيجة مذكورة
واما اذا رجع ذلك الضمير الى الجزء كما يحتمل فيكون قوله فلا يكون آه
كبرى وح يكون المقدمتان مذكورة والنتيجة غير مذكورة وعلى
التقديرين يكون القياس من الغير المتعارف الغير المتعارف كما كان مقابله
اعنى اثبات الكبرى المعارضة عليها من ذلك القياس وقد سمعته (هـ)
دلالة العمى على البصر لا تكون التزامية بل بالتضمن لان البصر جزء
مفهوم العمى الذى هو اللفظ ودلالة العمى على جزء مفهومه لا تكون
التزامية بل تكون تضمناً (ج) ذلك المط ويمكن ترتيبه من الثانى بعكس
الكبرى (هـ) والالتزامية ليست دلالة العمى على جزء مفهومه والباقي
على حاله (قوله فنقول العمى آه) جواب عنها ببيان منشأ الغلط
بسبب توهم كون مفهومه العمى العدم والبصر معالا لعدم المضاف
فقط فيثبت كون دلالة التزامية لكون التقييد داخلاً والتقييد خارجاً
(هـ) العمى عدم البصر اى العدم المضاف الى البصر والعدم المضاف
الى البصر يكون البصر خارجاً عنه اى عن العدم وان كان جزء من
عدم البصر (ج) العمى يكون البصر خارجاً عنه اى عن مفهومه
والدلالة على الخارج التزام (ج) ط دلالة العمى على البصر التزام
لا تضمن (وقوله لا العدم والبصر) دليل ما قبله من الصغرى (هـ)
العمى عدم البصر لانه اما عدم البصر واما العدم والبصر لكنه لا العدم
والبصر (ج) من رابع الاستثنائى تلك الصغرى ويقرر من اوله ايضا
(قوله اراد بيان آه) يعنى المص قال فالمطابقة الى القول الاتى لانه
اراد بيان نسبة الدلالات الثلاث بعضها مع بعض باستلزام بعضها بعضاً
وعدم استلزامه اياه ومن اراد ذلك قال فالمطابقة آه (ج) المطوكذا يقرر
من الفعلية ومن اولى الاستثنائى ومن غير مشهور تشبيه ومن عكسه
ايضا كذلك (هـ) اراد المص بيان نسبتها اذ قال المص فالمطابقة آه و اراد

٣ تقرير المعارضة الاولى
منهما (هـ) دلالة الامكان
على الامكان العام مطابقة
لان دلالتيه عليه هى دلالة
اللفظ على ما وضع له ودلالة
اللفظ على ما وضع له
مطابقة (ج) مطلوبه
فرضاها بانها وان كانت
دلالة اللفظ على ما وضع له
فهى ليست بمطابقة واما
تكون مطابقة لو كانت
بواسطة ان اللفظ آه لكنها
ليست بواسطة ان اللفظ
آه فلا تكون مطابقة وتقرير
الثانية منها (هـ) دلالة
الامكان عليه ليست متحققة
لان دلالتها عليه فرض
انتفاء وضعه على الامكان
العام وما فرض انتفاء
وضعه ليست متحققة (ج)
دلالة مطلوبه فرد به بانه
وان فرض انتفاء وضعه
فهى ليست بمطابقة فيكون
الاول واراد على قوله
لان دلالة لفظ الامكان
ليست بمطابقة والثانى على
قوله ليحققها على ما لا

ينفى منه

بيان نسبتها من قال فالمطابقة آه (ج) المطا وهكذا ٣ البواقي فشرع في بيان قول المص هذا وفسره بقوله (ليس متى تحققت آه) إشارة إلى كون قوله هذا سالبة جزئية شرطية مأخوذة من طرف الاعم لانه رفع الايجاب الكلي واما بيان الموجبة الكلية المفهومة من طرف الاخص فيسمى بقوله واما هما آه فيكون التضمن اخص والمطابقة اعم مطلقا ولكون تلك السالبة الجزئية نظرية اثباتها (بقوله الجواز آه) وهو المادة التي تحقق فيها المطابقة ولم يتحقق التضمن فيكون حدا اوسط (وقوله فيكون دلالة آه) صغرى لكونه مشتملا على موضوع تلك الجزئية (وقوله تضمن ههنا) اي حين كون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط كبرى لاشتماله على محمولها والاوسط المذكور مكرر فيها سواء قرر من الاول او من الثالث (هـ) ليس متى تحققت المطابقة تحقق التضمن اي قد لا يكون اذا تحققت المطابقة تحقق التضمن لانه قد يكون اذا تحققت المطابقة كان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط واذا كان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط لا يتحقق التضمن (ج) من رابع الاول تلك الجزئية ومن ثاني الثالث ايضا (هـ) قد لا يكون اذا تحققت هي تحقق هو اي قد يتحقق المطابقة ولا يتحقق التضمن لانه اذا كان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط يتحقق المطابقة واذا كان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط لا يتحقق التضمن (ج) تلك الجزئية وقوله (لان الجزء آه) دليل ماقبله من كبراهما (هـ) اذا كان اللفظ موضوعا لمعنى بسيط لا يتحقق التضمن لانه اذا كان موضوعا لمعنى بسيط كان المعنى لا جزء له واذا لم يكن للمعنى جزء لا يتحقق التضمن (ج) تلك الكبرى ويقرر من اول الثاني ايضا بعكس الكبرى (هـ) ولو تحقق التضمن لكان للمعنى جزء تأمل (قوله واما استلزام آه) شروع لبيان النسبة بين المطابقة والاستلزام وهو بيان حال احد طرفيهما مثل ماقبله (هـ) استلزام المطابقة الاستلزام غير متيقن اي غير معلوم بدليل لعدم دليله لان الاستلزام موقوف على ان يكون لمعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور المعنى نصوره وكون كل ماهية وهو جميع افراد المدلول المطابق حيث يوجد لها لازم كذلك اي لازم بحيث يلزم من تصور

(صورة)

نصوره غير معلوم اي كون كل ماهية تستلزم لازما كذلك غير معلوم (ج) من الغير المتعارف الغير المتعارف كون كل ماهية حيث يوجد لها الموقوف عليه الاستلزام غير معلوم اي كون المطابقة حيث يوجد لها ذلك غير معلوم وهو مساو لذلك المطا لانه اذا كان كون كل ماهية حيث يوجد لها الموقوف عليه للاستلزام غير معلوم يكون استلزام المطابقة الاستلزام غير معلوم بالضرورة لان المدلول المطابق في ضمن كل ماهية لا يوجد في غيره واذا كان كون جميع الماهية حيث يوجد لها الموقوف عليه للاستلزام غير معلوم يثبت كون استلزام المطابقة للاستلزام غير معلوم اذا الموقوف لا يوجد بدون الموقوف عليه وان شئت فرضت تلك النتيجة مقدمة استثنائية وتضمن اليها شرطية مركبة من تلك النتيجة ومن المط حتى ينتج عين المط ويتضح (هـ) ولما كان كون ماهية حيث يوجد لها الموقوف عليه للاستلزام غير معلوم ثبت ان استلزام المطابقة الاستلزام غير معلوم (ج) من غير متعارف اول الاستثنائي ذلك المط فالصغرى المذكورة بقوله لان الاستلزام موقوف آه مسئلة لما عرفت قبل اسطر من اقتضاء الاستلزام اللزوم الذهني واما الكبرى المذكورة بقوله وكون كل ماهية آه فلكونها نظرية استدلال عليها بقوله (الجواز آه) وبثبوتها يثبت المط (هـ) كون كل ماهية حيث يوجد لها لازم كذلك غير معلوم لانه لما جاز ان يكون بعض الماهيات لا يستلزم شيئا كذلك اي بحيث يلزم آه ثبت ان كون كل ماهية حيث يوجد لها لازم كذلك غير معلوم لكنه يجوز ان يكون بعضها لا يستلزم شيئا كذلك (ج) عين التالي وهي تلك الكبرى فلما اثبت كون استلزام المطابقة الاستلزام غير معلوم بهذه المادة المفروضة اي بالماهية التي لا يستلزم شيئا كذلك الذي هو المق من هذا البيان شرع في بيان امكان اثبات عدم استلزام المطابقة الاستلزام الذي هو لازم البيان المذكور وان كان غير مقصود بهذه المادة ايضا بقوله (فاذا كان آه) وح يكون هذه المادة حدا اوسط مثل اثبات ماقبله من عدم استلزام المطابقة التضمن ويثبت بها السالبة الجزئية الاخرى (هـ) اذا كان

منه

٦ وكذا يقرر ايضا (هـ) لولم يقيد به لانتقضى بدلالة الامكان على الامكان العام حين اطلق واريد به الامكان العام ودلالة الامكان على الامكان العام ح مطابقة وصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما دخل (ج) لولم يقيد به لانتقضى حد التضمن بالمطابقة اني صدق عليها انها دلالة اللفظ على ما دخل وهي تلك الملازمة ماسبق فلا تغفل وقدس

منه

لانه لولم يقيد به لانتقضى حدا المطابقة بدلالة لفظ الشمس الذي اطلق وعنى به الجرم على الضوء ودلالة لفظ الشمس على الضوء التزاما مع ان دلالتها عليه دلالة اللفظ على ما وضع له (ج) لولم يقيد به انتقضى حدا بدلالة الالتزام الذي يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع له وهي مساوية لتلك الملازمة او يقرر على حاله ايضا مثل الملازمة السابقة وقد عرفت أنه قد ذكر وقته مثله

منه

ع وتقدير لفظ (لم يكن مطابقة بل التزاما) لكن جزء قوله لان تلك آه محذوف ويكون هو خبره وبهذا يتضح العبارة ايضا على ما لا يخفى ويكون ان الوصلية رد للمعارضة الواردة على تلك القضية تقريرها (هـ) تلك الدلالة مطابقة التزام لانها دلالة اللفظ على ما وضع له ودلالة اللفظ عليه مطابقة

اللفظ موضوعا لتلك الماهيات التي لا يستلزم شيئا كذلك كان دلالة عليه مطابقة وإذا كان اللفظ موضوعا لتلك الماهيات لا الزام فيه (ج) من ثاني الثالث على حاله قد لا يكون اذا كان الدلالة مطابقة لتحقيق الالتزام وح يكون الملازمة المذكورة صغرى (وقوله والالتزام كبرى) كما عرفت وكذا من الاول بتبديل الصغرى المذكورة (ه) لانه قد يكون اذا كان الدلالة مطابقة يكون اللفظ موضوعا لتلك الماهيات واذا كان اللفظ موضوعا لتلك الماهيات لا يتحقق الالتزام (ج) من رابعة تلك السالبة الجزئية (وقوله لانتفاء شرطه) دليل الكبرى المذكورة لهما (ه) اذا كان اللفظ موضوعا لتلك الماهيات انتفى شرط الالتزام وهو اللزوم الذهني واذا انتفى شرطه لا يتحقق اى الالتزام (ج) تلك الكبرى فعلى هذا يكون بين المطابقة والالتزام ايضا عموم مطلقا بحسب التحقق والمذكور بيان طرف الاعم وبيان طرف الاخص سيجى ايضا (قوله وزعم الامام آه) يعنى المطابقة على زعم الامام مستلزمة للالتزام لان تصور كل ماهية اعنى المدلول المطابق يستلزم تصور لازم من لوازمها الذهنية ولا ينفك عنه اى تصور كل ماهية ملزوم وتصور لازم من لوازمها لازم فاللفظ اذا دل على الملزوم بالمطابقة دل على اللازم بالالتزام (ج) من الغير المتعارف الغير المتعارف اللفظ اذا دل على كل ماهية بالمطابقة دل على لازم من لوازمها بالالتزام وهو مساو لمطلوبه اذ المطلوب ٦ جليلة ذكر فيها لفظ يستلزم وهذه النتيجة شرطية متضمنة للاستلزام فعلى هذا يكون قوله لان تصور آه صغرى وقوله فاللفظ اذا دل آه كبرى ويجوز ان يقرر حال كون الصغرى مطوية بقرينة التي بعده وقوله لان تصور آه كبرى وقوله فاللفظ اذا دل آه تيجها (ه) المطابقة تستلزم الالتزام على زعم لان المطابقة هي دلالة اللفظ على تصور ماهية والالتزام هي دلالة على لازم من لوازم تلك الماهية وتصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها (ج) اللفظ اذا دل بالمطابقة دل بالالتزام اى اللفظ الدال بالمطابقة دال بالالتزام وهي مساوية لذلك المط ايضا وان ضمت اليها مقدمة شرطية ينتج المط بعينه

(فقس)

فقس (وقوله واقله آه) دليل ما قبله من المقدمة على الاعتبارين (ه) تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها لان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها اى يستلزم ان تلك الماهية ليست غير تلك الماهية اى انها هي وانها ليست غيرها لازم من لوازمها (ج) تلك المقدمة وحاصل زعمه ان كل ماهية لا تخلو عن استلزام شى ومن جعلته استلزامها كونها ليست غيرها وهذا الاستلزام موجود في جميعها على زعمه اذ الشى يستلزم كونه مغايرا لاغياره ضرورة ثبوت الشى لنفسه فلا يتوهم اتحاد اللازم والملزوم اذ اللازم هو كون الماهية ماهية اى صفتها والملزوم هو الماهية نفسها فتتبايران موافقا لقاعدة تغاير الملزوم اللازم وح يستلزم المطابقة للالتزام فيجربى من هذا الجانب موجبة كلية بحسب التحقق على زعمه وجريا نها من الجانب الآخر ايضا سيجب بعد اسطر فيكون بين المطابقة والالتزام مساوات بحسب التحقق على زعمه ولكونه ضعيفا تصدى في جوابه (بقوله وجوابه انا آه) يمنع قوله واقله انها آه اعنى الصغرى المذكورة المقررة انفالاتيات المقدمة المذكورة قبله (وقوله فكثيرا ما آه) سنده يعنى لائم استلزام تصور كل ماهية تصور انها ليست غيرها اذ كثيرا ما تصور ماهيات الاشياء ولم يخطر في ذهننا غير تلك الماهيات المتصورة فضلا عن ان يخطر في ذهننا ان تلك الماهيات ليست غيرها اى قاولى ان لا يخطر فيه انها ليست غيرها فلا يستلزم المطابقة للالتزام ويجوز ان يدعى الحاصل من تقيض الم الذى هو الموجبة الكلية ويستدل عليه بسنده (قوله ومن هذا آه) اشارة الى تبين عدم استلزام المطابقة للالتزام اى لما تبين عدم استلزام المطابقة للالتزام فيما قبل تبين عدم استلزام التضمن للالتزام والتبين المذكور كاف في ثبوت هذا التبين فلا يلزم لتبين هذا دليل اخر وقد ثبت التبين للذكور ثبت هذا به ايضا فيكون الاثبات المذكور اثباتا لتبين عدم استلزام المطابقة للالتزام صراحة ومستلزم لاثبات تبين عدم استلزام التضمن للالتزام لكن لزوم هذا التبين من التبين المذكور حتى اثباتها (بقوله لانه كما آه) (ه) لما تبين عدم استلزام

ما قيد بالحقيقة فاذا اريد حكم ونظر اليه فقط لا الى غيره يكون سالما عن التقضى ويعبر فيه قيد الحقيقة اذ معنى قيد الحقيقة هو هذا اعنى كون النظر الى ما اريد لا الى غيره كما ان النظر فى كون الشى كليا امسا هو على تصور نفس مفهومه لا الى غيره الخارج عن مفهومه اصلا ولذا كان واجب الوجود وغيره من صفاته عز وجل كليا لان التوهم المانع عن كونها كليا بما هو الخارج عن المفهوم اعنى الدليل القطعى والخارج ونفس الامر وكل ذلك خارج عن مفهومها اذ مفهومات تلك الالفاظ هو الذات المتصف بالصفة فلا فرق في ذلك بين الواجب والضارب وكذلك النظر فى كون اللفظ قضية امسا هو على مفهومه لا الى الخارج عنه ولذلك كان قولنا الله واحد قضية وقد فصلنا الكلام المتعلق بهذا فتذكر فثبت انه

المطابقة للالتزام تبين عدم استلزام التضمن للالتزام لانه لما تبين
عدم استلزام المطابقة للالتزام ثبت انه لم يعلم وجود لازم ذهني لكل
ماهية واذا لم يعلم وجود لازم ذهني لكل ماهية لم يعلم ايضا وجود
لازم ذهني لكل ماهية مركبة (ج) لما تبين عدم استلزام المطابقة
للالتزام لم يعلم وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة ولما لم يعلم وجود
لازم ذهني لكل ماهية مركبة جاز ان يكون من الماهيات المركبة مالا
يكون له لازم ذهني (ج) لما تبين عدم استلزامها للالتزام جاز ان يكون
من الماهيات المركبة مالا يكون له لازم ذهني ولما جاز ان يكون بعض
الماهيات المركبة مالا يكون له لازم ذهني كان اللفظ الموضوع بازاء
تلك الماهية المركبة التي لا يكون له لازم دالا على اجزائه بالتضمن ولا
التزام فيه (ج) لما تبين عدم استلزامها للالتزام يكون اللفظ الموضوع
بازاءه دالا على اجزائه بالتضمن ولا التزام فيه ولما كان اللفظ الموضوع
بازاءه دالا على اجزائه بالتضمن ولا التزام فيه تبين عدم استلزام
التضمن للالتزام (ج) تلك الملازمة فيثبت بذلك ايضا تبين عدم
استلزام الالتزام التضمن اعني عكسه لانه اذا تبين عدم استلزام
التضمن للالتزام والحال انها اخص من المطابقة بحسب التحقق على
القول الاصح تبين عدم استلزام الالتزام التضمن فيكون بينها
عموم من وجه على الاصح اذ قد يجتمعان في مادة يكون الماهية مركبة
اها لازم ذهني بحيث يلزم من تصوره ونصوره وبوجد التضمن بدون
الالتزام في المادة المذكورة اعني مادة يكون الماهية مركبة ولا يكون
له لازم وبوجد الالتزام بدون التضمن حيث كان الماهية بسيطا له
لازم ذهني كذلك فكما يكون المادة المذكورة دليلا للزوم ثبوت تبين
عدم استلزام التضمن للالتزام من تبين عدم استلزام المطابقة للالتزام
يكون هذه المادة دليلا لثبوت تبين عدم استلزام الالتزام التضمن واما على
زعم الامام فينبغيها عموم مطلقا لانه كلما تحقق التضمن تحقق الالتزام
على زعمه لاستلزام كل ماهية لازما من لوازمها سواء كانت الماهية بسيطا
او مركبة بدون العكس اذ قد يتحقق الالتزام ولا يتحقق التضمن

(حيث)

حيث كان الماهية بسيطا وهو ظ لكون هذه السالبة الجزئية ثابتة قبل
واما الموجبة الكلية فصدق على زعمه فقط لاعلى الاصح وقد عرفت
(قوله وفي عبارة آه) يعني في قول المص ومن هذا تبين آه تسامح
اذ يفهم منه ان اللازم مما ذكره من عدم تبين استلزام المطابقة للالتزام
هو تبين عدم استلزام التضمن للالتزام مع انه ليس كذلك فان اللازم
مما ذكره من عدم تبين استلزام المطابقة للالتزام هو عدم تبين
استلزام التضمن للالتزام لا تبين عدم استلزام التضمن للالتزام لان
الثابت فيما قبل هو عدم تبين استلزام المطابقة للالتزام لا تبين عدم كاعرفت
من قوله واما استلزام غير متيقن فلزم من عدم التبين عدم التبين حين
لزم لا تبين العدم وهو ظ فيكون في عبارته تسامح فلزم ان يقول ومن
هذا ٩ لم تبين استلزام التضمن للالتزام فعلى هذا يكون تصويره
(هـ) عبارة المص هذا فيه تسامح لان عبارته هذا يفيد تبين عدم
استلزام التضمن للالتزام واللازم مما ذكره ليس تبين عدم استلزام
التضمن للالتزام (ج) من الثاني ٤ عبارة المص هذا لا يفيد اللازم
مما ذكره وهي مال التسامح فيكون الصغرى مطوية والكبرى هو
المذكور والنتيجة مساوية للمط (وقوله بل عدم آه) دليل الكبرى
المذكورة مشتملا على موضوعها فيكون صغرى (وقوله وقرق ما آه)
كبرى لها نتيجان تلك الكبرى (هـ) ليس اللازم مما ذكره تبين عدم
استلزام التضمن للالتزام لان اللازم مما ذكره عدم تبين الاستلزام
و فرق ما بينهما ظ اي وعدم تبين الاستلزام مغاير لتبين عدم الاستلزام
(ج) تلك الكبرى ومن الثاني ايضا بعكس الكبرى وكذا من الثلاثة
الاول للاستثنائي والكل ظ ففس (قوله واما هو آه) شروع لبيان
الطرف الاخر للنسبة بين المطابقة والتضمن وبينها والالتزام بغد
بيان طرف واحد منهما فيما سبق وهو الموجبات الكلتيان الكائنان
من طرف الاخص لان قوله هما مستلزمان اها بمنزلة قوله كلما تحققا
تحقق المطابقة كما مر من تفسير عدم الاستلزام بالسالبة الجزئية والاتحاد
دليلهما جمعهما واثبتتهما معا به (هـ) التضمن والالتزام مستلزمان

شرطه على ذلك التقدير
وتحقق الشروط بدون
الشرط ممتنع (ج) تحقق
الاستلزام بدون الزوم
الخارجي ممتنع على ذلك
التقدير وهو تلك الملازمة
وهكذا الاربعة الباقية بهذا
الترتيب ففس

منه

٣ والاعتراض على حاله
يقرر من غير متعارف اول
الاستثنائي يجعل الصغرى
المذكورة استثنائية والنتيجة
معها شرطية بمساعدة القاء
مثلا يقال (هـ) البصر
جزء مفهوم العمى ولما
كان البصر جزء مفهوم
العمى لا يكون دلالة
العمى على البصر التزامية
بل تضمننا (ج) عين التالي
المذكور وهو مطلوبه
ويجوز ان يقرر هذا
الدليل على قوله لا يكون
الالتزام تارة وعلى قوله
بل تضمننا تارة اخرى (هـ)
دلالة عليه لا تكون
التزامية لان البصر جزء
مفهوم العمى ودلالة
العمى على جزء مفهومة

لا ينظر الى شئ آخر من
مدلوله في دلالة لفظ عليه
اصلا ولا يزداد عليه ولا
ينقص فتدبر في هذا
البيان فانه ينفعك كثيرا
منه

ط او يقرر من الاستثنائي
قط كما يؤيده اثبات
الملازمة بعده (هـ) لانه
لولا تحقق هذا الشرط
امتنع فهمه من اللفظ
فلم يكن دالا عليه لكن
التالي بط والمقدم مثله
فيصدق نقيضه وهو المط
لكن المذكور اوضح
منه

س او يقرر (هـ) لانه
لو كان الزوم الخارجي
شرطا وتحقق الالتزام
بدونه لتحقق الشروط
بدون الشرط لكن تحقيقه
بدونه ممتنع (ج) نقيض
المقدم وهو تلك الملازمة
ويمكن ان يقرر (هـ) لا
يتحقق دلالة الالتزام بدون
الزوم الخارجي على تقدير
كون الزوم الخارجي
شرطا لان دلالة الالتزام
بشروط والزوم الخارجي

للمطابقة لانهما لا يوجدان الامعها اي مع المطابقة وكل ما لا يوجد
بدونها فستلزمه لها (ج) ذلك المط ٧ (وقوله لانهما آه) دليل
ما قبله من الصغرى المذكورة مشتملا على موضوعها (هـ) التضمن
والالتزام لا يوجدان الامعها لانهما تابعا للمطابقة والمطابقة متبوعهما
والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون متبوعه اي لا يمكن كما هو
مقتضى لزوم (ج) التضمن والتزام من حيث انهما تابعا لها
لا يوجدان بدون المطابقة وهي بمنزلة تلك الصغرى وهكذا الاربعة
الباقية المشهورة (قوله وانما قيد آه) اي قيد التابع الموضوع في هذه
الكبرى بالحجية حيث قال من حيث انه تابع فيقيد ذلك ان عدم وجود
التابع بدون المتبوع انما هو باعتبار كونه تابعا لذلك المتبوع لا لغيره
كما استدلل على هذا المدعى (بقوله احتراز آه) قيده بالحجية اذا احتراز
بها عن التابع الاعم من تابع قد يوجد بدون متبوعه (ج) احتراز بها
عن التابع المذوق قد يوجد بدون وقيد التابع بالحجية من احتراز عن
التابع الذي قد يوجد بدون (ج) ذلك المط وهو مركب من غير
متعارف الفعلية ومن غير هذا التيب في مثله هو الاوضح بتقدير
المقدمات المطلوبة المفهومة من المذكور وان قررته على حاله مختصرا
قلت (هـ) اذا احتراز بها عن التابع الاعم وقيد بها من احتراز بها
عنه (ج) المط وعلى التصويرين (فقوله كالحرارة آه) دليل الصغرى
المذكورة قبله (هـ) احتراز بها عن التابع الاعم اذا احتراز بها عن مثل
الحرارة للنار والحرارة للنار ونحوها تابع اعم (ج) تلك الصغرى (وقوله
فانها آه) دليل الكبرى (هـ) الحرارة لها تابع اعم لها لان الحرارة لها
تابعة لها وقد توجد بدونها وما هو تابع لها وقد توجد بدونها تابع
اعم (ج) تلك الكبرى (وقوله كما في الشمس آه) دليل ما قبله من الصغرى
(هـ) الحرارة تابعة للنار وقد توجد بدونها لانها تابعة للنار وقد توجد
في الشمس والشمس دونها اي غيرها (ج) تلك الصغرى وهكذا
التقرير بلفظ الحركة موضع الشمس فثبت كون الحرارة تابعا اعم لوجودها
في الشمس والحركة اذ قد يوجد الحرارة في حركة شئ بشئ مثل

(حرارة)

حرارة النار ٤ وكذا الشمس كما ترى (قوله واما من حيث آه) بيان
لما فهم مما قبله فكانه جواب استفسار يرد على المذكور بانه كيف يكون
الامر اذا قيد بالحجية حتى نعلم فائدة التقييد بها فاورد هذا القول لبيان
ذلك فاذا علم فائدته في المثال المذكور للتابع الاعم يعلم فائدته في الاحتراز
عن سائر افراد الاعم وهو ظا فاذ قيد التابع بما يكون التابع الاعم مثل التابع
المساوي اذ لا يوجد بدون متبوعه كما لا يوجد التابع المساوي بدون
متبوعه لان الحرارة مثلا مع انها تابعة اعم لا توجد بدون النار من حيث
كونها تابعا لها فعمل ان ذلك لتقييد انما هو لدخول التابع الاعم في
ذلك الحكم اي في حكم عدم وجوده بدون متبوعه فيكون بعد
التقييد بها تابعا مساويا لمتبوعه فاعلم به باعتبار عدم تقييدها بمساواته
باعتبار تقييدها بها فيكون ذلك التقييد قيدا لازما واما التابع المساوي
فهو لا يوجد بدون متبوعه دائما فلا حاجة له الى القيد على ما لا يخفى
ويجوز ان يكون هذا القول كبرى لتقييد الحرارة بها (هـ) اذا قيد
الحرارة بالحجية لا توجد هي بدون النار لانه اذا قيدت بها كانت من
حيث انها تابعة للنار والحرارة من حيث انها تابعة للنار لا توجد الامعها
(ج) ذلك المط (قوله وفي هذا آه) اي دليل المص الدال على دليل
استلزام التضمن والتزام المطابقة اعني (قوله لانهما تابعا والتابع
من حيث آه) فاسد لانه اما يقيد اللفظ التابع في الصغرى المذكورة بقوله
لانهما تابعا بالحجية واما لم يقيد بها ان قيد التابع في الصغرى بالحجية
معنا تلك الصغرى وان لم يقيد التابع فيها به لم يتكرر الحد الاوسط
فلم ينتج المط (ج) من غير متعارف مركب اول الاستثنائي اما صغرى
دليل المص ممنوع واما لم ينتج دليله مطلوبه لعدم تكرار الحد الاوسط
فيه وعلى كلا التقديرين فدليله فاسد والملازمة الاولى بديهية لانه
اذا قيد الصغرى بما يكون معناها انهما تابعا من حيث كونهما
تضمنا والتزاما لامن حيث كونهما تابعا فلا يقيد بهما وكذا الملازمة
الثانية لانه حين لم يقيد بهما لم يتكرر لفظ التابع الذي هو الاوسط لكونه
ح مطلقا في الصغرى ومقيدا بها في الكبرى والمطلق غير المقيد فلا يتكرر

ط ويقرر من كيان
ثلاثة ايضا للايضاح (هـ)
العمى عدم البصر وعدم
البصر هو العدم المضاف
الى البصر (ج) العمى
هو العدم المضاف اليه
والعدم المضاف اليه لكون
البصر خارجا عنه (ج)
العمى آه والباقي على حاله
منه

(ما) فترتب هنا اقبسة عشر
لكون الارادة مؤثرة في
القول اذ يعلم ارادته ذلك
بقوله هذا ويمكن ان
يقرر هذا (هـ) مراد
المص به بيان نسبتها لان
المص قال فالمطابقة آه
ومراد من قال هكذا هو
بيان نسبتها (ج) المط
منه

لا تكون التزامية (ج)
المط وكذا دلالة عليه
تضمن لان البصر جزء
مفهومه ودلالة العمى
على جزء مفهوم تضمن
(ج) او يدعى قوله لا تكون
التزاما كما قررناه انفاضية
ويكون قوله بل تضمننا
دليلا لكبرى دليله (هـ)
دلالة العمى على جزء
مفهومه لا تكون التزامية
لان دلالة عليه تضمن
والتضمن ليس الالتزام
(ج) تلك الكبرى ومن
الثاني ايضا بعكس الكبرى
ويمكن ان يدعى قوله لا
تكون التزاما ويكون
قوله بل تضمننا دليلا
آخر عليه (هـ) دلالة العمى
على البصر لا تكون
التزامية لان دلالة عليه
تضمن والتضمن ليس
الالتزام (ج) المط وهكذا
من الثاني او يقرر الكبرى
في مثله وما يكون تضمننا
لا يكون التزاما والكل
واحد منه

وح لم ينتج فلا يخلو دليله المذكور عن احدهذين (قوله ويمكن آه)
 ٩ جواب باختبار الشق الثاني يعني ان الحثية ليس قيدا للاوسط في
 الكبرى حتى يكون قيدا له في الصغرى ايضا لانه قيد للحكم الكائن
 في الكبرى فيجى في النتيجة فلا دخل اذ ذلك القيد في الاوسط فيكرر
 الاوسط الذي هو التابع فقط فيهما وهذا الجواب على حاله من غير
 متعارف اول الاستثنائي لان (قوله الحثية في الكبرى آه) استثنائية
 مقدمة (وقوله فيكرر آه) مع الشرطية المحذوفة شرطية تنجنان عين
 التالي المذكور الذي هو المط (ه) الحثية في الكبرى ليس قيدا للاوسط
 كما لم تكن قيدا في الصغرى واذا لم يكن قيدا له فيها يكرر الاوسط
 (ج) الاوسط مكرر في ذلك الدليل وان لم يقيد التابع في الصغرى بها
 فلا يستلزم عدم التقييد بها في الصغرى عدم تكرار الاوسط كما ذكره
 السائل في الملازمة الثانية (وقوله بل للحكم فيها) دليل ما قبله من
 الاستثنائية (ه) الحثية في الكبرى ليست قيدا للاوسط لانها قيد للحكم
 فيها اي قيد لحكم عدم الوجود بدون المتبوع على التابع والحكم
 ليس هو الاوسط (ج) من غير متعارف ثاني الاول تلك المقدمة او يقرر
 كبراه (ه) وما يكون قيد الحكم لا يكون قيدا للاوسط الذي هو الموضوع
 في الكبرى لا الحكم (ج) من متعارف تلك المقدمة ويقرر من متعارف
 اول ثاني ومن غيره بعكس هاتين الكبيرتين ومن الثلاثة الاول للاستثنائي
 فقس (قوله نعم اللازم آه) ابطال آخر لدليل المص بعد النقصي عن
 الاعتراض المذكور بقوله ويمكن آه فكانه هذا المجيب اجاب به وقال
 بعده نعم على هذا الجواب رد ايضا بان الدليل المذكور للمص فاسد
 ايضا على تقدير كونه قيدا للحكم لان اللازم من مقدمتي دليله اي
 تنجتها غير مطلوبه ومطلوبه غير اللازم منهما فلي هذا يكون تصويره
 (ه) اللازم من المقدمتين لدليل المص على هذا الجواب غير مطلوب
 هنا والمطلوب هنا غير لازم لان اللازم من المقدمتين على هذا التقدير
 هو ان التضمن من حيث انه تابع لا يوجد بدون المطابقة وهو اي التضمن

(من)

من حيث انه تابع لا يوجد بدون المطابقة غير مطلوب وان التضمن مطلقا
 لا يوجد بدون المطابقة غير لازم (ج) ذلك المط هذا هو تقرير المطلوبين
 والدليلين معا ويجوز ان يقرر احدهما فقط لاستلزام اثبات احدهما اثبات
 الاخرى لان كون المطلوب غير لازم منهما يستلزم كون اللازم منهما
 غير مطلوب وبالعكس اي يستلزم كون اللازم منهما غير مطلوب كون
 المطلوب منهما غير لازم لكون كل منهما سالبة كلية وعكس السالبة الكلية
 كنفسها سالبة كلية فيلزم من صدق احدهما صدق الاخر وكذا اثبات
 احدهما كاثبات الاخر فلا فرق بينهما في المال فلي هذا يكون
 اثبات احدهما (ه) اللازم من مقدمتي المص غير مطلوب لان اللازم
 منهما هو ان التضمن من حيث انه تابع لا يوجد بدون المطابقة وان التضمن
 من حيث انه تابع لا يوجد بدونها غير مطلوب (ج) ذلك المط ومن الثاني
 ايضا بعكس الكبرى وح يكون قوله (والمط ان آه) دليل الكبرى المذكورة
 (ه) قولنا التضمن من حيث انه تابع لا يوجد بدون المطابقة غير مطلوب
 لان قولنا التضمن من حيث انه تابع لا يوجد بدون المطابقة غير ان التضمن
 مطلقا لا يوجد بدونها اي ذاك المفهوم مغاير لهذا والمط هو ان التضمن
 مطلقا لا يوجد بدون المطابقة (ج) من ثاني الثاني تلك الكبرى ومن ثالث
 الرابع ايضا بعكس الصغرى (ه) لان قولنا التضمن مطلقا لا يوجد
 بدونها ليس ان التضمن من حيث انه تابع لا يوجد بدونها والمط ان التضمن
 مطلقا لا يوجد بدونها (ج) تلك الكبرى وهكذا تقرير دليل الاخر
 بسيط باثبات نظريته بعده ويقرر المجموع مر كبا ايضا كما هو شان البسيط
 الذي احدى مقدمتيه نظرية ثابتة بعده بدليلها (ه) اللازم من المقدمتين
 غير مط لان اللازم منهما ان التضمن من حيث انه تابع لا يوجد بدونها وان
 التضمن من حيث انه تابع لا يوجد بدونها غير ان التضمن مطلقا لا يوجد
 بدونها (ج) اللازم من المقدمتين غير ان التضمن مطلقا لا يوجد بدونها
 والمط هو ان التضمن مطلقا لا يوجد بدونها (ج) من الثاني ذلك المط وهكذا
 مقصوده ويقرر المط الذي هو عكسه مر كبا ايضا (ه) المط غير لازم منهما
 لان المط هو ان التضمن مطلقا لا يوجد بدونها وان التضمن مطلقا لا يوجد
 بدونها ليس ان التضمن من حيث انه تابع لا يوجد بدونها واللازم منها

٦ وانما فسرنا تفسيره
 المذكور بقولنا قد لا يكون
 آه لا شعار كونه المراد من
 ذلك الرفع الايجاب الكلي
 لازمه الذي هو السلب
 الجزئي وفسرنا هذا
 التفسير ايضا بقولنا قد
 يتحقق آه اشارة الى كون
 حاصل تلك الجزئية الشرطية
 هو تلك الجمليات ولا فائدة
 كون السلب في الشرطية
 بسلب لزوم التالي عن
 المقدم والمقدم ياق على
 حاله كإتياء مفصلا فنذكر
 منه

٦ ويقرر ايضا (ه)
 لان تصور كل ماهية
 ملزوم يستلزم تصور
 لازم من لوازمها واللفظ
 الدال على الملزوم
 بالمطابقة دال على
 اللازم بالاستلزام (ج)

منه

هو ان التضمن من حيث انه تابع لا يوجد بدونها (ج) لمطو وهكذا موصوله والقياس الثاني من هذين المركبين من الشكل الثاني والاول من الاول وقرر الاول منهما من الثاني ايضا بعكس الكبرى وهو ظ فتعطين (قوله اللفظاء) شروع لتقييم اللفظ الدال بالمطابقة الى المفرد والركب بعد تقييم الدلالة الى التلث وبيان احوالها فيكون هذا دليل الحصر اليهما على حاله من غير متعارف مركب اول الاستثنائي (هـ) اما بقصد بجزء منه اي من ذلك اللفظ الدال بالمطابقة الدلالة على جزء معناه واما لا يقصد فان قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المركب اي فذلك اللفظ الدال بالمطابقة مركب ح وان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المفرد (ج) اللفظ الدال بالمطابقة اما مركب واما مفرد فاحدى الملازمين ذكرت هنا والاخرى بعد صحيفة توسطية بينهما احكام المركب المفهومة من تعريفه وقرر من الاقتراضي الرد ايضا بتقرير الجملة اعني طردى التعريفين موضع الملازمين وهو معلوم من نظائره وقوله كرامى الحجة دليل الملازمة الاولى (هـ) ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه كان كرامى الحجة وهو مركب (ج) تلك الملازمة او يقرر بالعكس (هـ) رامي الحجة قصد بجزء منه الدلالة اه والذى قصد بجزء منه الدلالة اه مركب (ج) رامي الحجة مركب وقوله (فان رامي آه) دليل الصغرى والكبرى على التقديرين (هـ) رامي الحجة مركب لانه قصد فيه بالرامي الدلالة على رامي منسوب الى موضوع ما وبالجملة قصد الدلالة على الجسم المعين والرامي والحجة جزؤ ومجموع لعينين اي ورعى منسوب الى موضوع ما والجسم المعين معناه (ج) من الغير المتعارف رامي الحجة قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه وهو مركب (ج) تلك الكبرى وكيفية تقرير هذا على الصغرى اعني قوله رامي الحجة قصد منه اه هو القياس الاول من هذين القياسين اعني الكائن من الغير المتعارف ولما فهم من هذا التقسيم تعريف كل واحد منهما وفي تعريف المركب ذكر القيود الاربعة وسابت في تعريف المفرد شرع في بيان لزوم ذلك القيود فيه بقوله (قلا بداه) وبعد ذلك ذكر ما يخرج بكل واحد منها عن حد المركب ويدخل في حد المفرد بقوله (فيخرج اه) وح يكون تصويره (هـ) لما كان تعريف المركب ما قصد بجزء منه الدلالة آه

(لا بد)

لا بد فيه من ان يكون اللفظ جزء وجزؤه دلالة على معنى وذلك المعنى جزء معنى اللفظ ودلالة اللفظ على جزء المعنى مقصودة ولما لم فيه من ان يكون اللفظ جزء وجزؤه دلالة على معنى وذلك المعنى جزء معنى اللفظ ودلالة جزء اللفظ على جزء المعنى المتى يخرج عن حد المركب ما لا يكون له جزء وما يكون له جزء لكن لا دلالة على معنى وما يكون له جزء دال على معنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المتى وما يكون له جزء دال على جزء المعنى المتى لكن لا يكون دلالة مقصودة (ج) لما كان تعريف المركب ما قصد بجزء منه الدلالة اه يخرج عن الحد ما لا يكون له جزء وما يكون اه لكن المقدم ثابت والنسالي ٤ مثله ويجوز ان يقرر من الاقتراضي الجملي (هـ) حد المركب يخرج عنه ما لا يكون له جزء اه لان حده هو ما قصده وما قصده لا بد فيه من ان يكون اللفظ جزء اه (ج) حده لا بد فيه من ان يكون اللفظ جزء اه وكل ما لا بد فيه من ان يكون لفظه جزء اه يخرج عنه ما لا يكون له جزء اه (ج) المطاوي يقرر هكذا حال كون الثاني منهما فعلية (هـ) يخرج عن حده ما لا يكون اه لان حده هو ما قصد وما قصد لا بد فيه من ان يكون اه (ج) حده لا بد فيه من ان يكون اه ويخرج عما لا بد فيه من ان يكون آه ما لا يكون له جزء اه (ج) المطو الامثلة المذكورة دليل ما قبلها من الملازمة او الجملة على التقديرين (هـ) لما لم فيه ان يكون اللفظ جزء وان يكون لجزؤه دلالة اه يخرج عن الحد ما لا يكون له جزء وما يكون اه لانه لما لم فيه ان يكون اللفظ جزء وان يكون لجزؤه دلالة اه يخرج عن الحد كهمزة الاستفهام وكزيد وكعبد الله علما وكالحوان الناطق اذا سمى به شخص اى علما الانسان وهمزة الاستفهام لا يكون له جزء وزيد يكون له جزء لكن لا دلالة له على معنى وعبد الله علما لا يكون له جزء دال على معنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المتى والحوان الناطق علما الشخص انساني يكون له جزء دال على جزء المعنى المتى لكن لا يكون دلالة عليه مقصودة (ج) تلك الملازمة وهكذا اجزاء هذا الدليل على ما قبله حال كونه جملة اعني قولنا وكل ما لا بد فيه من ان يكون اللفظ جزء اه يخرج عنه ما لا يكون له جزء وما يكون له جزء اه بهذا الترتيب وهو معلوم بالقياس عليه (وقوله فان له جزء كعبداه) دليل لاحدى الكبريات الاربع (هـ) عبد الله علما لا يكون له

ص الا ان يقال ان قوله استلزامه غير معلوم اعني عدم التين لكونه سالبة يحتمل ان يصدق بسلب محمولها وبعدم موضوعها لعدم اقتضائه وجود الموضوع وح يمكن ان يرجع عدم التين الى تين عدم رجوعه الى عدم ح وان لم يحتمل ذلك في مثل هذه السالبة تأمل منه

١٠ وان شئت ضمت الى تلك النتيجة ملازمة حتى ينتج عين المطا (هـ) ولما لم يقدر عبارة هذا اللازم بما ذكره يكون في عبارته تسامح فينتج عين تاليها الذي هو المطا وح يكون القياس مركبا ويقرر من الاول ايضا بعكس الكبرى (هـ) وتين عدم استلزام ايس لازما بما ذكره لكن تقريره من ثاني الاستثنائي اوضح (هـ) في عبارته تسامح لانه لو لم يكن فيها تسامح لم بما ذكره

تين عدم استلزام التضمن الا الترام لكن اللازم بما ذكره ليس عدم (ج) تين المقدم وهو المط منه

وهكذا اجزاء هذا الدليل على كل واحد منها على حدة واجراو دليل دليلها ايضا مثليقال (هـ) التضمن مستلزم للمطابقة لان لا يوجد بدونها وهكذا تقرير دليل صفراء وتقرير الاخر على استلزام الترام اياها وهو ظ منه

مثليقال في مركبه (هـ) التضمن تابع للمطابقة والتابع لا يوجد بدون متبوعه (ج) التضمن لا يوجد بدون متبوعه ومتبوعه هو المطابقة (ج) تلك الصغرى وهكذا البواني وتقرير الاخر تقريرهما معا والكل معلوم منه

جزء دال على معنى لكن ذلك المعنى ليس جزء المعنى المقى لان عبد الله
 على ان يكون له جزء كعبود له معنى وهو العبودية والعبد دال على العبودية
 لكن العبودية ليس جزء المعنى المقى (ج) تلك الكبرى (وقوله اي الذات اه)
 دليل كبرى هذا ايضا (ه) العبد دال على العبودية لكنه ليس جزء المعنى
 المقى لان العبودية لكنه ليس جزء الذات الشخصية التي سمي لها عبد الله
 والمعنى المقى هو الذات الشخصية (ج) من الثاني تلك الكبرى (وقوله
 كالحوان الناطق اه) دليل الواحدة الاخرى من تلك اكبريات الاربع
 ايضا (ه) الحوان الناطق اذا سمي به شخص انساني له جزء دال على
 جزء المعنى المقى لكن لا يكون دلالة ذلك الجزء على جزء المعنى المقى مقصوده
 لان الحوان الناطق اذا سمي به شخص انساني هو الماهية الانسانية
 مع الشخص والماهية الانسانية مجموع مفهومى الحوان والناطق (ج)
 الحوان الناطق اذا سمي به شخص انساني هو مجموع مفهومى الحوان
 والناطق مع الشخص والحوان جزء الدال على جزء المعنى المقى الذى
 هو الشخص الانساني لكن دلالة الحوان على مفهومه ليست مقصورة
 في حال العلية وكذا الناطق جزء الدال على جزء المعنى المقى ايضا لكن
 دلالة عليه ليست مقصورة (ج) الحوان الناطق اذا سمي به شخص
 انساني جزء دال على جزء المعنى المقى لكن دلالة الحوان والناطق على
 مفهومه اى على مفهوم كل منهما ليس مقصورة في حال العلية والحوان
 والناطق جزء ومفهوم كل منهما جزء المعنى المقى (ج) تلك الكبرى وهكذا
 مقصوده (وقوله لانه دال اه) دليل الكبرى التي قبله مشتملا على موضوعها
 (ه) الحوان جزء الدال على جزء المعنى المقى لان الحوان الذى هو جزء
 اللفظ دال على مفهوم الحوان ومفهوم الحوان جزء الماهية (ج) الحوان
 الذى هو جزء دال على جزء الماهية الانسانية وهي اى وجزء الماهية
 الانسانية جزء المعنى المقى اى جزء المعنى المقى (ج) الحوان الذى
 هو جزء دال على جزء المعنى المقى للفظ وهي تلك الكبرى (وقوله
 بل ليس اه) اضرب عما قبله من قوله لكن دلالة الحوان ليست
 مقصوده اعني قيد احدى الكبريات المذكورة ودليل له مشتملا على محموله

(فيكون)

فيكون كبرى والصغرى مطوية ويجوز ان يقرر (ه) دلالة الحوان
 على مفهومه ليست مقصورة في حال العلية لان مفهوم الحوان ليست
 الذات الشخصية وهو وظ والمق من الحوان الناطق في حال العلية هو الذات
 الشخصية اى والمق من دلالة الحوان الناطق في حال العلية هو على
 الذات الشخصية (ج) من الثاني تلك المقدمة ومن الرابع ايضا (ه)
 لان الذات الشخصية ليس مفهوم الحوان والمق من الحوان الناطق
 في حال العلية هو الذات الشخصية (ج) تلك المقدمة ايضا (ه)
 دلالة الحوان على مفهومه ليست مقصورة في حال العلية لان دلالة
 الحوان على مفهومه ليست على الذات الشخصية والمق من الحوان
 الناطق في حال العلية هو الذات الشخصية (ج) من غير متعارف ثاني
 الثاني تلك المقدمة ومن ثالث الرابع ايضا (ه) لان دلالة الحوان
 على الذات الشخصية ليست دلالة الحوان على مفهومه والمق منه في
 حال علية هو الذات الشخصية (ج) تلك المقدمة (قوله سواء آه) نعميم
 لتعريف المفرد وبيان لما يفهم منه لانه لما زعم في المركب وجود القعود
 الاربعة جميعا زعم في المفرد الذى هو تقيضه انتفاء تلك الاربعة وانتفاءه
 يكون بانتفاء كلها وبانتفاء واحد منها فلفظة لم في تعريف المفرد ينفي
 مدخوله اعني يقصد تارة وينفي كل واحد من القيود الثلاثة لمدخوله
 اخرى فبانتفاء مدخوله يكون قسم واحد وهو قوله او كان له جزء
 دال على جزء المعنى المقى ولم يكن دلالة مقصودة وبانتفاء القيد الاول له
 من الثلاثة اعني قيد يجزى يكون قسم اخر وهو قوله سواء لم يكن له جزء
 وبانتفاء قيد الثاني منها وهو قوله الدلالة يكون قسم اخر وهو قوله
 او كان له جزء ولم يدل على معنى وبانتفاء قيد الثالث منها وهو قوله
 على جزء معناه ويحصل قسم اخر وهو قوله او كان له جزء دال على
 معنى ولا يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقى فالاقسام الاربعة
 مفهومة من تعريفه ولذا قال بعده (فحد المفرد اه) الذى هو المظ من
 هذه العبارة (ه) حد المفرد ينشأ اول الالفاظ الاربعة لان حده هو ما لم يقصد
 يجزى منه الدلالة آه وما لم يقصد يجزى منه آه اعم من ان لم يكن له

و يقرر هذا بالاسمية ايضا
 (ه) المص قديمها لان المص
 احترزها سواء قررنا امر كذا
 او بسطا وكذا نقرر دليلا
 اعني كالحجارة ويجوز ان
 يكون هذا دليلا للكبرى
 المفهومة (ه) التابع الاعم منه
 تابع قديم يوجد بدون متبوعه
 لانه كالحجارة للثارة والحجارة
 لها تابعة قديم يوجد دونها
 (ج) تلك الكبرى منه

ص حسا ومعنويا كحرارة
 القلب بالتوفيق والجذبة
 الالهية التي هي التاثير والنشأة
 الالهية وفقنا الله واياكم
 بلطفه وكرمه وكرامته بحر
 كة غيرها في الحرارة المحازمة
 والتي عرضت حال الغضب
 ونحوه وكل ذلك بحر كة
 اذا الحرارة لازمة لهذه الثلث
 فقط منه

ها وبضم الى هذه النتيجة
 مقدمة اخرى حتى ينتج عين
 المطوان كانت مستلزمة له
 (ه) واذا كانت الصغرى
 ممنوعة يكون في هذا البيان
 نظروا اذالم ينتج دليلا
 يكون فيه نظر ايضا
 (ج) عين التالين وهو
 المذكور لكن لا حاجة في مثله
 الى هذا لان النتيجة المرددة
 هي احد القساذين وهو وظ
 او يقرر المذكور حال كون
 قوله فلم ينتج مقدمة اخرى
 مثلا يقال (ه) لانه اما يقيد بها
 فيها واما لم يقيدان قيد بها
 فيها فالصغرى ممنوعة وان
 يتكرر الاوسط (ج) اما صغراه
 ممنوعة واما لم يتكرر الاوسط
 واذا لم يتكرر الاوسط ينتج
 (ج) النتيجة المرددة المذكورة
 وح يكون من كبا من مركب
 غير متعارف اول الاستثنائي
 ومن بسيط على ما لا يخفى
 منه

جزء او كان له جزء ولم يدل على معنى او كان اى وما لم يقصد بجزء منه يتناول اللفظ الذى لم يكن له جزء واللفظ الذى له جزء ولم يدل على معنى واللفظ الذى كان له جزء (ج) حد المفرد يتناول اللفظ الذى لا جزء له والذى له جزء ولم يدل اء واللفظ الذى لا جزء له والذى له جزء ولم يدل اء هي الالفاظ الاربعة (ج) المط او يقرر هذا بسيطا وهو القياس الثانى منها فقط وتقريره من غير متعارف اول الاستثنائى او من متعارف معلوم (قوله) (فان قلت المفرداه) اعتراض على المص لتقدمه المركب على المفرد فى الذكر حال كونه مؤخره عنه طبعا لكون ذاته جزء لذاتها فعلى هذا يكون المدعى (قوله) فلم اخره وما قبله (هـ) المفرد لا يؤخر عن المركب وضعا وفى الذكر لان المفرد متقدم على المركب طبعا وذاتا والمتقدم على المركب طبعا لا يؤخر عن المركب وضعا (ج) المطو (قوله) (ومخالفة الله) دليل الكبرى المفهومة (هـ) المتقدم على المركب طبعا لا يؤخر عنه وضعا لانه لو اخر المتقدم عليه طبعا وضعا لخالف الوضع الطبع اى لكان ذلك التأخير مخالفة الوضع الطبع ومخالفة الوضع الطبع فى قوة الخطأ عند المحضين (ج) لو كان المتقدم على المركب طبعا مؤخره عنه وضعا لكان ذلك التأخير فى قوة الخطأ عندهم لكنه يلزم ان لا يكون فى قوة الخطأ عندهم (ج) نقيض المقدم وهو تلك الكبرى او يكون قوله المفرداه استثنائية وقوله فلم اخره شرطية ويقرر من غير متعارف اول الاستثنائى لمساعدته العبارة (هـ) المفرد متقدم على المركب طبعا ولما قدم عليه طبعا قدم وضعا (ج) عين التالى المذكور وهو ذلك المطوح يكون قوله ومخالفة الله اعنى الحالية دليلا للملازمة المذكورة (هـ) لما قدم عليه طبعا ولم يقدم وضعا يخالف الوضع الطبع ومخالفة الوضع الطبع فى قوة الخطأ عندهم لكن كونه فى قوته عندهم غير مناسب (ج) نقيض المقدم وهو تلك الملازمة وهكذا موصوله ويجوز ان يقرر هذا الدليل بسيطا من ثانى الاستثنائى فقط لا خفيا سواء كان دليل الكبرى او الملازمة وح يكون الحالية المذكورة رافعة لا كبرى (هـ) لو اخر المتقدم عليه طبعا وضعا يخالف الوضع الطبع لكن مخالفة الوضع الطبع فى قوة الخطأ

عندهم اى لكن لا يخالفه (ج) نقيض المقدم وهو تلك الكبرى وكذا لما قدم عليه طبعا ولم يقدم وضعا لكان ذلك مخالفة الوضع الطبع لكنها فى قوة الخطأ عندهم (ج) تلك الملازمة او هو قيد للملازمة او تلك الكبرى لادليل مستقلا كما هو حال الجمل الحالية والقيود وهو المفهوم من الجواب ايضا والتصور الذى ذكرنا يسان لاحتماله (قوله) فنقول للمفرد (آء) جواب بتسليم قوله المفرداه اعنى الصغرى المذكورة للسائل ويمنع قوله فلم اخره اعنى الكبرى على تقدير ارادة السائل بقوله المفرد متقدم آء ان ذات المفرد متقدم ويمنع قوله للمفرد متقدم آء وهو الصغرى على تقدير ارادته بقوله المفرد متقدم آء ان مفهوم المفرد متقدم فلا يخلو عنانية السائل عن هاتين الحثيتين فيكون احدى مقدمته ممنوعة لا محالة لاستلزام ارادته ذلك كما ذكره بالزوم بقوله وان عنيتم مرتين فعلى هذا يكون (قوله) للمفرد والمركب اعتباران الى قوله فان عنيتم توطئة للجواب ومداره اذ هو بيان للواقع مسلم عند الطرفين اى السائل والمجيب كما هو شأن التوطئة سواء كان توطئة للجواب والا اعتراض وقد عرفت و(قوله) فان عنيتم آء شروعا للجواب بعد التمهيد به (هـ) ما يكون قولكم المفرد متقدم آء وهو صغرى المعترض مسئلة ولا يكون تأخير المفرد ههنا بحسب الذات بل بحسب المفهوم اى ويكون تأخير المفرد ههنا بحسب الذات الذى هو كبرى ممنوعا واما يكون قولكم المفرد متقدم على المركب اعنى الصغرى ممنوعا لانه اما نعنون بقولكم المفرد متقدم على المركب طبعا وهو الصغرى ان ذات المفرد متقدم على ذات المركب واما نعنون بقولكم ذلك ان مفهوم المفرد متقدم على مفهوم المركب ولا يخلو ارادتكم عنهما ان عنيتم بقولكم ذلك ان ذات المفرد متقدم على ذات المركب فسلم اى فذلك الصغرى مسلم ولكن ليس تأخير المفرد ههنا فيما هو بحسب الذات بل بحسب المفهوم اى لكن كبراه ممنوعة وان عنيتم بقولكم ذلك ان مفهوم المفرد متقدم على مفهوم المركب فهو اى فذلك الصغرى ممنوع (ج) من غير متعارف مركب اول

(ض) وانما ذكرهما معا مع دليلهما مع ان ذكر احدهما واثباته كاف البيان كون المطهنا ما هو وكون اللازم منهما ما هو حتى يعلم ان المط غير اللازم وبالعكس والا فاثبات احدهما كاف فى الابطال ومستلزم لاثبات الاخر وهكذا الكلام والترتيب فى مثل هذه العبارة تقدير منه

(ى) وكيفية اثبات الاخر الذى هو لازم المذكور بسيطا (هـ) مط المص غير لازم من مقدمته لان مطلوبه هو ان التضمن مطلقا لا يوجد بدونها وان التضمن مطلقا لا يوجد بدونها غير لازم منها ذلك المط ومن الثانى ايضا بعكس الكبرى المذكورة واما ما كان يبنى كبراه منظورا فيها اثباتها (هـ) قضية ان التضمن مطلقا

بجهة الكبرى فتكون عرفة طامة وتنج مع الصغرى الضرورية كما كانت تلك القيود جهة المشروطة والعرفية العامين اذا كان قيد الموضوع القفية وكذلك كون تلك القيد نافعة حين كونها قيد الموضوع وغير نافعة حين كونها قيد الموضوع تفصيل ناشى من عدم كون وضوء الموضوع وخلاله فى الحكم واعتبار وضع المحمول فيه تأمل فيه جدا منه

فيكون قوله نعم آء واردا على الجواب المذكور فكأنه جواب استفسار عقدر تقديره ان يقال اذا كان الحثية قيدا للحكم ايردا لاعتراض على الدليل المذكور ام لا فاجاب المجيب بقوله نعم يرد عليه ايضا هذا المذكور مخالفة ان يوزد على جوابه هذا لاعتراض قد ذكره وما يعترض الغير على جوابه ولكون الجواب ضيقا ظاهر الورود عليه اورد نصيغة التوضيح اعنى يمكن اشارة اليه فلا يسلم الدليل فى كل حال منه

الاستثنائي عني التالين المذكورين وهو اما يكون قولكم المفرد متقدم على المركب مسلم ويكون قولكم فم اخره وضعا ممنوعا وان يكون قولكم المفرد متقدم على المركب ممنوعا وهو المتي من الجواب و(قوله لكن تأخيره ههنا آه) دليل بعض تالي الملازمة الاولى اي سند ذلك المنع فيجوز تقريره عليه على صورة الدليل (هـ) تأخير المفرد عن المركب ههنا ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم لان تأخيره عنه ههنا في التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم (ح) تلك المقدمة و(قوله فان القيود آه) سند المنع التالي يجري عليه بعد نصوصها لكونها مقدمات مرتبة (هـ) قيود مفهوم المركب وجودية وقيود مفهوم المفرد عدمية والوجودي سابق على العدمي في التصور (ح) قيود مفهوم المركب سابق في التصور على قيود تعريف المفرد اي تعريفه متقدم على تعريفه وهو السند الجارى على ذلك التسع (قوله فلهذا اخره) حاصل الجواب مع زيادة عليه للزومها ايضا بما قبله يعني لما كان ذات المفرد مقدما على ذات المركب ومفهومه مؤخر عن مفهومه اخر المفرد عن المركب في التعريف لكون التعريف للماهية والمفهوم وقدم عليه في الاقسام والاحكام لكونها الافراد والذات لكنه ثبت التقدم فثبت التالي المذكور ايضا وهو تأخير المفرد في التعريف وتقديمه في الاقسام او يقرر بعكس هذا استدلالا بالاثار وهو تأخير المص المفرد في التعريف وتقديمه في الاقسام على مؤثره وهو المشار اليه بهذا اعني ما قبله وان شئت قررت توطئة الجواب معه في التصوير (هـ) للمفرد والمركب اعتباران بحسب الذات وبحسب المفهوم ولما كان لكل منهما اعتبار بحسب الذات واعتبار بحسب المفهوم فاما نعنون بقولكم ذلك ان ذاته متقدم على ذاته واما نعنون به ان مفهومه متقدم على مفهومه (ج) من غير متعارف اول الاستثنائي اما نعنون به ان ذاته متقدم واما نعنون به ان مفهومه متقدم ان نعنيتم به ان ذاته متقدم فالمصغرى مسلمة والكبرى ممنوعة وان نعنيتم به ان مفهومه متقدم فالمصغرى ممنوعة (ج) من مركبه

(عني)

عني التالين المذكورين واما وهو المطال المذكور او يقرينة من المستقيم (هـ) لما كان للمفرد والمركب اعتباران بحسب الذات والمفهوم فاما نعنون به واما نعنون به اه فان نعنيتم اه فالكبرى ممنوعة وان نعنيتم اه فالمصغرى ممنوعة (ج) لما كان لهما اعتباران فاما يكون الكبرى ممنوعة او الصغرى لكنه ثبت التقدم فينتج عين التالي ايضا فكان حاصل الجواب ان المعارض ان قصد بصغراه ان ذات المفرد متقدم يكون كبراه ممنوعة اذ يكون قياسه ح (هـ) ذات المفرد مقدم على ذات المركب طبعيا والمقدم على ذات المركب طبعيا يقدم عليها وضعا مع انه لا يلزم من تقديم ذات المفرد على ذات المركب طبعيا تقديمه عليه وضعا اذ المقام ههنا مقام التعريف والتعريف ليس بحسب الذات حتى يلزم تقديمه ههنا ذاتا وان قصد بصغراه ان مفهوم المفرد مقدم على مفهوم المركب فذلك الصغرى ممنوعة ح لما ذكره من سنده فيكون تقديم المص وتأخيره موافقا وسند فع المعارض هذا على تقدير تقرير قياس المعارض من الافتراضي واما على تقدير تفريزه من الاستثنائي كما صورناه يكون الاستثنائية المذكورة مسلمة وملازمة المذكورة ممنوعة على تقدير العناية من تلك الاستثنائية الذات ويكون تلك الاستثنائية ممنوعة على تقدير العناية منها المفهوم فيكون الذات الممنوعة والمسلمة متحدا ووصفها متغايرا اي وصف الصغرى والكبرى على الاول ووصف الاستثنائية والملازمة على الثاني وهو ظ(قوله وانما اعتباراه) هنا دعويان احديهما اعتبار دلالة المطابقة في القسم والاخرى عدم اعتبار التضمن والالتزام فيه بل دعاو ثلث لكون الثانية منها ثنتين وهذا الدليل وح يكون اجراءه على مجموع المدعى (هـ) المص اعتبر في القسم في تقسيم اللفظ الى المفرد والمركب دلالة المطابقة حيث قال والدال بالمطابقة ان قصداه لا التضمن والالتزام لان المص اعتبر في تركيب اللفظ وافراده دلالة جزئه على جزء معناه المطابق وعدم دلالة عليه لدلالة جزئه على جزء معناه التضمن او الالتزام وعدم دلالة عليه وتركيب اللفظ وافراده هو اقسام ذلك القسم (ج) المص اعتبر

٣ ويجوز ان يكون هذا المثال مع المثال الذي اتفق احد قيود المركب اي مع مثال المفرد دليلا بالتدريج للحصر المذكور او لصغراه او كل واحد منهما لكبراه على حدة مثل ما قدرته او بحمل عليهما التعريف ويستدل عليهما بواسطة العرف او بالعكس والكل ظ مما مر من نظائره فلا تغفل وان كان سهلا منه

لا يوجد بدونها غير لازم منها لان قضيتها ان التضمن مطلقا لا يوجد بدونها غير قضيتها ان التضمن مطلقا لا يوجد بدونها غير قضيتها ان التضمن من حيث انه تابع لا يوجد بدونها (ج) من الثاني تلك الكبرى ومن ثالث الرابع ايضا بعكس الصغرى (هـ) لان قضية ان التضمن من حيث انه تابع لا يوجد بدونها ليس قضية ان التضمن مطلقا لا يوجد بدونها واللازم من المقدمتين هو ان التضمن من حيث انه تابع لا يوجد بدونها (ج) تلك الكبرى منه

في اقسام ذلك المقسم دلالة جزئه على جزء معناه المطابق وعدم دلالة
 عليه ولم تعتبر دلالة جزئه على جزء معناه التضمني او الالتزامي وعدم
 دلالة عليه ومن اعتبر في اقسام المقسم دلالة جزئه على جزء معناه
 المطابق وعدم دلالة عليه لادلالة جزئه آه اعتبر في ذلك المقسم دلالة
 المطابقة ولم يعتبر فيه التضمن والالتزام (ج) المطا ويرر السدعو بان
 مع دليلهما على حدة بيان الاول منها (هـ) المص اعتبر في المقسم
 دلالة المطابقة لانه اعتبر في تركيب اللفظ وافراده دلالة جزئه على جزء
 معناه المطابق وعدم دلالة عليه وتركيب اللفظ وافراده هو اقسام المقسم
 (ج) المص اعتبر في اقسام المقسم دلالة جزئه على جزء معناه المطابق
 وعدم دلالة عليه ومن اعتبر في اقسام المقسم دلالة جزئه آه اعتبر في ذلك
 المقسم دلالة المطابقة (ج) المطا ويفصل في الصغرى الاولى للقياس
 المذكور (هـ) لانه اعتبر في تركيب اللفظ دلالة جزئه على جزء معناه
 المطابق وفي افراد عدم دلالة للفظ على معناه المطابق وهكذا فيما قبله
 وهو ظ واما بيان الثاني منها (هـ) المص لم يعتبر دلالة التضمن
 والالتزام في المقسم لانه لم يعتبر في تركيب اللفظ وافراده دلالة جزئه على
 جزء معناه التضمني او الالتزامي وعدم دلالة عليه وتركيب اللفظ وافراده
 هو اقسام المقسم (ج) المص لم يعتبر في اقسام المقسم دلالة جزئه على
 جزء معناه التضمني او التزامي وعدم دلالة عليه ومن لم يعتبر في اقسام
 المقسم دلالة جزئه على جزء معناه التضمني او الالتزامي وعدم دلالة
 عليه لم يعتبر في ذلك المقسم دلالة التضمن والالتزام (ح) المطا ويرر
 هذا ايضا على حدة (هـ) المص لم يعتبر فيه التضمن لانه لم يعتبر في تركيب
 اللفظ دلالة جزئه على جزء معناه التضمني وفي افراد عدم دلالة
 جزئه على جزء معناه التضمني وتركيب اللفظ وافراده اقسام المقسم (ح)
 المص لم يعتبر دلالة جزئه على جزء معناه التضمني وعدم دلالة على جزء
 معناه التضمني في اقسام المقسم ومن لم يعتبر ذلك في اقسام المقسم لم يعتبر
 التضمن في المقسم (ح) المطا وكذا المص لم يعتبر في المقسم الالتزام لانه
 لم يعتبر في تركيب اللفظ وافراده دلالة جزئه على جزء معناه الالتزامي

(وعدم)

قضى ويجوز ان يفصل
 في التقرير (هـ) لما عرف
 المركب به لزم فيه ان
 يكون للفظه جزء من قوله
 بجزء منه ولزم ان يكون
 لجزئه دلالة على معنى من
 قوله الدلالة ولزم ان يكون
 ذلك المعنى جزء معنى اللفظ
 من قوله على جزء معناه
 ولزم ان يكون دلالة جزء
 اللفظ على جزء المعنى
 مقصودة من قوله قصد
 ولما لم فيه ان يكون
 للفظه جزء وجزئه دلالة
 من ذلك القيود الاربعة
 يخرج عن الحد ما لا يكون
 له جزء يقينه بجزء منه
 ويخرج عنه ما يكون له
 جزء لكن لا دلالة على
 معنى يقيد الدلالة ويخرج
 عنه ما يكون له جزء دال
 على معنى لكن ذلك المعنى
 لا يكون ذلك جزء المعنى

وعدم دلالة عليه وتركيبه وافراده اقسام المقسم (ح) المص لم
 يعتبر في اقسام المقسم دلالة جزئه على جزء معناه الالتزامي وعدم دلالة
 عليه ومن لم يعتبر في اقسام المقسم ذلك لم يعتبر في المقسم الالتزام (ح)
 المطا وكل واحد من هذه الاقيسة قرر موصولا وبإيراد المقدمة
 المطوية المعلومة للايضاح وهكذا مفصولها وبسيطها باثبات
 مقدماته بعده او بلا اثبات لظهوره وتقريرها من الفعلية بمجموعا او متفرقا
 والكل معلوم بالقياس الى ما قررناه فقس او يقرر من كبا غير هذا
 الترتيب (هـ) المص اعتبر فيه دلالة المطابقة ولم يعتبر فيه التضمن
 والالتزام لان المص اعتبر فيه ما هو العبرة في تركيب اللفظ وافراده الذي
 هو الاقسام ولم يعتبر فيه ما لا يكون العبرة في تركيبه وافراده والعبرة
 في تركيب اللفظ وافراده هو دلالة جزئه على جزء معناه المطابق وعدم
 دلالة عليه لالعبرة فيها دلالة جزئه على جزء معناه التضمني او الالتزامي
 وعدم دلالة عليه (ج) المص اعتبر فيه دلالة جزئه على جزء معناه
 المطابق وعدم دلالة عليه ولم يعتبر فيه دلالة جزئه على جزء
 معناه التضمني او الالتزامي وعدم دلالة عليه دلالة جزئه على جزء
 معناه المطابق هي دلالة المطابقة وعدم دلالة عليه هو عدم دلالة
 المطابقة ودلالة جزئه على جزء معناه التضمني او الالتزامي هي دلالة
 التضمن والالتزام وعدمها عدمها (ج) المطا ويرر الكبرى الاخيرة
 (هـ) ومن اعتبر فيه دلالة جزئه آه ولم يعتبر فيه دلالة جزئه آه اعتبر فيه
 المطابقة ولم يعتبر فيه التضمن وح يكون القياس الثاني منهما من المتعارف
 وهكذا تقريرها مفردا ومن الفعلية بهذا الترتيب (وقوله فانه لو
 اعتبر آه) دليل ما قبله من عدم الاعتبار اي دليل المقدمات بغض الدليل
 المذكور قبله مشتملا على نقيضها (هـ) لم يعتبر في تركيب اللفظ وافراده
 التضمن والالتزام اي دلالة اللفظ على جزء معناه التضمن او الالتزامي
 وعدم دلالة عليه لانه لو اعتبر التضمن والالتزام في التركيب والافراد
 لزم ان يكون اللفظ المركب من لفظين موضوعين لمعينين بسيطين مفرد
 اولزم ايضا ان يكون اللفظ المركب من لفظين الموضوع بازاء معنى له

المق يقيد على جزء معناه
 ويخرج عنه ما يكون له
 جزء دال على جزء المعنى
 المق لكن لا يكون دلالة
 مقصودة يقيد قصد ج
 لما عرف المركب به جزء ج
 عنه ما لا يكون له جزء آه
 بالقيود الاربعة المذكورة
 فيها لان تعريفه هو ما
 قصد بجزء منه الدلالة
 على جزء معناه وح يكون
 لفظه ما جنسه والقيود
 الاربعة الباقية فصوله
 فيجوز ان يدعى الفصلية
 بدلالة قوله يخرج عليها
 ويستدل عليها بالمدكور
 مثلا يقال (هـ) بجزء منه
 فصل لان قوله بجزء منه
 يخرج عن الحد ما لا يكون
 له جزء وما لا يكون له
 جزء من اعيان المركب
 المعرف وكل ما يخرج
 اعيان المعرف فهو فضل
 (ج) المطا وهكذا الاربعة
 الباقية ويكون الامثلة
 لاربعة

لازم ذهني بسيط مفردا لكن اللفظ المركب من لفظين موضوعين بازاء
معنيين بسيطين ليس بمفرد وكذا اللفظ المركب من لفظين الموضوع
بازاء معنى له لازم ذهني بسيط ليس بمفرد ايضا بل هما مركبان (ج)
نقيض المقدم وهو تلك المقدمة او يقرر هذا مفردا على كل من المقدمة
التي قبله (هـ) لم يعتبر التضمن في التركيب والافراد لانه لو اعتبر التضمن
فيهما لزم ان يكون اللفظ المركب من لفظين موضوعين لمعنيين بسيطين
مفردا لكنه ليس بمفرد ح نقيض المقدم وهو تلك المقدمة وكذا لو اعتبر
الالتزام فيهما لزم ان يكون اللفظ المركب من لفظين الموضوع بازاء
معنى له لازم ذهني بسيط مفردا لكنه ليس بمفرد (ج) نقيض المقدم
ايضا ورافعتان معلومتان لان عدم كون اللفظ المركب منهما
مفردا ظ كايشره قوله اللفظ المركب واما اللازمتان المذكورتان
فمفردا فيهما (و قوله لعدم دلالة آه) دليل الاولى منهما لكنه
يجري عليها بعد ادعاء تاليها وجعل مقدمها قيداله وان امكن اجرائها
على حالها لانه على حالها يكون في صفراء خفأ لكون الدليل دليلا للتالي
في الحقيقة وكذلك في تقرير الاخر وقد حققنا الكلام عليه في نظائره وح
يكون تصويره (هـ) اللفظ المركب من لفظين آه مفرد على تقدير
اعتبار التضمن في التركيب والافراد لان اللفظ المركب منهما لا يدل جزئه
على جزء معناه التضمني وما لا يدل جزئه على جزء معناه التضمني لا يكون
مفردا على تقدير اعتبار التضمن في التركيب والافراد (ج) تلك الملازمة
وقوله اذلا جزئه دليل صغرى هذا (هـ) اللفظ المركب منهما لا يدل
جزئه على جزء معناه التضمني لان اللفظ المركب منهما لا جزئه معناه وما لا جزئه
معناه لا يدل جزئه على جزء معناه التضمني (ج) تلك الصغرى وقوله (لان
شيئا آه) دليل الملازمة الثانية (هـ) اللفظ المركب من لفظين الموضوع
لمعنى له لازم ذهني بسيط مفردا على تقدير اعتبار الالتزام في التركيب
والافراد لان اللفظ المركب منهما لا دلالة لشي من جزئية على جزء معناه
الالتزامي وكل ما لا دلالة لشي من جزئية على جزء معناه الالتزامي مفرد
على تقدير اعتبار الالتزام فيهما (ج) تلك الملازمة وهكذا تقريرهما

(معا)

معا ويجوز تقرير هذين الدليلين ومقدماته من الثاني ايضا باعتبار
بعض مقدماته سلبا وبمعكس بعضها وهو ظ فلا يكون تعريف المركب
جامعا وتعريف المفرد مانعا في بطلان اذا اعتبر التضمن والالتزام فيهما فثبت
عدم اعتبارهما فيهما بل اعتبار المطابقة فقط (قوله) وفيه نظر يعني قرر الدليل
المذكور على اعتبار المطابقة في القسم وعدم اعتبار التضمن والالتزام فيه
مع ان فيه اى في قوله فانه لو اعتبر لزم ان يكون وان يكون وهو الملازمتان
المذكورتان نظر فلا يدل ذلك على المطر ولا فساد فيه لان ذلك اللفظ المركب منهما
يكون مركبا بالنسبة الى معناه المطابق ومفردا بالقياس الى معناه التضمني
في الاول والالتزامي في الثاني وهو جائز لافساد فيه لما عرفت من اعتبار
قيد الحيثية فيجوز كون اللفظ باعتبار معنى مطابق مفردا وباعتبار
معنى مطابق آخر مركبا فيكون جواز كون اللفظ باعتبار معناه المطابق
مركبا وباعتبار معناه التضمني او الالتزامي مفردا اولى فلافساد فيه حتى
يستدل بفساد ذلك على عدم اعتبار التضمن والالتزام في التركيب
والافراد كما استدلل به آنفا فلا يكون ذلك الدليل تاما هذا ما له واما
تصويره (ف قوله غاية ما في ذلك) اى غاية ما يستلزم ذلك الدليل الى قوله
ولما جازاه صغرى و (قوله فلم لا يجوز آه) استفهاما انكاريا كبرى
تتبعان ما هو المق من هذا النظر (هـ) ما يستلزمه عدم اعتبار التضمن
والالتزام جاز لا فاسد اى ما يستلزمه قوله لو اعتبر التضمن او الالتزام
في التركيب والافراد وهو كون اللفظ المركب آه جائز لافساد حتى لم يعتبر
التضمن والالتزام فيهما لاستلزامه الفساد لان ما يستلزمه عدم اعتبار التضمن
والالتزام هو كون اللفظ بالقياس الى المعنى المطابق مركبا وبالقياس
الى المعنى التضمني او الالتزامي مفردا وكون اللفظ بالقياس الى المعنى المطابق
مركبا وبالقياس الى المعنى التضمني او الالتزامي مفردا جائز بل
اولا بالجواز (ح) ذلك المطروح يكون (قوله ولما جاز آه)
دليل الكبرى المذكورة متوسطة بين المقدمتين (هـ) لما جاز كون
اللفظ باعتبار معنيين مطابقين مفردا ومركبا فيكون جواز كونه مفردا
ومركبا باعتبار معنى مطابق ومعنى التزامي اولى لكنه جائز كونه مفردا
ومركبا باعتبار معنيين مطابقين كما عرفت في بيان قيد الحيثية (ح)

ع فيكون قوله لكن دلالة
الحيوان آه من تحت قوله
فالحيوان مثلا هو الذى
آه توسط بينهما دليل ذلك
القول وانما لم يذكر الجزا الاخر
وهو الناطق في البيان اكتفاء
بذكر احد جزئيه لكونه مثله
كما اشرنا اليه في التقريرين

١٤٢ دليل مقدماته سؤا
قرر من كيان اثنين او من
ثلاثة موصولا ومفصولا
او بسيطا باثبات النظرية
بعدها وبه عما خرج الامثلة
ويستدل عليها بما قبله (هـ)
همزة الاستفهام خارج
عن الحد لانها لا يكون له
جزء وما لا يكون له جزء خارج
عنه (ج) المطر وهكذا الثلاثة
الباقية وما بعده دليل
مقدماتها والكل ظ مستغن
عن البيان منه
س ولم يعرف الله ولبين
من الكريكات الابع دليل
لظهوره ضرورة ان الهمزة
لا جزئ لها وزيد لا دلالة
لجزئه اعني ايا والازاء
والدل على معنى واما الاجر
يان فلكونهما خفيا استدلل
عليهما على ما لا يخفى

من اول الاستثنائي عين التالي المذكور الذي هو الكبرى (وقوله كعب الله)
 دليل الاستثنائية (هـ) كون اللفظ باعتبار معنيين مطابقين مفردا
 ومر كبا جاز لان اللفظ هو عبد الله مثلا وكون لفظ عبد الله باعتبار
 معنيين مفردا ومر كبا اي باعتبار معنيين العبودية والالوهية قبل
 العلية مر كبا والذات الشخصية بعدها مفردا جاز كما عرفت
 (ج) تلك المقدمة (قوله والاول ان يقال آه) دليل اخر على اعتبار
 المطابقة في القسمة بعد بيان دليل الجمهور عليه مع فساد والاشارة
 الى جوابه بظهور التقييد بالحياة المعبرة فيه يعني الاولى في البيان
 ان يدعى ذلك ويستدل عليهما بقولنا الافراد والتركيب آه
 (هـ) اعتبار المطابقة في القسم لا التضمن والالتزام اي خص القسمة
 الى الافراد والتركيب بالمطابقة لانه لما لم يتحقق الافراد والتركيب بالنسبة
 الى المعنى التضمني والالتزامي الا اذا تحقق الافراد والتركيب بالنسبة
 الى المعنى المطابق وقد يتحقق التركيب بالنسبة الى المعنى المطابق لا بالنسبة
 الى المعنى التضمني والالتزامي اعتبر في القسم دلالة المطابقة دون التضمن
 والالتزام لاستلزامها اياها كما عرفت لكنه ثبت ان الافراد والتركيب
 بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامي لا يتحقق بدون تحققهما بالنسبة
 الى المعنى المطابق وقد يتحققان بالنسبة الى المطابق لا بالنسبة الى التضمني
 او الالتزامي (ح) عين التالي وهو ذلك المطو والمقدمة الاستثنائية
 المذكورة ثتان بل ثلث اعني الموجبتان الكليتان الشرطيتان وسالبة
 جزئية شرطية في الحقيقة كل منهما نظرية (قوله اما في التضمن آه)
 اشارة الى اثبات احدى الكليتين لكن بعد بسطها شرطية
 لكون هذا الدليل المذكور لها شرطية ولفهم اللزوم منها وهو
 (هـ) اذا تحقق التركيب بالنسبة الى المعنى التضمني تحقق ذلك بالنسبة
 الى المعنى المطابق لانه اذا تحقق بالنسبة الى المعنى التضمني دل جزء اللفظ
 على جزء معناه التضمني واذا دل جزء اللفظ على جزء معناه التضمني دل جزء
 ذلك اللفظ على جزء معناه المطابق (ح) اذا تحقق التركيب بالنسبة الى
 المعنى التضمني دل جزء ذلك اللفظ على جزء معناه المطابق واذا دل جزء

(ل) والامثلة لهذه
 الاربعة المذكورة
 فيما قبل من مواد
 ما يخرج عن حد المركب
 اعني كهمزة الاستفهام
 وكزيد وهو ظمونه
 على لكن هذا على تقدير
 كون الاستفهام انكاريا
 وممدلو لها سالية كما هو
 الظن امثاله ويدل عليه
 الحالية بعده واما اذا ابقى
 الاستفهام على حاله
 يكون استفسارا عن نكته
 تقديمه وتأخيره لا ابطالا
 له فلا يرتب فيه ح لكونه
 انشأ ويكون قوله المفرد
 متقدما به بيانا للواقع
 وتوطئة والجملة الحالية
 فيؤيد ذلك منه

على جزء معناه المطابق تحقق التركيب بالنسبة الى المعنى المطابق (ج)
 تلك الملازمة و (قوله لان المعنى آه) دليل الملازمة المذكورة قبله اعني
 الكبرى (هـ) اذا دل جزء اللفظ على جزء معناه التضمني دل على
 جزء معناه المطابق لانه اذا دل جزء اللفظ على جزء معناه التضمني والحل
 ان التضمني جزء المعنى المطابق دل ذلك الجزء على جزء جزء معناه المطابق
 وجزء جزء معناه المطابق هو جزء معناه المطابق لصديق مقدمة الاجنبية
 المذكورة اعني قوله وجزء الجزء جزء (ج) تلك الملازمة و (قوله واما
 في الالتزام فلانه) اشارة الى اثبات المقدمة الثانية من الاستثنائية
 المذكورة اي الاجزى والموجبتين الكليتين على نهمج الاولى منها (هـ)
 اذا تحقق التركيب بالنسبة الى المعنى الالتزامي تحقق بالنسبة الى المطابق لانه
 اذا تحقق التركيب بالنسبة الى المعنى الالتزامي دل جزء اللفظ على جزء
 المعنى الالتزامي بالالتزام واذا دل جزء على جزء المعنى الالتزامي بالالتزام
 فقد دل على جزء المعنى المطابق (ج) اذا تحقق هو بالنسبة الى
 المعنى الالتزامي دل جزء اللفظ على جزء المعنى المطابق واذا دل جزء
 على جزء المعنى المطابق تحقق التركيب بالنسبة الى المعنى المطابق
 (ح) تلك الملازمة و (قوله لامتناع آه) دليل الملازمة التي قبله ايضا
 (هـ) اذا دل جزء على جزء المعنى الالتزامي بالالتزام فقد دل على جزء
 المعنى المطابق لانه اذا دل جزء على جزء المعنى الالتزامي بالالتزام ولم
 يدل ذلك الجزء على جزء المعنى المطابق لتحقيق الالتزام بدون المطابقة لكن
 تحققة بدونها ممتنع (ج) نقيض المقدم وهو تلك الملازمة لكن في هذين
 الدليلين لتينك المقدمتين نقبض على ما لا يخفى و (قوله وقد يتحقق آه)
 هو المقدمة الثالثة من الاستثنائية اعني السالبة الجزئية والمسالان
 المذكوران اعني اللفظ المركب من لفظين موضوعين لعينين بسيطين
 واللفظ المركب من لفظين الموضوع ابازاء معنى له لازم ذهني بسيط دليلها
 (هـ) قد يتحقق التركيب بالنسبة الى المعنى المطابق ولا يتحقق بالنسبة
 الى التضمني والالتزامي (ص) لان المسالين المذكورين يتحقق فيهما
 التركيب بالنسبة الى المعنى المطابق والمسالان المذكوران لا يتحقق فيهما

او يقرر من اول الاستثنائي
 وهو الاحصر (هـ) لما كان
 العبرة في تركيب اللفظ وانقراده
 دلالة جزئية على جزء معناه
 المطابق وعدم دلالة عليه
 لادلالة ان كان العنبر في
 المقسم دلالة المطابقة
 لا التضمن والالتزام لكن
 العبرة فيهما دلالة جزئية على
 جزء معناه المطابق آه (ج)
 عين التالي وهو المطاوي يقرر
 من غير معارضة بذكر
 الاستثنائية اولا والشرطية
 ثانيا وهو ظم من
 امثاله وكذا يقرر الدليل
 والمدعى على حده لا لجموعا
 متعارفا او غيره مثلا يقال
 (هـ) لما كان العبرة فيهما
 دلالة على جزء معناه
 المطابق وعدم دلالة
 عليه اعتبر في المقسم
 المطابقة لكن المقدم ثابت
 والتالي مثله وكذا لما لم يكن

التركيب بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامي (ج) من ثانی اثبات
قد لا يكون اذا تحقق بالنسبة الى المطابقة تحقق بالنسبة الى التضمن
والالتزامي فقد ثبت بالمدكور اعني تحقق التركيب بالنسبة الى
المطابقة من تحققهما بالنسبة الى التضمن والالتزام وخصيهما منه
وبذلك ثبت المطال المذكور يتعلق (فهذا) اي فلهذه
المدكورات من (قوله والاولى ان يقال اه) (خص القسم الى الافراد
والتركيب بالمطابقة لانه هو المدعى المذكور اولا بقوله اعتبر في القسم
دلالة المطابقة وهنا بهذا القول (قوله الا ان آه) استدراك عن قوله
والاولى آه يعني ان هذا الدليل المذكور بقوله والاولى ان يقال آه
الدال على اعتبار المطابقة في القسم اليهما يقيد اولوية اعتبار
المطابقة فيها لا وجوب اعتبارها لانك قد عرفت ان مفاد هذا الدليل
هو ان اعتبار المطابقة في القسم كاف لاحاجة الى اعتبار التضمن
والالتزام فيها لا التزام تحقق المطابقة تحققها لمعنى الغموم
فلو عرفت جميعا لجاز لكن الاول ان يعتبر المطابقة فقط لاهما لكون
اعتبار المطابقة كانه اعتبار الثالث ٩ ومعنى عنه واما الوجه الاول
اعني دليل الجمهور عليه المذكور بقوله فانه لو اعتبر آه ان تم افاد
وجوب اعتبار المطابقة لزوم الفساد وهو كون المفرد مركبا مفردا
على تقدير عدم الاعتبار وهذا الوجه دليل قوي لكنه ليس بتمام
كما عرفت في قوله وفيه نظرو الوجه الثاني ام لكنه لا يفيد لزوم الاعتبار
بل اولوية ويجوز ان يصور هذا القول مع المقدر لكونه كانه اعتراض
على ما قبله من الوجه الثاني (ه) هذا الوجه لا يفيد وجوب الاعتبار
المطابقة فيها لانه يقيد اولوية اعتبارها فيها وما يفيد او اويته لا يفيد
وجوبه ولزومه (ج) المط او يقرر الكبرى المطوية (ه) والاولوية
ليس الوجوب وح يكون من الغير المتعارف وهكذا من الثاني بعكس الكبرى
متعارفا او غيره ومن الثلثة الاول للاستثنائي فقس (قوله اللفظ المفرد آه)
بيان لحضره في الثلث بالدليل المذكور له (ه) اللفظ المفرد اما ادات
او كلمة اي فعل او اسم لانه اما يصلح لان يخبر به وحده او يصلح ان

العبارة فيهما دلالة
جزئه على جزء معناه التضمني
آلم يعتبر في القسم التضمن
لكن لم يكن العبارة فيهما
دلاله جزئه على معناه
التضمني آه (ج) ايضا عين
التالي والمط وكذا ليس
العبارة فيهما دلالة جزئه
على جزء معناه الالتزامي
ولما لم يكن العبارة فيهما
دلالة جزئه على جزء معناه
الالتزامي لا يعتبر في القسم
الالتزام (ج) عين التالي
وهو المط وهكذا متعارفه
وغير متعارف ما قبله وقوله
في تركيب اللفظ وافراد
اشارة الى اعتبار المطابقة
في الاقسام وعدم اعتبار
التضمن



لم يصلح له فهو ادات وان صلح له فاما يدل بهيئة على زمان معين منها
اولا يدل وما يدل كلمة وما لا يدل اسم (ج) المط المردد والكلام فيه
كالكلام في نظاره من الحصر وقد حقه فذكروا والامثلة الثلاثة
لهادليل للكبرى او اللازمة المذكورة على حدة او المقدمة المرددة
اولا صل المدعى بالتزديد مجموعا والكل مستقنى عن البيان (قوله واما
ذكر آه) يعني النص ذكر مثالين لما لا يصلح لانه اراد الاشارة الى
ان ما لا يصلح لان يخبر به وحده اما لا يصلح للاخبارية اصلا
كفى واما يصلح لها لكن لا يصلح للاخبارية وحده كلا
اي اشار الى قسمي الادات ومن اراد الاشارة اليهما ذكره مثالين
(ج) المط وهكذا من الفعلية وفهم من صفراء ومن التمثيل ان
لا في يصلح اصلا ولا يصلح لكن لا وحده واستدل عليهما بما بعده (ه)
لفظ في لا يصلح للاخبارية اصلا لان لفظه في لا دخل لها في الاخبارية
اصلا على الاصح وما يصلح لها دخل في الاخبارية (ج) تلك
المقدمة (وقوله فان المخبر آه) دليل الصغرى المذكورة (ه)
لفظه في لا دخل له في اخبارية اصلا لان لفظه في لا دخل له في حاصل
في قولنا زيد في الدار والمخبر به في قولنا زيد في الدار هو حاصل (ج)
تلك الصغرى وكذا لفظه لا يصلح للاخبارية لكن لا يصلح وحده
بل مع غيره لانها لها مدخل في الاخبارية وماله مدخل فيها لا يصلح
لها وحده (ج) تلك المقدمة (وقوله قال المخبر آه) دليل الصغرى
المذكورة (ه) لانها لها مدخل في الاخبارية لانها لها مدخل في لاجر
الكائن في قولنا زيد لاجر ولا حجر في قولنا زيد لاجر هو المخبر به
(ج) تلك الصغرى ويقرر هنا غير الترتيب المذكور (قوله ولعلك
تقول آه) اعتراض على التعريف المستفاد في ضمن الحكم يصدق
تعريف الادات على بعض الافعال وهي الافعال الشاقصة
وبلزوم كونها ادات من تعريفها بها (ه) الافعال الشاقصة
ادات لانها لا تصلح لان يخبر بها وكل ما لا يصلح لان يخبر به
(ج) المط ويقرر من غير متعارف بها والاستثنائي يجعل (قوله

٧ والالتزام فيها لانه
هذا القول هو اقسام
ولهذا قدرنا كبرى
مطوية في الجمع لا يوضح
المرام ولظهوره لم يذكره
وقوله دلالة جزئه على
جزء معناه المطابق مفهوم
دلالة اللفظ المفرد بالمطابقة
وقوله وعدم دلالة عليه
عقبيه مفهوم دلالة اللفظ
المركب بالمطابقة وقوله
دلالة جزئه آه مفهوم
دلالة اللفظ المفرد بالتضمن
والالتزام الذي لم يعتبر فيهما
وقوله وعدم دلالة عليه
عقبيه مفهوم دلالة اللفظ
المركب بالتضمن والالتزام
الذي لم يعتبر فيهما ايضا
وهو ظ ويجوز ان يقرر
ما ذكرنا بسيطا بلا تقدير
تلك المقدمة المطوية
كما هو السطور بناء على
ظهورها سواء فرر مجموعا
او على الانفراد (ه) النص
اعبر في القسم دلالة

الافعال الناقصة آه استثنائية (و قوله فيلزم آه) مع شرط المحذوف الذي هو قبله شرطية فتتجان ذلك المطو هو وظ او يقرر من الاول والثالث بتوسط الافعال الناقصة لكونه عكس الادوات وطر دتعريف الكلمة منتقضين بها فاستخرج تينك السالبتين الجزئيتين اللتين هما تقيضاهما واثبتتهما بها والكل ظ مما مر مر اراقس (قوله فتقول آه) يعني يمكن ان تقول الافعال الناقصة لاتصلح آه فان قلت هذا فتقول لا بعد في ذلك اي في كون الافعال الناقصة ادوات ولا خبر فيه لانه لا قسموا الادوات الى غير زمانية وزمانية وهي الزمانية اي وحكموا ان الادوات الزمانية هي الافعال الناقصة لا بعد في ذلك بل يجوز لكن المقدم ثابت ج عين التالي وهو الجواب المط (قوله غاية ما في الباب آه) اي لا بعد في كون الافعال الناقصة ادوات ولا فساد بوجه من الوجوه غاية الامر يلزم من كونها ادوات عدم مطابقة اصطلاح المنطقيين اصطلاح النحاة لكونها فعلا عندهم وادوات عند المنطقي مع انه غير لازم وهذا القول مع ما بعده على حالهما قياس منتج للمط الذي ذكرناه (هـ) غاية الامر يلزم من ذلك ان اصطلاحهم لا يطابق اصطلاح النحاة وذلك اي ومطابقة اصطلاحهم اصطلاح النحاة غير لازم اذا تغيرا جهتا بحثهما (ج) غاية ما في الباب يلزم من ذلك عدم ما هو غير لازم فلا فساد في ذلك الزوم (وقوله لان نظرهم) دليل ما قبله من الكبرى مشتملا على متعلق موضوعها فيكون صغرى وما بعده من (قوله وعند تغاير آه) كبرى نتجان تلك الكبرى (هـ) مطابقة اصطلاحهم اصطلاح النحاة غير لازم لان المنطقيين نظرهم في الالفاظ من حيث المعنى والنحاة نظرهم في الالفاظ الدال على المعنى من حيث اللفظ نفسه واصطلاح من يكون نظرهم في الالفاظ من حيث المعنى لا يلزم ان يطابق اصطلاح من كان نظرهم فيها من حيث اللفظ نفسه عند تغاير جهتي البحثين (ج) من غير متعارف غير متعارف المشهور تلك الكبرى وهكذا الاربعة الباقية المشهورة بهذا الترتيب (قوله والمراد) اي للمراد بالهيئة والصفة الكائنات في تعريف الكلمة هو الهيئة الحاصلة لخرورها باعتبار تقدم بعضها وتأخيرها وحركاتها وسكناتها وهي اي والهيئة الحاصلة للحروف باعتبارها

المطابقة لانه اعتبر في تركيب اللفظ وافراده دلالة جزئه على جزء معناه المطابق وعدم دلالة عليه كما اعتبره القوم ومن اعتبر فيهما ذلك اعتبر في المقسم دلالة المطابقة (ج) وهكذا تقرير عدم اعتباره التضمن والالتزام معا او منفردا او المجموع معا بهذا الترتيب والكلام في التقرير فعليه يعني يقرر مر كبا وبسيطا مجموعا ومنفردا (هـ) اعتبر المص المطابقة في المقسم اذا اعتبر فيهما دلالة على جزء معناه المطابق آه واعتبر المطابقة في ذلك المقسم من اعتبر دلالة على جزء معناه المطابق فيهما (ج) المطا و مر كبا (هـ) اعتبر فيه دلالة المطابقة اذا اعتبر فيهما دلالة اللفظ على جزء معناه المطابق وعدم دلالة عليه تركيبه وافراده

صورة الكلمة (ج) المراد بالهيئة والصفة هي صورة الكلمة التي هي ماضية كادتها اعني الحروف وهي معروضها ولما بين ما هو المراد بها اراد ان بين نكته تقييد حدها بها (قوله وانما قيد آه) المص قيد حد الكلمة بالهيئة لانه اخرج اي اراد اخرج ما يدل على الزمان لابهية بل بحسب جوهره ومادته فقط عن حد الكلمة ومن اخرج ما يدل على الزمان لابهية عند قيده بها (ج) المطو وهكذا تقريرة فعلية ويجوز ان يقرر بالعكس لكون التقييد بها كانه اثر ارادة الاخراج لان اخرجه عنه يعلم بتقيده (هـ) اخرج المص ما يدل على الزمان لابهية اذ قيده بها واخرج ما يدل على الزمان لابهية من قيده بها (ج) المطو وهكذا من الاسمية ومن اولى الاستثنائي فيهما ومن غير مشهور ثمانية والكل معلوم و (قوله كالزمان آه) دليل الصغرى المذكورة (هـ) المص اخرج بها ما يدل على الزمان لابهية لان المص اخرج بها كالزمان والامس اليوم آه وهن تدل على الزمان بموادها وجواهرها لابهية ثما (ج) تلك الصغرى وكذلك اجراؤه على الصغرى الفعلية (قوله بخلاف آه) جواب توهم ان الكلمة مثل هذه الالفاظ في الدلالة على الزمان (هـ) الكلمات غير هذه الالفاظ اعني الزمان والامس آه في الدلالة على الزمان لان الكلمات يدل على الزمان بهيئاتها وهذه الالفاظ تدل عليها لابهية ثما اي لا يدل عليها بها (ج) من الثاني المطو وهكذا الخمسة الثانية المشهورة سواء كان الاوسط فيه الدلالة على الزمان بهيئاتها او عدم الدلالة عليه بها كما قررناه او كان الاوسط الدلالة عليه بمادتها او جوهرها او عدمها او كان في احدي المقدمتين الاول وفي الاخرى الثاني وفي كل منهما ما يقرر الخمسة المشهورة او السنة على مقتضاها والكل معلوم فقس (قوله بشهادة اختلاف آه) اي بدليل اختلاف آه دليل ما قبله من المقدمة لان مدخول لفظ بشهادة ونحوه دليل لتعلقها (هـ) الكلمات التي تدل على الزمان بحسب هيئاتها لان الزمان يختلف عند اختلاف الهيئة وان اتحدت ويتحد باتحادها ان اختلفت اي اختلف مر بوط لا اختلافها واتحادها لاتحادها والكلمات التي تدل على ما يختلف باختلافها

هو اقسامه (ج) اعتبر في اقسامه دلالة على جزء معناه المطابق آه واعتبر فيه دلالة المطابقة من اعتبر فيهما دلالة على جزء آه (ج) المطو وهكذا تقرير الاخر اعني عدم اعتبار التضمن والالتزام فعليه كليهما معا او منفردا او اثنان جميعا بسيطا او مر كبا وكل معلوم مما ذكرناه فقس واما تقريرة على التقرير الثاني منفردا (هـ) لان المص اعتبر فيهما هو العبرة في تركيبه وافراده والعبرة في تركيبه هي دلالة على جزء معناه المطابق وفي افراده هي عدم دلالة على جزئه (ج) المص اعتبر فيه دلالة على جزء معناه المطابق وعدم دلالة عليه ودلالة جزئه آه هي دلالة المطابقة (ج) المص اعتبر فيه

ويتحد باتحادها بحسب هيئاتها (ج) من الغير المتعارف الغير المتعارف تلك المقدمة ومن اول استثنائي ايضا وهو الاوضح في مثله (هـ) لما كان اختلافه عند اختلافها واتحاده عند اتحادها كان الكلمات دالة على الزمان بحسب هيئاتها لكنه ثبت ان اختلافه انما هو باختلافها واتحاده باتحادها (ج) عين التالي وهو تلك المقدمة وهكذا من ثانياه والمثالان دليل الصغرى او الاستثنائية لكنه بعد بسطها الى الشرطية بقرينة لفظ عنه ليقرر من الاقتزائي (هـ) اذا اختلف الهيئة اختلف الزمان وان اتحدت المادة لانه اذا اختلفت كان كضرب يضرب وضرب يضرب اختلف زمانها وان اتحدت منها (ج) تلك المقدمة وهكذا تقرير الثاني وتقريرهما من الاستثنائي معلوم سواء اقبلت على حالها او بسطت الى الشرطية وان الوصلية في الموضعين رد للعارضه الواردة على ما قبله بان اختلف الزمان انما هو باختلاف الهيئة وان اتحدت المادة واما اذا لم يتحد فاختلافه اول وكذا اتحاد الزمان انما هو باتحاد الهيئة وان اختلفت المادة واذا اتحدت فاتحاده اول وتصوير المعارضتين معلوم بمقررنا (قوله فان قبلت فعلى آه) اعترض على تقسيم اللفظ المفرد الى الثلاث بان الكلمة على هذا التعريف يكون من اقسام المركب لا المفرد فلا يكون على مقتضى التقسيم اعني كون المقسم اعم من كل واحد من اقسامه لانه يكون مبايناه يعني يعرف الكلمة بما يدل آه لانه اذا عرفت يلزم ان يكون الكلمة مركبة لكنها ليست بمركبة (وقوله لدلالة آه) دليل الملازمة المذكورة (هـ) اذا عرفت الكلمة في التعريف المذكور يلزم ان تكون مركبة لانه اذا عرفت هي به يدل اصلها وما دلتها على الحدث وهيئتها وصورتها على الزمان واذا دل اصلها على الحدث وهيئتها على الزمان يكون جزؤها دالا على جزء معناها (ج) اذا عرفت هي به يكون جزؤها دالا على جزء معناها ولما دل على جزء معناها تكون مركبة (ج) تلك الملازمة (قوله فنقول المعنى آه) جواب بخبر المراد من التركيب بان المراد من التركيب هو ان يكون اجزاؤه اجزاء مرتبة مسموعة وذلك انما يكون جميع اجزاؤها الفاظا وحروفا والهيئة مع المادة ليستا حروفا

دلالة المطابقة او يقرر الكبرى الاخيرة (هـ) وما يعتبر فيه دلالة على جزء معناه المطابق وعدم دلالة عليه يعتبر فيه دلالة المطابقة وهو وظ وكذا المص لم يعتبر فيه التضمن والالتزام لانه لم يعتبر فيه ما لا يكون العبرة في تركيبه وافراده وما لا يكون العبرة في تركيبه وافراده هود لالة جزئه على جزء معناه التضمني والالتزامي وعدم دلالة عليه (ج) المص لم يعتبر فيه دلالة جزئه على جزء معناه التضمني والالتزامي وعدم دلالة عليه ومن لم يعتبر ذلك لم يعتبر فيه التضمن والالتزام (ح) المطاوي يقرر التضمني تارة والالتزام اخرى بهذا الترتيب او يقررا ثبات

والفاظا بل السادة هي لفظ فقط والهيئة هي الجزء الصغرى ليس من قبيل الحروف والالفاظ وانما هي عارضة عليها فلا تكون الكلمة مركبة فعلى هذا يكون تصويره (هـ) المراد من التركيب ان يكون هناك اى اجزاؤه اجزاء مرتبة مسموعة وهي اى والاجزاء المرتبة المسموعة الفاظ وحروف (ج) المراد بالتركيب ان يكون اجزاؤه الفاظا وحروفا والهيئة مع المادة ليست بهذه المثابة اى والهيئة مع المادة ليست الفاظا وحروفا بل المادة فقط (ج) من الثاني المراد بالتركيب ليست الهيئة مع المادة اى ليست الهيئة مع المادة كبا واذا لم يكن الهيئة مع المادة مركبا لا يلزم التركيب في الكلمة اى لا يكون الكلمة مركبة (ج) من غير متعارف اول الاستثنائي عين التالي المذكور اعني قوله لا يلزم التركيب في الكلمة وهو مطاويجب (قوله والتقييد) اى وتقييد تعريف الكلمة بالمعين من الازمنة الثلاثة ليس للاحتراز عن الاغيار وليس ذلك القيد فصلاله بل بيان الواقع لكن تقييد تعريف الكلمة بالمعين منها حسن لان الكلمة لا تكون الا كذلك اى لا تكون الادا على معين منها ولا يكون غيره كذلك وتقييد ما لا يكون الادا على المعين منها بالمعين منها فيه مزيد ايضاح (ج) من الغير المتعارف الغير المتعارف تقييد الكلمة بالمعين منها فيه مزيد ايضاح وكل ما فيه مزيد ايضاح فهو حسن (ج) المط (قوله ووجه) اى ودليل تسمية هذه الاقسام الثلاثة هو ما سيذكره (قوله اما بالاداة) اى اما التسمية بها (فلانها آه) بيان الاول منها (د) الاداة اى ما صدق عليه هي ومفهومه يسمى اداة اى بلفظ الاداة لانها الة في تركيب بعض الالفاظ مع بعضها والالة فيها ناسب ان يسمى اداة (ج) المط (وقوله واما بالكلمة فلانها آه) بيان الثاني منها (هـ) الكلمة اى ما صدق عليه الكلمة ومفهومها ناسب ان يسمى الكلمة اى بلفظ الكلمة لانها مشتق من الكلم بمعنى الجرح والمشتق منه ناسب ان يسمى كلمة (ج) المط (وقوله كانها آه) دليل الصغرى المذكورة (هـ) الكلمة مشتق لها للكلم بمعنى الجرح لانها دلت على الزمان والزمان متجدد ومنصرم اى منقطع بعضه من بعض (ج) الكلمة

هذا (هـ) لان المص اعتبر فيه ما هو العبرة في تركيبه وافراده واتضمن والالزام لا يعتبران في تركيبه وافراده من الثاني المطاوي من الاول بعكس الكبرى او يقرر من كبا من الثاني والاول (هـ) لانه اعتبر فيه ما هو العبرة فيهما ودلالة جزئه على جزء معناه التضمني والالتزامي وعدم دلالة عليه ليس يعتبر فيهما المص لم يعتبر فيه دلالة جزئه على جزء معناه التضمني والالتزامي وعدم دلالة عليه ودلالة على جزء (ج) آه (هـ) والتضمن والالتزام (ج) المطاوي يقرر الثاني منه من المتعارف كما قبله او يقرر هذا من كبا منه الاولين بعكس الصغرى الاولى

دلت على ما هو متجدد ومنصهر ولما دلت عليه كأنها تكلم الخواطر
بتغير معناه بالمضي والحالية والاستقبالية (ج) الكلمة كأنها تكلم
الخواطر بتغير معناها ولما كلمها بتغير معناها فهو مشتق من الكلم
بمعنى الجرح (ج) تلك الصغرى (وقوله) وأما بالاسم آه (ج) بيان الثالث
منها (هـ) الاسم أى ماصدق عليه هو ومفهومه ناسب أن يسمى
اسما أى بهذا الاسم لأن الاسم أعلى مرتبة من سائر اللفاظ اعنى
الادوات والكلمة وما يكون أعلى منها يكون مشتقا على معنى السمو
ومعنى السمو العلو والمشتل على العلو ناسب أن يسمى بهذا الاسم
(ج) المط وهو مركب من ثلثة مفصول وهكذا موصوله (قوله)
هذا آه (ج) يعنى قول المص هذا اشارة الى تقسيم الاسم بالقياس الى
معناه لأن قوله هذا اشارة الى تقسيمه الى الجزئى الحقيقى والكلى آه
وتقسيمه اليهما هو تقسيمه بالقياس الى معناه (ج) المط او يقرر (هـ) لأن
قوله هذا هو تقسيمه الى الاقسام الآتية أى الجزئى الحقيقى آه وتقسيمه
اليها اشارة الى تقسيمه بالقياس الى معناه (ج) المط (قوله فاسم آه)
شروع لبيان ذلك التقسيم ودليل حصره الى اقسامه (هـ) الاسم
أما علم وجزئى حقيقى وأما كلوى وأما لفظ مشترك أما لفظ منقول وأما
حقيقة وأما مجاز لأن الاسم إما يكون معناه واحدا أو كثيرا أن كان معناه
واحدا فاما أن يتشخص ذلك المعنى الواحد ولم يصلح لأن يكون مقولا على
كثيرين أو لم يتشخص ذلك المعنى وصلح له أن يتشخص المعنى ولم يصلح له
يسمى ذلك الاسم علما فى عرف النعاة وجزئيا حقيقيا فى عرف المنطقين
أى أن كان المعنى واحد أو تشخص ذلك المعنى يسمى علما آه وأن كان ذلك
المعنى واحدا ولم يتشخص ذلك وصلح له فهو كلوى وأن كان المعنى كثيرا
فاما أن يتخلل بين تلك المعاني الكثيرة نقل بطريق أن يكون الاسم
موضوعا لمعنى أو لا ثم لوحظ ذلك المعنى ووضع لمعنى آخر لمناسبة بين
المعنيين وأما لم يتخلل بينها نقل بل كان وضعه لتلك المعاني على
السوية أن لم يتخلل النقل بينهما بل كان وضعه لتلك المعاني على
السوية فهو مشترك وأن يتخلل بين تلك المعاني نقل فاما أن يترك

وهو معلوم وهكذا التقرير
على حدة وأما تقريره فعلية
على هذا (هـ) اعتبر فيه
دلالة المطابقة إذا اعتبر فيهما
ماهى العبرة فى تركيه
وأفرادها والعبرة فيهما هى
دلالة على جزء معناه المطابق
وعدم دلالة عليه (ج)
اعتبر فيه دلالة جزئه
أه واعتبر فيه دلالة المطابقة
من اعتبر فيه دلالة جزئه آه
(ج) المط وهكذا تقرير الآخر
بأنه منفردا وبجموعا وتقرير
الثلث جميعا منها فقس كلها
ولا تكثيف إذ يقرر المذكورات
فى أمثال هذه العبارة
والتفصيل فى مثل هذا مفيد
لكننا ذكرنا مختصرا لا يورث
الملال والاستفادة تفصيله
من هذا الاجال الذى صورته
بصورة التطويل فتدبر

استعماله ذلك الاسم الدال فى المعنى الاول أو لا ترك استعماله بل يستعمل
فيه ايضا أن ترك استعماله فيه يسمى لفظا منقولا وأن لم يترك معناه
الاول بل يستعمل فيه ايضا فاما يستعمل فى المعنى الاول النقول عنه
أو فى المعنى الثانى النقول اليه أن استعماله فى الاول يسمى حقيقة وأن
استعمل فى الثانى يسمى مجازا (ج) المط المردد المذكور وهذا القياس
مركب من اقيسة عشرة كلها من غير متعارف اول الاستثنائى على
مقتضى العبارة لأن المقدمات المذكور ثانيا شرطيات حال ككون
تاليها عين نتيجة كل منها أو هو مركب من اقيسة ستة منها لكون
المط ستة ايضا وهكذا موصولهما الذى هو الاوضح ولطوله لم تذكره
هنا ويجوز تقريره حال كونه مركبا من اقترانيات مقدماتها
حليات مر دة المحمول بتقرير الجليسات موضع الشرطيات أو يقرر
اولا من مركب الاستثنائى ويشج المط المردد ثم يثبت ملازماته باقترانيات
شرطية والكل معلوم من نظائره فتذكر ولا تغفل وما بين المقدمات
دلائلها وما يتعلق بها (قوله لانه علامة آه) دليل الملازمة التى
قبله (هـ) أن تشخص المعنى ولم يصلح له يسمى علما لانه أن تشخص
المعنى ولم يصلح له كان اللفظ علامة دالة على شخص معين الذى هو
معناه وإذا كان علامة دالة عليه ناسب أن يسمى علما فيه (ج) تلك
الملازمة وقوله كزيد دليل تلك الملازمة مع الملازمة الاخرى اللتين
هما متخذان حقيقة (هـ) أن تشخص المعنى ولم يصلح له كان كزيد ومثل
زيد يسمى علما فى عرفهم وجزئيا حقيقيا فى عرفهم (ج) تلك الملازمة
وهكذا عكسه (قوله فلا يخلو آه) تقسيم الكللى الى قسميه باعتبار حصوله
فى افراده متساوية وغيره (هـ) الكللى اما كللى متواطى وأما كللى مشكك
لأن الكللى إما يكون حصوله فى افراده الذهنية وافراده الخارجية على السوية
أو لا يكون حصوله فيها على السوية بل يكون حصوله فى بعضها أولى
واقدم او أشد من البعض الاخر فان تساوا الافراد الذهنية والخارجية
فى حصول الكللى فيها وفى صدقه عليها يسمى ذلك الكللى متواطئا

وابتات الملازمة على حالها
لوا اعتبر التضمن فى التركيب
والافراد اللذان هو القسمان
لم يكن لجزء اللفظ المركب
منها دلالة على جزء معناه
التضمنى وإذا لم يكن له دلالة
غلبه لزم أن يكون ذلك اللفظ
مفردا (ج) تلك الملازمة
وهكذا تقرير الثانى وتقرير
هما معا لكن عدم دلالة
جزء ذلك اللفظ على جزء
المعنى التضمنى ليس بلام
من اعتبار التضمن فيهما
اولا دلالة له عليه سواء
اعتبر التضمن فيهما أم لا
وهكذا دليل الملازمة الثانية
فلا يصدق صفراهما ولذا
عدلنا عن هذا التركيب
كما ذكرنا فتدكر منه

ط ويمكن ان يقرز مر كبا
ه لان اذا دل جزء اللفظ على
جزء معناه التضمني دل على
جزء المعنى التضمني والمعنى
لتضمني جزء المعنى المطابق
ج اذا دل جزؤه على
جزء معناه التضمني دل
على جزء جزء المعنى المطابق
و جزء جزء المعنى المطابق
جزء المعنى المطابق ج تلك
الملازمة فلا يلزم مصادرة
على المطابق الصغرى الاولى
لان قيد مقدمهما مقيد
وتاليهما مطلق تأمل منه

ض والمثال الاول دليل
ليتحققه بالنسبة الى المطابق
لا بالنسبة الى التضمني والثاني
دليل لتحققه بالنسبة الى
المطابق لا بالنسبة الى
الالتزامي لتحقق التركيب
فيهما بالنسبة اليه لا بالنسبة
اليهما فيجوز تقرير كل
منهما على حدة من الثالث
او من رابع الاول مفردا او
مجوعا وهو ظ منه

وان لم يتساوا الافراد فيه بل كان حصوله في بعضها الاولى آ يسمى مشككا (ج)
من غير متعارف مركب اول الاستثنائي المطارد وهكنا تقريره من مركب
الافتراضي (وقوله لان افراد آه) دليل ما قبله من الملازمة (ه) ان
تساوت في حصوله فيها كان افراد متوافقة في معناه وكل ما يكون افراد
متوافقة في معناه وكل ما يكون افراد متوافقة فيه يسمى متواطئا (ج)
تلك الملازمة (قوله من التواطى) مثل ما تقدم من مثله بيان لما خوذ منه
وجواب دخل مقدر واراد على الذي قبله بانه لا يستدل بهذا الدليل على تسمية
التواطى العدم تمامية كبراه فاجاب بان التواطى يستدل على تسمية
بهذا الدليل اي بقوله لان افراد متوافقة لان التواطى مأخوذ من التواطى
والمأخوذ منه يستدل عليه بهذا الدليل (ج) المط وقوله كالانسان
مثال لما يكون حصوله متساويا في الافراد الخارجية والنسب لما يكون
متساويا في الذهنية فيكون كل واحد منهما دليلا لكل منهما (ه) ان
تساوت الخارجية في حصوله فيها وصدقه عاها يسمى متواطئا لانه ان
تساوت فيه كان كالانسان وهو كلي متواطى (ح) تلك الملازمة وهكنا
اثبات الاخرى بالآخر ومثال المشكك هو قوله الاتي كالوجود ولما ذكر
الكلي المشكك اراد ان يبين اقسام التشكك حتى يعلم موارد الكلي المشكك
فقال (والتشكك آه) لبيان اقسام المفهومة من تعريفه الذي قبله
(ه) التشكك اما تشكك بالا ولوية واما تشكك بالتقديم والتأخير
واما تشكك بالشد والضعف اي كون الكلي مشككا اما يكون باولوية
واما يكون آه وهو اي والتشكك بالا ولوية اختلاف الافراد في الاولوية
وعدمها والتشكك بالتقدم والتأخر ان يكون حصول معناه في بعضها
متقدما على حصوله في البعض الآخر والتشكك بالشد والضعف ان
يكون حصول معناه في بعضها اشد من البعض (ج) التشكك اما اختلاف
الافراد في الاولوية وعدمها واما كون حصول معناه في بعضها متقدما
على حصوله في الآخر واما كون حصول معناه في البعض اشد من البعض
وهو المط والمثال الواحد الذي هو امثلة ثلثة متغاربة بالاعتبار دلالات
الكبريات الثلث اعني عكس التعريفات الثلث للتشككات الثلث (ه)

(التشكك)

التشكك بالا ولوية اختلاف الافراد فيها لان التشكك بها كالوجود
والوجود مختلف في افراد بالا ولوية (ج) تلك الكبرى الاولى (وقوله
فانه في الواجب آه) دليل كبرى هذا ايضا (ه) الوجود مختلف في افراد
بالاولوية وعدمها لان الوجود هو الوجود الكائن في الواجب تعالى
والوجود الكائن في الممكن اللذان هما افراد والوجود في الواجب
تعالى اتم واثبت واقوى من الوجود الكائن في الممكن (ج) الوجود
في بعض افراد اتم واثبت واقوى من البعض الآخر وكل ما يكون في بعض
افراد اتم واثبت واقوى من البعض الآخر مختلف في افراد بالا ولوية
وعدمها (ج) تلك الكبرى وكذا التشكك بالتقدم والتأخر كالوجود
والوجود حصول معناه في بعضها متقدم على حصوله في الآخر (ج)
الكبرى الثانية (وقوله فان حصول آه) دليل كبرى هذا ايضا (ه) الوجود
حصول معناه في بعض افراد متقدم على حصوله في الآخر لان الوجود بعض
افراد الوجود في الواجب وبعضها الآخر الوجود في الممكن والوجود
في الواجب حصوله قبل حصوله في الممكن اي متقدم عليه (ج) تلك الكبرى
وكذا التشكك بالشد والضعف كالوجود والوجود حصول معناه
في بعض افراد اشد من البعض الآخر (ج) الكبرى الثالثة (وقوله فانه
في الواجب آه) دليل كبرى هذا ايضا (ه) الوجود بعض افراد الوجود
في الواجب والبعض الآخر الوجود في الممكن والوجود في الواجب
اشد من البعض الآخر (ج) الوجود في بعض افراد اشد منه في البعض
الاخر وهي تلك الكبرى (وقوله لان اثره) دليل ما قبله من الكبرى المذكور
(ه) الوجود في الواجب اثره اكثر من اثره في الممكن وما يكون
اثره اكثر منه في الممكن اشد منه في الممكن (ج) تلك الكبرى
(وقوله كما ان اثره) تنظير لما قبله من الصغرى ودليل له (ه) اثر الوجود
في الواجب اكثر من اثره في الممكن لان اثر الوجود كثر البياض
والوجود في الواجب كياض الثلج والوجود في الممكن كياض العاج
واثر البياض في بياض الثلج اكثر من اثر الكائن في بياض العاج (ج)
من التمثيل تلك الصغرى (قوله وانما سمي مشككا آه) بيان تسمية ذلك

فظهر ان افادة هذا
الوجه اولوية اعتبار
المطابقة فيها لما ذكرناه
هنا لا لقوله والاولى كما توهم
لان قوله هذا يفيد اولوية
الوجه الثاني من الاول لا
اولوية اعتبارها فيها وهو
(ظ) فلا تغفل منه

(س) ويجوز ان يقرر (ه)
الوجه الاول ان ثم اول
من الوجه الثاني لان
الوجه الاول ان ثم افاد
وجوب الاعتبار وهذا
الوجه يفيد اولوية الاعتبار
وما يفيد وجوبه اول
بما يفيد اولوية (ج) المط
وهكذا الاربعة الباقية
المشهوره منه

المفهوم بهذا الاسم (هـ) الكلّي الذي لم يتساو افراده ناسب ان يسمى مشككا لان افراد الكلّي المشكك مشتركة (٤) في اصل معنى ذلك الكلّي ومختلفة باحد الوجوه الثلاث اي بالاولوية والتقدم والشدّة ولما كان افراده مشتركة في اصل المعنى ومختلفة باحد الوجوه الثلاثة فالناظر اليه اي الى تلك الافراد اما ينظر الى جهة اشتراكها وهي اصل المعنى او ينظر الى جهة اختلافها وهي احدا الوجوه الثلاثة فان نظر الناظر اليه الى جهة الاشتراك خيله انه متواطى وان نظر الى جهة الاختلاف اوهمه انه مشترك ولما اوهمه انه متواطى او مشترك فالناظر فيه اي في ذلك الكلّي يشكك بانه هل هو متواطى او مشترك ولما شكك الناظر فيه بانه هل هو متواطى او مشترك يسمى بهذا الاسم اي باسم المشكك (ج) عين التالي الذي هو المطد ذكر اولامدعى وثانيا نتيجة بقوله فلم هذا سمي اي فللادليل الذي ذكرناه سمي به وهذا القياس مركب من اقيسة اربعة كلها من غير متعارف اول الاستثنائي وهو الظن من امثال هذه العبارة والاولى وهو كذا موصوله بذكر النتائج المنوية الكثيرة في اثباته اعني عين التاليات المذكورات (وقوله لتوافق آه) دليل الملازمة التي قبله (هـ) ان نظر الناظر فيه الى جهة الاشتراك نظر الى توافق افراده فيه ولما نظر الى توافقيها خيله انه متواطى (ج) تلك الملازمة (وقوله كانه لفظ آه) دليل ما قبله ايضا (ج) ان نظر الى جهة الاختلاف اوهمه انه لفظ له معان مختلفة ولفظه معان مختلفة مشترك (ج) تلك الملازمة او يقرر من المتعارف بتقرير الكبرى (هـ) ولما اوهمه انه لفظ له معان اوهمه انه مشترك وهو ظن عامر من نظائره (وقوله لاشتراك آه) دليل الملازمة التي قبله (هـ) ان كان وضع اللفظ لتلك المعاني المختلفة على السوية كان مشتركين تلك المعاني واذا كان مشتركا بينهما يليق ان يسمى مشتركا (ج) تلك الملازمة (وقوله كالعين آه) ايضا دليلها مثل ما قررت انفا وهو معلوم بالقياس الى نظائره (وقوله فانها موضوعة آه) دليل صغرى هذا القياس المعلوم (هـ) العين لفظ مشترك لانها موضوعة

(للباصرة)

للباصرة والماء والذهب والركبة على السوية في وضعها لها والباصرة والماء والذهب والركبة معان مختلفة (ج) العين موضوعة لمعان مختلفة على السوية والموضوع لمعان مختلفة على السوية لفظ مشترك (ج) تلك الصغرى وهذا الترتيب مع ضم المقدمة المفهومة من فعوى العبارة هو الاوضح ويجوز ان يقرر بسيطا اعني صغرى القياس الاول منها وكبرى ثانيهما (قوله والتاقل آه) بيان لاقسام المنقول بعد بيان تعريفه الذي هو عام لها (هـ) اما يكون المنقول منقولا شرعيا واما يكون منقولا عرفيا واما يكون منقولا اصطلاحيا لانه اما يكون الناقل شرعا واما يكون غير الشرع هو اما العرف العام واما العرف الخاص (ج) اما يكون الناقل شرعا واما يكون عرفا عاما واما يكون عرفا خاصا ان كان الناقل شرعا يكون المنقول منقولا شرعيا وان كان الناقل عرفا عاميا يكون المنقول منقولا عرفيا وان كان الناقل عرفا خاصا يكون المنقول منقولا اصطلاحيا (ج) عين التاليات اعني ذلك المط المردد (وقوله كالصلوة والصوم) دليل ما قبله من الملازمة المذكورة وتمثيله (هـ) ان كان الناقل هو الشرع يكون المنقول منقولا شرعيا لانه ان كان الناقل شرعا كان كمنقول الصلوة والصوم ونقلهما منقول شرعي (ج) تلك الملازمة (وقوله فانها في الاصل آه) دليل كبرى هذا (هـ) نقل الصلوة والصوم منقول شرعي لان الصلوة والصوم في الاصل اي اللغة الدعاء ومطلق الامساك ثم نقله الشارع الى الاركان والامساك المخصوصين مع النية ونقل الذين كانوا في الاصل الدعاء ومطلق الامساك ثم نقله الشارع اليهما مع النية منقول شرعي (ج) تلك الكبرى ويجوز ان لا يورد لفظ النقل في تلك الكبرى المدللة وفي كبريها صحة المعنى وان يقرر كل من المثالين على حدة وكلها معلوم (وقوله كالدابة) دليل ما قبله من الملازمة ايضا (هـ) ان كان الناقل العرف العام يكون المنقول منقولا عرفيا لانه ان كان العرف العام كان كالدابة والدابة في اصل اللغة لكل ما يدب في الارض ثم نقله العرف العام الى

يصلح لها اصلا اداة وما
لا يصلح لها وحده اداة
(ج) منه ايضا المط ومن
غير متعارف الفعلية ايضا
بهذا الترتيب (هـ) ذكر
المص مثاليين لها اذ ذكرهما
لما لا يصلح له وما لا يصلح له
اما لا يصلح لها اصلا اولا
يصلح لها وحده (ج)
ذكرهما المص لما لا يصلح لها
اصلا ولما لا يصلح لها
اصلاح ولما لا يصلح لها
وحده وهما اداة (ج) المط
وهكذا مفصولهما
وبسيطهما مع الاثبات
بعده منه

(ك) وهذا الاجتهاد لان
مفهوم ان من تعريف
الادوات لان في تعريفها
سلط الثاني اعني لم تارة على
المقيد وهو يصلح وباتفاقه
حصل قسم واحد وتارة
على المقيد وهو وحده
والمقيد سالم فحصل بانتفاء
المقيد قسم اخر هكذا
ذكره في الدليل ويجوز
ان يقرر الدليل المذكور
مركبا (هـ) المص ذكر مثالين
للاداة لانه ذكر مثالين
لما لا يصلح لان يتغير به اي
للاخبارية وحده وما لا
يصلح لان يتغير به وحده
فاما لا يصلح اياها للاخبارية
اصلا واما لا يصلح للاخبارية
وحده (ج) من الغير
المتعارف المس ذكر مثالين
لما لا يصلح لها وحده ولما
لا يصلح لها وحده وما لا

ذات القوام الرابع (ج) ان كان الناقل عرفا عاما كان المنقول مثل ما كان في اللغة لكل ما يدب فيها ثم نقله العرف العام الى ذات القوام الرابع ومثل ما كان كذلك منقول عرفي (ج) تلك الملازمة او يقال في الكبرى الاخيرة (هـ) وما كان كذلك فهو منقول عرفي بترك لفظ المثل للاكتفاء وقد عرفت تفصيله وهكذا مفصولة وبسيطة او لا بآثبات مقدمة النظرية بعده مثل ما قررته في آثبات الملازمة التي قبله (وقوله كاصطلاحات آه) دليل ما قبله من الملازمة ايضا (هـ) ان كان الناقل عرفا خاصا كان المنقول كاصطلاحات النحاة والنظار واصطلاحاتهما منقول اصطلاحى (ج) تلك الملازمة (وقوله اما اصطلاح النحاة آه) اشارة الى آثبات احدى كبرى هذا القياس (هـ) اصطلاح النحاة منقول اصطلاحى لان اصطلاحهم كان فعل والفعل كان موضوعا في الاصل لما صدر عن الفاعل ثم نقله النحوى الى كلمة دلت آه (ح) اصطلاحهم مثل ما كان في الاصل موضوعا لما صدر عنه ثم نقله النحوى الى كلمة دلت آه ومثل ما كان كذلك منقول اصطلاحى (ج) تلك الكبرى وكذلك مفصولة وبسيطة او لامع آثبات نظرية (وقوله اما اصطلاح النظراء) بيان الثانية من تينك الكبيرين (هـ) اصطلاح النظراء منقول اصطلاحى لان اصطلاحهم كال دوران والدوران منقول اصطلاحى (ج) تلك الكبرى (وقوله فانه للحركة آه) دليل الكبرى النظرية (هـ) الدوران موضوع في الاصل للحركة في السكك ثم نقله النظراء الى ترتيب الاثر على ماله صلوح العلية والموضوع للحركة في السكك ثم نقله الى ترتيب الاثر منقول اصطلاحى (ج) تلك الكبرى وكذلك تقريره مع ما قبله من كيا كما قبله وهو وظ وتفصيل الدوران في اصطلاحهم سيجي في آخر الكتاب (وقوله كالاسد) تمثيل لما قبله من الملازمتين (هـ) ان لم يترك معناه الاول بل استعمل فيه ايضا يسمى حقيقة ان استعمل في المعنى الاول ومجاز ان استعمل في الثانى لانه ان لم يترك بل استعمل فيه ايضا كان كالاسد والاسد حقيقة ان استعمل في معناه الاول ومجاز ان استعمل في الثانى (ج) تلك الكبرى (وقوله فانه وضع آه) دليل الكبرى المفهومة (هـ) الاسد حقيقة في معناه الاول ومجاز في الثانى

وتقرر مركب (هـ) لان المنطقيين نظرهم فيها من حيث المعنى واصطلاح من نظرهم فيها من حيث المعنى لا يلزم ان يطابق اصطلاح من كان نظرهم فيها من حيث اللفظ (ج) اصطلاح المنطقيين لا يلزم ان يطابق اصطلاح من كان نظرهم فيها من حيث اللفظ ومن كان نظرهم فيها من حيث اللفظ هو النحاة (ج) اصطلاح المنطقيين لا يلزم ان يطابق اصطلاح النحاة وهو تلك الكبرى وهكذا مفصولة بعدم ذكر النتيجة في اثباته وكذا اصطلاحهم لا يلزم ان يطابق اصطلاحهم لان نظرهم فيها من حيث المعنى واصطلاح من كان نظرهم فيها من حيث المعنى لا يلزم ان يطابق اصطلاح النحاة عند تغايرهما (ج) تلك الكبرى

لان الاسد وضع اولاً للحيوان المفترس ثم نقل الى الرجل التجاع ولما وضع اولاً له نقل اليه يكون استعماله في معناه الاول حقيقة وفي الثانى مجازا (ج) تلك الكبرى فظهر الفرق بين المجاز والمنقول وبين المشترك بعدم تخلل النقل في المشترك وتخلله فيهما وبين المجاز والمنقول بترك المعنى الاول في المنقول وعدم تركه في المجاز واتحادهما في تحقق المناسبة في الوضع اذ المنقول يلزم المناسبة بين معنييه حين الوضع واما حين الاستعمال فلا يلزم المناسبة ولا معرفة المعنى الاول اصلاً واما المجاز فيلزم فيه المناسبة بينهما وتحققها حال الوضع والاستعمال معا كما ترى فلا يترك مناسبة المعنى الاول فيه واما الاعلام الجزئية فلبست من قبل المنقول اذ ليس شرعياً ولا عرفياً ولا اصطلاحياً كما عرفت من تعريفاتها فلا يلزم المناسبة بين ذلك الشخص المسمى وبين المعنى اللغوى في الاعلام ولا معرفة المعنى الاول ولا ملاحظة حين وضعها واستعمالها لكون المعنى والوضع واحداً فيها لا كثيراً كما في المنقول وغيره فكانه وضع ابتداء في الاعلام لا تعدد الوضع فيها نعم قد يكون علماً لمفهوم كلي ومنقول اصطلاحياً لكنه علم جنس على انه لا فساد في كونه علماً جزئياً وكونه منقولاً لان قيد الحثية معتبر في مثل هذا التقسيم الاعتبارية فاما بتغاير كل قسم منه عن قسم الآخر بالحقيقة اى بالافراد والمفهوم كافى في التقسيم الحقيقى او بحسب المفهوم فقط كما في بعض الاستقراء لان الحثية انما يكون في اما يكون الشئان او اكثر متحدين بحسب جميع الافراد او بعضه متغايرين بحسب المفهوم وح يقيد بالحثية ويؤخذ كل قسم بالنظر الى مفهوم ويغايره كما عرفته فلا تغفل (وقوله اما الحقيقة آه) شروع لبيان تسميته ذلك المفهوم بها اى لبيان دليل احدى تينك الملازمتين بعد التمثيل مثل ما سبق من دلائل الملازمات (هـ) ان لم يترك معناه الاول واستعمل في الاول فقط يسمى ذلك اللفظ حقيقة لانه ان لم يترك معناه الاول بل استعمل فيه كان اللفظ مستعملاً في موضوعه الاصلى واذا كان اللفظ مستعملاً في موضوعه الاصلى كان ذلك اللفظ شيئاً مثبتاً في مقام ومعلوم الدلالة عليه (ج) ان لم يترك معناه الاول واستعمل فيه كان ذلك

واثبات كبرى هذا (هـ) اصطلاح من كان نظرهم فيها من حيث المعنى لا يلزم ان يطابق اصطلاح النحاة عند تغايرهما لان اصطلاح من كان نظرهم فيها من حيث المعنى لا يلزم ان يطابق اصطلاح من كان نظرهم فيها من حيث اللفظ ومن كان نظرهم فيها من حيث اللفظ هو النحاة (ج) تلك الكبرى وهكذا التقرير بعكس المذكور في تلك الكبرى ودليلها يعنى يدعى هكذا اصطلاح النحاة لا يلزم ان يطابق اصطلاح المنطقيين ويدكر قوله نظر النحاة اولاً ونظرهم ثانياً وهو (ط) فقس منه

اللفظ مثبتا في مقام معلوم الدلالة عليه واذا كان ذلك اللفظ مثبتا في مقامه ناسب ان يسمى حقيقة مأخوذة من حق بمعنى اثبت واذا كان اللفظ معلوم الدلالة عليه ناسب ان يسمى حقيقة ايضا مأخوذا من حق بمعنى التصديق (ج) تلك الملازمة (وقوله واما المجاز آه) بيان تسمية المفهوم الآخر به اى بيان الاخرى من الملازمين بالترتيب المذكوران (هـ) ان لم يترك معناه الاول لكنه استعمل في معناه الثاني فقط يسمى اللفظ مجازا لانه ان لم يترك معناه الاول واستعمل في الثاني فقط استعمل اللفظ في المعنى المجازى واذا استعمل في المعنى المجاز فقد جاز مكانه الاول وموضوعه الاصلى (ج) ان لم يترك معناه الاول واستعمل في الثانى جاز اللفظ مكانه الاول وموضوعه الاصلى واذا تجاوز مكان الاول وموضوعه الاصلى ناسب ان يسمى ذلك اللفظ حقيقة (ج) تلك الملازمة هذا هو الظن ويجوز ان يكون الملازمان المذكوران اعنى قوله واذا كان اللفظ آه واذا استعمل اللفظ آه صغرى لا كبرى يفرض مقدمهما مقدمى تلك الملازمين المدلتين وح يكون ٢٠ بسبطا او مر كبا من قياسين وهو ظن فظهر ان الدليل لتلك الملازمين اعنى وجه التسمية هو القولان المذكوران وهما قوله واذا كان اللفظ آه وقوله واذا استعمل اللفظ آه (وقوله فلانها من حق آه) (وقوله فلانه من جاز آه) بيان لما يؤخذ منه ودفع لتوهم عدم مطابقة دليل التسمية لها مثل ما تقدم من نظائره فنذكر وقرر مثل ما قررته في نظائره (قوله مامر من تقسيم آه) يعنى هذا التقسيم للفظ ليس مامر انما من تقسيم اللفظ الى اقسامه الستة لان هذا التقسيم للفظ تقسيم له بالقياس الى غير ذلك اللفظ من الالفاظ وتقسيم اللفظ فيما من تقسيم بالقياس الى نفس ذلك اللفظ وبالنظر الى نفس معناه والتقسيم بالقياس الى غيره ليس التقسيم بالقياس الى نفسه (ج) المطر وهكذا الاربعه الباقية ومن عكسه ايضا كذلك (قوله فاللفظ اذا آه) هو هذا التقسيم (هـ) اللفظ المنسوب الى لفظ اخر اما ان يتوافقا في المعنى او يخالفا فيه فان كانا متوافقين فيه فهو اى فذلك

اللفظ مرادف للآخر واللفظان مترادفان وان كانا مختلفين فيه فهو مبين للآخر واللفظان متباينان (ج) اللفظ المنسوب الى لفظ آخر اما مرادف له واللفظان مترادفان واما مبين له واللفظان متباينان وهو الحصر المطر (وقوله اخذا) دليل الملازمة التى قبله مثل مامر (هـ) ان كان اللفظان متوافقين في المعنى كان بمنزلة انهما راكبان على المعنى والمعنى بمنزلة مر كوبة واذا كانا كائهما راكبان عليه وهو مر كوبة يكونان مترادفين مأخوذا من الترادف الذى آه (ج) تلك الملازمة (وقوله لان المبينة آه) دليل الثانية منها (هـ) ان كانا مختلفين فيه اختلف المعنى ومتى اختلف المعنى لم يكن ما هو بمنزلة المركوب واحدا (ج) ان كانا مختلفين فيه لم يكن ما هو بمنزلة المركوب واحدا واذا لم يكن واحدا يتحقق المفارقة بين اللفظين (ج) اذا كانا مختلفين يتحقق المفارقة بينهما والمفارقة هى المبينة (ج) ان كانا مختلفين فيه يتحقق المبينة بينهما واذا تحقق المبينة بينهما يكون اللفظان متباينين (ج) تلك الملازمة وهكذا تصويره مر كبا من الثلاثة او من الاثنين الاول لكون نتيجة الثالث والثانى مساوية للمق وهو ظن لكن المذكور اوضح (وقوله كالميت والاسد) تمثيل للترادف (وقوله كالانسان والفرس) للمباينة والاستدلال بهما على الملازمين اللتين قبلهما وعكسه معلوم مما قرر في بعض التمثيلات (وقوله للتفرقة آه) قيد للملازمة التى قبله ويجوز ان يكون دليلا لها (هـ) ان لم يكن المركوب واحدا يتحقق التفرقة بين المركوبين واذا تحقق المفارقة بينهما يتحقق المفارقة بين اللفظين (ج) تلك الملازمة (قوله ومن الناس آه) اى بعض الناس ظن ان مثل الناطق والفصيح ومثل السيف والصارم من الالفاظ المترادفة وهو اى كون مثل الناطق آه من الالفاظ المترادفة فاسد (ج) ظن بعض الناس هنا فاسد وهو المطر (وقوله لصدة هما آه) دليل مظنون ذلك البعض (هـ) الناطق والفصيح والسيف والصارم اى هذان المثالان وامثالهما من الالفاظ المترادفة لانها صدقا على ذات واحدة واللفظان اللذان صدقا عليهما فهما من الالفاظ على زعمه (ج) مظنونه (وقوله لان الترادف آه) دليل الكبرى المذكورة قبله اعنى رده آه (هـ) كون مثل الناطق آه

او يقرر دليل المطر كبا
الايضاح (هـ) لان
اخرج بها ما يدل على
الزمان لا بهيئته وما يدل
على الزمان لا بهيئته
هو اعيان الكلمة (ج) المض
اخرج بها اعيانها ومن
اخرج اعيانها قيه
بها (ج) المطر وهكذا
تقريره فقلينه وبالعكس
وامثاله منه
والنقير حال كون
الايضاح الدلالة على الزمان
بهيئتها وعدمه معلوم
نماذ كونه واما النقير حال
كون الدلالة عليه عادته
وعدمه فظهر الكلمات
مخالفة لها لانها لا تدل
على الزمان بحسب جوهره
ومادته وهذه الالفاظ
تدل عليه بحسبه وما لا تدل
عليه بحسبه مخالف لما
تدل عليه بحسبه (ج) المطر
وهكذا الاربعه الباقية من

من الالفاظ المترادفة فاسد اي مثل انشاق آه ليس من الالفاظ المترادفة لان مثلها لا يتحد مفهوم بل ذاته فقط والترادف هو الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في الذات (ج) من الثاني تلك الكبرى (قوله نعم الاتحاد آه) يعني الاتحاد في المفهوم يستلزم الاتحاد في الذات ولا يستلزم الاتحاد في الذات الاتحاد في المفهوم ولو كان هو ايضا مستلزما لذلك لرجع قوله ذلك البعض الى قول الجمهور وليس فليس ولذا كان فاسدا فعلى هذا يكون بين الاتحادين عموم مطلقا لانه كلما تحقق الاتحاد في المفهوم تحقق الاتحاد في الذات ولا يتعكس كليا اذ قد يتحد الذات ولا يتحد المفهوم كالذات المذكورين فيكون هذا القول كأنه جواب مقدر من دخل ذلك البعض لانه يمكن ان يقول الاتحاد في الذات يستلزم الاتحاد في المفهوم وراجع اليه فيكون الترادف عندي راجعا الى الترادف عند الجمهور فدفعه به اي بقوله بدون العكس لانه هو الجواب وما قبله من قوله نعم الاتحاد آه توطئة له بان الاتحاد في المفهوم لولم يستلزم الاتحاد في الذات لا بأس به مع انه مستلزم له واما استلزام عكسه فلم يكن وبقي ذلك الفاسد على حاله ويمكن ان يكون هذا القول دليلا للجواب عن المقدر ويقرر (هـ) قول الجمهور في الترادف يستلزم قول ذلك البعض فيه ولا يستلزم قوله فيه قولهم لان قولهم فيه هو الاتحاد في المفهوم وقوله فيه لا اتحاد في الذات والاتحاد في المفهوم يستلزم لا اتحاد في الذات ولا يستلزم الاتحاد في الذات الاتحاد في المفهوم (ج) ذلك المط (قوله لسافرغ من اقسام آه) الكلام على هذه الملازمة من التقرر والتصوير والسؤال والجواب مبين هناك في ابتدائه مفصلا فارجع اليه (قوله لانه اما ان يضح آه) دليل حصر المركب اليه بل الى ثلثة لكون القسم الاول منهما قسمين كما ستعرفه (هـ) المركب اما يصح السكوت عليه واما لا يصح ان لم يصح السكوت عليه فهو مركب غير تام وان صح فهو مركب تام (ج) المركب اما غير تام واما تام والاسام اما يحتمل الصدق والكذب ولا يحتمل لهما (ج) اما المركب مركب غير تام واما يحتمل لهما او لا واما يحتمل لهما خبر واما لا يحتمل لهما

الاول واخذ من الثاني واما التقرر بحال كونه في احد هما الاول وفي الاخر الثاني فهو لا نه تدل عليه بحسب هيئاتها وهذه الالفاظ تدل عليه بحسب جوهرها ومادتها وما يدل عليه بحسبها بخالف لمسايد بحسبه (ج) المط وهكذا الاربعة الباقية المشهورة فقس ولا تغفل اذ يرتق فيه الى سبعة عشر وكذلك في نظائر هذه العبارة منه

او يقال بالجواب التحقيق انهما معا يدل لان على الحدث والزمان فلا يدل الجزء على جزء المعنى حتى يكون من كبا لا يكون بالنسبة الى حروفه مركب معتدا بها منه

نعم يكون من كبه مع فاعلها لكنه لا يفيد لان الكلمة التي هي احدا اقسام المفرد هي الفعل فقط بدون الفاعل وهو ظاهر منه

فهو

فهو انشاء (ج) المركب اما مركب غير تام واما خبر واما انشاء وهو المط او يقرر موضع الجليتين شرطية (هـ) وان احتملها فهو خبر والا فهو انشاء (قوله كما اذا قيل زيد آه) تمثيل لما يكون المقط مستبعا للفظ اخر ينظر المخاطب وقيد للمعنى الذي قبله اعني (قوله يكون مستبعا آه) والمثال الذي بعده تمثيل لما لا يكون مستبعا له وقيد للنفي اعني قوله لا يكون مستبعا آه فيكون الاول تمثيلا لما لا يفيد المخاطب فائدة تامة والثاني لما يفيد فلا يتوهم ان المثال الاول وهو زيد ليس بمركب فلا يكون من افراد المقسم ولا الاقسام حتى يصح تمثيله به لما قلنا من انه تمثيل لما يكون مستبعا له وتفهم له به فقط لان ما يكون مستبعا للفظ اخر كلي صادق على المفرد والمركب الناقص والمبحوث عنه هو المركب الناقص لكنه اورد جزئيا من نوعه الاخر اعني المفرد فيفهم منه كون المركب الناقص مما يستتبع لاشرا كهما في كونهما افراد له (قوله فان قيل الخبر آه) ابطال لعكس تعريف الخبر المستخرج في ضمن التقسيم اعني قوله كل الخبر ما يحتمل الصدق والكذب معا فقد ابطله بقوله لا خبر داخل في الحد اعني نتيجة السؤال اي لاشيء من الخبر ما يحتمل الصدق والكذب بل كله يحتمل الصدق والكذب وهذه النتيجة اخص من تقيض عكس تعريف الخبر لان تقيضه سالبة جزئية والسالبة الكلية التي هي هذه النتيجة اخص منها حتى صدق الاخص صدق الاعم فاذا بطل تلك الكلية بصدق تقيضها الذي هو السالبة الجزئية فبطلانها في صدق السالبة الكلية اولى فيكون انتاج السالبة الكلية في امثال هذا لا ابطال مبالغة في الرد من الانتاج سالبة جزئية فاذا ثبت بطلان عكس تعريف الخبر ثبت بسببه بطلان طرد تعريف الانشاء لدخول افراد تحت تعريفه فعلى هذا يكون تقرير الاعتراض على حاله (هـ) اما يكون الخبر مطابقا للواقع او لا يكون مطابقا له فان كان مطابقا للواقع لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطابقا للواقع لم يحتمل الصدق (ج) عين التالين المذكورين اعني الخبر ما لا يحتمل الصدق واما لا يحتمل الكذب وهي النتيجة المذكورة بقوله

٨٠ ويقرر بالعكس ايضا (هـ) قول المص هذا تقسيم الى الاقسام الاربعة لان قوله هذا اشارة الى تقسيمه بالقياس الى معناه والتقسيم بالقياس الى معناه هو تقسيم اليها (ج) المط او يقرر (هـ) لان قوله هذا اشارة الى تقسيمه بالقياس الى معناه والتقسيم بالقياس الى معناه هو تقسيم اليها (ج) قوله هذا اشارة الى تقسيمه اليها ومثل هذه التصورات لكشف اذهان المتبدي بها منه

فلا تغفل في هذا التقسيم وفي ماسياتي من التقسيم الكائن في هذا البحث عن الترتيبات الكائنة في التقسيمات من مركبات الاستثنائي والاقتراضي موصولا ومفصلا وعن استخراج



فلا خبر آه اى لا يتحقق فرد واحد من افراد الخبر في تعريفه بل كله داخل في حد الانشاء فيكون بعض افراده يحتمل الصدق فقط لا الكذب وبعضها يحتمل الكذب فقط لا الصدق كالانشاء او يبطل حد الخبر فقط لا الانشاء بناء على ان الصدق والكذب صفتا الحكم اى النسبة الخبرية لصفة مطلق النسبة كما عرفوه بان صدق الخبر مطابقة للواقع وكذبه عدمه فلا يطلقان ح على الانشاء او يطلق الصدق فقط على كل افراده فينتفي الاحتمال على التقديرين فلا يخل تعريفه به تدبر (قوله وقد يجب آه) اورده بصيغة التريض لعدم كونه مرضيا عنده كما سيذكره في رده وهذا الجواب جواب بتحرير بعض اجزاء حد الخبر وهو الواو بكونها بمعنى او مطابقا لما قاله المعترض اذ نزاعهم في ذلك ولذا كان نتيجة المعترض كط صاحب التعريف ظاهرا الا ان نتيجة باو ومطلوبه بالواو فلما اجاب بهذا كان مطلوبه كنتيجة كما ترى وكيفية التحرير (ه) المراد بالواو الواصلة في حد الخبر هو او الفاصلة واذا كان المراد بالواو الواصلة او الفاصلة كان الخبر هو الذى يحتمل الصدق او الكذب واذا كان الخبر الذى يحتمل الصدق او الكذب يكون جميع الاخبار داخله في الحد (ج) عين التالى المذكور وهو المط اعنى لجميع الاخبار داخله فيه خلاف ما قال بانه لا خبر داخل في الحد (وقوله وكل خبر صادق آه) بيان ما قبله من المقدمة وايضاح له ويجوز ان يكون دليلا لها حال كونه كبرى (ه) الخبر يحتمل الصدق او الكذب لان الخبر اما خبر صادق واما خبر كاذب وكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر كاذب يحتمل الكذب (ج) تلك المقدمة (وقوله وهذا آه) ردا لهذا الجواب بان كون المراد بالواو الواصلة في حد الخبر او الفاصلة ليس بمرضى فلا يصح لانه اذا كان المراد به ذلك كما قلت لامعنى الاحتمال اى لا يلازم تلك الارادة لفظ الاحتمال الذى هو جزء ذلك الحد ايضا لكن التالى بط لان الاحتمال له معنى (ج) نقيض المقدم وهو كون المراد به ذلك ليس بمرضى (قوله بل يجب آه) دليل ما قبله من الملازمة المذكورة (ه) اذا كان المراد به ذلك يجب ان يقال في حد الخبر هو ما صدق

الدعوى بين كل قسمين بالمغايرة ولو اعتبار امثالا يستخرج في تقسيم الاسم الى هذه الاقسام الستة خمسة عشر وعا لكون النسبة بين الستة خمسة عشر كما حققناه وفي كل منها يقرر اقسامه خمسة من المشهور او ستة فيبقى التصوي الى خمسة وسبعين فصاعدا وفي عكسها ايضا كذلك فيه على المائة والدليل في الكل هو تعريفات الاقسام الستة المفهومية في ضمن التقسيم وكذلك في تقسيم الكل الى قسميه وفي تقسيم المشكك الى ثلثة وفي تقسيم الناقل الى اقسامه ويرتقى اقيسة هذا القول الى القول

او ما كذب بالجزم لان يقال فيه هو ما يحتمل الصدق او الكذب ولما وجب ان يقال فيه ما صدق او ما كذب لامعنى الاحتمال فيه (ج) تلك الملازمة فلما ردها الجواب تصدى في بيان الجواب الحق له بقوله (والحق في الجواب ان آه) اى بتحرير لفظ الاحتمال الذى هو جزء للحد بضم قيد محذوف ملحوظ له وهو قوله بمجرد النظر الى مفهومه فيكون معناه ح الخبر يحتملها بمجرد النظر الى مفهومه اى مفهوم الخبر فيحتمل جميع افراد ح الصدق والكذب معا فيبقى الواو على اصله واصله فعلى هذا يكون تصويره (ه) اذا كان المراد بالاحتمال المذكور احتمال الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهوم الخبر لا الى الخارج عنه وكل الخبر يحتمل الصدق والكذب فيسلم عكس تعريف الخبر لانه اذا كان المراد به ذلك يحتمل قولنا السماء فوقنا الكذب والصدق وكذا قولنا اجتماع النقيضين جائز يحتملها وكذا جميع افراده الباقية بالاولى واذا احتمل الخبر ان المذكور ان الصدق والكذب يحتمل كل الخبر الصدق والكذب (ج) المط او يقرر من غير متعارف اول الاستثنائي (ه) المراد به احتمالها بمجرد النظر الى مفهومه ولما كان المراد به ذلك لاشك ان قولنا السماء فوقنا واجتماع النقيضين جائز وكذا ساثر افراده يحتملها اذا جردناه الى مفهومه (ج) عين التالى المط (قوله فحصل آه) اى يحصل تقسيم المركب التام مع اظهار ذلك القيد في حد الخبر الكائن في ضمنه هو هذا المذكور فقس (قوله وهو اى) الانشاء اما امر او نهي او دعاء او تنبيه اى معنى وترج وقسم ونداء لانه اما يدل على طلب الفعل ذلالة وضعية او لا يدل عليه فان دل عليه فاما يقارن ذلك الطلب الاستعلاء اى كون المطلوب ادنى من الطالب في اعتقاده سواء كان الطالب اعلى في الواقع اولا او التساوى اى الطلب عن يساويه في اعتقاده فقط ايضا والخضوع اى الطلب عن هو اعلى منه في اعتقاده فان قارن ذلك الطلب الاستعلاء فهو اى فذلك الطلب امر وان قارن التساوى فهو التماس وان قارن الخضوع فهو سؤال ودعاء وان لم يدل على طلب الفعل فهو تنبيه (ج) المط المرددا او يقرر اولا (ه) لانه

الاتى الى ثلثة مائة فصاعدا وكلها معلوم بالقياس الى ما حققناه هناك فلا تغفل عنه وتذكر ويلزم ايضا اعتبار قيد الحيثية فيها وفي اكثر التقسيمات كما عرفت او يقرر مثل المذكور فردا فردا وثبت النظريات بعده (ه) لانه اما يكون معنى الاسم واحدا او كثيرا ان كان واحدا فهو جزئى حقيقى او كلي وان كان كثيرا فهو مشترك او متقول او حقيقة او مجازا (ج) المطوح يبقى الملازمتان نظريتين اثباتها (ه) ان كان واحدا فان يشخص اوله يشخص فان تشخص فهو جزئى وان لم يشخص فهو كلي (ج) احديهما وكذا ان كان

اما ان يدل على طلب الفعل ولا يدل عليه فان دل فهو اما امر او التماس او دعاء وان لم يدل عليه فهو تنبيه (ج) المطم ثبت ملازمة النظرية (هـ) ان دل عليه فاما ان يقارن الاستعلاء او التساوى والخضوع ان قارن الاستعلاء فهو امر وان قارن التساوى فهو التماس وان قارن الخضوع فهو دعاء (ج) تلك الملازمة وهكذا تقرر الاحتمالات الكائنة في التسميم فلا تغفل (قوله وانما قيد الدلالة آه) اى قيد لفظ يدل في حد احد قسمي الانشاء اعنى الامر والالتماس والدعاء بقوله دلالة وضعية للا يتقضى بدخول الاخبار الدالة على الطلب التي هي من افراد الخبر واخبار الانشاء المعروف فيبطل حد الخبر جمعا وحد الانشاء منعيا واستدل عليه بالمادتين المذكورتين اللتين من افراد الخبر مع انه يصدق عليهما حد الانشاء لولا التقييد بالوضع (هـ) المص قيد الدلالة فيه بالوضع لانه احتراز به عن دخول الاخبار الدالة على طلب الفعل لا بالوضع ومن احتراز به عنها قيد هابه (ج) المطم وكذا من الفعلية (وقوله فان قولنا آه) دليل الصغرى المذكورة (هـ) المص احتراز به عن الاخبار الدالة على طلب الفعل لا بالوضع لان المص احتراز به عن قولنا كتب عليكم الصلوة وقولنا اطلب منك الفعل وامثالهما وقولنا كتب عليكم الصلوة واطلب منك الفعل وامثالهما اخبار دالة على طلب الفعل لا بالوضع اى لكنه ليس بموضوع له (ج) من الغير المتعارف تلك الصغرى (وقوله بل للاخبار آه) دليل ما قبله من الكبرى اى قيدهما (هـ) قولنا كتب عليكم الصلوة آه اخبار دالة على طلب الفعل لكنه ليس بموضوع لطلب الفعل لان قولنا كتب عليكم الصلوة آه اخبار دالة على طلب الفعل موضوع للاخبار بطلب الفعل والموضوع الاخبار بطلب الفعل ليس موضوعا لطلب الفعل (ج) من ذلك ايضا تلك الكبرى او يقرر كبرى هذا القياس (هـ) والاخبار بطلب الفعل ليس بطلب الفعل (ج) منه ايضا تلك الكبرى وحاصل هذا انه لولم يقيد حده به لانتقض طرد تعريف ذلك القسم للانشاء وعكس تعريف الخبر بواسطة تلك الاخبار الدالة عليه لا بالوضع مثلا بقول قائل (هـ)

بعض

بعض ما يدل على طلب الفعل ليس بانشاء لان بعضه هو الاخبار الدالة على طلب الفعل والاخبار الدالة عليه ليس بانشاء بل خبر (ج) تلك الجزئية التي تقضى طرد تعريفه او يقرر من الثالث يجعل لفظ الاخبار الذي هو الاوسط موضوعا فيهما او من الاول والثالث هكذا حال كون الاوسط قولنا كتب عليكم الصلوة او اطلب منك الفعل والكل ظ يتبع نقيضة لولا التقييد به وهكذا الاستدلال بالذكور على نقيض عكس تعريف الخبر هكذا فهم من هذا المذكور لكن الاخبار الدالة على طلب الفعل ليست بداخلة في جنس تعريفه كالم يكن داخلا في المعروف الذي هو الانشاء لانها يحتمل الصدق والكذب وهو لا يحتملها فليس بداخل في الجنس الذي هو ما في قوله ما يدل آه حتى يلزم تقييد تعريفه به للاحتراز عنها فلا حاجة الى ذلك التقييد لان جنسه يشتمل الاخبار المشاركة للمعرف فيه اى في ذلك الجنس وهو الانشاء هنا لا يشتمل جميع ما عدا المعروف فلا يدخل فيه تلك الاخبار التي هي افراد الخبر كما يدل عليه التعريف الا اني للتنبيه ايضا الذي هو قسم الانشاء اما ان يقال ان ما لكونه من الالفاظ العامة يشملها ايضا في تلك الاخبار داخلة في التعريف لولم يخرج بذلك القيد لان ظاهر التعريف يشمل عليهما فلما قيد به خرجت هي به فيلزم التقييد كما ذكره نأمل (وقوله لانه يبينه آه) دليل الملازمة التي قبله (هـ) ان لم يدل الانشاء على طلب الفعل فهو تنبيه لانه ان لم يدل عليه يبينه على ما في ضمير المتكلم اى يشعره حين تكلمه بلا قصد الخبر عن الماضي ولا خبر عنه وما يبينه عليه ناسب ان يكون تنبيهها (ج) تلك الملازمة (قوله ويندرج آه) يعنى التنبيه شئ واحد لكنه يندرج فيه اشياء متعددة لانه يندرج فيه التثنية والترجى آه وهن اشياء متعددة (ج) المطم وكذلك كل آلام قصد منه اشياء نسبة مثل بيع واشترى واجرت او زوجت وغيرها سواء بصيغة اخبار او انشاء اذ الملقى صدق مفهومه (قوله ولا حدان يقول آه) ابطل الحصر قسمة الانشاء الى هذين القسمين اعنى ما يدل وما يدل بالاستفهام والنهي اللذين هما من اقسام المقسم الذي هو الانشاء مع انها خارجان عن

ولم يصلح له وكل ما تشخص
معناه ولم يصلح له فهو
جزئى حقيقى وعلم المطم
وهكذا الاستدلال بالعرف
على حل التعريف على
زيد اى عكسه وهو
ظ من نظائره
منه

او يقرر بالعكس (هـ)
التشكيك اما اختلاف افراده
آه واما كون حصول معناه
في بعضها مقدما واما
كون حصوله في بعضها
اشداء واختلاف افراد آه
تشكيك بالاولوية وكون
حصوله في بعضها مقدما
تشكيك بالتقدم وكون
حصوله في بعضها اشد
تشكيك بالشدّة (ج) التشكيك
اما تشكيك بالاولوية واما
بالتقدم واما بالشدّة وهو

كثيرا فاما ان يتخلل اول
يتخلل فان لم يتخلل فهو
مشترك وان يتخلل فهو
منقول او حقيقة او مجاز
(ج) لانيتهما واثبات احدي
ملازمة هذا (هـ) ان يتخلل
فاما تبرك في الاول اولى
ان ترك يسمى متقولا وان
لم يترك يسمى حقيقة ومجازا
(ج) تلك الملازمة واثبات
ملازمة هذا (هـ) ان لم يترك
فاما يستعمل في الاول او
في الثاني ان يستعمل في الاول
حقيقة وان في الثاني مجاز
(هـ) تلك الملازمة وهكذا
تفريره مركبا من ثلثة او
اكثر ثم ثبت نظرية بمثله
وسيجي بيانه قطره منه

اي ادعاء المثل والاستدلال
عليه بما قبله من تعريفه
المستفاد في ضمن التقسيم
ومن معرفه مثلا يقال
(هـ) زيد جزء حقيقى
وعلم لانه تشخص معناه

القسمه وح يكون الاقسام المذكورة اخص من القسم فتبطل القسمه
لكونه خلاف مقتضاها فعلى هذا يكون تقريره على ظاهره (هـ) هذه
القسمه باطله لانها الاستفهام والنهي خارجان عنها وهما من اقسام
المقسم (ج) هذه القسمه خرج عنها بعض اقسام المقسم وكل تقسيم
خرج عنه بعض اقسام المقسم غير حاصر لا قسمه (ج) هذه غير حاصرة
لا قسمه وكل تقسيم غير حاصر لا قسمه فهو بطل (ح) المط وكذا
تقريره مختصر او قد فصلناه للايضاح كما هو الحال في نظائره وايضا
كان فيصدق نقيض الموجبة الكلية المفهومة من الحصر وهو قوله
الانشاء ليس بخارج عن هذين القسمين المذكورين ولا يصدق في
غيرهما فكله قال هذه السالبة الكلية حين قسم اليهما وهكذا في سائر
التقسيمات التي ارى الحصر فيها سواء عبر بالموجبة الكلية والسالبة فيكون
نقيضا ان بعض الانشاء خارج عن القسمين المذكورين وهو مط المعترض
في الحقيقة وكل واحد من المادتين المذكورتين دليله كما سمعت تحقيقه
هناك فلا تغفل وح يكون اثباتها به (هـ) بعض الانشاء خارج عن القسمين
المذكورين لان بعضه هو الاستفهام والنهي وهما خارجان عنها اي
عن القسمه (ج) من ثالث الاول تلك الجزئية ومن اول الثالث ايضا
(هـ) لان الاستفهام والنهي انشاء وهما خارجان عن القسمه (ج)
ايضا تلك الجزئية وهكذا التصوير منها حال كون الاوسط كل
واحد من الاستفهام والنهي لان احدهما يكفي في النقص مع ان
الاستفهام ليس مما لا يصدق التعريف الاصطلاحي للقسم الاخر اعني
التثنية بل معناه اللغوي فلا فساد فيه حقيقة لجواز صدق معناه
الاصطلاحي عليه ولهذا قال لا يلبق ولم يقل لا فساد ونحوه لكونه
اعتراضا بانتهاء المناسبة والياقة ويشير الى هذا في الجواب ايضا على
ان صدق الاصطلاحي عليه ايضا كما يجعله في بيان دليل القسمه
بعده من القسم الاخر لامن التثنية فيكون في ذلك القول الاتي تعريفا
لصاحب التقسيم في جعله الاستفهام من التثنية وللمعترض في ظنه
كذلك فتذكر في امثال هذه الاعتراضات وجوابه بالتأمل ولا تغفل

المط على هذا وح يكون
الامثلة دليل الكبريات
التي هي طرد تعريفات
الثلاثة وهو ظ باقيا
الى ما ذكرناه من بيان
عكسها فقس منه

اي يقرر هذا (هـ) الوجود
مختلف في افراده بالاولوية
وعدمها لان الوجود بعض
افراده هو الوجود الكائن
في الواجب وبعضها وجود
الكائن في الممكن والوجود
في الواجب اتم من الوجود
في الممكن (ج) الوجود في
بعض افراده اتم منه في
بعضها الاخر وما هو كذلك
مختلف افراده بها وعدمه
(ج) تلك الكبرى وهكذا
مفصولهما وبنيتها
فيه

(عن)

عن تحقيقها وفهمها والمقدمة المذكورة التي في الحقيقة مقدمتان نظرية
سواء كانت صغرى او كبرى كما عرفت (وقوله اما الاستفهام آه)
شروع لاثبات احدهما بمدخول فلانه آه دليل مشتملا على موضوعها
(هـ) الاستفهام خارج عن تلك القسمه لان الاستفهام لا يلبق جعله
من التثنية الذي هو احد القسمين المذكورين للانشاء ومن القسم الاخر
منه وليس الاستفهام من القسم الاخر له ايضا وهو ظ ولذا لم يذكره
والاف هو لازم حتى يصح الكبرى وما لا يلبق جعله من التثنية ومن القسم
الاخر خارج عن تلك القسمه (ج) تلك المقدمة (وقوله لانه استعمال آه)
دليل صغرى هذا ايضا (هـ) الاستفهام استعمال ما في ضمير المخاطب
اي ظم علم ما في ضميره لا تنبيه على ما في ضمير المخاطب واستعمال
ما في ضميره لا تنبيه على ما في ضميره لا يلبق جعله من التثنية (ج) تلك
الصغرى (وقوله واما النهي فلعدم آه) بيان دليل الاخرى منها
(هـ) النهي خارج عن القسمه لانه لم يدخل تحت الامر اي خارج عنه
وكذا عن التثنية وهو ظ وما لم يدخل تحتها فهو خارج عن التقسيم
اليهما (ج) تلك المقدمة (وقوله لانه دال آه) دليل صغرى هذا
(هـ) النهي لم يدخل تحت الامر لان الامر دال على طلب الترك
لا على طلب الفعل والدال على طلب الترك لا لفعل لم يدخل تحت الامر
(ج) تلك الصغرى او يستدل بالجزء الايجابي فقط ويكون الجزء السلبي
دليل هذا (هـ) لانه دال على طلب الترك والدال عليه لم يدخل تحت
الامر (ج) تلك الصغرى وبيان تقرير الجزء السلبي على صغرى هذا
(هـ) النهي دال على طلب الترك لانه اما دال على طلب الترك واما
على طلب الفعل لكنه لا يدل على طلب الفعل (ج) من رابع الاستثنائي
غير الجز الاخر اعني تلك الصغرى ويقرر من اوليه ايضا وهو معلوم
جار في جمع ما يمكن ان يصور فيه كما عرفت اذ قد كان بين الموضع
الذي يصلح ان يرتب فيه من الاقتراني وبين الذي يصلح ان يرتب
من اولي الاستثنائي عموم مطلق فالوضع الصالح للاقتراني اخص
والموضع الاخر اعم فكلما صلح الترتيب من الاقتراني صلح من اولي

وهو ظاهره في اعتبار
قيد الحثية في نظائره فان
الوجود من حيث كونه
في بعضها اولي من الاخر
مثال للتشكيك بالاولوية
واعتبار كونه في بعضها
متقدما على الاخر مثال
له بالتقدم والتأخر
وباعتبار كونه في بعضها
اشد له الاخر مثال بالشدة
والضعف والوجود متحد
لكنه مختلف بالاعتبار
فكان هنا وجودات
ثلاثة متغايرة وان كان مثالا
لثلاثة على ما لا يخفى (منه)
مثال الوجود مشترك
في اصل معناه بين الواجب
والممكن ومختلف فيهما
بالاولوية وعدمها وبالشدة
وكذا البياض مشترك
في اصل معناه بين الثلج
والعاج لوجود نفس البياض
فيهما لكنه مختلف بالشدة
والضعف فاذا نظر الى
اصل المعنى يظنه متواطئا
وان الى تفاوتها بالشدة
ونحوها يظنه مشتركا
فيكون الناظر في افراد

الاستثنائي دون العكس إذ قد يصلح من أوليه ولا يصلح من الاقتراني
كما ترى من الترتيبات وأما بين موضع الاقتراني وبين موضع كل واحد
من اخيري الاستثنائي عموم من وجه اذ بعض الموضع يصلح ان يرب
فيه من الاقتراني ومن احد اخيري الاستثنائي معا اي من ثالثه
او من رابعه او منهما معا وح يقرر من اوليه ايضا وهو قد يصلح
التصوير من الاقتراني ولا يصلح التصوير من احدهما او منهما معا وقد
يصلح من احدهما او منهما معا ولا يصلح من الاقتراني فيكون بين موضع
يصلح للاقتراني وبين موضع يصلح لثالث الاستثنائي عموم من وجه
وكذا بين وبين موضع يصلح رابعه وهو ظ وكذا بين
موضع يصلح فيه من ثالثه وبين ما يصلح من رابعه عموم من وجه
اذ قد يصلح التصوير منهما معا وقد يصلح من ثالثه لا من رابعه
وقد يصلح من رابعه لا من ثالثه وأما بين موضع يصلح الترتيب فيه
من اولي الاستثنائي وبين موضع يصلح من كل واحد من ثالثه ورابعه عموم
مطلق لانه كلما صلح لا يترتب من ثالثه او من رابعه صلح الترتيب من اوليه دون
العكس اذ قد يصلح الترتيب منهما ولا يصلح من ثالثه ولا من رابعه والكل ظ من
الترتيبات الكائنة في العبارات لاحاجة الى ايراد المواد لهذه المذكورات
على ما لا يخفى وقد ذكرناها اجالا هناك ايضا فافهم لكن يلزم
الاهتمام في الترتيب من الاستثنائي باخذ النقيض وجعلها مقدما وتاليا
او جزءه وباستثناء النقيض في كونه نقيض الموجبة او الجزئية وغيرهما
مثلا ان كان المدعى موجبة جزئية تؤخذ نقيضها السالبة الكلية
ويجعل مقدما اذا تصور من ثابته وكذلك سائر فلا يكفي في اخذ
النقيض ايجاب السلب وسلب الايجاب فقط بالفعل بل النقيض
الاصطلاحي فيلزم الدقة في موارد حتى يستقيم المزوم وخروج النتيجة
ولا يعترض عليها بها فلا تغفل ويجوز ان يقرر الجزء السلبى على
الكبرى المطوية المفهومة ايضا (هـ) الدال على طلب الترك لم يدخل
تحت الامر لان الدال على طلب الترك لم يدخل تحت ما يدل على طلب
الفعل وما يدل على طلب الفعل هو الامر (ج) تلك الكبرى او يقرر

(من)

ذلك الكلى مشككا فيناسب
تسميته به واما تصوير
موصوله (فهو) لان
أفراده مشتركة في اصل
المعنى ومختلفة باحدها
ولما كانت مشتركة فيه
ومختلفة به في نظر الناظر
فيه الى جهة الاشتراك
والى جهة الاختلاف (ج)
عين الثاني اعني ينظر الناظر
فيه الى الجهتين ولما نظر
الناظر فيه الى الجهتين او همه
انه متواطىء اوانه مشترك
(ج) او همه الناظر فيه انه
متواطىء وانه مشترك ولما
او همه الناظر فيه يشكك
هل هو اهـ (ج) يشكك
فيه هل هو اهـ ولما شكك
فيه هل هو اهـ يسمى بهذا
الاسم (ج) عين التالي
وهو المط وكذلك تقريره
مستقيما بذكر الملازمات
المذكورة بعد الجملة اولا
وذكر الجملة التي ذكر
اولا هنا في آخره ولكن
وهو معلوم بعد هذا
وسيجي بيانه ايضا فحسن
ويمكن ان يقرر من مركب

من الثاني يجعل المعدولة سلبا ويقرر الكبرى (هـ) والامر هو دال
على طلب الفعل وهو ظ تأمل (قوله لكن للمص آه) جواب عن هذا
الاعتراض ببيان مراد المص (هـ) المص ادرج الاستفهام تحت التنبيه
فليس بخارج عنه لانه لم يعتبر المناسبة اللغوية بين الاستفهام والتنبيه
ومن لم يعتبر المناسبة اللغوية بينهما ادرجه تحته (ج) المط هذا على
تقدير (قوله ولم يعتبر آه) دليلا لما قبله من المدعى من قبيل عطف العلة
على المعلول واما اذا كان هذا القول جوابا عن دخل مقدر على ما قبله
كانه قيل لا يجوز ادراج الاستفهام تحته لانه حين ادراجه تحته لا يعتبر
المناسبة اللغوية بين المندرج اعني الاستفهام وبين المندرج فيه اعني
التنبيه فاجاب به بانه ادرجه تحته ولم يعتبرها لوجود المناسبة في نوع
التنبيه بسبب كونها في بعض انواعه فلا يلزم تحققها في جميع انواعه
اذ لا يلزم من عموم الحكم عموم العلة دائما وان كان العلة وملاحظتها
سببا لحكمه حين ترتب الحكم عليها كما ان علة القصر عاما للمسافر
الذي معه مشقة والذي معه استراحة ازيد من الحضر وهذا نظر ذلك
كما ستعرف تدبر فيكون هذا القول مدعى برأسه وما قبله مدعى آخر
لادليل معهما لظهورهما فلا يكون هو دليلا لذلك (وقوله والنهي آه)
من تمة الجواب لكونه من مادة النقص ايضا (وقوله بناء آه) دليله
(هـ) المص ادرج النهي تحت الامر فيها لانه بنى هذه القسم على ان
الترك الذي هو متعلق الطلب المدلول عليه للنهي هو كف النفس
ومن بنى هذه عليه ادرج النهي تحت الامر فيها (ج) المط وكذا من
الفعلية فيكون (قوله لاعدم آه) دليلا لما قبله من الصغرى (هـ) المص
بنى هذه اما على ان الترك كف النفس واما على انه عدم الفعل لكونه
لاعلى انه عدم الفعل (ح) الجزء الاخر وهو تلك الصغرى وهكذا
اثبات صغرى الفعلية بهذا فعلية من هذا الطريق فثبت ان النهي
هو طلب كف النفس الذي هو فعل فيكون طلب الفعل عما من شأنه
ان يكون فاعلا لا طلب عدم الفعل عما من شأنه ذلك في النهي اعتبارا ان

الاقتراني بتغيرهما (هـ)
ذلك الكلى يسمى
مشككا لان افراذه مشتركة
في اصل المعنى ومختلفة
باحدها وما يكون مشتركة
فيه ومختلفة باحدها ينظر
الناظر فيه الى جهة اشتراكه
والى جهة اختلافه ومن
نظر اليها تثبيل انه متواطىء
او مشكك وما يتخيل فيه
انه متواطىء او مشكك
يسمى مشككا (ج) ذلك
المط وكذا موصوله
(منه)

١٠. او يقرر مركبا
فقط ثم يثبت ملازمة
انظرية بمركب آخر (هـ)
لانه اما يكون الناقل شرعا
او غير الشرع ان كان شرعا
يكون منقولا شرعا وان
لم يكن شرعا يكون منقولا
عرفيا او اصطلاحيا
(ج) المط المذكور واثباتها
(هـ) ان كان الناقل غير
الشرع يكون منقولا
عرفيا او اصطلاحيا
لانه ان كان غير الشرع
فاما يكون عرفيا عاما او خاصا

طلب الفعل وطلب الترك والمص اراد الاول والمعتزض الثاني ويجوز ان يدخل الاستفهام تحت الامر ايضا لا التنبية لان الاستفهام طلب الفهم والفهم فعل من افعال انفس فيكون طلب الفعل فيدخل تحت الامر وهو ظ (قوله ولو اردناه آه) يعني لو اردنا بيان دليل تلك القصة مفصلا جعلنا الاستفهام والنهي قسمين برأ سبهما لا داخلين تحت التنبية ولا تحت الامر وقتنا (هـ) الانشاء (٢٢) اما تنبيه واما استفهام واما امر او نهى او التماس او دعاء لانه اما يدل على طلب شئ بالوضع او يدل عليه به وما لا يدل عليه به هو التنبية وما يدل عليه به فاما ان يكون المطلوب فيه الفهم واما غيره وما يكون المطلوب فيه الفهم هو الاستفهام وما يكون المط غير الفهم فاما يكون الطلب مع الاستعلاء او مع التساوى او مع الخضوع وما يكون مع الاستعلاء اما يكون المط الفعل او الترك ان كان المط الفعل فهو امر وان كان الترك فهو نهى وان كان مع التساوى فهو التماس وما يكون مع الخضوع سؤال (ج) ذلك المط المردد هذا التصوير فيه اجمال وموصولة وغيره وتفصيله والكلام الكائن في التقسيمات معلوم فتذكر ولا تغفل (قوله واما المركب الغير آه) بيان اقسامه بعد بيان اقسام المركب التام وتقريره ايضا بالترديد والاستدلال عليه وعلى مقدمته بالامثلة المذكورة وسائر احتمالات التصوير الكائن في التقسيمات ظاهر مستغن عن البيان بالقياس الى المذكور (قوله المعاني هي آه) اي المعاني اما معان مفردة واما معان مركبة لانها هي الصور الذهنية من حيث وضع باذاتها الالفاظ والصور الذهنية من حيث وضع باذاتها الالفاظ اما يعبر عنها بالفاظ مفردة واما بالفاظ مركبة (ج) المعاني اما يعبر عنها بالفاظ مفردة واما يعبر عنها بالفاظ مركبة ان يعبر عنها بالفاظ مفردة فهي معان مفردة وان لم يعبر عنها بها فهي الفاظ مركبة (ج) ذلك المط المردد (قوله والكلام آه) دفع اشتباه ناش من تعميم المعاني اليهما انفا (هـ) اما الكلام ههنا اي في الفصل الثاني في المعاني المفردة واما في المعاني المركبة لكن الكلام ههنا في المعاني المفردة وان كان في غيره في المركبة (ج) من ثالث الاستثنائي

تقيض

تقيض الجزء الاخر وهو ليس الكلام ههنا في المعاني المركبة او يقرر من رابعه باستثناء تقيض احد الجزئين (هـ) لكن ليس الكلام ههنا في المركبة وانتاج عين الاخر اعني القضية المذكورة فيكون المذكور استثنائية على الاول ونتيجة على الثاني (قوله وكل مفهوم آه) يعني الحاصل في العقل سواء من حيث وضع باذاتها اللفظ او لا اما جزئي او كلي لانه اما يكون ذلك المفهوم من حيث انه متصور فقط بلا نظر الى خارج مانعا من وقوع الشركة اي من اشتراك ذلك المفهوم بين كثيرين وهي الافراد واما مانعا من صدقه على كثيرين او لا يكون مانعا عنه فان منع مجرد تصوره عن الشركة بينهما فهو جزئي وان لم يمنع نفس تصوره عنها فهو كلي (ج) المط المردد والمثالان دليل ذلك المط ولصغراه المذكورة بالترديد على الترتيب المذكور او كل منهما دليل للكبرى وكله معلوم (قوله فان الهدية آه) دليل بعض مقدمات الترتيب بالمثال الاول (هـ) هذا الانسان جزئي لان هذا الانسان اي الهدية امتنع العقل بمجرد تصوره عن صدقه على امور متعددة فوق الواحد بل حصر فيه فقط حين حصل مفهومه عند العقل وكل ما يمتنع العقل بمجرد تصوره عن صدقه على امور متعددة حين حصل مفهومه عند العقل فهو جزئي (ج) تلك المقدمة فالهدية عام يكون جزئيا لجمع الكلي سواء كان لكل واحد من افراد علم كالانسان او لا محسوسة او معقولة ولا يمتنع التعدد اصلا بخلاف الاعلام فانها يمتنع والكلية ولكونه عاما وجزئيا قطعا اورد المثال به وكذلك تقرير المثال الاخر (هـ) الانسان كلي لانه لم يمتنع العقل عن صدقه على كثيرين اذا حصل مفهوم عند العقل والذي لم يمتنع العقل عن صدقه على كثيرين حين حصل مفهوم عنده كلي (ج) تلك المقدمة فقد كان طردا التعريفين كبرى لهذين القياسين وهكذا اثبات سائر افرادهما وطريق تمييز الكلي من الجزئي بالسهل هو النظر الى مفهوم الاشياء فقط كما قاله ولا ينظر الى الخارج عنه اصلا لازاما او لا ناقصا فان كان مفهوم مثلا اذا تصوره احد ان تميز في ذهنه تميزا لا يجوز غير الواحد

ومجموعها على الأصل المدعى وصغراه بالترديد وكذا ادعاء الامثلة والاستدلال عليها بما قبله من مثله اي تغريفة تارة ومعرفة اخرى قياسا على سائر الامثلة والكل مستغنى عن البيان منه

او يقرر مركبا من ثلاثة (هـ) ان لم يترك معناه الاول واستعمل فيه كان اللفظ مستعملا في موضوعه الاصلى واذا كان مستعملا فيه ن كاشفاني مقام معلوم الدلالة واذا كان مثبتاني مقام معلوم الدلالة كان مأخوذا من حق بمعنى اثبت او من حق بمعنى الكون على يقين واذا كان اللفظ مأخوذا منه ناسب ان يسمى حقيقة (ج) تلك الملازمة وكذا ان لم يترك معناه الاول بل استعمل في الثاني فقط استعمل في معناه المجازي واذا استعمل في المعنى المجازي فقط جاز مكانه الاولى والمجاز مكان الاولى يكون مأخوذا

ان كان عزا عاما يكون المنقول منقولا عر فيا وان كان عرزا خاصا يكون منقولا اصطلاحيا (ج) تلك الملازمة منه

وكيفية تقريرة مع عدم ضم لفظ النقل (هـ) ان كان هو الشرع كان كالصلوة والنصوم وهما منقول شرعي (ج) تلك الملازمة واما اثبات كبراه فهو الصلوة منقول شرعي لانها في الاصل الدعاء ثم نقله الشارع الى الاركان المخصوصة والذي كان في الاصل الدعاء ثم نقله الشارع اليه هو منقول شرعي (ج) تلك الكبرى وهكذا التقرير الآخر وتقريرهما معا بهذا الترتيب وكذا التقرير مع ما قبله مركبا منه

وهكذا اجراء الامثلة المذكورة على الكبريات حال كونها مقررة موضع الملازمات على الافراد

بل تعين هو فقط بالنظر الى ذلك المفهوم فقط من غير نظر الى خارج عن مفهوم فذلك المفهوم جزئي كالمثال المذكور له فانه اذا اشير الى احد بعينه يكون مفهوم اعني الشخص المشار اليه متعبا معلوما عنده وعند المخاطب ولا يخطر في باله غيره بل يخصص ذلك عنده تخصصا لا يحتمل غيره واما اذا تصوره لم يتميز ذلك المفهوم في ذهنه كذلك بل جاوز فوق الواحد بالنظر اليه فقط بدون نظر الى الخارج عنه فذلك المفهوم كلي وان لم يوجد افراد في الخارج اصلا او يمنع وجوده فيه او وجد واحد مالم يمنع تصوره فوق الواحد لكون النظر الى تصوره لا الى الخارج عنه فان مفهوم المثال المذكور له اذا لاحظه العقل لا يمنع عنده صدقه على كثيرين بل يجوزه ولهذا كان الاشياء ونحوه كليا مع انه لا يمكن وجود فرد منه في الخارج وكان واجب الوجود ونحوه من صفاته تعالى كليا لصدق مفهومه على كثيرين اذ مفهوم هو ذات مع الصفة ولا فرق بينه وبين الضارب في ذلك المفهوم وعدم جواز فرد اخر غيره تعالى فيها انما هو لكون فاعله هو تعالى وهو خارج عن مفهومه لان مفهومه هو فاعل اي مبهم مع الصفة لا الفاعل المعين والتعين خارج عن مفهومها ولهذا استدل على تعينه ووحدانيته قطعا لذلك فاذا نظر الى مجرد مفهومها تكون كليا قطعا لا ترى ان لفظ اسم الفاعل والمفعول وغيرهما من الصفات كلي دالة على ذات مالاى مبهمه وصفة فاذا كانت علما تكون جزئيا لكونه دال على الذات المعين فيكون ناقصا عن مفهومها بل غيره فلا بد ان يكون النظر الى المفهوم نفسه فقط لا الى غيره اصلا في الكلية والجزئية بل في اثبات جميع الاحكام كما هو مفاد قيد الحيثية فلا تغفل وقد يكون مفهوم بالنظر الى فلان كليا وبالنظر الى غيره جزئيا مثلا اذا قيل زيد جاء ان خطر في ذهن المخاطب ان زيدا هو الشخص الفلاني بعينه فتعين فيه تعينا لا يحتمل غيره كان ذلك بالنظر الى ذلك المخاطب مجزيا واما اذا لم يتعين في ذهنه ان زيدا هو ذلك الشخص بعينه بل اشتبه انه هل هو ذلك الشخص ام غيره وبقي مترددا كان زيد

(بالنظر)

بالنظر الى هذا المخاطب كليا لكونه من يسمى زيد ح واو كان جزئيا لما اشتبه عنده وعلامة كون ذلك جزئيا هي انه اذا قيل زيد لا يقول المخاطب اي زيد هو بل يسكت عنه ويسئل عن غير احواله اذا سئل وح يعلم انه جزئي واما اذا سئل المخاطب ح ان ما قلت اي زيد هل هو ذلك الفلان او ذلك الى غيره ذلك يكون ح سائلا عن زيد فيشتهه عنده فلا يكون جزئيا بالنظر اليه بل كليا اذ لو كان جزئيا لماسئله مادام سئل يعلم انه لم يتميز عنده ولم يتعين فكان كليا بالنظر اليه فيكون زيد بالنظر الى شخص كليا وبالنسبة الى اخر جزئيا لكن كون المفهوم الواحد كليا وجزئيا بالنسبة الى شخصين لا يكون في جميع المفاهيم بل في الاعلام غالبا واما اكثر المفاهيم فكل قطعا لا يحتمل الجزئية بالنسبة الى احد اصلا وكذا بعض الجزئيات المقطوع كونه جزئيا كالمثال المذكور له فان الهذبة لا يحتمل الكلية مادام اشير الى المحسوس المشاهد وهو (ظ) هذا هو تحقيق الفرق بينهما فافهم ولا تغفل (قوله وقد وقع آه) يعني ما وقع في بعض نسخ هذا في تعريف الجزئي والكلي سهولا ان ما وقع في بعض النسخ فيها هو نفس تصور معناه لانفس تصور وهو اي ونفس تصور معناه سهو هنا (ج) المط وقوله (والا لكان آه) دليل الكبرى المذكورة المنظور فيها (ه) نفس تصور معناه سهو هنا لانه لو لم يكن سهوا بل صحيحا لكان للمعنى معنى رجوع ضمير معناه الى المعنى الذي هو المقسم لكن كون المعنى للمعنى لا معنى له (ج) نقيض المقدم وهو تلك الكبرى اولا يقرر القياس الاول بل يدعى المذكور ويستدل عليه بهذا القول (ه) ما وقع في بعض النسخ من تصور معناه سهو لانه لو لم يكن سهوا لزم ان يكون للمعنى معنى لكن ليس للمعنى معنى (ج) المط (قوله وانما قيد بالصور آه) هو دعوى دليلها (قوله الاتي فلولا يعتبر بالصور آه) مستدلا على نفيها (وقوله لان من الكليات آه) دليل تلك الملازمة المتأخرة عنه بدلالة الفاء قدم عليها ليكون توطة له وح يكون تصويره (ه) فيه المص تعريف الكلي والجزئي بالتصور حيث قال نفس التصور لانه

المذكورين فقط ويكون
الاخرى دليل مقدمة
(ه) لان هذا التقسيم له
تقسيم بالقياس الى لفظ اخر
والتقسيم الذي ليس
تقسما له بالقياس الى لفظ
اخر (ج) من الثاني ذلك
المطوهكذا الخمسة الباقية
وح يكون القضية الاخرى
دليل المقدمة السلبية (ه)
التقسيم الذي ليس
بالقياس الى لفظ اخر لانه
بالقياس الى نفسه وما يكون
بالقياس الى نفسه ليس
بالقياس الى لفظ اخر (ج)
تلك المقدمة وكذا من الثاني
ومن الثلاثة الاول للاستثناء
وهكذا الاستدلال
بالقضية الاولى وعدمها
اولا وبعده اثبات مقدمة
السلبية بالقضية الثانية
على عكس المذكور بالترتيب
الذي ذكرناه فتدبر وقس
وهكذا الكلام في
مثله منه

من جاز معنى تعدى ولما
كان مأخوذا منه مناسب
ان يسمى مجازا (ج) تلك
الملازمة وكذا موصولهما
ومقصود المذكور بقياس
احدهما الآخر منه
واما تصوير بسيطه فهو
ان لم يترك معناه الاول واستعمل
فيه اي اذا كان اللفظ مستعملا
في موضوعه الاصل كان
مثبتا في مقامه واذا كان
مثبتا في مقامه يناسب تسميته
بالحقيقة (ج) تلك الملازمة
او يقرر (ه) اذا كان مستعملا
فيه كان مثبتا في مقامه واذا
كان مثبتا في مقامه كان
مأخوذا من حق آه واذا
كان مأخوذا منه يسمى حقيقة
(ج) تلك الملازمة وهكذا
تقرير الاخرى بهذا منه
ومثل هذا المقام ليس مقام
التصور لكن تصوراته
اشارة الى امكانه به لجواز
ان يكون دفعا لتوهم عدم
الفرق بين التسمين لالفظ
ويجوز ان يقرر السلبية
المشهوره باحدى القضيتين



المطوح يبيح إحدى الملازمين نظرية اثباتها (هـ) ان صبح فاما يحتملها اولا وما يحتملها خبرو مالا فهو انشاء (ج) تلك الملازمة او يذكر الجزء الايجابي قبل السلبي او يقرر تقسيم المركب الى قسميه ثم يقرر تقسيم المركب التام الى الخبر والانشاء على حدة وهكذا الكلام الكائن في ضمن دليل الحصر من استخراج دعاء ثلث من مغارة بعض الاقسام لبعضها والتصور في كل منها اقيسة خمسة مشهورة اوسنة ومن عكسه ايضا كذلك كما هو الحال في مقامات التسميات والدليل في الكل تعريف كل من الاقسام (منه) (٩) ومثل هذا التمثيل قد يقع في العبارات فيفيد ولا يظن انها تنطير لانه جزئي من جزئيات ما يستتبع له فيكون ممثلا لذلك الكلي نعم ذلك ينطير بالنسبة الى المركب

يمنع الشركة آه لان الكليات الفرضية كليات والكليات الفرضية يمنع الشركة بانظر الى الخارج (ج) من اوله تلك الجزئية وكذلك تقريرها منه حال كون الاوسط واجب الوجود او المثلين معا او كل واحد من الاشياء والا وجود والا امكان فيرتق التصوير في اثبات تلك الجزئية الى عشرة فقس اذ بعضها مثل البعض وح يكون قوله فان الشركة آه وقوله فانه يمنع آه دليلا لما قبله من الكبرى على التقديرين مثل ما صورناه بلافق وايضاح كون الاشياء والا امكان والا وجود كليا فان الامكان والشيء والوجود كلي فلما دخل عليها لا التافية يراد منها العدم المحال فلا دخل المفهوم لاني الكلية والجزئية فادام اشياء والوجود والامكان كليا يكون تقيضها ايضا كليا بانظر الى مفهومها لان الخارج عنه سواء كان الخارج نفس الامر او غيره لان الخارج هنا اعم والمراد به ما كان غير المفهوم كما عرفت وكذلك شريك الباري كلي لان شريك صفة مشبهة وهو كلي سائر افرادها فاذا اطلق لفظ الشريك يكون كليا ويقل العقل كليتة فلما استيف الى الباري يكون اضافته مانعا عن الشركة ووجود الافراد ويمتعه فعدم جواز صدقه على كثيرين تاش من المضاف اليه وقد عرفت انه خارج عن المضاف ومخصص به فاذا لم ينظر اليه بل الى مفهومه فقط يكون كليا قطعيا (قوله وبيان التسمية آه) دليل تسمية الكلي كليا والجزئي جزئيا هو قوله ان الكلي جزء آه لكن هذا القول مع قوله وكلية الشيء آه دليل تسمية الكلي وقوله فيكون الجزئي كلا مع قوله وكذلك جزئية آه دليل تسمية الجزئي نقرر اولا واحدا منهما وثانيا الاخر (هـ) الكلي يسمى ٦٠ كليا لان الكلي جزء جزئية غالبا والحال ان كلية الشيء اي كون الشيء كليا انما هو بالنسبة الى الجزئي اي جزئية اي بالنظر الى صدقه على جزئية وان لم يكن النظر فيه الى الافراد بل الى صدق مفهومه عليها ولما كان الكلي جزء جزئية غالبا وكلية اشياء انما هو بالنسبة الى الجزئي يكون ذلك الشيء الكلي منسوبا الى الكل الذي هو الجزئي (ج) من غير متعارف اول الاستثنائي ان الشيء الكلي منسوب الى الكل غالبا

والتسويب

والتسويب الى الكل كلي (ج) من الشكل الاول ان الشيء الكلي كلي بالياء لتسويبه اي يسمى كليا وهو المط وكذا الجزئي يسمى جزئيا لان الجزئي يكون كليا كليا غالبا والحال ان جزئية الشيء اي كونه جزئيا انما هي بالنسبة الى الكلي اي كلياته واذا كان الجزئي كليا غالبا وجزئية الشيء انما هي بالنسبة الى الكلي يكون ذلك الشيء الجزئي منسوبا الى الجزء الذي هو الكلي والمنسوب الى الجزء جزئي المط وهكذا موصوله ومفصوله ما قبله لانه ايضا مركب من غير متعارف اوله ومن الاول فرض نتيجة الاول اعني عين التالي المذكور صغرى الاول الا انها فيما قبله مذكورة لكونه موصولا وفيه منوية لكونه مفصولا او يقرر كل مناه من المستقيم اعني عكس المذكور (هـ) لما كان الكلي جزء الجزئي غالبا وكلية اشياء انما هي بالنسبة الى الجزئي يكون ذلك الشيء منسوبا الى الكل والمنسوب الى الكل كلي (ج) لما كان الكلي جزء آه يكون ذلك الشيء الكلي كليا لكنه كان الكلي جزء الجزئي آه للامثلة المذكورة (ج) عين التالي وهو المط وهكذا تقرير الثاني وادعاء الدعويين معا والاستدلال عليهم بمجموع الدليلين على الترتيب المذكور باحتمال لانه وهو ظ بعد هذا وعلى كل تقدير فالمقدمة الاستثنائية المذكورة نظرية وكل واحد من الامثلة المذكورة بعده دليلها (هـ) الكلي جزء جزئية لان الكلي هو الانسان مثلا والانسان جزء جزئيه (ج) تلك المقدمة (وقوله فانه جزء زيد) دليل كبرى هذا (هـ) الانسان جزء جزئية اي مفهوم جزئية لان الانسان جزء زيد وجزئية (ج) تلك الكبرى وهكذا تصور هذا مع الاول مركبا وهو ظ كما يظهر من تصوير المثال الثاني (هـ) الكلي جزء جزئية لان الكلي كالحوان والحوان جزء الانسان (ج) الكلي جزء الانسان مثلا والانسان جزئي (هـ) المط وهكذا موصوله وبسيطه مع اثبات النظرية بعده كما قبله وهو الانسب في مثله وكذا لان الكلي كالجسم والجسم جزء جزئية (ج) المط واثبات كبراه (هـ) الجسم جزء الحيوان والحيوان جزء جزئية (ج) تلك الكبرى وكما استدلل بكل واحد من تلك الامثلة على تلك الاستثنائية التي قبلها يجوز ان يستدل به اي بعكسه على ما بعده من الاستثنائية

الناقض لو اورد بعده لكنه اورد بعده ذلك الكلي فعلى هذا يجوز ان يستدل به عليه (هـ) اذا قيل زيد يكون مستتبعا للفظ آخر ينظره ولا يفيد فائدة تامة لانه اذا قيل زيد يبقى الخطاب منتظرا لان يقال قائم او قاعد مثلا وهما لفظ آخر (ج) اذا قيل زيد يبقى الخطاب منتظرا للفظ اخر وهو تلك الملازمة ويجوز ان يقرر مخالفة للثاني (هـ) قولنا زيد مخالف لقولنا زيد قائم لان قولنا زيد مستتبعا للفظ اخر ينظره وقولنا زيد قائم لا يستتبعه وما يستتبعه مخالف لما لا يستتبعه (ج) المط وكذا الاربعة الباقية المشهورة من الاول وواحدة من الثاني والكل معلوم (منه)

فيحصل عكس تعريف الخبر على كل افرادها كما اورد المادتين لذلك (هـ) السماء فوقنا واجتماع النقيضين جائز يحتملان

على تقدير (هـ) الجزئي كل لکيه غالبا لان الجزئي كريد وزيد كل لکيه (ج) تلك المقدمة وكذا ثبت كبراه بالانسان (هـ) زيداي مفهومه كل لکيه لان زيد اكل للانسان والانسان كل لکيه (ج) الكبيرى وكذا لان الجزئي كالانسان والانسان كل الحيوان والحيوان كل لکيه (ج) المطوكذلك موصوله وبسيطه مع الاثبات بعده وكذا الجزئي كالحيوان والحيوان كل لکيه (ج) المطواثبات كبراه (هـ) الحيوان كل لکيه لانه كل الجسم والجسم كل لکيه (ج) الكبيرى فقد ثبت كون الكلى جزء جزئيه والجزئي كلا لکيه لان مفهوم الانسان اعنى الحيوان الناطق جزء مفهوم زيد وهو الحيوان الناطق مع تشخيص المسمى به فيكون مفهوم زيد كلا ومفهوم الانسان جزء وكذا الحيوان جزء مفهوم الانسان وهو كل له والجسم جزء مفهوم الحيوان والحيوان كاه كما لا يخفى على من عرف مفهوماتها (قوله واعلم ان الكلية آه) من انار ماسبق من قوله لاشغل للمنطق بالالفاظ آه فيكون تأكيذا وتبيينها له لاحتمال الذهول عنه واشعار لاطلاق الكلية والجزئية على الالفاظ الا ان اطلاقهما في الالفاظ مجاز وفي المعاني حقيقة كما يشعره بقوله بالذات الى اطلاقهما حقيقة وبقوله تسمية الدال آه الى اطلاقهما مجازا وهذا القول يجوز ان يكون دليلا للقضية الثانية (هـ) الالفاظ تسمى كلية وجزئية تسمية بالعرض لان الالفاظ تسمى كلية وجزئية تسمية الدال باسم مداوله وتسمية الدال باسم المدلول تسمية بالعرض (ج) المط او بالعكس ويجوز ان يستدل عليهما معا بالدليل المعلوم (هـ) الكلية والجزئية تعتبران في المعاني بالذات وفي الالفاظ بالعرض لان الكلية والجزئية من احكام المنطق واحكام المنطق تعتبر في المعاني بالذات لبحثهم عنها وفي الالفاظ بالعرض (ج) المط وهكذا تقرير كل من الكلية والجزئية بهذا الترتيب بلا فرق او يدعى مغايرة اعتبارهما فيها ويستدل عليهما بالذكور (هـ) اعتبار الكلية والجزئية في المعاني مغاير للاعتبارهما في الالفاظ لان اعتبارهما في المعاني بالذات واعتبارهما في الالفاظ بالعرض والكائن بالذات غير الكائن بالعرض (ج) ٧ المط وكذلك الباقية المشهورة ووح يكون قوله تسمية آه دليل احدى الصغريين مثل ما قررناه (هـ) اعتبارهما في الالفاظ

(تسمية)

تسمية الدال باسم المدلول وتسمية باسم المدلول بالعرض (ج) تلك المقدمة (قوله وقد عرفت آه) دليل جواب دخل مقدر رد على قول المص هذا بانه لا يلائم كلام السابق اعنى تقسيم المفهوم الى الكلى والجزئي اذ يلزم عليه على ذلك التقدير بيان الكلى والجزئي مع انه اورد بحث الكلى ولم يورد بحث الجزئي فاجاب عنه (بقوله فلهذا صار آه) اى فلكون الغرض من وضع آه صار آه فعلى هذا يكون المدعى اعنى الجواب قوله صار آه والمشار اليه بهذا وهو ما قبله اعنى هذا القول دليله وهو ظاهر ووح يكون تصويره (هـ) لما كان الغرض من وضع هذه الى قوله صار نظر المنطق مقصورا على بيان الكليات وضبط اقسامها لكنه ثبت كون الغرض من وضع هذه آه (ج) عين اتالى الذى هو المط اعنى نظر المنطق مقصور على بيانها وضبط احكامها او يقررا ولا من الاول وبعده فغرض النتيجة استثنائية وتضم اليها الملازمة المذكورة (هـ) الغرض من وضع هذه المقالة معرفة كيفية اقتصاص المجهولات التصورية والمجهولات التصورية لا يقتضى اى واقتصاص المجهولات التصورية انما يكون بالكليات لا بالجزئيات ولا يبحث عن الجزئيات في العلوم (ج) الغرض من وضع هذه المقالة معرفة كيفية ما يكون بالكليات لا بالجزئيات التى لا يبحث عنها في العلوم ولما كان الغرض من وضعها معرفة كيفية ما يكون بالكليات لا بالجزئيات التى لا يبحث عنها في العلوم صار نظر المنطق مقصورا على بيانها وضبط اقسامها دون بيان الجزئيات وان ذكرت فيما سبق من التقسيم بالاستطراد وبواسطة الكلى (ج) عين اتالى ايضا واياما كان فالمقدمة الاستثنائية معلومة لافادة قوله قد عرفت وكذا الملازمة بديهية (وقوله لتغيرها آه) قيد ما قبله من بعض المقدمة يجوز ان يذكر معه قيداه في التصورين المذكورين ويجوز ان يستدل به عليه (هـ) الجزئيات لا يبحث عليها في العلوم لانها متغيرة وليست بمنضبطة والذى شأنه كذلك لا يبحث عنه في العلوم (ج) تلك المقدمة وكون الجزئي متغيرا هو تغير اوصافه وانتفاء ذاته بخلاف الكلى فانه لا يتغير ولا ينقرض بانتفاء بعض افراده واكثرها

ظاهرا ان قولنا السماء فوقنا اذا جرد النظر الى مفهوم احتمال الكذب فقط لا الصدق لانه صادق لا يمتثل صدقه وكذا القول الاخرح احتمال الصدق فقط لا الكذب لكونه كاذبا لا يمتثل كذبه مع انه اذا جرد النظر الى مفهومه يكون احتمال هذين القولين الصدق والكذب على السوية كما هو الحق من هذا الجواب وايضا الواجب على حاله يرجع الى الجواب الغير الرضى لان الاخبار الصادقة لا معنى لاحتمالها الصدق والكاذبة لا معنى لاحتمالها الكذب والحال ان هذا الجواب مثنى اذ ذلك الجواب وهو الجواب الحق الا ان يقال هذا من قبيل الاكثة تقديره هكذا ولا شك ان قولنا هذا اذا جردنا النظر الى مفهومه ولم نعتبر الخارج احتمال عند العقل الصدق والكذب معا وقواتنا

الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهومهما لانهم اخبروا بكل خبر يمتثل الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهومه (ج) ذلك المط وهكذا اثبات سائر جزئياته فيسلم عكسه كليا (منه) او يقرر مر كبا منهما (هـ) المراد به ذلك ولما كان المراد به ذلك جردنا النظر الى مفهوم اللفظ ولم نعتبر الخارج عنه ولما جردنا النظر الى مفهومه ولم نعتبر الخارج عنه يمتثل قولنا السماء آه وسائرهما الصدق والكذب (ج) المط وهكذا موصوله وتقريره مستقيما فلما احتملها الاثلاث المذكوران اللذان احدهما ممتنع صدقه في نفس الامر والاخر ممتنع كذبه فيه بسبب تجرد النظر الى مفهومه يمتثلها كل فرد من افراد الخبر وهو ظ لكن في تقرير التثنيين نوع خفاء اذ يفهم منه

وكون الجزئي غير منضبط هو كون الحكم فيه منحصرا على مورد
ولايم ولا يعلم البعوضة لايمها ولايم النفع فيها ولهذا كان مسائل
العلوم كليات لكثرة الانتفاع وسهل ضبطها ولو كان جزئيات لا ينتفع
بها ويكون بيان قاعدة من العلم كتابا بل لا يمكن اصلا كما ترى ولا يكون
الاستقراء تاما لكون الجزئيات اكثر من ان يحصى (وقوله فلهذا آه)
بحاله من الاستثنائي ولكون نظره مقصورا على بيانها فقط شرع
في بيان اقسامها وما يتعلق بها (بقوله فالكلية اذا نسب آه) اي اذا نسب
الكلية الى ما تحتها هو الذي جزئياته فاما يكون ذلك الكلية ذاتياله
لما تحتها او عرضياله او نوعاله لانه اذا نسب الكلية الى ما تحتها فاما يكون
ذلك نفس ما هياتها اي ماهيات جزئياتها او داخلا في تلك الماهيات
او خارجا عنها والكلية الداخل فيها يسمى ذاتيا والكلية الخارج عنها
يسمى عرضيا والكلية الذي يكون نفس ما تحتها من جزئياته يسمى نوعا
(ج) من الاقتراضي الشرطي تلك الملازمة المطلوبة التي تاليها مردد ويقرر
من الاقتراضي الجملي ايضا لعدة العبارات بتقرير المدعى والصغرى حلية (هـ)
الكلية اذا نسب الى جزئياته فاما يكون ذاتياله لان الكلية اذا نسب
الى جزئيات فاما يكون نفس ما هياتها او داخلا او خارجا والباقي على
حاله فعلى هذا لا يكون النوع ذاتيا ولا عرضيا لان مفهومهما
لا يصدقان عليه ولذا ورد مقابلا لهما وهو قول الجمهور واما قول
من عرف الذاتي كالمس بخرج اعني لازم مفهومه الذي هو داخل
فيها كما ذكره بقوله (وربما يقال آه) متوسطا بين الكبريات فالتويع
داخل في الذاتي لصدق مفهومه عليه ح ويكون التريدين الاثنين
وهما الداخل والخارج لا قسم غيره على هذا لكنه عدم كونه
عرضيا عند من ينه بالضعف ولم يتصد بيان ضيقه بل ذكره اجالا
اشارة الى تحقق الاختلاف في مفهوم الذاتي لانك قد عرفت من التصور
الذي ذكرناه آتفا ان قوله والاول اي الكلية آه مر بوط لما قبل قوله
وربما يقال ومن تنه وهو ظ ولم يورد القسمين مثالا لتقسيمهما فيما بعد
الى قسمين بل اورد (قوله كالانسان) مثالا للنوع اعني القسم

(الآخر)

اجتماع التقيضين موجود
يحملهما معا ايضا فلا
تفاوت لجميع افراد الخبر
في احتماله الصدق
والكذب معا مادام
الاحتمال مقيدا بذلك القيد
اي بمجرد النظر الى مفهوم
والحاصل ان جميع القضايا
حال كونه في نفس الامر
بلا تعلق النظر اليها صادقة
لا محالة لان كون الشيء
في نفس الامر هي كونه
هو فيه فلا يحمل الكذب
فيه واما حين الاخذ من
نفس الامر والنظر اليها
فمحتمل الصدق والكذب
بلا تطبيق اليه باستدلال
عليها واما بعد الاستدلال
عليها فتكون صادقة
ايضا عند ناظرها على
مقتضى دليلها لان الدليل
يقطع الاحتمال ويوجب
العلم لمستدله فلا يحمل
الكذب عنده بعد
الاستدلال سواء كان
مطابقا للواقع او لا بل
الاحتمال في ابتداء النظر
اليها بلا استدلال ولا تطبيق

الآخر منها لكونه تصدق بيان النوع هنا او لا فيجوز ان يستدل به
على تلك الكبرى او بعكس تعريف النوع او طرده عليه كما هو الحال
في المثال كما مر من ارا (هـ) الانسان نوع بالنسبة الى جزئياته لازمي
نفس ماهيته ما تحتها من جزئياته وهو نوع (ج) المطوك كذا
تقرير البواقي (وقوله فانه نفس آه) دليل صغرى هذا (هـ)
الانسان نفس ماهيته زيد وعمر وغيرهما وهن جزئياته (ج) تلك
الصغرى (وقوله وهي لا تزيد آه) تأكيد ما قبله من قوله نفس ماهيته
ولا زمة لان كونه نفسه ماهيتها يستلزم عدم زيادتها ويجوز
ان يستدل به على الصغرى التي قبله اي على عكسه (هـ) ماهية
زيد وعمر آه نفس ماهية الانسان لان ماهيتها تزيد على الانسان
بعوارض مشخصة ومعينة لذلك الجزئي خارجة عنها لا بغيره والماهية
التي لا تزيد عليه الا بعوارض مشخصة ومعينة له وخارجة عنها نفس
ما هيته اي ماهية الانسان (ج) عكس تلك الصغرى فثبت به كون
ماهية الانسان نفس ماهية جزئياته ايضا وهو تلك الصغرى (قوله
ثم لا يخلو آه) شروع لبيان اقسام النوع باعتبار تعدد اشخاصه
اعني جزئياته في الخارج وعدم تعددها لتعدد افراد بعضه في الخارج
وعدم تعددها فيه واما في الذهن فافراد جميع النوع متعدد لا واحد
واولم يكن متعددا لما كان كليسا مع انه من افراد الكلية وهو ظ
ولذا قيده بالخارج وقال (هـ) النوع اما يكون مقولا في جواب ما هو
اي في جواب السؤال بما هو بحسب الشركة والخصوصية معا واما يكون
مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة لان النوع اما يكون
متعدد الاشخاص اي اما يكون اشخاصا وافراده متعددة في الخارج
او لا يكون متعدد الاشخاص فيه بل يختص نوعه اي حقيقة ذلك
النوع في شخص واحد فان كان النوع متعدد الاشخاص فهو اي
النوع المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا
وان لم يكن متعدد الاشخاص بل يختص نوعه في فرد واحد كان مقولا
في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة (ج) المط والملازمان

والنطبق قد يكون باحدى
الحواس وقد يكون بالتصور
والتعقل وقد يكون بالسؤال
من الغير ونحوه فيحصل
العلم بواحد منها وذلك
الاحتمال كائن في جميع
افراد القضايا حين نظر اليها
لا فرق في ذلك بينها
اصلا فان اردن تحقيق
هذا الجواب وايضا حده
فارجع الى ما ذكرناه في
بحث تعريف القضية
حتى يحصل المراد بتمامه
لكونه تفصل هذا على
ما لا يخفى (منه)
(ك) او يقرر هذا من كلا
الايضاح كما علمنا في نظائره
(هـ) المص احترزه
عن الاخبار الدالة
على طلب الفعل لا بالوضع
والاخبار الدالة على
طلب الفعل لا بالوضع
اخبار المرف الذي هو
الانشاء (ج) المص احترزه
به عن اخباره ومن احترزه
به عنها قيده به (ج) المط
وكذا الترتيب في عكس
المذكور اي في ادعاء قوله

منظور فيهما (وقوله لان السؤال بما هو آه) اشارة الى اثبات الاول منها لكنه ليس دليلها بالذات بل دليلها اذ دليلها (قوله فان كان سؤالا آه) اعني هذه الملازمة مع ما بعده من قوله وان جمع معالا احدهما فقط وهذا القول اعني قوله لان السؤال قاعدة كلية دليل لتلك الملازمتين وغيرهما اى كبرى لهما كما هو شأنه القاعدة ويجوز ان يكون ذلك دليلا للجنس ايضا فعلى هذا يكون تصوير اثبات تلك الملازمة به (هـ) ان كان النوع متعدد الاشخاص كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا لانه ان كان متعدد الاشخاص فما ما يكون السؤال سؤالا بما هو عن شئ واحد من جزئيات ذلك النوع واما يجمع بين الشئين او اشياء في السؤال اى واما يكون السؤال سؤالا عن شئين او اشياء منها ان كان السؤال سؤالا عن شئ واحد منها به كان السؤال طلبا بما هو لتام ماهية اى ماهية ذلك الشئ الواحد المختصة به وان جمع بين الشئين او اشياء في السؤال كان السؤال طلبا به لتام ماهيتها اى ماهية تلك الشئين او اشياء (ج) ان كان النوع متعدد الاشخاص اما يكون السؤال طلبا به لتام ماهية المختصة به واما يكون طلبا لتام ماهيتها وتام ماهية الاشياء اى وتام ماهيتها انما يكون تمام ماهية المشتركة بينهما (ج) ان كان متعدد الاشخاص اما يكون السؤال طلبا به لتام ماهية المختصة به واما يكون طلبا به لتام ماهيتها المشتركة بينهما ان كان السؤال طلبا به لتام ماهية المختصة به كان النوع مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية وان كان السؤال طلبا لتام ماهيتها بينهما كان النوع مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة (ج) ان كان النوع متعدد الاشخاص كان مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية والشركة وهى تلك الملازمة وهو مركب من ثلثة كما هو من الافتراض الشرطى واما كيفية اثبات الملازمتين بما قبلهما من القاعدة المذكورة (فهـ) ان كان السؤال سؤالا عن شئ واحد بما هو كان طلبا لتام ماهية المختصة به لانه ان كان سؤالا عنه بما هو كان سؤالا بما هو عن الشئ واما يطلب به اى بذلك السؤال ماهية وحقيقته اى ماهية ذلك الشئ (ج) ان كان سؤالا بما هو عن الشئ واحد انما يطلب به تمام ماهية ذلك الشئ الواحد

(وحقيقته)

وحقيقته وهو الملازمة اولى وكذا ان جمع بين الشئين او اشياء في السؤال كان السؤال سؤالا بما هو عن الشئ والسؤال بما هو عن الشئ انما يطلب به تمام ماهيته وحقيقته (ج) ان جمع بين الشئين او اشياء فيه انما يطلب به تمام ماهيتها وحقيقته وهى الملازمة الثانية (قوله ولما كان النوع آه) تمثيل للنوع المتعدد الاشخاص اعني احد قسمين النوع وايضا لك تلك الملازمة المدللة بالمثل (هـ) ان كان النوع متعدد الاشخاص كان مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا لانه ان كان النوع متعدد الاشخاص كان هو اى النوع المتعدد الاشخاص كالانسان الذى هو تمام ماهية كل واحد من افراده ولما كان النوع المتعدد الاشخاص كالانسان الذى هو تمام ماهية كل واحد من افراده كان الانسان مقولا في جواب السؤال بما هو عن زيد مثلا وكان ايضا مقولا في جواب السؤال بما هو عن زيد وعمرو واذا كان مقولا في جواب السؤال بما هو عن زيد مثلا وعن زيد وعمرو وايضا فلا جرم يكون الانسان مقولا في جواب ما هو بحسبهما واذا كان الانسان مقولا في جوابه ما هو بحسبهما البتة يكون النوع مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا (ج) تلك الملازمة او يقرر تالى الكبرى الاول المذكورة شرطية كما هو في العبارة (هـ) ان كان متعدد الاشخاص كان كالانسان ولما كان كالانسان فاذا سئل عن زيد مثلا بما هو كان المقول في الجواب الانسان وان سئل عن زيد وعمرو بما هو كان المقول في الجواب الانسان ايضا ولما ثبت انه ان سئل عنه مثلا بما هو كان المقول في الجواب الانسان وان سئل عنهما به كان المقول فيه الانسان ايضا فلا جرم يكون الانسان مقولا في جواب ما هو بحسبهما واذا كان مقولا فيه بحسبهما ثبت التسوع مقول في جواب ما هو بحسبهما معا (ج) تلك الملازمة وكذا موصولهما ويجوز ان يقرر الكبرى الاخيرة من هذين المركبين حلية بتقريرها (هـ) والانسان نوع (ج) من الغير المتعارف

احترز والاستدلال عليه بقوله قيد اسمية وفعلية افتراضيا واستثنائيا لكون التقييد به كأنه اثر احترازه عنها لان احترازه يعرف به وتصوره معلوم من من نظارة (منه) ويجوز ان يكون هذه القول دليلا للكبرى الاولى على تقدير تقدير القياس الاول مركبا (هـ) الاخبار الدالة عليه اغير المعارف لانها مثل قولنا كتب عليكم الصلوة آه وهو اغير المعارف (ج) تلك الكبرى وما بعد الشالين دليل بعض مقدمات هذا وهو ظ منه (ن) بيان دلالة تعريف التنية على عدم الاحتياج الى التقييد بالوضع هو ان حد التنية المستخرج من التقسيم على تقدير التقييد به ما لا يدل على طلب الفعل بالوضع لانه اذا قيد حد ذلك القسم الذى هو تقييده بذلك القيد قيد حد هذا

القسم ايضا وهو وكون هذا الحد منقيا مقيدا شئ ينقى حرق التى تارة مقيدة اعنى يدل وتارة قيده اعنى بالوضع والمقيد سالم عنه فيكون المعنى ان التنية هو ما يدل على طلب الفعل اصلا او يدل عليه ولكن لا بالوضع فلو كان جنس هذا الحد اعنى اقظما عاما للخبر والانشاء لاللا نشاء فقط لدخل في حد التنية تلك الاخبار الدالة على طلب الفعل لا بالوضع كقولنا كتب عليكم الصلوة ونحوه لان احد احتمال هذا الحد اعنى ما يدل عليه لكن لا بالوضع يصدق على تلك الاخبار ح فلا بد ان يعر الجنس الانشاء فقط في حدى قسميه لا الانشاء والاخبار حتى لا ينتقض حد التنية بتلك الاخبار وح لا يحتاج الى التقييد بالوضع لان

تلك الملازمة فيها والبواقي منها على حالها (وقوله لانه تمام آه)
 دليل الملازمة التي قبله اعني البعض من المقدمة المذكورة قبله (هـ)
 اذا سئل عن زيد مثلا بما هو كان المقول في الجواب الانسان لانه
 اذا سئل عنه بما هو كان الجواب تمام الماهية المختصة به كما عرفت
 وتتمام الماهية المختصة به هو الانسان (ج) تلك الملازمة (وقوله لانه كمال آه)
 ايضا دليل الملازمة قبله (هـ) ان سئل عنهما بما هما كان المقول في الجواب
 كمال ماهيتهما المشتركة بينهما وتتمام ماهيتهما المشتركة بينهما هو الانسان (ج)
 تلك الملازمة (قوله لان السائل بما هو غن ذلك آه) دليل الملازمة
 التي قبله اعني الثانية من الملازمتين السابقتين (هـ) ان لم يكن النوع
 متعدد الاشخاص في الخارج بل ينحصر نوعه في شخص واحد فيه
 كان النوع مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية المختصة به ان لم يكن
 متعدد الاشخاص فيه بل ينحصر نوعه في شخص واحد فيه لا يطلب
 السائل بما هو عن ذلك الشخص الواحد التخصر نوعه فيه الا يطلب
 تمام الماهية المختصة به بذلك الشخص ولما لم يطلب السائل بما هو
 عن ذلك الشخص التتمام الماهية المختصة به كان اشوع مقولا في جواب
 ما هو بحسب الخصوصية المختصة (ج) تلك الملازمة او يقرر مر كبا
 (هـ) ان لم يكن النوع متعدد الاشخاص كان السائل بما هو سائلا
 عن ذلك الشخص الواحد والسائل بما هو عن ذلك الشخص التتمام لا يطلب
 به تمام الماهية المختصة به (ج) ان لم يكن متعدد الاشخاص في الخارج
 كان السائل به طالبا لتتمام الماهية المختصة به ولما كان طالبا لتتمام الماهية
 المختصة به كان مقولا في جواب ما هو بحسبها فقط (ج) تلك
 الملازمة (وقوله ولافراد آه) دليل ما قبله من الحصر اعني الملازمة
 الصغرى على تقدير والكبرى الجملة المذكورة على تقدير (هـ)
 ان لم يكن متعدد الاشخاص بل ينحصر نوعه في شخص واحد يطلب
 السائل بما هو عن ذلك الشخص تمام الماهية المختصة به لانه ان لم يكن
 متعدد الاشخاص بل ينحصر فيه لا يوجد فرد آخر غير ذلك الشخص له
 اى لذلك النوع في الخارج حتى يجمع بين ذلك الفرد لو وجد وبين

ذلك

ذلك الشخص الواحد في السؤال ويكون ذلك النوع التخصر في واحد
 تمام الماهية المشتركة بينهما واذا لم يكن له فرد آخر في الخارج ولم يجمع
 بينه وبين ذلك الشخص في السؤال ولم يكن تمام الماهية المشتركة
 لا يطلب السائل عن ذلك الشخص التتمام الماهية المختصة به (ج)
 تلك المقدمة واما تقريره على ما قبله حال كونه كبرى خلية (فهـ)
 السائل بما هو عن ذلك الشخص لا يطلب التتمام لانه لو لم يطلب
 السائل به تمام الماهية المختصة به لكان ذلك النوع التخصر فرد
 آخر في الخارج ويجمع بينه وبين ذلك في السؤال ويكون تمام الماهية
 المشتركة لكنه لا فرد آخر له في الخارج ولا يجمع بينه وبين ذلك
 في السؤال ولا يكون تمام الماهية المشتركة (ج) نقيض المقدم وهو
 تلك المقدمة وكذلك يقرر على تلك الملازمة من الاستثنائي ويجوز ان
 يقرر هذان القياسان مر كبا يجعل (قوله حتى يجمع آه) مقدمة
 اخرى برأسه اعني قيد المتنى الذي قبله وتفرع له لاقيد المتنى كما ترى
 من التصور وكذا (قوله حتى يكون آه) الذي هو تفرع ما قبله
 من التفرع مقدمة اخرى ايضا وح يكون تصويره على الاول (هـ)
 ان لم يكن متعدد الاشخاص بل ينحصر فيه لا يوجد له فرد آخر وهو
 ظ واذا لم يوجد له فرد آخر لا يجمع بينه وبين ذلك الشخص
 في السؤال بل السؤال بذلك فقط (ج) ان لم يكن متعدد الاشخاص
 بل ينحصر فيه لا يجمع بين ذلك الشخص وبين فرد آخر في السؤال
 ولما لم يجمع بينهما في السؤال لا يكون النوع تمام الماهية المشتركة بل تمام
 الماهية المختصة به (ج) ان لم يكن متعدد الاشخاص بل ينحصر فيه
 لا يكون هو اى النوع تمام الماهية المشتركة واذا لم يكن تمامها يكون
 مقولا في جواب ما هو بحسب الخصوصية المختصة لعدم خلط النوع
 عنهما فاذا وجد احدهما اتنى الآخر (ج) تلك الملازمة واما التصور
 على الثاني (فهـ) السائل بما هو عن ذلك الشخص الواحد التتمام لا يطلب تمامها
 لانه لو لم يطلب السائل به تمام الماهية المختصة به لكان له فرد آخر في الخارج
 ولو كان له فرد آخر في الخارج يجمع بينه وبين الفرد وبين ذلك الشخص

التقييده بالاحتراز عنها
 ولما لم يدخل في الجنس
 كيف يحتراز عنها لان
 ما يحتراز عنه في التعريف
 هو الاغيار التي دخلت
 في جنسه والحاصل ان
 الاحتراز بذلك القيد يوجب
 عموم الجنس الخبر والاشاء
 حتى يدخل فيه تلك
 الاخبار ويحتراز عنها به
 وعموم الجنس اليها
 يقتضى بطلان طرد حد
 التنبيه بها فيلزم في دفع
 الفساد فساد آخر فينبغي ان
 يعم الجنس الاشاء فقد
 كما لعرف ويسلم التعريفان
 معا بلا حاجة الى التقييد به
 ولذا اشترنا الى جوابه
 بالضعف تدبر (منه)

١٦٩

او يقرر كل منهما من رابع
 الاول ومن ثاني الثالث
 بتقرير لفظ ليس بداخل
 موضوع خارج لكونه
 ح سلبا ويقرر دليل كبراهما
 بعده ايضا من ثاني الاول
 او من اول الثاني كما جاز

او يكون دليل الصغرى
 الشق الايجابي فقط ويكون
 الشق السلبي دليلها
 (هـ) لان استعمال ما في ضمة
 واستعمال ما في ضميره
 لا يلبق جعله من التنبيه

في السؤال (ج) لولم يطلب السائل به عنه تمام الماهية المختصة به لجمع بينه وبين ذلك الشخص في السؤال ولو جمع بينه وبين ذلك في السؤال لكان هو اى النوع المتخصص في فرد تمام الماهية المشتركة بينهما (ج) لولم يطلب السائل به عنه تمام الماهية المختصة لكان هو تمام الماهية المشتركة بينهما لكنه ليس تمام الماهية المشتركة بينهما لعدم وجود فرد آخر غيره (ج) نقيض المقدم وهو تلك الكبرى وكذلك مفصولهما بتقرير الملازمات في الثاني بلفظ لو ايضا كما ذكرناه لكون مدخوله مفروضا لا محققا وقد عرفت (قوله واذ قد علمت آه) يعنى لما علمت ان النوع ان تعدد اشخاصه في الخارج كان مقولا على كثيرين متفقين بالحقائق مختلفين بالعدد في جواب ما هو وان لم يتعدد اشخاصه فيه كان مقولا على واحد في جواب ما هو بناء على تقسيم المص اياه ثبت ان النوع كلى واحد وعلى كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو لكن المقدم قد ثبت والتالى مثله ثابت وهو المط ويقرر من من كك غير متعارفه ايضا (ه) النوع كلى مقول على واحد وعلى كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو لانه اما يتعدد اشخاص النوع في الخارج واما لم يتعدد فيه ان تعدد اشخاصه في الخارج كان النوع مقولا على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو وان لم يتعدد اشخاصه فيه كان مقولا على واحد في جواب ما هو (ج) يعنى التالين المذكورين وهو المط الذى هو المذكور بقوله فهو كلى مقول آه على التقديرين وهو خط (قوله والكلى) جنس اثباته معلوم من نظائره (قوله وقولنا مقول آه) يعنى قولنا مقول على واحد قيد لازم في تعريف النوع على رايه لان قولنا مقول على واحد ام يكن فيه لم يدخل فيه النوع الغير المتعدد الاشخاص بل يخرج بقوله على كثيرين والنوع الغير المتعدد الاشخاص بعض افراد النوع اى احد قسميه على رايه (ج) اولم يكن قولنا مقول على واحد فيه لم يدخل في تعريف النوع بعض افراد لكنه يلزم ان يدخل فيه جميع افراد (ج) نقيض المقدم وهو المط وكذا قولنا على كثيرين لازم لانه لان قولنا على كثيرين اولم يكن فيه لم يدخل

في تعريفه النوع المتعدد الاشخاص لخروجه بقوله على واحد وهو بعض افراد (ج) لولم يكن قولنا على كثيرين فيه لم يدخل بعض افراد لكن التالى بط والمقدم مثله فيصدق نقيضه وهو المط ٤ ويجوز ان يقرر غير هذا الترتيب بناء على انه لولم يذكر في تعريفه قوله مقول على واحد لذكر قوله مقول على كثيرين وح يكون الجنس هو لفظا الكلى القيد بقوله مقول على كثيرين فلا يتم الجنس لعدم شموله بعض افراد ح فلزم ايراد قوله على واحد ولو كان بالعكس اى لولم يذكر فيه قوله مقول على كثيرين لذكر قوله مقول على واحد وح يكون جنسه هو الكلى المقيد بقوله مقول على واحد فلا يتم الجنس ح ايضا لعدم شموله بعض افراد كما هو التصور في مقام بيان اجزاء التعريف الذى يجب بعد الجنس لادخاله افراده الباقية من ذلك الجنس الغير الشامل لها وان كان نادرا يرد عليه الدخول حين وجد كما فيما نحن فيه اذ يأتى عليه الاعتراض قريبا ويتضح الحق في جوابه فعلى هذا يكون تصويره (ه) قولنا مقول على واحد من تمام الجنس لان قولنا هذا يدخل في الحد النوع الغير المتعدد الاشخاص والنوع الغير المتعدد الاشخاص بعض افراد بعد الجنس اى افراد الباقية من جنس (ج) قولنا هذا يدخل فيه بعض افراد بعد الجنس وما يدخل فيه بعض افراد بعده فهو من تمام الجنس (ج) المط وهكذا في التالى بلافق تأمل (قوله وقولنا متفقين آه) اى هذا القول فصله لانه يخرج الجنس الذى قد دخل في جنسه والجنس الذى دخل في جنسه هو بعض اعيان النوع المعروف (ج) هذا القول يخرج بعض اعيان النوع وكل ما يخرج به فهو فصله (ج) المط اذ لافق في كونه فصلا اخراج كل الاغيار او بعضه لانه يخرج جميعها ان كان الفصل واحدا وخارج به ايضا جميعها ويخرج بعضها ان كان متعددا وهو خط وكذلك تقريره بسيطا او مركبا من ثلاثة مثل ما قبله والكل خط (وقوله فانه يقال آه) دليل الصغرى الاولى المذكورة ثم (ه) قولنا هذا يخرج الجنس لانه يقال على كثيرين مختلفين بالحقائق وما يقال على كثيرين مختلفين بالحقائق جنس (ج) تلك الصغرى او يقرر

(ج) تلك الصغرى وقوله لا شبهة آه دليل صغرى هذا (ه) لان الاستفهام اما استعمال ما في ضميره واما تنبيه على ما في ضميره لكنه ليس تنبيه على ما في ضميره (ج) من رابع الاستثنائى عين الجرم الاخر وهو تلك الصغرى (منه) وتقرير هذا من التالى يجعل بعض مقدماته سالبة لا معدولة مع ارادة عدم الدخول من الخروج ه التهمى ايس بداخل في تلك القسمة لانه ايس بداخل في الامر والداخل في القسمة هو ما يكون من الامر ج من ثابته تلك المقدمة واما تقرير اثبات صفراء (فه) التهمى ليس بداخل في الامر لانه دال على طلب الترك لا على الفعل والداخل اى الامر ليس دالا على طلب الترك بل على الفعل (ج) من ذلك تلك الصغرى وكذلك الاستدلال على تلك الصغرى بالجزء الايجابى فقط

ثم الاستدلال على مقدمته بالجزء السلبي اعنى على صفراء من رابع الاستثنائى ومن اولية وهو خط وكبراه من الاول واشتئ (ه) الداخلى فى الامر ليس دالا على طلب الترك لان الداخلى فيه دال على طلب الفعل والدال على طلب الفعل ليس دالا على طلب الترك ج من ثابته الاول تلك الكبرى ومن غير متعارفه ايضا بتقرير الكبرى ه وطلب الفعل ليس طلب الترك والباقي على حاله ويقرر هذا من غير متعارف غير متعارفه ايضا ه الداخلى فى الامر ليس دالا على طلب الترك لان الامر دال على طلب الفعل والداخل فى الدال على طلب الفعل ليس دالا على طلب الترك (ج) تلك الكبرى ويقرر من اول التالى بعكس الكبرى متعارفا او غيره ومن الثلاثة الاولى للاستثنائى والكل معلوم من نظائره (منه)

تحتي يعترض بخروجه
عن القصة لكون
الاستفهام هو الاستعلام
في اللغة والتنبية هو تنبيه
على ما ضميره فيها بل
اعتبر المناسبة الاصطلاحية
وهي صدق حد التنبية
المذكور في اصطلاحهم
اعني ما لا يدل على طلب
الفعل بالوضع على الاستفهام
وهو صادق عليه اذا
لا شك ان الاستفهام هو
الانشاء الذي لا يدل على
طلب الفعل بالوضع
وكذلك النهي داخل في
الامر لان النهي هو طلب
الترك والترك هو كف
النفس الذي هو فعل
النفس فيكون النهي
طلب الفعل ومن افراد
مفهوم الامر فلا يعترض
بخروجه ايضا فيندفع
الاعتراض ولو كان النهي
عبارة عن عدم الفعل
آه نخرج ذلك عنها مع
ان المص بنى على ان
النهي هو طلب كف
النفس لا على طلب عدم
الفعل كما عرفت (منه)

من الثاني بتقرير الكبرى المذكورة على حاله المذكور الا انه ح انتسفي
شرط الثاني وان كان صادقا وكذا الترتيب في قوله وقوله في جواب ما هو
آه تذكره اجمالا رعاية للمتدئين (هـ) قولنا في جواب ما هو يخرج الثلاثة
الباقية والثلاثة الباقية هو الفصل والخاصة والعرض العام وهن اغيار
النوع وكلما يخرج اغياريه فهو فصل (ج) المط و هكذا تقريره مر كبا
من اربعة او من اثنين او بسيطا او من ثلثة غير المذكور ذكر قوله اعني
الفصل آه مع ما قبله او يذكره فقط دون ما قبله والكل يظهر
بالأمل فتأمل (وقوله لانه لا يقال آه) دليل ما قبله من المقدمة ايضا
(هـ) قولنا هذا يخرج الفصل والخاصة والعرض العام لانه يخرج ما لا يقال
في جواب ما هو وما لا يقال في جواب ما هو الفصل والخاصة والعرض العام
(ج) تلك المقدمة او يقرر على اجماله (هـ) قولنا هذا يخرج الثلاثة
الباقية لانه يخرج ما لا يقال وما لا يقال هو الثلاثة الباقية (ج) تلك
المقدمة او يقرر فيها من الثاني بتقرير الكبرى المذكورة على حاله (هـ)
والفصل والخاصة والعرض العام لا يقال آه او يقال (هـ) والثلاثة
الباقية لا يقال آه والباقي معلوم لكن ح ينتفي شرط الثاني كما سبق
مثله ويمكن وجوده بتقرير لا يدخل الذي هو لازم يخرج موضعه
ليكون تلك المقدمة المدللة وبعض مقدماته سالبة تأمل والى هنا تم
بيان النوع وتقسيم الى قسمين على رأي المص واعتراض عليه بقوله وهناك
اي في تعريف المص النوع نظر لزوم احد الفسادين عنه واثبت
ذلك (بقوله لان المراد آه) (هـ) ٣ اما يلزم ان يكون تعريف انواع على
رأيه مشتملا على امر مستدرك واما يلزم ان لا يكون تعريفه جامعا
لجميع افراد بل بعضه فقط لانه اما يكون المراد اي مراد المص بالكثيرين
الكائن في تعريفه هو الكثيرون مطلقا اي سوا كانوا موجودين
في الخارج او لم يكونوا موجودين فيه بل في الذهن فقط واما يكون
المراد بالكثيرين الكثيرين الموجودين في الخارج اي الكثيرين المتعديين
فقط فلا يخلو مراده منه عنهما ان كان المراد بالكثيرين الكثيرين
مطلقا يلزم ان يكون قوله المقول على واحد الكائن في تعريفه

(ايضا)

ايضا زائدا حشوا وان كان المراد به الكثيرين الموجودين في الخارج
يخرج عن التعريف الانواع التي لا وجود لها في الخارج التي هي
من افراد (ج) من مركب غير متعارف اول الاستثنائي عيني التلئين
المذكورين اعني اما يلزم منه ان يكون قوله المقول على واحد زائدا
حشوا واما يخرج عن التعريف الانواع التي لا وجود لها في الخارج
ان كان قوله المقول على واحد زائدا حشوا يكون تعريفه مشتملا
على امر مستدرك وان خرج عن التعريف الانواع التي لا وجود لها
في الخارج اصلا لا يكون التعريف جامعا (ج) عيني ٩ التاليين ايضا
وهي ذلك المط المريد وكذلك مفعوله (وقوله لان النوع آه) دليل
الملازمة التي قبله (هـ) ان كان المراد بالكثيرين الكثيرين مطلقا
يكون النوع الغير المتعدد الاشخاص مقولا على كثيرين كالتنوع المتعدد
الاشخاص واذا كان مقولا على كثيرين ايضا يلزم ان يكون قوله
مقول على واحد زائدا حشوا (ج) تلك الملازمة فلزوم قوله مقول على
واحد انما هو لادخال النوع الغير المتعدد الاشخاص على رأيه كما عرفت
فلما شمل اليه مقول على كثيرين لا يحتاج الى ذلك القول فيكون مستدركا
وباشتماله يبطل التعريف وكذا بعدم كونه جامعا فلا يخلو مراده
عن احدي تينك الارادتين من الكثيرين فلا يخلو تعريفه عن احد
هذين الفسادين (وقوله كاعتقاه) دليل الملازمة التي قبله (هـ) ان
كان المراد به الكثيرين الموجودين في الخارج خرج عن التعريف
كالاعتقاه ومثل الاعتقاه الانواع التي لا وجود لها في الخارج (ج) تلك
الملازمة فلما كان التعريف المص للنوع فاسدا غير قابل للترميم على حاله
شرع في ازالته فسادا يحذف بعض قيوده فقال (والصواب ان يحذف آه)
يعني الصواب في تعريفه ان يحذف منه قوله على واحد بل لفظ الكلي
منه ايضا لعدم استقامته حين ابقائه على حاله بلا حذف ما يوجب الفساد
ويقال فيه النوع مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو
وح اي واذا حذف منه قوله على واحد ولفظ الكلي وقيل فيه النوع
مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة يكون كل افراد النوع مقولا

او يقرز او لا لا يوضح
(هـ) لان الانشاء ما لا يدل
او يدل وما لا يدل فهو
تنبيه وما يدل فهو استفهام
وامر ونهي والتماس
ودعاء (ج) المط وكذلك
تقريره من مركب
الاستثنائي واما ما كان
فاحدى الكبرى
او الملازمين نظرية
اثباتها (هـ) ما يدل فهو
استفهام آه لان ما يدل
فاما يكون المط الفهم
او غيره وما يكون المط
الفهم الاستفهام وما يكون
المط غيره هو الامر والنهي
والالتماس والدعاء (ج)
تلك المقدمة ويبقى احدي
المقدمات ايضا نظرية
اثباتها (هـ) وما يكون المط
غير الفهم هو الامر آه
لان ما يكون المط غيره
فاما يكون المط مع
الاستعلاء او التساوي
او الخضوع ان كان مع
الاستعلاء فهو امر ونهي
وان كان مع التساوي
فهو التماس وان كان

في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية أي إذا كان حذفها بان
يقال فيه النوع مقول على كثيرين آه صوابا يكون كل النوع مقولا
في جواب آه (ج) من غير متعارف أول الاستثنائي عين التالي المذكور
اعني كل نوع مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
معا وهو المطا فيصالح كل واحد من جميع افراده ان يكون مقولا في
جواب ما هو بحسب الشركة اذا سئل به عما فوق الواحد من افراده
وبحسب الخصوصية اذا سئل عن واحد منه لكون كل افراد ذوات
افراد كثيرة فيصح السؤال بما هو عن واحد منها وعن اكثر منه فيكون
جميعه مقولا في جواب ما هو بحسبها معا حتى يكون قواعد الفن تاما
او يقرر هذا امر كبا (هـ) الصواب ان يحذف منه قوله على واحد ولفظ
الكللي ولما حذف منه يقال في تعريفه النوع هو المقول على كثيرين
(ج) الصواب ان يقال فيه النوع هو المقول على كثيرين آه يكون
كل نوع مقولا في جواب ما هو بحسبها معا (ج) الصواب ان يكون
كل نوع مقولا في جواب ما هو بحسبها معا وهو المطا وهو مركب
من اقترائين يقرر في الذهن ظاهرا من غيره لكنه غير مطبوع او
يقرر اولاً من الشكل الاول ثم يقرض النتيجة المستخرجة منه استثنائية
وتضم اليها الملازمة المذكورة وهي قوله ووح يكون آه (هـ) الصواب
ان يحذف من التعريف قوله آه وحذف قوله منه هو المقول بان النوع
هو المقول آه (ج) الصواب ان يقال ان النوع هو المقول آه ولما كان
الصواب ان يقال ان النوع هو المقول آه يكون كل نوع مقولا آه (ج)
عين التالي وهو المطا وقوله (فان المقول آه) دليل ما قبله من الاحزاب
(هـ) حذف لفظا الكللي منه صواب لان لفظ الكللي معني عنه المقول على
كثيرين وكاف في كونه جنسا وحذف ما يعني عنه المقول على كثيرين
صواب لكونه حشوا (ج) تلك المقدمة (قوله والمص لما اعتبر آه)
توطئة رد الجواب من ذلك الاعتراض عن طرف المص يعني يمكن ان
يقول قائل من جانيه غافلا عما قبله وبعده ان الاعتراض المذكور
لا يرد على تعريف المص لانه لم يعتبر النوع بحسب الذهن بل بحسب

(خارج)

الخارج فقسمة الى ما يقال بحسبها والى ما يقال بحسبها ايما هو
بالنظر الى الخارج فلا فساد فيه فردة بقوله وهو خروج اي اعتبار
النوع بحسب الخارج وقسمته الى ما يقال بحسبها والى ما يقال بحسبها
خروج عن هذا الفن من وجهين اي من دليين دالين على خروج
اعتبار المص عن هذا الفن وهما المذكوران بعده (قوله اما اولا
فلان نظر آه) بيان تقرير الاول منها وهو احدى الصغريين والاخرى
منها مطوية (وقوله فالتخصيص آه) كبراهما تنجيان ما هو المساوي
لذلك المطا (هـ) اعتباره النوع بحسب الخارج وقسمته اليهما خروج
عن هذا الفن لان اعتباره اياه بحسب الخارج وقسمته اليهما هو التخصيص
بالنوع الخارجى ونظر الفن عام يشمل المواد كلها فالتخصيص بالنوع
الخارجى ينافي ذلك اي ينافي ما هو عام يشمل المواد كلها (ج)
اعتباره النوع بحسب الخارج وقسمته اليها ينافي الفن وهو مساو
لقوله خروج عن هذا الفن لان ككون الشيء متافيا لنظر الفن هو
خروج عن الفن وهو ظ وكذلك بهذا الترتيب (وقوله واما ثانيا
فلان المقول آه) بيان اثنائي منها حال كونه كبرى (وقوله وقد جعله آه)
بعد التأويل مع موضوع المطا صغرى تنجيان نتيجة نفرض هي
صغرى وتضم اليها كبرى مطوية حتى يحصل ذلك المطا (هـ) اعتباره
النوع بحسب الخارج وقسمته اليهما خروج عن هذا الفن لان
اعتباره اياه بحسب الخارج وقسمته اليهما هو جعل المقول في جواب
ما هو بحسب الخصوصية المحضة من اقسام انواع وهو ظ المقول
في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة هو الحداى حد انواع
بالنسبة الى المحدود عندهم (ج) من الغير المتعارف اعتباره النوع
بحسب الخارج وقسمته اليهما هو جعل ما هو الحد عندهم من اقسام
النوع وجعل ما هو الحد عندهم من اقسام النوع خروج عن هذا
الفن لان الحد مركب والنوع من اقسام المفرد وكذا قسمه وايضا
كونه حدا يقتضى مساواته للنوع وكونه قسما منه يقتضى اخصية من النوع
وعلى كل تقرير فينبغي منافات (ج) المطا وتقريرهما من الاستثنائي

(٢) والمفهوم وهو
الحاصل في العقل فقط
بلا تقييد بقيد الحيثية اعم
من المعنى الذى هو مقيد
بذلك القيد لكونه صورا
ذهنية من حيث وضع آه
كما عرفت والشامل للكللي
والجزئى هو المفهوم الاعم
منه لان الاعتباريهما هو
الحاصل في العقل سواء
كان بملاحظة تلك الحيثية
اولا اي بلا اعتبار كون
اللفظ موضوعا بازائه وان
كان بازاء جميع المعاني الفاظ
فلا يضر ذلك في كونه عاما
منه اذا الفرق بين المفهوم
والمعنى ليس في وجود
اللفظ بازائه وفي عدم وجوده
بل في ملاحظة وضع اللفظ
بازائه وعدم ملاحظته فالمعنى
هو الحاصل في العقل
من حيث وضع اللفظ بازائه
وبملاحظة ذلك الوضع
والمفهوم هو الحاصل
في العقل ايضا لكنه لا من
حيث وضع بازائه ولا
بملاحظة ذلك الوضع
ولا بشرط عدم ذلك القيد
بل اعم من ان يعتبر معه تلك
الحيثية ام لا على ما لا يخفى
(منه)

مع الموضوع فهو دماء
(ج) تلك المقدمة واثبات
مقدمة النظرية ايضا
(هـ) ان كان مع الاستعلاء
فهو اما امر او نهى لانه
ان كان مع الاستعلاء
فاما يكون المطا الفعل
او الترك ان كان الفعل
افهوا امر وان كان الترك
افهونهى (ج) تلك المقدمة
وكذا تقريرها كبرى
في بعضها وملازمة
في الاخر وقد اثبتنا اليها
وايضا يجوز ان يقرر
اولا مركبا من ثلثة او اكثر
ويثبت بعده مقدمة
النظرية بمركب او بسيط
على حسب مقتضى وقس
(منه)
فيكون النسبة بالمباينة
بحسب المفهوم بين تلك
الاقسام الستة عشرة
فيقرر في كل منها
الاقبسة المشهورة خمسة
اوستة على مقتضى دليله
والدليل في الكل تعريفاتها
الستة الكائنة في ضمن
القسم كما مر مرارا فدير
وقس كلها ولا تكلف
(منه)

سهل ظملا اذا قيل ما الا انسان يكون الجواب الحيوان الناطق وهو الحد لان الجواب عن ماهو بحسب الخصوصية فقط لا يكون الا بمقام الماهية وهي الحد وكذا اذا سئل عن زيد فقط بلا ملاحظة الاشتراك وبلا ضم اليه شخص آخر في السؤال اصلا يكون الجواب الحد المذكور ايضا اذا لا يكون الجواب عن ما حين كون السؤال عنه واحدا فقط الا الماهية والحد لا غير بخلاف ما اذا سئل عن المشترك وعن الواحد الذي لوحظا معه الاشتراك وضم اليه الاخر فان الجواب (ج) المشترك وذلك المشترك يكون مفردا لاحدا وان امكن في بعضه حفظا للقاعدة وعدم مقتضى فيه اياه فبطل تعريف النص بوجوه ثلثة اى بعدم الجمع وعدم كونه عاما وكون احد قسميه حدا لا مفردا بسبب اعتباره الخارج فلما اعتبر الخارج لم يعتبر ما لا يوجد فيه اصلا لعدم الفائدة فيه وان كان نظرهم عاما لما فيه فائدة اولاً وح تخلص عن الوجهين الاولين واما الثالث فلان الجواب عن الخصوصية المحضة هو المفرد الدال على الماهية لا الماهية مثالا الجواب عن زيد فقط هو الانسان المفرد لا مفهوم المركب واما الجواب عن الانسان هو الحيوان الناطق وهو حد ليس بنوع ولا بما نحن فيه تدبر (قوله الكللى انذى آه) شروع ابيان القسم الثانى من الاقسام الثلاثة السابقة وهو الكللى الداخلى في حقيقة جزئياته اى جزؤها وتقسيمه لا قسمين بدليل الحصر المذكور (هـ) الكل الذى جزئ الماهية اى جزء ماهية جزئياته التى تحتها منحصرة في جنس الماهية وفصلها اى اما جنس واما فصل لانه اما يكون الكللى الذى هو جزء الماهية تمام الجزء المشترك بين تلك الماهية وبين نوع آخر غير تلك الماهية اولا يكون الكللى الذى هو جزء الماهية تمام الجزء المشترك بين تلك الماهية وبين نوع آخر فهو جزء الماهية وبين نوع آخر فهو اى نوع آخر فهو اى فذلك الكللى الجنس والاى وان لم يكن الكللى الذى هو جزء الماهية تمام الجزء

(المشترك)

(٩) ويمكن ان يستدل على اصل المطبق قوله لان من كليات آه ويكون قوله فلوم يعتبر التصور اما حاصل ذلك الدليل وتأكيده (هـ) قيدهما بالتصور لانه لما كان بعض الكليات ما يمنع الشركة بالنظر الى الخارج قيدهما به لكنه كان بعضهما ما يمنع آه (ج) عين التالى الذى هو المطبق وقرر المثالان على المقدمة الاستثنائية المذكورة بمثل المذكور بعينه لكن المذكور اوجه واوضح كما اشترنا له (منه)

(٤) او يقرر دليل الملازمة عليها في هذا الاحتمال من اوله ايضا حال كون تالى شرطية حالية (هـ) لما كان بعض الكليات ما يمنع آه ثبت انه لولم يعتبر آه وهو نظا او يقرر من ثابته (هـ) لولم يعتبر التصور فيها ولم يبطل اى لم يبطل تعريفها لكان كل الكليات لا يمنع الشركة بالنظر الى الخارج كما لا يمنع بالنظر الى مفهوم لكن ليس كلها

المشترك بين الماهية وبين نوع آخر بل كان ذلك الكللى مختصا بتلك الماهية او بعضا من تمام المشترك ومساويا له فهو الفصل (ج) ذلك المط المردد وهو من غير متعارف مركب اول الاستثنائى فصل بين استثنائية المرددة وبين شرطية بيان ماهو المراد من تمام المشترك كما سيذكره بقوله وهذا الكلام آه وسنعرفه لكناقررناهما متصلا لاقتضاء التصور اياه والملازمان المذكورتان لهذا منظور فيهما سنقرره بعد بيان ماهو المراد بتمام المشترك الذى يلزم وجوده في الجنس عدمه في الفصل مع مخالفة فشرع فيه (يقوله والمراد بتمام آه) (هـ) المراد بتمام المشترك اى تمام المشترك هو تمام الجزء المشترك الذى لا يكون ورأيه جزء مشترك بين تلك الماهية اعنى المعرف وبين نوع آخر اى (٩) لا يكون ذلك الجزء المشترك الذى ورأيه خارجا عنه اى عن الجزء المشترك بل كان جزء مشترك بينهما اما يكون نفس ذلك الجزء او جزء من ذلك الجزء لان تمام المشترك هو الحيوان مثلا في تعريف الانسان او الفرس والحيوان في تعريفه هو تمام المشترك بينهما بحيث لا يكون ورأيه جزء مشترك بل كل جزء مشترك بينهما اما يكون ذلك الجزء نفس الحيوان الجزء او جزء منه اى من الحيوان (ج) المط (وقوله اذ لا جزء آه) دليل الصغرى المذكورة (هـ) الحيوان تمام المشترك بينهما بحيث يكون كل جزء مشترك بينهما اما نفسه او جزؤه لان الحيوان جزء مشترك بينهما لا جزء مشترك بينهما الا هو اى وذلك الجزء نفس ذلك الحيوان او جزء منه اى من الحيوان والجزء مشترك بينهما الذى لا جزء مشترك بينهما الا وهو نفس الحيوان او جزء هو تمام المشترك بينهما بحيث يكون كل جزء مشترك بينهما اما نفسه او جزؤه (ج) تلك الصغرى (وقوله كالجواهر آه) دليل بعض صغرى هذا لان بعضها اعنى قوله لا جزء مشترك بينهما الا وهو نفس ذلك الحيوان ظاهر واما قوله لا جزء مشترك الا وهو جزء منه فظنرى يقرر على مجموعها فيكون في الحقيقة دليل ذلك البعض (هـ) الحيوان مشترك بينهما لا جزء مشترك بينهما الا وهو نفس ذلك الحيوان او هو جزء منه لان الحيوان جزء مشترك بينهما لا جزء مشترك

لا يمنع اى لكن بعضها يمنع الشركة بالنظر الى الخارج (ج) نقض المقدم وهو تلك الملازمة او يقرر مركبا من غير متعارف اوله من الاقتضى الشرطى (هـ) لان بعض الكليات يمنع الشركة بالنظر الى الخارج ولما كان بعضها يمنع الشركة اليه فلوم يعتبر التصور في تعريفها الدخلى تلك الكليات في الجزئى وخارج عن الكللى (ج) اولم يعتبر التصور في تعريفها دخلي تلك الكليات في الجزئى وخارج عن الكللى واذا دخلت في الجزئى وخارجت عن الكللى لا يكون تعريف الجزئى مانعا ولا تعريف الكللى جامعاً (ج) اولم يعتبر فيها لا يكون تعريف الجزئى مانعا وتعريف الكللى جامعاً وهي الملازمة المطبقة وهكذا مفصولة وقدم مثل هذا فتذكر وهكذا التقرر والاحتمال في امثال هذه العبارات قد يروى ولا تغفل فيها (منه)

بينهما الا وهو نفس تلك الحيوان او ذلك الجزء المشترك الجوهر نفس
والجسم النامي آه وكل منهما جزء من الحيوان الذي هو تمام المشترك
وان كان مشترك كايين الانسان والفرس ايضا (ج) تلك المقدمة (وقوله
وان كان آه) رد للعارضة الواردة على ما قبله من الكبرى التي خبرها
مخدوف كما قدرناه وما بعده دليله مع المحذوف كما هو الكلام في نظيره
(هـ) كل منها اى من الجوهر والجسم النامي آه جزء من الحيوان الذي
هو تمام المشترك وان كان كل منهما مشتركايين الانسان والفرس كالحيوان
لان كلامهما اما لا يكون جزء منها لو كان تمام المشترك بينهما لا بعضه
لكنه ليس المتبادر من تمام اجزء المشترك بينهما بل بعضه (ج) من
غير مشهور ثاني الاستثنائي تقيض التالي التي هي الكبرى المذكورة
وقوله (وانما تمام آه) دليل الرافعة المذكورة قبله (بقوله الا انه آه)
مستثلا على محمولها فيكون كبرى والصغرى مطوية (هـ) كل واحد
من الجوهر والجسم النامي آه ليس تمام الجزء المشترك بينهما بل بعضه
لان كل واحد منهما ليس الحيوان المشتمل على كل المشترك وتمام المشترك
هو الحيوان المشتمل على الكل (ج) من ثاني التالي تلك الرافعة ويقرر
من ثالث الرابع ايضا بعكس الصغرى (هـ) لان الحيوان المشتمل على
الكل ليس كل واحد منهما والباقي على حاله فلا يكون واحد منهما
جنسا للانسان او الفرس لعدم كونه تمام المشترك بينهما وهذا المذكور
من كون المراد بتمام المشترك الجزء المشترك الذي لا يكون ورأيه آه هو
قول الجمهور فيكون المراد بالجنس عند هم ذلك قوله (وربما يقال آه)
بيان لارادة البعض من تمام المشترك غير المذكور حتى يظهر ضعفه بيان
فصاده بعده يعنى تمام الجزء المشترك عند البعض هو مجموع الاجزاء
المشتركة بينهما اى بين تلك الماهية ونوع آخر لان تمام الجزء المشترك
الحيوان مثلا الحيوان مجموع الجوهر والجسم النامي والحساس (ج) تمام
الجزء المشترك عنده هو مجموع الجوهر والجسم النامي والحساس مثلا
وهى اى والجوهر والجسم آه اجزاء مشتركة بين الانسان والفرس مثلا
(ج) تمام المشترك عنده مجموع الاجزاء المشتركة بين الانسان والفرس

والانسان هو الماهية والفرس نوع آخر مثلا (ج) المط وكذا مفصوله
او يقرر ولا يبسط او يكون (قوله فانه مجموع آه) دليلا للكبرى وهو الانسب
(هـ) لان تمام الجزء المشترك عنده كالحوان والحوان مجموع الاجزاء
المشتركة بين الماهية ونوع آخر (ج) المط وبيان اثبات كبراه (هـ) الحوان
مجموع الاجزاء المشتركة بينهما لانه مجموع الجوهر والجسم آه وهي اجزاء
مشتركة بين الانسان والفرس (ج) الحوان مجموع الاجزاء المشتركة بين الانسان
والفرس والانسان والفرس احدهما ماهية والاخر نوع آخر (ج)
تلك الكبرى (قوله او هو متقضى آه) هذا هو رد ذلك البعض من جانبهم
اي ما اراده ذلك البعض من تمام المشترك بط لصدق نقيضه لان مدعى
البعض هو ان تمام المشترك مجموع الاجزاء المشتركة بينهما وهو موجبة
كلية فنقيضه هو ان بعض تمام المشترك ليس مجموع الاجزاء المشتركة
بينهما اعني السالبة الجزئية وهي المستبقة من هذا القول ومتعلقه
وهو (قوله بالاجناس البسيطة) دليله لان من المعانوم كفاية مادة
واحدة في النقص فضلا عن ان يكون نوا فيه لان احد نوعي الجنس
الجنس المركب مفهومه والاخر منها الجنس البسيط فيكون هذا القول
دعوى بطلان ذلك مع دليله مذكورين وهو ظ من نظائره فعلى هذا
يكون تصويره (هـ) بعض تمام المشترك مجموع الاجزاء المشتركة لان بعضه
هو الاجناس البسيطة والاجناس البسيطة ليس مجموع الاجزاء المشتركة
(ج) من رابع الاول المط ومن ثاني امثالث ايضا (هـ) لان الاجناس
البسيطة تمام المشترك والاجناس البسيطة ليس مجموع الاجزاء المشتركة
(ج) ذلك المط ويمكن تقريره من ثالث الثاني ومن خامس الرابع ايضا
فقس وعلى كل تقدير فالقدمتان ظاهرتان (قوله فعبارتنا اسد) بيان
لصحة ما اراده اولا واستقامته وفساد ما اراده البعض يعني لما كان ذلك
مستقضا بالاجناس البسيطة كان عبارتنا اسد واولى من عبارته لاطراد
كلها لكنه متقضى بها (ج) ان عبارتنا اسد منها او من غير متعارفة
على حاله يجعل قوله وهو متقضى آه استثنائية مقدمة وهذا القول مع
شرط المحذوف اعني تلك الاستثنائية شرطية لها على عكس ما قررناه

(ج) لطو هكذا و صولة
وتقريرة مركبا من اربعة
والكل معلوم مما ذكرنا
(منه)

وعلى تقدير تقريره مستقيماً
يقرر الثاني منهما مركباً
من اقترايين شرطيين ومن
استثنائي كما هو الملايم لهما
كما كان المذكور مركباً
من اقتراي واستثنائي (هـ)
لما كان الكلّ جزء الجزئي
غالبًا يكون الجزئي كلاً غالباً
وجزئية الشيء آء وإذا كان
الجزئي كلاً وجزئية الشيء آء
يكون ذلك الشيء منسوباً
إلى الجزء (ج) لما كان الكلّ
جزءه غالباً يكون ذلك الشيء
الجزئي منسوباً إلى الجزء
والمنسوب إلى الجزء جزئياً
(ج) لما كان الكلّ جزءاً
كان ذلك الشيء الجزئي جزءاً
لكن المقدم ثابت بالمذكور
بعده (ج) عين التالي وهو
المط فيكون الياء في الكلّ
والجزئي نسبة فالمنسوب
في الكلّ هو الكلّ الذي
هو الجزء غالباً والمنسوب إليه
هو الكلّ الذي هو الجزئي
وكذا المنسوب في الجزئي هو

آنفا (هـ) هو منتقض بها ولما كان منتقضا بها فعبارة (ج) ان
عبارة (هـ) منتقضة منها ويجوز تقريره من القياس المشهور (هـ) عبارة
في تلك الارادة اسد من عبارة ذلك البعض فيها لان عبارة فيها ليس
بمنتقض بالاجناس البسيطة وغيرها بل صادقة مطردة وعبارة فيها
منتقض بها وكل ما لا ينتقض اصلا اسد ما ينتقض (ج) ذلك المط ايضا
وكذلك (ص) الاربعة الباقية (قوله وهذا الكلام) اي الكلام
المتعلق بما هو المراد من تمام المشترك وهو من قوله والمراد تمام الى هنا
(وقع في البين) بالتخفيف اي بين مقدمات القياس الذي قررناه عقيب
القول عن مركب غير متعارف اول الاستثنائي المثبت لحصر الكل الذي
هو جزء الماهية الى الجنس والفصل وقد اشرنا هناك الى هذا (فلنرجع
الى ما كنا فيه) اعني دليل الحصر المذكور لانا في صدد ذلك وانما
فصلنا بينهما ببيان تلك الارادة لكونه لا يبد منه هنا (ط) فشرع
في ذكر البعض الباقية من ذلك الدليل (بقوله فنقول جزء الماهية
ان كان آه) وهو الملازمان لذلك الدليل وقد قررته هناك (وقوله اما
الاول فلان جزء آه) شروع لبيان اثبات الملازمة الاولى من تينك
الملازمين المذكورين لكونهما نظريتين كما ذكرنا مشتملا على مقدمها
فيكون هو بحاله صغرى والكبرى مطوية وقوله الآتي (ولان في بالجنس
الاهذا) كبرى نتيجان تلك الملازمة بعينها (هـ) ان كان الكل الذي هو
جزء الماهية تمام الماهية المشتركة بين الماهية ونوع آخر فهو الجنس لانه
ان كان هو تمام الماهية المشتركة بين الماهية ونوع آخر يكون هو
مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة اي فقط لا لخصوصية
ولان في بالجنس الاهدأ اي واذا كان مقولا في جواب ما هو بحسب
الشركة المحضة كان جنسا تلك الملازمة او يقرر كبراه حلية كما هو الملازم
للسطور (هـ) والكل المقول في جواب ما هو بحسبها جنس وايما ما كان
يكون من الافتراضي الشرطي والمأل واحد والكبرى مسلمة لكونها
طرد تعريف الجنس الذي في ضمن الحصر المذكور وادأ ذكرها
بالحصر واما الصغرى المذكورة فلكونها نظريته استدلال عليها (بقوله

(لانه)

لانه اذا سئل آه) (هـ) ان كان الكل الذي هو جزء الماهية تمام الجزء المشترك
بينها وبين نوع آخر يكون مقولا في جواب ما هو بحسبها لانه اذا كان تمام
الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر سئل عن تلك الماهية وعن ذلك النوع
معابهما وافرد الماهية بالسؤال به اي وسئل عن الماهية فقط يعني يحتمل
ان يسئل السائل بما هو (ح) عنهما معا وعن الماهية فقط واذا سئل
عن الماهية وذلك النوع الاخر معا بما هو كان مط ذلك السائل به عنه
هو تمام الماهية المشتركة بينهما اي بين الماهية والنوع واذا فرد الماهية
بالسؤال به لم يصلح ذلك لان يكون مقولا في الجواب عند (ج) اذا كان الكل الذي
هو الجزء تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر كان مط السائل عنهما تمام الماهية
المشتركة بينهما ولم يصلح ذلك الجزء الكل لان يكون مقولا في الجواب
عنه وهو اي وتمام الماهية المشتركة بينهما هو ذلك الجزء الكل (ج)
ان كان الكل الذي هو الجزء تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر يكون
مط السائل عنهما ذلك الجزء الكل ولم يصلح ذلك لان يكون مقولا
في الجواب عنه فذلك الجزء انما يكون اه اي واذا كان مط السائل عنهما
ذلك الجزء الكل ولم يصلح ذلك لا يكون مقولا في الجواب عنه اي عن
واحد يكون ذلك الجزء مقولا في الجواب ما هو بحسب الشركة المحضة
فقط لا لخصوصية (ج) تلك الصغرى وهو مركب من ثلثة ويجوز
تقريره مركبا من قياسين اعني الاول والثالث من هذا فقط يجعل قوله
وهو ذلك الجزء قيدا لما قبله من تالي الملازمة المذكورة لامقدمة
برأسه او يقرر هذا القياس بسيطا وهو الاوضح (هـ) لانه اذا كان الكل
الذي هو الجزء تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر يكون المط تمام
الماهية المشتركة بينهما وهو ذلك الجزء حين سئل عن الماهية وذلك
النوع ولم يصلح ذلك الجزء لان يكون مقولا في الجواب حين افرد الماهية
بالسؤال واذا كان المط تمام الماهية المشتركة بينهما وهو ذلك الجزء اذا
سئل عن الماهية وذلك النوع ولم يصلح ذلك الجزء لان يكون مقولا
في الجواب اذا افرد الماهية بالسؤال فذلك الجزء يكون مقولا في جواب
ما هو بحسب الشركة فقط (ج) تلك الصغرى ايضا ويجوز ان يقرر على

الجزئي ان الذي هو الكل غالبا
والتسوية اليه هو الجزء الذي
هو الكل وليكون
التسوية الى الكل والجزء
في اكثر افراد الكل والجزئي
يسمى جميع افرادهما
بهذين الاسمين لان الأكثر
حكم الكل ولا يضر في هذه
السمية عدم كون بعض
افرادهما منسوبا الى الكل
والجزئي لا يقرر من ان الحكم
على الشيء يوجب جريان
ذلك الحكم في جميع افراد
ولا يوجب وجود علة ذلك
الحكم في جميع افرادها كما
ان علة قصر الصلوة الذي
هو حكم السفر هي المشقة
فمع انه يقصر الصلوة حين
انتفاء المشقة التي هي الحكم
بالعلة فالحكم شامل لجميع
افراد على السوية دون
العلة على ما لا يخفى (منه)

هكذا فهم من تمثيله مع انه
يصرح بعد اسطر بان الانسان
نفس ماهية زيد لا جزؤ
اذ مفهومهما هو الحيوان
الناطق والتشخيص خارج

عنه الا ان يقال المناقشة
في السائل ليس من دأب
المحصلين لانه للفهم
والايضاح لان اللفظ الدال
على مفهوم الانسان جزء
اللفظ الدال على مفهوم
زيد ظاهرا في اللفظ وان
كان خارجا عنه حقيقة
تأمل (منه)
فيكون اطلاق الكل
على افظ الانسان والحيوان
ونحوهما من الالفاظ الدالة
على مفهوم كلي مجازا
من قبيل ذكر الدال
وارادة مدلوله وكذا
اطلاق الجزئي على لفظ
زيد وهذا الانسان ونحو
هما من الالفاظ الدالة
على معنى معين من ذلك
القبيل فاذا قيل الانسان
كلي وزيد جزئي يكون
حاملهما على لفظهما مجازا
وعلى معنيهما حقيقة
اذا المراد من حملهما عليهما
هو حملهما على معنيهما
وان كما على لفظيهما
ظاهرا وكذلك في سائر
افرادهما وسبب ذلك هو
ما سبق من كون المجزئ عنه

هذا الترتيب من كيا من قياسين يجعل كون قوله وهو ذلك الجزء مقدمة
 اخرى لاقيدا لساقله ويقرر القياس المذكور حال كون نالي صفراء
 شرطية بسيطا كان او من كيا (هـ) لانه اذا كان الكلي الذي هو الجزء
 تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر فاذا سئل عن الماهية وعن ذلك
 النوع معا كان المطمعم المشترك بينهما هو الجزء واذا فرد الماهية بالسؤال
 لم يصلح ذلك الجزء لان يكون مقولا في الجواب ولما تحقق انه اذا سئل
 عنهما معا كان المطمعم المشترك الذي هو ذلك الجزء واذا افردت
 بالسؤال لم يصلح ذلك الجزء لان يكون مقولا في الجواب فدلك الجزء
 انما يكون مقولا في الجواب ما هو بحسب الشركة فقط (ج) تلك
 الصغرى ايضا وكذلك من كيا يجعل ذلك القول مقدمة اخرى كما عرفت
 فقس (وقله لان ح آه) دليل ماقبله من الملازمة المذكورة التي هي
 من تمة الصغرى والكبرى على الاعتبارين والاخرى ظاهرة مشتملا
 على مقدمتها فيكون صغرى شرطية على حاله وقوله والجزء لا يكون آه)
 كبرى لها حلية تتجان من اول الثاني ملازمة تساوي الملازمة (هـ)
 اذا افرد الماهية بالسؤال كان المطمعم الماهية المختصة بها اي تلك الماهية
 المسؤل عنها والجزء لا يكون تمام الماهية المختصة بها (ج) اذا افرد
 الماهية بالسؤال لا يكون المطمعم جزء فلا يكون الجزء مطلوبه وهي
 مساوية لتلك الملازمة وان شئت خذت الى هذه النتيجة ملازمة مطوية
 تتجان تلك الملازمة بعينها (هـ) واذا لم يكن الجزء مطلوبه لا يصلح
 ان يكون مقولا في جوابه اي في جواب السؤال عن الماهية فقط (ج)
 من الاول تلك الملازمة او هو ايضا من الثاني بتقرير الكبرى (هـ)
 واصلح هو لان يكون مقولا في جوابه لكان هو اي الجزء مطلوبه
 (وقوله وهو ما يتركب آه) دليل ماقبله من الكبرى المذكورة للثاني (هـ)
 الجزء لا يكون تمام الماهية المختصة بها لان الجزء هو ما يتركب الشيء
 وهو الماهية عنه اي عن ذلك الجزء وعن غيره من الفصل والذي يتركب
 الشيء عنه وعن غيره لا يكون تمام الماهية المختصة بها اي بذلك الشيء
 بل يكون هو مع غيره مما هما (ج) تلك الكبرى ومن الثاني ايضا

بمعكس

للمنطقي هو المعاني لا شغل
 لهم من الالفاظ بل للافادة
 والاستفادة مثلا هنا عما بين
 يكون معنى من المعاني
 كليا او جزئيا بذكر لفظه
 فلا يفاد ولا يستفاد بدون
 ذكره فيتوقف عليه
 في التفهم والتعين وتميز
 احدهما عن الاخر وكذلك
 في سائر مباحثهم كما عرفت
 (منه)
 ويقرر دليل المغاربة
 بايجاب الذاتية او العرضية
 لما هي له وسلبها عن غير (هـ)
 لان اعتبارهما في المعاني
 بالذات وفي الالفاظ ليس
 بالذات (ج) من الثاني اعتبار
 هما في المعاني ليس اعتبار
 هما في الالفاظ او يضم
 بالي تينك المقدمتين كبرى
 ليكون من الشهود وهو ذلك
 وكذا بالقيسة وح يكون
 القضية الثانية دليلا للمقدمة
 السالبة (هـ) اعتبارهما
 في الالفاظ ليس بالذات
 لان اعتبارهما فيها بالعرض
 وما يكون بالعرض ليس
 بالذات (ج) تلك المقدمة

بعكس الكبرى (هـ) وما يكون تمام المختصة بها ليس ما يتركب
 الشيء عنه وعن غيره فقط بل هو وغيره معا وهو ظ (قوله كالحيوان)
 تمثل الجنس بعدياته واثباته مثل به فيما قبل لتام المشترك هنا الجنس
 وهما واحد كما عرفت ولذا استدله عليه (هـ) الحيوان الكائن في تعريف
 الانسان جنس لانه كمال الجزء المشترك بين ماهية الانسان وبين نوع
 آخر وكمال الجزء المشترك بينهما جنس (ج) تلك المطمعم وكذا اثبات
 جنسية الحيوان الكائن في تعريف الفرس والبق وغيرهما من سائر
 جزئياته وجنسية سائر افراد الجنس بهذا الدليل مثل ما قررته وتقرير
 دليله الذي بعده كما كان الامر كذلك في التمثيلات (وقوله فانه كمال آه)
 دليل هذه الصغرى المفهومة من التمثيل ومنه هو الحيوان الكائن فيه كمال
 الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر كمال الجزء المشترك بين الانسان والفرس
 والانسان ماهية والفرس نوع آخر (ج) تلك الصغرى (وقوله حتى
 اذا سئل آه) دليل الصغرى المذكورة التي قبله (هـ) الحيوان فيه
 كمال الجزء المشترك بين الانسان والفرس لان الحيوان فيه يكون جوابا
 اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما ولم يصلح للجواب ان افراد الانسان
 بالسؤال اي اذا سئل عنه قوله وكل ما يكون جوابا عن السؤال من
 الانسان والفرس بما هما ولم يصلح للجواب ان افراد الانسان بالسؤال
 فهو كمال الجزء المشترك بينهما (ج) تلك الصغرى (وقوله لان تمام آه)
 دليل ماقبله من الملازمة التي هي من تمة الصغرى المذكورة مثل
 ما تقدم (هـ) ان افراد الانسان بالسؤال لم يصلح الحيوان للجواب عنه
 لانه ان افراد الانسان به كان جوابه تمام ماهية الانسان وتمام ماهية
 الانسان الحيوان الناطق (ج) ان افراد الانسان به كان جوابه الحيوان الناطق
 والحيوان فقط ليس الحيوان الناطق بل جزؤه (ج) ان افراد الانسان
 به لا يكون الجواب عنه الحيوان فقط واذا لم يكن الجواب عنه الحيوان
 فقط لم يصلح الحيوان للجواب عنه (ج) تلك الملازمة او يقرر من الاولين
 فقط لكون نتيجة الثاني منه مساوية لتلك الملازمة ولكنا قررنا هكذا
 للايضاح او يقرر الثاني منه من الثاني بعكس الكبرى (هـ) والحيوان

وكذا من الثاني ومن الثالثة
 الاول للاستثاني وهكذا
 التقرير او لا بايجاب القضية
 الثانية وسلبها على معانيهما
 والاستدلال على مقدمته
 السالبة بعده بالاولى مثل
 ما قررناه وهو ظ بالقياس
 عليه
 او يقرر الاول منهما من الثاني
 (هـ) الغرض من وضع هذه
 المقالة معرفة كيفية اقتصاص
 اي اكتساب المجهولات
 التصورية والجزئيات
 لا يقتص بها المجهولات
 التصورية ولا يبحث عنها
 في العلوم وانما تقتص
 الكليات ويبحث عنها
 في العلوم (ج) ليس الغرض
 من وضع هذه المقالة معرفة
 كيفية ما يكون بالجزئيات بل
 بالكليات ولا يبحث في العلوم
 عن الجزئيات بل عن الكليات
 ولما لم يكن الغرض منه معرفة
 كيفية ما يكون بالجزئيات بل
 بالكليات ولم يبحث فيها
 عن الجزئيات بل عن الكليات
 صار آه (ج) عين التالي
 ايضا او يقرر الاول من الاول
 على حاله (هـ) الغرض منه

معرفة كيفية اقتصاص
المجهولات التصورية
والمجهولات التصورية
لا يقتصر بالجزئيات بل
بالكليات (ج) الغرض منه
معرفة كيفية اقتصاص ما لا
يقتصر بالجزئيات بل
بالكليات فقط ولما كان
الغرض منه ذلك صار له
(ج) ايضا عين اتالي هذه

فيكون تقرير دليل الحصر
على قوله بعض القائل
(هـ) الكل المتسوب الى
ما تحته اذ اتى واما عرضي
لانه اما داخل فيها
او خارج عنها والداخل
يسمى ذاتيا والخارج عرضيا
(ج) المط فلا يبقى واسطة
بينهما الكون النوع داخلا
في الذاتي فيكون تعريف
الذاتي على هذا اعم من تعريفه
على الاول لان عدم الخروج
اعم من الدخول لشموله على
الجزء وعلى نفس الكل
دون الدخول لشموله على
الجزء فقط لا الكل اعني
نفس الماهية وهو هو

الناطق ليس الحيوان فقط فكون الكل غير الجز هو هو (قوله وسموه آه)
بيان لحد الجنس المفهوم من التقسيم السابق ومن البحث عنه للاهتمام
بشأنه وقد عرفت (قوله فلفظ آه) قد عرفت استدراكه لكون
المقول (٢) مفهوما عنه فذكر ولظهوره لم يذكره وكذا لم يذكر
دليل (قوله والمقول جنس) لذلك (قوله ويخرج آه) دليله فصلية
هذا القيد (هـ) قوله على كثيرين فصل لانه يخرج الجز عن التعريف
كما هو خارج عن معرفه والجزئي بعض اغياره وما يخرج بعض اغياره فهو
فصل (ج) المط وكذلك موصولة ويقرر مر كبا من ثلثة وتقرير بسيطه
والكل ظ فذكر ما قرناه في نظاره (وقوله لان مقول آه) دليل الصغرى
المذكورة قبله (هـ) قوله كثيرين يخرج الجزئي لان قوله هذا يخرج
المقول على واحد اي على شخص واحد والمقول على واحد هو الجزئي
(ج) تلك الصغرى (وقوله فيقال آه) دليل صغرى هذا ايضا (هـ)
الجزئي مقول على واحد لانه هو زيد مثلا في قولنا هذا زيد وزيد في
هذا زيد مقول على واحد (ج) تلك الصغرى (قوله ويقولنا آه) اي
قولنا مختلفين بالحقايق فصل لانه يخرج به النوع الذي هو بعض اغياره
وكل يخرج به بعضها هو فصل (ج) المط (وقوله لانه مقول آه) دليل
ما قبله (هـ) قولنا هذا يخرج به المقول على كثيرين متفقين بها والمقول
عليها هو النوع (ج) تلك الصغرى وكذلك (قوله ويجواب آه)
ص ٩ (قوله القوم رتبوا آه) توطئة لقول المص هذا اعني بيان
قسمة الجنس الى قسمية بعد الفراغ عن بيان تعريفه واجزائه كما يشير
الى هذا بقوله اذا تنفس آه فيكون هو الى ذلك القول كلاما متعلقا
بقوله هذا وما يتوقف هو عليه بيان مراتب الاجناس بحسب القرب
والبعد ليظهر جواز كون الاجناس المختلفة لما هي واحدة (هـ) القوم
رتبوا الكليات حتى يتبها لهم التمثيل تسهلا على التعلم لمتدى ولما رتبوها
حتى يتبها لهم آه وضعوا الانسان ثم الحيوان آه فالانسان نوع والحيوان
جنس له وكذلك الجسم الثامي والجسم المطلق والجوهر جنس له اي
الانسان ولما وضعوا الانسان ثم الحيوان آه وكان الانسان نوعا والحيوان

جنسا

ان يدعى اعمية منه او مغايرة
ويستدل عليها بشمول
تعريف المص للذاتي وعدم
شموله تعريف القيل او بنفس
التعريفين اعني الدخول
وعدم الخروج والكل
معلوم فقس

فكان هذا القول جواب
دخل مقدروا رد على ما قبله
من الصغرى بان الائم كون
الانسان نفس ماهية زيد
وعرو بل مفهومه جزء
مفهومها لان مفهومها
مركب من مفهومه ومن
الشخص كاسم فيما سبق
ايضا فاجاب به بانه نفس
ماهية لان مفهومها
ومفهوم الانسان هو الحيوان
الناطق فقط واما الشخص
الكا في مفهوم جريته اي
التعين وبيان الحصة من
الكل عارض له وخارج عنه
لاجر من مفهومها جري
ذلك ايمان بسببها شخص
عن شخص آخر والشخص
الكا في مفهوم كل فرد
خارج ومعها ببعضها
بوضا لان الامتياز

جنسا ظهر انه يجوز ان يكون لما هي واحدة وهي الانسان مثلا اجناس
مختلفة بعضها فوق بعض اعني الحيوان والثامي آه (ج) يجوز ان يكون
الماهية واحدة اجناس مختلفة بل واقع كما عرفت وهو المطوح يكون
القياس مر كبا من غير متعارفي اول الاستثاني لان ذلك القول قد كان
مقدمة استثنائية مقدمة على الشرطية التي قوله (قوضعوا آه) مع
مقدمة المحذوف وهو تمنع الكونه تاليها وفرض هذه النتيجة استثنائية
وضم اليها (قوله فقد ظهر آه) شرطية لها فعصل ذلك المظ يتضح
ذلك في موصولة هذا هو الظاعلي خالها (وقوله لانه تمام آه) دليل
ما قبله من بعض تاليات الشرطية (هـ) الحيوان جنس للانسان
لانه تمام المشترك بين الانسان والفرس وما يكون تمام المشترك بينهما
فهو جنس له (ج) تلك المقدمة او يقرر مر كبا بضم المقدمة المطوية
اليها للايضاح وليكون الكبرى الاخيرة تعريف الجنس كليا اذ كبرى هذا
البسيط خفي كما ترى او ثبت كبراه النظرية بعده وهكذا فيما سيأتي هنا
وح يكون تقريره (هـ) الحيوان تمام الجزء المشترك بين الانسان والفرس
والانسان هو الماهية والفرس نوع آخر (ج) الحيوان تمام الجزء المشترك
بين الماهية ونوع آخر وتمام المشترك بينهما بين نوع آخر جنس لها
(ج) تلك المقدمة (وقوله لانه كال آه) دليل البعض الاخر منها (هـ)
الجسم الثامي جنس للانسان لانه كال الجزء المشترك بينه اي بين الانسان
والنباتات والانسان الماهية المأخوذة والنباتات نوع آخر (ج) الجسم
الثامي كال الجزء المشترك بين الماهية ونوع آخر وكال الجزء المشترك
بينهما جنس (ج) تلك المقدمة ويكون هذه الدلائل المدكورة دليلا
لمطلق الجنس من غير نظر الى كونه قريبا وبعيدا حصل عليه ذلك
المطلق فقط من غير تقييد باحدهما لكن الجسم الثامي جنس بعيد
للانسان وقريب للنباتات التي هي النوع الاخر المشترك لتلك الماهية في
ذلك الجنس اذ لا تمام مشترك بينهما الا وهو الجسم الثامي وهكذا تقريره
بسيطا مختصرا او مع اثبات النظرية بعده (وقوله حتى اذا سئل آه)
دليل ما قبله من الصغرى المدكورة (هـ) الجسم الثامي كال الجزء المشترك

يُحصل بالمغايرة فلو لا المغايرة
انتفى الامتياز في الشخص
اي التعيين الكائن في مفهوم
زيد مثلا مثل الطول والقصر
والسواد والبياض وكونه
بن فلان وبن فلان وغير ذلك
من عوارضه مغاير للشخص
الكائن في عمرو مثلا الطول
او القصر وغيرهما كذلك وان
وجد مثلا بعض من شخص
زيد في عمرو اذ لا يطلق على
ذلك الشخص وانما الشخص
هو جميع العوارض التي بها
يتم ايجادها من الاخر فكل
واحد منها مغاير للآخر
فيه بالضرورة ولذا كان
جميع الافراد مشتركين
في الحيوان الناطق ومغايرة
في الشخص وهكذا الكلام
في سائر افراد النوع عند
فقد كان المق من السؤال
بما هو طلب تمام الماهية
المنحصنة به من الجيب ان
كان سؤالا عن واحد وطلب
تمام المشترك بينهما ان كان
سؤالا عن اكثر منه لان
يكون الجواب عن السؤال

(عنه)

عنه وعن بعض مشاركتها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر
فهو الجنس البعيد (ج) من غير متعارف مركب اول الاستثنائي ذلك
المط المردد والمثاليان دليل لذلك المط المردد والصفر اي بالرد مث
ما قررناه انق اكل منها دليل للملازمة ط المد كورة قبله مثلا يقال في
تقرير الاول منها (هـ) ان كان الجواب عنها وعن بعض مشاركتها
قد عين الجواب عنها وعن جميعها كان كالحيوان بالنسبة الى الانسان
والحيوان جنس (ج) تلك الملازمة وكذلك الثاني وما بعد المثاليين اعني
قوله (فانه الجواب آه) وقوله (فان النباتات آه) دليل للكبريين (هـ)
الحيوان جنس قريب للانسان لان الحيوان جواب عن السؤال عن
الانسان والفرس وجواب عنه اي عن الانسان وعن جميع الانواع
المشاركة للانسان في الحيوانية ماعداه والجواب عن السؤال عن الانسان
والفرس وعن الانسان وعن جميع الانواع المشاركة له في الحيوانية
جنس قريب للانسان وهو ط ح (ج) احدي الكبريين او يقرر هذا
مركب ايضا لكن لا فرق فيه بكونه بسيطا او مركبا في الايضاح
(هـ) الحيوان جواب عن السؤال عن الانسان والفرس وجواب عنه
وعن جميع الانواع المشاركة له في الحيوانية والجواب عن السؤال
عن الانسان وعن جميع الانواع المشاركة في الحيوانية هو الجواب
والفرس وعن الانسان هو الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها
في الجنس والجواب عنها وعن جميع مشاركتها فيه (ج) الحيوان
جواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها في الجنس والجواب عنها
وعن جميع مشاركتها فيه والجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها
في الجنس حال كونه جواب عنها وعن جميع مشاركتها فيه جنس قريب
(ح) تلك الكبرى او يقرر الاول منهما من الغير المتعارف بتقريره (هـ)
الحيوان جواب عن السؤال عن الانسان والفرس وجواب عنه وعن جميع
الانواع المشاركة له في الحيوانية والانسان ماهية والفرس بعض
مشاركتها فيه وجميع الانواع المشاركة له في الحيوانية هو جميع مشاركتها

بما هو ما يصح الحمل على
جزئي واحد او اكثر ولا
يكون جوابا عن السؤال
عنه او عنها بما هو لعدم
صلاحية السؤال مادام
وضع ما هو سؤالا عن تمام
المشارك مثلا اذا قيل زيدا
ما هو او هو وعرو وما هما
يكون الجواب الحيوان
الناطق لا غير مع انه يصح
الحمل عليها بانه تام او جسم
او اكل او غير ذلك من
الاصناف وكذا اذا سئل
عن الانسان به كان الجواب
الحيوان الناطق لا غير واذا
سئل عنه وعن الفرس
والبغل يكون الجواب
الحيوان فقط مع انه يصح
الحمل عليها بانه تام او جسم
او اكل او ماش او غير
ذلك وهكذا في سائر الكليات
فلا يكون جوابا غير الماهية
المنحصنة او تمام المشترك
اصلا كما هو المفهوم من
بيان وضع السؤال بما هو
بالخصر فانهم هذا حتى
يتفك في مسائل في النوع
والجنس وغيرهما اذ قد يتوهم

في الجنس (ج) الحيوان جواب آه والباقي على حاله وكذا يقال في تقرير دليل الملازمة الثانية (هـ) ان كان الجواب غيره كان كالجسم الثامي والجسم الثامي جنس بعيد للانسان (ج) تلك الملازمة وتقرر لا جواب دليل كبر آه (هـ) الجسم الثامي جنس بعيد للانسان لانه يشارك فيه النباتات والحيوانات الانسان وجواب عن الانسان وعن المشاركات النباتية عند اي من الانسان وعن المشاركات الحيوانية وكل ما يشارك فيه النباتات والحيوانات الانسان وكان جوابا عن الانسان وعن المشاركات النباتية ولا يكون جوابا عنه وعن المشاركات الحيوانية جنس بعيد (ج) تلك الكبرى او يقرر هذا مركب ايضا (هـ) الجسم الثامي يشارك فيه النباتات والحيوانات الانسان وجواب عن الانسان وعن المشاركات النباتية لا جواب عنه وعن المشاركات الحيوانية ما يشارك فيه النباتات والحيوانات الانسان وكأنه جوابا عن الانسان وعن المشاركات النباتية وليس جوابا عنه وعن المشاركات الحيوانية يكون جوابا عن الماهية وعن بعض مشاركتها في ذلك الجنس ولا يكون جوابا عنها وعن البعض الآخر (ج) الجسم الثامي جواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها في ذلك الجنس وليس بجواب عنها وعن البعض الآخر وعن بعض مشاركتها فيه ولا يكون جوابا عنها وعن البعض الآخر جنس بعيد (ج) تلك الكبرى او يقرر القياس الاول منها من الغير المتعارف مثل ما مر او بسيطا بايات النظرية بعده والكل معلوم ماسبق انفا واياما كان (ف) قوله بل الجواب آه دليل ما قبله من الجزئية السلي للصغرى المذكورة مشتملا على محمولها فيكون كبرى والصغرى مطوية (هـ) الجسم الثامي ليس جوابا عن الانسان وعن المشاركات الحيوانية لان الجسم الثامي ليس الحيوان لكونه جزئية والجواب عن الانسان وعن المشاركات الحيوانية هو الحيوان (ج) من ثاني الثاني تلك المقدمة ومن ثالث الرابع ايضا بعكس الصغرى بنفسها والكبرى المذكورة على حالها وهو ظ فقس (قوله ويكون هناك آه) كلام متعلق بالجنس البعيد لكونه من نمته (هـ) اما يكون هناك اي فيما يكون الجواب عنها

(وعن)

وعن بعض مشاركتها في الجنس غير الجواب عنها وعن البعض الآخر اعني الجنس البعيد جوابا بان واما يكون هناك ثلاثة اجوبة واما يكون هناك اربعة اجوبة واما غير ذلك الى ما فوقه حتى ينتهي الى ما لا جنس له فوقه على ما اشار اليه بقوله وعلى هذا القياس لانه اما يكون الجنس البعيد جنسا بعيدا بمرتبة اي يكون تحت جنس واحد فقط واما يكون بعيدا بمرتبتين اي يكون تحت جنس انسان واما يكون بعيدا بثلاثة مراتب اي يكون ما تحت اجناس ثلاثة واما غير ذلك الى ما فوقه من المراتب ان كان ذلك الجنس البعيد بعيدا بمرتبة يكون هناك جوابان وان كان الجنس بعيدا بمرتبتين يكون هناك ثلاثة اجوبة وان كان بعيدا بثلاث مراتب يكون هناك اربعة اجوبة وان كان بعيدا زائدا على هذا يكون هناك اجوبة زائدة على عدد مراتب الجنس واحدا (ج) من غير متعارف من كتب او الاستثناء عين التاليات المذكورات المقدمة على مقدماتها في العبارة اعني المط هنا او يقرر هذا من افتتانية شرطية تالي مدعاء وصغراء متفصلة وكبراء متصلة متعددة وهو الاوضح (هـ) اذا كان الجنس بعيدا ما يكون هناك جوابان واما ثلاثة اجوبة واما اربعة اجوبة واما غير ذلك لانه اذا كان الجنس بعيدا فاما يكون بعيدا بمرتبة واما يكون بعيدا بمرتبتين واما يكون بعيدا بثلاثة مراتب واما غير ذلك ان كان الجنس بعيدا بمرتبة يكون هناك جوابان وان كان بعيدا بمرتبتين يكون هناك ثلاثة اجوبة وان كان بعيدا بثلاثة مراتب يكون هناك اربعة اجوبة وان كان بعيدا بذلك يكون هناك اجوبة زائدة عليها واحدا (ج) تلك الملازمة المط (وقوله فكلما يرد آه) حاصل ما قبله من هذه المذكورات وتا كيد له لافادة مقاده لان الزوم زيادة الاجوبة بزيادة البعيد قد فهم منه انفا ويجوز ان يقرر هذا من الاستثنائي (هـ) لما تحقق الامر كذلك من قوله ويكون هناك آه ثبت انه كلما زاد بعد الجنس زاد اجوبته لكنه تحقق الامر كذلك (ج) كلما يزيد البعد يزيد الاجوبة وهي المط او من غير متعارف (قوله ويكون عدده) حكم اخر لما قبله مثل قوله ويكون هناك آه ومفهوم مما ذلك ايضا لانه لما عرفت انفا انه اذا كان بعيدا بمرتبة يكون هناك

تارة وعن زيد وعمرو اخر
واذا كان كذلك كان
مقول فيه بحسبها (ج)
تلك الملازمة او يقرر كبرى
الثاني منهما جلية ايضا
(هـ) والمقول في جواب
السؤال عنه وعنهما معا
هو وامثال هذا المقول
مقول فيه بحسبها وهو
ظ او يقرر الكبرى معا
شرطية كما هو المذكور بقرن
من قياسين فقط لامن
ثلاثة بخذ القياس الثاني
من بين الثلاثة المذكورة
على الوجهين المذكورين
ناه على جواز رجوع
ضير فلا جرم يكون آه
الى مطلق النوع وان
كان المتبادر منه رجوعه
الى الانسان (هـ) ان كان
متعدد الاشخاص كان
كالانسان ولما كان كالانسان
كان مقولا في جواب السؤال
عنه وعنهما معا هو واذا
كان مقولا في جوابهما
فلا جرم يكون النوع
مقولا فيه بحسبها
معا (ج) تلك الملازمة هذا

ان اذا سئل عن الانسان
والفرس مثله يكون الجواب
الجسم الثامي مع انه يقول
فيما بعده انه لا يصلح جوابا
عنهما غافلا عن وضع
ما وذاها الى صحة جله
عليهما مع ان امثاله لا يصلح
جوابا وان صح جله عليها
وكذا في سائر الاهتمام
بشأنه فصلاته هكذا رعاية
للمبتدى وان كان ظاهرا
معلوما عند الكثير تأمل

وذكر هذا المثال
هكذا يؤيد تصويرنا في
تقرير المثال على الملازمة
التي قبله في استعماله
وهو ظ

او يقرر من افتتانيين شرطيين
حال كون كبرى الاول
منها جلية (هـ) ان كان متعدد
الاشخاص كان كالانسان
والانسان مقول في جواب
السؤال عن زيد وعمرو
مثلا وعن زيد وعمرو (ج)
ان كان متعدد الاشخاص
كان كالمقول في جواب
السؤال عن زيد وعمرو

على الوجه الاول
من المذكور واما على
الثاني (فه) ان كان متعدد
الاشخاص كان كالانسان
ولما كان كالانسان ثبت
انه اذا سئل عنه بما هو مثلا
كان المقول فيه الانسان
وان سئل عنهما بما هما كان
المقول فيه الانسان ايضا
ولما ثبت انه اذا سئل عنه
آه فلا جرم ان يكون النوع
مقبولا (ج) تلك الملازمة
وكذلك موضوعا لهما
كل ما قرر هنا مركب
من الاقتراني الشرطي
او يقرر بالعكس (ه)
الانسان مقول فيه بحسبها
لانه مقول في جواب السؤال
يقن زيد فقط وعن زيد
وعمر والمقول فيه مقول
بحسبها (ج) المطاوي يستدل
بقوله بالتعدد (ه) لانه نوع
متعدد اشخاصه في الخارج
والنوع المتعدد اشخاصه
فيه مقول في جواب ما هو
بحسبها (ج) المطاوي وكذلك
التقرير في قوله كالشمس
يعني يجوز ان يستدل به على

(بلفظ)

بلفظ على ذلك التقدير فيكون هو صغرى (وقوله واما ما كان آه)
متصلتان كبرى تنجحان تلك الملازمة ان لم يكن الكل الذي هو جزء الماهية
تمام المشترك بينهما اي بين تلك الماهية الماخوذة وبين نوع آخر يكون
ذلك الكل فصلا لانه ان يكن جزء الماهية تمام المشترك بينهما وبين
نوع آخر فاما لا يكون ذلك الجزء الكل مشترك اصلا بين الماهية ونوع
آخر واما يكون بعضا من تمام المشترك حال كون ذلك الكل الكائن
بعضا من تمام المشترك مساويا له اي لتمام المشترك واما ما كان اي وان لم يكن
ذلك الجزء مشتركا اصلا بينهما وبين نوع آخر يكون فصلا وان كان بعضا
من تمام المشترك مساويا له يكون ايضا فصلا (ج) تلك الملازمة والمقدمتان
المذكورتان منظورتان فيهما بيان اثبات دليل الكبريان التي في الحقيقة
كبريان صحيحين واما بيان اثبات صغراه (فقوله اما لزوم
احد الاخرين فانه آه) مشتملا على مقدمتها ايضا (ه) ان لم يكن ذلك
الكل الذي هو الجزء تمام المشترك بينهما وبين نوع آخر فاما لا يكون
مشتركا اصلا بينهما واما يكون بعضا منه مساويا له لانه ان لم يكن ذلك
الجزء تمام المشترك بينهما فاما لا يكون مشتركا اصلا بينهما او يكون مشتركا
ولا يكون تمام المشترك بل بعضه واذا كان مشتركا ولا يكون تمام المشترك
بل بعضه فاما يكون ذلك البعض مباينا لتمام المشترك او اخص منه او اعم
او مساويا له (ج) ان لم يكن ذلك الجزء تمام المشترك بينهما فاما لا يكون
مشتركا اصلا بينهما واما يكون بعضا مباينا له او اخص او اعم او مساويا له
لكنه لا جاز ان يكون ذلك البعض مباينا له ولا اخص منه ولا اعم (ج)
ان لم يكن تمام المشترك فاما لا يكون مشتركا اصلا واما يكون بعضا مساويا له
وهي تلك الصغرى وهذا القياس مركب من الاول ومن رابع الاستثنائي
ومقدماه مذكورات وكذا نتيجة لكنها مذكورة بعد اثبات الرافعات
الثلاث بقوله واذا بطلت آه تعين ان يكون بعض آه لانه هي النتيجة
فيكون هذا القياس في الحقيقة دليلا للزوم كون ذلك البعض مساويا له
اعني قيد احد شق الصغرى لا لمجموع الصغرى لكون باقيها بديهية
كأرى من الدليل المذكور لها اذ لم يتصد الى غيره منها بل الى فقط

الملازمة المتوسطة هوبين
مقدمتها وتاليها (ه) ان
لم يكن متعدد آه كان
كالشمس والشمس مقول
فيه بحسبها فقط (ج)
تلك الملازمة او يقرر كبراه
شرطية ايضا والحاصل
ان الكلام فيه كالكلام
الذي قررناه فيما قبل
لا حاجة الى التفصيل فتدبر
وقس
٢ وكيفية تقرير دليل
من الاستثنائي (ه) ان
لم يكن متعدد الاشخاص
بل ينحصر في شخص واحد
ولم يطلب السائل عما هو
عنه تمام الماهية المختصة
به لكان له فردا آخر في الخارج
لكه لا فرد له آخر في (ج)
نقيض المقدم وهو تلك
الملازمة وهكذا تقريره
من الخلق من كما من ثلثة
كالمذكور بزيادة قياسين
على هذا وهو معلوم
بالقياس الى المذكور
س

وهو ظ لكتنا قرناها جميعا لكونه كانه دليل لها مادام دليلا
 اقبدها وقدم امثاله فتذكر (وقوله لان الكلام في الاجزاء اه) دليل
 ما قبله من الرافعة المذكورة حال كونه صغرى (وقوله ومن المحال اه)
 كبرى لها تتيجان ما هو المساوى لتلك الرافعة (هـ) ذلك البعض لا جائز
 ان يكون مابين تمام المشترك لان ذلك البعض من الاجزاء المحمولة على
 تمام المشترك التي كلامنا فيه وكون المحمول على شئ مابيننا لذلك الشئ
 مح اي وكون الاجزاء المحمولة عليه مابيننا مح (جـ) من غير متعارف غيره
 كون ذلك البعض مابيننا لتتمام المشترك مع زمان مساوية لتلك الرافعة لان
 عدم الجواز هو الملح وبالعكس فلا بأس بادعاء عدم جواز الشئ وانتاج
 محالية وبالعكس والمراد من الاجزاء المحمولة هو الاجزاء المحمولة
 الموافقة لوضع ما عو وبصح جعلها لا مطلق الجمل وهو ظ تمام
 (وقوله لوجود الاعم اه) دليل ما قبله من الرافعة المذكورة يتصور
 ايضا (هـ) لا جائز ان يكون ذلك البعض اخص من تمام المشترك وهو اعم
 منه لانه لو كان ذلك البعض اخص منه وهو اعم منه لوجد تمام المشترك
 الذي هو الاعم على هذا بدون ذلك البعض الذي هو الاخص لجواز
 وجوده بدون ذلك ولما وجد تمام المشترك الذي هو الاعم بدون ذلك البعض
 الذي هو الاخص يلزم وجود الكل الذي هو تمام المشترك بدون الجزء
 الذي هو ذلك البعض (جـ) لو كان ذلك البعض اخص منه يلزم وجود
 تمام المشترك الذي هو الكل بدون ذلك البعض الذي هو الجزء وانه
 اي ووجود الكل بدون الجزء مح (جـ) لو كان ذلك البعض اخص منه
 يلزم الملح لكن لزوم الملح بط (جـ) نقض المقدم وهو تلك الرافعة وقوله
 (لان بعض تمام اه) دليل ما قبله من الرافعة الاخرى منها (هـ) بعض
 تمام المشترك بينهما لا جائز ان يكون اعم من تمام المشترك لانه لو كان
 بعض تمام المشترك بين الماهية المأخوذة ونوع آخر اعم من تمام المشترك
 لكان ذلك البعض موجودا في نوع اخر بدون تمام المشترك الذي هو
 اخص (حـ) تحقيقا لمعنى العموم واذا كان ذلك البعض موجودا في نوع
 اخر بدون تمام المشترك يكون ذلك البعض مشتركا بين الماهية وبين

(ذلك)

ذلك النوع الاخر الذي هو بازاء تمام المشترك اي بمقابله لوجود ذلك البعض
 فيهما اي في تلك الماهية وفي ذلك النوع الاخر الكائن بازاء تمام المشترك بسبب
 عمومية منه (جـ) لو كان ذلك البعض اعم من تمام المشترك لكان مشتركا
 بين الماهية وبين ذلك النوع الاخر الذي هو بازاء تمام المشترك اعني النوع
 الثاني المضموم الى الماهية واذا كان مشتركا بين الماهية وذلك النوع
 الذي هو بازاء تمام المشترك فاما ان يكون ذلك البعض تمام المشترك بينهما
 اي بين الماهية وبين ذلك النوع الذي هو بازاء تمام المشترك واما لا يكون تمام
 المشترك بينهما بل بعضهما من تمام المشترك بين الماهية وبين ذلك النوع
 الثاني المضموم اليهما كما يكون ذلك البعض بعضا من تمام المشترك بين الماهية
 وبين النوع الاخر المضموم اليها اولا (جـ) لو كان ذلك البعض اعم من تمام
 المشترك فاما ان يكون ذلك تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع الذي بازاء
 تمام المشترك واما لا يكون تمام المشترك بينهما بل بعضهما من ذلك البعض
 تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع الثاني المضموم اليها محال (جـ) لو كان
 ذلك البعض اعم من تمام المشترك فاما يلزم الملح واما يلزم ان لا يكون ذلك
 البعض تمام المشترك بينهما اي بين الماهية وبين النوع الاخر الكائن
 بازاء تمام المشترك بل بعضهما من ذلك تمام المشترك بينهما بل
 بعضا منه يكون للماهية المأخوذة تماما المشترك احدهما تمام المشترك بين
 الماهية وبين النوع الاخر الذي بازائها اي بازاء الماهية ومقابلها وهو
 النوع الاخر المضموم اليها اولا والثاني تمام المشترك بينهما اي بين الماهية
 والنوع بازائها وبين النوع الثاني الذي بازاء تمام المشترك الاول الكائن
 تمام المشترك بين الماهية والنوع بازائها اعني النوع المضموم اليها ثانيا (جـ)
 لو كان ذلك البعض اعم من تمام المشترك الاول اما يلزم الملح واما يلزم
 ان يكون للماهية تمام المشترك بين الماهية والنوع الذي بازائها حتى يكون
 المشترك بعضهما وتمام المشترك بينهما وبين النوع الثاني الذي بازاء تمام
 المشترك الاول واذا كان للماهية تمام المشترك بينهما وبين النوع الذي
 بازائها وتمام المشترك بينهما وبين النوع الثاني الذي بازاء تمام المشترك الاول
 فاما يكون ذلك البعض اي بعض تمام المشترك بينهما وبين النوع الثاني

بنيانه (هـ) الكلي يشمل
 افراد النوع واغياره والنوع
 هو المعرف (جـ) الكلي
 يشمل جميع افراد المعرف
 واغياره وما هو حاله كذلك
 فهو جنس (جـ) المط
 او بسيط فقط والكل
 معلوم
 ٤ يعني اولم يكن في تعريفه
 قوله على واحد لكان
 فيه قوله على كثيرين
 واولم يكن على كثيرين
 لكان على واحد وعلى
 التقديرين لا يدخل بعض
 افراده فيه بل يخرج فلا يكفي
 ذكر احدهما بل يضر
 ولذا ذكرهما او يقرر ان
 (هـ) قولنا مقول على واحد
 لازم له لانه يدخل في الحد
 النوع الغير المتعدد الاشخاص
 وهو بعض افراد (جـ)
 قولنا مقول على واحد
 يدخل بعض افراده والقيد
 الذي يدخل بعض افراده
 قيد لازم (جـ) المط وكذا
 قولنا على كثيرين يدخل
 النوع المتعدد الاشخاص
 وهو بعض افراده وكل

المقام انما هو للايضاح والا
فهو بسيط على حاله اما من
ثاني الاستثنائي (هـ) ولم يكن
هو فيه لم يدخل فيه النوع
الغير المتعدد لكن التالي بط
(ج) نقيض المقدم واما من
الاقتراضي (هـ) هو قيد لازم
لانه يدخل فيه ذلك وكل
ما يدخل فيه ذلك فهو قيد
لازم (ج) المط لا انه ح يكون
الاستثنائية والكبرى خفيا
فالفصل اسهل وكل من
هذه الترتيبات بقر وبسيطا
ويثبت مقدمته النظرية
او من قياسين كما قررناه
ثم ثبت النظرية او بسيطا
ثم ثبت نظريته بتركيب
من قياسين والكل ظاهرا
فصلناه هناك فتذكروا كذلك
تقرر الثاني على الوجه الثالث
من كبا وتقررهما على حاله
بسيطا فلا حاجة الى ذكره
لاستغناء المذكور عنه كما لا يخفى
على النصف

مثلا يقال (هـ) قولنا هذا فصل
لانه يخرج الثلاثة الباقية اعني
الفصل آوهن بعض اغياره

(ج) نقيض المقدم المط وهو ان ذلك البعض لا جاز ان يكون اعم من
تمام المشترك بل مساويا له (وقوله لان المقدر آه) دليل ماقبله من
المقدمة المذكورة بقوله وهو مع اشتتلا على متعلق موضوعها
الترادف البعض والجزء فيكون صغيرا والكبرى مطلوبة (هـ) كون ذلك
البعض تمام المشترك بينهما مع لان ذلك البعض وهو الجزء ليس بتمام
المشترك بين الماهية وبين نوع ما من الانواع على ما هو المقدر المفروض
لكونه المقسم ما لا يكون تمام المشترك وكون ما لا يكون تمام المشترك بين
الماهية وبين نوع ما من الانواع تمام المشترك بينهما وبين النوع الذي
بازاء تمام المشترك (ج) من غير متعارف غير تلك المقدمة ومن الاستثنائي
خط ويقرر من الاول ومن الثاني ايضا غير هذا الترتيب اجراء هذا
الدليل على تفصيل تلك المقدمة كما اشيرنا اليه في التقرير السابق لكنه
يعتبر الصغرى المذكورة موجبة معدولة على التقرير من الاول وسالمة
على الثاني (هـ) ذلك البعض لا يكون تمام المشترك بينهما لان ذلك البعض ليس
تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما من الانواع اعلى ما هو المقدر وما لا يكون
تمام المشترك بينهما وبين نوع ما من الانواع لا يكون تمام المشترك بينهما وبين
ذلك النوع (ج) تلك المقدمة او من الثاني بتقرير الكبرى (هـ) وما
المشترك بينهما وبين ذلك النوع هو تمام المشترك بينهما وبين نوع ما
من الانواع وح يكون من غير متعارف او يقرر (هـ) وما يكون
تمام المشترك بينهما وبين ذلك النوع يكون تمام المشترك بينهما وبين
نوع ما من الانواع وح يكون من متعارف او يقرر من ثالث الرابع فقيس
(وقوله والا يتركب آه) دليل ماقبله من المقدمة المذكورة (هـ) الاولاي
وجود تمام المشترك الى غير النهاية مع لانه لو وجد تمام المشتركات الى غير النهاية
لتركب الماهية من اجزاء غير متناهية لكن تركبها من اجزاء غير متناهية مع
(ج) نقيض المقدمة وهو تلك المقدمة (وقوله آوه) اعراض على
قول المص ولا يتسلسل يعني ان مال قوله هذا هو ان ذلك البعض لا يجوز ان
يكون تمام المشترك بينهما وبين النوع الذي يزاؤه بل بعضه واذا كان بعضه
لا يجوز ان يتسلسل بوجود تمام المشتركات الى غير النهاية بل ينتهي الى بعض

النوع والنوع هو المعروف
وكل ما يخرج اغياره فهو
فصل (ج) المط او يقرر (هـ)
لانه يخرج الفصل والخاصة
آه وهن بعض اغياره آه
واكل ظاهر
او يقرر او لا (هـ) احده
الامر ين لازم هنالك
لان احدا الامر ين اما يكون
التعريف مشتتلا على امر
مستدرك واما عدم كون
التعريف جامعا وكون
التعريف مشتتلا على
امر مستدرك او عدم كونه
جامعا لازم هنالك (ج) المط
وح يكون الدليل المذكور
للبردد دليلا للكبرى
للدعي وان كان ذاتها
مقدمة وهو ذلك الرد
او يقرر (هـ) يلزم هنالك
احد الامر ين اذ يلزم هنالك
اما اشتتاله على امر مستدرك
واما عدم كونه جامعا
واشتتاله على امر مستدرك
او عدم كونه جامعا هو
احد الامر ين (ج) ذلك
المط وح يكون الدليل

تمام مشترك مساو لتلك البعض فيكون قوله ولا يتسلسل رافعة لدليل مع
الرافعة التي قبله وما بعده من مدخول بل نتيجة وهو ظ في فهم منه
ان التسلسل لازم على تقدير وجود تمام المشتركات الى غير النهاية مع
ان وجود تمام المشتركات الى غير النهاية ليس يتسلسل وهذا هو مراد
المعترض بهذا فيكون هذا الاعتراض من التلك المقدمة له وما بعده
سند، بيان منشاء الغلط يجرى عليه بعد التصوير لكونه قضايا متعددة
او معارضة لها لكونها مدالة في الحقيقة كما بين السارح دليله آنفا
(بقوله ولا يتركب آه) وقد عرفت وح يكون تقريره (ه) قوله
ولا يتسلسل ليس على ما ينبغي اي في المص التسلسل ههنا ليس على
ما ينبغي لان التسلسل هو ترتيب امور غير متناهية ولم يلزم من الدليل
اي الدليل المسوق لا بطلان كون البعض اعم وهو الذي قرر مفصلا
ترتيب اجزاء الماهية الغير المتناهية التي هي امور غير متناهية حتى ينفي
التسلسل (ج) التسلسل لم يلزم من الدليل واذا لم يلزم التسلسل
عن الدليل فقوله ولا يتسلسل ليس على ما ينبغي (ج) المظ والصغرى
المذكورة معلومة واما الكبرى المذكورة فلكونها منظورا فيها استدلال
عليها (بقوله وانما يلزم آه) مشتملا على نقيضها حال كونه تاليا مقدما على
المقدم (ه) ترتيب اجزاء الماهية الغير المتناهية التي هي الامور الغير المتناهية
لم يلزم من الدليل لانه انما يلزم ترتيب اجزائها من الدليل لو كان تمام
المشترك الثاني جزء من تمام المشترك الاول حتى يتوقف هو عليه ويوجد
الترتيب الذي هو واحد اجزاء مفهوم التسلسل لكنه غير لازم اي لكن
يكون تمام المشترك الثاني جزء من تمام المشترك الاول غير لازم (ج)
نقيض التالي الذي هو تلك الكبرى وهو من غير مشهور ثاني الاستثنائي
كلما مقدمته مذكورتان (قوله ولعله اراد آه) جواب عنه بتحرير
المراد من قوله هذا اعني عن التسلسل ضعفه بقوله لعله لكونه مر دودا
(بقوله لكنه آه) يعني يمكن ان يجاب عنه بارادة وجود غير متناهية
عن التسلسل لكنه خلاف المعارف فيبقى الاعتراض المذكور على حاله
بل يكون هذا مقولا له ويجوز تقرير هذا مع الجواب المذكور قياسا (ه) لعله

(اراد)

المدكور ذليلا للصغرى
المذكورة اعني ذلك
المردد ويقرر عليها
ذليلها المذكور لها حال
كونه صغرى على هذا
الوجه وكبرى على الوجه
الاول ودعوى ابتداء
على الوجه المذكور مثل
ما قررناه من كيان المركبين
وقد عرفت

هـ

او يقرر من كيان الشكل
الاول ومن ذلك المركب
من المركبين المذكورين
يصح قوله سواء كانوا
اه مقدمة اخرى برأسه
اي كبرى (ه) لانه اما
يكون المراد من الكثيرين
الكثيرين مطلقا واما يكون
المراد منه الكثيرين الموجودين
في الخارج والكثيرون
مطلقا هو الكثيرون
سواء كانوا موجودين
في الخارج او لم يكونوا (ح)
من الاول اما يكون المراد
منه الكثيرين سواء كانوا

موجودين في الخارج
اولا يكونوا واما يكون
المراد منه الكثيرين
الموجودين في الخارج آه
والباقي على حاله مثل
المذكور موصولا ومفصلا

هـ

او يقرر تلك الملازمة (ه)
ولما كان الصواب ان
يخذف منه ذلك ويقال
آه يكون كل نوع مقولا
آه فعلى هذا الوجه يجوز
ان يقرر ما هو من كية
من اقرائين الذي هو غير
مطبوع من كيان غير
معارف اول الاستثنائي
(ه) الصواب ان يخرذف
آه ولما كان الصواب ان
يخذف آه كان الصواب
ان يقال آه ولما كان الصواب
ان يقال آه يكون كل نوع
مقولا آه (ج) عن التالي
وهو المظ

او يقرر من الاول على عكس
المذكور ثم يضم الى نتيجة
تلك الملازمة (ه) الصواب

اراد المص بالتسلسل وجود امور غير متناهية وكون التسلسل وجود امور غير
متناهية خلاف المعارف (ج) لعله اراد هنا خلاف المعارف وحاصل هذا
الاعتراض ان المص في التسلسل في قوله ذلك وهو يقتضي ان يكون الاجزاء
الغير المتناهية للماهية مرتبة موقوفة بعضها على بعض حتى يتسلسل
وينفي مع ان ترتيبه لم يلزم من الدليل بل يلزم منه وجود اجزائها الى غير
النهاية فليس فيه الترتيب فلا يلزم التسلسل الذي هو ترتيب امور غير
متناهية من الدليل واللازم منه الذي هو وجود امور غير متناهية غير
التسلسل وجوابه انه يمكن ان يريد بالتسلسل وجود امور غير متناهية
وهنا قد وجد اجزاء غير متناهية للماهية فيصدق عليه التسلسل
(ج) لان التسلسل على هذا يكون عبارة عن وجود الامور الغير المتناهية
واجتماعها لكنه خلاف المعارف من التسلسل اذا تعارف منه انه عبارة
عن ترتيب الامور الغير المتناهية ووجودها واجتماعها فلا يتسلسل
بدون هذه الثلث وهنا وجد اثباتان منها وانفي الترتيب فكان خلافة
(قوله واذا بطلت آه) بيان لتلك الرافعة المركبة من ثلث مقدمات
فيما تقدم بعد اثباتها (وقوله نعين ان يكون آه) هو نتيجةها وقد عرفت
ذلك ويجوز ان يكون هذه الملازمة صغرى وما بعده من المحلية كبرى
لها ويكون اجمالا لما سبق (ه) اذا بطلت الاقسام الثلاثة التي هي
مباينة ذلك البعض واعنيته وخصيصة بالدليل المذكور لكل واحد
منها نعين ان يكون بعض تمام المشترك مساويا له وهو اي وكون
تمام المشترك مساويا له الامر الثاني من الامرين اللازم احدهما (ج)
اذا بطلت الاقسام الثلاثة نعين الامر الثاني وهو المظ وحاصل التفصيل
المذكور (قوله واما ان الجزء فصل آه) شروع لاثبات كبرى القياس
المقرر فيما سبق عقيب القول لاثبات الشق الثاني من الترتيب وهي هذا
القول ولما كونهما ثنتين شرع الى اثباتها معا بقوله فلانه وفرقهما
في التقرير بان قدر دليل احدهما او لا (بقوله ان لم يكن مشتركا آه) وثانيهما
(بقوله وان كان بعض آه) حال كون كل واحد منهما مشتملا
على مقدمهما فيكون صغرى (ه) ان لم يكن ذلك والجزء مشتركا

ان يقال النوع آه والقول
 ان يقال النوع آه هو حذف
 قوله على واحد آه منه (ج)
 الصواب ان يحذف ذلك منه
 ولما كان الصواب ان يحذف
 ذلك منه يكون كل نوع
 مقولا آه (ج) ذلك المط
 المجموع من الاول شرطيا
 (هـ) اذا حذف ذلك منه
 يكون كل نوع مقولا آه
 لانه اذا حذف ذلك منه
 يقال النوع هو آه واذا قيل
 النوع هو آه يكون كل نوع
 مقولا آه (ج) تلك اللازمة
 وبالعكس (هـ) اذا قيل فيه
 النوع هو آه يكون كل نوع
 مقولا لانه اذا قيل فيه النوع
 هو آه حذف ذلك منه واذا
 حذف ذلك منه يكون كل
 نوع مقولا آه (ج) تلك
 اللازمة ويجوز ان يذكر
 لفظ الصواب في هذين
 التصورين في مقدم المط
 والصفرى وهو شرط والمط
 على هذين شرطية لما كان
 في الصور المذكورة حلية وهو
 ظا واما قرنا بالعكس لكون
 قوله ان النوع هو المقولة
 اصلا بينهما وبين نوع آخر يكون فصلا اي فصلا للماهية المأخوذة اعني
 المعرف وهو لا لانه ان لم يكن مشتركا اصلا بينهما وبين نوع آخر يكون ذلك الجزء
 مختصا بالماهية وذلك الماهية واذا كان مختصا بها يكون ميمر الماهية عن غيرها
 (ج) ان لم يكن مشتركا يكون ميمر الماهية عن غيرها واذا كان ميمر الماهية
 يكون فصلا للماهية (ج) تلك اللازمة وكذا ان كان ذلك الجزء بعض تمام
 المشترك مساويا له يكون فصلا اي للماهية المأخوذة ايضا لانه ان كان
 بعض تمام المشترك مساويا له يكون فصل تمام المشترك وتمام المشترك جنس
 (ج) ان كان بعض تمام المشترك يكون فصل جنس واذا كان فصل جنس
 يكون فصلا للماهية (ج) تلك اللازمة وكذلك مقصودها فقد كان
 (قوله فيكون فصل جنس يخرج الاول من التبيين لهذا المركب
 وقوله فيكون فصلا للماهية كبرى الخيرة والمركب الاول معا فيكون هما
 لكونه عر بوطا لما قبله من قوله فيكون فصل جنس ومن قوله فيكون
 ميمر الماهية عن غيرها لانها الشرط المقدر له على ما لا يخفى (وقوله
 لا اختصاص به) دليل ما قبله من الملازمة المذكورة وهي الصفرى (هـ)
 ان كان ذلك البعض بعض تمام المشترك مساويا له يكون فصل تمام
 المشترك لانه ان كان ذلك البعض بعض تمام المشترك مساويا له يختص به
 اي تمام ويميزه ولما اختص به يكون فصله اي فصل تمام المشترك
 (ج) تلك اللازمة (وقوله لانه لما يراه) دليل ما قبله من الملازمة
 المذكورة اعني الكبرى (هـ) اذا كان ذلك البعض فصل جنس يكون
 فصلا للماهية لانه اذا كان فصل جنس ميز الجنس عن جميع اغياره
 وجميع اغيار الجنس هو بعض اغيار الماهية (ج) اذا كان فصل جنس
 يكون ميز الماهية عن بعض اغيارها اي في الجملة ولا يعنى بالفصل
 الاميز للماهية في الجملة اي واذا كان ميز الماهية عن بعض اغيارها
 يكون فصل للماهية (ج) تلك اللازمة (قوله والى هذا اشار آه) يعنى
 قد فهم من هذين الدليلاين للملازمة كون ذلك البعض فصلا على
 التقديرين والمض ايضا اشار الى كون ذلك الجزء فصلا على التقديرين
 بقوله وكيف كان فهو ميز الماهية لان مصرف قوله وكيف كان الى

(عدم)

عدم كون ذلك البعض مشتركا اصلا او كونه بعضا مساويا له كما عجم الشارح
 بقوله اي سواء لم يكن آه فيكون ما ذكر هنا تصرفا لما اشار اليه المض
 موافقا له فيثبت كون ذلك الجزء فصلا على التقديرين (قوله واما
 قال في جنس آه) بيان لتكنة تعميم المض ميمرا لفصل الماهية عن
 مشاركتها الى ما في الجنس وفي الوجود بمدخول لان (هـ) المض قال
 في جنس اوفى وجود في تقرير دليل كون كل من الاحتمالين فصلا
 اشارة اليهما لان اللازم من الدليل اي من دليله المذكور له هو
 ان ذلك الجزء اذا لم يكن تمام المشترك يكون ميمرا في الجملة سواء
 كان ميمرا في الجنس او في الوجود فيكون فصلا ولا يفيد الدليل
 غير هذا وان الجزء اذا لم يكن تمام المشترك يكون ميمرا في
 الجملة يكون فصلا غير ان يكون ذلك الجزء ميمرا له عن
 المشاركات الجنسية فقط لا المشاركات الوجودية (ج) ليس اللازم
 من الدليل كون ذلك الجزء ميمرا له عن المشاركات الجنسية فقط
 بل اللازم اعم منه ومن الوجودية ومن لا يلزم من دليل المذكور كون
 ذلك الجزء ميمرا له عن المشاركات الجنسية فقط بل يلزم اعم منه
 ومن الوجودية يقول له في تقرير دليله في جنس اوفى وجود اشارة الى
 احتماليه (ج) المطاويقر الثاني منهما من الفعلية حال كون المط مقرر
 منها ايضا لكون الثاني دليله بالذات وقد عرفت تفصيله بتقرير الكبرى
 الاخيرة (هـ) ويقول في تقرير دليله في جنس اوفى وجود اشارة اليه من لا يلزم
 من دليله المذكور له كون ذلك الجزء ميمرا له عن المشاركات الجنسية فقط
 (ج) قال المض في جنس اوفى وجود والبواقي على حاله او يقرر الثاني
 منها من غير متعارف اول الاستثنائي بضم الشرطية الى نتيجة الاول
 كما ضم في ما قبله كبرى اليها مثلا يقال بعد تصوير الاول منهما (هـ) ولما
 لم يكن اللازم منه كون ذلك الجزء ميمرا له عن المشاركات الجنسية فقط بل
 اعم قال المض في جنس اوفى وجود (ج) عين الثاني وهو المط المذكور
 والباقي على حاله ايضا وح يكون مر كبا من اقتراني واستثنائي كما يكون
 ما قبله مر كبا من اقترانين او يقرر اول من اول الاستثنائي يكون

هو المقول آه اتر حذف ذلك
 منه وهو مؤثره فامل ودليل
 صوابية ان يحذف منه ذلك
 وان يقال النوع هو آه هو
 ما قبله من الاعتراض المذكور
 لوروده على ما وجد فيه
 ذلك وهو تعريف المض
 فكان فاسدا وعدم وروده
 حين الحذف ولذا كان صوابا
 وح يجوز ان يدعى صوابية
 هذا التعريف للنوع
 من تعريف المض له ويستدل
 عليها بورد ذلك الاعتراض
 وعدم اورد ذلك القيد
 وحذف وهو شرط فيكون
 التصور المذكور انما هو
 لايضاح والاثبات باثره والا
 فدليله ما قبله لانه قررا ولا
 المضرة الناشئة من ذلك
 القيد ثم قال الصواب حذف
 ذلك القيد كما عرفت وح
 يكون تصويره (هـ) تعريف
 النوع بانه مقول على كثيرين
 متفقين آه صواب من تعريف
 المض اياه لان تعريفه بانه
 مقول على كثيرين آه لا يرد
 عليه الاعتراض وتعريف
 المض اياه يرد عليه وما لا يرد

الدليل (قوله) (أما ان يكون) ويستدل بعده عليه بما قبله (هـ) لما يلزم
كون الجزء ميمرا عن المشاركات الجنسية من الدليل المذكور قال في جنس
أوفي وجود لم يقل في جنس فقط لكن كونه ميمرا عنها لا يلزم منه (ج)
عين التالي المطوي بيان اثبات الاستثنائية بما قبلها (هـ) كونه ميمرا عن المشاركات
الجنسية لا يلزم حتى يثبت أنه اذا كان للماهية (هـ) لا يلزم من الدليل أن كونه
ميمرا عنها ليس أن الجزء اذا لم يكن تمام المشترك يكون ميمرا في الجملة واللازم
من الدليل هو أن الجزء اذا لم يكن تمام المشترك يكون ميمرا في الجملة
من ثاني الثاني تلك المقدمة ويقرر من ثالث الرابع أيضا بعكس الصغرى
المذكورة نفسها وهو (قوله حتى اذا كان) قيل لما قبله من المنى
الذي هو قوله (أما ان يكون) ولازم منه لأن كونه ميمرا عن المشاركات
الجنسية يستلزم هذه الملازمة أي يستلزم استلزام كون الفصل للماهية
كون الجنس لها فلا يوجد الفصل بدون الجنس ولكن كونه ميمرا عن المشاركات
الجنسية لم يلزم من الدليل فلم يثبت هذه الملازمة الكلية بل يثبت تقييدها
أوقد يكون للماهية فصل ولا يكون لها جنس كما تسمع بعده فكان هذه
الملازمة تفصيل لقيده (قوله فالماهية) تفصيل فهم بما قبله الذي هو
الدليل المذكور انفا وبيان الواقع المفهوم من قول المص ذلك لأن
مراده من ذلك القول هذا التفصيل وهو شرط يكون تقريره أما يكون
فصل الماهية ميمرا لها عن المشاركات (هـ) الجنسية وأما يكون فصلها
ميمرا لها عن المشاركات في الوجود والثبوت لأنه إما أن يكون للماهية جنس
وأما لم يكن لها جنس أن كان لها جنس كان فصلها ميمرا لها أي تلك
الماهية عن المشاركات الجنسية أي عما يشاركها في الجنس وأن لم يكن لها
جنس يكون لها مشاركات في الوجود والثبوت أي يكون تلك الماهية
ما يشاركها في كونه موجودا أو شيئاً (ج) أما أن يكون فصلها ميمرا لها
عن المشاركات الجنسية وأما أن يكون لها مشاركات في الوجود والثبوت وح
أي أن كان لها مشاركات في الوجود يكون فصلها ميمرا لها عنها أي
عن تلك المشاركات في الوجود (ج) عين التاليين المذكورين وهي المط
لم رد فثبت أن الفصل وعين أحدهما فصل ميمر للماهية عما يشاركها

(في الجنس)

في الجنس وثانيها فصل ميمر لها عما يشاركها في الوجود ويجوز تقريره
مركبا من افتراضين شرطيين حال كون كبرى الأول منهما ملازمين
وكبرى الثاني ملازمة فقط بإيراد المقدم المقدر ويكون الملازمات
المذكورة كبرى كما كان المذكور مركبا من غير متعارف مركب أول
الاستثنائي ومن غير متعارف بسيطة وكانت الملازمات مقدمة شرطية
(هـ) اذا كان الأمر كذلك وهو ما ذكر من الدليل الذي قبله فاما ان يكون
فصلها ميمر لها عن المشاركات الجنسية وأما ان يكون ميمر لها عن المشاركات
في الوجود لأنه اذا كان الأمر كذلك فاما ان يكون للماهية جنس وأما لم يكن
لها جنس أن كان لها جنس كان فصلها ميمرا لها عن المشاركات الجنسية
وأن لم يكن لها جنس يكون لها مشاركات في الوجود واذا كان لها
مشاركات في الوجود يكون فصلها ميمرا لها عنها (ج) تلك الملازمة
وهكذا موصولة ومفصول ما قبله (قوله ويمكن اقتصار) يعني تقرير
الدليل الدال على ككون الجزء الذي لم يكن تمام المشترك فصلا
هو ما سبق من التفصيل إلا أنه يمكن أن يقرر مختصرا أيضا بحذف النسب
اعني قوله فثبت ذلك البعض أما ان يكون مبينا أو اعم آه ويقال في تقرير
(هـ) بعض تمام المشترك أن لم يكن آه ويجوز أن يقرر هذه العبارة
من الفعلية (هـ) يمكن اقتصار الدليل بحذف النسب أو يمكن آه أن
يقال بعض تمام المشترك أن لم يكن آه وأن يقال بعض تمام المشترك
أن لم يكن آه هو اقتصار الدليل بحذف النسب (ج) المط (قوله لا يقال
حصر جزء إبطال الحصر الكلي الذي هو جزء الماهية في الجنس والفصل
وقد عرفت أن مفهوم الحصر لكونه موجبة كلية يدعى فيه تقييده
ويستدل عليه بمادة التقص المذكورة ولذا حكم بطلان حصره فيها
واستدل عليه بقول (لأن الجوهر آه) اعني مادة التقييد فيكون
قوله حصر جزءها باطل سالبته جزئية لأن بطلان الحصر الذي هو
الموجبة الكلية سالبة جزئية والموجبة الكلية في هذا الحصر هو قولنا
كل جزء الماهية إما جنس وإما فصل ولا يخلو عنها فيكون تقييده
بعض جزء الماهية ليس بجنس ولا فصل وهو مدعى المعارض وقد سمعت

آه (ج) عين التالي الذي
هو المط لكنه لا حاجة إلى
مثل هذا الضم في نظاره
بل يكفي الأول فقط ويجوز
أن يقرر ذلك مركبا غير هذا
الترتيب مثل الدليل الثاني
بأن يشار بقوله يتأق ذلك
إلى نظر الفن لا إلى لفظ
عام يشمل آه لاحتمالها
(هـ) لأن اعتبارها آه وقسمه
اليهما تخصيص بالنوع
الخارجي ونظر الفن عام
والخصيص به يتأق نظر
الفن (ج) اعتبارها آه وقسمه
اليهما يتأق في العام الذي
يشمل ومناقضه خروج
عن الفن (ج) المط تأمل

فقد عرفت أن الجنس
والفصل مشتركان في كونهما
جزء للماهية لكنهما يفتقان
بأن يكون ذلك الجزء تمام
الجزء المشترك وهو الجنس
أولاً وهو الفصل كما عرفت
وبما هما من هذا ومن سائر
الكتب فلا حاجة إلى
زيادة على هذا الظهور

عنه

فعلية صواب مما ردد عليه
(ج) المط أو يقال (هـ) لأن
تعريفه حذف عنه ذلك القيد
وتعريف المص وجد فيه
أوفي كل منها يرتب الأقيسة
المشهورة فقس

عنه

وأما تصوير ذلك القائل
عبارة فقط لأن مدعى هو
القسمه اليهما أو دليله ما قبله
من اعتبار (هـ) المص قسمه
اليهما لأنه اعتبار النوع بحسب
الخارج ومن اعتبر بحسبه
قسمه اليهما (ج) المط وهكذا
من الفعلية وعكسه كذلك

عنه

ويجوز أن يضم إلى نتيجة
الدليل الأول ملازمة حتى
ينتج عين المط لا مساويه
ويكون القياس مركب
من المشهور المذكور ومن
غير متعارف أول الاستثنائي
فيقال بعد تقرير المذكور
(هـ) ولما كان اعتبار النوع
بحسب الخارج وقسمه اليهما
يتأق في نظر الفن يكون
اعتباره وقسمه خروجاً
عن هذا الفن لكنه كانه

وامثاله مرارا وخ يكون تصويره (هـ) بعض جزء الماهية ليس بجنس ولا فصل لان بعض جزء الماهية هو الجوهر الناطق والجوهر الحساس الكائن جزء ماهية الانسان مع انه اى الجوهر الناطق والجوهر الحساس الذى هو جزء ماهية الانسان ليس بجنس ولا فصل (ج) من رابع الاول تلك الجزئية ويقرر من ثاني الثالث ايضا (هـ) لان الجوهر الناطق والجوهر الحساس هو جزء الماهية والجوهر الناطق والجوهر الحساس ليس بجنس ولا فصل (ج) تلك الجزئية وح يكون المقدمة الاول المذكورة دليلا للصغرى المفهومة للصغرى (هـ) الجوهر الناطق والجوهر الحساس جزء الماهية لانها جزء ماهية الانسان وماهية الانسان هي الماهية (ج) المط او من المتعارف بتقرير الكبرى (هـ) وجزء ماهية الانسان هو جزء الماهية وهكذا التقرير باحدهما (قوله لانا نقول الكلام آه) جواب بيان المق من المقسم الذى هو جزء الماهية بغنى ليس الكلام فى الجوهر الناطق والجوهر الحساس ونظائرهما بل الاجزاء المماثلة لهما التى هي مادة التقض حتى يستدل بهما على نقض الحصر لان الكلام فى الاجزاء المفردة والجوهر الناطق ونظائره ليس من الاجزاء المفردة (ج) من التالى ليس الكلام فى الجوهر الناطق ونحوه حتى يكون سندا للتقض (قوله لافى مطلق آه) دليل الصغرى المذكورة (هـ) الكلام فى الاجزاء المفردة لانه اما فى الاجزاء المفردة واما فى مطلق الاجزاء المفردة والمركبة لكن الكلام لافى مطلقها اى ليس اصلا فيه (ج) من رابع الاستثنائى عين الجزء الاخر الذى هو الصغرى ومن اوليه معلوم (قوله وهذا) اى كون الكلام فى الاجزاء المفردة هو ما وعدناه فى صدر البحث اى فى اول الفصل بقوله والكلام ههنا فى المعانى المفردة كما ستعرف لان قوله كما ستعرف هو الوعد فيكون البيان فى هذا المقام متضمنا لفائدة اكثر من ذلك على ما لا يخفى (قوله رسموا) اى عرفوا التفصيل هذا ومثله مثالين من قسميه تطبيقهما لثلهما ليعلم تطبيق سائر به وقد علمت ما معنى التطبيق ويكون تقريره (هـ) الحساس فصل لانه كلى يحمل اى يقال على انشى فى جواب اى شى هو وكل ما يحمل على انشى فى جوابه فهو فصل اى بذلك انشى

(لكون)

لكون اطلاق كل من الكليات على افرادها نسبيا كما عرفت (ج) المط (وقوله فانه اذا سئل) دليل الصغرى (هـ) الحساس يحمل على انشى آه لان الحساس جواب عن السؤال عن الانسان او عن زيد اى شى هو فى جوهره وذاته والجواب عن السؤال عن احد هما باى شى هو فى جوهره يحمل على انشى فى جواب اى شى هو فى جوهره (ج) تلك الصغرى او يقرر صغرى هذا (هـ) لان الحساس جواب اذا سئل عن الانسان او عن زيد باى شى هو فى جوهره او يقرر (هـ) لان الحساس اذا سئل عن الانسان او عن زيد باى شى هو فى جوهره يكون هو جوابا وهكذا تقرير دليل الصغرى حال كونها صغرى الناطق وعلى كل تقرير يكون (قوله لان السؤال آه) دليل ما قبله من الملازمة المذكورة وهي الصغرى (هـ) اذا سئل عن الانسان وعن زيد اى شى هو فى جوهره فالجواب انه حساس او ناطق لانه اذا سئل عن الانسان او عن زيد باى شى هو فى جوهره كان مؤالا عنه باى شى هو والسؤال اى شى هو انما يطلب ما يميز الشى فى الجملة (ج) اذا سئل عن احد هما باى شى هو فى جوهره يطلب ما يميز الشى فى الجملة وكل ما يميزه اى وكل ما يميز الشى فى الجملة يصلح للجواب عنه (ج) اذا سئل عن احد هما باى شى هو فى جوهره يطلب ما يصلح للجواب عنه وما يصلح للجواب عنه هو الحساس او الناطق (ج) تلك الملازمة والقضيتان المذكورتان اعنى قوله لان السؤال وقوله وكل ما يميزه آه كليتان شاملتان الفصل والخاصة ولذا فصلهما (بقوله ثم ان طلب آه) اشارة الى صكونها محتملين لهما لكنه تفصيل القضية الاولى فى الحقيقة كما ترى وح يكون المط به احد الامرين كما اثبتته (هـ) اما لان يكون الجواب اى جواب السؤال عن اى شى هو بالفصل واما يكون جوابه بالخاصة لانه اما يطلب المميز الجوهرى بالسؤال باى شى هو ويضم اليه فى جوهره او فى ذاته واما يطلب المميز العرضى به وبذلك مره فى عرضه ان طلب المميز الجوهرى بذلك الجوهر فيه يكون الجواب بالفصل وان طلب المميز العرضى بذلك العرض معه يكون الجواب بالخاصة (ج) ذلك المط المراد ويجوز ان يقرر هذا

المشترك الذى لا يكون وراءه جزء مشترك آخر بينهما هو جزء مشترك لا يكون جزء مشترك آخر حال كونه خارجا عن ذلك الجزء المشترك (ج) المراد بتمام المشترك هو الجزء المشترك الذى لا يكون غير لاجزء مشترك اصلا او كان غير جزء مشترك بينهما لكن ذلك الجزء المشترك الذى هو غير ليس بخارج عن الجزء المشترك الاول بينهما كما اشار الى هذا الاحتمال الاول بقوله بل كل جزء اما يكون نفس ذلك الجزء لاجزء غيره والى التالى بقوله او جزء منه اى يكون جزء مشترك آخر ليس عنه المشترك الاول لكن لا خارج عنه بل جزؤه وهو وظ ويجوز ان يقرر المذكور او لا مركبا ثم يستدل على مقدمة من مقدماته بذلك المثال (هـ) المراد بتمام المشترك الذى هو الجنس الجزء المشترك الذى لا يكون وراءه جزء مشترك آخر بينهما والجزء

المشترك الذي لا يكون جزء
مشترك خارجا عنه وهو
المط على هذا وح يكون
الاضراب دليلا لكبر
المذكورة (هـ) الجزء
المشترك الذي لا يكون وراءه
جزء مشترك آخر بينهما
هو الجزء المشترك الذي
لا يكون جزء مشترك خارجا
عنه لان الجزء المشترك الذي
لا يكون وراءه آه هو
الجزء المشترك الذي لا يكون
الجزء المشترك نفسه او جزء
منه والجزء المشترك الذي
يكون الجزء المشترك نفسه
او جزء منه هو الجزء
المشترك الذي لا يكون جزء
مشترك خارجا عنه (ج)
تلك الكبرى ويجوز ان
يستدل به على صفراء
ايضا (هـ) المراد تمام
الجزء المشترك هو المشترك
الذي يكون كل جزء مشترك
غير بينهما اما نفسه او جزء
منه والجزء المشترك الذي
يكون كل جزء غير بينهما اما
يكون نفسه او جزء منه
هو الجزء المشترك الذي
لا يكون وراءه جزء مشترك
آخر بينهما (ج) تلك

(ما يخرج به)

ما يخرج به فهو فصل له (ج) المط وكذلك تقريره مر كبا من ثلثة او بسيطا
(وقوله لان النوع آه) دليل الصغرى المذكورة ولكونها مقدمة مجوزان
يقرر كل منها منفردا (هـ) قولنا يحمل آه يخرج الجنس والنوع لانه يخرج
مالا يقال في جواب اى شى هو ويقال في جواب ما هو وما لا يقال
في جواب اى شى هو ويقال في جواب ما هو والنوع والجنس (ج)
تلك الصغرى وكذا قولنا يحمل آه يخرج العرض العام لانه يخرج مالا
يقال في الجواب اصلا وما لا يقال في الجواب اصلا هو العرض العام (ج)
تلك الصغرى او يقرر ان من الثاني حال كون كبراهما مقررين كما هو
المستطور الا انه ينتق شرطه وان صدق المادة والنتيجة قوله (وقولنا في
جوهره آه) مثل ما قرر اتفاقا في الترتيب يعنى هو فصل ايضا لانه يخرج
الخاصة وهى من اغياره وما يخرج بعض اغياره فصل (ح) المط وكذلك
تقرير البواقي (وقوله لانها مع خبره المقدر) دليل ما قبله من الصغرى
المذكورة ايضا قولنا في جوهره يخرج الخاصة لانه يخرج الجواب عن
اى شى هو في عرضه والجواب عن اى شى هو في عرضه هو الخاصة
وان كانت مميزة للشى (ج) تلك الصغرى وان قررت من اشياء يكون
المذكور على حاله كبرى كما كان على حاله صغرى حين كونه دليلا للكبرى
المطوية وهو ظرف قفس وايا ما كان يكون المذكور ادلة معارضة الواردة
على ما قبله بان الخاصة ليست بخارجة لانها مميزة ايضا ويكون (قوله
لكن لاني آه) دليل ما قبله من المقدمة (هـ) الخاصة وان كانت مميزة للشى
فهو في عرضه وليست لكنه لاني جوهره وذاته ج بفصل لانها انما لا تكون
في عرضه لو كان في جوهره وذاته (ج) من غير مشهور ثاني الاستثنائي في نقص
الثاني وهو تلك المقدمة او يقال (هـ) ما هو في عرضه خاصة وان كانت آه لانه انما
لا يكون خاصة لو كانت الخاصة في جوهره وذاته لكن لاني جوهره وذاته (ج)
من ذلك ايضا تلك المقدمة او يقرر المجموع على الصغرى الاول مختصرا
(هـ) قولنا هذا يخرج الخاصة لانه يخرج ما كانت مميزة للشى لاني جوهره والمميز
الشى لاني جوهره هو الخاصة (ج) تلك الصغرى (قوله فان قلت السائل) ابطال
التعريف الفصل باحد الامر بن وهو عدم جمع افراده على تقدير وعدم منع

الصغرى او يقرر بسيطا
مثل ما قررت اتفاقا مع ضم
الاضراب الى الدليل
بدون اثبات مقدمة بعده
(هـ) المراد به الجزء المشترك
الذي لا يكون وراءه آه
لان المراد به الجزء المشترك
الذي لا يكون جزء مشترك
خارجا عنه بل كل جزء
مشترك آه والجزء المشترك
الذي لا يكون جزء مشترك
خارجا عنه بل كل جزء
مشترك آه هو الجزء المشترك
الذي لا يكون وراءه آه
(ج) المط او يقرر بمجموع
ما قررناه بترك لفظ المراد عن
المدعى وعن المقدمات بحمل
الجزء المشترك على تمام
المشترك وهو ظرف كاشرا
اليه وعلى كل تقدير يكون
المثال المذكور دليلا لبعض
المقدمات كما عرفت قفس
هذا هو تقرير كلام ذلك
البعض والتبيل بالحيوان
تمثيل بالمادة التي يوافق
الجمهور فيها لانه لا يظهر
ممة الاختلاف فيه بينهما

الاغيار على تقدير اخر غافلا عن التحقيقات السابقة من عدم كون الفصل تمام
المشترك كما استعرفه في الجواب اما لا يكون مثل الحساس الذي هو افراد الفصل
فصله ولا يكون تعريفه جامعاً واما لا يخرج عن الحد اي عن حد الفصل
الجنس الذي هو اغياره لانه اما يطلب السائل باي شيء هو مميز الشيء
عن جمع الاغيار واما يطلب المميز في الجملة ان يطلب مميز الشيء عن جمع
الاغيار لا يكون مثل الحساس فصله وان طلب المميز في الجملة لا يخرج
الجنس عن الحد (ج) من غير متعارف من كمال اول الاستثنائي ذلك المردد
(وقوله لانه مميز آه) دليل الملازمة التي قبله بعد ادعاء تاليها وجعل
المقدم قيدا لها (هـ) الحساس لا يكون فصله على تقدير المراد بطلب
السائل باي شيء هو طلبه مميز الشيء عن جمع الاغيار لان الحساس لا يميزه
عن جميع اغياره وما لا يميزه عن جميع اغياره لا يكون فصله على ذلك
التقدير (ج) تلك الملازمة وتقريره على حاله من الاقتراضي الشرطي خفي تأمل
وما بين مقدم الملازمة الثانية وتاليها اعني (قوله فالجنس مميز آه) دليلها
(هـ) ان طلب السائل بالمميز في الجملة لا يخرج الجنس عن الحد لانه ان
طلب السائل بالمميز في الجملة كان الجنس مميزا للشيء عن بعضها في الجملة
واذا كان مميزا له عن بعضها يجب ان يكون صالحا للجواب عن السائل
باي شيء هو واذا كان صالحا للجواب عنه لا يخرج عن الحد بل يدخل
(ج) تلك الملازمة وكذلك موصوله لكن الاحسن تصويره بنسبها لخطا
لزوم الصغرى الاولى (هـ) ان طلب السائل بالمميز في الجملة يجب ان يكون
الجنس صالحا للجواب عنه لكونه مميزا للشيء عن بعضها وان كان
صالحا له لا يخرج عنه (ج) تلك الملازمة او يكون ذلك قيدا للصغرى
(هـ) ان طلب المميز في الجملة يجب ان يكون الجنس الذي هو مميزا للشيء
عن بعضها صالحا للجواب عنه آه (قوله فتقول بكتفي آه) جواب باختيار
الشيء الثاني ورد للزوم دخول الجنس في الحد بيان منشاء غلط السائل
بانه يقال السائل باي شيء هو يطلب المميز في الجملة ولا يلزم منه كون
الجنس فصلا اذ المعهود هو انه يلزم في جواب اي شيء هو عدم كون
ذلك الجواب تمام المشترك بين الشيء ونوع اخر مع التميز في الجملة فيلزم

(الامر ان)

الامر ان معا في جوابه احدهما هو التميز في الجملة وثانيهما عدم كونه
تمام المشترك لما عرفت من ان مقسم نوعي الفصل هو تمام المشترك لانه
قسم عدم تمام المشترك فيما سبق الى ما لا يكون مشتركا اصلا والى بعض
المشترك مفصلا فالجنس كما كان خارجا عن القسم الذي هو الفصل كذلك
خارج عن تعريفه لكونه مميزا في الجملة مع عدم كون تمام المشترك والجنس
وان كان مميزا في الجملة لكنه ليس عدم تمام المشترك بل هو تمام المشترك فعلى
هذا يكون تصويره على حاله من غير متعارف اول الاستثنائي (هـ) الجنس
خارج عن التعريف اي تعريف الفصل لانه لا يكتفي في جواب اي شيء
هو التميز في الجملة بل لانه مع التميز في الجملة من ان يكون تمام المشترك
واذا لم يكن في ذلك بل لا يدع منه في الجنس خارج عن التعريف (ج)
عين التالى المذكور وهو المصطلح (قوله ولما كان محصلا آه) بيان بقول المصطلح
هذا التركيب آه مع دليل المذكور لانه قوله فعلى هذا اشارة الى هذا المقدم
المفهوم مما سبق من قوله في جنس او في وجود (وقوله لتركيب آه) تاليها
متصلة مفروضة بدلالة لو فيكون (قوله فلو فرضنا آه) هانئة مفهومة منه على
ما لا يخفى (وقوله لانه مميز آه) دليل هذه الملازمة التي مقدمها جملة وتاليها
شرطية (هـ) لما كان محصلا ان الفصل اه فلو فرضنا ان ثبت انه لو فرضنا ماهية
تركيب من امرين متساويين للماهية او من امور متساوية لها كان كل منهما اي
من الامرين او الامور فصلا لها اي لتلك الماهية المركبة منها ولا جنس
فيه لكونهما متساويين ولو كان احدهما جنسا للكان اعم من لم يكن جنسا
لانه لما كان محصلا ذلك فلو فرضنا ماهية تركيب من امرين متساويين
او من امور متساوية يميز كل منهما الماهية تميزا جوهريا واذا ميز كل
منهما تلك الماهية تميزا جوهريا كان كل منهما فصلا لها (ج)
تلك الملازمة المذكورة ولما بين ذلك شرع في بيان ما يخالفه بقوله (فاعلم
ان قدما آه) اشعار لمن يخالفه واظهارا لضده واووية ما ذهب
اليه المصطلح فيه بعده ولذا عبر به بالزعم فيكون ازعمهم (ج) هذا اعني
الكلية المذكورة بقوله (ان كل ماهية آه) دليلا لقوله ان الشيخ تبعهم
آه مع ما عطف عليه من قوله واحد آه مسببة ما قبل حتى لما بعده (هـ) الشيخ

متحدة لانفاقهم فيها
وكبراهم مختلفة لاختلافهم
فيها فعلى هذا يجوز ذكر
لفظ الجنس موضع لفظ
تمام المشترك عند الكل
في التتيبات في هذا البحث
وذكر تمام المشترك موضع لفظ
الجنس فيها ايضا وهو
وكذا يجوز ذكر لفظ الجزء
المشترك الذي لا يكون آه
موضع لفظ تمام المشترك لكونه
مدلوله بالذات وموضع لفظ
الجنس لكونه مدلوله ايضا
لكنه بواسطة تمام المشترك
وقد عرفت ايضا هذا على الا
صح واما على رأي البعض
فيه فيجوز لفظ الجنس وتمام
المشترك موضع لفظ مجموع
الاجزاء المشتركة وبالعكس
فيها لكون مجموع الاجزاء
المشركة مدلولها عنده
والكل ظ
فعلى هذا التقدير يكون
النتيجة وبعض المقدمات
مذكورة وعلى التقدير الاول
فهى مع جميع المقدمات
مذكورة وعلى كل حال
يكون هذا القول نتيجة
وهو

بتمدة المادة لكونها تمام
المشترك على الارادتين ولو
كان جميع جزئيات الجنس
مثل الحيوان بمجموع الاجزاء
المشركة لا يبقى بينهما مخالفة
في الحقيقة بل يكون النزاع
النظري والوجد مع انه قد يكون
الجنس بتبسيط الاجزاء فلا
يصدق عليه انه مجموع
الاجزاء لعدم جزئه فلا
يصدق ارادته كليا واما ارادة
الجمهور فتصدق في جميع
افراد الجنس مركبا وبسبب
ثبت ان الجنس هو الجزء
المشترك الذي لا يكون وراء
جزء مشترك آخر على الاصح
بمجموع الاجزاء المشتركة
على رأى ذلك البعض لانه
ان تمام المشترك ذلك كان
الجنس ذلك بواسطة مثلا
يقال الجنس هو تمام المشترك
وتمام المشترك هو الجزء المشترك
الذي لا يكون آه على الاصح
(ج) ان الجنس هو الجزء
المشترك الذي لا يكون آه على
الاصح وكذا الجنس تمام المشترك
وتمام المشترك مجموع الاجزاء
المشركة عند البعض (ج)
ان الجنس مجموع الاجزاء
المشركة عنده فصغراهما

حد الفصل بأنه كلي مقولاه مقتصر على التميز في الجنس لان الشيخ تبعهم اي
تبع قدماء المنطقيين في هذا البحث وقدماء المنطقيين فيه زعموا ان كل ماهية لها
فصل وجب ان يكون لها جنس (ج) الشيخ تبع من زعم ان كل ماهية لها فصل
وجب ان يكون لها جنس ومن تبع من زعم ذلك حد الفصل بأنه كلي
مقول آ (ج) المط ومن الفعلية (هـ) حد الشيخ الفصل بأنه اذ تبع الشيخ قدمائهم
وقدماؤهم زعموا ان كل آ (ج) تبع الشيخ من زعم ان كل آ وحد
الفصل بأنه آ من تبع من زعم آ (ج) المط او يقرر بسيطا مختصرا (هـ)
الشيخ حد الفصل بأنه آ لان الشيخ تبعهم فيما زعموا ان كل آ ومن تبعهم
فيما زعموا ان كل آ حد الفصل بأنه آ (ج) المط (قوله واذا لم يساعد
آ) هذا القول المعهود لبيان ضعف زعمهم واختصار مذهب المص
فيه يعني لما لم يساعد ولم يوجد البرهان على ذلك اي على قصرهم
في التميز في الجنس به المص على ضعفه اي ضعف زعمهم بشيئين اعني
بالمشاركة في الوجود اولا بقوله في جنس اوفي وجود بالتعميم وبايراد
هذا الاحتمال الذي هو تركب امرين متساويين او امور متساوية ثانيا
بقوله فعلى هذا لو تركب ماهية من امرين آ فيكون هذا القول منه ردالهم
بهم عليه وتقديره على ظاهره من اول الاستثنائي (هـ) اذا لم يساعد البرهان
على ذلك به عليه بينهما لكنه لم يساعد عليه (ج) عين التالي المذكور فثبت
ان الشارح اخذ رأي المص فيه ويحيى الاشارة الى هذا ايضا بعد اسطر
بقريره الدليل الدال على بطلان ما ذكره المص بصيغة التقرير
(قوله الفصل اما يميز آ) شروع لتقسيم الفصل ايهما على رأي
المص الذي هو من جهة ما قبله من مذهبه هنا حتى يكون توطئة لبيان
ان احدهما اي ان احد نوعي الفصل وهو الفصل المميز في الجنس
ينقسم الى قسمين دون النوع الاخر المتنازع فيه نكتة يذكرها بعد
تقرير دليل الحصر والافقول بعد هذا القول وايا ما كان فهو اما قريب
او بعيد يعني الفصل اما يميز للماهية عن المشارك الجنسي اي عما يشاركها
في الجنس واما يميز عن المشارك الوجودي اي عما يشاركها في الوجود
فان كان يميز عن المشارك الجنسي فهو اي الفصل اما قريب او بعيد (ج)

(الفصل)

الملازمين كما ذكره واما
بيان اخرهما فسيذكره
بعد التحقيقين اللذين في بيان
الجنس كما ترى

وتقريره من الاول والثالث
منهما فقط (هـ) لانه اذا كان
تمام المشترك بينهما سئل عنها
وافردت به واذا سئل عنها
كان المط تمام المشترك بينهما
الذي هو ذلك الجزء وان
افردت به لم يصلح ذلك
الجزء له واذا كان المط تمام
المشترك الذي هو ذلك الجزء
ولم يصلح للجواب عن واحد
يكون ذلك الجزء مقولا
في جواب بحسبها فقط
(ج) تلك الصغرى وكذلك
موصوله

وتقرير كونه مر كبا منها
على هذا (هـ) لانه اذا كان
تمام الجزء المشترك بينهما
يكون المط تمام المشترك اذا
سئل عنها معا ولم يصلح
للجواب اذا افردت بالسؤال
وتمام المشترك هو ذلك
الجزء الكلي (ج) اذا كان

الفصل اما يميز عن المشارك الوجودي واما فصل قريب او بعيد وهو
المط (قوله لانه ان يميز آ) دليل الملازمة التي قبله اعني حصر المميز
عن المشارك الجنسي القريب والبعيد (هـ) ان كان الفصل يميز عن المشارك
الجنس فهو اما قريب او بعيد لانه ان كان يميز عن المشارك الجنس فاما
يميزه اي يميز الكلي المأخوذ عن مشاركاته في الجنس القريب واما يميزه
عن مشاركاته في الجنس البعيد ان يميزه عن مشاركاته في الجنس القريب
فهو فصل قريب وان يميزه عن مشاركاته في الجنس البعيد فهو فصل بعيد
(ج) تلك الملازمة وهو افتراضي بسيط من الاول او مركبه وعلى التقديرين
فالكبريان المذكورتان اعني الملازمتان نظرتان والمثالان دليلهما (هـ)
ان يميزه عن مشاركاته في الجنس القريب كان المق للانسان والناطق
له فصل قريب (ج) تلك الملازمة وقوله (فانه آ) دليل كبرى هذا
(هـ) الناطق يميز الانسان من مشاركاته في الحيوان والحيوان جنس
قريب له (ج) الناطق يميزه عن مشاركاته في الجنس القريب واما يميزه
عن مشاركاته في الجنس القريب فهو فصل له (ج) تلك الكبرى
وهكذا ٢ الترتيب في المثال الاخر يعينه (قوله وانما اعتبر قرب آ) بيان
لنكتة اعتبار قرب الفصل وبعده في الفصل المميز في الجنس فقط وعدم
اعتبار في الفصل المميز في الوجود (بقوله لان الفصل آ) مع انه من
قسم ايضا فلا فرق بينهما في كونهما قسما منه على رايه فيكون بيان
هذه النكتة من جانب المص لانه القائل القسم الاخر لا يدخل لبيانها
وعندهم لقدمائهم اذ لا تصدى لهم به بل حصروا على احده ونفوا الاخر
كما يقرر دليل الثاني بعد هذا بقوله ويمكن آ فصارت هذه النكتة نكتة
عدم اعتبار القرب والبعيد في الفصل المميز في الوجود واعتبارهما
في الفصل المميز في الجنس فقط لا لاعتبارهما في الفصل المميز في الجنس
لانه لا يحتاج الى دليل ولا يمنع ايضا وهو ظوح بكون تصويره
(هـ) اعتبر المص قرب الفصل وبعده في الفصل المميز في الجنس فقط
ولم يعتبرهما في الفصل الاخر لانه لو لم يعتبرهما فيه فقط بل اعتبرهما
في الفصل المميز في الوجود ايضا لكان الفصل المميز في الوجود محقق

تمام المشترك يكون المط ذلك
الجزء اذا سئل عنها ولم يصلح
للجواب اذا افردت به
واذا كان المط ذلك الجزء
اذا سئل عنها ولم يصلح له
اذا افردت به يكون ذلك
الجزء مقولا آه (ج) تلك
الصغرى وعلى كل تقدير
فقوله فذلك الجزء انما
يكون آه الكبرى الاخيرة انما
كما اشهرنا عليه

كما يجوز ان يكون الاول
منها من الاول بعكس
الكبرى المذكورة وح يجوز
ان يقرر من الاول معا
او من الثاني معا او الاول
من الاول والثاني من الثاني او
بالعكس والكل ظ فيعتبر
بعد المقدمات سالبة او
معدولة على مقتضاه وهو
معلوم مما قررناه

او يقرر بهذا المثال على تلك
الملازمة المدللة من الملازمتين
المذكورتين وهو قوله ان كان
تمام المشترك فهو الجنس
وما بعده دليل عليه والحاصل

الوجود في الخارج لكنه ليس بمحقق الوجود (ج) نقيض المقدم المط
ومن الافتراض ايضا (هـ) المص لم يعتبر قرب الفصل وبعده في الفصل المميز
في الوجود لان المص اعتبرهما فيما هو محقق الوجود والفصل المميز
في الوجود ليس بمحقق الوجود (ج) من غير متعارف الثاني المط ومن
فعلة ايضا (هـ) لم يعتبرهما المص فيه اذا اعتبرهما فيما هو محقق الوجود
والفصل المميز في الوجود ليس بمحقق الوجود (ج) المط او يقرر من كما
من الاول والثاني بضم المقدمات المطوية وبعض المط المذكور للايضاح
(هـ) المص لم يعتبرهما فيه لان المص اعتبرهما في الفصل المميز في الجنس
والفصل المميز في الجنس هو محقق الوجود (ج) المص اعتبرهما فيما
هو محقق الوجود والفصل المميز في الوجود ليس بمحقق الوجود (ج)
المط وهكذا من الفعلية ويقرر البسيط المذكور من الاول ايضا اسمية
وفعلية بتقريره (هـ) المص لم يعتبرهما فيه لان المص اعتبرهما في الفصل
المحقق الوجود والفصل المحقق الوجود ليس هو الفصل المميز في
الوجود (ج) المط وكذا لم يعتبرهما فيه اذا اعتبرهما في الفصل المحقق
الوجود وهو ليس الفصل المميز في الوجود (ج) المط والتزيينات الكائنة
من الفعلية هناكها من غير متعارف ويقرر من غير متعارف غير ايضا في
الكل (هـ) لم يعتبرهما فيه اذا اعتبرهما فيما هو محقق الوجود ولم يعتبرهما
فيه من اعتبرهما فيما هو محقق الوجود (ج) من الثاني المط وكذلك
من الاول وعلى كل تقدير (فقوله بل هو مبني آه) دليل ما قبله من
المقدمة سالبة (هـ) الفصل المميز في الوجود ليس بمحقق الوجود لان الفصل
المميز في الوجود مبني على احتمال يذكر وابق في الامكان ولم يخرج
الى الفعل اي مفروض ولذا ذكره بقوله فلو فرضنا وقد عرفت وكل
ما هو مبني على احتمال ليس بمحقق الوجود (ج) تلك المقدمة ومن الثاني
ايضا بعكس الكبرى وكذا من الثلاثة الاول للاستثاني (قوله وربما
يمكن آه) يحتمل ان يكون من تمة الاضراب المذكورة يكون المقدمة
المدللة آتفا ابلغ في اثبات يعني الفصل المميز في الوجود مبني على احتمال
وربما يمكن ان يستدل على بطلانه فلا يبقى امكانه فضلا عن ان يكون

(محقق)

محقق الوجود ويحتمل ان يكون كلاما ابتداء لبيان الاستدلال
على بطلان الفصل المميز في الوجود حتى يبطل ما ذهب اليه المص
ويوافق ما زعمه القدماء لكن لما كان هذه الدلائل الذي يذكر على
بطلانه ضعيفا يبقى في الجواز والامكان كما هو مذهب المص ولذا شرع
في بيانه بصيغة التريض لاختياره مذهب فيما قبل وقد اشترنا اليه
هناك فعلى هذا يكون كيفية تقريره (هـ) لا يمكن ان يترك ماهية حقيقة
من امرين متساويين حتى يمكن الفصل المميز في الوجود لانه لو تركب
ماهية حقيقة من امرين متساويين فاما ان لا يحتاج احدهما الى احد
ذلك الامرين الى الاخران يحتاج وهو اي وعدم احتياج احدهما
الى الاخر محال فان احتاج احدهما الى الاخر فاما يحتاج كل منهما
الى الاخر اي يحتاج احدهما الى الاخر والاخر اليه واما يحتاج احدهما
الى الاخر دون الاخر اليه (ج) لو تركب ماهية من امرين متساويين
فاما يلزم المح والآخر واما يحتاج كل منهما الى الاخر واما يحتاج احدهما الى
الاخر دون الاخر اليه فان احتاج كل منهما الى الاخر يلزم الدور والآخر
اي وان لم يخرج كل منهما الى الاخر بل احتاج احدهما الى الاخر
دون الاخر اليه يلزم الترجيح بلا مرجح (ج) لو تركب من امرين
متساويين اما يلزم المح واما يلزم الدور واما يلزم الترجيح بلا مرجح اللذان هما
ايضا محالان لكن لزوم المح والدور و الترجيح بلا مرجح بط (ج) نقيض
المقدم وهو المط او يقرر تخلفا غير هذا (هـ) لو تركب من امرين متساويين
فاما ان لا يحتاج احدهما الى الاخر او يحتاج كل منهما الى الاخر او يحتاج
احدهما الى الاخر دون الاخر اليه وعدم احتياج احدهما الى الاخر
محال فان احتاج كل منهما الى الاخر يلزم الدور وان لم يخرج كل منهما بل
احتاج احدهما الى الاخر فقط يلزم الترجيح بلا مرجح (ج) لو تركب
منهما فاما يلزم المح والدور ولا يخلو عنهما لكن التالي بط (ج) نقيض المقدم
المط (وقوله ضرورة وجواب آه) دليل الكبرى التي قبله (هـ) عدم
احتياج احد الامرين المتساويين الى الاخر محال لان الامرين المتساويين
هما اجزاء الماهية الحقيقية واحتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية الى البعض

يقرر هنا مثل الكلام الذي
يقرر في التمثيلات بتمامه
وقد سمعت مرارا

ونجوز ان يقرر هذا على
المط بالذات للايجاز (هـ)
الحوان كمال المشترك بين
ماهية الانسان وبين نوع
اخر كالفرس وكال مشترك
بينهما جنس (ج) المطلق
المذكور او واضح منه لكون
كلية كمر هذا خفيا غير مسلم
ظاهرا لم يكن الماهية مطلقا
غير مقيد بالانسان وغيره كما
كان هنا فلا يكون كبا طرد
تعريف الجنس وان كانت
سالمة في الحقيقة لان تمام
المشترك بين الانسان والفرس
جنس بالضرورة فلا تقيد
حصر الجنسية على هذا
غاية الامر لا يكون الكبرى
طرد تعرفه بل جزئيا من
جزئياته الشخصية الكلية
فلا يضمر تأمل

فعلى هذا يجوز ان يستدل
به على المذكور (هـ) لفظ
الكل هنا يستدل ايضا

الآخر منها واجب (ج) من غير متعارف غيره احتياج بعض الامر بن
 المساويين الى البعض الاخر وهي واجب وهي مساوية لتلك الكبرى
 لانه اذا كان وجود الشيء واجبا كان عدمه محالا وبالعكس وهو ظاهر
 او يقرر (هـ) لان احد الامر بن المساويين هو بعض اجزاء الماهية
 الحقيقية والآخر منها هو البعض الآخر منها واحتياج بعض اجزاء الماهية
 الحقيقية الى البعض الآخر منها واجب (ج) من ذلك ايضا احتياج احد
 الامر بن المساويين الى الآخر منها واجب وهي مساوية لتلك الكبرى
 او ينتجان تلك الكبرى بعينها بتقرير كبرييهما (هـ) وهو عدم احتياج
 بعض اجزاء الماهية الحقيقية الى البعض الآخر منها مح ان يكون النتيجة
 (ج) تلك الكبرى (وقوله لانهما ذاتيان) آه دليل ما قبله من الملازمة المذكورة
 بقوله ولا يلزم آه عن احدي الكبريات (هـ) ان لم يخرج كل منهما الى الآخر
 بل احتياج احدهما الآخر دون الآخر اليه يلزم الترجيح بلامر جمع لانه
 ان لم يخرج كل منهما الى الآخر بل احتياج احدهما اليه دون الآخر اليه
 يلزم احتياج احد الذاتين المتساويين اللذين احتياج احدهما الى الآخر ليس
 اولى من احتياج الآخر اليه الى الامر منهما واذلزم احتياج احد الذاتين
 المتساويين اللذين احتياج آه الى الآخر منهما يلزم الترجيح بلامر جمع وهو
 ظ (ج) تلك الملازمة او يقرر كبراه (هـ) واحتياج احد الذاتين المتساويين
 اللذين احتياج احدهما الى الآخر ليس اولى من احتياج الآخر اليه الى
 الآخر منهما هو ترجيح بلامر جمع (ج) تلك الملازمة (قوله او يقال لو تركب)
 آه اي يمكن ان يستدل على بطلان بان يقال آه ايضا دليل اخر على بطلان
 الفصل المميز في الوجود (هـ) لا يجوز تركب جنس عال اي لماهية من امرين
 متساويين فلا يجوز الفصل المميز في الوجود لانه لو تركب جنس عال وهو
 الجوهر مثلا من امرين متساويين فاما يكون احدهما اي احد المتساويين
 عرض واما يكون جوهر ان كان احدهما عرضا تقوم الجوهر المركب
 منهما بالعرض وان كان احدهما جوهر فاما ان يكون الجوهر اي
 الجوهر المركب منهما وهو الكل نفسه اي نفس الجوهر الذي هو احدهما
 على هذا اعني الجزء او يكون ذلك الجوهر الكل داخلا في الجوهر

(الجزء)

الجزء واما يكون خارجا عنه (ج) لو تركب جنس عال وهو الجوهر مثلا
 منها فاما تقوم الجوهر بالعرض واما يكون الجوهر الكل نفسه واما
 داخلا فيه واما خارجا عنه وهو اي وقيام الجوهر بالعرض مح بل الامر
 بالعكس وان كان الجوهر الكل نفس ذلك الجزء يلزم ان يكون الكل
 نفس جزئه وكون الجوهر داخلا فيه ايضا محال واذ كان الجوهر خارجا
 عنه عارضه (ج) لو تركب هو منها فاما يلزم المح واما يلزم ككون
 الكل نفس جزئه واما يلزم كون الجوهر عارضا للجزء وانه اي وكون
 الكل نفس جزء ايضا مح ضرورة مغاير اياه واذ كان عارضه لا يكون
 العارض بتمامه عارضا (ج) لو تركب منها فاما يلزم احد المحالات الثلاثة واما
 لا يكون العارض بتمامه عارضا وانه مح اي وعدم كون العارض بتمامه عارضا
 مح (ج) لو تركب منها يلزم احد المحالات الاربعه لكن لزومه مط (ج) تقيض
 المقدم وهو المط او يقرر خلقيا مختصرا هـ منها ويثبت بعده ملازمة انظرية (هـ)
 لو تركب منها فاما يكون احدهما عرض واما يكون جوهر ان كان عرضا
 تقوم الجوهر بالعرض وان كان جوهر فاما ان يكون نفس او داخلا فيه
 او خارجا عنه (ج) لو تركب منها فاما تقوم الجوهر بالعرض واما يكون الجوهر
 نفس الجوهر الجزء او داخلا فيه او خارجا عنه وقيام العرض بالجوهر مح
 وان كان الجوهر نفسه يلزم المح ودخوله فيه مح وان كان خارجا عنه يلزم المحال
 (ج) لو تركب منها لم يلزم المح قطعا لكن التالي بط والمقدم مثله ودلائل
 المقدمات النظرية هي ما بعدها فتقرير قوله فيلزم آه على الاولى
 معلوم واما تقريره (قوله لامتناع آه) على ما قبله من الكبرى فهو
 كون الجوهر الكل داخلا في الجوهر الجزء مح لان كون جوهر الكل
 داخلا في الجزء هو تركب الشيء من نفسه من غيره وتركب الشيء من
 نفسه وغيره ممتنع (ج) تلك الكبرى ومن الاستثنائي ظ (قوله لكن
 ذلك آه) دليل الملازمة التي توسط بينهما (هـ) ان كان الجوهر الكل
 عارضا للجوهر الجزء لا يكون العارض بتمامه عارضا لانه ان كان الجوهر
 الكل عارضا للجوهر الجزء لا يكون ذلك الجزء عارضا لنفسه بل يكون
 العارض بالحقيقة هو الجزء الاخر من الجوهر الكل الذي هو غير الجوهر

لانه يعني عنه المقول لكونه
 جنسا للتعريف وما يعني عنه
 فهو مستدرك (ج) ذلك
 المطوكذا استدلال على هذا
 المدعى بدليله المعلوم (هـ)
 المقول جنس له اي لتعريف
 الجنس العرف لانه يعلم افراد
 واغياره وما يعينهما فهو
 جنس له (ج) المطاوي يقرر
 مطلقا (هـ) لانه يعلم الافراد
 والاغيار اي افراد العرف
 وكل ما يعلم فهو جنس (ج)
 المقول جنس وهكذا تقرره
 من كبا ايضا وقد عرفت
 تفصيله فلا تغفل

يعني قوله في جواب ما هو
 يخرج به الكليات الباقية
 التي هي الاغيار وكل ما يخرج
 به الكليات الباقية التي هي
 الاغيار فهو فصل (ج) المط
 وكل ذلك اختصار وكذلك
 تقرره مركبا من اثنين او من
 ثلاثة او بسط باثبات نظريته
 والكل ظا واضح من المذكور
 فقس كلها ولا تكلف سواء
 قرره يخرج من الافعال بدون
 ذكر الباء المتعلقة به او من
 الثلاثي مع الباء

او يقرر الاول منها من
 المتعارف كشأنيهما (هـ)
 الحيوان تمام المشترك بين
 الانسان والفرس وتمام
 المشترك بينهما هو تمام المشترك
 بين الماهية ونوع اخر (ج)
 الحيوان آه والباقي على حاله
 وكذلك التقرير في الدلائل
 الآتية للا بعض الآخر
 ولو كانت الماهية الماخوذة
 هنا الفرس والنوع الآخر
 الانسان لكان الحيوان جنسا
 بالنسبة الى الفرس لان جنسية
 الشيء انما يكون للماهية الماخوذة
 قريبا او بعيدا وبالعكس لا بالنظر
 الى الانواع الاخر التي تشارك
 تلك الماهية في ذلك الجنس
 لان ذلك الجنس يكون جنسا
 قريبا للماهية الماخوذة
 او بعيدا عنها واما ذلك الجنس
 بالنسبة الى نوع آخر او الانوع
 الاخر المضمومة الى ذلك
 الجنس فهو قريب لها على
 كل حال سواء كان جنسا قريبا
 للماهية الماخوذة او لا
 وسنقره فلا تغفل
 ويمكن ان يقرر آه (هـ) الجسم

الجزء وإذا لم يكن الجزء عا رضا لنفسه بل العارض الجزء الآخر أي أحد
هما فقط لا يكون العارض تمامه عارضا (ج) تلك الملازمة وهكذا الجراء
هذين الدليلين على إبطال تركب الماهية من امور متساوية فيطل به
الفصل المميز في الوجود وصار الفصل الفصل المميز في الجنس فقط
بناء على هذه الدلائل كما هو مذهب القدماء فلا يمكن عند هم مع انه
يمكن عند المص كما اختاره فيكونان متفتين في عدم الوقوع والتراجع
انما هو في جواز كما عرفت (قوله ولينظر آه) امره بالنظر للاهتـم
يشانه ولذا استدل عليه (بقوله فانه آه) يعني هذا المقام ينبغي ان
ينظر فيه بنظر دقيق لان هذا المقام من مطارح الازكيا وما يكون من
مطارح الازكيا ينبغي ان ينظر فيه (ج) لمسط او يقرر على حاله من
الفعلية (هـ) لينظر في هذا المقام فانه من مطارح الازكيا ولينظر فيما
هو من مطارح الازكيا (ج) المط فقد كان قوله هذا المقام الذي هو
متعلق بموضوع المط لكونه متعلق المبني للمفعول موضوعا في الصغرى
والحد الاوسط الذي هو قوله من مطارح الازكيا محمولها وقوله
لينظر الذي هو محمول المط محمول في الكبرى والحد الاوسط متعلق الموضوع
فيها لكون من تمة المبني للمفعول فيها على ما لا يخفى (قوله الثالث آه)
شروع لبيان العرضي من الكليات بعد فراغه عن الذاتيات (هـ) الثالث
من اقسام الكل ما يكون أي الكل الذي يكون خارجا عن الماهية وهو
أي ما يكون خارجا عن الماهية اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية او يمكن
انفكاكه عنها والاول أي وما يمتنع انفكاكه عنها العرض لازم والثاني
العرض المقارن (ج) الثالث من اقسام الكل اما عرض لازم او عرض
مقارن والمثالان دليل ما قبله من الكبيرين وهو وظ ولما كان أحد
نوع العرضي العرض لازم وقد علم مفهومه في ضمن تقسيم المذكور
انفكازم عليه ان يذكر احتمالاته واقسامه فقال (فاللازم آه) لبيان ذلك
(هـ) اللازم أي الذي يمتنع انفكاكه عن الماهية اما لازم الوجود واما
لازم الماهية لان اللازم اما كالسواد أي كل زوم السواد للجشبي واما كالزوجية
أي كل زومها للاربعة والسواد للجشبي لازم الوجود له والزوجية للاربعة

(لازم)

المطلق تمام المشترك بين
ماهية ونوع اخر وتتمام المشترك
بينها ونوع اخر جنس له
(ج) تلك المقدمة واثبات
صغراه النظرية (هـ) الجسم
المطلق تمام المشترك بين الانسان
والحجر والانسان والحجر
ماهية ونوع اخر (ج) تلك
المقدمة او يقرر كبراه (هـ)
وتتمام المشترك بين الانسان
والفرس هو تمام المشترك
بين ماهية ونوع اخر وكذلك
في الشئ الباقية لكن لكون
هذا تقرير اولا بالمطوى
وبعد بالمذكور اشترنا الى
ضعفه بخلاف المذكور اعني
بعكس هذا على ما لا يخفى

فقد كان الجسم المطلق
جنسا بعيد الانسان قريبا
للحجر وكذلك الجوهر جنس
بعيد لهما وقريب للعقل
وتتمام اشتراكها هو ذلك

والحاصل ان الدلائل اربعة
هنا تلك القيود الاربعة



لازم الماهية له (ج) المط (وقوله فانه لازم آه) دليل الكبرى الاولى
مشتلا على موضوعها (هـ) السواد للجشبي لازم الوجود لان السواد
لازم لوجود الجشبي ولتخصه واللازم لوجوده ولتخصه لازم الوجود له
(ج) تلك الكبرى (وقوله لاما هية) دليل ما قبله من الصغرى المذكورة
(هـ) السواد اما لازم لوجوده ولتخصه واما لازم لماهية لكنه ليس
بلازم لماهية (ج) من اربع الاستثنائي عين الجزء الاخر التي هي
الصغرى ومن اوليه معلوم (وقوله لان ماهية آه) دليل ما قبله من
الرافعة المذكورة مشتلا على محمولها فيكون كبرى والصغرى مطوية
(هـ) السواد ليس بلازم لماهية الجشبي لان السواد ليس بلازم للانسان
وما هية الجشبي هو الانسان (ج) من ثاني الثاني تلك الرافعة ومن ثالث الرابع
يندبيل الصغرى (هـ) لان الانسان لا يلزم له السواد وما هية الجشبي الانسان
(ج) تلك الرافعة (وقوله ولو كان السواد آه) دليل الصغرى المطوية
المفهومة مشتلا على تقيضها (هـ) السواد ليس بلازم للانسان لانه
لو كان السواد لازما للانسان لكان كل انسان اسود وليس كذلك أي
لم يكن ليس كل اسود بل بعضه اسود وبعضه ليس باسود كما ترى (ج)
تقيض المقدم وهو تلك الصغرى وقوله فانه متى تحققت آه مساو الكبرى
الثانية منهما وبسط لها الى الشرطية لان ما له هو ما لها (قوله
لا يقال هذا آه) ابطال تقسيم اللازم الى قسميه بانه يقال (هـ) هذا التقسيم
بطلان هذا تقسيم الشئ الى نفسه وإلى غيره وتقسيم الشئ الى نفسه
وإلى مبادئه بط (ج) المط (وقوله لان اللازم آه) دليل الصغرى المذكورة
قبله (هـ) هذا التقسيم تقسيم الشئ الى نفسه وإلى غيره لان هذا التقسيم
تقسيم اللازم الى لازم الوجود ولازم الماهية واللازم هو ما يمتنع انفكاكه
عن الماهية ولازم الوجود هو ما لا يمتنع انفكاكه عن الماهية ولازم
الماهية هو ما يمتنع انفكاكه عنها (ج) هذا التقسيم تقسيم ما يمتنع انفكاكه
عنها الى ما لا يمتنع انفكاكه عنها وإلى ما يمتنع انفكاكه عنها وتقسيم ما يمتنع
انفكاكه عنها الى ما لا يمتنع انفكاكه عنها وإلى ما يمتنع انفكاكه عنها هو تقسيم
الشئ الى نفسه وإلى غيره وهو وظ (ج) تلك الصغرى او يقرر ببسطا مختصرا

متساوية في التصور وفي كل
منها تقرير مر كبحال كون
الاول منهما متعارفا وغيره
بسيطاً مع اثبات نظرية
بعده من الغير المتعارف الغير
المتعارف او ببسطا مختصرا
قررنا في كل منها واحد
منها القياس عليه غيره
وهو وظ
وهكذا ادعاء المثال والاستدلال
لال عليها بما قبله من مفهوم
القريب والبعيد والاستدلال
على صغراه بعده بما بعده
المذكور (هـ) الحيوان جنس
قريب لانه جواب عن الماهية
وعن بعض مشاركتها فيه
وجواب عنها وعن جميعها
ايضا وما يكون كذلك فهو
جنس قريب (ج) واثبات
صغراه بما بعده (هـ) الحيوان
جواب عن الماهية وعن
بعض مشاركتها فيه
وجواب عنها وعن جميعها
ايضا لانه جواب عن الانسان
والفرس وجواب عن
الانسان وعن جميع الانواع
المشاركة للانسان فيها

بذكر مشار اليه هذا موضعه كما هو المناسب (هـ) هذا اي تقسيم
اللازم الى لازم الوجود ولازم الماهية تقسيم الشيء الى نفسه وإلى غيره
لان اللازم هو ما يمتنع انفكاكه عنها ولازم الوجود ما لا يمتنع ولازم الماهية
ما يمتنع وتقسيم ما يمتنع الى ما لا يمتنع وإلى ما يمتنع تقسيم الشيء الى نفسه وإلى
غيره (ج) تلك الصغرى من غير متعارف غيره او يقرر من المتعارف (هـ) لان
تقسيم اللازم اليهما هو تقسيم ما يمتنع انفكاكه عنها الى ما يمتنع وإلى
ما لا يمتنع وتقسيم اليهما تقسيم اللازم الى لازم الوجود ولازم الماهية
(ج) تلك الصغرى او يقرر بسيطا غير هذا على هذين التصويرين
ثم ثبت مقدمة النظرية (هـ) لان اللازم ما يمتنع انفكاكه عنها وتقسيم
ما يمتنع انفكاكه عنها اليهما هو تقسيم الشيء الى نفسه وإلى غيره (ج)
تلك الصغرى واثبات كبراه مذكور فلا تغفل (قوله لانا قول لانم آه) منع
مقدمة من مقدمات المعارض اي الكبرى وهي قوله لازم الوجود هو
ما لا يمتنع انفكاكه عنها اعني عكس تعريف لازم الوجود كما جعل مقول
لانم ذلك (وقوله غاية ما هـ) سنده يعني لانم كون لازم الوجود ما لا يمتنع
انفكاكه عن الماهية مطلقا بل هو ما يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث
انها موجودة لان حيث هي هي كما ذكره بقوله غاية ما في الباب انه آه
اي غاية الامر يكون لازم الوجود ما لا يمتنع انفكاكه عن الماهية
من حيث هي هي لكونه ما لا يمتنع انفكاكه عنها من حيث هي هي لازم
الماهية اعني القسم الآخر ولا يلزم من كون لازم الوجود ما لا يمتنع
انفكاكه عنها من حيث هي هي كونه ان لا يمتنع انفكاكه عنها في الجملة الذي
هو مورد القسمة بل هو اي لازم الوجود يمتنع انفكاكه عنها في الجملة
كما اثبت (بقوله فانه آه) فيكون هو تصويرا لذلك السند جاريا عليه
بعد الترتيب الكائن على حاله (هـ) لازم الوجود يمتنع الانفكاك عن الماهية
الموجودة وما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة فهو يمتنع الانفكاك
عن الماهية في الجملة (ج) لازم الوجود يمتنع انفكاكه عن الماهية
في الجملة وهي ثمة ذلك السند المذكور بقوله لكن لا يلزم منه ان لا يمتنع
بناء على ان نفي النفي اعني لا يلزم منه ان لا يمتنع آه يستلزم الاثبات ولذا

(كان)

كان هذه النتيجة عيه كما يفهم من المنوع المذكور بعد قوله لانم اعني
قوله ان لازم الوجود لا يمتنع آه الاثبات لان النفي الكائن في قوله لانم
وفي قوله لا يمتنع يشتر الاثبات ولذا كان حاصل المنع ان لازم الوجود
ما يمتنع انفكاكه عنها لكنه لا مطلقا بل عن الماهية باعتبار كونه موجودا
لاعنها باعتبار هي هي وهو ظ (قوله فان ما يمتنع آه) بيان ما هو المراد
من التقسيم المذكور ومحصله بعد دفع الاعتراض عنه بيان النفي فيكون
هو كائن من ثمة الجواب ومحصله لانه جي لا يوضح ذلك التقسيم ودفع الاعتراض
عنه فيكونان واضحين بعد هذا البيان وان كان معلوما بدونه ايضا
فعلى هذا يكون هو جواب شرط محذوف بدلالة القاء ويقرر (هـ)
اذا عرفت ما ذكرنا من هذا الجواب كان محصل ذلك التقسيم
ان ما يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة اعني مطلقا اللازم اما ان يمتنع
انفكاكه عن الماهية من حيث انها موجودة اي باعتبار كون الماهية
موجودة بالنظر اليه اما ان يمتنع انفكاكه عنها من حيث هي هي اي
من حيث الماهية ماهية وبالنظر الى نفسه الماهية مع قطع النظر عن كونها
موجودة اولا والثاني اي وما يمتنع انفكاكه عنها من حيث هي هي لازم
الماهية والاو اعني ما يمتنع انفكاكه عنها من حيث كونها موجودة لازم
الوجود (ج) اذا عرفت ما ذكرناه من الجواب كان ذلك التقسيم ان ما يمتنع
انفكاكه عن الماهية في الجملة اما لازم الوجود ولازم الماهية ولما كان التقسيم
كذلك فورد القسمة اي المقسم متاولا لقسمة (ج) اذا كان الامر كما ذكرنا
يكون مورد القسم متاولا لقسمة لكن الامر كما ذكرنا (ج) عين التالي الى المط
وهو قوله فورد القسم متاولا لقسمة او يقرر ايضا تقسيم كيان اثنين فقط
وهو الظاهر لما عرفت ما ذكرناه كان التقسيم اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية
في الجملة الى قوله فورد ولما كان التقسيم ان ما يمتنع آه كان مورد القسمة
متاولا لقسمة (ج) لما عرفت ما ذكرناه فورد القسم متاولا لهما لكن
المقدم ثابت (ج) عين التالي المط (قوله ولو قال آه) يعني دفع الاعتراض
المذكور عن تقسيمه بهذا لكنه لو قال اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء
في بيان تعريف اللازم فيما سبق في ضمن الحصر بذكر الشيء يدل قوله

والجواب عن الانسان
وعن الفرس وعنه وعن جميع
الانواع آه هو الجواب عن
الماهية وعن بعض مشاركتها
فيه والجواب عنها وعن جميع
مشاركتها فيه (ج) تلك
الصغرى او يقرر هذا من الغير
المتعارف بتقرير كبراه (هـ)
والانسان والفرس هو الماهية
وبعض مشاركتها والانسان
وجميع الانواع المشاركة
في الحيوانية هو الماهية وجميع
مشاركتها والباقي على حاله
وكذا الجسم الثاني جنس
بعيد لانه جواب عن الماهية
وعن بعض مشاركتها في ذلك
الجنس وليس الجواب عنها
وعن البعض الاخر وما هو
كذلك فهو جنس بعيد (ج)
ذلك المط واثبات صغراه بما
بعده (هـ) الجسم الثاني جواب
عن الماهية وعن بعض
مشاركتها في الجنس لا جواب
عنها وعن البعض الاخر

الذي يشاركه فيه ايضا لانه
جواب عن الانسان وعن
النباتات المشاركة فيه
لا جواب عن الانسان وعن
الحيوانات المشاركة له فيه
ايضا وما يكون جوابا
عن الانسان وعن
النباتات المشاركة له فيه
وليس جوابا عنه والحيوانات
المشاركة له فيه يكون جوابا
عن الماهية وعن بعض
مشاركتها فيه ولا يكون
جوابا عنها وعن البعض
الاخر (ج) تلك الكبرى او يقرر
هذا من غير المتعارف بتقرير
كبراه (هـ) والانسان والنباتات
هو الماهية وبعض مشاركتها
فيه والانسان والحيوانات
هي الماهية ايضا والبعض
الاخر المشارك لها فيه والباقي
على حاله وكذا اثبات الجزء
السلبي للصغرى بما بعده مثل
المذكور اعني من الثاني وهو
ظن فذكر

او بسطاعير هذا المذكور
 مجالا في الجملة (هـ) الجسم
 النامي جواب عن الانسان
 والمشاركات النباتية له
 لاحواب عنه وعن المشاركات
 الحيوانية له وما يكون جوابا
 عنها وايس جوابا عنها
 جنس بعيد له (ج) تلك
 او مر كبا على هذا الترتيب
 فظهر ان قرينة الجنس
 وبعديته بالنسبة الى جزئياته
 قد يكون بالنسبة الى بعضها
 خربا والى البعض الاخر بعيدا
 فلا يطلق على الكل الذي
 هو تمام المشترك خربا وبعيدا
 الا بالنسبة الى جزء من
 جزئياته ولا يكون في نفس
 خربا ولا بعيدا بل انظر الى
 جزئيه لانك قد عرفت ان
 ذلك الكل اذا نسب الى
 جزئي من جزئياته فان كان
 جوابا عن ذلك الجزئي
 الذي هو الماهية المأخوذة
 وعن جميع ما بمشاركة
 في ذلك الكل من سائر
 جزئياته يكون ذلك الكل
 بالنسبة الى ذلك الجزئي
 المأخوذ فقط خربا جنس

(في جزئه)

في جزئه بالزوم بينهما (ج) تلك المقدمة وكذا في الثاني (هـ) تساوي الزوايا
 الثلث للقائمين لثالث هو الذي يفتقر له لان تساويهما هو الذي لا يفتقر
 فيه مجرد تصور الثلث وتصور آه وما هو كذلك يفتقر في جزم الذهن آه
 (ج) تلك المقدمة وامثلة هذا القسم من اللازم كثير لان كل ما يحتاج
 في استزاه لازمه الى دليل من هذا القبيل وهو (قوله وههنا نظر) اي وفي
 حصر لازم الماهية في ذنبك القسمين نظر كما يصرح في نتيجة (هـ) لو اعتبرنا
 الافتقار الى وسط في مفهوم غير البين لا يختصر لازم الماهية في البين وغيره
 لكنه اعتبار الافتقار الى وسط في مفهومه كما عرفت (ج) ان لازم الماهية
 ليس بمختص في البين وغيره فيكون حصر المص ذلك باطلا وقوله وهو
 ان الوسط الى قوله فلو اعتبرناه دليل الملازمة المذكورة اعني لو اعتبرنا
 مقدما عليها بدلالة الفاء كونها نتيجة (هـ) لما كان الوسط ما يفتقر بقولنا
 لانه حين يقال لانه كذا وليس من عدم افتقار الزوم الى وسط انه يفتقر
 فيه مجرد تصورهما ثبت انه لو اعتبرنا الافتقار الى الوسط في مفهوم
 غير البين لم يختص لان الماهية في البين وغيره لكن المقدم ثابت (ج) عين
 التالي الذي هو تلك الملازمة والاستثنائية المذكورة لكونها مقدمتين
 دليل احديهما (قوله مثلا اذا قلنا آه) (هـ) الوسط ما يفتقر بقولنا لانه
 حين يقال لانه كذا لان الوسط هو المتغير مثلا في قولنا العالم محدث لانه
 متغير والتغير في قولنا هذا هو المقارن بقولنا لانه (ج) تلك المقدمة (وقوله
 لجوازه آه) دليل ثابتهما وهي لكونها رفع الايجاب الكلّي يؤخذ السلب
 الجزئي ويستدل عليه به (هـ) قد لا يكون اذا لم يفتقر الزوم الى
 وسط يفتقر في مجرد تصور اللازم والمزوم اي قولنا يفتقر الذهن في الجزم
 بالزوم الى وسط ولا يفتقر فيه مجرد تصورهما لانه اذا توقف الزوم
 على شيء اخر للوسط من حدس او تجربة لا يفتقر الى وسط واذا توقف على
 شيء اخر يفتقر فيه مجرد تصورهما (ج) من ثاني الثالث تلك الجزئية
 ومن رابع الاول ايضا (هـ) قد لا يكون اذا لم يفتقر الزوم الى وسط يفتقر
 فيه مجرد تصورهما لانه قد يكون اذا لم يفتقر الزوم الى وسط يتوقف على
 شيء اخر واذا توقف على شيء اخر لا يفتقر فيه مجرد تصورهما (ج) تلك
 الجزئية (وقوله لجوده آه) دليل ملازمة المقررة آنفا من الاستثنا في

لامطلقا اذ يجوز ان يكون
 في البعض الآخر بعيدا
 كالا جناس التي تحت جنس
 او اجناس كالجسم النامي
 والجسم المطلق والجوهر
 فان الجسم النامي مثلا قريب
 لافراد النباتات اذا نسب
 الى واحد منها وضم اليه
 جميع افراد الجسم النامي
 مع انه بعيد بالنسبة الى افراد
 الحيوان التي هي ايضا
 من افراد ولد كان الاجوبة
 في الاجناس البعيدة زائدة
 على مراتب البدن الواحد
 اذا جنس القريب جواب
 وليس بمرتبة من التعداد كما
 ستره واما اذا نسب ذلك
 الكلّي الى جزئي من جزئياته
 ولا يكون جوابا عن السؤال
 بذلك الجزئي مع ضم سائر
 الجزئيات معه بل كان ذلك
 الكلّي جوابا لذلك الجزئي
 مع البعض المضمونه اليه
 ولا يكون جوابا عن البعض
 الاخر يكون ذلك الكلّي
 بالنسبة الى ذلك الجزئي
 المأخوذ فقط جنسا بعيدا
 لامطلقا اذ يجوز ان يكون

(هـ) لما كان الوسط ما يقترن بقولنا آه فلو اعتبرنا الافتقار الى الوسط في مفهوم غير البين لوجد قسم ثالث واذا وجد قسم ثالث لم يخصر لازم الماهية في البين وغيره (ج) تلك الملازمة تأمل (قوله وقد يقال آه) اي قد يقال لازم البين على لازم الذي يلزم من تصور ملازمة فقط تصوره لامن تصورهما معا اذ قد يقال البين على مثل كون الاثنين ضعفا للواحد ومثل كون الاثنين ضعفا للواحد هو اللازم الذي يلزم من تصور ملازمة تصوره (ج) المط هذا على حالها او يقرر على عكس التعريف المذكور كما هو الظ (هـ) اللازم البين هو اللازم الذي يلزم آه لان اللازم البين هو مثل كون الاثنين ضعفا للواحد وكونه ضعفا له الذي يلزم آه (ج) المط وكذلك ثمره على طرده او ادعاء المثال والاستدلال عليه باحدهما (وقوله فانه من تصوره آه) دليل ماقبله من المقدمة (هـ) لما ثبت ان من تصور الاثنين ادرك انه ضعف الواحد ثبت كون الاثنين ضعفا للواحد هو الذي يلزم آه او ثبت كونه ضعفا للواحد لازما يتنا بهذا المعنى لكن المقدم ثابت والتالي مثله ويمكن تقريره من الاقتران ايضا كما عرفت (قوله المص الاول آه) بيان للنسبة بين معنى اللازم البين المذكورين اورد الشرطيتين المذكورتين لافادة قوله اعم اياهما واستلزامه وح يجوز ان يكون الملازمة الاولى دليلا للشرطية الكلية المأخوذة من طرف الاخص ويقرر (هـ) كلما تحقق اللازم البين بالمعنى الثاني اي المعنى المذكور ثانياً تحقق هو بالمعنى الاول المذكور فيما قبل لانه كلما تحقق البين بهذا المعنى الثاني يكفي تصور الملزوم في اللزوم متى يكفي تصور الملزوم في اللزوم يكفي تصور اللازم مع تصور الملزوم وما يكفي مع تصور اللازم مع تصور الملزوم هو اللازم البين بالمعنى الاول (ج) تلك الملازمة وكذلك موصوله ويجوز ان يقرر ههنا السبعة عشرة المذكورة هنالك فنذكر (قوله وليس كذا آه) هي الشرطية السداسية الجزئية المأخوذة من جانب الاعم لكونه رفع الایجاب الكلي الذي هو مستلزم للسلب الجزئي المق هنا (قوله والعرض المفارق آه) بيان تقسيم الى قسمه وحصره فيهما ودليله هو المثالان المذكوران له وتقريرهما والاحتمالات المذكورة في التقسيمات معلوم بالقياس الى نظائره (قوله هذا

(التقسيم)

ان قريبته وبعديته انما هي بالنسبة الى جزئه لامن حيث كونه تمام المشترك فقط وهو نظير وهكذا الكلام في جميع الكليات الخمس فلا يطلق لافرادها نوعا وفصلا وخاصة وعرضها ما لا بالنسبة الى جزئه لافي نفسه ولذا قيد التقسيم الكلي فيما سبق بقوله اذا نسب الى ما تحته من جزئياته وقد عرفت فقد ظهر ان الجنس اذا توسط بينه وبين جزئيه المنسوب اليه كلى اخر يكون بعيدا وان لم توسط الكلي الاخر بينهما وليس بينهما مرتبة اصلا يكون قريبا كما ان الفصل ان يبينه وبين الشيء المميز به كلى اخر وميز الفصل ذلك الكلي الاخر ايضا يكون فصل بعيد للشيء المميز به وان لم توسط بينهما كلى اخر ولم يميز الفصل غير ذلك الشيء اصلا يكون فصله قريبا فلا تغفل هنا ايضا عما ذكرنا في تعلقات من

وضع ماهو لتمام الماهية المختصة او المشتركة فقط ولا يكون الجواب عنه ما يصح حمله عليه كما سبق فتذكر

والملازمات المذكورات التي تاليها مقدم على مقدمها في عبارات مقدمات شرطيات على التقدير الاول وكبريات على التقدير الثاني ويجوز ان تقرر هذه الملازمات على حالها كما هو المسطور على التصورين ويقال في تقرير تلك الملازمات بعد تقرير الاستثنائية او الصغرى (هـ) ويكون هناك جوابان ان كان الجنس بعيدا بمرتبة وثلاثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين واربعة اجوبة ان كان بعيدا ثالثا اثبات او الباقي على حاله وتكون هي على هذا ايضا شرطيات لاحليات وهو ظ فلا تغفل في نظائره

فعلم من هذا ان الكلي

التقسيم آه) ابطال لحصره فيهما (هـ) هذا التقسيم (هـ) اي تقسيم العرض المفارق اليها ليس بخاصر لا قسمه لان العرض المفارق هو ما لا يمتنع انفكاكه عن الشيء وما لا يمتنع انفكاكه عن الشيء لا يلزم ان يكون منفكا اي بالفعل (ج) العرض المفارق لا يلزم ان يكون منفكا حتى يخصر آه وتقسيم ما لا يلزم ان يكون منفكا الى سريع الزوال وبطيئه ليس بخاصر لا قسمه (ج) المط (وقوله لجوازه آه) دليل ماقبله من الكبرى الاولى (هـ) ما لا يمتنع انفكاكه عن الشيء لا يلزم ان يكون منفكا عن الشيء لان ما لا يمتنع انفكاكه عن الشيء يجوز ان يدوم له الذي ان ذلك الشيء وما يجوز ان يدوم له لا يلزم ان يكون منفكا (ج) تلك الكبرى (قوله الكلي الخارج آه) بيان اثبات قول المص هذا الذي هو من تمة قياسه الكائن في قوله السابق بقوله لانه اختص آه (هـ) الكلي الخارج عن الماهية اما يختص بافراد حقيقة واحدة او لم يختص بها ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة وان لم يختص بها فهو العرض العام (ج) المط المثالان ايضا دليلان للمقدمة المرددة او للمدعى بل لا ريد او لكل واحدة من الملازمتين تذكر احدهما فقس البواقي عليه (هـ) الكلي الخارج عنها اما كالضاحك واما كالمشئ والضاحك مختص بها والمشي لا يختص بها (ج) تلك الصغرى (وقوله فانه مختص آه) دليل احدي كبريين هذا (هـ) الضاحك مختص بحقيقة واحدة لانه مختص بحقيقة الانسان وحقيقة الانسان حقيقة واحدة (ج) تلك الكبرى وكذا (قوله فانه شامل آه) دليل الثانية منهما (هـ) المشئ لا يختص بحقيقة واحدة بل بعمها وغيرها لانه لا يختص بها بل شامل للانسان وغيره والشامل للانسان وغيره يعبر حقيقة واحدة وغيرها (ج) تلك الكبرى ويقرر كبرى هذا (هـ) والانسان حقيقة واحدة وغيرها وباقي التصورات هنا مثل ما قررنا في نظائره (قوله وترسم آه) لم يقع ايضا بالتعريف المفهوم في ضمن التقسيم بل عرفه مستقلا وكذا العرض العام (قوله فالكلية آه) يعني هذا اللفظ مستدركة لانه يغني عنه لفظ مقوله وما يغني عنه ذلك فهو مستدركة (ج) المط (قوله وقولنا فقط آه) قد سبق تصوير مثل هذه الاقيسة بعرفه

من تذكره لكننا نقرره اجمالا (هـ) قولنا فقط فصل للخاصة لانه يخرج الجنس والعرض العام وما يخرجهما فصل لهما (ج) المطر وهكذا تقريره من كيان اثنين او من ثلثة الذين هما الاوضح فيكون (قوله لانهما آه) دليل ما قبله من الصغرى المذكورة (هـ) قولنا فقط يخرج ما هو مقولان على حقايق اى الجنس مقول في جواب ما هو بحسب الشركة والعرض العام محمول على افراد لصدق الكل على افراد والمقول على حقايق هو الجنس والعرض العام (ج) تلك الصغرى وكذلك وقولنا قولا عرضيا مثل ما قبله بقرر بسيط ومن كيان اثنين او ثلثة وهو ظ ويكون (قوله لان قولهما آه) دليل صفراء ايضا (هـ) قولنا هذا يخرج ما يكون قوله اى مقولته على ما تحت ذاتي لا عرضي وما يكون قوله على ما تحت ذاتي لا عرضي هو النوع والفصل (ج) قولنا هذا يخرج النوع والفصل وهى الصغرى ويجوز ان يقرر على الكبرى وان يقرر من الثاني مع انتفاء شرط كما هو المسطور وقد سبق تفصيله فتذكر وكذلك التقرير في فصول العرض العام اعني قوله بقولنا وغيرها وقوله وقولنا قولا عرضيا مثل التقرير المذكور آتيا نقس ولا نفعل في تقرير جميع احتمالاته او يقرر هو مثل ما قررنا فيما تقدم غير هذا الترتيب لتغير الاسلوب فيها (هـ) النوع والفصل والخاصة يخرج عن حد العرض العام بقولنا وغيرها لانها لا يقال الاعلى حقيقة واحدة فقط وما يقال على حقيقة واحدة فقط خارج عنه بقولنا وغيرها (ج) المطر او يقرر من الاقيسة الخمسة المشهورة (هـ) النوع والفصل والخاصة خارج عنه بقولنا وغيرها لان النوع والفصل والخاصة يقال على حقيقة واحدة والعرض العام مقول على حقيقة واحدة وغيرها والمقول على حقيقة واحدة يخرج عن حد ما يقال على حقيقة واحدة وغيرها بقوله وغيرها (ج) المطر وكذلك الاربع الباقية والتقرير في قوله وقولنا قولا عرضيا آه بلافوت (قوله وانما كان آه) شروع لاثبات كون هذه التعريفات المذكورة للكليات الخمس رسوما لا حدودا بقوله للجواز آه (هـ) هذه التعريفات رسوما للكليات لانه يجوز ان يكون لها اى تلك الكليات ماهيات وراء تلك المفهومات اى غير التعريفات المذكورة لها ملزومات تلك الماهيات

(ومتساوية)

الكائن جنسا قريبا اغم مطلقا من الكل الكائن جنسا بعيدا وان كان بالعكس بحسب الماء لانه كلما كان ذلك الكل جنسا بعيدا بالنسبة الى جزئى يكون قريبا بالنسبة الى جزئى اخر كالجناس البعيدة المذكورة وهو لا يلزم من كونه قريبا بالنسبة الى جزئى بعيدا بالنسبة الى اخر لانه الجنس الذي لا جنس تحته بل نوعا قريب مع انه لا يكون بعيدا بالنسبة الى جزئى اصلا وهو وان كان بعض افراد القريب بعيدا ايضا كالجناس المذكورة يصدق الايجاب الجزئى حين صدق السلسه الجزئى الكائن في طرف الاعم ولو لم يصدق لكان بينهما مساواة لا اعم واخص كما كان الامر كذلك في سائر افراد الاعم مطلقا على ما لا يخفى

ومتساوية لها اى تلك المفهومات وهى لازمة لها ولما جاز ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات ملزومات متساوية لها لم يتحقق ذلك اى لا يتحقق (ج) كون تلك المفهومات حدودا لهما وحيث لم يتحقق اى ولم يتحقق ذلك اطلق عليها اى على تلك التعريفات الرسوم واذنا اطلق عليها تكون رسوما للكليات لا حدودا لكون التعريف باللازم رسوما لاحدا (ج) عين التالى المطر وهو مركب من اقيسة ثلثة كلها من غير تعارف اول الاستثنائى وكذلك موضوعه وتقريره من اثنين باعتبار نتيجة الثانى منها متساوية للمطر ولما كان هذه البيان قول المص في غير هذا الكتاب رده بقوله وهو اى وجواز ان يكون آه بمعزل اى بعيد عنه لكونه غير مرضى له واستدل عليه (بقوله لان الكليات آه) فيكون هو اثباتا لتقيض ما قاله المص قبله واستدل عليه لان قوله وهو بمعزل منه يستلزم عدم كونها رسوما بل حدودا ولذا كان نتيجة ذلك كما ترى (هـ) لما كان الكليات الخمس امور اعتبارية حصلت مفهوماتها اول ووضع اسمائها بازاؤها بعده لا يكون لها اى للكليات معان غير تلك المفهومات واذ لم يكن لها معان غيرها يكون هى اى التعريفات المذكورة حدودا لرسوما (ج) لما كان الكليات الخمس من الامور الاعتبارية التى حصلت مفهوماتها اول ووضع اسمائها بازاؤها يكون تلك المفهومات حدودا لها لرسوما لكن الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها اول ووضع بازاؤها اسمائها (ج) عين التالى المطر وهو ان هذه المفهومات حدودا لرسوما التى هى تقيض ما ثبت قبل او يراذ اقتضى واحد بين هذين القياسين لهذا المركب بعد ذكر نتيجة الاول منها حتى ينتج الرد المذكور بعينه لامساوية وايا ما كان يكون مستقيما (هـ) ولما كانت تلك المفهومات حدودا لرسوما يكون هو بمعزل من التحقيق (ج) لما كانت الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها آه كان ذلك بمعزل منه لكن المقدم ثابت (ج) عين التالى الذى هو قوله هو بمعزل من التحقيق هذا لاذكح ولما رد ذلك الدليل هذا احتمل ان يورد عليه بناء على ضعفه اراد ان يستلزم رده بعده باقوى منه كما هو شأن العلوة (فقال على ان آه) يعنى

او يقرر هذا المطر شرطية (هـ) اذا كان الجنس بعيدا يكون عددا لاجوبة زائدا على عدد مراتب البعد الواحد لانه اذا كان الجنس بعيدا يكون الاجوبة الجنس القريب وكل مرتبة من البعد وعددهما زائد على عدد مراتب البعد (ج) تلك الملازمة او يقرر كبراه شرطية (هـ) واذ كان الاجوبة الجنس القريب وكل مرتبة من البعد يكون عدد الاجوبة زائدا على عدد مراتب البعد (ج) المطر المذكور او يضم الى صفراء مراتب العدد قيدا لها (هـ) اذا كان الجنس بعيدا يكون الاجوبة الجنس القريب وكل مرتبة من البعد ويكون مراتب البعد هى كل مرتبة فقط والكبرى على حالها

او يقرر هذا من كيان المذكور ومن اقتضى شرطية اخر صفراء متصلة وكبراه اجلية مذكورة من ددة كما

سلمنا دليلك الدال على مطلوبك اعني لجواز ان يكون لها آه لكن لا يلزم من ذلك الدليل كونها رسوما غاية الامر يلزم من ذلك عدم العلم بانها حدود مع ان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم حتى يثبت ذلك كونها رسوما اذ عدم العلم بنقيض الشيء لا يوجب العلم به وهو ظا فلما نسب ان يذكر لفظ التعريف بناء على دليل حتى يحتمل اياهما وعلى كل اعتبار لا يستلزم دليله المذكور لدعاء اعني كونها رسوما على ما لا يخفى فعلى هذا يكون تصويره على حالها (هـ) الدليل المذكور له بقوله لجواز آه دليل على عدم العلم بانها اى بان تلك المفهومات حدود وعدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم (ج) من الاول الدليل المذكور له دليل لا يوجب العلم بانها رسوم واذ لم يوجب العلم بانها رسوم فالمناسب ذكر لفظ التعريف اللذين هو اعم من الحدود والرسم (ج) من غير متعارف اول الاستثنائي المناسب ذكر التعريف الذى هو اعم لا تخصيصه بالرسم هو موط المعترض الذى هو نقيض موط المص وان شئت ضمنت اليها مقدمة شرطية مطوية حتى يتج عين المظ (هـ) ولما كان المناسب ذكر التعريف الذى هو اعم لا يكون هذه التعريفات رسوما للكليات (ج) عين التالى الذى هو مطلوبه (قوله وفى تمثيل آه) اى فى تمثيل الكليات اى بعضها الذى مثالها الذى مشتق لاجامد بالناطق اه اى بما يدل على الذات مع الصفة لبالناطق الذى هو دال على الصفة فقط مع ذولا بدونه لعدم صحة الحمل بدونه اصلا وهو ظرف فائدة وهى اى وتلك الفائدة كون المعبر فى حمله عليها هو حمل المواطنة اى حمل هو هو ومن هذا القبيل حمل الانسان والحيوان ونحوهما على افرادهما وليس مختصا بمشتق لاي لا المعبر فى حمله عليها حمل الاشتقاق الذى هو حمل ذو هو وهو ايضا ليس بمختص بحمل المصدر على الذات بل يوجد فى غيره ايضا مما يصح الحمل به ولا يصح بدونه اصلا من الجوامد مثل زيد ذو مال وجاء وكونتهما وهو ظرف يكون (قوله والناطق والضحك آه) صغرى (وقوله هى ان المعبر آه) كبرى يتجنان على حالها من غير متعارف ثانى الثانى نتيجة تفرض مقدمة استثنائية وتضم اليها شرطية مركبة منها ومن المظ حتى يتج المظ (هـ) فى تمثيل الكليات بالناطق

آه فائدة لان النطق والضحك والمشي لا يصدق على افراد الانسان بحمل
المواطاة والحمل المعترفى حل الكلى على جزئياته هو حل الموطاة لاحل
الاشتقاق (ج) النطق والضحك والمشي لا يصدق على افراد الانسان بالحمل
المعترفى حل الكلى على جزئياته بل بحمل ذوو والم لا يصدق النطق والضحك
والمشي على افراد الانسان بالحمل المعترفى حل الكلى على جزئياته بل بحمل
ذو يكون فى تمثيله الكليات بالنطق آه لا بالنطق التى هى مبادئها ومشتق
عنها فائدة (ج) عين التالى المط وقوله وهو حل وهو الذى هو عكس
تعريف حل الموطاة دليل ماقبله من بعض كبرى الثانى اعنى جزئية
الايجابى (هـ) المعترفى حل الكلى على جزئياته حل الموطاة لان المعترف
فيه حل هو هو للزوم اتحاد الموضوع والمحمول فى الخارج وحل هو
هو هو الموطاة اى الحمل بحاله (ج) تلك المقدمة (قوله وهو حل ذو)
هو الذى هو عكس تعريف حل الاشتقاق دليل ماقبله من بعضه الاخر
اعنى جزئه السلبى (هـ) ليس المعترفى حل الكلى على جزئياته حل الاشتقاق
لان المعترفى حله عليها ليس حل ذو هو وحل الاشتقاق هو حل ذو هو
(ج) من ثانى الثانى تلك المقدمة ومن ثالث الرابع ايضا بعكس الصغرى
(هـ) حل ذو هو ليس بمعترفى حله عليها وحل الاشتقاق هو حل ذو هو
(ج) تلك المقدمة (وقوله فلا يقال آه) دليل ماقبله من الصغرى (هـ) النطق
والضحك والمشي لا يصدق على افراد الانسان بالمواطاة لانه لو صدقت هى
عليها بالمواطاة لقليل زيد نطق لكنه لا يقال زيد نطق (ج) نقيض المقدم
وهى تلك الصغرى (وقوله بل ذو آه) دليل الرافعة المذكورة (هـ) لا يقال
زيد نطق اذ يقال زيد ذو ونطق بحمل الاشتقاق او ناطق بحمل الموطاة الذى
هو المعترف وذو نطق وناطق ليس نطق (ج) تلك الرافعة وكذا من الثانى
ومن الثلثة الاول للاستثنائى (قوله فاذا قد سمعت آه) بيان لاجال المص
هنا حصر الكليات الى الخمس بعد بيانه مفصلا ببيان مقدمة المقدم مع
دليله الذى هو اجمال ما قرر لا غيره فكانه لم يقع بذكره فيما سبق خطا
بسبب تفرق المقدمات هناك لتوسط الدلائل بينها وذكر هنا ليسهل
تصوره وحفظه يعنى اذ قد سمعت ما تناولنا عليك ظهر لك ان الكليات

نوع جنس وفصل آه وهي خمسة (ج) اذ قد سمعت ما تلونا عليك ظهر لك ان الكليات خمسة (و قوله لان الكليات آه) دليل حصر الكليات في الخمس اعني الصغرى (ه) الكليات متحصرة في نوع و جنس آه لانه اما ان يكون الكلي نفس ماهية ما تحت من الجزئيات او داخل فيه وخارجا عنه ان كان نفس ماهية ما تحت من الجزئيات فهو النوع وان كان داخلا فيه فاما ان يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع اخر او لا وما يكون تمام المشترك بينهما جنس وما لا يكون فصل وان كان خارجا عنه فاما يختص بحقيقة واحدة او لا ان اختص بها فهو خاصة وان لم يختص بها فهو عرض عام (ج) المطر رد وكذلك موصول الذي هو الافصح باظهار النتائج وقد سمعته في تفصيله مستغن عن البيان (قوله واعلم ان آه) اعتراض على حصر المص الكليات في الخمس بقوله فالكليات اذن خمسة بعد تقريره على مزائه فيكون ابطالا لقوله ذلك كما اورد في تجنجه (ه) المص قسم الكلي الخارج عن الماهية الى اللازم والمفارق ثم قسم كلا منهما الى الخاصة والعرض العام كما عرفت ولما قسمه الى اللازم والمفارق ثم قسم كلا منهما الى الخاصة والعرض العام يكون الكلي الخارج مقسما الى اربعة اقسام واذا كان الخارج مقسما الى اربعة اقسام يكون اقسام الكلي سبعة على مقتضى تقسيمه لاجل خمسة واذا كان اقسام الكلي سبعة لاجل خمسة على مقتضى تقسيمه لايصح بعد ذلك قوله فالكليات اذن خمسة (ج) عين التالي المطر اعني لا يصح قول المص فالكليات اذن خمسة بعد ذلك اي كون الامر كذلك على مقتضى تقسيمه او يقرر من المستقيم (ه) لما قسم المص الكلي اليه اثم قسم كلا منهما اليه يكون الخارج مقسما الى اربعة اقسام ولما كان الخارج مقسما الى اربعة يكون اقسام الكلي سبعة ولما كانت سبعة لا يصح قوله بعد ذلك فالكليات اذن خمسة لكن المص قسمه اليه اثم قسم كلا منهما اليه (ج) عين التالي المطر وجوابه ايضا ظاهر من غيره كما لا يخفى على من تدبره (قوله قد عرفت آه) توطئة لبيان ماهو من ثمة الكلي اعني كونه متمتع الوجود في الخارج او يمكن الوجود فيه مع جميع احتمالاته

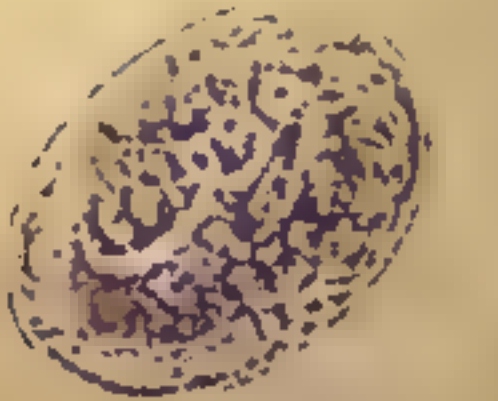
(قلى)

فعلى هذا يقرر اولاً هذا الى قوله والى هذا لكونه تضرر بوجه وتفصيله ثم يبدأ بيان قوله هذا وح يكون التقرير على ظاهره بلا تبديل (ه) قد عرفت ان ما حصل في العقل من حيث انه حاصل في العقل ان لم يكن مانعا فهو الكلي وان كان مانعا فهو الجزئي ولما كان كذلك يكون مناط الكلية والجزئية انما هو الوجود العقلي ولما كان مناطهما هو الوجود العقلي فقط فكون الكلي متمتع الوجود في الخارج او يمكن الوجود فله خارج عن مفهوم الكلي (ج) كون الكلي متمتع الوجود فيه او يمكن الوجود فله خارج عن مفهومه وهي المطلوب من هذا الكلام (قوله والى هذا) اشارة الى هذا التفصيل يعني قول المص والكلي قد يكون متمتع الوجود في الخارج لان نفس مفهوم اللفظ اي مفهوم لفظ الكلي يشعر الى ذلك المطر المصريح المدلل انفاً ونقيداً له كما اوضح ذلك بالتفسير الذي هو قوله يعني امتناع اي يعني المص بقوله هذا ان امتناع وجود الكلي آه الذي المستفاد من التفصيل المذكور وهو ظ ويمكن ان يصور التفسير المذكور (ه) لما ثبت انه اذا جرد العقل النظر اليه اي الى الكلي احتمل آه ثبت ان امتناع وجود الكلي او امكان وجوده شيء لا يقتضيه نفس مفهوم الكلي لكن المقدم ثابت وكذا التالي ولما ذكر توطئة لبيان المراد من قوله هذا وفسره بعده شرع في بيانه مع قوله الذي من ثمة (ب قوله فالكلي اذا نسب آه) لاستلزام ما ذكر قبله نسبة الكلي الى الوجود الخارج لاي نفس مفهوم ولا فائدة قد التقليلية ما افاد اما التريدية غالباً كما ترى من موادها واكتفى في ادعاء الحصر والتريدي بالامثلة وقرر ما بعدها عليها مر كما يجتمعا للاقتراي والاستثنائي تذكره مر كما من الاقتراي المردد فقس الاخر عليه بتقرير الملازمات موضع الكليات وهو معلوم من نظائره السابقة (ه) الكلي اذا نسب الى الوجود الخارج اي ما يكون كشرىك الباري وما لا يكون كالعقلاء واما كالباري تعالى واما كالشمس واما كالكواكب السيارة واما كالنفس لان الكلي اذا نسب الى الوجود الخارج اي ما يكون ذلك الكلي متمتع الوجود في الخارج او يمكن الوجود فيه والا ول اي وما يكون متمتع الوجود

ما قبله من قوله عماما المشترك وح يكون مرصفاً من ثلث عشر احد عشر او منهما اقترايات شرطيات واثنان او واحد من الاستثنائي نقره مفصلاً حتى يعلم هذا ويتقرر في الذهن وان كان مستغنياً عن البعض لكنا قد نذكر نتيجة ذلك في آئنا للتفهم وان كان مفصلاً (ه) لانه لو كان بعض عماما المشترك اعم من تمام المشترك لكان ذلك البعض موجوداً في نوع اخر بدونه واذا كان موجوداً بدونه يكون مشتركاً بين الماهية وذلك النوع واذا كان مشتركاً بينهما فاما يكون تمام المشترك بينهما واما لا يكون لكنه مح اي لكنه لا يكون تمام المشترك بينهما (ج) لو كان ذلك اعم منه لا يكون تمام المشترك بين الماهية وذلك الذي بازاء تمام المشترك بل يكون بعضاً منه واذا لم يكن محامه بل بعضاً منه يكون للماهية عماما المشترك وعماما المشترك هما تمام المشترك بين الماهية

فيما بعد فقط على ما في بعض النسخ مثلاً يقال بعد تقرير الصغرى الاول (ه) وما لا يكون مشتركاً الامر الاول وما لا يكون مشتركاً ولا يكون تمام المشترك بل بعضه فاما يكون مبايناً او اعم آه لكن الاقسام الثلاثة بط (ج) عين الجزء الاخر وهو ظ

وهذا القياس مركب من اثني عشر قياساً كما ترى من ان عدد الجسم اثناعشر احد عشر منه من الاقتراي الشرطي للاول بعضه مقيد متاه معاً شرطية ان وبعضه بعض مقدماته شرطية وبعضها حالية يظهر ذلك بتصويره مفصلاً وواحد من رابع الاستثنائي وقد قررنا موصولاً للايضاح وان كان مفصلاً اخصر ويجوز ان يقرر واحد منها من رابعة ايضا حتى يكون اثنان منه والباقي من الاقتراي يجعل قوله وهو مح رافعة لا كبرى او يكون احدهما تمام آه مقدمة اخرى لا من ثمة



في الخارج كشرىك الباري عز اسمه والثاني اي وما يكون يمكن الوجود اما ان يكون موجودا في الخارج اولا يكون موجودا فيه والثاني اي وما لا يكون موجودا فيه كالعقلاء والاول اي وما يكون موجودا فيه فاما ان يكون متعدد الافراد في الخارج اولا يكون متعدد الافراد فيه بل يكون منحصرا في فرد فان لم يكن اي وما لا يكون متعدد الافراد فيه بل يكون منحصرا في فرد اما يكون مع امتناع غيره او يكون مع امكانه والاول كالباري تعالى والثاني كالشمس وما له افراد متعددة موجودة فيه فاما يكون له افراد متشابهة او غيره والاول كالكواكب السيارة والثاني كالنفس الناطقة على مذهب بعض (ج) المطر المردد وتقريره مركبا من غير متعارف الاستثنائي كما عرفت ويجوز ان يقرر بالعكس اي ان يدعى ما قبل الامثلة ويستدل عليه بها بهذا الترتيب بعينه موصولا ومفصولا افتراضيا واستثنائيا مثقال (هـ) الكلبي اذا نسب اليه اما يكون كليا تمتع الوجود او ممكنا غير موجود في الخارج او ممكنا موجودا متعدد الافراد فيه حال كونها متناهية او يكون ممكنا موجودا منحصرا في فرد مع امتناع غيره او ممكنا موجودا منحصرا فيه مع امكان غيره لان الكلبي المنسوب اليه اما كشرىك الباري عز اسمه واما كالعقلاء واما كالباري تعالى واما كالشمس واما كالكواكب السيارة واما كالنفس الناطقة وشريك الباري عز اسمه كلى تمتع الوجود فيه والعقلاء يمكن غير موجود فيه والباري تعالى يمكن موجود منحصرا في فرد مع امتناع غيره والشمس يمكن موجود مع امكان غيره والكواكب السيارة يمكن له افراد متعددة متناهية والنفس الناطقة يمكن له افراد غير متناهية (ج) ذلك المطر وكذلك موصول الذي هو الاوضح وقد اطلق الامكان هنا على الباري تعالى الذي هو الواجب بالذات فيكون المراد به امكانا مقيدا لجانب الوجود وقد فصلنا تحقيق هذا هنا في بيان الامكان فارجع اليه حتى يدفع اختلاف وهمك و (قوله فانه كلى اه) دليل ما قبله من المقدمة (هـ) الكواكب السيارة كلى لها افراد متناهية لان الكواكب السيارة كلى

(منحصر)

وتبين النوع الذي بازائها ونعمام المشترك بينهما وبين النوع الثاني واذا كان للماهية تمام المشترك بين الماهية وبين النوع الذي بازائها ونعمام المشترك بينهما وبين النوع الثاني فاما يكون اخص آه ولو كان اعم منه لكان موجودا في نوع اخر بدون تمام المشترك الثاني واذا كان موجودا فيه بدونه يكون مشترك بينهما وذلك النوع الثالث واذا كان مشترك بينهما فاما يكون تمام المشترك بينهما واما بعضه لكنه ليس تمام المشترك بينهما واذا كان بعضه يحصل تمام مشترك ثالث وهو اجرا واذا حصل هو فاما ان يوجد تمام المشتركات الى غير النهاية واما ينهي الى بعض مساو له لكن التالي بط (ج) نقبض المقدم المطر فعلى هذا لا يذكر لفظ اما يلزم الملح في تاليات النتائج اذا قرر موصولا للسقوط على هذا التقرير وهو وظ ويمكن ان يقرر هذا مركبا من اربعة عشر بزيادة قياس

منحصر في الكواكب السبعة السيارة والكواكب السبعة السيارة افراد متناهية (ج) تلك المقدمة او يقرر من المتعارف بتقرير الكبرى (هـ) والكلبي المنحصر في الكواكب السبعة السيارة كلى له افراد متناهية وكذا (قوله فان افراداه) دليل ما قبله من المقدمة مثله (هـ) النفس الناطقة كلى له افراد غير متناهية على مذهب بعض وما يكون له افراد غير متناهية على مذهب بعض له افراد غير متناهية (ج) تلك المقدمة ولا يتوهم المصادرة على المطر اعني تلك المقدمة فيه لتغير الدليل ولو في الجملة تأمل (قوله اذا اقتناه) بيان لوجود اشياء وثلاثة فيما يحمل الكلبي على افرادها والمغايرة بينهما بعده (هـ) اذا قلنا الحيوان كلى مثلا يكون هناك ثلاثة امور لانه اذا قلنا يكون هناك الحيوان من حيث هو هو ومفهوم الكلبي من غير اشارة الى مادة من مواده ومع قطع النظر عنها والحيوان الكلبي الذي هو المجموع المركب من الحيوان والكلبي والحيوان من حيث هو هو ومفهوم الكلبي من اشارة اليها والحيوان الكلبي ثلاثة امور (ج) من الغير المتعارف تلك الملازمة (قوله والتفسير بين اه) هو بيان المغايرة التي اشرنا اليه استدل عليه بقوله (فانه لو كان اه) بعد ووضعه بالظهور اما لكونه ظاهرا به واما لكون المذكور بينهما لا دليلا واما ما كان يكون نظوره (هـ) هذه المفهومات متغاير كل منها للآخر لانها لو لم يتغاير لكان المفهوم من احدهما عين المفهوم من الآخر ولو كان المفهوم من احدهما عين المفهوم من الآخر لم من تعقل احدهما تعقل الآخر (ج) لو لم يتغاير لزم من تعقل احدهما تعقل الآخر لكنه ليس كذلك اي لكنه لا يلزم من تعقل احدهما اي احد الحيوان والكلبي تعقل الآخر (ج) نقبض المقدم المطر (وقوله فان مفهوم الكلبي اه) دليل ما قبله من الرافعة المذكورة حال كونه احدي الصغيرين (وقوله ومفهوم الحيوان اه) الاخرى منها (وقوله ومن البين جواز اه) كبراهما تتجان من غير متعارف غير متعارف المشهور تلك الرافعة (هـ) مفهوم الكلبي والحيوان لا يلزم من تعقل احدهما تعقل الآخر لان مفهوم الكلبي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة ومفهوم الحيوان

من رابع الاستثنائي ايضا في قوله وخ لو كان بعض آه مثالا يقال بعد تقرير ما قبله (هـ) واذا كان للماهية تمام المشترك بينهما وبين النوع الذي بازائها ونعمام المشترك بينهما وبين النوع الثاني فاما يكون ذلك البعض اعم منه او اخص او مباينا على نهج ما سبق لكنه لا جاز ان يكون اخص او مباينا له للدليل المذكور لهما (ج) اذا كان للماهية تمام المشترك بينهما ونعمام المشترك بينهما لكان ذلك اعم منه ولو كان اعم منه لكان موجودا آه والبواقي على حاله موصولا ومفصولا لكن فيه ما فيه اذ في ماله خفاء ح والوجه ما قررناه ولم يذكر الشارح الاخص والمباين اكتفاء بما سبق من دليلهما وقد ذكرناه في اثناء التقرير للايضاح فتذكر

ويجوز ان يكون قوله تحقيقا آه دليلا مستقلا لما قبله من الملازمة لا مقررا معها (هـ) لو كان اعم من تمام

الجسم النامي الحساس آه ومن بين جواز تعقل آه وتعقل احد ما لا يمنع نفس تصور آه والجسم النامي آه مع الذهول عن الاخرى بدونه جائز (ج) تعقل احد مفهوم الكلي والحيوان مع الذهول عن الاخر جائز وهي مساوية لتلك الرافعة ومفيدة ما افادته وهو ظ وكذلك الاربعة الباقية بهذا الترتيب او يضم الى تلك النتيجة ملازمة مطوية حتى ينتج عين الرافعة لا مساوية (هـ) ولما جاز تعقل احدهما مع الذهول عن الاخر لا يلزم من تعقل احد هما تعقل الاخر (ج) عين التالي لاحاجة اليه كما مر مرارا (قوله فالاول آه) اي الاول من تلك الامور الثلاثة ناسب ان يسمى كليا طبيعيا لان الاول منها من الطبائع وما يكون كذلك يسمى طبيعيا لكونه منسوبا الى لطبع (ج) المط وكذا الاستدلال على هذا المط بدليله الاخر الذي هو قوله اولانه آه (هـ) الاول منها موجود في الطبيعة والموجود فيها يسمى طبيعيا (ج) ذلك المط وكذا الثاني منها يبحث عنه المنطقي وما يبحث عنه المنطقي يسمى منطقيا (قوله وما قال آه) رد لما قال في بيان الكلي المنطقي بعد بيان كونه ماهو يعني الكلي المنطقي هو ما لا يمنع آه الذي يبحث عنه المنطقي وتسميته به لاجل بحثهم عنه لا ما قاله المص من ان الكلي المنطقي هو كون الحيوان ونحوه من الافراد كليا اذ كونه كليا انما هو مبدأ المنطقي وما اشتق منه فثبت ان الكلي المنطقي هو ذلك المفهوم اعني ما لا يمنع آه لا كون افراده كليا اي كونها ما لا يمنع الذي هو المعنى المصدري وح يكون (قوله اذ الكلية آه) دليل الحاصل من هذا الرد لان حاصله هو ان الكلي المنطقي ليس كونه كليا وهذا القول دليله اي عكسه اذ عكسه لازم مدققي ثبت العكس ثبت هو ويكون شتملا على موضوعها بسبب الياء المصدرية فيه فيكون صغرى والكبرى مطوية (هـ) كونه كليا ليس كليا منطقيا اذ الكلية اي اذ كونه كليا انما هي مبدأ الكلي المنطقي وما يكون مبدأ ليس كليا منطقيا (ج) المط ومن الثاني ايضا بعكس الكبرى (هـ) وما يكون كليا منطقيا ليس مبدأ بل هو هو (ج) المط وكذا من الثلاثة الاول الاستثنائي (قوله والثالث آه) من ثمة ما قبل هذا الدخول الذي هو احدى الثلث (هـ) الثالث منها لم يتحقق الا في العقل والم لم يتحقق الا في العقل يسمى كليا عقليا

المط والحاصل ان اللوازم على تقدير كونه اعم ثلثة اثنان منهما صحيح فلا يكون كلام فيه وواحد ليس صحيح بل مطلوبنا فلا يلزم الفساد على تقدير اعميته مطلقا وهو ظرف ينبغي ان لا يسلب الاعمية مطلقا بل الاعم الذي لا ينتهي الى تمام مشترك مساويا يقال في تلك الرافعة ولا الاعم الذي يكون تمام المشترك والبعض الغير المنتهي الى بعض تمام مشترك مساويا ويجوز ان يبقى على حاله ويقال انه على تقدير اعميته لا يخلو عن استلزام احد هذه الاحتمالات الثلاثة وان كان واحد غير صحيح مادام المحققين منها واعده اراد هذين الامرين بقرينة قوله او ينتهي آه تأمل

وهو مركب من الشكل الاول الذي صورته صورة الثاني لكنه ليس منه اذا الفعل محموله ابدان ذكر قبل الفاعل ومن غير

(ج) المط (قوله وانما قال آه) بيان ثكنة قول المص مثلا في قوله اذا قلنا الحيوان مثلا حتى يظهر كونه قيدنا لازما بها وهي (قوله لان اعتبار آه) (هـ) قال الحيوان كليا مثلا لانه لو لم يقل مثلا لفهم ان اعتبار هذه الامور الثلاثة اعني الطبيعية والعقلية مختص بالحيوان وبمفهوم الكلي الذي هو يمنع اولكن اعتبار هذه الامور الثلاثة لا يختص بالحيوان ولا بمفهوم الكلي (ج) نقبض المقدم المط (قوله بل يتناول آه) دليل الرافعة التي قبله (هـ) اعتبار هذه الامور الثلاثة ليس بمختص بالحيوان ولا بمفهوم الكلي لان اعتبارها يتناول سائر الماهيات من الانسان والفرس وغيرهما وسائر مفهومات الكليات من الجنس والفصل وكل ما يتناول سائرهما لا يختص بالحيوان ولا بمفهوم الكلي (ج) تلك الرافعة وكذا من استثنائي ومن الثلاثة الاول للاستثنائي وقوله (حتى اذا قلنا آه) دليل ما قبله من المقدمة المذكورة (هـ) اعتبار هذه الامور الثلاثة يتناول سائرهما لانه اذا قلنا الانسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي هو مفهوم الانسان ونوع منطقي هو كلي مقول على كثيرين متفقين ونوع عقلي هو المجموع ولما حصل ذلك يتناول اعتبار الامور الثلاثة سائرهما (ج) اذا قلنا الانسان نوع يتناول اعتبارها سائرهما لكننا نقول الانسان نوع (ج) عين التالي المط وكذلك الكلام في الجنس والفصل لانه اذا قيل الحيوان جنس يكون ذلك جنس طبيعي هو مفهوم الحيوان وجنس منطقي وهو كلي مقول على كثيرين وعقلي وهو مجموعها وكذا في الفصل وغيره (قوله والكلي الطبيعي آه) بيان لكونها موجودة فيه ام لا بعد بيان مفهومها وما يتنازل كل منهما به عن الاخر (هـ) الكلي الطبيعي موجود في الخارج لان الكلي الطبيعي هو الحيوان مثلا والحيوان جزء من هذا الحيوان الذي هو جزئيته وتخصسه (ج) الكلي الطبيعي جزء من هذا الحيوان مثلا وهذا الحيوان موجود في الخارج (ج) الكلي الطبيعي جزء الوجود فيه وجزء الوجود فيه موجود فيه (ج) المط وبعض مقدمات هذا التماس مذكور مقدما وبعضها مؤخرا وقد قررنا على ماهو المق تفتن (قوله واما الكليات آه)

المشترك ينبغي ان يتحقق معنى العموم اي عموميته منه ويظهر وللازم تحقيق معنى العموم وظهوره لزوم ان يكون موجودا في نوع اخر بدونه (ج) تلك الملازمة وامثلة تمام المشتركات والنوع الاخر الكائن بازاها وازاها او غير ذلك مسطورة في بعض الشروح وفي اطراف بعض النسخ وهو ظا واولم يكن ذلك فقد تم دليل الشارح على بطلان الاعمية مفصلا لكنه يسخ في بال الفقيران اعمية ذلك البعض قد نفي اولا قوله لا اعم واستدل عليه بلزوم الفساد على تقدير اعميته فيقضي ان يلزم الفساد على تقدير اعميته مطلقا مع انه يلزم الفساد على تقدير كون ذلك البعض تمام المشترك بينها وبين النوع الذي بازاء تمام المشترك وعلى تقدير كونه بعضا يستلزم وجود تمام المشتركات الى غير النهاية ولا يلزم الفساد على تقدير انتهاء ذلك البعض الى بعض تمام مشترك مساوية الذي هو

من تمة ما قبله يعني قد ثبت وجود الطبيعي في الخارج في ضمن افراده وبواسطته واما المنطقي والعقلي في وجودهما خلاف فكان قائلا قال كيف الخلاق فقال دافعا لذلك (والنظر آه) اي البحث عن كونهما موجودا او لا خارج عن هذا الفن واستدل عليه بقوله (لانه من مسائل آه) (ه) النظر في ذلك خارج عن الصناعة لان النظر في ذلك من مسائل الحكمة الالهية الباسطة آه وما هو من مسائله خارج عن الصناعة (ج) المط او يقرر مر كبا يجعل الصفة مقدمة اخرى (ه) لان النظر في ذلك من مسائل الحكمة الالهية ومسائل الحكمة الالهية باحثة عن احوال الموجود من حيث انه موجود (ج) النظر في ذلك مما هو باحث عن احوال الموجود من حيث انه موجود والكائن مما هو باحث عن احواله خارج عن الصناعة (ج) المط (قوله وهذا) اشارة الى كون النظر في وجود خارجا عن الصناعة اعتراضا على ما قبله بان هذا الدليل مشترك بينهما وبين الكلي الطبيعي فوجب عدم البحث عن وجود الكلي الطبيعي ايضا لعدم الفرق بينهما في كون البحث فيه خارجا عنها فاما يلزم ان لا يتصدى بحث وجود الكلي الطبيعي وعدم وجوده واما يلزم الترجيح بلا مرجح فعلى هذا يكون هذا القول استثنائية وما بعده من الملازمة المذكورة بقوله (فلا وجه) شرطية لها تنجس على حالهما من غير متعارف اول الاستثنائي عين التالي المذكور اعني الرد والاعتراض المط (ه) لا وجه ايراد الكلي الطبيعي واحالة المنطقي والعقلي الى علم اخر لان هذا الدليل مشترك بينهما وبين الكلي الطبيعي ولما كان هذا مشتركا بينهما وبينه لا وجه ليراده واحالتهما الى علم اخر (ج) عين اتالي المط وكذا من متعارفه الذي هو معلوم (قوله النسبة آه) اي النسبة بين الكليات منحصرة في اربع وكلاهما موجود فيها بعضهما في بعض افرادها والبعض الاخر منها في بعضها الاخر لان النسبة بينهما منحصرة في التساوي والعموم والخصوص المطلق آه وهن اربع (ج) المط (وقوله وذلك) اشارة الى الصغرى المذكورة وشروع لاثباتها بقوله (لان الكلي آه) (ه) النسبة بين الكليات

(منحصرة)

متعارف اول الاستثنائي ويجوز ان يقرر الاول من الثاني ثم يضم اليه ذلك الغير المتعارف (ه) لان التسلسل ترتيب امور غير متناهية وما يلزم من الدليل ليس ترتيب اجزاء الماهية الغير المتناهية انني هي امور غير متناهية (ج) التسلسل لم يلزم آه والباقي على حاله ويجوز ان يقرر او لا بسيطا من الاول والثاني حال كونه كبراه مطوية ويضم اليه غير متعارف الاستثنائي ايضا ولكون الكبرى المذكورة دليلا لتلك الكبرى المطوية اقيمت مقامها وهو الاوضح (ه) لان التسلسل ترتيب امور غير متناهية ولم يلزم من الدليل ترتيب امور غير متناهية (ج) من الاول لم يلزم منه من الدليل التسلسل ولما لم يلزم منه ذلك فقوله هذا ليس على ما ينبغي (ج) المط او يقرر الاول من الثاني بتدليل الكبرى المذكورة (ه) وما يلزم من الدليل

منحصرة في التساوي آه لان النسبة بينهما اي لان الكلي المنسوب الى كلي اخر اما ان يصدق على شيء اولم يصدقا عليه فان لم يصدقا على شيء فهما متباينان وان صدقا على شيء فاما ان يصدق كل منهما على كل ما صدق عليه الاخر او لا يصدق فان صدق ككل منهما على كل ما صدق عليه الاخر فهما متساويان وان لم يصدق كل منهما على كل ما صدق عليه الاخر فاما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر من غير عكس اي لا يصدق الاخر على كل ما صدق عليه احدهما بل قد لا يصدق ولا اي او لا يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر من غير عكس بل قد لا يصدق كل منهما على كل ما صدق عليه الاخر وقد يصدق فان صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق وان لم يصدق كان بينهما عموم من وجه (ج) من مركب غير متعارف اول الاستثنائي عين التاليات وهي تلك الصغرى المرددة وكل واحد من الامثلة دليل ما قبله من الملازمة (ه) ان لم يصدق على شيء اصلا فهما متباينان لانه ان لم يصدق على شيء اصلا كان كالانسان والفرس وهما متباينان (ج) تلك الملازمة (وقوله فانه لا يصدق آه) دليل الكبرى (ه) الانسان متباينان لانهما لا يصدق شيء من الانسان اي لا يصدق شيء منهما على شيء من افراد الاخر والشئان اللذان كذلك فهما متباينان (ج) تلك الكبرى او من الاستثنائي على حاله (ه) لما لم يصدق شيء من الانسان على شيء من افراد الفرس ولم يصدق شيء من الفرس على شيء من افراد الانسان كانا متباينين لكن المقدم ثابت والثاني مثله وكذا ان صدق كل منهما على كل ما صدق عليه الاخر فهما متساويان لانه ان صدق عليه كان كالانسان والناطق وهما متساويان (ج) تلك الملازمة وما بعده دليل كبراه ايضا (ه) الانسان والناطق يصدق كل منهما على كل صدق عليه الاخر والشئان اللذان شأنهما كذلك متساويان (ج) الكبرى ومن الاستثنائي اوضح ايضا وكذا ان صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق والصادق على كل آه لانه ان صدق كان كالانسان والحيوان وهما قد كان بينهما عموم مطلق

ليس ترتب امور غير متناهية والباقي مثل ما قررناه وكيفية اثبات الكبرى المطوية الاول بالذكور (ه) لم يلزم من الدليل ترتيب امور غير متناهية لان ترتيب امور غير متناهية هو يترب اجزاء الماهية الغير المتناهية هنا ولم يلزم من الدليل ترتيب اجزاء الماهية الغير المتناهية (ج) تلك الكبرى ويقرر من الثالث ايضا الا انه يكون النتيجة جزئية والكبرى المطوية جزئية واما بيان اثبات الكبرى المطوية للساني به فهو ما يلزم من الدليل ليس ترتيب امور غير متناهية لان ما يلزم منه ليس ترتيب الاجزاء الغير المتناهية للماهية والاجزاء الغير المتناهية لها هي امور غير متناهية (ج) تلك الكبرى او من المتعارف بتقرير الكبرى (ه) وترتب الاجزاء الغير المتناهية لها هو ترتيب امور غير متناهية

والصادق على كل اه (ج) تلك الملازمة وأثبت كبراه (ه) لما ثبت ان كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسانا كان بينهما عموم مطلق لكن المقدم ثابت والثاني مثله (وقوله فانهما لما صدقا اه) دليل ما قبله من الملازمة الرابعة (ه) فان صدق على شيء ولم يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر كان بينهما عموم من وجه وكل واحد منهما اعم اه لانه ان صدقا على شيء ولم يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر كان هناك ثلث صور وثلاث صور هو ما يجتمعان اي اجتماعهما على الصدق وصدق هذا دون ذلك وصدق ذلك دون هذا (ج) ان صدقا على شيء ولم يصدق اه فهناك اجتماعهما وصدق هذا اه واذا كان هناك ذلك كان بينهما عموم من وجه وكل واحد منهما اعم اه (ج) تلك الملازمة والمثال دليل تلك الملازمة المدللة اوصغراء المذكورة وايضا ما كان فتقريره معلوم مما مر وما بعده دليل كبراه (ه) الحيوان والايض بينهما عموم من وجه لانهما يصدقان معا على الحيوان والايض ويصدق الحيوان بدونه وبالعكس ولما صدق معا وصدق احدهما بدون الاخر يكون كل واحد منهما شاملا للآخر وغيره (ج) الحيوان شامل للايض وغيره والايض شامل للحيوان وغيره واذا كان الحيوان شاملا له وغيره والايض شاملا له وغيره يكون كل واحد منهما اعم من الاخر باعتبار انه اي ان كل واحد منهما شامل للآخر وغيره ويكون كل واحد منهما اخص منه باعتبار انه اي ان كل واحد منهما مشمول للآخر (ج) كل واحد من الحيوان والايض اعم من الاخر باعتبار انه شامل له واخص منه باعتبار انه مشمول له واذا كان كل واحد منهما اعم باعتبار اخص باعتبار اخر فينبغي ان يكون من وجه (ج) تلك المقدمة (قوله فرجع اه) حاصل ما قبله من دلائل النسب الاربع التي فهم منها تعريفها وما يلزم فيها ونتيجة المخلصة منه يعني لما لم يصدق التباين على شيء اصلا وصدق المساويان على شيء وصدق الاعم على كل ما صدق عليه لا اخص بدون العكس في الاعم مطلقا واجتمع التباين على صدق وصدق احدهما بدون الاخر في الاعم من وجه كان مرجع التباين الى سالتين كليتين من الطرفين ومرجع المساوي

(الى)

الى الموجبتين الكليتين ومرجع العموم اه لكن المقدم قد ثبت والثاني مثله (قوله وانما اعتبراه) يعني النسب الاربع اعتبار بين الكليتين وقد وجدت مجموعهما في افراد الكل ولم تعتبر تلك النسب الاربع بين جزئيتين وبين جزئي وكل بل وجد بعضها فيها لانه اما اعتبار النسب الاربع جميعا بين الكليتين او بين الجزئيتين او بين كلي وكل بل النسب الاربع لا يتحقق في القسمين الآخرين اي لكنها لا تعتبر بين الجزئيتين وبين كلي وجزئي لعدم تحققها فيهما بل بعضه (ج) من رابع الاستثنائي عين الجزء الاخر الذي هو المط والرافعتان المذكورتان منظور فيهما (وقوله اما الجزئيتان اما عدم تحققها فيهما (فلانها اه) اشارة الى اثبات احديهما (ه) الجزئيتان لا يتحقق فيهما النسب الاربع بل بعضه لان الجزئيتين لا يكونان الامتائين والشئان اللذان لا يكونان الامتائين لا يتحقق فيهما النسب الاربع بل احديهما فقط وكل التباين (ج) تلك الرافعة (وقوله واما الجزئي اه) شروع لاثبات ثابتهما (ه) الكلي والجزئي لا يتحقق فيه النسب النسبة الاربع لانه اما يكون الجزئي جزئيا لذلك الكلي للنسب اليه اولم يكن جزئيا له ولا يخلو عنهما ان كان الجزئي جزئيا لذلك الكلي يكون الجزئي اخص من الكلي وان لم يكن جزئيا له يكون مبايناه (ج) اما يكون الجزئي اخص من الكلي واما يكون مبايناه وايضا ما كان لا يتحقق فيهما النسب الاربع اي ان كان اخص منه لا يتحقق فيهما النسب الاربع بل احديهما وان كان مبايناه لا يتحقق هي ايضا بل احديهما (ج) تلك الرافعة وهو مركب من مركبي غير متعارف اول الاستثنائي وكذلك مفصوله (قوله فقيض اه) اي اذا كان بين الشئتين مساواة يكون بين تقيضيهما ايضا مساواة لزوما مطردا وفسره لفهوم المساواة الذي تقدم في ضمن دليل الحصر لكن هذه الكلية لكونها غير مسلمة استدلال عليها (بقوله والالكذب اه) حتى يكون بينهما سواء اجري هذا الدليل على تفسيرها الذي قبله او عليها والمأل واحد لكن الظم منه سياق عبارته وسباقها اجراء على تفسيره (ه) يصدق كل واحد من نقيض المتساويين على كل ما يصدق عليه نقيض الآخر

جنسية للزم الجنس لكل ماهية كان لها فصل فظهر كونه قيدا للثني لفرعه عليه بدون الثني ولذا اورد بين الموضوع والحمول قبل مجيء الثني للاشارة اليه وان اورد بعد الثني كثيرا فعل هذا يمكن ان يستدل به عليه (ه) كونه مبرا عنها لا يلزم من الدليل لانه لو لم يثبت ذلك لكانت اذ كان آه لكنهما ثبت (ج) نقيض المقدم المط لكن الظم هو الاول وهو عدم تصويره برأسه بل كونه قيدا لما قبله ومذكورا معه على ما لا ينبغي

او يقرر (ه) يمكن اختصار الدليل اذ يمكن حذف النسب بان يقال بعض آه هو اختصار الدليل (ه) المط والمأل واحد لكن مثل هذا التفهيم والافليس مقام الاستدلال على ما لا ينبغي

او يقرر مجموع المذكور عليه من اول الاستثنائي (ه) لما كان لازم من الدليل هو ان الجزء اذا لم يكن تمام المشترك يكون مبرا او لا يكون اللازم منه كونه مبرا له عن المشاركات الجنسية فقط قال في جنس اوفى وجود لكن المقدم ثابت والثاني مثله او من ثانيه (ه) لم يقل في جنس اوفى وجود بل قال في جنس فقط لما كان اللازم من الدليل كونه مبرا عن المشاركات الجنسية لكن مبرا عن المشاركات الجنسية لا يلزم من الدليل (ج) نقيض المقدم المط ويكون ما قبله دليل الاستثنائية المذكورة مثل ما قررناه من الثاني ومن الرابع او يقرر المجموع عاينه من هذا الطريق والكل ظ

لانه لو لم يصدق كل واحد من تقيضيهما على كل ما صدق عليه تقيض الآخر لكذب احد التقيضين على بعض ما صدق عليه تقيض الآخر لكن ما يكذب عليه آه ولما كذب احد تقيضيهما على بعض ما صدق عليه تقيض الآخر والحال ان ما يكذب عليه آه يصدق عين احد المتساويين على بعض تقيض الآخر لوجود البعض حين رفع الكل (ج) لو لم يصدق كل واحد من تقيضيهما على كل ما صدق عليه تقيض الآخر يصدق عين احد المتساويين على بعض تقيض الآخر وهو اي وصدق عين احد المتساويين على بعض تقيض الآخر مستلزم صدق احد المتساويين بدون الآخر (ج) لو لم يصدق كل واحد من تقيضيهما على كل ما صدق عليه تقيض الآخر لم يصدق احد المتساويين بدون الآخر هذا خلف اي لكن لزوم صدق احدهما بدون الآخر بط (ج) تقيض المقدم وهو المط (قوله والالكذب آه) دليل ماقبله من الجملة الاستدراكية التي هي الحالية في الحقيقة قبله ماقبله من الصغرى المذكورة (هـ) ما يكذب عليه احد التقيضين يصدق عليه عينه اي عين ذلك الاحد لان ما يكذب عليه احدهما لو لم يصدق عليه عينه لكذب التقيضين اي ارتفع لكن كونها بط (ج) تقيض المقدم وهي ماقبله ولم يقع في الاستدلال عليه بهذا وفي الافادة بل اورد مادة من مواده بقوله (مثلا يجب آه) واستدل عليه مثل المذكور ببيان التقيض والعين رعاية للبدي والايضاح كما يورد بعد الكلي جزئيا من جزئياتها وهو شائع لاستره الا ان في مثل هذا الايراد زيادة توضيح واهتمام وبه يعلم اثبات سائر جزئياتها صراحة كما علم اثباتها من المذكور اشارة وفي ضمنه ويتضح الدليل المذكور انما ايضا وح يكون تصويره (هـ) يجب ان يصدق كل لا انسان لاناطق وكل لاناطق لا انسان لانه لو لم يصدق هولكان بعض الانسان ليس بلاناطق لكونه تقيضه واذا صدق بعض الانسان ليس بلاناطق لصدق بعض الانسان لاناطق بخلاف حرف الثاني واذا صدق بعض الانسان لاناطق يصدق بعض الانسان لاناطق لانعكاس الموجه الجزئية كنفها وهو مح اي لكن يصدق بعض الناطق لا انسان مح فثبت تقيض المقدم المط فظهر

(كون)

كون تقيض المتساويين متساويين كليا وتقيض الاعم اي وتقيض الاعم مطلقا اخص وتقيض الاخص مطلقا شرع لبيان النسبة في تقيض الاعم والاخص مطلقا بعدد انهما بين تقيض المتساويين وفسره ايضا بالتقيضين المفهومين من الاعم والاختصاص مطلقا اعني قوله اي يصدق له فيكون الامر في تقيضه بعكس ما كان في عينه فكما يصدق موجه كلية من طرف عين الاخص وسالبة جزئية من طرف عين الاعم كذلك يصدق موجه كلية من تقيض الاعم وسالبة جزئية من تقيض الاخص فيكون الاخص اعم والاعم اخص والقضية الاولى من التفسير اشارة الى الموجه الكلية المأخوذة من جانب تقيض الاعم والثانية منهما الى لانسان الجزئية المفهومة من تقيض الاخص وهو ظ لكن كل منهما نظرية محتاج الى الدليل فقوله (اما الاول آه) شروع لاثبات اوليهما بالترتيب المذكور من الخلفي (هـ) يصدق تقيض الاخص مطلقا على كل ما صدق عليه الاعم مطلقا اي كلما صدق تقيض الاعم يصدق تقيض الاخص لانه لو لم يصدق تقيض الاخص على كل ما صدق عليه تقيض الاعم لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه تقيض الاعم لكونه تقيضه ولو صدق عين الاخص على بعض ما يصدق عليه تقيض الاعم يصدق الاعم يصدق الاخص بدون الاعم وهو ظ وصدق الاخص بدون الاعم محال (ج) لو لم يصدق تقيض الاخص على كل ما صدق عليه تقيض الاعم لم الح لكن التالي بط والمقدم مثله بط فيصدق تقيضه المط (قوله كما تقول آه) اثبات تلك الكلية بالثال وايضاح لها به مثل الترتيب المذكور انفا (قوله واما الثاني آه) شروع لاثبات السالبة الجزئية المفهومة من طرف الاعم الذي هو تقيض الاخص (هـ) ليس كلما صدق عليه تقيض الاخص يصدق عليه تقيض الاعم اي قد يصدق تقيض الاخص ولا يصدق عليه تقيض الاعم لانه لو لا صدق قولنا ليس كلما صدق عليه تقيض الاخص يصدق عليه تقيض الاعم لصدق تقيض الاعم على كل ما صدق عليه تقيض الاخص اي لصدق كلما صدق عليه تقيض الاخص يصدق عليه تقيض الاعم

حل التعريف يكون عكس التعريف كبرى فهو الحساس كلي يحمل آه لانه فصل والفصل كلي يحمل آه (ج) المط وهكذا اثبات المثل اعني عكس التعريف المذكور به اي بهذا المثل بالكاف وذلك ظ بما مر مرارا والكلام في الناطق وسائر افراد الفصل كالكلام الذي قررناه على كيفية تقريرهما (هـ) قولنا يحمل آه يخرج النوع والجنس والعرض العام لانه يخرج ما لا يقال في جواب اي شيء هو بل يقال في جواب ما هو ويخرج ما لا يقال في الجواب اصلا وما لا يقال في جواب اي شيء هو بل في جواب ما هو النوع والجنس وما لا يقال في الجواب اصلا هو العرض العام (ج) تلك الصغرى ويجوز ان يستدل بالمذكور على الكبرى المطلوبة مثلا يقال (هـ) النوع والجنس العرض العام اغيار الفصل

او يقرر من الاول حال كون صفراء هو المادتان فقط او قيد هما دليلهما بعده مثل الثالث (هـ) بعض جزء الماهية هو الجوهر الناطق والجوهر الناطق ليس بجنس ولا فصل (ج) تلك الجزئية واثبات صفراء (هـ) بعض جزء الماهية هو الجوهر الناطق لان جزء ماهية الانسان هو بعض جزء الماهية والجوهر الناطق جزء ماهية الانسان (ج) من الاول اربع تلك الجزئية وكل واحدة من المادتين المذكورتين يصلح ان يكون دليل لهذه الجزئية السالبة اذ واحد منها يكفي في النقص كما عرفت ولذا ذكرهما بالترديدية وهو ظ سواء ذكر في هذه الترتيبات احدهما فقط او وسطا وكلاهما وقد عرفت على

وهو وظ وما صدق نقيض الاعم على كل ما صدق عليه نقيض الاخص
يصدق الاخص على كل الاعم بعكس نقيض اى لكونه عكس نقيضه
لان عكس نقيض قولنا كل ما صدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه
نقيض الاعم هو قولنا كل ما صدق الاعم صدق لاخص وعكس القضية لازمه
(ج) لو لا صدق قولنا ليس كلما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه
نقيض الاعم يصدق الاخص على كل الاعم لكن صدقه على كل الاعم محال
(ج) نقيض المقدم وهو تلك الجزئية وكذلك تقريره مركبا من ثلثة
مثل ما قبله (قوله فليس كل آه) اثبات تلك الجزئية في موادها ايضا
الدليل المذكور انما يتميز بالاخص والاعم ونقيضاهما الكائنة فيه
وتقريره مثله ايضا (قوله او نقول ايضا آه) دليل ثان لاثبات تلك
الجزئية المدللة (وقوله قد ثبت آه) توطئة للدليل وممهده (وقوله
فلو كان آه) هو الدليل مستملا على نقيض تلك الجزئية مقدما فيها
كما هو الامر كذلك في الخطي وح يذ كر تلك التوطئة معه (ه) ليس
كل نقيض الاخص نقيض الاعم اى ليس كلما صدق عليه نقيض
الاخص يصدق عليه نقيض الاعم لانه لو كان كل نقيض الاخص نقيض
الاعم والحال انه قد ثبت قبل هذا ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص
الذى هو الموجبة الكلية الجارية من نقيض الاعم لكان النقيضان اى
نقيضا الاعم والاخص متساويين لصدق الموجبتين الكلتين من الطرفين (ج)
واذا كان النقيضان متساويين يكون العيان اى عينى الاعم والاخص
متساويين (ج) لو كان نقيض الاخص نقيض الاعم مع انه قد ثبت ان
كل نقيض آه يكون العيان متساويين لكن كون العينين متساويين خلف
لكونهما اعم واخص على ما هو المفروض (ج) نقيض المقدم وهو المط
وكذلك تقريره مركبا من ثلثة يعمل (قوله هذا خلف) كبرى لارافعة
وتكون هي مطوية كما مر مرارا (قوله او نقول الامام آه) دليل اخر
لايثبات تلك المقدمة الجزئية (ه) ليس كل نقيض الاخص نقيض الاعم
لان العام صادق على بعض نقيض الاخص تحققة لمعنى العموم والظهارا
لعمومية واذا كان العام صادقا على بعض نقيض الاخص تحققة فليس

(بعض)

لان النوع والجنس يقالان
في جواب ما هو لاقى جواب
اى شئ هو والعرض العام
لا يقال فيه اصلا وما يقال
في جواب ما هو وما يقال
فيه اصلا هو اعياره (ج)
تلك الكبرى او يقرر ايضا
على الانفراد كما سمعت في
امثاله او يستدل بالشق
السلي فقط عليها المقدمة
الاولى ويستدل على مقدمة
بعده بالايحائي (ه) لان
النوع والفصل لا يقالان
في جواب اى شئ وما لا يقال
فيه فهو اعياره (ج) تلك
الكبرى واثبات صفراء بما
قبله (ه) هما لا يقالان في
جواب اى شئ هو لانهما
يقالان في جواب ما هو و
ما يقال في جواب ما هو لا يقال
في جواب اى شئ هو (ج)
تلك الصغرى او من الغير
المتعارف بتقرير كبراه (ه)
وجواب ما هو اى جواب
اى شئ هو



بعض نقيض الاخص نقيض الاعم بل عينه وهو ظ واذا لم يكن بعض
نقيض الاخص نقيض الاعم بل عينه لا يكون كل نقيض الاخص نقيض
الاعم (ج) عين التالى المسط (قوله وفي قوله آه) اعتراض على دليل
المص الدال على ان نقيض الاعم نقيض الاخص وابطال له يكون الدعوى
جزء منه (ه) قول المص لصدق نقيض الاخص على كل ما صدق
عليه نقيض الاعم من غير عكس فيه تسامح لان قوله هذا فيه جعل
الدعوى جزء من الدليل وجعل الدعوى جزء من الدليل مصادرة على
المط (ج) قوله هذا فيه مصادرة على المط والمصادرة على المط تسامح
(ج) المط ولذا جعل قوله هذا تفسيرا لبيان الاعمية والاختصاصية لادليل
ويمكن ان يكون قول المص هذا ايضا تفسير القول الذى قبله لادليله
اذ كثيرا ما يورد التفسير على صورة الدليل فيقوون انه تفسيره تفصيل لما
قبله لادليله لاجل ذلك المحذور فيجوز ان يكون هذا من ذلك فافهم
(قوله والامر ان اللذان آه) شروع لبيان النسبة بين نقيضى الاعم
والاخص من وجه قدنى اولا الاعمية بين نقيضيهما واثبت ثم بين فيما
ما يكون النسبة بين نقيضيهما وهى لتباين الجزئى الذى سيد كر وح
يكون تقريره (ه) الامر ان اللذان بينهما عموم من وجه ليس بين
نقيضيهما عموم اصلا لامطلقا ولا من وجه لان العموم من وجه الكائن
بين الامرين متحقق بين عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص وليس بين
نقيضيهما اى وعين الاعم مطلقا ونقيض الاخص ليس بين نقيضيهما
عموم لامطلقا ولا من وجه (ج) ليس بين نقيض العموم من وجه عموم
اصلا وهو المط والمقدمتان المذكورتان مسلتان مع ان انتفاء العموم بين
نقيضى عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص لا يوجب انتفاء العموم بين
نقيضى العموم من وجه مطلقا لان العموم من وجه كما يتحقق بين عين
الاعم مطلقا ونقيض الاخص كذلك يتحقق بين غيرهما من مواد فلم
يختصر مادة العموم من وجه بين عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص
حتى يستدل به على انتفاء الاعمية في نقيض العموم من وجه وان لم
يكن بين نقيضى عينه ونقيضه عموم اصلا فلا يفيد ذلك كما سيبطل

او يقرر كل واحد من هذه
الدلائل مختصرا كما ذكره
(ه) النوع والجنس يخرج
عن التعريف بقولنا يحمل آه
لانها يقالان في جواب ما هو
لا في جواب اى شئ هو
وما يقال في جواب ما هو
لا في جواب اى شئ هو يخرج
عنه بقولنا يحمل آه (ج) المط
وكذا العرض العام
لا يقال في الجواب اصلا
وكل ما لا يقال فيه اصلا يخرج
عنه به وكذا الخاصة يخرج
عنه بقولنا في جوهره لانها
وان كانت عمدة له في عرضه
وما يكون في عرضه يخرج
عنه بقولنا في جوهره (ج)
المط قوله لكن آه دليل ما قبله
من الصغرى ايضا من الغير
المشهور او المجموع دليل
للمط مثل ما ذكرنا
او يقرر من كبراه ومن غير
متعارف بسبب سابق نظاره
(ه) اما يطلب السائل به
مميز الشئ عن جميع الاغيار
او المميز في الجملة ان طلب
مميز الشئ عن جميع الاغيار
لا يكون مثل الحسام فضلا
له وان طلب المميز في الجملة
فالجنس مميز الشئ عن بعضها

هذا المدعى الدال بعد اسطر بقوله فان قلت فيصح كليا بعد جوابه
وبين مراده منه بتقدير يلزم حتى ينفي السلب تارة ذلك وتارة قيده او
ارادة رفع الايجاب الكلي منه وستعرفه وقد قررناه على حاله وان كان
فاسدا لانا نقرر تصوير المذكور على حاله ولكون المقدمتين المذكورتين
لهذا القياس نظرية اشار الى بيان الصغرى بقوله (اما تحقق آه) لانه
هو تلك الصغرى (وقوله فلا تنهما آه) دليلها (هـ) عين الاعم مطلقا
ونقيض الاخص بينهما عموم من وجه لان عين الاعم مطلقا
ونقيض الاخص قد يصدقان في اخص اخر وقد يصدق اعمهما بدون
نقيض اخصهما في ذلك الاخص وبالعكس اي وقد يصدق نقيض
اخصهما بدون اعمهما في نقيض الاعم وما هو شأنه كذلك اي والشيطان
الذيان قد يصدقان وقد يصدق احدهما بدون الآخر فينبها عموم
من وجه (جـ) تلك الصغرى وقوله (كالحوان آه) دليل الصغرى
المذكورة لهذا ايضا (هـ) عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص قد يصدقان
في اخص اخر ويصدق الاعم بدون نقيض الاخص في ذلك الاخص
الذي اخذ النسبة بين نقيضه وبالعكس في نقيض الاعم لانهما كالحوان
والانسان والحيوان والانسان يصدقان في اخص اخر وقد يصدق
الحيوان ولا يصدق الانسان في ذلك الاخص وبالعكس في نقيض الاعم
(جـ) تلك ٩ الصغرى (وقوله فانهما آه) دليل كبرى هذا (هـ)
الحيوان والانسان يصدقان في اخص اخر وقد يصدق آه لانهما
يصدقان اي يجتمعان في الفرس ويصدق الحيوان بدون الانسان
في الانسان ويصدق الانسان بدون الحيوان في الجماد والفرس هو
اخص اخر والانسان هو ذلك الاخص والجماد هو نقيض الاعم (جـ)
من الغير المتعارف تلك (وقوله واما انه لا يكون آه) شروع لاثبات كبرى
اصل المط وهي هذا القول (بقوله فالتباين آه) مشتملا على طرف
موضوعها فيكون صغرى (وقوله فلا يكون بينهما آه) كبرى تتجنان
تلك الكبرى (هـ) نقيض الاعم مطلقا وعين الاخص ليس بينهما عموم
اصلا لان نقيض الاعم وعين الاخص بينهما تباين كلي والذيان بينهما

(تباين)

تباين كلي ليس بينهما عموم اصلا (جـ) تلك الكبرى او يقرر الكبرى (هـ)
والتباين الكلي ليس العموم من وجه بل غيره وهو وظ و يقرر من الثاني ايضا
بعكس الكبرى على الوجهين (هـ) والذيان بينهما عموم لا يكون بينهما تباين
كلي او يقال (هـ) والعموم من وجه ليس الكلي او يقرر من غير متعارف اول
الاستثنائي باعتبار المقدمة الاولى استثنائية والثانية شرطية كما هو المثل (هـ)
نقيض الاعم وعين الاخص بينهما تباين كلي واذا كان بينهما تباين كلي
لا يكون بينهما عموم اصلا (جـ) عين التالي المط ومن متعارفه معلوم (كـ)
(وقوله لامتناع آه) دليل ما قبله من المقدمة استثنائية او صغرى مشتملا على
موضوعها فيكون صغرى والكبرى مطوية (هـ) نقيض الاعم
وعين الاخص يتمتع صدقهما على شيء اي لا يصدقان معا على شيء
اصلا والشيطان اللذان يتمتع صدقهما على شيء بينهما تباين كلي (جـ)
تلك المقدمة (قوله وانما قيد آه) بيان لتكيدة التباين المذكور
في الدليل الدال على انتفاء العموم بين نقيض الاعم وعين الاخص
بالكلي وعدم اطلاقه (وقوله لان التباين آه) توطئة لدليله لاديله
بالذات وان دخل عليه اللام بل دليله (قوله الاتي لا يلزم من تحقق آه)
اي المفهوم منه لا هو بعينه فيكون تقريره (هـ) المص قيد التباين بالكلي
في الاستدلال على انتفاء العموم بينهما اعني الكبرى المدللة انفا لانه لو لم
يقيد التباين بالكلي فيه بل اطلق للزم من تحقق التباين مطلقا بينهما
ان لا يكون بينهما عموم اصلا لكنه لا يلزم من تحقق التباين مطلقا
بينهما ان لا يكون بينهما عموم اصلا (جـ) نقيض المقدم وهو المط
فيكون هو قيدا لازما والملازمة المطوية بدنيية واما الرافعة المفهومة
التي هي سالبة جزئية في الحقيقة لكونها رفع الايجاب الكلي فنظرية
يستدل عليها بهذا القول المذكور (هـ) بعض التباين لا يلزم من تحققه
ان لا يكون بينهما عموم اصلا لان بعض التباين هو التباين الجزئي والتباين
الجزئي لا يلزم من تحققه ان لا يكون بينهما عموم اصلا (جـ) من رابع
الاول تلك الرافعة الجزئية ومن ثاني اشكث ايضا (هـ) التباين الجزئي
تباين اي من افراده والتباين الجزئي لا يلزم من تحققه ان لا يكون بينهما

من ان لا يكون تمام المشتركة
بينهما في جواب اي شيء هو
في جوهره وما لا بد معه
من ان لا يكون تمام المشتركة
بينهما في جوابه لا يكتفي
هو اي التميز في الجملة في
جوابه (جـ) التميز في الجملة
لا يكتفي في جوابه ولما لم يكتف
ذلك في جوابه فالجنس
خارج عن التعريف (جـ)
عين التالي المذكور وكذلك
مفصوله
او يقرر ملازمة المذكورة
اولا من اول الاستثنائي
بإستثناء عين مقدمها وانتاج
عين تاليها المذكور الذي
هو المتصلة وبعد ذلك
ثبتت هي بما بعده من الدليل
لذلك كور على الترتيب المذكور
لكنه غير ملائم لانه هو
الدليل المذكور دليل لتالي
الملازمة المذكورة في الحقيقة
اعني قوله فلو فرضنا ولو
قرر كذلك لكاتب تلك
التالي المتصلة ثابتة بمقدمها
فلا يجوز الاثبات بالدليل
المذكور لكونه اثبات
اثبات وان قرر صورة
وكذلك في نظائره

(جـ) اما لا يكون مثله فصلا
له واما الجنس بميزله عن
بعضها ايضا واذا كان
الجنس بميزاله عن بعضها
يجب ان يكون صالحا
للجواب (جـ) اما لا يكون
مثله فصلا واما يكون
الجنس صالحا للجواب ان
لم يكن صالحا لا يخرج عن
الحد (جـ) ذلك المردد
وكذلك مفصوله وتقريره
مر كبا من المذكور ومن
واحد منه مثالا يقال بعد
تقرير المردد الاول واحد
الملازمين (هـ) وان طلب
التميز في الجملة يجب ان يكون
الجنس صالحا واما اذا كان
صالحا لا يخرج عن الحد
(جـ) ذلك المردد ايضا

ويمكن ان يقرر المقدم اولا
من الافتراضي وينج نتيجة
تفرض هي استثنائية
وتضم اليه الشرطية المذكورة
حتى يكون القياس مر كبا
منه ومن المذكور (هـ)
التميز في الجملة لا بد معه

عموم أصلا (ج) تلك الجزئية ويمكن أن يقرر من فعلتيهما (هـ) أيضا لا يلزم من تحقق بعض التباين أن لا يكون بينهما عموم أصلا لأن بعض التباين التباين الجزئي ولا يلزم من تحقق التباين الجزئي أن لا يكون بينهما عموم أصلا (ج) تلك الرافعة ويقرر من رابع الرابع أيضا فعلية كما هو المسطور (هـ) لأن التباين الجزئي تباين ولا يلزم من تحقق التباين الجزئي أن لا يكون بينهما عموم أصلا (ج) تلك الجزئية وقوله فلما صدق (آه) دليل ما بعده أعني تاليه من الكبرى المذكورة على كل تقدير (هـ) التباين الجزئي لا يلزم من تحققه أن لا يكون بينهما عموم أصلا لأن التباين الجزئي صادق على العموم من وجه والصادق على العموم من وجه لا يلزم من تحققه أن لا يكون بينهما عموم أصلا بل يلزم من تحققه أن يكون بينهما عموم وهو (ج) تلك الكبرى السالبة الكلية وما قبل هذا من تعريفه وتقسيمه دليل الصغرى هذا (هـ) التباين الجزئي صادق على العموم من وجه لأن التباين الجزئي هو صادق كل واحد من المفهومين بدون الآخر في الجملة ولما كان التباين الجزئي صادق كل واحد من المفهومين في بعض الصور وإذا لم يصدق في بعض الصور فاما لم يصدق في الصورة أصلا واما يصدق في بعض الصور دون البعض أن لم يصدق في الصورة أصلا فهو التباين الكلي والأي وان صدق في بعضها فهو العموم من وجه وما يكون تارة تباينا كلياً وتارة عموماً من وجه صادق على العموم من وجه (ج) تلك الصغرى أو يقرر أو لا يبسطا بالحصر ثم يثبت مقدمته النظرية بدليله بلا اختلاط تعريفه في القياس وهو المناسب (هـ) التباين الجزئي صادق على العموم من وجه لأنه أعموم من وجه وأما تباين كلي أي من دذ بينهما ومحمّل لهما وما يكون كذلك صادق على العموم من وجه كما هو صادق على التباين الكلي (ج) تلك الصغرى وح يكون (قوله لأن المفهومين آه) وهو دليل الحصر دليلاً لصغره (هـ) التباين الجزئي أعموم من وجه أو تباين كلي لأن التباين الجزئي هو عدم صدق المفهومين في بعض الصور وإذا لم يصدق المفهومان في بعض الصور فاما لم يصدق في صورة

(أصلا)

فيكون بين أفراد الجنس الواقعة في الماهيات وبين أفراد الفصل الواقعة فيها مساوات بحسب التحقق على زعم القدماء لأن كل ماهية لها فصل وجب أن يكون لها جنس عندهم وكذا كل ماهية لها جنس وجب أن يكون لها فصل وهو حظ عند الكل فيصدق الموجبتان الكليتان من الطرفين فيتساويان وأما النسبة بينهما على رأي المص فعموم مطلقاً لأن الماهية التي لها جنس يكون لها فصل كما عرفت دون العكس إذ قد يكون لها فصل ولا يكون لها جنس كما في الاحتمال المذكور أعني الماهية المركبة من امرين المتساويين أمور متساوية على ما لا يخفى
أو يقرر (هـ) لأن الشيخ تبع من زعم أن كل آه ومن زعم هو قدما ثم (ج) الشيخ تبع قدما ثم ومن تبع قدما ثم حد الفصل بأنه آه (ج) المط وكذا ذلك عن فعلتيهما

أصلاً ويصدق أن فيه أن لم يصدق فيها أصلاً فهو تباين كلي والافهوتباين جزئي (ج) تلك الصغرى وهو مركب من بسيط غير متعارف وأول الاستثنائي ومن مركبه وهذا التقرير هو المناسب لهذا المقام وإن جاز غيره ويجوز أن يقرر المجموع مختصراً على المط من الاستثنائي (هـ) لما ثبت أن التباين قد يكون جزئياً وهو صادق إلى قوله فإن قلت قيده بالكلي لكن المقدم ثابت والتالي مثله (قوله فإن قلت الحكم آه) اعتراض على المدعى المدلل قبل اسطر للمص وهو قوله الأمر أن اللذان بينهما آه وإبطاله وهو لكونه سالبة كلية يكون نقيضه موجبة جزئية إذ إبطاله يوجب ثبوت نقيضه وهو هذا القول لأن حاصله هو أن بعض الأعم من شيء من وجه بين نقيضيهما عموم وقد اثبت (يقوله لأن الحيوان آه) مشتمل على موضوعها فيكون صغرى وما بعده من قوله (وبين نقيضيهما آه) كبرى تتجنان ذلك المدعى المذكور للسائل (هـ) بعض الأعم من وجه بين نقيضيهما عموم من وجه أيضاً لأن بعضه هو الحيوان والابيض والحيوان والابيض بين نقيضيهما عموم من وجه (ج) من ثالث الأول تلك الموجبة الجزئية ومن أول الثالث أيضاً (هـ) الحيوان والابيض بينهما عموم من وجه والحيوان والابيض بين نقيضيهما عموم من وجه (ج) بعض ما بينهما عموم من وجه يكون بين نقيضيهما عموم من وجه أو يقرر من أول الرابع كما هو المسطور بحاله (هـ) الحيوان أعم من الابيض من وجه وبين نقيض الحيوان والابيض عموم من وجه (ج) من غير متعارف غير متعارفه تلك الجزئية إذا الأوسط قد كان موضوعاً في صغرى ومتعلق بمحمول الكبرى وإن كان مقدماً فيهما في الذكر وهو (قوله فتقول المراد آه) جواب تحرير المراد من المدعى المذكور للمص أي بتقدير يلزم فيه فيكون تقديره الأمر أن اللذان بينهما عموم من وجه لا يلزم أن يكون بين نقيضيهما عموم كما لا يلزم أن لا يكون بينهما عموم وح يكون أعم من أن يكون بين نقيضيهما عموم أو لا يشمل كلتا المادتين معاً أعني المادة التي مثل الحيوان والابيض والتي عين الأعم ونقيض الأخص فيندفع الأشكال الكائن بعدم شموله أحد نوعي نقيض الأعم من وجه بل يشمل جميع أنواعه

ويمكن أن يقرر من الافتراضي

(هـ) إذا لم يساعد البرهان على ذلك نيه المص على ضعفه بوجهين لأنه إذا لم يساعد البرهان على ذلك نيه المص على ضعفه بالشاركة في الوجود وإيراد هذا الاحتمال والشاركة في الوجود وإيراد هذا الاحتمال وجهان (ج) من الغير المتعارف المط فيكون الكبرى مذكورة صراحة والبواقي إشارة وهو ظا ويقرر من الفعلية (هـ) نيه المص ضعف زعمهم إذا لم يساعد برهان على زعمهم ونيه على ضعف ما لا يساعد البرهان عليه (ج) المط أو يقال (هـ) نيه عليه بوجهين حيث نيه عليه بالشاركة آه وهما وجهان (ج) المط تأمل
وميجوز أن لا يقرر هذا القياس بل يكون قوله الفصل أما آه بآنا للواقع المفهوم مما قبل ونصريحاً له ويدعي الملازمة المذكورة ابتداء حتى يستدل عليها بما بعده مثل المذكورة من الافتراضي الشرطي

فعلی هذا يكون مدعى المحجب (قوله فيندفع) الذي هو جواب الشرط المحذوف وما قبله من المقدمة المذكورة استثنائية له (هـ) المراد منه اى من قوله ليس بين تقيضهما آه انه ليس يلزم آه واذا كان المراد به انه ليس يلزم آه يندفع الاشكال (ج) عين التالى المط ومن متعارفه ظ (قوله او نقول آه) جواب آخر عنه الذى يشير الى ما فصلناه من ان مدعى المص السلب الجزئى لا الكلى فلا يناقضه ماثبة المعترض وهو للوجبة الجزئية وقد عرفت ذلك وقوله (لوقال بين آه) توطئة للدليل الذى بعده وما يتوقف عليه لا دليل بالذات وقوله (لان الاحكام آه) دليل هذا القول (وقوله) (واذا قال آه) هو دليل المعترض بالذات فيكون هو صغرى و (قوله وتحقق آه) اعنى الحالية كبرى لها تتيجان على حالهما من اول الثانى مطلوب المص ويندفع الاعتراض (هـ) اذا قال اى لما قال المص ليس بين تقيضهما عموم كان ذلك القول رفعا للايجاب الكلى وتحقق العموم فى بعض الصور لا ينافيه اى لا ينافى رفع الايجاب الكلى (ج) اذا قال ليس بين تقيضهما عموم لا ينافيه تحقق العموم فى بعض الصور بل يجوز تحققه فيه فلا يبطل بواسطة ذلك البعض مدعى المص ان مدعى متضمن اياه ويجوز ان يقرر توطئة الجواب على هذه الملازمة المذكورة اعنى الصغرى دلالة لها حتى يتضح (هـ) اذا قال ليس بين تقيضهما عموم كان رفعا للايجاب الكلى لانه اذا قال ليس بين تقيضهما عموم ادخل ليس اى حرف السلب على قوله بين تقيضهما عموم وهو ظ ولو قال بين تقيضهما عموم لا فاد العموم فى جميع الصور (ج) من الغير المتعارف اذا قال ليس بين تقيضهما عموم ادخل ليس على ما افاد العموم فى جميع الصور واذا ادخل ليس على ما افاد العموم فى جميع الصور كان رفعا للايجاب الكلى (ج) تلك الملازمة وعلى التقديرين اى سواء كانت قضية بلا ترتيب او كانت مقدمة يكون (قوله لان الاحكام آه) دليل الملازمة التى قبله اعنى التوطئة كما ذكرنا (هـ) لوقال بين تقيضهما عموم لا فاد العموم فى جميع الصور لانه اوقال بين تقيضهما عموم كان ذلك القول من الاحكام الواردة هذا الفن

والاحكام الواردة فى هذا الفن انما هي كليات (ج) لوقال بين تقيضهما عموم لكان ذلك من الكليات واذا كان من الكليات افاد العموم فى جميع الصور (ج) تلك الملازمة وهو مثل ما قرر آنفا من الاقتضى الشرطى وكذلك مفصولهما وبسيطهما (قوله نعم لم يتبين آه) يعنى قد صدق قول المص والاعم من شئ ليس بين تقيضهما عموم اصلا اى مدعىا وسلمنا ذلك بناء على هذين الجوابين لكنه لم يظهر مما ذكره اى من ثبوت ذلك المدعى المذكورة النسبة بين تقيض امرين بينهما عموم من وجه ماهو الذى هو المق والحال ان المص بصدد بيان ذلك بل ظهر عدم النسبة بالعموم الذى هو ليس بمق ولم يكن بصدد فهمه وان فهم عنه التزاما على احدى الارادتين من الجوابين فيكون هذا القول مقررا لما سبق وابطلا لمدعى من جهة اخرى بعدم ظهور ماهو بصدد عنه وح يكون هو كبرى لاشتماله على محموله وقوله (وهو بصدد ذلك) اى الحالية صغرى لاشتماله على موضوعه تتيجان على حالهما ماهو مطلوب الشارح من هذا القول (هـ) المص بصدد بيان النسبة بين تقيض امرين بينهما عموم من وجه ولم يتبين مما ذكره النسبة بين تقيض امرين آه (ج) من الشكل الاول لم يتبين مما ذكر المص ماهو بصدد وهو المط الذى يشعر بطلان قول المص وقوله (بل يتبين آه) دليل ما قبله من الكبرى المذكورة حال كونه كبرى (هـ) لم يتبين مما ذكره المص بيان النسبة بين تقيض امرين آه اذ بيان عدم النسبة بين تقيضهما بالعموم ليس بيان النسبة بين تقيضهما بل غيره وتبين مما ذكره بيان عدم النسبة بين تقيضهما بالعموم (ج) من الثالث تلك الكبرى تأمل وان غابت العبارة فى الجملة يقرر من ثانى الثانى ومن ثالث الرابع ايضا (هـ) النسبة بين تقيضى امرين آه لم يتبين مما ذكره لان النسبة بينهما ليس عدم النسبة بينهما بالعموم وما يتبين مما ذكره هو عدم النسبة بينهما بالعموم (ج) تلك الكبرى وكذا من الرابع بعكس الصغرى السالبة كنفسها (قوله فاعلم ان النسبة آه) يعنى لما لم يظهر مما ذكره كون النسبة بين تقيض امرين بينهما عموم من وجه ماهو ولم يتضح ذلك لم علينا ان نذكره فقول النسبة بين تقيضى امرين بينهما عموم

والانسان ماهية والحيوان جنس قريب له ولا يميزه فى جنسه القريب فصل قريب (ج) المط وكذلك الكلام فى المثال الاخر والحاصل يجرى هنا الترتيبات الكائنات فى الامثلة فتدبر

او يقرر من الثانى الثانى (هـ) لان المص لم يعتبرهما فيما ليس بتحقيق الوجود والفصل والمير فى الوجود ليس بتحقيق الوجود (ج) ذلك المط ويقرر على هذا من الرابع ايضا (هـ) من ما ليس بتحقيق الوجود لم يعتبرهما المص فيه الفصل المميز فى الوجود ليس بتحقيق الوجود (ج) المط وقد كان بعض المقدمات معدولة الموضوع وبعضها معدولة المحمول او يقرر (هـ) المص اعتبرهما فى الفصل المميز فى الجنس ولم يعتبرهما فى الفصل المميز فى الوجود لانه اعتبرهما فى الفصل المحقق الوجود ولم يعتبرهما فى الفصل ليس بتحقيق

يعنى يقرر او لا يستطاع يثبت كبراه بمركب من الغير المتعارف ومن المتعارف وكذلك يستدل بالمثالين على الصغرى وعلى الملازمة المطالب الترتيد او يدعى المثال ويستدل عليه بما قبله مثالا يقال (هـ) الناطق فصل قريب لانه يميز الانسان الذى هو الماهية عن مشاركاته فى الجنس القريب وما يميز عنها فهو قريب (ج) المط وما بعده دليل صغرى آه (هـ) الناطق يميزه عن مشاركته فى الحيوان وهو جنس قريب له (ج) تلك الصغرى او يقرر هو مع الاول من كبريا او يقرر او لا من كبريا (هـ) لانه يميز الانسان عن مشاركته فى الجنس القريب والانسان هو الماهية (ج) الناطق يميز الماهية عنها وما يميزها عنها فهو قريب (ج) المط لم يثبت بما بعده صغرا او يقرر من كبريا من اثنين (هـ) لانه يميز الانسان عن مشاركته فى الحيوان

من وجه هو التباين الجزئي فقد يكون النسبة بين نقيضيهما تباينا كلياً وقد يكون
 عموماً من وجه فلا يخلو عنهما وقد ذكر مادة لكل منهما فيما سبق احديهما
 في دليل المص الدال على انتفاء العموم بين نقيضيهما وتانيهما في الاعتراض
 المذكور وقد عرفت ولكون هذا المدعى نظرياً اثبتته (بقوله لان العينين
 آه) (هـ) اذا كان بين الامرين عموم من وجه يكون بين نقيضيهما تباين
 جزئي لانه اذا كان بينهما عموم من وجه يكون كل واحد من العينين
 اى ذيك الامرين بحيث يصدق بدون الاخر في الجملة وهو وظ وان لم
 يكف ذلك فيه اذا كان كل واحد من العينين بحيث يصدق بدون الاخر
 كان التقيضان ايضاً كذلك اى كان التقيضان بحيث يصدق كل منهما
 بدون الاخر في الجملة كما لا يخفى هذا لزوم على من لاحظ طرفيه (ج) اذا
 كان بين الامرين عموم من وجه يكون نقيضاهما بحيث يصدق كل واحد
 منهما بدون الاخر سواء صدق كل واحد منهما بدون الاخر دائماً وبعضاً
 ولا نغني بالبيان الجزئية الا هذا القدر اى وصدق كل واحد من الامرين
 بدون الاخر هو البانية الجزئية (ج) تلك الملازمة المطا او بقرار الكبرى
 الاخرى ايضاً شرطية (هـ) واذا كان نقيضاهما بحيث يصدق كل واحد
 منهما بدون الاخر يكون بينهما تباين جزئي (قوله ونقيضاً آه) شروع
 لبيان النسبة بين نقيض الامرين المتباينين مثل ما قبله مقرر من الافتراضي
 الشرطي (هـ) اذا كان بين الامرين تباين كلي يكون بين نقيضيهما تباين
 جزئي لانه اذا كان بين الامرين تباين كلي فاما ان يصدق نقيضاهما معاً على
 شئ واحد ولا يصدقان معاً عليه اى لا يصدق كل منهما على ما صدق عليه
 الاخر واياماً كان اى ان صدقاً معاً على شئ يتحقق التباين الجزئي بينهما وان لم
 يصدقاً معاً عليه يتحقق التباين الجزئي بينهما ايضاً (ج) تلك الملازمة
 والمقدمتان لهذا القياس منظور فيهما والمثالان دليل الصغرى (هـ) اذا كان
 بين الامرين تباين كلي اما يصدق نقيضاهما معاً على شئ او لا يصدقان
 معاً عليه لانه اذا كان بينهما تباين كلي اما يكون نقيضاهما كالانسان
 واللا فرس اللذين هما نقيضاً الانسان والفرس المتباينين واما ان يكون
 نقيضاهما كاللا وجود واللا عدم اللذين هما نقيضاً الوجود

(والعدم)

الوجود والفصل المحقق
 الوجود هو الفصل المميز
 في الجنس والفصل الذي
 ليس محقق الوجود هو
 الفصل المميز في الوجود
 (ج) من الاول المطا او
 من الثاني بتبديل الكبرى
 وهكذا من الفعلية في الجمع
 والكل معلوم مقصود
 منه عدم اعتبارهما في
 المميز الوجود لا اعتباره
 في المميز في الجنس بل
 هو توطئة له كما عرفت
 مهـ

وهذا الاستدلال استدلال
 على بطلان تركيب ماهية
 من امرين متساويين
 وبطلان هو بطلان
 الفصل المميز في الوجود
 لانه لو وجد لوجد في ذلك
 المفروض ويجوز ان يدعى
 بطلان امر نقيضه بعينه
 ويستدل عليه بهذا (هـ)
 الفصل المميز في الوجود
 بطلانه لو كان ممكناً لتركبت
 ماهية من امرين متساويين
 ولو تركبت منهما فاما ان
 لا يحتاج آه مثل المذكور

على التصورين بزيادة افتراضي
 شرطي في الاول وهو
 ما قرره آتفا وكذا يضم
 في التقرير الثاني وهو وظ
 لا حاجة الى ذكره

مهـ

(هـ) لو تركبت منهما فاما
 ان يحتاج او يحتاج وعدم
 احتياجه اليه مح وان احتاج
 يلزم الدور او ترجيح بلا
 مرجح (ج) لو تركبت
 منهما اما يلزم المح والدور
 او الترجيح بلا مرجح لكن
 التالي بط والمقدم مثله
 بط فيثبت نقيضه ثم يثبت
 الملازمة اعني احدي
 الكبيرين بازيد (هـ)
 ان احتاج احدهما الاخر
 يلزم الدور او الترجيح
 بلا مرجح لانه ان احتاج
 الى الاخر فاما يحتاج
 كل منهما الى الاخر واما
 يحتاج احدهما الى الاخر
 دون الاخر اليه ان احتاج
 كل منهما الى الاخر يلزم
 الدور وان احتاج احدهما
 الى الاخر دون الاخر
 اليه يلزم الترجيح بلا مرجح

والعدم المتباينين والانسان واللا فرس صادقان معاً على شئ واحد
 ولا شئ مما يصدق الوجود يصدق عليه اللاحتم واللا عدم وبالعكس اى
 واللا وجود واللا عدم لا يصدقان معاً على شئ واحد اصلاً (ج) تلك
 الصغرى (وقوله الصادقين على الجملة) دليل احدي الكبيرين
 لهذا ايضاً (هـ) الانسان واللا فرس صادقان معاً على شئ واحد لا يصدقان
 صادقان على الجملة والجماد شئ واحد (ج) تلك الكبرى (وقوله اما اذا
 لم يصدق آه) شروع لاثبات الكبرى المذكورة بقوله واياماً كان آه
 للط المذكوراً تفاعلاً بعد اثبات صغراه وهي لكونها مقدمتين بين دليل
 ككل من شقيهما على حدة وهذا القول بيان اثبات احديهما (هـ) اذا
 لم يصدق نقيض المتباينين على شئ اصلاً يتحقق التباين الجزئي
 بينهما اى بين ذيك النقيضين لانه اذا لم يصدقاً على شئ اصلاً كان
 بينهما تباين كلي واذا كان بينهما تباين كلي يتحقق التباين الجزئي
 بينهما قطعاً (ج) تلك الملازمة (وقوله واما صدقاً آه) اشارة الى اثبات
 الثانية من شقيهما (قوله لان كل آه) توطئة له لادليل لانه صادق
 لا يتوقف صدقه على شئ اخر بل داليله (قوله فيصدق آه) حال
 كون تلك التوطئة قيداً له (هـ) اذا صدق نقيض المتباينين على شئ كان
 بينهما تباين جزئي لانه اذا صدقاً على شئ يصدق كل واحد منهما
 اى من نقيضيهما بدون نقيض الاخر لصدق كل واحد من العينين
 المتباينين بدون نقيض الاخر واذا صدق كل واحد منهما بدون
 نقيض الاخر لصدق آه كان بينهما تباين جزئي جرماً (ج) تلك الملازمة
 او بقرار الصغرى (هـ) لانه اذا صدقاً على شئ والحال ان كل واحد
 من المتباينين يصدق مع نقيض الاخر يصدق كل واحد منهما مع نقيض
 الاخر والباقي على حاله (قوله وقد ذكر آه) اعتراض على المص ايضاً ذكر
 ما لا يلزم ذكره وبترك ما لا بد منه فالاول يستلزم الحشو والاستدراك واشاق
 يستلزم النقص في العبارة والافادة وكلاهما فاسد عندهم
 ولكون كل من هذين المدعين نظرية تصدى في اثبات احدهما بقوله
 (اما الاول فلان) آه (هـ) المص ذكر في المتن ههنا ما لا يحتاج اليه لانه

ذكر في المتن فيه فقط بعد قوله ضرورة صدق أحد المتباينين مع نقيض
الآخر وقيد فقط بعد قوله ضرورة صدق آه زائد لا طائل تحته (ج) المص
ذكر في المتن ههنا ما هو زائد لا طائل تحته والزايد لا طائل تحته لا يحتاج
اليه (ج) لمط او يقرر الاول منهما فقط بسبب كون نتيجة مساوية للمط
وهكذا تقريرة فعلية او يقرر الثاني بتقرير الكبرى الاخيرة (هـ) وما يحتاج
اليه ليس بزايد والباقي على حاله (قوله واما الثاني فلانه آه) شروع
لا يثبت ثابتهما (هـ) المص ترك ههنا ما يحتاج اليه لانه ترك ههنا ما وجب
عليه ان يقول في الاستدلال على لزوم التباين الجزئي وما وجب ان يقول
هو ضرورة صدق كل واحد من المتباينين مع نقيض الاخر اى وما
وجب ان يقول هو لفظة كل (ج) المص ترك ههنا لفظة كل لاي دونه (ج)
المص ترك ههنا ما لا بد منه وما لا بد منه ما يحتاج اليه (ج) المط او يقرر
من القياسين الاولين فقط لكون نتيجة الثاني مساوية للمط اذ مال ما لا بد منه
وما يحتاج اليه متحد (وقوله لان التباين آه) دليل ما قبله من المقدمة
المذكورة (هـ) المص وجب عليه ان يقول ضرورة صدق آه
في الاستدلال على وقوع التباين الجزئي بين النقيضين لانه لو لم يجب
عليه ان يقول ضرورة صدق آه فيه بل بلا ذكر لفظة كل لم يكن التباين
الجزئي بين نقيضيهما صدق كل واحد منهما بدون الاخر بل كان صدق
واحد منهما بدون الاخر بلا لفظة كل لكن التباين الجزئي بينهما
هو صدق كل واحد منهما بدون الاخر لا صدق واحد منهما بدون (ج)
نقيض المقدم وهولك المقدمة وحاصل هذا انه لو قال في هذا الاستدلال
ضرورة صدق آه بلفظة كل لفهم منه صدق كل واحد من النقيضين بدون
الاخر الذي هو مقصود التباين الجزئي في صدق التباين الجزئي واما على قول
المص صدق واحد من المتباينين مع نقيض الاخر بدون لفظة كل فيستلزم صدق
واحد من النقيضين بدون الاخر وهو التباين الجزئي فلا يستلزم صدق
التباين الجزئي واما يستلزم قوله هذا لو كان التباين الجزئي صدق واحد
من النقيضين بدون الاخر مع انه ليس كذلك فظهر ترك المص ما يحتاج
اليه ولما توهم انه يجوز ان يستلزم صدق احد الشئيين مع نقيض الاخر

(الذى)

الذى هو دليل المص صدق كل واحد من النقيضين بدون الاخر الذى
يستلزم تحقق التباين الجزئي بينهما كما يستلزم صدق كل واحد
من الشئيين مع نقيض الاخر صدق كل واحد من النقيضين بدون الاخر
فلا يلزم عليه شئ بترك لفظة كل فيستلزم قول المص ذلك ايضا فاجاب
عنه بقوله وليس يلزم آه اى لا يلزم آه من صدق احد الشئيين مع نقيض
الاخر بدون لفظة كل صدق كل واحد من النقيضين بدون الاخر حتى
يلزم منه المط فيكون لفظة كل ما لا بد منه فلا يقيده بدونه فيبقى الاعتراض
عليه على حاله ايضا (قوله وانت تعلم آه) اعتراض اخر على المص بطريق
الترقي يعنى قد عرفت آفان من الاعتراض الاول ان بعض قوله زائد مع
ان ما عدا مقدمة واحدة زائدة وهى قوله وكل واحد من المتباينين
يصدق مع نقيض الاخر يترك لفظة كل فيه لان هذا القول يستلزم
صدق كل واحد من النقيضين بدون الاخر الذى هو المباشرة الجزئية وح
يكون باقى المقدمات وهى قوله لانها ان لم يصدق قاعدا مستدرك اذا
المقدمات بدونها تلك المقدمة فقط لوقالها مع انه لم يقل تلك المقدمة
بلفظة كل وذكر باقى المقدمات المستدركة ففساد ظاهر فلم يجب عنه
بل ببقى على حاله مثل ما قبله هذا ماله واما تصويره (ف هـ) لو قال المص
في اثبات المباشرة الجزئية بينهما اعنى المدعى ان كل واحد من المتباينين
يصدق مع نقيض الاخر ثبت الدعوى بمجرد تلك المقدمة ولا يحتاج الى
باقى المقدمات والتطويل لانه لو قال المص ان كل واحد من المتباينين
يصدق مع نقيض الاخر يصدق بمجرد ذلك كل واحد من النقيضين
المتباينين يصدق مع نقيض الاخر يصدق بمجرد ذلك كل واحد من
النقيضين اى من نقيض المتباينين بدون الاخر اى يستلزم صدق كل واحد
منهما بدون الاخر وصدق كل واحد منهما بدون الاخر هو المباشرة الجزئية
(ج) او قال ان كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الاخر ثبت بمجرد
ذلك المباشرة الجزئية بينهما والمباشرة الجزئية بينهما هى الدعوى اى دعواه
(ج) او قال ان كل واحد آه ثبت بمجرد ذلك الدعوى ويكون باقى
المقدمات مستدركة (قوله الجزئي مثول آه) شروع لبيان الجزئي

وقيام الجوهر بالعرض مح
(ج) تلك الملازمة وكذا
ان كان جوهر الزم المح
لانه ان كان جوهر افا ما يكون
نفسه او داخلا فيه او خارجا
عنه ان كان نفسه لم المح
وكونه داخلا فيه مح وان
كان خارجا عنه لم المح
تلك الملازمة وح يكون قوله
فيلزم آه دليل الملازمة الاولى
اى احدى الكبريات الثلاث
(هـ) ان كان نفسه
يلزم كون الكل نفس
جزئيه وكون الكل نفس
جزئيه مح (ج) تلك الملازمة
وقوله فيكون آه دليل الثالثة
منها (هـ) ان كان خارجا
عنه يكون عارضا له واذا
كان عارضا له لا يكون
العارض بتمامه عارضا له
وعدم كون العارض بتمامه
عارضا له مح (ج) تلك
الملازمة او يقرر هو ايضا
ببسيط اثم يثبت مقدمته
النظرية (هـ) ان كان خارجا
عنه لا يكون العارض
بتمامه عارضا له وانه مح (ج)
تلك الملازمة واثبات صغرة

(ج) تلك الملازمة وهكذا
في نظائره
ف او يقرر في مثله اولاً
تلك القياس حتى يتج
المساوى وبعده تفرض
تلك النتيجة المساوية
استثنائية وتضم اليها
شرطية مطوية مركبا
من تلك النتيجة ومن عين
المط فتتبع عنه كما مر
نظائره مر اراما لا يقال بعد
تقرير الاول (هـ) ولما وجب
احتياج بعض اجزائهما
الى البعض يكون عدم
احتياج احدهما الى
الاخر مح وهو ظ

او يقرر خلفا مختصرا من
هذا (هـ) او تركبت منهما افا ما
يكون احدهما عارضا
او جوهر ان كان عارضا
لزم المح وان كان جوهر الزم
المح (ج) او تركبت منهما الزم
المح لكن التالى بط والمقدم
مثله وح يكون الملازمان
نظريتين ثابتهما (هـ) ان كان
عارض الزم المح لانه ان كان
عارض اتقوم الجوهر بالعرض

الاضافي وتقسيم الجزئي الى قسميه والفرق بينهما بعد بيان الجزئي الحقيقي وبحث الكل وان ذكر ذلك فيه ايضا لتوقف احدهما على الاخر الا ان المذكور فيه هو بحث الجزئي بالذات والكل بواسطة ولكونه ما يتوقف عليه كما ذكر الجزئي في الكل كذلك يعني الجزئي مقول بالاشتراك على المعنى اى هو لفظ مشترك بين المعنى المذكور وهو الذى يمنع نفس تصور من وقوع الشركة ومقول الاشتراك على كل اخص تحت الاعم والمعنى المذكور جزئي حقيقى وكل اخص تحت الاعم جزئي اضافى (ج) الجزئي مقول بالاشتراك على الجزئي الحقيقى وعلى الجزئي الاضافى (وقوله لان جزئيه بالنظر آه) دليل ماقبله من وجه التسمية اعنى الكبرى (ه) المعنى المذكور فيما سبق للجزئي انما يكون جزئيه اى كونه جزئيا بالنظر الى حقيقة المانع من الشركة وما هو كذلك ناسب ان يسمى جزئيا حقيقيا (ج) تلك المقدمة وهكذا تقرير (وقوله لان جزئيه بالاضافة آه) على ماقبله من المقدمة مثل ما قررناه بتقرير مثل ناسب كما مر مرارا والمثال المذكور دليل ماقبله من احد شق الصغرى اعنى عكس التعريف (ه) الجزئي مقول بالاشتراك على كل اخص آه لانه مقول على مثل الانسان والانسان اخص تحت الاعم (ج) تلك المقدمة واثبات كبراه (ه) الانسان اخص تحت الاعم منه لانه اخص تحت الحيوان والحيوان اعم منه (ج) تلك الكبرى (وقوله وبازائه الكل الحقيقى) وكذا (وقوله وبازائه الجزئي الاضافى) يحتمل ان يكونا كلاما ابتداء ببيان الواقع بان الكل الحقيقى بازاء الجزئي الحقيقى وكذلك الاضافى ويحتمل ان يكونا من تنمة ماقبلهما من بيان وجه التسمية اى تسمية به لكون جزئيه بالنظر الى حقيقة وكون الكل الحقيقى بازائه وكذلك فى الاخر وحقرر ان مع ماقبلهما فيكونان قيد الصغرى ومن تنمة فيكون الجزئي والكل الحقيقين متضايفين وكذا الجزئي والكل الاضافيين لكون جزئية الجزئي انما هو بالنسبة الى الكل وبالعكس غلى ما لا يتحقق (وقوله وهو الاعم من الشئ) تعريف الكل الاضافى واما تعريف الكل الحقيقى فهو ما سبق من قوله ما لا يمنع آه وهما متساويان بحسب التحقيق (وقوله وفي تعريف آه) ابطال تعريفه بذكر الكل فيه (وقوله لانه والكل آه) صغرى (وقوله

واحد المتضايفين) كبرى تتيجان بطلان التعريف (ه) الجزئي الاضافى والكل الاضافى متضايفان واحد لمتضايفين لا يجوز ان يذكر في تعريف المتضايف الاخر (ج) من الغير المتعارف الغير المتعارف احدى الجزئي الاضافى والكل الاضافى لا يجوز ان يذكر في تعريف الاخر وهو مط السائل والمقدمتان المذكورتان نظريتان دليل كل منهما مذكور عقبيه (فقوله لان معنى آه) دليل الصغرى التى قبله خال كونه صغرى (وقوله ومعنى آه) صغرى اخرى (وقوله وكان آه) كبرى لها تتيجان ما يستلزم تلك الصغرى وبعده تضم اليها مقدمة مطوية حتى يتج عينها (ه) الجزئي والكل الاضافيان متضايفان لان الجزئي الاضافى معناه خاص والكل الاضافى فى معناه عام والخاص خاص بالنسبة الى العام والعام عام بالنسبة الى الخاص (ج) الجزئي الاضافى خاص بالنسبة الى الكل الاضافى الذى هو عامه والكل الاضافى عام بالنسبة الى الجزئي الاضافى الذى هو خاصه وما هو شانه كذلك متضايفان وهو مط (ج) المص (وقوله والالكان آه) دليل الكبرى (ه) احد المتضايفين لا يجوز ان يذكر في تعريف الاخر لانه لو جاز ذكر احدهما في تعريف الاخر لكان تعقله قبل تعقله لكن تعقل الشئ قبل تعقله بط (ج) نقيض المقدم وهو تلك الكبرى (وقوله وايضا لفظه آه) ابطال لذلك التعريف من جهة اخرى (ه) هذا التعريف للجزئي الاضافى ليس بجائز اى بط لان هذا التعريف تعريف بلفظ كل اى مشتمل لها وللفظة كل انما هى للافراد (ج) هذا التعريف تعريف بالافراد والتعريف بالافراد ليس بجائز (ج) مط السائل ولم يجب عن هذين الاعتراضين الكاشين على المص ايضا بل ترك تعريفه وانتقل الى تعريف اولى منه (بقوله والاولى آه) فلا يرد عليه الاعتراض الاول لعدم وجود لفظ الاعم الذى هو متضايفه فيه ولا الاعتراض الثانى لعدم ذكر لفظة كل وح يجوز ان يدعى اولوية هذا من ذلك ويستدل عليه بما ذكرنا من انتفاثهما (ه) تعريف الجزئي الاضافى بالاخص من شئ اولى من تعريف المص لانه لا يرد عليه شئ من الاعتراضين وتعريفه يرد ان معا عليه وما لا يرد

(ه) ان كان خارجا عنه يكون عارضاه واذا كان عارضاه لا يكون العارض تمامه عارضا (ج) تلك الصغرى او يقرر مر كبا خال كون قوله لكن ذلك آه مقدمة اخرى نذكر مقصودها فقس موصولها عليه (ه) ان كان خارجا عنه يكون عارضاه واذا كان عارضاه لا يكون ذلك الجزء عارض النفس بل يكون اها واذا لم يكن عارضا له بل يكون اها لا يكون العارض تمامه عارضا وعدم كونه تمامه عارضا مح (ج) تلك الملازمة او يقرر مر كبا من اثنين كاقترانه حال كون قوله لكن مذكورا مع صفراء الاولى قيد الها وهو مط وكل ما قررنا هذا المقام اقتراني شرطى بعض كبرياته حلية وبعضه شرطية كما ترى غير الخلق فان بعضه استثنائى

او يكون القضية الاولى المذكورة ببيان الواقع وقوله وهو اما ا حال كونه راجعا الى الثالث كما هو الظاهر ابتداء القياس وخ يقرر مختصرا (ه) الثالث منها اما ان يمنع انفكاكه عنها او يمكن والاول العرض اللازم الثانى المفاوق (ج) المط

او يقرر قوله لا لاهية مع دليل الكبرى لا مقدمة برأسه (ه) لان السواد لازم لوجود الحبشى وتنخصه لاهية واللازم له لاهية لازم الوجود له (ج) تلك الكبرى وح يكون (وقوله لانه ماهية آه) دليل ماقبله من قيد الصغرى او المدعى المأخوذ منه على التقرير المذكور بعينه او بعد (وقوله فانه لازم آه) عين الكبرى الاولى لادليلها ويكون قوله لاهية دليلا لها من رابع الاستثنائى مثل المذكور والكل معلوم

عليه أولى مما يرد عليه (ج) المطاويقرر (هـ) لانه لم يذكر فيه لفظ الاعم وكل وتعريفه ذكرافيه معا ومالم يذكرافيه أولى مما ذكرافيه (ج) المطاوي المذكور او يقرر واحد من هذين الدليلين ويستدل على مقدمة بالآخر مثلاً يستدل على الصغرى المقرتين اوليهما (هـ) هذا التعريف لا يرد عليه شيء منهما لانه لم يذكر فيه لفظ الاعم وكل ومالم يذكرافيه لا يرد عليه (ج) تلك الصغرى ومن الثاني بتقدير الكبرى (هـ) وما يرد عليه ذكرافيه وكذا تعريف المنسرد عليه لانه ذكرافيه وكل تعريف ذكرافيه يرد عليه ذلك (ج) تلك الصغرى وهكذا الاستدلال بهذا على كبرى الاول وانما قلنا نسقط الاعم لانه يكسبون بعض اجزاء التعريف اعم من معرفه دائماً فيلزم ان يكون كل التعريفات غير صحيح فثبت ان المراد بذكر الاعم والاختصاص في التعريف لفظها الدال على تنبيه افرادها نازل (قوله وهو آه) بيان النسبة بين قسمي الجزئي ولكون الاعمية مطلقاً متضمناً لقضيتين فسرهما بقوله (يعني كل آه) فيكون هو تصريحاً بما علم وتفصيلاً وقد عرفت ذلك لكن كل منهما نظري يحتاج الى الاثبات فقوله (اما الاول فلان آه) شروع لاثبات الاول منهما اعني الموجبة الكلية المفهومة من جانب الاختصاص (هـ) كل جزئي حقيقي جزئي اضافي لان كل جزئي حقيقي مندرج تحت ماهية المعرات عن الشخصات وهي اعم منه اي والماهية المعرات عنها اعم من ذلك الجزئي مندرج (ج) كل جزئي حقيقي مندرج تحت الاعم منه وما يكون مندرجاً تحت الاعم فهو جزئي اضافي كما عرفت (ج) تلك الكلية المطاوي وقوله (كما اذا آه) تمثيل ما قبله من الصغرى المذكورة وايضاح له (هـ) كل جزئي حقيقي مندرج تحت ماهية المعرات عنها لان الجزئي الحقيقى كزبد وزيد مندرج تحت الماهية الانسانية التي هي اعم منه (ج) الجزئي مندرج تحت الماهية الانسانية التي هي اعم مثلاً والماهية الانسانية ماهية معرات عنها (ج) تلك الصغرى (قوله وهذا) اشارة الى الدليل المذكور لاثبات الكلية وابطاله باثبات نقيض قوله فلان كل جزئي آه اعني الصغرى فيكون (قوله فان آه) صغرى (وقوله

ويمتنع آه) كبرى تتيجان من اول الثالث موجبة جزئية هي المساوي لنقيض تلك الكلية لكونها سالبة جزئية في المعنى كما ستعرف ويكون مادة النقيض المذكورة اوسط تقريره (هـ) بعض الجزئي الحقيقى ليس مندرجاً تحت ماهية لان واجب الوجود اي ذاته شخص اي جزئي حقيقى وواجب الوجود يمتنع ان يكون له ماهية كلية اي ماهية معرات عن الشخصات (ج) بعض الجزئي الحقيقى يمتنع ان يكون له ماهية معرات عنها اي لا يكون له ماهية فلا يندرج تحته ومن ثالث الاول ايضاً (هـ) بعض الجزئي الحقيقى هو واجب الوجود وواجب الوجود يمتنع ان يكون له ماهية (ج) تلك الجزئية والصغرى المذكورة (بقوله فانه شخص معلوم) لادليل له وان كان نظرياً نظر الى مفهومه الا اننا فسرنا بذاته وذاته شخص وجزئي حقيقى قطعاً ولهذا لم يستدل عليه ومن هذا علم ان جميع تفسيراتنا وتقدير اتنا لا يخلوا عن فائدة على ما لا يخفى واما الكبرى المذكورة فلكونها نظرية يستدل عليها (بقوله والا آه) باستلزام نقيضها المح (هـ) واجب الوجود يمتنع ان يكون له ماهية كلية وان كان له صفة كلية عامة وكذا حقيقة مساوية لذاته عز وجل لانه لو كان له ماهية فاما يكون شخص واجب الوجود مجرد تلك الماهية فقط واما يكون هو تلك الماهية مع شيء اي شخص اخر فان كان هو مجرد تلك الماهية يلزم ان يكون امر واحد وهو الواجب تعالى كلياً وجزئياً في حالة واحدة وان كان هو تلك الماهية مع شيء اخر اعني الشخص منه يلزم ان يكون واجب الوجود معروضاً للشخص (ج) لو كان له ماهية فاما يلزم ان يكون امر واحد كلياً وجزئياً واما يلزم ان يكون واجب الوجود معروضاً للشخص وكون الامر الواحد كلياً وجزئياً مع وهو وظائف اجتماع النقيضين وكون واجب الوجود معروضاً للشخص ايضاً مع (ج) لو كان له ماهية يلزم المح لكن التالي بط والمقدم مثله بط فثبت نقيضه وهو تلك الكبرى (وقوله لما تقرر آه) دليل ما قبله من المقدمة (هـ) كون واجب الوجود معروضاً للشخص محال لان واجب الوجود عين تشخصه لكون تشخصه عينه وكون ما يكون عين تشخصه معروضاً

بسيطاً من الغير المتعارف (هـ) لان تقسيم اللازم اليهما هو تقسيم ما يمتنع انفكاكه عنها الى ما يمتنع وما لا يمتنع وما يمتنع هو الشيء وما لا يمتنع غيره وما يمتنع نفسه (ج) تلك الصغرى وهكذا في تقريره مركباً مفصلاً فقس

ويمكن ان يقرر السند الذي هو المقدمتان المذكورتان اعني قوله غاية ما في الباب انه آه وقوله لكن لا يلزم آه على حاله من الاول ويجري نتيجته على المنع ثم يجري الدليل المذكور بقوله فانه آه على كبراه المذكورة قبله مثل المذكور (هـ) لازم الوجود لا يمتنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي هي ولا يلزم منه اي من كونه عدم امتناء الانفكاك من حيث هي هي ان لا يمتنع انفكاكه عنها في الجملة (ج) لا يلزم من لازم الوجود كونه ان لا يمتنع انفكاكه عنها

ولازم الماهية تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لانه لازم الوجود ما لا يمتنع ولازم الماهية ما يمتنع وتقسيم ما يمتنع انفكاكه عنها الى ما لا يمتنع والى ما يمتنع هو تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره (ج) من غير متعارف غيره تلك الكبرى او يقرر او بسيطاً (هـ) لانه تقسيم اللازم الى لازم الوجود ولازم الماهية وتقسيم الشيء اليهما هو تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره (ج) تلك الصغرى ثم ثبت كبراه (هـ) تقسيم اليهما هو تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان اللازم ما يمتنع ولازم الوجود اما لا يمتنع ولازم الماهية يمتنع وتقسيم ما يمتنع الى ما لا يمتنع والى ما يمتنع هو تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره (ج) من ذلك ايضاً تلك الكبرى وتقرير هذا مركباً بالقياس الى ما قبله او يقرر او لا يختصراً

في الجملة بل هو متمتع الانفكاك عنها في الجملة الذي هو المقسم لصدقه عليه كما عرفت فيكون هذه النتيجة بضرورة على منه تأمل ٤ ويجوز ان يقرر الاولان فقط على الاول والاول فقط على الثاني اي بلا ضم الاستثنائي اليهما وح يكون المطية شرط وهو قوله اذا عرفت ما ذكرنا فورد القسم متناول لهما وح يكون مركبا على الاول بسيطا على الثاني وهو ظاهرا ان ذلك الاعتراض ناش من جعل المقسم ما يمتنع انفكاكها عنها واحد قسميه اعني لازم الماهية ايضا كذلك وجعل القسم ما لا يمتنع انفكاكها عنها مطلقا حتى يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره مع ان المقسم هو ما لا يمتنع انفكاكها عنهما في الجملة اي مطلقا واحد قسميه هو ما يمتنع انفكاكها عنهما من حيث كونها موجودة لا مطلقا والاخر منها هو ما يمتنع انفكاكها عنهما من حيث هي لا مطلقا ايضا فيشمل

للشخص وغيره مع (ج) تلك الكبرى (قوله واما الثاني فلجواز آه) بيان لاثبات القضية الثانية من القضيتين لأخوذتين من دعوى الاعية مطلقا اعني السالبة الجزئية المذكورة بقوله بدون العكس وهذا القول صغرى (فانه يمتنع آه) كبرى لها تتيجان من ثالث الثاني تلك الجزئية التي دل عليها قوله (بخلاف آه) وان فهمت من القول المذكور بدونه فعلى هذا يكون تصويره (هـ) بعض الجزئي الاضافي ليس جزئيا حقيقيا لان بعض الجزئي الاضافي كلي والجزئي الحقيقي يمتنع ان يكون كلي اي هو ليس بكلي (ج) تلك الجزئية ويقرر من المشهور ايضا يجعل المتقدمين صغرى مع الكبرى المفيدة (هـ) لان بعض الجزئي الاضافي كلي والجزئي الحقيقي يمتنع ان يكون كلي ليس ما يمتنع ان يكون كلي (ج) تلك الجزء وكذلك الاربعه الباقية وقوله لانه الاخص آه) دليل ما قبله من الصغرى (هـ) بعض الجزئي الاضافي كلي لان الجزئي الاضافي الاخص من شيء كما عرفت والاخص من شيء يجوز ان يكون كلي (ج) تلك الصغرى تأمل (قوله انواعه يطلق آه) بيان لكون النوع منقسم الى قسمين كما قبله (هـ) النوع يطلق بالاشتراك على النوع الحقيقي وعلى النوع الاضافي لان النوع يطلق بالاشتراك على المقول على كثيرين آه وعلى كل ماهية يقال عليها آه والمقول على كثيرين نوع حقيقي وكل ماهية يقال عليها آه نوع اضافي (ج) ذلك المط واحد شقي الصغريين قد ثبتت فيما سبق كما ذكره وباقي المقدمات نظرية (قوله لان نوعيته آه) دليل احدهما اي الكبرى التي قبله (هـ) المقول على كثيرين آه انما يكون نوعيته بالنظر الى حقيقته آه وما يكون كذلك نوع حقيقي اي ناسبان يقال له ذلك (ج) تلك المقدمة والمثال دليل احد شقي الصغرى (هـ) النوع يطلق على كل ماهية يقال آه لانه يطلق على الانسان مثلا والانسان ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس (ج) تلك المقدمة (وقوله فهو الحيوان) دليل ما قبله من كبرى هذا (هـ) الانسان ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس لانه ماهية يقال عليها وعلى غيرها الحيوان والحيوان جنس (ج) تلك الكبرى او يقرر هو مع قبله

مركبا والاوجه في التقرير ان يورد مثال الشق الاخر المذكور فيما سبق المتخصص به كالحیوان ويستدل بهما على مجموع الصغرى حتى يظهر كون النسبة بينهما مطلقا (وقوله حتى اذا قيل آه) دليل ما قبله من المقدمة المذكورة صغرى او كبرى (هـ) الانسان ماهية يطلق عليها وعلى غيرها الحيوان لانه يكون الجواب عنه وعن غيره الحيوان اذا قيل ما لانسان والفرس وما هو كذلك ماهية يطلق عليها وعلى غيرها الحيوان (ج) تلك المقدمة او يقرر هو على عكسها كما هو المناسب (هـ) الحيوان يطلق على ماهية الانسان وعلى غيرها لانه هو الجواب اذا قيل ما لانسان والفرس وما يكون جواب عنهما اذا قيل ما لانسان والفرس يطلق على هيئة الانسان وعلى غيرها (ج) تلك المقدمة او لا يقرر هو عليها بل يكون هو تفصيلها لا دليلا لها افادته ما افادته (وقوله لان نوعيته آه) دليل ما قبله من الكبرى الباقية (هـ) كل ماهية يقال آه نوع اضافي لانه كان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه وما هو شأنه كذلك ناسب ان يسمى نوعا اضافيا (ج) تلك الكبرى (قوله فالماهية آه) تقريره معلوم من نظائره (قوله فلانه آه) هو ماعطف عليه اعتراضا ن على تعريف النوع الاضافي للمص وابطال له بكل منهما بانه ترك ما يلزم ذكره وذكر ما يلزم تركه فجعل الامر بالعكس ولكن هذا الدعويان نظريتان دليل احدهما هو ما سمعت في تعريف الجزئي الاضافي من التعريف للماهية ولقطة كل الافراد فلان مناسبة بينهما فيلزم تركه من التعريفات واما دليل الاخرى منه (قوله لانه جنس آه) (هـ) الكلي لا بد من ذكره في هذا التعريف لان الكلي جنس الكليات والكليات لا يتم حدودها بدون ذكره اي بدون ذكر الكل مالم يغن عنه غيره كما سبق (ج) الكلي جنس لما لا يتم حدودها بدون ذكره والنوع الاضافي هو ما لا يتم حدودها بدون ذكره (ج) الكلي جنس للنوع الاضافي وما يكون جنسا له لا بد من ذكره في تعريفه (ج) المط او يقرر الثاني منه من الاول ايضا لعدم وجود شرط الثاني وان كان صادقا بتقرير الكبرى (هـ) وما لا يتم حدوده بدون ذكره هو النوع الاضافي ونحوه او يقال (هـ) وما لا يتم حدوده بدونه قد كان

المقسم لهما معا ويكونان قسمين على ما لا يخفى ٩ لكن الاوضح في مثله ان يقرر من الاستثنائي بلا تعب (هـ) لما ثبت ان من تصور الاربعة وتصور الانقسام بمساويين جزم آه يكفي تصور الانقسام بمساويين مع تصور الاربعة التي هي ملزومه لكن المقدم ثابت والتالي مثله وهكذا اجزاء هذا الدليل على حل المعرف الذي هو البين على هذا المثال وكذا لم يكف مجرد تصور الثالث وتصور الزوايا المقامتين في جزم الذهن به بل تحتاج الى وسط كان التساوي الزوايا المقامتين هو الذي يقتدر في جزم الذهن بالزوم بينهما الى وسط لكن المقدم ثابت (ج) عين التالي المطو هكذا من تايه وغير هذا الترتيب

هـ يعني اذا قسم الشيء الى قسمين وحصر فيه استلزام عدم احدهما وجود الآخر كما استلزم وجود احدهما عدم الآخر للتباين الكلي بينهما لاجل التقسيم ولو بالاعتبار ولذا ذكره بعد استلزام عدم احدهما وجود الآخر في نقيضه للزومه استلزام عدم احدهما وجود الآخر وبالعكس لصدق عكس نقيضه ايضا فلما وجد القسم الثالث لا يصدق ذلك للزوم الكلي فيبطل الحصر وهكذا الكلام في سائر التقسيمات التي اريد فيها الحصر وهو مذهب

او يقرر الملازمة المذكورة من اول الاستثنائي مثل ما ذكرنا حال كونه ماقبله قيد المقدمة يكون توطئة لها (هـ) او اعتبرنا الافتقار الى الوسط في مفهوم غير البائن والحال ان الوسط ما يقرن بقولنا لانه وليس يلزم من عدم آه لم ينحصر

النوع الاضافي منه نائل او يقرر مركبا من اثنين على هذا الاسلوب مختصرا (هـ) لانه جنس الكليات التي لا يتم حدودها بدون ذكره والنوع هو من الكليات التي لا يتم حدودها بدونه (ج) الكلي جنس للنوع وما هو جنس له لا بد من ذكره في تعريفه (ج) المط وكذلك يقرر الاول منهما من اول مثل ما ذكرته آنفا (قوله فان قلت الماهية آه) جواب من قبل المص الاعتراض الثاني بان لفظ الكلي لا بد من ذكره في تعريفات الكلي اذا لم يوجد ما يغني عنه كما اشرنا اليه وفي هذا التعريف وجد فيه ما يغني عنه وهو لفظ الماهية فلا يلزم ذكره كما وجد في تعريف بعض ما سبق ما يغني عنه من لفظ القول ونحوه فلزم تركه فيكون دعوى السائل هذا نقيض ما ادعاه المعترض بالاعتراض الثاني ولكون ما ادعاه قوله لا بد من ذكره يكون نقيضه لا يلزم ذكره ولا يحتاج اليه ولذا كان نتيجته قوله يغني عن ذكر الكلي اعني نقيضه فيكون المقدمات المذكورة بين السؤال والجواب دليلا له (هـ) الماهية هي الصورة المعقولة من الشيء والصور والعقلية كليات اي والصور المعقولة من الشيء كليات (ج) الماهية كليات فذكرها في ذكر الكلي يغني عن ذكر الكلي (ج) من الغير المتعارف الغير المتعارف ذكر الماهية يغني ذكر الكلي فلا حاجة الى ذكره بعد ذكره فاندفع الاعتراض الثاني عنه فاجاب (بقوله فتقول الماهية آه) بمنع قوله والصور العقلية التي هي مفهوم الماهية كليا مستندا بقوله غايبة الامر بيان منشأ غلطه فلما كان مفهومها مغايرا لمفهوم الكلي لا يغني ذكرها عن ذكره بل لا بد من ذكره فيبقى الاعتراض الثاني ايضا بلا جواب (وقوله لكن دلالة آه) يحتمل ان يكون من السند المذكور او تنويره ويحتمل ان يكون جواب دخل مقد روارد من جانب قائل فان قلت لدفع ذلك الاعتراض الثاني ايضا كانه قال لا يضر كون مفهومه لازما لمفهومها اذ يدل مفهومها على مفهومه (ج) بالالتزام فيغني ذكرها عن ذكره فاجاب به بان هذه الدلالة دلالة في التعريف والحال ان دلالة الالتزام مهجورة في الحدود فليس بمعتد به فلا يغني ذكرها عن ذكره فعلى هذا يجوز ان يكون هذا القول بحاله كبرى ويضم اليها صغرى مطوية (هـ) هذه

(الدلالة)

الدلالة دلالة الالتزام دلالة الالتزام مهجورة في الحدود (ج) هذه الدلالة مهجورة فيها قوله (وقوله في جواب آه) شرع لبيان فصول تعريف النوع الاضافي بعد بيان جنسه (هـ) قوله في جواب ما هو يخرج الفصل آه وما يخرجها فصل له (ج) قوله هذا فصل له وايجاب كبراه بالمطوى المعلوم او تقريره مركبا بلا اثباتها بعده معلوم مما سبق مرارا واما اثبات صغراه المذكورة (بقوله فان الجنس آه) وان كان معلوما منه ايضا لكننا نقرر اجالا (هـ) قوله في جواب ما هو يخرجها عنه لانه يخرج ما لا يقال الجنس عليه وعلى غيره الذي هو خلاف تعريف النوع الاضافي وما لا يقال الجنس عليه وعلى غيره هو الفصل والخاصة والعرض العام (ج) تلك الصغرى او من الثاني وان لم يوجد شرطه بتقرير الكبرى المذكورة بحالها (هـ) والفصل والخاصة والعرض العام لا يقال الجنس عليها وعلى غيرها ويجوز ان يقرر كل من هذه الثلاث على حدة في التقرير على المدعى وفي اثبات صغراه (قوله واما تفيد آه) بيان للفصل الاخر لهذا التعريف لكن قوله فاعلم الى قوله واذا حل آه توطئة لاثباته وبيان الاصطلاح والواقع وهو وظ وقوله واذا حل الى قوله فتدله آه من تلك التوطئة لكونه بيان للواقع ايضا وايس دليلا لذلك المط بالذات بل هو مثل ماقبله ما يتوقف عليه الدليل الاتي لبيان كون هذا القيد فصلا قوله فتدله آه فيكون المق بالذات هو بيانه لكننا نقرر منه اول ما يصلح الاستدلال عليه اعني الملازمة المذكورة الكلية بما بعده من (قوله فان الحيوان آه) ثم نشرع ما نحن بصدد (هـ) اذا حل كليات مترتبة على شيء واحد يكون حل العالي عليه بواسطة حل السافل عليه لانه اذا حل كليات مترتبة عليه كان ذلك الحل كصدق الحيوان الذي هو العالي بالنسبة الى الانسان على زيد بواسطة حل الانسان الذي هو السافل بالنسبة الى الحيوان عليه وحل الحيوان على الانسان وصدق الحيوان على زيد بواسطة حل الانسان عليه (ج) تلك الملازمة وكذلك تقريره مركبا او يكون ماقبل هذا الملازمة استثنائية وهي مع الشرط المحذوف شرطية ثم توضح هي بالثال والكل معاوم فلنصور دليل

لازم الماهية في البين وغيره لكن المقدم حق والتالي مثله وح يكون قوله مثلا اذا قلنا هـ وقوله لجواز آه داليل لما قبلهما من قيد المقدم مثل المذكور بعينه ويكون قوله لوجود آه دليل للملازمة التي قبله (هـ) او اعتبرنا الافتقار الى الوسط في مفهومه والحال ان الوسط آه لوجود قسم ثالث واذا وجد لم ينحصر لازمها في البين وغيره (ج) تلك الملازمة

ويجوز ان يكون الشرطتان المذكورتان بسط لتلك الحلية الى الشرطية وتفصيلا لها لكونه متضمنا لهما وح لا يقرر القياس بل يكون بياننا لما علم منهما كما هو الظ على ما لا يخفى

فانه ما يكفي فيه شيء واحد يكفي فيه شيان بالاولوية وقد يكفي شيان ولا يكفي واحد كما ترى

اصل المط (هـ) قوله قول اوليا فصل لانه يحتز به عن الصنف والصنف
كله يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو لكن مقولته عليه
اي لكن قول الجنس على الصنف ليس باولى اي يصدق عليه تعريف
النوع الا الاضافي الى القيد الاخير ولا يصدق هو عليه (ج) قوله
قول اوليا يحتز به عن الكل الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس
ولا يكون مقولته عليه باولى والكل الذي شأنه كذلك من اعيان النوع
الاضا في الذي هو المعروف (ج) قوله اوليا يحتز به عن بعض اعيانه
وما يحتز به عن بعضها فهو فصله (ج) المط وهكذا التقرير مفصلا من
هذا او مختصرا والكل (قوله بل بواسطة آه) يجوز ان يقرر مع ما قبله قيداه
في القياس المذكور ويجوز ان يكون دليلا على الاستدراك فقط
(هـ) قول الجنس على الصنف ليس باولى لان مقولته عليه بواسطة حل
النوع عليه وما يكون بواسطة ليس باولى (ج) تلك المقدمة وكذلك
تقريره من الثاني والاستثنائي (قوله فاعتبار آه) حاصل ما قبله ومفهوم
منه لانه يفيد خروج الصنف عن الحد لانه كونه من افراد المحدود
الذي هو النوع الاضافي وهو المفهوم بما قبل على ما لا يخفى (قوله
اراد آه) بيان نكتة تخصيص المراتب بالنوع الاضافي دون الحقيقي
يجوز ان يدعى قوله هذا ويستدل عليه بآراده آه وبالعكس اسمية
فعليه وغيرها لان ارادته مؤثر لقوله وهو اثره واما تقرير المذكور
(فه) الانواع الحقيقية لمراتبها لانهما يستحيل ان ترتب حتى
يكون آه وكل ما يستحيل ان يرتب لمراتبه (ج) المط (قوله حتى
يكون آه) قيد لان ترتب وتفصيل له كما اشرنا اليه لان ترتب الانواع
الحقيقية هو كون نوع حقيقي فوقه نوع حقيقي آخر ولما كان ترتبها
محالا يكون كون نوع حقيقي اخر محالا وهو ظ (قوله والالكان آه)
دليل الصغرى المذكورة (هـ) لو لم يستحل ان ترتب بل كان نوع حقيقي
فوق نوع حقيقي اخر كان النوع الحقيقي جنسا لكن كون النوع
الحقيقي جنسا مع (ج) ٩ نقيض المقدم وهو تلك الصغرى (قوله واما
الانواع آه) جواب دخل مقدر كانه قيل فكما كان ترتب الانواع الحقيقية

محالا يجوز ان يكون ترتب الانواع الاضافية محالا في الفرق بينهما
فاجاب بان الانواع الاضافية لها مراتب لانها قد ترتب وكل ما هو قيد
يترتب له مراتب (ج) الانواع الاضافية لها مراتب (قوله الجواز آه)
دليل الصغرى وتفصيلها كما عرفت (هـ) الانواع الاضافية يجوز
ان يكون بعضها فوق بعض آخر ولا يستحيل وما هو كذلك فهو
مرتب (ج) الصغرى والمثال دليل ما قبله من صغرى هذا (هـ) الانواع
الاضافية قد يكون بعضها فوق بعض اخر لانها كالانسان والحيوان
والجسم النامي والجسم المطلق والانسان نوع اضافي للحيوان والحيوان
للجسم النامي وهو للجسم المطلق وهو للجوهر (هـ) الانواع الاضافية
نوع للحيوان الذي هو نوع للجسم النامي الذي هو نوع للجسم المطلق
الذي هو نوع للجوهر والحيوان والجسم النامي والجسم المطلق بعضها
فوق بعض (ج) تلك الصغرى او يقرر الكبرى الاخيرة (هـ) وما هو
كذلك يكون بعضه فوق بعض (قوله فاعتبار آه) هو بيان قول
المص هذا بعد بيان نكتة ما يختص بها الترتب بالاضافي والفرق بينهما
سواء قرر الحصر دليله حلية كما ذكر المص او شرطية وهو الملايم لعبارة
الشارح كما ترى (هـ) لما اعتبر في النوع الاضافي ان يكون بعضها فوق
بعض صار مراتبه اربعة لانه لما اعتبر فيه ذلك فاما يكون هو اي النوع
الاضافي اعم الانواع المترتبة او اخصها او اعم من بعضها واخص من
البعض الاخر او مباين لكل الانواع والاول اي ما يكون اعم الانواع
هو النوع العالي واخص الانواع وهو النوع السافل والاعم من بعضها
والاخص من البعض هو النوع المتوسط وما يكون مباينها هو النوع
المفرد (ج) لما اعتبر ذلك قيد فاما يكون هو نوعا عاليا او سافلا او متوسطا
او مفردا واذا كان كذلك صار مراتبه اربعة (ج) تلك الملازمة او
يقرر الكبرى الاخيرة حلية (هـ) وهو مراتب اربع او يقال (هـ) وما
هو كذلك تقريره من الاقتراضي الجملي والامثلة الثلاثة دليل للكبريات الثلاث
المذكورة او بالعكس (س) كما مر من الامثلة (هـ) اعم النوع نوع عال
لانه كالجسم وهو نوع عال (ج) تلك الكبرى وما بعده دليل الكبرى

(ج) تلك المقدمة وهكذا
موصولة الذي هو الاوضح
وقوله حتى ينحصر قيد
للتقي اعني يلزم ان يكون
منفكاً من تنته كما اشرنا اليه
وجواب هذين الاعتراضين
مستور في بعض الحاشية
وفي اطراف بعض النسخ

وتصور قياسه الكائن
في قوله السابق مع هذا
(هـ) اثنان من اقسام
الكل الذي هو الخارج
عن الماهية فاما يمتنع او لا
وما يمتنع وما لا يمتنع هو
العرض اللازم والعرض
المفارق (ج) الثالث
منها اما لازم او مفارق
وكل واحد منهما ما يختص
او يعم وما يختص خاصة
ويعم عرض عام (ج)
مطلوب فيكون مطلوبه
من ذلك هو تقسيم الثالث
الى الخاصة والعرض العام
فعلى هذا يكون قول
الشارح هنا يقرر مع قوله
هناك على هذا الاسلوب
على ما لا يخفى

اعم وما فيه تصور واحد
اخص مع ان الواحد اعم
من اثنين ظاهرا فالكلام
على الكفاية تأمل

او يقرر اول هذا تقسيم
يط لانه غير الخاصر لها
والتقسيم الغير الخاصر لها
بط (ج) المط وح يقرر
الدليل المذكور على
المدعى المذكور اعني
قوله هذا التقسيم ليس
آه حال كونه مقدمة
لامدعى فالذات متحدة
والصفات مختلفة كما مثله
وعلى الاعتبارين فيجوز
يقرر دليله مر كما من ثالثة
ايضا الايضاح (هـ) هذا
التقسيم ليس بخاصر لان
هذا التقسيم تقسيم العرض
المفارق والعرض المفارق
هو ما لا يمتنع انفكاكه
عن الشيء وما لا يمتنع انفكاكه
عن الشيء لا يلزم ان يكون
منفكاً حتى ينحصر آه وتقسيم
حالا يلزم ان يكون منفكاً
الى سريع الزوال وبطية
غيره حاصر لا قسامه
ليكون ما لا يلزم اعم منها

(هـ) الجسم نوع عال لانه اعم من الجسم النامي والحيوان والانسان والجسم النامي والحيوان والانسان انواع (ج) الجسم اعم الانواع واعم الانواع نوع عال (ج) تلك الكبرى وكذا اخصها نوع سافل لانه كالانسان وهو نوع سافل (ج) تلك الكبرى واثبات كبراه ايضا (هـ) الانسان نوع سافل لانه اخص من سائر الانواع التي هي الحيوان والجسم النامي والجسم واخصها نوع سافل (ج) تلك الكبرى وكذا الاعم من بعضها والاخص من البعض نوع متوسط لانه كالحيوان وهو نوع متوسط (ج) تلك الكبرى واثبات كبراه (هـ) الحيوان نوع متوسط لانه اخص من الجسم النامي والجسم الانسان وبعض الانواع (ج) الحيوان اخص من بعض الانواع واعم من بعضها وما هو كذلك نوع متوسط (ج) تلك الكبرى وكذا اثباته بمثاله الاخر (قوله ولم يوجد آه) بيان نكتة عدم ذكر المثال له (هـ) النوع المفرد لم يذكر له مثال لانه لم يوجد له مثال وما لا يوجد له مثال لم يذكر له (ج) المط ومن الفعلية (هـ) لم يذكر له مثال اذ لم يوجد له مثال ولم يذكر له مثال لما لا يوجد له مثال (ج) المط فيكون ذلك على هذا احتمالا عقليا لا وقوعه في الخارج وهو الاصح ولذا ورد قول من ذهب الى وجود مثاله بقوله (وقد يقال آه) فيكون العقل على هذا نوعا مفردا لكن لا مطلقا بل اذا كان الجوهر جنسها فيكون (قوله ان قلنا آه) قيد المثال وقوله فان العقل آه) دليل اى دليل كون العقل نوعا على تقرير كون الجوهر جنسه و (قوله فهو لا يكون آه) دليل لكونه نوعا مفردا على ذلك التقدير ايضا ثبت اولا نوعيته حتى يدخل في القسم الذي هو مطلق النوع ثم كونه نوعا مفردا فعلى هذا يجوز ان يقرر اولا دليل (س) نوعيته وثانيا دليل كونه مفردا سواء قرر من الافتراض الشرطي او الجلي (هـ) العقل نوع اذا قلنا ان الجوهر جنس له لان العقل ح تحته العقول العشرة والعقول العشرة افراد متفقة في حقيقته اى في حقيقة العقل (ج) العقل تحته افراد متفقة في حقيقته ح وما يكون تحته افراد متفقة في حقيقته فهو نوع على زعم (ج) المط واثبات كونه مفردا (هـ) العقل

(نوع)

وما يكون مقولا عن واحدة وغيرها قولا عرضيا هو العرض العام (ج) المط وهو مركبا مقصود وكذلك الاربعة الباقية وبسبب نقص ولا تكف

معه

او يقرر من المستقيم (هـ) لما جاز ان يكون لها ماهيات وراثتها لم يتحقق ذلك ولما لم يتحقق ذلك اطلق عليها الرسوم واذا اطلق عليها الرسوم كان هذه التعريفات رسوما لا حدودا لكنه يجوز ان يكون لها ماهيات وراثتها (ج) عين التالي المط وهو مركب من افتراضين شرطين ومن استثنائي وموصولة اوضح وكذلك تقريره اولا من الاستثنائي واثبات الملازمة بعده

معه

ويقرر ايضا مركبا من غير متعارفات اول الاستثنائي (هـ) لان الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها اولا ووضع اسمها لها بازاها ولما كانت الكليات كذلك

نوع مفرد ح لانه نوع لا يكون اعم من نوع ولا اخص منه ح وكل نوع ليس اعم ولا اخص منه نوع مفرد (ج) المط (وقوله اذ ليس آه) دليل احد شئ الصغرى (هـ) العقل لا يكون اعم من نوع ح لانه ليس تحته نوع بل اشخاص ح وما لا يكون تحته نوع بل اشخاص لا يكون اعم من نوع (ج) تلك المقدمة او يكون الدليل ما قبل بل فقط وما بعده دليل الصغرى من الافتراض والاستثنائي كما مر مرارا ومثل ذلك (قوله بل جنس) الذي هو دليل ما قبله فقس (قوله ويرى بآه) بيان لتقسيم النوع الاضافي الى الاربعة بتقرير اخر (هـ) النوع الاضافي اما عال واما سافل واما متوسط واما مفرد لانه اذا ما ان يكون فوقه نوع وتحت نوع اى يكون اعم من بعض الانواع واخص من البعض واما لا يكون فوقه ولا تحته نوع اى يكون مابين الكل واما يكون فوقه نوع ولا يكون تحته نوع اى اخص الانواع واما يكون تحته نوع ولا يكون فوقه نوع اى اعمها والنوع الذى فوقه وتحت نوع نوع متوسط والذى لا يكون فوقه ولا تحته نوع نوع مفرد والذى يكون فوقه نوع ولا يكون تحته نوع نوع سافل وما يكون تحته نوع ولا يكون فوقه نوع نوع عال (ج) المط (قوله كما ان آه) يعنى قد اعتبر ترتيب الانواع الاضافية من العلو الى السفل فيعكس ذلك ترتيب الاجناس فيكون ترتيبه من السفل الى العلو ومراتبه ايضا تلك الاربعة وتقرير دليله مثل التقرير السابق (هـ) مراتب الاجناس اربع لان الجنس اما اعم الاجناس او اخصها او اعم من بعض واخص من بعض او مابين الكل ان كان اعمها فهو اى فذلك الجنس الجنس العالى وان كان اخصها فهو الجنس السافل وان كان اعم واخص فهو الجنس المتوسط وان كان مابينها فهو الجنس المفرد (ج) اما ان يكون الجنس جنسا عاليا او سافلا او متوسطا او مفردا او مراتب ما يكون جنسا عاليا او سافلا آه اربعة (ج) المط وكل واحد من الامثلة الثلاثة دليل لما قبله من الملازمة او الكبرى او يحمل الممثل على مثاله ويستدل عليه بتعريفه المفهوم من التقسيم والكل معلوم من نظائره (قوله الا ان آه) بيان لاصطلاحهم في التسمية بناء على مفهومه

ولذا استدل على كل واحد من الدعويين بما هو حال موضوعهما كما هو الامر كذلك في سائر الاستدلالات على التسمية (فقله وذلك) اشارة الى كلتا الدعويين معايل الى الدعاوى الاربع (وقوله لان جنسيته آه) شروع لاثبات احديهما لكنه توطئة له ودليله هو (قوله فهو انما آه) (هـ) الجنس العالي يسمى جنس الاجناس لانه فوق جميع الاجناس واذا كان فوق جميع الاجناس يكون جنس الاجناس (ج) الجنس العالي جنس الاجناس وما هو جنس الاجناس ناسب ان يسمى بذلك (ج) المطا والاول فقط لكونه نتيجة مساوية للمط وكذلك (قوله ونوعية آه) توطئة للدليل الثاني وما بعده دليله على الترتيب المذكور (هـ) النوع السافل يسمى نوع الانواع لانه تحت جميع الانواع واذا كان تحت جميع الانواع يكون نوع والانواع (ج) المساوي للمط وكذلك مر كبه مثل ما قبله او يقرر الدليلان مع تلك التوطئة من المستقيم (هـ) لما كان جنسية الشيء بالقياس الى ما تحته كان الجنس العالي فوق جميع الاجناس واذا كان فوق جميعها يكون جنس الاجناس (ج) لما كان جنسية الشيء بالقياس الى ما تحته يكون الجنس العالي جنس الاجناس ولما كان جنس الاجناس يسمى به (ج) لما كان جنسيته بالقياس الى ما تحته ناسب ان يسمى الجنس العالي جنس الاجناس لكن المقدمة ثابت والثاني مثله ويجوز ان يقرر من الاول والثالث فقط لعدم الاحتياج الى ضم الثاني وكذا لما كان نوعيته الشيء بالقياس الى ما فوقه يكون النوع السافل تحت جميع الانواع واذا كان تحته يكون نوع الانواع (ج) لما كان نوعيته بالقياس الى ما فوقه يكون نوع الانواع لكن المقدم ثابت والثاني مثله وكذلك تقريره مر كبا من ثلثة مثل ما قبله ومثل هذا تعليل بعد الوقوع فناسب مفهوم الدليل المذكور لتسمية ذلك الاسم فسمى به ولم يناسب ذلك لتسمية الجنس السافل جنس الاجناس والنوع العالي نوع الانواع فلم يسم به (قوله والجنس آه) اي لم يوجد مثال ايضا الا ان العقل يكون مثالا له ان لم يكن الجوهر جنسا بل عرضا عما وكانت العقول العشرة التي تحته انواع لا اشخاص ولا اجناس كما كان

(مثلا)

مثالا للنوع المفرد على تقدير كون الجوهر الذي فوقه جنسالة وكون العقول التي تحته اشخاصا وهو على حاله يقرر (هـ) ان لم يكن الجوهر جنسالة كان العقل مثلا للجنس المفرد اي كان العقل جنسالة مفردا لانه ان لم يكن الجوهر جنسالة لا يكون اعم من جنس ولا اخص منه واذا لم يكن اعم من جنس ولا اخص يكون جنسا مفردا (ج) تلك الملازمة المذكورة (قوله اذ ليس تحته آه) دليل ما قبله من احد شئ الصغرى (هـ) ان لم يكن الجوهر جنسالة يكون تحته العقول العشرة فقط والعقول العشرة لا اجناس على هذا (ج) ان لم يكن الجوهر جنسالة يكون تحته انواع لا اجناس لا يكون اعم من جنس وهو مط (ج) تلك المقدمة (وقوله اذ ليس فوقه آه) دليل ما قبله من ثاني شقيها مشتملا على مقدمها (بقوله وقد فرض آه) لانه هو مال مقدمها (هـ) ان لم يكن الجوهر جنسالة لا يكون فوقه جنس واذا لم يكن فوقه جنس لا يكون اخص من جنس (ج) تلك المقدمة (قوله لا يقال احدا آه) ابطال لاحد التمثيلين اي للتمثيل الاول على تقدير والثاني على تقدير اخر بدليله المذكور (هـ) اما تمثيل النوع المفرد بالعقل على تقدير جنسية الجوهر فاسد واما تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير عدم فرضية الجوهر جنسا فاسد اي اما التمثيل الاول فاسد واما التمثيل الثاني فاسد وهو مال قوله احد التمثيلين فاسد لكونه تفصيلا له لانه اما ان يكون العقل جنسا واما لم يكن العقل جنسا ولا يخلو الواقع عن احدهما ان كان العقل جنسا لا يصح التمثيل الاول وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني (ج) من غير متعارف مر كب اول الاستثنائي اما لا يصح التمثيل الاول واما لا يصح التمثيل الثاني وهي مساوية لذلك المط المرد لان عدم الصحة مساو للفساد وبالعكس والملازمة ان المذكور ان نظريتان دليل كل منهما المذكور تقريرهما (هـ) ان كان العقل جنسا لا يصح التمثيل الاول به لانه ان كان جنسا يكون تحته انواع واذا كان تحته انواع لا يكون نوعا مفردا واذا لم يكن نوعا مفردا لا يصح التمثيل الاول به اي لا يصح تمثيل انواع المفرد بالعقل وهو مط (ج) تلك الملازمة وكذلك موصوله (وقوله بل عاليا) دليل ما قبله من الملازمة اعني الكبرى الاولى (هـ) اذا كان تحته

صدق ثابها من بوطا
لصدق مقد منها الذي
قد ثبت قبل الحكم بصدق
التالي الذي هو النتيجة
بالضرورة ولا ينظر الى
شيء اخر من استثناء وغيره
بعد ذكر الشرطية (ج) مادام
حكم قبله يصدق المقدم
كما ترى في مواد مثلا وجود
النهار مر بوط الطلوع
الشمس واضاءة العالم بالاضاءة
الشمسية من بوط لوجود
النهار وان كان من بوطا
لطلوع الشمس ايضا
بواسطة فاذا حكمت ابتداء
بطلوع الشمس وارتدت
الشرطية بغده يحكم لوجود
النهار الذي هو التالي
النتيجة ولا يحتاج الى شيء
اخر ولما حكم بوجود النهار
وحيث بعده شرطية حكمت
تاليها ايضا بلا احتياج الى شيء
مثلا تقول (هـ) الشمس
طالعة وان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود
ج النهار موجود وكلما كان
النهار موجودا فالعالم مضيئ
(ج) العالم مضيئ الذي هو

ليس لها معان غير تلك
المفهومات واما لم يكن
لها معان غيرها يكون هي
حدودا لارسوما واذا
كان حدودا لارسوما
يكون قوله ذلك بعيدا من
التحقيق (ج) عين التالي
المط ويجوز تقرير من
اثنين لكون نتيجة الثاني
منها متساوية للمط كما
عرفت وترتيب مثل
هذا التيسار مفصلا
اظهر كما يكون تقرير بعض
المر كبات موصولا اظهر
فالمقدمة الشرطية في
اول الاستثنائي يحكم
يصدق تاليها على تقدير
صدق مقدمها وهو مط
فلا يحكم بصدق تاليها
مالا يحكم بصدق مقدمها
فيبقى الحكم متعلقا فلما
استثنى عين مقدمها يعلم
صدق المقدم ويجزم به
فيحكم بصدق التالي
الذي هو النتيجة ح ولما
حكم بصدق المقدم اولا
وجزم به نعم اتى المقدمة
الشرطية التي قد كان

انواع يكون نوعا عاليا واذا كان نوعا عاليا لا يكون نوعا مفردا (ج) تلك الملازمة او يقرر كبرى هذا حلية (هـ) والنوع العالي ليس النوع المفرد او يقرر هو مع ما قبله لادليلاله وقد عرفت في نظائره وكذا ان لم يكن العقل جنسا لم يصح التمثيل الثاني به لانه ان لم يكن جنسا لا يكون جنسا مفردا واذا لم يكن جنسا مفردا لا يصح التمثيل الثاني وهو تمثيل الجنس المفرد به (ج) تلك الملازمة فيثبت بطلان واحد منهما الاعلى التعيين فاجاب عنه بانهما تمثيلان مبنيان على الفرض والخال ان التمثيل يحصل بمجرد الفرض والايلازم مطابقة للواقع ويجوز ان يكون القضيتان المذكورتان في الجواب صغرى والجملة الحالية التي بعدهما كبرى لهما تتيجان مط الحجب (هـ) التمثيل الاول تمثيل على تقدير ان العقول متفقة بالنوع والحقيقة والثاني تمثيل على تقدير انها مختلفة اي هما تمثيلان مبنيان على الفرض وان كان احدهما صادقا والتمثيل بمجرد الفرض حاصل وصحيح (ج) التمثيلان المذكوران صحيح فليس احدهما ولا كلاهما فاسدا (قوله لمات به آه) يعني قوله المص هذا بيان النسبة بين معنى النوع بعد بيانها لكن كما كان فيه خلاف اذ ذهب القديما الى كون النسبة بينهما عموما مطلقا والخال انه خلاف الواقع رده المص اولا بدعوى اعم التي هي تقيض ذلك شامل للنسبة الذي غير الاعم مطلقا ولم يبين كون النسبة بينهما ماهو واثبت تلك الدعوى الاعم بالدليل المذكور الذي يحتمل الاعمى من وجه والتباين لان وجود كل منهما بدون الآخر هو حالهما وان كان النظار حال الاعمى من وجه اذ لاصطلاح في التباس هو عدم صدقهما على شئ واحد الا ان هذا الدليل صادق عليه ايضا ما لم يورد الموجه الجزئية التي هي مادة تصادقهما فاذا اورد لا يحتمله بل يجزم كونه اعم من وجه كما ستعرفه في بيان النسبة بينهما بعده فعلى هذا يكون (قوله فان كلا آه) دليل ما قبله من الدعوى (هـ) النوع الاضافي والحقيق ليس بينهما عموم مطلقا لانهما شيان يوجد كل منهما بدون الآخر والشيطان المذان وجد كل منهما بدون الآخر فليس بينهما عموم مطلقا (ج)

المط والصغرى المذكورة منظور فيها وهي لكونها سالتين جزئيتين في الحقيقة شرع في اثبات احديهما (بقوله اما وجود النوع الاضافي آه) الذي هي تلك الجزئية بالمادة المذكورة بعده (هـ) بعض النوع الاضافي ليس نوعا حقيقيا لان الانواع المتوسطة انواع اضافية وليست الانواع المتوسطة انواعا حقيقية (ج) من ثاني الثالث تلك السالبة الجزئية فقد كان المقدمتان المذكورتان على حالهما مقدمتين له ويقرر من رابع الاول ايضا بتغير الصغرى المذكورة والكبرى على حالها (هـ) لان بعض النوع الاضافي هو الانواع المتوسطة وليست هي انواعا حقيقية (ج) تلك الجزئية (وقوله لانها اجناس دليل ما قبله من الكبرى (هـ) الانواع المتوسطة ليست انواعا حقيقية لان الانواع المتوسطة اجناس والانواع الحقيقية ليست اجناسا (ج) من اول الثاني تلك الكبرى ويمكن ان يقرر من الاول بعكس الكبرى ومن الثالثة الاول للاستثنائي (وقوله اما وجود آه) شروع لاثبات السالبة الجزئية الاخرى بما بعده من المادة ايضا (هـ) بعض النوع الحقيقى ليس نوعا اضافيا لان الحقايق البسيطة انواع حقيقية والحقايق البسيطة ليست انواعا اضافية (ج) من ثاني الثالث تلك الجزئية وهو مثل ما مر انفا مقدمته مذكورتان ويقرر بكل واحد من العقل والنفس والوحدة والنقطة على تلك الجزئية بالترتيب المذكور بعينه لوجوع الضميرين في المقدمتين اليهما كما هما راجعين الى الحقايق لانها هي الحقايق البسيطة مثلا يقال بالعقل (هـ) العقل نوع حقيقى والعقل ليس نوعا اضافيا (ج) من ذلك تلك السالبة الجزئية وكذلك البواقي وعلى كل تقدير يكون (قوله والالكانت آه) دليل ما قبله من الكبرى المذكورة (هـ) الحقايق البسيطة لو كانت انواعا اضافية لكانت مركبة واذا كانت مركبة تكون مركبا من الجنس والفصل (ج) لو كانت هي انواعا اضافية لكانت مركبة من الجنس والفصل لكن تركبه منهما بط لكونها بسيطة (ج) تقيض المقدم وهو تلك الكبرى واما تقريره على الكبرى الاخرى (فهـ) العقل والنفس اه ليست انواعا اضافية لانها لو كانت انواعا اضافية لكانت

من الاسمية ولا يتسوه من هذا الترتيب من العقلية مغايرته القاعدة بسبب وجود محمول المط الذي هو الفعل في الصغرى لانه من متعارفها وقد عرفت انه يذكر الموضوع مع بعض محموله في الصغرى فيه كما حققناه فتذكر

يعنى ان حل الكلى على جزئياته اما يكون بالمواطئة واما بالاشتقاق ولا يمكن غيرهما الا ان الاعتبار هو حل المواطنة لاجل ذواته وان جاز الحمل بحمل ذواته كما ترى واما حل المصدر الكلى على جزئياته بدون ارادة الفاعل او المفعول معه وبدون اراد ذواته فلا يمكن اصلا كما ذكره بقوله فلا يقال اه لكن في هذه العبارة نوع ركازة وان فهم المق من على ما لا يخفى تأمل

وكذا يقرر اولا مختصرا ثم ثبت ملازمة النظرية بما بعده كما مر مثله (هـ) لانه اما يكون الكلى نفسا ماهية او دالا خلا فيه

من كبة وإذا كانت مركبة يكون كل منها مركبا من الجنس والفصل
 لكن تركبه منهما بط (ج) نقيض المقدم وقوله (أ) وجوب (أ) دليل الملازمة
 التي قبله توسط بين المقدمتين (هـ) لو كانت أنواعا إضافية لكانت
 مندرجة تحت الجنس وإذا كانت مندرجة تحتها تكون مركبة (ج)
 تلك الملازمة وإلى هنا قد ثبت رده ولم يعلم كون النسبة ما هو وقوله ثم بين (أ)
 عطف على رده شروع لبيان النسبة بينهما على ما هو الحق عنده
 من كون النسبة بينهما عموما من وجه واستدل عليه بقوله (لأنه قد ثبت)
 إلى قوله على السافل يمثل التقرير في نظائره (هـ) النوع الإضافي والحققي
 بينهما عموم من وجه لأنهما قد يوجد كل منهما بدون الآخر أي
 قد يصدق أحدهما بدون الآخر وقد يتصادقان والشيئان اللذان شأنهما
 كذلك فينتج عموم من وجه (ج) المط والصغرى التي هي في الحقيقة
 ثلث مقدمات ثلثان منها قد ثبت فيما قبل من بيان رده ولذا قال (لأنه قد ثبت
 وجوده) أي قد ثبت السالبيان الجزئيين اللذان هما بعض تلك الصغرى وأما
 الباقية منهما أعني الموجبة الجزئية المذكورة بقوله (وهما يتصادقان)
 فدليله هي المادة المذكورة بعده وهو (قوله على السافل لأنه آه) حال
 كون مقدمتيه أيضا مذكورين تنبجان على حالهما من أول الثالث
 (هـ) بعض النوع الحقيقي نوع إضافي لأن النوع السافل نوع
 حقيقي والنوع السافل نوع إضافي (ج) تلك الجزئية ومن ثلث الأول
 (هـ) لأن بعض النوع الحقيقي هو النوع السافل والنوع السافل نوع
 إضافي (ج) تلك الجزئية (وقوله من حيث) في الموضعين دليل لما قبلهما
 من المقدمتين (هـ) النوع السافل نوع حقيقي لأن النوع السافل
 مقول على أفراد متفقة الحقيقة والمقول على الأفراد المتفقة بالحقيقة
 نوع حقيقي (ج) تلك المقدمة وكذا النوع السافل نوع إضافي لأنه
 مقول عليه وعلى غيره الجنس والذي يقال عليه وعلى غيره الجنس
 نوع إضافي (ج) تلك المقدمة فقد ثبت كون النسبة بينهما بالعموم
 من وجه (قوله المقول آه) توطئة لقول المص هذا يعني المقول في جواب

الأول وواحد من أول الاستثنائي في الثاني ومثل هذه العبارة صالحة لهما وإن كان ظاهره هو الأول على حالها كما مر مرارا وكذلك موصولها الذي هو الأوضح في الثاني منها أو يقرر ببساطة أولا من أول الاستثنائي متعارف أو غيره ثم يثبت ملازمة بمركب من اثنين أو ببساطة ثبت نظرية ببساطة مثلا يقال (هـ) لما قسم البهائم قسم كلا منها إليها لا يصح قوله بعد ذلك لكنه قسم إليها ثم قسم كلا منهما إليها (ج) عين التالي المط وكذلك غير متعارفة وإياها كان فائت ملازمة (هـ) لما قسم البهائم قسم كلا منها إليها يكون الخارج منقسما لما كان منقسما يكون أقسام الكل سبعة ولما كانت سبعة لا يوضح (آه) تلك الملازمة وكذا موصوله أو يقرر هذا أيضا ببساطة يثبت نظرية

ما هو إنما هو دال على الماهية المسؤل عنها بالمطابقة لأن المقول في جواب ما هو الحيوان الناطق مثلا والحيوان الناطق يدل على ماهية الانسانية مطابقة (ج) المقول في جواب ما هو دال على ماهية الانسانية مطابقة مثلا وماهية الانسانية هي الماهية المسؤل عنها (ج) المط (قوله وأما جزؤه آه) هو بيان قوله (هـ) جز المقول في جواب ما هو أما واقع في طريق ما هو وأما داخل في جواب ما هو لأنه إما أن يكون ذلك الجزء مذكورا في جواب ما هو بلفظ يدل ذلك القطع على جزء المقول بالمطابقة وإما أن يكون مذكورا في جواب ما هو بلفظ يدل عليه بالتضمن إن كان مذكورا في جواب ما هو بلفظ يدل عليه بالمطابقة يسمى ذلك الجزء واقعا في طريق ما هو وإن كان مذكورا في جواب ما هو بلفظ يدل عليه بالتضمن يسمى ذلك داخلًا في جواب ما هو (ج) عني التاليين المذكورين وهي ذلك المط المردد والمثالان المذكوران يجوز أن يستدل بهما على الاستثنائية المرددة (هـ) جزء المقول في جوابه أما جزء مذكور في جوابه بلفظ يدل عليه بالمطابقة وأما جزء مذكور في جوابه بلفظ يدل عليه بالتضمن لأن جزء المقول في جوابه أما كمنى الحيوان وأما كمنى مفهوم الجسم ومعنى الحيوان جزء مذكور في جوابه بلفظ يدل عليه بالمطابقة ومفهوم الجسم جزء مذكور في جوابه بلفظ يدل عليه بالتضمن (ج) ذلك المردد وبعض مقدماته نظرية اثباتها (هـ) معنى الحيوان جزء مذكور في جوابه بلفظ يدل عليه بالمطابقة لأنه جزء مذكور فيه بلفظ الحيوان ولفظ الحيوان لفظ يدل عليه أي معنى الحيوان بالمطابقة (ج) تلك المقدمة وكذا مفهوم الجسم جزء مذكور في جوابه بلفظ يدل عليه بالتضمن لأنه جزء مذكور في جوابه بلفظ الحيوان ولفظ الحيوان لفظ يدل عليه أي معنى الحيوان بالمطابقة (ج) تلك المقدمة ويستدل بكل منهما على الملازمة التي قبله أو يدعى الأمثلة ويستدل عليه بما قبله والكل ظ مأمور من نظائره (قوله وإنما سمي آه) بيان وجه التسمية وهو (قوله لأن المقول آه) حال كونه كبرى مع الصغرى المطوية تنبجان المساوي للمطو هو (قوله وهو واقع فيه هـ) جزء المقول في جواب

وخارجا عنه إن كان نفس ماهية فهو النوع وإن كان داخلًا فيه فهو الجنس والفصل وإن كان خارجا عنه فهو الخاصة والعرض العام (ج) ذلك المط وح يكون بنى الملازمتان نظريتان دليلهما معهما (هـ) إن كان داخلًا فيه فهو الجنس والفصل لأنه إن كان داخلًا في قاما أن يكون تمام المشترك أو لا يكون وما يكون تمام الجنس وما يكون تمام الفصل (ج) تلك الملازمة وكذا إن كان خارجا عنه قاما أن يختص بحقيقة واحدة أولا أن يختص بها فهو الخاصة والافهو العارض العام (ج) تلك الملازمة ويجوز أن يقرر كبراً محلية كما يجوز تقرير كبرى ما قبله شرطية وإياها كان يكون من الاقتراضي الشرطي

وكل منهما مركب من أقية ثلثة كلها من غير متعارف أول الاستثنائي

بسيط (هـ) لما قسم آه يكون
الخارج متقسما ولما كان
متقسما لا يصح (ج) تلك
الملازمة واثبات كبراه
(هـ) لما كان متقسما يكون
اقسامه سبعة ولما كانت سبعة
لا يصح (ج) تلك الكبرى
وكذلك بالعكس اي اثبات
الملازمة الاولى بهذا واثبات
كبراه بعده بالاول وهو ظ
فلا تغفل في نظائر ها
عن هذه الترتيبات مفه
او يقرر من المستقيم من كبا
من قياسين ايضا وان كان
الاولى هو المذكور لذكر
الحملية التي هي استثنائية
قبل ذكر الشرطية التي يدل
عليه الفاء في قوله فمناطق
لكونه جواب الشرط
المجذوف الذي هو ما قبله
من تلك الحملية فكون
الاستثنائية متقدمة عليه
في العبارة لكنه لصلاحيته
التصور من المستقيم
قرراته منه كما كان
الامر كذلك في نظائره
السابقة والاثبات وهو
خطوخ يقرر ما ذكر في اخر
القياس المركب اعني

(داخل)

برأسه وان ذكر في الاول
ايضا جز منها (هـ)
لما عرفت في اول الفصل
ان ما حصل اه فمناطق
الكلية والجزئية انما هو
الوجود العقلي ولما كان
مناطق الوجود العقلي
فكون الكل متنع الوجود
او ممكنه امر خارج عن
مفهومه (ج) لما عرفت
في اول الفصل ان ما حصل اه
فكون الكل متنع الوجود
او ممكنه امر خارج عنه لكذلك
عرفت (ج) عين التالي المط
وكذلك مفصوله وموصول
لذكره وبيان كون مناطهما
الوجود العقلي مفصلا
قد ذكر في بحثها فتذكر

(ص) او يقرر او لا يختص
ثم ثبت نظريته (هـ) لانه
اما يكون متنع الوجود فيه
او ممكن الوجود والاول
كثيريك الباري والثاني
كالعقده والباري تعالى
وكالشمس اه (ج) المط
واثبات كبراه الثانية
النظرية بما بعده (هـ) الثاني

داخل في قوام الانسان ومقدم له (ج) اذا نسب اليه يكون الناطق في
قوام الانسان مثلا والناطق فصل والانسان نوع (ج) تلك الملازمة
او يقرر الكبرى الثانية ايضا شرطية (هـ) واذا كان الناطق مقوما
الانسان يكون الفصل مقوما للنوع وكذا اذا نسب الى الجنس نسب
الناطق الى الحيوان مثلا واذا نسب الناطق الى الحيوان صار المجموع
حيوانا ناطقا (ج) اذا نسب الفصل الى الجنس صار حيوانا ناطقا
مثلا وهو اي والحيوان الناطق قسم من الحيوان (ج) اذا نسب الى
الجنس صار قسما من الحيوان مثلا واذا صار قسما منه يكون مقسما له
(ج) اذا نسب اليه يكون مقسما للحيوان والحيوان جنس (ج) اذا
نسب اليه يكون مقسما له وهي الملازمة الثانية او يقرر مختصرا من هذا
(قوله واذا تصور) اي اذا علمت ما ذكرته من بيان مفهوم المقوم والمقسم
فتشرع بيان قول المص هذا اعني الدعاوى المتعددة مع دلائله (هـ)
الجنس العالي جاز ان يكون له فصل يقوم له لان الجنس العالي يجوز
تركبه من امرين يساويانه ويميزانه عن مشاركاته في الوجود وما يجوز
تركبه منهما يجوز ان يكون له فصل يقوم له (ج) المط او من غير متعارف
الاستثنائي بتقرير الشرطية موضع الكبرى الحلية وهو الظ (هـ) واذا جاز
تركبه منهما جاز ان يكون له فصل يقوم له (قوله وقد امتنع آه) رد لهذه
الدعوى مع دليله بان تركبه منهما كالم يتحقق في الخارج بالاتفاق لم يكن
ايضا بل متنع بناء على قضية كلية ثابتة هي ان كل ما عداها فصل لا بد لها
جنس فيمتنع ان يكون للجنس العالي فصل يقوم له ولا يجوز كالم يتحقق
وقد سلف بحث ذلك (قوله ويجب آه) بيان اثبات الدعوى الاخرى منها
(هـ) الجنس العالي يجب ان يكون له فصل يقسمه لان الجنس العالي يجب
ان يكون تحت انواع وفصول الانواع بالقياس الى الجنس مقسمات اي والجنس
الذي يكون تحت انواع يجب ان يكون له فصل يقسمه (ج) المط (قوله
والنوع السافل آه) بيان للاخريين منها (قوله اما الاول فلو جوب
آه) اثبات الاولى منهما (هـ) النوع السافل يجوز ان يكون له فصل
مقوم لان النوع السافل يجب ان يكون فوقه جنس وماله جنس اي

وَمَا يَكُونُ فَوْقَهُ جِنْسٌ لَا يَدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَصْلٌ مُبَيَّنٌ عَنْ مَشَارَكَاتِهِ فِي ذَلِكَ
الْجِنْسِ (ج) النَّوْعُ السَّافِلُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَصْلٌ مُبَيَّنٌ عَنْ مَشَارَكَاتِهِ فِي ذَلِكَ
الْجِنْسِ وَالْفَصْلُ الْمُبَيَّنُ عَنْ مَشَارَكَاتِهِ فِي ذَلِكَ الْجِنْسِ فَصْلٌ مَقْصُومٌ (ج) ذَلِكَ
الْمَطْ (وَقَوْلُهُ وَأَمَّا لَمْ يَكُنْ فَلَامْتَنَ آه) اثْبَاتُ الثَّانِيَةِ مِنْهُمَا (هـ) النَّوْعُ السَّافِلُ
يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَصْلٌ مَقْسَمٌ لِأَنَّ النَّوْعَ السَّافِلَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ
وَمَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَصْلٌ مَقْسَمٌ (ج) الْمَطْ
(وَقَوْلُهُ وَلَا آه) دَلِيلٌ مَا قَبْلَهُ مِنَ الصَّغَرَى (هـ) النَّوْعُ السَّافِلُ
لَوْلَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ لَمْ يَكُنْ سَافِلًا لَكِنَّهُ سَافِلٌ (ج) تَقْيِضُ
الْمَقْدَمِ وَهُوَ تِلْكَ الصَّغَرَى (قَوْلُهُ وَالْمَتَوَسُّطَاتُ آه) شُرُوعُ لَاثِبَاتِ الْآخَرَى
مِنْهَا (هـ) الْمَتَوَسُّطَاتُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَمَّا فَصُولُ مَقُومَاتٍ وَفَصُولُ
مَقْسَمَاتٍ لِأَنَّ الْمَتَوَسُّطَاتِ فَوْقَهَا أَجْنَاسٌ وَتَحْتَهَا أَنْوَاعٌ وَمَا يَكُونُ فَوْقَهُ
أَجْنَاسٌ وَتَحْتَهُ أَنْوَاعٌ يَكُونُ لَهُ فَصْلٌ مَقْصُومٌ وَفَصْلٌ مَقْسَمٌ (ج) (قَوْلُهُ
وَكُلُّ فَصْلٍ آه) بَيَانُ الْآخَرَى مِنْهَا (هـ) كُلُّ فَصْلٍ يَقُومُ النَّوْعُ الْعَالِيُ
أَوْ يَقُومُ الْجِنْسُ الْعَالِيُ فَهُوَ أَيْ ذَلِكَ الْفَصْلُ يَقُومُ السَّافِلُ أَيْضًا أَيْ
النَّوْعُ السَّافِلُ وَالْجِنْسُ السَّافِلُ لِأَنَّ الْعَالِيَّ مَقُومٌ السَّافِلُ أَيْ لِأَنَّ النَّوْعَ
الْعَالِيَّ وَالْجِنْسَ الْعَالِيَّ مَقُومٌ مَقُومٌ السَّافِلُ وَمَقُومٌ مَقُومٌ أَيْ
وَالْفَصْلُ الْمَقُومُ لِلْمَقُومِ السَّافِلِ مَقُومٌ السَّافِلِ (ج) مِنَ الْغَيْرِ الْمَتَعَارِفِ
الْغَيْرِ الْمَتَعَارِفِ كُلُّ فَصْلٍ يَقُومُ النَّوْعُ الْعَالِيُّ أَوْ الْجِنْسُ الْعَالِيُّ فَهُوَ مَقُومٌ
لِلْسَّافِلِ وَهُوَ الْمَطْ (قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ كُلِّي) بَيَانُ لِلْآخَرَى مِنْهَا وَقَدْ
فُسِّرَ بِقَوْلِهِ أَيْ لَيْسَ كُلُّ آه لِأَنَّ الْمَدْعَى الثَّبِتَ أَنَّهُ هُوَ الْإِجْبَابُ
الْكُلِّيُّ فَلَوْ كَانَ لَهُ عَكْسٌ بِالْعَكْسِ اللَّغْوِيُّ لَكَانَ الْمَوْضُوعُ مَحْمُولًا
وَالْمَحْمُولُ مَوْضُوعًا مَعَهُ كَوْنُهُ إِيحَابًا كَمَا قَالَ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ كُلِّي
عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَصْدُقُ عَكْسُهُ إِيحَابًا كَمَا يَكُونُ هَذَا الْمَدْعَى سَلْبًا جَزْئِيًّا وَإِيحَابًا
جَزْئِيًّا فِي الْحَقِيقَةِ لَكِنَّهُ النَّفْيُ الَّذِي هُوَ لَفْظٌ غَيْرُ وَارِدٍ عَلَى الْقَيْدِ أَعْنَى
لَفْظًا كُلِّيًّا وَسُتَعْرِفَ قَرِيبًا فَعَلِيَ هَذَا يَكُونُ اثْبَاتُ ذَلِكَ الرُّفْعُ الْإِيحَابُ الْكُلِّيُّ
بَدِيلُهُ (هـ) لَيْسَ كُلُّ مَقْصُومٍ لِلْسَّافِلِ فَهُوَ مَقُومٌ الْعَالِيُّ لِأَنَّهُ أَوْ كَانَ جَمِيعُ
مَقُومَاتِ السَّافِلِ مَقُومَاتِ الْعَالِيِّ وَالْحَالُ أَنْ جَمِيعَ مَقُومَاتِ الْعَالِيِّ مَقُومَاتُ

(السافل)

السَّافِلِ كَمَا ثَبَتَ أَنَّهُ لَا يَكُنْ بَيْنَ الْعَالِيِّ وَالْسَّافِلِ فَرْقٌ لَكِنْ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ
(ج) تَقْيِضُ الْمَقْدَمِ وَهُوَ الْمَطْ (قَوْلُهُ وَإِنَّمَا قَالَ مِنْ غَيْرِ آه) بَيَانُ نَكْتَةِ تَقْيِيدِ
قَوْلِهِ هَذَا بِالْكُلِّيِّ وَأَشْعَارُ كَوْنِ النَّفْيِ مُسْلَطًا عَلَى الْقَيْدِ وَالْمَقْيِدِ سَالِمٌ عَنْهُ
(هـ) إِنَّمَا قَالَ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ كُلِّيٍّ لِأَنَّهُ لَوْلَمْ يَقُلْ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ كُلِّيٍّ بَلْ قَالَ
مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ فَقَطْلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ مَقُومَاتِ السَّافِلِ مَقُومَاتُ الْعَالِيِّ
أَيْضًا لَكِنَّهُ عَكْسُهُ (ج) سَلْبًا كَمَا لَكِنْ بَعْضُ مَقُومَاتِ السَّافِلِ مَقُومَاتُ الْعَالِيِّ
(هـ) تَقْيِضُ الْمَقْدَمِ الْمَطْ وَالْمَلَاظِمَةُ الْمَطْوِيَّةُ لِهَذَا الْقِيَاسُ مَعَ الرَّاغِبَةِ الْمَذْكُورَةِ
ظَاهِرَةٌ وَبِحُجُوزَانٍ يَكُونُ (قَوْلُهُ وَهُوَ مَقُومٌ الْعَالِيُّ) دَلِيلًا لِلرَّاغِبَةِ الْمَوْجُودَةِ
الْجَزْئِيَّةِ لِأَنَّهَا تَقْيِضُ نَالِي الْمَلَاظِمَةِ الَّذِي هُوَ سَالِبَةٌ كُلِّيَّةٌ بَعْضُ الْفَصْلِ الْمَقُومِ
لِلْسَّافِلِ فَهُوَ مَقُومٌ الْعَالِيُّ لِأَنَّ بَعْضَ الْفَصْلِ الْمَقُومِ لِلْسَّافِلِ هُوَ الْفَصْلُ
الْمَقُومُ لِلْعَالِيِّ وَالْفَصْلُ الْمَقُومُ لِلْعَالِيِّ مَقُومٌ لِلْعَالِيِّ (ج) تِلْكَ الْجَزْئِيَّةُ وَمِنْ
الثَّلَاثِ أَيْضًا تَأْمَلْ (قَوْلُهُ وَكُلُّ فَصْلٍ آه) بَيَانُ الْآخَرَى مِنْهَا (هـ) كُلُّ
فَصْلٍ يَقْسِمُ الْجِنْسَ السَّافِلَ فَهُوَ مَقْسَمٌ لِلْجِنْسِ الْعَالِيِّ لِأَنَّ كُلَّ فَصْلٍ مَقْسَمٌ
لِلْجِنْسِ السَّافِلِ يَحْصُلُ الْجِنْسُ السَّافِلُ فِي نَوْعٍ وَكُلُّ مَا يَحْصُلُ الْجِنْسُ السَّافِلُ
فِي نَوْعٍ يَحْصُلُ الْجِنْسُ الْعَالِيُّ فِي نَوْعٍ (ج) كُلُّ فَصْلٍ يَقْسِمُ الْجِنْسَ السَّافِلَ
يَحْصُلُ الْجِنْسُ الْعَالِيُّ فِي نَوْعٍ وَكُلُّ مَا يَحْصُلُ الْجِنْسُ الْعَالِيُّ فِي نَوْعٍ فَهُوَ
مَقْسَمٌ لِلْجِنْسِ الْعَالِيِّ (ج) الْمَطْ (وَقَوْلُهُ وَلَا يَنْعَكُسُ كُلِّيًّا) مِثْلُ قَوْلِهِ مِنْ غَيْرِ
عَكْسٍ كُلِّيٍّ لِأَنَّهُ مُسَاوِيَةٌ وَلَكِنْ أَحَدُ أَحْتِمَالِي تَفْسِيرُهُ سَلْبًا جَزْئِيًّا اثْبَتَ
أَوَّلًا السَّالِبَةَ الْجَزْئِيَّةَ (بِقَوْلِهِ لِأَنَّ فَصْلَ آه) حَالُ كَوْنِهِ صَغَرَى (وَقَوْلُهُ وَهُوَ
لَا يَقْسِمُ آه) كِبَرَى تَتَجَانَّ عَلَى حَالِهَا مِنْ ثَانِي الثَّلَاثِ تِلْكَ السَّالِبَةُ الْجَزْئِيَّةُ
(هـ) لَيْسَ كُلُّ مَقْسَمٍ لِلْعَالِيِّ مَقْسَمٌ لِلْسَّافِلِ أَيْ بَعْضُ الْفَصْلِ الْمَقْسَمِ
لِلْجِنْسِ الْعَالِيِّ لَيْسَ فَصْلًا مَقْسَمًا لِلْجِنْسِ السَّافِلِ لِأَنَّ فَصْلَ السَّافِلِ
فَصْلٌ مَقْسَمٌ لِلْجِنْسِ الْعَالِيِّ وَفَصْلُ السَّافِلِ لَا يَقْسِمُ الْجِنْسَ السَّافِلَ (ج)
تِلْكَ الْجَزْئِيَّةُ وَمِنْ رَابِعِ الْأَوَّلِ أَيْضًا (هـ) بَعْضُ الْمَقْسَمِ لِلْعَالِيِّ هُوَ فَصْلُ
السَّافِلِ وَفَصْلُ السَّافِلِ لَا يَقْسِمُ الْعَالِيَّ (ج) تِلْكَ الْجَزْئِيَّةُ (وَقَوْلُهُ بَلْ يَقُومُهُ
دَلِيلٌ مَا قَبْلَهُ مِنَ الْكِبَرَى الْمَذْكُورَةِ) (هـ) فَصْلُ السَّافِلِ لَا يَقْسِمُ السَّافِلَ
لِأَنَّ فَصْلَ السَّافِلِ فَصْلٌ يَقُومُ السَّافِلَ وَالْفَصْلُ الْمَقُومُ لِلْسَّافِلِ لَا يَقْسِمُهُ (ج)

دَلِيلُ الْمَطِّ أَوَّلًا مِنْ كَيْفِ
مِنْ اثْنَيْنِ أَوْ مِنْ ثَلَاثَةٍ أَوْ مِنْ
أَرْبَعَةٍ وَيُثَبَّتُ بَعْدَهُ مَقْدَمَةُ
النَّظَرِيَّةِ وَكَذَلِكَ اثْبَاتُ الْمَلَاظِمَاتِ
حَالُ كَوْنِ الْمَذْكُورِ
مِنْ كَيْفِ مِنْ اسْتِثْنَائِيَّاتٍ
مِثْلُ اثْبَاتِ الْكِبَرِيَّاتِ
بِالْفَرْقِ وَقَدْ أَكْتَفَيْنَا عَلَى
هَذَا الْقَدْرِ لِلْمُخَالَفَةِ التَّطْوِيلِ
وَلَكِنْ الْكُلُّ ظَاهِرٌ عَلَى
مَنْ تَذَكَّرَ تَذَكُّرَ وَفَسَّ جَمِيعَ
أَحْتِمَالِ لَانِهِ وَلَا نَكْتَفِ
سَهْلَ اللَّهِ عَلَيْكَ
أَوْ يقرر بِالْعَكْسِ (هـ) إِذَا
قُلْنَا هُنَاكَ الْخِيَوَانُ
وَمَقْصُومُ الْكُلِّيِّ وَالْخِيَوَانُ
الْكُلِّيُّ لِأَنَّهُ إِذَا قُلْنَا هُنَاكَ
أُمُورٌ ثَلَاثَةٌ وَالْأُمُورُ الثَّلَاثَةُ
الْخِيَوَانُ وَمَقْصُومُ الْكُلِّيِّ
وَالْخِيَوَانُ الْكُلِّيُّ (ج)
الْمَطْ
وَالْمَقْصُومُ مِنْ قَوْلِهِ هَذَا عَلَى
ظَاهِرِهِ هُوَ بَيَانُ مُفَادَةٍ
كُلِّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ مَعَ
أَنَّ الدَّلِيلَ الْإِنْفِيَّ يَثْبُتُ مُغَايَرَةَ
مَقْصُومِ الْكُلِّيِّ وَالْخِيَوَانِ
فَيَكُونُ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ هَذَا
أَيْضًا بَيَانُ مُغَايَرَتِهِمَا

كَالْعَقْدِ وَالْبَارِي تَعَالَى آه
لِأَنَّ الثَّانِيَّ أَمَّا أَنْ يَكُونَ
مَوْجُودًا أَوَّلًا وَالثَّانِيَّ كَالْعَقْدِ
وَالْأَوَّلُ كَالْبَارِي تَعَالَى
وَكَالشَّمْسِ آه (ج) تِلْكَ
الْكِبَرَى وَاثْبَاتُ أَحَدِي
كِبَرَى هَذَا أَيْضًا (هـ) الْأَوَّلُ
كَالْبَارِي تَعَالَى وَكَالشَّمْسِ آه
لِأَنَّ أَوَّلَ مَا يَكُونُ مُتَعَدِّدٌ
الْأَفْرَادُ فِيهِ أَوَّلًا يَكُونُ
وَمَا لَا يَكُونُ مُتَعَدِّدًا الْأَفْرَادُ
يَقْدِرُ كَالْبَارِي تَعَالَى وَكَالشَّمْسِ
وَمَا يَكُونُ مُتَعَدِّدًا الْأَفْرَادُ
فِيهِ كَالْكَوَاكِبِ
السَّارَةِ وَكَالشَّمْسِ (ج) تِلْكَ
الْكِبَرَى وَالْكِبَرَى بَيَانُ مَعَالِهَا
أَيْضًا نَظَرُ ثَلَاثَةِ اثْبَاتِيَّاتٍ
(هـ) مَا لَا يَكُونُ مُتَعَدِّدًا
الْأَفْرَادُ مَا يَكُونُ مَعَ امْتِنَاعِ
غَيْرِهِ أَوْ مَعَ امْكَانِ غَيْرِهِ
وَالْأَوَّلُ كَالْبَارِي تَعَالَى
وَالثَّانِي كَالشَّمْسِ (ج)
أَحَدِي الْكِبَرِيِّينَ وَكَذَلِكَ أَمَّا
يَكُونُ مُتَعَدِّدًا الْأَفْرَادُ فِيهِ
فَأَمَّا يَكُونُ لَهُ أَفْرَادٌ مُتَاهِيَةٌ
أَوْ غَيْرُ مُتَاهِيَةٍ وَمَا يَكُونُ لَهُ
أَفْرَادٌ مُتَاهِيَةٌ كَالْكَوَاكِبِ
السَّارَةِ وَمَا يَكُونُ لَهُ أَفْرَادُ
غَيْرُ مُتَاهِيَةٍ كَالنَّفْسِ
الطَّائِفَةِ (ج) الْآخَرَى
مِنْهُمَا وَكَذَلِكَ تَقَرَّرُ



تلك الكبرى وكذا من الثاني بعكس الكبرى ومن الثلاثة الاول للاستثنائي
(قوله ولكن ينعكس جزئيا) اضرب عن قوله لا ينعكس كلياً وايضا ح
لنفي ذلك النفي قيده وهو الكلي لا المقيد مثل ما مر (هـ) تلك الموجبة الكلية
ينعكس جزئيا اي يصدق عكسها المنطوق لانه لو لم ينعكس جزئيا كما
لا ينعكس كلياً لم يكن بعض مقسم العالي مقسم السافل الذي هو
عكسها جزئيا لكن بعض مقسم العالي مقسم للسافل (ج) نقيض
المقدمة المط ويجوز ان يستدل ايضا (ب) قوله وهو مقسم السافل
اعني الحالية ما قبله من الرافعة التي هي الموجبة الجزئية (هـ)
بعض مقسم العالي مقسم السافل لان بعض مقسم العالي هو الفصل
المقسم للسافل والفصل المقسم للسافل مقسم للسافل (ج) تلك
الجزئية (قوله قد سلف لك آه) يعني قد عرفت فيما سبق ان نظره اما
في القول الشارح او الحجة اللذين هما الموصولان بالذات الى المطالب ولكل
منهما مقدمات يتوقف هو عليها وقد وقع الفراغ من بيان ابحاث
الكليات الخمس التي هي مقدمات القول الشارح فقرب الشروع
فيه فعرفه اولا بقوله (وهو ما يستلزمه آه) والتزديد الواقع فيه لبيان
نوع المعرفة لا تشكيك تعريفه وسيدكره فلما عرّفه بدأ ببيان اجزائه
وما يكون المراد منها بقوله وليس المراد آه يعني اما المراد بتصور الشيء
اعني التصور الثاني في هذا التعريف هو تصوره بوجه ما واما المراد
به هو تصوره بكنه الحقيقة لكن ليس المراد به تصوره بوجه ما (ج)
من رابع الاستثنائي المراد بتصور الشيء التصور بكنه الحقيقة الذي هو
الحديث التام (قوله والالكان آه) دليل الرافعة المذكورة مشتملا على
نقيضهما (هـ) ليس المراد بتصور الشيء الذي هو المعرفة تصوره
بوجه ما لانه لو كان المراد به تصوره بوجه ما لكان الاعم من شيء او الاخص
منه معرقاله اي تعريفه لذلك الشيء ولكن (قوله او امتياز عن كل
ما عداه) مستدركا لكن الاعم من شيء او الاخص منه ليس تعريفه بل
بل الشرط مساواته واستعرفه وقوله او امتياز عن كل ما عداه ليس
بمستدرك (ج) نقيض المقدم وهو تلك الرافعة والملازمان ثلاثان لتعدد

(تاليها)

تاليها (وقوله لانه قد يستلزم آه) دليل الملازمة التي قبله لكن الاول ان يستدل
عليها بالمفهوم منه ويكون المذكور قيدا (هـ) لو كان المراد به تصوره
بوجه ما لكان الاعم من شيء او الاخص منه معرقاله لانه لو كان المراد به
تصوره بوجه ما والحال انه قد يستلزم تصور كل من الاعم من الشيء
والاخص منه تصوره اصدق تعريف المعرفة عليهما اي على الاعم
والاخص واذا صدق عليهما الاستلزام هما تصور كل منهما تصوره
لكننا اي الاعم او الاخص منه معرقاله (ج) تلك الملازمة والاحسن
في امثاله ان يدعى تاليهما ويكون المقدم قبده ثم يستدل عليها حلية
وقد سمعته (هـ) الاعم او الاخص من الشيء معرفة له على تقدير كون
المراد بتصور الشيء تصوره بوجه ما لانهم قد يستلزم تصور كل منهما تصور
ذلك الشيء بوجه ما والذي يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء بوجه ما
معرفة لذلك الشيء على تقدير كون المراد به تصوره بوجه ما (ج)
تلك الملازمة (وقوله لان كل معرفة آه) دليل الملازمة الثانية التي قبله
(هـ) لو كان المراد به تصوره بوجه ما لصدق هذا القول على كل
معرفة لكون كنهه بتصور الشيء به بوجه ما ولا يحتاج الى قيد آخر
الذي هو قوله او امتياز بل يتم التعريف واذا صدق هذا القول فقط
على كل معرفة يكون قوله او امتياز آه مستدركا (ج) تلك الملازمة
(قوله وانما قال آه) بيان نكتة قوله او امتياز آه كانه بيان دليل احدي
الرافعتين السابقتين اعني قوله لكن امتياز آه ليس بمستدرك لانه بيان
لزوم ذلك القيد ويجوز تقريره من الافتراضي (هـ) المص قال او امتياز
بعد قوله تصور الشيء آه لانه اراد تناول تعريف المعرفة الحدية ناقص
والرسوم والحد الناقص والرسوم من افراد المعرفة ولم يدخل بقوله تصور
الشيء بل بقوله او امتياز آه (ج) المص اراد تناول تعريفه ما هو من افراد المعرفة
ولم يدخل بقوله تصور الشيء بل بقوله هذا ومن اراد تناوله ذلك قال او
امتياز بعده (ج) المط هذا هو الواضح وان شئت قررته بسيطا (هـ)
المص اراد تناوله الحد الناقص والرسوم التي هي من افراد المعرفة ولم
يدخل بقوله تصور الشيء بل بقوله او امتياز آه ومن اراد تناوله اياها

تلك الرافعة وكذا مفصوله
بترك النتيجة الاول عن
اللفظ واما بسبب (فهم)
لان مفهوم الكلي ما لا يمنع
آه وتغفل كل واحد مما
يمنع ومن مفهوم الحيوان
بدون الاخر جائز (ج)
تلك الرافعة واثبات
كبراه نظريه (هـ) تغفل
كل واحد من لا يمنع ومن
مفهوم الحيوان بدون
الاخر جائز لان مفهوم
الحيوان هو الجسم الثاني
وتغفل كل واحد من
الجسم الثاني ومن مالا
يمنع جائز (ج) تلك الكبرى
كل ذلك من غير متعارف
غير متعارفه كما ترى

ويجوز ان يرتب هذه
الثلاث مع قوله اذا قلنا
فهناك آه كما ان من تمت
في المعنى توسط بينه وبين
ذلك بيان مغاير بينهما وح
يكون تصويبه (هـ)
اذا قلنا الحيوان كل مثلا
فهناك امور ثلاثة والامور

بلا قصد الى مغايرتها
بمجموع وبالعكس لان
مغايرة المجموع لكل
واحد من الكلي والحيوان
الذين هما جزء معلوم
لمغايرة الكل الجزأ وبالعكس
فيكون المدعى بقرينة
ما بعده هو ما ذكرته

س او يقرر من ثاني
الاستثنائي فقط باعتبار
مقدم الملازمة المذكورة
نقيض المط لا لازم نقيضه
(هـ) هذه المفهومات متغايرة
لا لو كان المفهوم من احد
هما عين الاخر لزم آه
لكن التالي بط والمقدم
مثله بط

وبان تقريره كبا (هـ)
لان مفهوم الكلي هو ما
يمنع آه وتغفل كل واحد
بما لا يمنع ومن الجسم الثاني
مع الذهول عن الاخر
جائز (ج) تغفل كل واحد
من مفهوم الكلي ومن
الجسم الثاني بدون الاول
للاخر جائز والجسم الثاني
هو مفهوم الحيوان (ج)

قال او امتيازاه (ج) المطاوع من الفعلية هذا الترتيب او من الاستثنائي
 (هـ) لولم يقل او امتيازاه لم يتناولها الحد لكن التالي بطالروم تناوله
 اياها (ج) نقيض المقدم المط (وقوله فان تصوراتها آه) دليل الكبرى
 المفهومة او الاستثنائية قبله مشتملا على موضوعها (هـ) الحد الناقص
 وارسوم من افراده التي لم يدخل بقوله تصور الشئ بل بقوله او امتياز
 لانها لا يستلزم تصوراتها حقيقة الشئ بل يستلزم تصوراتها امتياز
 الشئ عن جميع اغياره والذي لا يستلزم تصوره تصور الشئ بل يستلزم
 امتيازاه عن جميع اغياره لم يدخل بقوله تصور الشئ بل بقوله او امتيازاه
 (ج) تلك المقدمة (قوله ثم المرف آه) شروع لبيان النسبة بين التعريف
 ومعرفة النتيجة هو قوله الاتي بعد اسطر (فوجب ان يكون آه) وهذا
 القول اليه دليله ودليله فعلى هذا يكون تصويره (هـ) المرف بكسر
 الراء وهو التعريف وجب ان يكون مساويا للمرف في العموم والخصوص
 لانه اما ان يكون المرف نفس المرف او غيره لكنه لا جائز ان يكون
 نفس المرف (ج) من رابع الاستثنائي المرف تعين ان يكون غير المرف
 واذا كان المرف غير المرف فاما ان يكون المرف مساويا له اى للمرف
 او اعم منه او اخص منه او مياناه (ج) من غير متعارف اوله اما ان
 يكون المرف مساويا له اعم منه او اخص منه او مياناه لكنه لا سبيل
 الى انه اعم منه ولا الى انه اخص منه ولا الى انه ميان له (ج) من رابعة
 ايضا عين الجزء الاخر وهي المط وهو مركب من اقيسة ثلاثة مقدماتها
 وتنتجها مذكورات كما ترى لكن مقدماتها اى الرافعات نظرية دليل
 كل منها عقيبها فقوله (لوجب ان يكون آه) دليل ماقبله من الرفع
 الا انه توطئة له ودليله (قوله والشئ آه) (هـ) لا جائز ان يكون المرف
 نفس المرف لانه لو كان نفس المرف لكان الشئ معلوما قبله نفسه
 لوجب كون المرف معلوما قبل المرف لكن الشئ لا يعلم قبل نفسه
 (ج) نقيض المقدم وهو تلك الرافعة وقوله (لانه قاصر آه) دليل ماقبله
 من الرافعة الاخرى (هـ) التعريف الاعم من المرف لا سبيل اليه اى لا
 يجوز لان التعريف الاعم من المرف قاصر عن افادة التعريف والقاصر

الثالث هو الحيوان ومفهوم
 الكلّي والحيوان الكلّي
 (ج) اذا قلنا فهناك الحيوان
 ومفهوم الكلّي الحيوان
 الكلّي والاول اى الحيوان
 ينمى كليا طبيعيا ومفهوم
 الكلّي كليا منطقي والحيوان
 الكلّي كليا عقليا (ج)
 اذا قلناه فهناك كلى
 طبيعى ومنطقي وعقلي وهو
 المط او بالعكس (هـ) اذا
 قلناه فهناك الحيوان ومفهوم
 الكلّي والحيوان الكلّي
 والحيوان الطبيعى ومفهوم
 الكلّي المنطقي والحيوان
 الكلّي عقلي (ج) اذا
 قلناه فهناك كلى طبيعى
 ومنطقي وعقلي وهن
 امور ثلاثة (ج) اذا قلناه فهناك
 امور ثلاثة وكذلك مفصولهما
 وبسيطهما مع الاثبات
 بعده وح يكون دلائل
 هذه القضايا الثلاث اعني
 فالاول يسمى آه دليلا
 لهما حال كونها مقدمة
 للمدعى برأسه مثل الترتيب
 المذكور

عن افادة التعريف لا سبيل اليه (ج) تلك الرافعة وقوله (فان المقصود آه)
 دليل ماقبله من الصغرى المذكور حال كونه كبرى (وقوله والاعم من
 الشئ آه) صغرى لها نتيجان المساوى لتلك الصغرى (هـ) التعريف
 الاعم من المرف قاصر عن افادة التعريف لان التعريف الا اعم من
 المرف لا يقيد بشئ من تصور حقيقة المرف امتيازاه عن جميع ماعداه
 والتقصود من التعريف هو اما تصور حقيقة المرف او امتيازاه
 عن جميع ماعداه (ج) من ثاني الثاني التعريف الاعم من المرف
 لا يفيد ما هو المقى من التعريف وهي مساوية لتلك الصغرى لان
 ما ل قولنا التعريف الاعم منه قاصر عن افادة التعريف وقولنا التعريف
 الاعم لا يفيد المقصود من التعريف واحد على ما لا يخفى (وقوله لكونه
 اخفى) دليل ماقبله من الرافعة الاخرى حال كونه صغرى وقوله
 والمرف لا بد ان يكون اه كبرى لها نتيجان المساوى لتلك الرافعة بل عينها
 (هـ) المرف الاخص من المرف لا سبيل اليه لان المرف الاخص
 منه اخفى والمرف لا بد ان يكون اجلى من المرف اى والتعريف لا يكون
 اخفى من المرف (ج) من اول الثاني التعريف الاخص منه ليس بتعريف
 وهي مساوية لتلك الرافعة او هي هي (وقوله لانه اقل آه) دليل
 ماقبله من الصغرى المذكورة صغرى لها (وقوله وما هو اقل آه) كبرى
 لها نتيجاتها (هـ) التعريف الاخص منه اخفى من المرف لان التعريف
 الاخص منه اقل وجودا في العقل وما هو اقل وجودا في العقل فهو
 اخفى عند العقل (ج) تلك الصغرى (وقوله فان الوجود آه) دليل ماقبله
 من الصغرى المذكورة ايضا (هـ) لما كان وجود الخاص في العقل
 مستلزما لوجود العام وربما يوجد العام في العقل بدون الخاص كان
 الاخص اقل وجودا في العقل لكن وجود الخاص فيه مستلزم لوجود
 العام وقد يوجد العام ولا يوجد الخاص وهو (ج) عين التالي
 التي هي تلك الصغرى (وقوله وايضا شروط آه) دليل اخر لتلك الصغرى
 حال كونه صغرى (وقوله وما يكون شروط آه) كبرى لها (هـ) التعريف
 الاخص منه اقل وجودا في العقل لان التعريف الاخص منه شروط

ف او يقرر من كيان الافترا
 بيات الصرفة وهو الملايم
 (هـ) اعتبار هذا لامور
 يتناول سائر هالان هذه الامور
 هي نوع طبيعي ونوع
 منطقي ونوع عقلي مثلا وهن
 حصلت في قولنا الانسان
 نوع (ج) هذه الامور حصلت
 في قولنا الانسان سائر
 الماهيات ومفهوم الكليات
 (ج) هذه الامور حاصلة
 في سائر الماهيات ومفهوم
 الكليات وهي مساوية لتلك
 المقدمة ويجوز ان يقرر
 ماقبل بل مع ما بعده على المط
 ثم يقرر هذا عليها معا بالترتيب
 المذكور باحتماله وهو وظ
 ٦ ويجوز ان يكون الاولى
 من هاتين القضيتين صغرى
 والثاني كبرى تتيجان على
 حالهما نتيجة هي المط هنا
 (هـ) الكليات الاخران
 في وجودها خلاف والنظر
 في ذلك اى في كونها موجودا
 او لا خارج عن الصناعة
 (ج) من غير متعارف غير
 متعارف النظر الثابت

تحققه ومعاندته أكثر من شروط تحقق العام ومعاندته وما يكون شروطه
ومعاندته أكثر يكون وقوعه ووجوده في العقل أقل (ج) تلك الصغرى
وقوله (فإن كل شرط) دليل ماقبله من الصغرى أيضا (هـ) لما ثبت أن كل
شرط ومعاند للعام فهو شرط ومعاند للخاص ولا ينعكس أي وقد يكون
شرط ومعاند للخاص ولا يكون شرطاً ومعاندا للعام كان شروط تحقق
الخاص ومعاندته أكثر لكن المقدم ثابت كإثباتي والتالي مثله ثابت وهوتا
الصغرى و(قوله لأن الأعم والأخص) دليل ماقبله من الرافعة الأخرى
(هـ) لما يصلح الأعم والأخص للتعريف مع قربهما إلى الشيء لصدقهما
عليه لا يصلح المبين للتعريف بطريق الأولى لكنهما لم يصلحا للتعريف
كما عرفت انفا (ج) عين التالي وهوتا الواقعة وابلغها لإفادة دليلها
ابلغيتها لكونه أقوى في الإثبات وقوله (لأنه في غاية) دليل الملازمة
التي توسط هو بين مقدمها وتاليها (هـ) لما يصلح للتعريف مع قربهما
إليه لا يصلح المبين له بطريق الأولى لأنه لما لم يصلحاه مع قربهما إليه
لا يصلح له ما هو في غاية البعد إليه بطريق الأولى والمباين هو في غاية
البعد إليه (ج) تلك الملازمة أو يقرر الكبرى (هـ) وما هو في غاية البعد إليه
هو التباين وقوله (فوجب أن يكون) بالفاء هو المط من هذا المقام
الذي ثبت بالركب فيما سبق كما عرفت فثبت المساواة بين المعرفة والمعرف
بحسب الصدق إذا المعرفة أجلى من المعرفة بحسب المفهوم فلا منافاة
بين اشتراط المساواة وبين اشتراط كونه أجلى منه (وقوله فكلما صدق) (هـ)
شرطيتان موجبتان كليتان تفصل لمساواة المعرفة والمعرف ويسان له
أذهما مفهوم من قوله فوجب أن يكون مساويا ما عرفت
من أنه مرجع المساواة إلى موجبتين كليتين (قوله وما قد وقع) بيان
الاصطلاح والتعبير عن المساواة بالفاظ أخرى راجعة إلى ما أفادته يعني
عبارة القوم لا بد أن يكون التعريف جامعاً ومانعاً أو مطرداً ومنعكسا
راجع إلى ذلك أي إلى تنسك الموجبتين الكليتين بين المعرفة
والمعرف (لأن معنى الجمع) أي لأن قواهم أن يكون جامعاً هو كون المعرفة
متأولا لكل واحد واحد من أفراد المعرفة بحيث لا يشذ منهما أي لا يخرج

في الخلاف الكائن في وجود
هما وعدمه خارج عن
الصناعة وهو المط ويمكن
تقريره من غير متعارف غير
متعارف الأول على تقرير
الإشارة بذلك إلى الخلاف
(هـ) الكليات الأخرى
في وجودهما خلاف
والنظر في ذلك الخلاف
خارج عنها (ج) النظر
في كونها وجوداً خارجاً عنها
وهو المط على هذا تأمل

وهذا الاعتراض يجوز
أن يكون نقضاً لاجل باختلاف
كإشعره عبارته بأنه يقرر
هكذا دليل الدال على عدم
البحث عن وجودهما وعدمه
اعني كونه خارجاً
عن الصناعة جار في عدم
البحث عن وجود الكلي
الطبيعي وعدمه أيضاً
أنه حكم مدعاه متخالف إذ
بحث عنه ولم يبحث عنها
فيكون الدليل المذكور له بط
فلا يثبت مطلوبه وهو عدم
البحث عنهما على ما لا يخفى

من تلك الأفراد فرد ومعنى المنع أي وقولهم لا بد أن يكون مانعاً هو
أن يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من أغباره والاطراد أي وقولهم لا بد
أن يكون مطرداً هو التلازم في الثبوت والانعكاس أي وقولهم أي لا بد
أن يكون منعكسا هو التلازم في الانتفاء وهذا المعنى أي وكون للمعرف
متأولا لكل واحد واحد من أفراد المعرفة بحيث لا يشذ منها فرد
ملازم للكليّة الثانية وهو أي وكونه بحيث لا يدخل فيه شيء من أغبار
المعرف ملازم للكليّة الأولى والتلازم في الثبوت عين الكليّة الأولى والتلازم
في الانتفاء ملازم للكليّة الثانية (ج) عبارة القوم لا بد أن يكون جامعاً
ومانعاً ومطرداً ومنعكسا ملازم للكليّة الثانية والأولى وعين الأولى أي
بعضه ملازم للثانية وبعضه للأولى وبعضه عين الأولى وهي مساوية
للمط وأن شئت ضمنت إلى هذه النتيجة مقدمة أخرى (هـ) وما هو ملازم
لها أو عينها فهو راجع إليها وح تنج عين المط أو يفصل الدعوى
والدليل (هـ) قواهم لا بد أن يكون جامعاً ومانعاً راجع إلى هاتين الموجبتين
الكليتين لأن قولهم أن يكون جامعاً كون المعرفة متأولا لكل واحد واحد
من أفراد المعرفة بحيث أي وقوله أن يكون مانعاً بحيث لا يدخل فيه شيء
من أفراد المعرفة وكونه متأولا لكل واحد واحد آه ملازم للثانية وكونه بحيث
لا يدخل آه ملازم الأولى (ج) المط وكذا قولهم لا بد أن يكون مطرداً
ومنعكسا راجع إلى ذلك لأن الاطراد التلازم في الثبوت والانعكاس التلازم
في الانتفاء والتلازم في الثبوت عين الأولى والتلازم في الانتفاء ملازم
للكليّة الثانية (ج) المط أو يضم إليها أيضاً مقدمة أخرى وقد عرفت
وعلى كل تصوير يكون الصغرى والكبرى مذكورات الآن كلا منهما
قضايامتعددة (وقوله القائلة كلما آه) دليل ماقبله من الكبرى وأن لم يحتاج
إليه (هـ) هذا المعنى ملازم للكليّة الثانية لأن هذا المعنى ملازم لقولنا كلما
صدق آه وقولنا كلما صدق آه هو الكليّة الثانية (ج) تلك الكبرى (وقوله
أي متى وجد آه) بيان لما يفهم من قوله التلازم في الثبوت وإيضاح له وكذا
(قوله أي متى انتفى آه) تفسير لما قبله من التلازم في الانتفاء وإيضاحه (وقوله
فإنه إذا صدق آه) بيان لما قبله من الكبرى المذكورة أي الملازمة أو دليل لها

أو يقرر دليل هذه الصغرى
(هـ) لأنه إما أن يصدق
على شيء أو لم يصدق عليه
فإنه لم يصدق على شيء
إصلاً هماً متبايناً وأنه
صدقاً على شيء فهم متباينان
أو عموم مطلقاً أو عموم من
وجه (ج) من مركبه أيضاً
تلك الصغرى وح يكون
يتبقى أحدي الملازمتين
نظرية اثباتها (هـ) أنه صدقاً
فهما متساويان أو عموم آه
لأنه أن صدقاً فاما أن
يصدقاً كل منهما على كل
أو لا يصدقاً فإن صدقه
كل منهما عليها ففهما متساويان
وإن لم يصدقاً ففهما عموم
مطلق أو من وجه (ج)
تلك الملازمة ويتبقى أحدي
الملازمتين أيضاً نظرية
اثباتها (هـ) أن لم يصدق
فهو عموم مطلقاً أو من وجه
لأنه لم يصدقاً فاما أن
يصدقاً أحدهما على كل
ما صدقه عليه الآخر من
غير عكس أو لا فإنه صدقه
كانه بينهما عموم مطلق وأن
لم يصدقاً كانه بينهما عموم

(هـ) التلازم في الانتفاء ملازم للكلية الثانية لان التلازم في الانتفاء هو قوله كلما يصدق عليه الم عرف لم يصدق عليه الم عرف اي متى انتفى الم عرف انتفى الم عرف والكلية الثانية هي قوله كلما يصدق عليه الم عرف يصدق عليه الم عرف واذا صدق قولنا كل ما يصدق عليه الم عرف يصدق عليه الم عرف صدق قولنا كلما يصدق عليه الم عرف لم يصدق عليه الم عرف وبالعكس اي واذا صدق كلما لم يصدق عليه الم عرف لم يصدق عليه الم عرف صدق كل ما يصدق عليه الم عرف صدق عليه الم عرف اي وقولنا كل ما لم يصدق عليه الم عرف لم يصدق عليه الم عرف ملازم لقولنا كل ما يصدق عليه الم عرف صدق عليه الم عرف (ج) تلك الكبرى (قوله الم عرف اما آه) بيان الاقسام الاربعة للمعرف مع تعريفات كل منها وامثلتها ودليل الحصر فيها سيذكر بعد اسطر وهذا القول على حاله صغرى (وقوله وكل منها آه) كبرى (وقوله فهذه آه) كبرى اخرى (هـ) الم عرف اما احد واما رسم وكل منهما اي والحد اما حد تام واما حد ناقص والرسم اما رسم تام اورسم ناقص (ج) الم عرف اما حد تام او حد ناقص اورسم تام اورسم ناقص وهن اقسام اربعة (ج) الم عرف اقسام اربعة او الاول فقط والمثال دليل لعكس التعريف او طرده او يدعى ويستدل عليه باحدهما (هـ) الحيوان الناطق هو الذي يتركب آه والذي يتركب حد تام (ج) هو حد تام او يقال (هـ) هو حد تام والجد التام هو الذي يتركب آه (ج) هو ما يتركب آه وعلى كل تقدير فبعض مقدماته نظرية اثباتها (هـ) الحيوان الناطق يتركب من الجنس والفصل القريبين لانه مركب من الحيوان والناطق واخيوان جنس قريب والناطق فصله القريب (ج) المطومغايرة الدليل نتيجة في مثل هذا مبن هناك (قوله اما تسمية آه) يعني الم عرف المركب من الجنس والفصل القريبين ناسب ان يسمى جدا لانه مشتمل على الذاتيات والمشتمل على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه (ج) هو مانع عن دخول الاغيار فيه وما هو مانع عنه ناسب ان يسمى حد الترادفهما (ج) المطاوي يقرر خبر كما من ثلثا وبسيطاً مع الاثبات بعده او بلا اثبات (قوله واما تسمية آه معلوم بتقدير ناسب ونحوه

(قوله)

من وجه (ج) تلك الملازمة وكذلك اثباته الملازمة النظرية الاولى به لم يكن منه واثباته نظرية بعده او مركبه ثلث منه بلا اثباته والكل معلوم ويجوز انه يستدل بتجميع الامثلة على الاستثنائية المرددة او يدعى لكل واحد منها ويستدل عليها المفهوم لثله الذي استفيد في ضمه التقسيم والتزديد والكل معلوم من نظائره فلا تفصل

قوله والصادقة على كل الى المثال لازم ما قبله ومفهوم منه وكذلك (قوله وكل واحد منهما اعم آه) من ثمة ما قبله ومفهوم منه فيكونا تضريحاً بما علم في ضمه ما قبله وهو ظ

وهو مركب من ثلث كلها من غير متعارف او الاستثنائي موصول الاظهار النتيجة مع التي هي عين التاليات وكذلك مقصوده وتقرير مستقيماً واجراءه على

(قوله والحد الناقص آه) اثباته بمثاله المذكور وعكسه مثل ما قبله من الحد التام وكذلك (قوله واما انه آه) (وقوله والرسم التام آه) معلوم (قوله اما انه رسم آه) بيان تسميته بذلك (هـ) الم عرف الذي يتركب من الجنس القريب والخاصة ناسب ان يسمى رسماً لانه تعريف بالخارج اللازم والخارج اللازم من آثار الشيء (ج) هو تعريف بالآثار والتعريف بالآثار ناسب ان يسمى رسماً لكونه بمعنى (ج) المط وكذا هذا التعريف يسمى تاماً لانه مشابه للحد والتعريف المشابه للحد ناسب ان يسمى تاماً بسبب المشابهة (ج) المط (وقوله من حيث انه آه) دليل الصغرى المذكورة (هـ) هذا مثابه للحد لانه وضع فيه الجنس القريب وقيد ذلك الجنس بامر يختص بالشيء الم عرف وما وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر يختص بالشيء مشابه للحد (ج) تلك الصغرى (قوله والرسم الناقص الى الاعتراض معلوم (قوله لا يقال ههنا آه) ابطال لحصر الم عرف الذي هو مورد القسمة الى الاقسام الاربعة المذكورة بخروج بعض اقسامه عنها فيكون تلك الاقسام الخارجة عنه دليلاً والمدعى في الحقيقة موجبة جزئية وهي تقيض السالبة الكلية المأخوذة من الحصر وهي ان الم عرف ليس بخارج عن الاقسام المذكورة وقد سمعت في نظائره فعلى هذا يكون تصويره (هـ) بعض الم عرف خارج عن الاقسام المذكورة لان بعض الم عرف هو التعريف بالعرض العام مع الفصل والتعريف بالعرض العام مع الخاصة والتعريف بالفصل مع الخاصة والتعريف بالعرض العام مع الفصل آه خارج عن الاقسام المذكورة ولم تذكر فيها اي اقسام اخرى (ج) المط ومن الثالث ايضاً (هـ) التعريف بالعرض العام مع الفصل آه معرف والتعريف بالعرض العام مع الفصل آه خارج عن الاقسام المذكورة (ج) تلك الجزئية فكانه صار (قوله وهي التعريف آه) صغرى (وقوله ههنا اقسام اخرى كبرى فكما يستدل على تلك الجزئية بمجموع هذه الثلث التي هي اقسام اخرى يستدل بكل منها عليها بالترتيب المذكور فلا فرق بينه وبين الاول في الاثبات اصلاً لتساوي المادة الواحدة والمواد المتعددة في النقص

صغرى الملازمة ومحصل هذا المقام بيان النسبة الاربع ومرجع كل منها وكذا ما سياتي بعده من بيان النسب بين النقيضين فيهما قرنا ههنا فارجح اليه حتى يتضح لك ولهذا لم تفصله ههنا ولنا النسبة بين الشئيين سواء كانا كليين او جزئيين او كلي وجزئي فلا يخلو ان عن احديهما الا ان كل واحدة منها يتحقق في افراد الكليات ولا يتحقق كل منها في القسمين الاخرين بل بعضها وسنعرف ان ما ذكر هنا مذكور مع دليله لكن العينية والنقيضتين امر اعتباري فقد يكون الشئان عينين بالنسبة الى شخص في تقيضين بالنسبة الى اخرى مثلاً اذا قلنا ان النسبة بين الانسان والناطق كذا يكونان عينين ويكون نقضاً ههنا للانسان وللناطق واذا قال الاخر ابتداء النسبة بين الانسان والناطق كذا يكونان عينين ويكون تقيضاً ههنا الانسان وناطق وهو وظ وكذا كان

نقيض الموجبة السالبة
وبالعكس اذ نقيض كل
شيء رفع ذلك الشيء المقول
سواء كان ايجابيا او سلبيا
فيجربى هذه القواعد الاربع
التي يذكرها بقوله فنقيضا
آه في جميع النقيضين على
ما لا يخفى
وهكذا اجراؤه على
المفسر مثالا يقال (ه) لولم
يكن نقيض المتساويين
متساويان لكذب احد
النقيضين آه والباقي على
حاله او يقرر هذا بزيادة
قياس واحد في اوله للايضاح
(ه) نقيض المتساويين
متساويان لانه لولم يكن
نقيض المتساويين متساويان
لم يصدق كل واحد من
نقيضهما على كل ما صدق
عليه نقيض الاخر ولولم
يصدق نقيض كل واحد
من نقيضهما على كل ما صدق
عليه نقيض الاخر لكذب احد
النقيضين على بعض آه (ج)
لولم يكن نقيض المتساويين
متساويين لكذب
احد النقيضين على بعض
الى اخر القياس الخلق
المذكور وكذلك مقصودها

م

(قوله لانا نقول انما آه) ههنا دعاء وثبت لكون المسألة اثبت ثنتين
منها (بقوله لان العرض آه) (ه) التعريف بالعرض العام مع الفصل
او مع الخاصة لم يعتبر وهما لان العرض العام لا يفيد شيئا من التميز والاطلاع
على الذاتيات اي تميز افراد العرف عن الاغيار والاطلاع على
ذاتيات المعرف والعرض من التعريف هو اما التميز والاطلاع على
الذاتيات (ج) من ثاني الثاني العرض العام لا يفيد العرض من التعريف
واذا لم يفد العرض العام ما هو العرض من التعريف لا فائدة في ضم
العرض العام مع الفصل والخاصة (ج) لا فائدة في ضم العرض العام
مع الفصل او الخاصة ولما لم يكن فائدة في ضمه مع الفصل او الخاصة
لا يعتبر التعريف بالعرض العام مع الفصل او الخاصة (ج) المطر وهو
مركب من الثاني ومن غير متعارف اول الاستثنائي ويجوز ان يكون مركبا منه
ومن غير متعارف فقط بلا ضم الملازمة الاخيرة لكون
نتيجة القياس الثاني مقيدة لما افاده المطر لان نفي الافادة نفي الاعتبار لكن
المذكور اوضح (قوله واما المركب من الفصل آه) بيان اثبات الدعوى
الباقية (بقوله الفصل آه ه) التعريف المركب من الفصل والخاصة لم يعتبر
لان الفصل يفيد التميز والاطلاع على الذاتي ولما افاد الفصل فيه التميز
والاطلاع على الذاتي لا حاجة الى ضم الخاصة اليه وان كانت الخاصة
مقيدة للتمييز (ج) من غير متعارف اوله ايضا لا حاجة الى ضم الخاصة
الى الفصل ولما لم يكن حاجة الى ضم الخاصة اليه لم يعتبر التعريف المركب
من الفصل والخاصة (ج) من ذلك ايضا عين التالي المطر او يقرر بسيطا
وهو الاول منها فقط لما عرفت انفا وان الوصلية من تمة الملازمة التي
قبله كما اشرنا اليه ورد المعارضة الواردة عليها بان الخاصة وان كانت
مقيدة للتمييز ايضا فلا حاجة الى ضمها الى الفصل للدليل المذكور لها
(بقوله لان الفصل آه ه) لما افاد الفصل فيه التميز والاطلاع على الذاتي
لا حاجة الى ضم الخاصة اليه وان كانت مقيدة للتمييز لانه لما افاد الفصل فيه
التمييز والاطلاع على الذاتي افاد الفصل فيه التميز مع شيء اخر وهو
الاطلاع على الذاتي وهو مطر ولما افاده مع شيء اخر لا حاجة الى ضمها
اليه وان كانت مقيدة للتمييز (ج) تلك الملازمة (قوله وطريق الحصر

(آه)

وان كان والاثبات
المذكور اثباتا تالفا في جمع
جزئياته لانه لما قال نقيض
المتساويين متساويان
فكانه قال في نقيض ان نقيض
الانسان والناطق هو
الانسان والناطق ونقيض
كل ما هو من افراد
المتساويين متساويان كما
هو شان سائر القواعد الكلية
اذ كلها متضمنة لاجراهما
على افرادهما وقد يثاب
مفصلا فتذكر
لانه اذا كان بعض الناطق
لانسان محلا يكون بعض
لانسان ناطق محلا لكونه
لازمة وكذب اللازم يستلزم
كذب الملزوم واذا كان هو
محلا يكون بعض الانسان
ليس بلناطق محلا وهو مطر
واذا كان هو محلا يكون
نقيضه حقا اعني المطر كان
الامر كذلك في سائر القياس
الخلق وهكذا موصوله
وتقريره مركبا من اربعة
بجعل قوله وهو مح كبرى
اخرى لرافعة ويكون
الرافعة مطوية وهو معلوم
مما مر نظاره
ع وهو ايضا مركبا من

(آه) اي تقرير دلائل حصر التعريف في الاقسام الاربعة المذكورة هو
(ه) التعريف اما حد تام او حد ناقص او رسم تام او رسم ناقص لان
التعريف اما تعريف بمجرد الذاتيات او لا يكون تعريفا بمجرد الذاتيات
سواء كان بمجرد العرضيات او بها وبالذاتيات ان كان تعريفا بمجرد
الذاتيات فهو اما يكون بالجنس القريب والخاصة واما يكون بغير ذلك
(ج) التعريف اما تعريف بجمع الذاتيات او بعضها او تعريف بالجنس
القريب والخاصة او تعريف بغير ذلك وما يكون تعريفا بمجرد الذاتيات
حد تام وما يكون بعضها حد ناقص وما يكون بالجنس القريب والخاصة
رسم تام وما يكون بغير ذلك رسم ناقص (ج) المطر او يقرر الجملة الاخيرة
المذكورة شرطية وح يكون مركبا من مركبي غير متعارف اول الاستثنائي
كما كان المذكور مركبا منه ومن الاقتراضي (قوله اخذ ان بين آه) يعني
المص اراد ان بين بقوله هذا ما يحل التعريف ويحتز عنها وقد بين
بعضهما فيما سبق من كونه اجلي من المعرف وكونه مساويا له في الصدق
بني الاعمية والاختصية والبيان بين ههنا باقية وذلك الشيء المحل له
اما معنوي اولفظي والمانع المعنوي هو تعريف الشيء بتعريف يساويه
اي يساوي المعرف بان يكون علم المخاطب بالمعرف علمه بالتعريف
وكذلك جهله به كالمثال المذكور فانه يعلم الحركة حين علم
ما ليس يسكون وبالعكس ولا يعلم احدهما حيث لا يعلم الاخر وح يكون مخالفا
لقاعدتهم الكلية وهي قولهم المعرف يجب ان يكون اقدم معرفة
من المعرف حتى يلزم من العلم به العلم بالمعرف كما هو المفهوم من تعريفه
وكذا تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه للزوم الدور حينئذ واما
المانع اللفظي فهو استعمال الالفاظ القريبة بالنسبة الى المخاطب واستعمال
الالفاظ المجازية والالفاظ المشتركة لكونها محلا للمعنى المقى واما اذا كان
تلك الالفاظ الغريبة معلومة للمسمع وكان قرينة دالة على بيان المراد من
المعنى المجازي والالفاظ المشتركة جاز لا تشاء العلة المحللة لفهم ح هذا ماله
واما بصورة (فه) تعريف الحركة بما ليس يسكون فاسد لان تعريفه به
هو تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة وتعريف الشيء بما يساويه

فيهما فاسد (ج) المطوقوله (وهو ان يكون) اه دليل ما قبله من الصغرى لكونه يساؤه وتفصيله (هـ) تعريف به تعريف الشيء بما يساويه فيهما لان تعريفه به قد كان العلم باحدهما مع العلم بالآخر والجهل باحدهما مع الجهل بالآخر وما هو كذلك هو تعريف الشيء بما يساويه (ج) تلك الصغرى او يقرر هو مع الاول مر كبا ويستدل بهذا القول على المطا بالذات لاعلى صفراء لكون التفصيل عين الاجال تأمل وقوله (فانهما) دليل صفراء ايضا (هـ) تعريفه به قد كان العلم باحدهما لان الحركة وليس بسكون المرتبة الواحدة من العلم والجهل وتعريف الشيء بما هو في المرتبة الواحدة من العلم والجهل يكون العلم باحدهما (ج) تلك الصغرى او يقرر هو على الصغرى المثبتة انفا وقوله (لان معرفة اه) دليل ما قبله من الكلية (هـ) المعرف يجب ان يكون اقدم معرفة على المعرف اي معرفة المعرف يجب ان يكون اقدم على معرفة المعرف لان معرفة المعرف علة ومعرفة المعرف معلول والعلة متقدم على المعلول (ج) تلك الكلية وكذلك الاستدلال بالثال المذكور في المتن على كون تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه فاسدا وبالعكس (وقوله اما بمرتبة آه) تعميم للتوقف اي يكون توقف معرفته عليه بمرتبة ويسمى ذلك التوقف الكائن بمرتبة دورا مصرحا او يكون توقفها بمراتب ويسمى ذلك التوقف بمراتب دورا مضرا اذ الدور هو هذان التوقفان قوله (واما الاغلاط اه) يعنى الاغلاط المعنوية المحلة للتعريف وهى المذكورات يكون في التعريف مطلقا يفسده سواء اراد به التعريف لغيره اولا فافسادها اياه غير نسبي واما الاغلاط اللفظية فانما يتصور فيما اذا حاول التعريف لغيره اذا خلل ناش من عدم فهم المخاطب المعنى المقول ولذا لو علم لكان صحيحا كما ستعرفه وح يكون الامثلة دليلها (هـ) الاغلاط اللفظية التي يكثر بها في التعريفات هي استعمال لفظ غير ظاهرة الدلالة بالنسبة الى الغير لان الاغلاط اللفظية هي استعمال الالفاظ الغريبة الوحشية واستعمال الالفاظ المجازية واستعمال الالفاظ المشتركة مثلا واستعمالها واستعمال لفظ غير ظاهرة الدلالة بالنسبة الى الغير (ج) المطوقوله

(مثل)

(مثل ان يقال اه) دليل اي مقدمات الكبرى لكونها مقدمات ثلث (هـ) استعمال الالفاظ الغريبة استعمال لفظ غير ظاهرة الدلالة لان استعمالها كاستعمال لفظ الاسطقس في تعريف النار بانه اسطقس فوق الاسطقسات واستعمال لفظ الاسطقس في تعريفه هو استعمال لفظ غير ظاهرة الدلالة (ج) تلك المقدمة او يقرر من الغير المتعارف الغير المتعارف (هـ) لان الالفاظ الغريبة هو لفظ الاسطقس فيه مثلا واستعمال لفظ الاسطقس فيه استعمال غير ظاهرة الدلالة تلك المقدمة (وقوله فان الغاب آه) دليل ثابتهما (هـ) لما كان الغالب مبادرة المعاني الحقيقية الى الفهم كان استعمال الالفاظ المجازية استعمال لفظ غير ظاهرة الدلالة لكن المقدم ثابت والثاني مثله (وقوله فان الاشتراك آه) دليل ثالثتها (هـ) استعمال الالفاظ المشتركة استعمال الفاظ غير ظاهرة الدلالة لان الالفاظ المشتركة يخل اشتراكها الفهم المعنى واستعمال ما يخل اشتراكها الفهم المعنى هو استعمال الفاظ غير ظاهرة الدلالة (ج) تلك المقدمة (وقوله نعم لو كان آه) كانه استثناء ما قبله كما عرفت ويجوز ان يستدل على هذه الملازمة بما يفهم مما قبله (هـ) لو كان السامع علم اه جاز استعمالها لانه لو كان له علم اه لم تكن هي محلة لفهم المعنى واذا لم تكن محلة له جاز استعمالها (ج)

تلك الملازمة فذكر جميع ما كتبنا عليك بالنسبة مل

والانصاف ولا تجادل فيما يتوهم ذهنك ويغلطه

اذا الانسان لا يخلو عن التسيان الحمد لله على

انما مهامع واتى هذا رجاء الله بها ومن

دعانا بالخير امين وسلام

على المرسلين

تمت

م

بط (ج) نقيض المقدم

الط

ي وهو مركب من غير

متعارف اول الاستثنائي

ويجوز تقريره من المستقيم

كما عرفت (هـ) لما كان العام

صادقا على بعض نقيض

الاخص فليس بعض

نقيض الاعم بل عينه واذا

لم يكن بعض نقيض الاخص

نقيض الاعم بل عينه لا يكون

كل نقيض الاخص نقيض

الاعم امكن المقدم

ثابت والتالي مثله وهكذا

موصولهما ويجوز ان

يقرر في مثل هذا حال

كون الاول من متعارف

اول الاستثنائي والبواقي

من غير متعارفه (هـ) لما كان

العام صادقا على بعض

نقيض الاخص فليس

بعض نقيض الاخص

نقيض الاعم لكن العام

صادقة على بعض

نقيض الاخص (ج) ليس

بعض نقيض الاخص

نقيض الاعم واذا لم يكن

بعض نقيض الاخص

نقيض الاعم لا يكون كل

نقيض الاخص نقيض

وتقريره من كبرائه اثنين
يجعل قوله فانه مع رافعة
لا كبرى يتضح ذلك وعدده
في الموصول فقس ولا تغفل
مهم

اوابياته (هـ) لو لم يصدق كل
لاحيوان للانسان لصدق
بعض الحيوان انسان واذا
صدق هو صدق بعض
الانسان لاحيوان لكن هذا
اي صدق بطح نقيض
المقدم وكذلك تقريره مركب
منه ثلثة فلا فرق بينه وبين
ما قبله ايضا في الترتيب فكانه
قر جميع افراد الموجبة الكلية
المفهومة منه نقيض الاعم
حين قرر ما قبله لكونه كلياً
لها ويدخل الجزئيات في الحكم
على كليها وقد عرفت ذلك
فافهم مهم

يقال (هـ) ليس كل لانسان
لاحيوان اي بعض للانسان
حيوان لانه لو لم يكن ليس كل
لانسان لاحيوان لكان لكل
لانسان لاحيوان وكل
للانسان لاحيوان ينعكس
بعكس النقيض الى كل
حيوان انسان (ج) لو لم يكن
ليس كل لانسان لاحيوان
يصدق ما ينعكس الى كل

الاعم (ج) عين الثاني المط وهكذا الكلام فيما قرر من كفا من غير متعارفاته بكون الاول من متعارفه فقط والبواقي من غيره ويمكن ان يقرر ركها في مثله من متعارفه بعدم فرض موصولا ومفصولا النتائج اعني عين التاليات استثنائية وان كان خلاف الظاهر مثلا يقال هنا (هـ) لما كان العام صادقا او فليس بعض اه لكن العام صادق (ج) ليس بعض اه واذا لم يكن بعض اه لا يكون كل نقيض اه لكن لم يكن بعض اه (ج) عين الثاني المط وقد حققنا بيان كون هذا ضعفا هناك لكذلك لا تغفل وقس في مواضعه ويجوز ان لا يكون قوله بل عينه من تنه ما قبله من الملازمة ولا يذكر معه في التصور بل يكون دليلا لها (هـ) اذا لم يكن العام صادقا على بعض نقيض الاخص ليس بعض نقيض الاخص نقيض الاعم لانه اذا لم يكن العام صادقا على بعض نقيض الاخص يكون بعض نقيض الاخص عين الاعم واذا كان عين الاعم لا يكون نقيضه (ج) تلك الملازمة او يقرر الكبرى حلية (هـ) وعين الاعم ليس نقيضه (ج) تلك الملازمة وكذلك يجوز ان يستدل بقوله تحقيقا اه على ما قبله من المقدمة الاستثنائية المذكورة لا قيدا مذكورا معها (هـ) لو لم يكن العام صادقا على بعض نقيض الاخص لم يتحقق معنى العموم ولم يظهر لكنه يلزم ان يتحقق عمومية (ج) نقيض المقدم وهو تلك المقدمة وكذا من اوله والكلام في نظائر هذه او يقرر على حاله من الثاني (هـ) لان العموم من وجه متحقق بين عين الاعم ونقيض الاخص وليس بين نقيضهما عموم اصلا (ج) المط او يقرر من الرابع (هـ) الامر ان اللذان بينهما عموم من وجه ليس بين نقيضهما عموم اصلا لان عين الاعم ونقيض الاخص بينهما عموم من وجه وليس بين نقيضهما عموم اصلا (ج) تلك السالبة الا انه يكون من رابع طرفه وح يكون النتيجة جزئية ويمكن تقريره من ثاني الثالث ابضا حتى ينتج سالبة جزئية (هـ) عين الاعم ونقيض الاخص قد تحقق بينهما العموم من وجه وعين الاعم ونقيض الاخص ليس بين نقيضهما عموم اصلا (ج) قد يتحقق العموم من وجه ولا يكون بين نقيضهما عموم اصلا وح لا ينتج الاعتراض الا في اذا الاعتراض وارد على تقدير كون المط هنا سالبة كلية كما قررنا من الاول والثالث حتى يكون نقيضه موجبة جزئية هي مط المعتراض فلما كان المط هنا سالبة جزئية لا يكون نتيجة المعتراض نقيضا له لان الموجبة الجزئية لا يكون نقيضا للسالبة الجزئية اذ يجوز ان يصدق كما فيما نحن فيه فانه يصدق المط الذي هو السالبة الجزئية على هذا في نقيض عين الاعم ونقيض الاخص ويصدق نتيجة المعتراض اعني الموجبة الجزئية في نقيض الحيوان والايض فلا متباينان فلا يرد عليه الاعتراض كما يشير الى هذا التحقيق الجواب الثاني للاعتراض لكن على هذا يلزم ان لا يوجد لفظه اصلا فيه لان كونه سلبا كليا وان يكون ارادا الاعتراض وبغدها عينا الان يقال ان اراده مع قطع النظر عن هذا الاحتمال وغا فلا عنه ولكونه احتملا بعيدا كما اشرنا اليه وان كان ملائما للفهم على ما لا يخفى

او يقرر هذا مع دليله مر كبا (هـ) لانهما كالحيوان والانسان وهما يصدقان في الفرس ويصدق الحيوان بدون الانسان في الانسان والانسان بدون الحيوان في الجاد والفرس اخص اخر والانسان ذلك الاخص والجاد نقيض الاعم (ج) تلك الصغرى هذه لذا يقرر (هـ) ليس بينهما عموم اصلا اذا العموم ليس التباين الكلي ونقيض الاعم وعين الاخص بينهما تباين كلي (ج) تلك الكبرى ويمكن ان يقرر على حاله (هـ) ليس بين نقيض الاعم وعين الاخص عموم اصلا اذ بينهما تباين كلي وليس بين الشئيين اللذين بينهما تباين كل عموم اصلا (ج) تلك الكبرى او يقرر كبا (هـ) وليس بين الشئيين اللذين بينهما عموم تباين تأمل هذه ولو كان وجود التباين مطلقا بينهما دليلا على انتفاء العموم بينهما للزم من تحقق مطلق التباين بينهما الذي هو الدليل على هذا التقدير ان لا يكون بينهما عموم اصلا الذي هو الكبرى المط ولما يلزم منه ذلك النتيجة فلا يكون التباين المطلق دليلا على انتفاء العموم بينهما الذي هو الكبرى ولذا قيد به حتى يصلح الاستدلال به عليها ويلزم من تحقق التباين الجزئي انتفاء العموم بينهما الذي هو الكبرى فيصح بلا كلام وهذا مال قوله لا يلزم من تحقق التباين الجزئي الذي هو الدليل حين لم يقيد ان لا يكون بينهما عموم اصلا الذي هو الكبرى فيكون حاصله اولم يفيد به لم يصلح ان يكون دليلا على المدلل به اعني الكبرى وهو مط هذه او من الثاني تقرير الكبرى (هـ) وان لا يكون بينهما عموم اصلا لا يلزم من تحقق التصادق على العموم من وجه (ج) تلك الكبرى او يقرر من غير متعارف اول الاستثنائي يجعل الملازمة المذكورة على حالها شرطية (هـ) لان التباين الجزئي صادق على العموم من وجه ولما صادق على العموم من وجه لا يلزم من تحققه ان لا يكون بينهما عموم (ج) عين الثاني التي هي الكبرى او من متعارفه وهو معلوم هذه وهو مركب من اربعة الاول منه من غير متعارف بسيط او الاستثنائي والثالث من مركب والرابع من الشكل الاول ثبت ان التباين اذا اطلق يكون اعم من انكلي والجزئي واذا قيد بالكلي يختص فعلى هذا يلزم انه اذا قيد بالجزئي لا يشمل التباين الكلي لكونها قسما من مطلقه ومن العلوم ان القسمين يكونان متغايرين مع ان التباين الجزئي يصدق على التباين الجزئي وعلى التباين الكلي وهو خلاف رأيهم الا ان يقال ان التباين الجزئي كمنطلق التباين صادق على الكلي والعموم من وجه واذا قيد بالكلية يختص بالكلي وان كان المتبادر من اطلاق التباين التباين الكلي لكون فرد المتعارف لا العموم من وجه ولذا قيد بالجزئي حين اراد به التعميم اليهما فكان اللفظ العام اليهما هو التباين الجزئي لا مطلق على ما لا يخفى هذه ويجوز ان يقرر من غير متعارف غير متعارف الاول والثالث (هـ) لان بعض الاعم من وجه هو النسبة الكائنة بين الحيوان والايض ونقيض الحيوان والايض بينهما عموم من وجه (ج) من ثلثة تلك الجزئية وكذا لان الحيوان والايض بينهما عموم (من)

من وجه اوبين نقيض الحيوان والايض عموم من وجه (ج) من اوله تلك الجزئية عهد
ح وهذا الجواب قوى لولم يقيد مدعى المص يقيد اصلا فادام قيد به يقطع كونه سلبا
عرفا كليا ويكون هذا الاحتمال خفيا كما اشترنا اليه تأمل ولذا بين هنا بعدم اراد ذلك
اللفظ لعدم صلاحية الجواب به وقال اذا قال والحال انه لم يقل هكذا بل قال يقيد اصلا
ان مع بعض القيود في الاعتراض او الجواب خروج عن القانون على ما لا يخفى عهد او يقرر
مستقيا باستثناء عين مقدم تلك الملازمة النتيجة حتى ينتج عين تاليهما وح يكون النتيجة
حلية لاشراطية والمأل واحد (هـ) لكنه قال ليس بين نقيضيهما عموم (ج) تحقق
العموم في بعض الصور الذي ذكره المعترض لا ينافي قوله هذا حتى يعارض ويبطل
وح لا يبقى الاشكال على رايه عهد او يقرر من الاسمية (هـ) ما هو اى المص بصده لم يتبين
ما ذكره لان ما هو بصده هو النسبة بين نقيض امرين اه والنسبة بينهما لم يتبين مما ذكره
(ج) المط وان قررت على حاله قلت (هـ) لم يتبين مما ذكره النسبة آه اذ يتبين منه عدم
النسبة بالعموم وعدم النسبة ليس النسبة (ج) تلك الكبرى لكنه خلاف القاعدة فلا يقرر
مثله اصلا وكذا في نظاره عهد ويمكن ان يقرر مر كبا حال كون التوطئة مقدمة
برأسه (هـ) لانه اذا صدق على شئ يصدق كل واحد من المتباينين مع نقيض الآخر
واذا صدق كل واحد منهما مع نقيض الآخر يصدق كل واحد من نقيضيهما بدون نقيض
الآخر واذا صدق هو بدون نقيض الآخر فالبيان الجزئي لازم جزئا (ج) تلك الملازمة
لكن في لزوم الصغرى الاولى كلام كما عرفت فتذكر عهد

(هـ) ذكر المص ما لا يحتاج اليه اذ ذكر قيد فقط بعد قوله وقيد فقط بعد قوله زائد (ج)
ذكر المص هنا زائدا والزائد لا يحتاج اليه (ج) المط والثاني من الثاني يقرر كبراه
(هـ) ولا يحتاج الى الزائد عهد اذا لم يقوله وجب ان يقول ضرورة آه هو قوله كل
فقط لانه قال ما عداه كما ترى في المتن هنا فيكون المتق منه تفسيرنا المذكور ويقرر هذا ايضا
من الفعلية (هـ) ترك المص ما يحتاج اليه اذ ترك ما وجب عليه ان يقول وما وجب عليه ان
يقول هو لفظ كل (ج) ترك لفظ كل ولفظ كل لا بد منه (ج) ترك ما لا بد منه وهي مساوية
للمط او يقرر هذا مر كبا من ثلثة للايضاح بضم الكبرى اليها عهد او يقرر على تلك
المقدمة الشق السلي فقط ويكون ما قبله من الايجابي دليلا رافعه لانه اولم يجب عليه
ان يقول ضرورة آه لكان البيان الجزئي صدق واحد منهما بدون الآخر لكن البيان الجزئي
ليس صدق واحد منهما بدون الآخر (ج) تلك المقدم وكيفية اثبات رافعة بما قبل (هـ)
البيان الجزئي ليس صدق واحدا لانه هو صدق كل واحد صدق كل واحد صدق
ليس صدق واحدا (ج) تلك الصغرى وكذا من الثاني ومن الثلثة الاول للاستثنائي او يقرر
الشق الايجابي فقط على ما قبله من المقدمة بالترتيب المذكور ثم يستدل على رافعه من رابع



الاستثنائي او من اوله وهو معلوم عهد ويجوز ان يقرر هذا حال كونه كبرى على حاله
(هـ) لا يلزم من الدليل المذكور للمص ما يستلزم التباين الجزئي الذي هو المط لان دليل المص
هو صدق احد الشئتين مع نقيض الآخر وما يستلزم التباين الجزئي هو صدق اى المتباينين
كل واحد من النقيضين بدون الآخر وليس يلزم من صدق احد الشئتين مع نقيض الآخر
صدق كل واحد من النقيضين بدون الآخر (ج) المط وكذلك الاربعة الباقية المشهورة والتقرير
من الاسمية على هذا الترتيب وهذه الكبرى المذكورة بديهية كما كان الصغريان معلومة لان احد
الشئتين هو واحد منهما فقط لكن لا على التعيين واما كل واحد منهما فهو شامل للشئتين
مع الكنه على حدة لا مجموعا فيجوز ان يصدق واحد من الشئتين مع نقيض الآخر ولا يصدق
كل واحد من النقيضين بدون الآخر بل يصدق واحد منهما بدونه فقط هو الفرق بين كل واحد
بين واحد الذي هو مبنى هذا البحث ومنشاء فقط ترك المص ما لا بد منه الذي هو كل عهد
فقد كان الملازمة المذكورة صغرى فيه وما بعده من الجملة المذكورة كبرى لها نتيجان نتيجة
فرضت صغرى وضم اليها الكبرى المطوبة حتى انتج الملازمة المط كما ترى وكذلك مقصوده
وبسيطة مع الاثبات عهد او يقرر بالعكس (هـ) الجزئي مقول بالاشتراك على المعنى
المذكور وعلى كل اخص اه لانه يقول بالاشتراك على الجزئي الحقيقي وعلى الجزئي الاضافي
والجزئي الحقيقي هو المعنى المذكور والجزئي الاضافي هو كل اخص اه (ج) المط عهد
ويجوز ان يضم الى هذه النتيجة ملازمة مطوبة حتى ينتج البطلان ويتضح وان كانت النتيجة
المذكورة باطلا مثلا لغال بعد التقرير المذكور (هـ) واذا لم يجز ان يذكر احدهما في تعريف
الآخر يكون تعريف الجزئي الاضافي باطلا (ج) ان تعريفه بيط او يضم اليها كبرى حتى
يكون من الاقترااني (هـ) وقد ذكر في تعريف الجزئي الاضافي متضايفه (ج) لا يجوز تعريف
الجزئي الاضافي به فعلى الاول يكون مر كبا من اقرايين وعلى الثاني من اقترااني واستثنائي
لكن لا حاجة الى هذا بل البسيط المذكور اوجه فافهم عهد وان شئت اكتفيت
بالقياس الاول فقط لكون نتيجة مساوية تلك الصغرى غاية الامر انها تفصيل الصغرى
للتعريف في الصغرى بلفظ التضايف وفي النتيجة بمعناه وتفصيله ولذا كان ذلك الضم للايضاح
كما عرفت او يقرر مر كبا من ثلثة لزيادة الايضاح (هـ) لان الجزئي الاضافي خاص والكل
الاضافي عام والخاص خاص بالنسبة الى العام والعام عام بالنسبة الى الخاص (ج) الجزئي
الاضافي خاص بالنسبة الى العام والكل الاضافي عام بالنسبة الى الخاص والعام اى وعامه
هو الكل الاضافي والخاص هو الجزئي الاضافي (ج) الجزئي الاضافي خاص بالنسبة الى
الكل الاضافي والكل الاضافي عام بالنسبة الى الجزئي الاضافي وما هو كذلك نضايفان
(ج) المط او يقرر الاخير استثنائيا بضم الملازمة المطوبة الى نتيجة الثاني (هـ) ولما كان
الجزئي الاضافي خاصا بالنسبة الى الكل الاضافي آه فهم امضايفان (ج) عين الثاني المط

وكذلك تقريره على هذه الوجوه بذكر الصغرى الثانية أولا والاولى ثانيا ويذكر الكلى
الاضافي قبل الجزئي الاضافي في الصغرى المدللة به وهو وظ وهكذا الاربعة الباقية
في الاولى منهما في الكل فقس

٤ او يقرر لكل واحد من ذكر القيدين عدمه (هـ) لانه لم يوجد فيه لفظ الاعم وتعريفه
وجد فيه او يقال (هـ) لانه لم يوجد فيه لفظة كل وهو وجد فيه والكبرى على حالها
في الوجهين وهكذا الاربعة الباقية في الكل ^{هـ} ص فيقرر (هـ) مالم يذكر فيه
اولى مما ذكر فيه لان مالم يذكر فيه لا يرد عليه وما ذكر فيه يرد عليه وما لا يرد عليه اولى
بما يرد عليه (ج) تلك الكبرى ^{هـ} ويجوز ان يقرر الاول منهما مثل المذكور
والثاني من غير متعارف اول الاستثنائي بتقرير (قوله) فيكون جزئيا اضافيا شرطية
كما هو اللفظ لاجلية كبرى ويفرض نتيجة الاول استثنائية لصغرى على ما لا يخفى ^{هـ}
س او يقرر مري كبا بضم الكبرى الى هذه النتيجة حتى ينتج النقيض عنه لاساويه (هـ)
وما يمتنع ان يكون له ماهية لا يندرج تحت ماهية (ج) تلك الجزئية ثبت بطلان ذلك
الدليل وبطلانه تبطل الموجبة الكلية المدللة به ويجوز ان يقرر هذا على نقيض تلك
الكلية بالذات لا على نقيض صفها بالترتيب المذكور (هـ) بعض الجزئي الحقيقي ليس
جزئيا اضافيا لان واجب الوجود جزئي حقيقي وهو يمتنع ان يكون له ماهية اي يمتنع
ان يكون جزئيا اضافيا (ج) بعض الجزئي الحقيقي يمتنع ان يكون جزئيا اضافيا وهو مساوية
لتلك الجزئية ومن الاول ايضا (هـ) لان بعضه واجب الوجود وهو يمتنع آه (ج) تلك
الجزئية اولضم الى النتيجة على الاعتبارين مقدمة مطوية حتى ينتج عين الجزئية (هـ)
وما يمتنع ان يكون له ماهية لا يكون جزئيا اضافيا لعدم صدق تعريفه عليه (ج) تلك
الجزئية ^{هـ}

ط ويجوز تقريره مري كبا من الاول والثالث فقط باعتبار قوله وهو مح في الموضوعين رافعة
لا كبرى (هـ) لكنهما مح واياما كان يكون خلفا وكذلك موصولهما وبسطهما مع الاثبات ^{هـ}
لكن على تقدير تقريره من الثاني يلزم ان يكون احدي المقدمتين سالبة كما اعتبرنا كبراه المذكورة
سالبة لوجود شرطه وانما قررنا مثل من الثاني بالتأويل لكونه اخصر ولصلاحية ذلك
واما من الاول اي من المشهور فهو اظهر فقس ^{هـ} ما عافي موارده ^{هـ} والاحسن ان يقرر
من ثاني الرابع بتبديل الصغرى المذكورة لعدم خلو المذكور على حاله من الركاكة (هـ)
الاخص من شيء ^{هـ} والجزئي الانساني وبعض الاخص من شيء وقد يكون كليا (ج)
بعض الجزئي الاضافي قد يكون كليا وهو تلك الصغرى فقد كان الصغرى موجبة كلية
والكبرى موجبة جزئية وانما موجبة جزئية واما التقرير على حاله كما قررنا يكون
من الاول مع ان الكبرى جزئية اذ كليتها كاذبة لان الاخص من شيء ليس كليا بحيث كلى

آخر مطلقا بل بعضه فان زيدا اخص من شيء مع انه ليس كليا وهو وظ الا ان يقال يمكن
ان يكون قوله يجوز سور الامكان لامور الجزئية ويكون المقدمتان كليا وشجنان كليا
ايضا فيثبت في ضمها تلك الصغرى الجزئية وان كان خلاف الظل لكونه سور الجزئي كما كان
سور الجزئي في الصغرى المدللة به على ما لا يخفى ^{هـ} مثلا يقال في مري كبه (هـ) لان
النوع يطلق على الانسان والانسان ماهية يقال عليهما وعلى غيرها الحيوان والحيوان
جنس (ج) تلك المقدمة وكذلك موصوله ^{هـ} وكل من هذين الدليلين للتسمية
دليل لتسمية الاضافية والحقيقية فقط لا دخل له للنوعية كما ترى ^{هـ} ص مثلا يقرر
مختصرا الماهية جنس للنوع الاضافي يشمل افراده واغياره وكل ما يشملها فهو جنس له
(ج) المط وكذلك تقريره مري كبا وتعبير بمثالة الجنس لما قررنا مفصلا واور ودالكلام
الذي بعده عليه فلا تغفل ^{هـ} وله يبين ذلك الدليل بل اشار اليه بقوله لما سمعت فيجوز
ان يقرر ذلك عليهم (هـ) لفظة كل لا بد من تركه من هذا التعريف لان لفظة كل الافراد والتعريف
للماهية وليس للافراد وما يكون الافراد لا بد من تركه مما لا يكون له (ج) المط او يقرر
مثل ما سبق (هـ) هذا التعريف تعريف مشتمل على لفظة كل ولفظة كل للافراد والتعريف
بالافراد ليس بمجئز (ج) هذا التعريف ليس بمجئز والكل واحد ^{هـ} ويمكن ان يقرر على
حاصله سنده المذكور (هـ) مفهوم الكلى ليس مفهوم الماهية لان مفهومه لازم من لوازمها
وخارج عنه واللازم الخارج عنه ليس مفهومها (ج) ذلك الحاصل او يقرر عليه (هـ)
بالمطوى الذي هو مفهومها من الاقضية المشهورة لان مفهومه هو الذي لا يمتنع آه ومفهومها
هو ما به الشيء هو هو والذي لا يمتنع غير ما به الشيء هو هو (ج) المط ^{هـ} او يقرر
مري كبا (هـ) هذه الدلالة دلالة على لازم من لوازمها والدلالة على لازم من لوازمها
دلالة الالتزام (ج) هذه الدلالة دلالة الالتزام ودلالة الالتزام ممتحورة في الحدود
(ج) هذه الدلالة متروكة فيها فلا يعتبر او يضم الى هذه النتيجة مقدمة اخرى للايضاح
وان فهم من المذكور (هـ) وهذا التعريف من الحدود وهذه الدلالة ممتحورة في هذا التعريف
فلا تدل الماهية على الكلية فلا يستغنى عنه بل يلزم ذكره على ما لا يخفى تدبر ^{هـ}
اثبات كبراه (هـ) ما يخرج جها فصل لانها اغياره وما يخرج جها فصل (ج) تلك
الكبرى او من المتعارف بتقرير الصغرى (هـ) لان ما يخرج جها يخرج الاغيار آه وكذلك
اثباتها بالركب فتذكر نظاره السابقة واجر الاحتمالات الكائنة فيها هنا ^{هـ}
وان شئت قررته مع الشرط المحذوف (هـ) لما كان الامر كذلك فاعتبار الاول آه لكن
الامر كذلك (ج) عين التالي المذكورة ح يكون قوله لانه لا يسمى آه دليل الملازمة
المذكورة (هـ) اذا كان الامر كذلك لا يسمى الصنف نوعا اضافيا واذا لم يسمى يخرج
عن حده (ج) تلك الملازمة ^{هـ} او يقرر هذا خلفا باعتبار قوله وانه مح كبرى

لأرافعة مثلا يقال بعد تقرير الملازمة المذكورة اعني الصغرى (هـ) وكون النوع الحقيقي جنسا (ج) لو لم يستعمل زم المح لكن التالي بط والمقدم مثله ويجوز ان يكون (قوله حتى يكون آه) دليلا لتلك الصغرى (هـ) الانواع الحقيقية يستحيل ان يكون نوعا حقيقيا منها فوق نوع حقيقى اخر وما يستحيل ان يكون كذلك يستحيل ان يترتب (ج) تلك الصغرى او يقرر الكبرى (هـ) وكونه نوع حقيقى فوقه نوع حقيقى اخر هو ترتيبها (ج) تلك الصغرى وح يكون من الغير المتعارف ويكون قوله (والآه) دليلا لقوله حتى يكون آه بالترتيب المذكور بسيطا او مر كبا خلفيا وكما يقرر هذه العبارة هكذا يجوز ان يدعى اولا مغايرتها فيه ويستدل بما بعدهما (هـ) الانواع الاضافية مغايرة للانواع الحقيقية في الترتيب لانها قد تترتب وهى يستحيل ان تترتب وما هو قد يترتب مغايرة لما هو يستحيل ان يترتب (ج) المطو كذلك الباقي المشهورة وح يكون المذكور بعد الصغريين دليلهما على الترتيب المذكور بلا تفاوت **م** ويقرر عكسه (هـ) الجسم نوع عال لانه اعم الانواع واعم الانواع نوع عال (ج) المطو ويكون ما بعده دليل صفراء (هـ) الجسم اعم الانواع لانه اعم الجسم التامى آه وهو انواع (ج) تلك الصغرى وكذلك فى الآخرين **م** والاول ان يقرر هذه العبارة (هـ) العقل نوع مفرد على تقدير كون الجوهر جنسالا لان العقول تحت العقول العشرة وهى فى حقيقة العقل متفقة (ج) العقل تحت افراد متفقة فى حقيقته على ذلك التقدير ولما كان كذلك فهو اى العقل لا يكون اعم من نوع ولا اخص (ج) العقل ليس اعم من نوع ولا اخص على ذلك التقدير واذا لم يكن اعم من نوع ولا اخص فهو نوع مفرد (ج) المطو او يقرر (هـ) ان قلنا الجوهر جنس للعقل يكون العقل نوعا مفردا لانه ان قلنا الجوهر جنس له لا يكون العقل اعم من نوع ولا اخص واذا لم يكن اعم منه ولا اخص فهو نوع مفرد (ج) تلك الملازمة او يقرر مع ما قبله من كبا (هـ) لانه ان قلنا الجوهر جنس له كان العقل تحت العقول العشرة وهى فى حقيقة العقل متفقة واذا كان كذلك فهو لا يكون اعم منه ولا اخص منه واذا لم يكن اعم ولا اخص منه فهو نوع مفرد (ج) تلك الملازمة وعلى كل تقدير فقوله اذ ليس آه وقوله بل جنس دليل ما قبله من المقدمة على التقرير المذكور واما تقرير دليل مطلق نوعية من الشرطى (فهـ) ان قلنا يكون العقل نوعا لانه ان قلنا يكون تحت العقل العقول العشرة وهى متفقة فى حقيقة (ج) ان قلنا يكون تحت افراد متفقة الحقيقة وما يكون تحتها اشخاص متفقة الحقيقة فهو نوع (ج) تلك الملازمة **م** وان شئت ضمنت الى هذه النتيجة مقدمة اخرى حتى يكون القياس من كبا وينتج نتيجة المص (هـ) ومراتب ما يكون شأنه كذلك اربعة (ج) من الغير المتعارف (هـ) الغير المتعارف مراتب النوع ايضا فى اربعة او يقرر من المتعارف وما يكون شأنه كذلك فتراتبه اربعة (ج) النوع

الاضافى مراتبه اربع **م** وهو مركب من مركب غير متعارف اول الاستثنائى ومن غير متعارف غير متعارف الاول ويجوز تقريره من الاقتضى مثل ما قبله بتقرير الكبريات الجمليات موضع الملازمات الشرطيات وهو ظو على التقديرين يجوز تقرير الثانى منهما من متعارف الاول ايضا كما عرفت **م** وكذلك تقرير كل منهما مركبا من اقتضائين كما كان المذكور مركبا من استثنائى واقتضى بتقرير الجمليسة موضع الملازمتين المذكورتين (هـ) وما يكون فوق جميع الاجناس فهو جنس الاجناس وكذا وما يكون تحت جميع الانواع يكون نوع الانواع والباقي على حاله او يقرر من المستقيم (هـ) لما كان جنسيته بالقياس الى ما تحته يكون الجنس العالى جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس واذا كان جنس الاجناس حتى كونه فوقه يسمى جنس الاجناس لكن المقدم حق والتالى مثله وكذلك موصوله ويقرر الاخر او يقرر ان مر كبا غير هذا (هـ) الجنس العالى يسمى جنس الاجناس لانه انما يكون بالقياس الى ما تحته وما يكون بالقياس اليه انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس (ج) الجنس العالى انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوقه وما هو كذلك يسمى جنس الاجناس (ج) المطو وكذلك الاخر تأمل **م** وكيفية اجزاء الدليلين المذكورين على هذين الدعوين السليبين (هـ) الجنس السافل لا يسمى جنس الاجناس لانه لما كان جنسية الشئ بالقياس الى ما تحته ولم يكن الجنس السافل فوق جميع الاجناس لا يسمى الجنس السافل جنس الاجناس اى لا يناسب لكن المقدم ثابت (ج) عين التالى المطو ويقرر مر كبا مستقيما (هـ) لما كان جنسية الشئ بالقياس الى ما تحته يكون الجنس جنس الاجناس حين كونه فوق جميعه ولما كان جنس الاجناس حينئذ لا يسمى الجنس السافل جنس الاجناس (ج) لما كان جنسية بالقياس الى ما تحته لا يسمى السافل جنس الاجناس لكن المقدم ثابت والتالى مثله وكذا النوع العالى لا يسمى نوع الانواع لانه لما كان نوعية بالقياس الى ما فوقه ولم يكن النوع العالى تحت جميع الانواع لا يسمى العالى نوع الانواع لكن المقدم ثابت وكذا التالى وهكذا تصويره مستقيما مثل ما قبله او ان يقرر من اول الاستثنائى فقط حال كون مجموع المذكور مقدما للشرطية او يقرر غير ذلك كله يعلم بالتد كرفذ كروق **م** ويمكن ان يقرر اولا (هـ) احد التمثيلين فاسد لان احدهما هو اما تمثيل النوع المفرد بالعقل واما تمثيل الجنس المفرد به وتمثيل النوع المفرد به او تمثيل الجنس المفرد به فاسد (ج) المطو ويكون الدليل المذكور دليلا لكبرى هذا الذى هو المطا مرد المذكور لكنه لا حاجة اليه بل الواجهة ما ذكرته وقد سبق مثل هذا **م**

وهو اسلوب لطيف فى مقام رد الشئ وبيان ما هو الحق ولو بين كون النسبة بينهما غموما من وجه يرد ذلك وظهر النسبة بينهما لان الرد اولاد عوى اعم بل انصد الى النسبة بينهما

وبعد اذ بيان نسبتها احسن كما ترى اذ يتضح الردح بدليل والنسبة ايضا وان كان في بعض المقام مثل ما ذكرته انما مفروض على ما لا يخفى ^م وكذا يقرر من ثالث الثاني بعكس الكبرى (هـ) لان بعضها هي الانواع المتوسطة والانواع الحقيقية ليست الانواع المتوسطة (ج) تلك الجزئية ويكون تقرير دليل كبراه (هـ) الانواع الحقيقية ليست انواعا متوسطة لان الانواع الحقيقية ليست اجناسا والانواع المتوسطة اجناس (ج) من ثاني الثالث تلك الكبرى ومن ثالث الرابع ايضا بعكس الصغرى وهو ^م ي وتقريره من رابع الاول (هـ) بعض النوع الحقيقي هي حقايق بسيطة وهي ليست انواعا اضافية (ج) تلك الجزئية ويجوز تقريره من ثالث الثاني ايضا (هـ) بعض النوع بسيطة (ج) تلك الجزئية واما التقرير بالعقل من هذين الشكلين (فهـ) بعض النوع الحقيقي هو العقل والعقل ليس نوعا اضافيا (ج) تلك الجزئية وكذا بعض هو العقل والنوع الاضافي ليس العقل (ج) تلك الجزئية وكذا التقرير بكل واحد من الثلاثة الباقية بهذا الترتيب بعينه اي من الاشكال الثلاثة الاول وتقرير دليل الكبرى على تقرير دليل الكبرى على تقدير كونه من الثاني بالخلف معلوم ^م

في او يدعى عكس ويكون الصغرى كبرى والكبرى صغرى اذ لا فرق بينهما (هـ) بعض النوع الاضافي نوع حقيقي لان النوع السافل نوع اضافي وهو نوع حقيقي (ج) من اوله تلك الجزئية ويقرر من ثالث الاول ايضا مثل المذكور ^م ويقرر بالعكس (هـ) الحيوان الناطق يدل على ماهية الانسانية مطابقة لان الحيوان الناطق مقول في جواب ماهو والمقول في جواب ماهو دال على الماهية المسؤل عنها بالمطابقة (ج) الحيوان الناطق دال على الماهية المسؤل عنها بالمطابقة والماهية المسؤل عنها هي ماهية الانسان (ج) المطو وكذلك مفصولهما او بسيطهما مع الاثبات بعده ^م

س مثالا يقرر (هـ) معنى الحيوان جزء المقول في جواب ماهو ومذكور في جوابه بلفظ يدل عليه بالمطابقة لانه جزء مجموع معنى الحيوان الناطق ومذكور بلفظ الحيوان ومجموع معنى الحيوان الناطق هو المقول في جواب ماهو ولفظ الحيوان لفظ يدل عليه بالمطابقة (ج) المطو وكذا مفهوم الجسم جزء المقول فيه ومذكور في جوابه بلفظ يدل عليه بالتضمن لانه جزء معنى الحيوان الناطق ومذكور فيه بلفظ الحيوان الناطق المقول في جوابه ولفظ الحيوان يدل عليه بالتضمن (ج) المطو او يقرر ان اول (هـ) معنى الحيوان الذي هو جزء مجموعه المقول في جواب ماهو واقع في طريق ماهو لان معناه جزء المقول في جوابه ومذكور في جواب ماهو بلفظ يدل عليه بالمطابقة والجزء الذي شأنه كذلك واقع في طريق ماهو (ج) المطو وكذلك الاخر ثم يستدل على صغرها بما بعد هما مثل ما قررناه انما لا يفرق وذلك ظ والدليل المذكور عام ينفي دلالة المقول وجزء المقول بالانتماء والمدعى هو انحصار جزء

المقول فلا يضر بل يحصل المق بالمبالغة لافادة الدليل زيادة على ذلك وكذلك تقريره ^م تفسير الدليل عليه وبجمله من اوله (هـ) لما كانت الدلالة الالتزامية مهجورة في جواب ماهو وانحصارها لكنها مهجورة فيه (ج) عين التالي وهكذا من اوله وكذا يقرر هو والمذكور من رابعة (هـ) اما ينحصر في القسمين واما لا ينحصر فيه بل يشمل الاقسام الثلاثة لكثرة لا يشمل القسم الثالث اعني الالتزام (ج) عين الجزء الاخر المط منه ^س هذا هو اللفظ من العبارة ويمكن تقريره من الاقتضى ايضا (هـ) الفصل له نسبة اليها ونسبته اليهما انما هو بكونه مقوما ومقسم لهما (ج) الفصل مقوم للنوع ومقسم للجنس او مفصلا بايضاح ترتيب اللفظ والتشرو هو معلوم تأمل منه ^ص او يقرر بالعكس (هـ) اذا نسب الناطق الى الانسان كان مقوما له لانه اذا نسب اليه نسب الفصل الى النوع واذا نسب الفصل الى النوع كان مقوما له (ج) تلك الملازمة وكذا اذا نسب الناطق الى الحيوان كان مقما له لانه اذا نسب اليه نسب الفصل الى الجنس واذا نسب الفصل الى الجنس يكون مقما له (ج) تلك الملازمة او يقرر ان من المشهور (هـ) اذا نسب الناطق الى الانسان يكون مقوما له لان الناطق فصل والانسان نوع واذا نسب الفصل الى النوع يكون مقوما له اي ونسبة الفصل الى النوع يستلزم كونه مقوما له (ج) تلك الملازمة وكذا اذا نسب الى الحيوان يكون مقما له لان الناطق فصل والحيوان جنس واذا نسب الفصل الى الجنس يكون مقما له (ج) تلك الملازمة وكذلك الاربعة الباقية في كل منهما تأمل منه ^ف وكيفية تصوير بناء على هذا الامتناع على تلك القضية الكلية (هـ) امتنع القدماء عن ذلك اذ بنى القدماء على ان كل ماهية لها ^{هـ} ويمتنع عن ذلك من بنى على ان كل ماهية لها ^{هـ} (ج) المطو ومن الاسمية معلوم وقد سبق ذلك ^م ي او يقرر على حدة (هـ) المتوسطات فوقها اجناس وما يكون فوقه اجناس يجب ان يكون له فصل مقوم (ج) المطو وكذلك الثاني او يفصل كل واحد من الدعاوى الاربع ويقرر كل منها منفرد للايضاح مثالا يقال (هـ) الانواع المتوسطة يجب ان يكون لها فصول مقوم لانها فوقها اجناس وما يكون فوقه اجناس له فصل مقوم (ج) المطو وكذلك اثبات الثالث الاخر بدلالته اعني الاجناس المتوسطة يجب ان يكون لها مقوم ويجب ان يكون لها مقسم والانواع المتوسطة يجب ان يكون لها فصول مقسم بالترتيب المذكور والكل ظ منه ^ع وهو ايضا دعويان يقرر كل منهما منفردا (هـ) كل فصل يقوم النوع العالي فهو مقوم السافل بواسطة العالي لان النوع العالي مقوم للسافل وكل فصل يقوم المقوم للسافل فهو مقوم السافل بواسطة العالي (ج) المطو وكذلك اثبات قوله كل فصل يقوم الجنس العالي فهو مقوم السافل بهذا الدليل والترتيب ^م س بل يكون بين الفصل المقوم للعالي وبين الفصل المقوم للسافل مساواة لكن بينهما عموم مطلقا

أد الفصول المقوم للعالي أخص والفضل المقوم للسافل اعم كما ترى فقد كان الدليل (قوله)
فلو كان جميع (هـ) متخلا على نقيضه وكان (قوله لان جميع) توطئة للدليل لكونه معاوما
قبل ولذا جعلناه قيد المقدمة وقررناه من بسط ثانی الاستثنائي كما هو الظاهر
ص فقد كان (قوله لان معنى تقسيم) صغرى (وقوله وكل ما يحصل) كبرى انتجنتيجة
هي (قوله فيكون العالي) ثم فرضت هي صغرى لما بعده من (قوله وهو معنى تقسيم)
كبرى لها فحصل المط وكذلك مفصوله وبسطه مع اثبات نظرية بعده او بلا اثبات
باعتبار نتيجة الاول منهما مساوية للمط والاكتفاء به منه
فقد كان تصور القول الشارح مستلزما لتصور المعرفة ولا يميزه عن جميع اغياره وكافية
كما استلزم لتصديق بالقياس ومعرفة بكماله معرفة نتيجة وكفى فيها ولذا لم يذكر بحث
المطالب في الكتب مع انها المقاصد الاصلية على ما لا يخفى منه
واما اذا قررته (هـ) لو كان المراد به ذلك لكان تصور كل منهما قد يستلزم تصويره واذا
استلزم لكان معرفاه فلا يصح لزوم الصغرى لان تاليها واقع سواء وقع مقدمها ولا لا على
تقدير مقدمها كما مر مرارا (هـ) وقوله فان تصورها دليل حل المثال على مثله (هـ)
الحيوان الناطق يستلزم تصويره تصور حقيقة الانسان وكنه حقيقة الانسان هو الشيء
المعرف (ج) الحيوان الناطق يستلزم تصويره تصور الشيء وما يستلزم تصور تصور وكنه
حقيقته حد تامه (ج) هو حد تام وكذلك ان تقرير غير هذا منه او يقرر اولا (هـ)
قوله او امتياز قيد لازم لان قوله او امتياز قيد يتناول به الحد الناقص والرسوم التي هي لم
يدخل بقوله تصور الشيء والقيد الذي شأنه كذلك فهو قيد لازم (ج) المط او امر كما
مثل المذكور او غير ذلك منه او يقرر على حاله من الثاني (هـ) لاسيما الى ان التعريف
اعم من المعرفة اذ لا سبيل الى القاصر عن افادة التعريف والتعريف الا اعم من المعرفة قاصر
عن افادة التعريف (ج) تلك المقدمة او بالعكس (هـ) لان التعريف الا اعم منه قاصر
عن افادته ولا سبيل الى القاصر عن افادته (ج) تلك المقدمة تأمل منه
وان شئت ضمنت الى هذه النتيجة ملازمة مطوية مركبة منها ومن عين تلك الصغرى حتى
ينج من غير متعارف اول الاستثنائي عين تلك الصغرى لا مساو بها كما مر مرارا او يقرر من
ثالث الرابع ايضا بعكس الصغرى المذكورة (هـ) لان تصور حقيقة المعرفة وامتيازها عن
جميع ماعداء لا يفيدهما التعريف الا اعم والمقصود من التعريف هو اما تصور حقيقة المعرفة
او امتيازها عن جميع ماعداء (ج) ذلك المساوي لها منه ومن الاقتراضي (هـ) الاخص
منه اقل وجودا في العقل لان الاخص منه يستلزم وجوده في العقل اوجود العام وقد
يوجد العام في العقل بدون ما يستلزم وجوده فيه اوجود العام وقد يوجد العام بدون
اقل وجودا في العقل من العام (ج) تلك الصغرى منه ويمكن تقريره من الاقتراضي
ايضا (هـ) الاخص شروط نتيجة ومعاذته اكثر لان الخاص قد يكون له شرط ومعاذ

ولا يكونان شرطا ومعاذتا للعام وكل شرط ومعاذ للعام فهو شرط ومعاذ له وما هو كذلك
فشرط تحققه ومعاذته اكثر (ج) تلك الصغرى مثلا الناطق شرط للانسان لا الحيوان
والناطق معاذ له لانه وذلك (هـ) او يدعى تاليها ويكون المقدم قيد له ثم يستدل
به عليها (هـ) المبين لا يصلح له بعدان لم يصلح الا اعم والاخص له لان المبين في غاية
البعد عنه اي عن الشيء لعدم صدق عليه اصلا وما هو في غاية البعد عنه لا يصلح له بعد
ان لم يصلح له (ج) تلك الملازمة (هـ) او يقرر مختصرا مع رعاية ترتيب اللف والتشعر
(هـ) قولهم هذا راجع الى ذلك لان قولهم هذا هو كون المعرفة متاولا لكل واحد
واحداه وكون بحيث لا يدخل آه والتلازم في الثبوت والتلازم في الانتفاء وكون المعرفة
متاولا آه ملازم للكلية الثانية وكونه بحيث لا يدخل آه ملازم للاولى والتلازم في الثبوت
عين الاولى والتلازم في الانتفاء ملازم للثانية ايضا (ج) المط او يقرر كبراه ايضا مختصرا
مع تلك الرعاية (هـ) وكون المعرفة متاولا آه وكون بحيث لا يدخل آه والتلازم في الثبوت
والانتفاء هو ملازم للكلية الثانية والاولى وعين (ج) اول المط وكذلك التقرير في تفصيل
المدعى والدليل وحاصل هذا انه قد يقال يلزم ان يكون التعريف جامعا ومانعا وقد يقال
يلزم ان يكون مطردا ومنعكسا وهما راجعان الى تلك الموجبتين الكليتين المفيدتين للمساواة
بينهما لانه اذا قيل لا بد من كونه جامعا ومنعكسا فكان قيل الكلية الثانية واذا قيل لا بد
من كونه مانعا ومطردا فكان قيل الكلية الاولى وقد بيناه مفصلا (هـ) او يستدل
على الحصر بالتعريفات الاربع لها (هـ) المعرفة اما حد تام وناقص او رسم تام وناقص
لان المعرفة ما يتركب من الجنس والفصل القريبين واما يكون بالفصل القريب وحده او به
وبالجنس البعيد واما يتركب من الجنس القريب والخاصة واما يتركب بالخاصة وحدها
او بها وبالجنس البعيد وما يتركب من الجنس والفصل القريبين حد تام وما يكون بالفصل
القريب وحده او به وبالجنس البعيد حد ناقص وما يتركب من الجنس القريب والخاصة
رسم تام وما يتركب بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد رسم ناقص (ج) المط والامثلة
دليل الصغرى والمط بالترديد او كل منها للكبرى والكل معلوم (هـ) ويقال (هـ)
هذا التعريف قد ذكر فيه الذاتيات بتمامها وكل تعريف ذكر فيه الذاتيات بتمامها ناسب
ان يسمى تاما (ج) المط وكذا هذا قد حذف عنه بعض الذاتيات وما حذف عنه بعضها
يسمى ناقصا (ج) المط (هـ) او يقرر على ظاهره (هـ) هذا الحصر باطل لانه يخرج عنه
التعريف بالعرض العام مع الفصل آه وهن اقسام اخر للمعرفة المقسم (ج) هذا الحصر
يخرج عنه بعض اقسام المقسم وما يخرج عنه بعض اقسام المقسم باطل (ج) المط وبسيطا
مع الاثبات وقد تقدم الكلام على مثل هذا فتذكر (هـ) اذ قد كان (قوله لان
الفرض آه كبرى (وقوله والعرض العام) صغرى وانتجنتيجة فرضت هي استثنائية وضم

التي الملازمة المذكورة (قوله فلافائدة) آه ثم فرض هو استثنائية وضم اليها ملازمة
مطوية حتى يتج عينا اليها المط او يكون قوله لان العرض آه صغرى وقوله والعرض
العام آه كبرى تتجان من اول الثاني ثم على العمل المذكور بلافرق (هـ) لان العرض من
التعريف اما التميز او الاطلاع عليه والعرض العام لا يفيد شيئا منها (ج) العرض من
التعريف لا يفيد العرض العام واذا لم يفيد العرض العام لافائدة في ضم الى اخر القياس
المذكور مفيد وتقرير المعارضة وردها معلوم مما مر من النظائر وما ذكرته هنا مفيد
او يقرر مر كبا واحدا ثم ثبت ملازمة النظرية بالاقتضى الشرطي (هـ) ان التعريف اما
بمجرد الذاتيات او لان كان بمجرد الذاتيات فهو اما حد تام او ناقص وان لم يكن بمجرد
الذاتيات فهو اما رسم تام او ناقص (ج) المطوائيات الملازمتان (هـ) ان كان بمجرد الذاتيات
فهو اما حد تام او ناقص لانه ان كان بمجردهما فاما يكون بجميعها او ببعضها وما يكون
بجميعها حد تام وما يكون ببعضها حد ناقص (ج) تلك الملازمة وكذا ان لم يكن بمجرد
الذاتيات فاما يكون بالجنس القريب والخاصة او بغير ذلك وما يكون بالجنس القريب والخاصة
رسم تام وما يكون بغير ذلك رسم ناقص (ج) تلك الملازمة او يقرر كبرا هما شرطية وهرط مفيد



مشاهير علمان كلبي عباده افنديك ترتيب ابلديكي اقيسة تصورات
بالامتيار اورفه وي الحاج خليل افندي معرفتيه يسك ايكوز
سكان طقوز سنه سي ربيع الاولك اون بشجي كوني
دفعه اولي اوله رق طبع وتمثيل اوله شدر

اشبو مهر بولنديغي تقد رجه سرق اولهش ديمك اولهله

ضبط اوله جني اعلائي



Süleymaniye Kütüphanesi	B. Vekili	Eski kayıtlar	870
Kütüphane	Yeni kayıtlar	Eski kayıtlar	